

المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية

مجلة علمية محكمة

ISSN: 3085-4873



رقم الإيداع: 03 / 2024 ص

عدد نوفمبر - 2025

مدير النشر: د. سعيد أزركي

RMPRS.COM

المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية

مجلة علمية محكمة

تصدر عن Leadership Academy

بالمملكة المغربية

معلومات الاتصال:

البريد الإلكتروني: contactRMPRS@gmail.com

الرقم الخاص بالمجلة: 0716288654

الموقع الإلكتروني: www.RMPRS.com

العدد الحادي عشر

تاريخ الإصدار: 28 نونبر 2025

مدير النشر: ذ. سعيد أزركي

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع: 2024/03 صحافة

ISSN: 3085-4873

تنويه: لا تعكس دراسات هذه السلسلة الدولية سوى آراء مؤلفيها، وهم المسؤولون بشكل كامل عن صحة البيانات وما يترتب عليها من مسائل تتعلق بالإخلال بقواعد الأخلاق العلمية والأمانة.

© المؤلفون. مرخص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0

يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر

[/https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0)

د. قلبي عبد الملك، المغرب	د. محمد حجلي، المغرب
د. داود الهكيوي، المغرب	د. خريصي عبد الحكيم، المغرب
د. بدر القاسمي، المغرب	د. أحمد مفهوم، المغرب
د. عبد المجيد باباابريك، المغرب	د. أشرف نزهي، المغرب
د. محمد فتحي، المغرب	د. نور الدين الخرازي، المغرب
د. بوشقي المشروح، المغرب	د. غني اولاكثلي اولاجدي، نيجيريا
د. حسن قويع، المغرب	د. عثمان تاموسيت، المغرب
د. ابراهيم الهيباوي، المغرب	د. سعيد الأشعري، المغرب
د. بوبكر اشو، المغرب	د. يوسف لشكر، المغرب
د. الهاني إلياس، المغرب	د. ميلود سوالمة، المغرب
د. يوسف اعسيلة، المغرب	د. عبد الله الحرشي، المغرب
د. رشيد زاح، المغرب	د. رضوان تاشفين، المغرب
د. اشرف ركرائي، المغرب	د. السعدية نوجدي، المغرب
د. طريق الخودي، المغرب	د. عبد العزيز الهلالي، المغرب
د. سعيد عبده مصلح المقص	د. محمد احديدو، المغرب
د. باعلي رشيد، المغرب	د. محمود الطيبي، المغرب
د. عبد الله المخلوق، المغرب	د. اضوالي صارة، المغرب
د. مونية عبد الوهاب، المغرب	د. عبد العزيز لعبيدي، المغرب
د. منير حداد، المغرب	د. مريم عزوزي، المغرب
	د. آمال بن الطاهر، المغرب

محتويات العدد الحادي عشر

الصفحة	اسم الباحث	عنوان المقال
1	عبد الله داد	مؤسسة الصلاح والمجتمع في تافيلالت والمناطق المحاذية لها - الأدوار والوظائف -
10	عبد الصمد الزيايدي	إسهام المدرسة المغربية في التفسير الفقهي
26	رشيد أجانو	الأثر العقدي في الاختلاف النحوي: هل كان التأثير حقيقيا أم شكليا؟ تحقيق العلاقة بين المذهب العقدي والاتجاه النحوي
41	محمد تالث	رخصة البناء الضمنية بين تطبيق النص القانوني والواقع
59	د. حمزة لعروسي	صلاحيات البرلمان المغربي في التشريع العادي
75	د. العلام احمد	الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية: الرهانات والآفاق المستقبلية؟
114	د. أيوب بنفارس	التوازن بين حماية المؤمن لهم وتنظيم المنافسة: رقابة هيئة التأمين على سوق التأمين في ضوء مدونة التأمينات (القانون 17.99)
125	ياسين الروكي	تمويل السياسة العمومية في ضوء السجل الاجتماعي الموحد
142	غريب هلال غريب حمد الجنيني	دور الإدارة الاستراتيجية في تجاوز أزمات المؤسسات
148	محمد معطلاوي	واقع تعليم اللغة العربية وتعلمها بإفريقيا: بحث في الصعوبات واقتراح حلول لإمكانية التجاوز
163	منار رامودة د. عبد اللطيف ين صفية	التربية الفنية في المدرسة الابتدائية العمومية المغربية ودور التلفزيون المغربي في دعمها
177	د. عزيز إفزارن	المغالطات المنطقية وسبل إدراجها في البرامج التعليمية
188	د. شعبان محمد	النمو الديموغرافي في المغرب وانعكاساته الاجتماعية والمجالية
202	كلثوم اقس	الهجرة النسائية: دراسة سوسيولوجية للتحديات والتحول في ظل ديناميات وأنماط جديدة
225	دة: آمال بن الطاهر	العتبات النصية وتخيل العنف والهوية في رواية "فرانكشتاين في بغداد" لأحمد سعداوي: مقاربة حجاجية تداولية
250	د. عبد الفضيل ادراوي	الحركة سمة مهيمنة في اشتغال د. عبد اللطيف شهبون تشكلات جمالية وأبعاد وجودية
263	د. ناصر جمعة السياني	انعكاسات الخطاب الجندري في الأدب النسوي العُماني رواية "الباغ" لبشرى خلفان نموذجاً
279	ذ. مولاي اسماعيل امحرزي علوي	النص الأدبي في زمن الرقمنة: واقعه وتحولاته بين الإكراهات ورهانات المستقبل
291	وردة القويطي	الترجمة في مجال اللغات الخاصة

محتويات العدد الحادي عشر

303	د. محمد لغزال	التداخل اللغوي وآليات الاقتصاد في العربية المغربية: مقاربة في اللسانيات الاجتماعية
315	د. سكيمة أكذي	نفي النسب بين اللعان والبصمة الوراثية: دراسة فقهية وقانونية في ضوء العمل القضائي المغربي
330	Anasse TIJAOU	La régulation environnementale et sociale des chaînes d'approvisionnement: vers une compliance extraterritoriale dans la coopération euro -africaine
359	Khadija BOUZEKRAOUI	L'acquisition du langage et l'analogie
370	Abdelouahed EL ABBASSI	L'art-thérapie dans la prise en charge de la maladie mentale: un levier thérapeutique global
392	Mohammed GUEROUAOUI	L'effet du questionnaire sur la compréhension en lecture d'un texte philosophique: étude expérimentale menée auprès d'élèves du secondaire qualifiant à Salé (Maroc)
422	Ismail NASIRI	Trajectories and Tensions of SRI: A Comparative Analysis of the Evolution of Markets and Investor Motivations

مؤسسة الصلاح والمجتمع في تافيلالت والمناطق المحاذية لها - الأدوار والوظائف -

عبد الله داد

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، درعة-تافيلالت الرشيدية
المملكة المغربية

الملخص:

يتناول المقال حضور الولاية والصلاح في تافيلالت (تيزيمي والمعاuid) خلال القرن العشرين بوصفه ظاهرة اجتماعية متجذرة تتجاوز البعد التعبدى إلى أدوار عملية في حياة الناس: تأطير ديني وتعليمي (إمامة، تعليم القرآن، تربية روحية)، تحكيم وحل النزاعات حول الماء والملكية وداخل الأسر، تعبئة سياسية ودعوة للجهاد ضد التهديدات الاستعمارية، وإسناد اجتماعي عبر إطعام الطعام زمن الأزمات. كما اضطلع الأولياء بدور الوساطة الروحية في الاستسقاء وطلب الغوث، وبلاستشفاء من أمراض عضوية ونفسية مع "تخصّص" بعض الأضرحة. وبعد وفاة الأولياء استمر حضورهم من خلال شبكة الأضرحة والمزارات والمواسم (مثل دلائل الخيرات وموسم مولاي إبراهيم) التي أدت وظائف ضبط اجتماعي ورمزي، بل تحوّل بعضها إلى فضاءات لفضّ الخصومات والادخار. ورغم شخّ المصادر المكتوبة، تكشف الذاكرة الشفوية عن أن الولي ظلّ فاعلاً مركزياً في النسيج الواسع، قبل الوفاة وبعدها، بأشكال تتكيف مع حاجات المجتمع المحلي.

الكلمات الدلالية: الولاية الصوفية، تافيلالت، تيزيمي، المعاuid، الأضرحة والمزارات، المواسم الدينية، التحكيم وفضّ النزاعات، الاستسقاء، الاستشفاء، دلائل الخيرات، مولاي إبراهيم، التاريخ الاجتماعي.

إن البحث في ظاهرة الولاية والصلاح بالمغرب باعتبارها ظاهرة تاريخية اجتماعية ومجتمعية لا يمكن أن تكتمل أركانه إلا بطرق مختلف العلاقات التي ربطت من وسموا بالولاية والصلاح بمحيطهم المجتمعي، فقد تغلغل الصلاح في العمق الاجتماعي المغربي لدرجة أصبحت معها جغرافية المغرب جغرافية قدسية. حيث عمت الأضرحة والزوايا والمزارات مختلف أنحاء البلاد حواضر وبوادي، ومجال واحات تافيلالت الكبرى لا تشكل نشارا في هذا الإطار، إذ عرفت قصورها خلال حقبة متعاقبة من تاريخها استقرار عدد من الأولياء والصلحاء الذين ساهموا في صياغة التاريخ الاجتماعي للمنطقة، كما تضم هذه القصور مجموعة من الأضرحة والمزارات المنسوبة إليهم. فماهي طبيعة العلاقات التي ربطت رجال الولاية الصوفية وساكنة واحتي تيزيوي والمعاضيد خلال القرن العشرين؟ وماهي مختلف الأدوار التي لعبها هؤلاء داخل هذا النسيج المجتمعي؟ وماهي المواقف التي عبر عنها هؤلاء من بعض القضايا؟ وهل خفت حضور الولي الصوفي داخل هذا المجتمع الواسع بعد غيابه ورحيله؟ أم أن هذا الحضور سيستمر متخذا أشكال مختلفة؟

1. الولي الصالح بمجالات تافيلالت - الأدوار والوظائف -

إن استناد الأولياء على الكرامة الصوفية، مع ما لهذه الأخيرة من وظيفة نفسية على قطاع عريض من شرائح المجتمع جعلهم يلعبون أدوارا هامة داخل المجتمع خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لأن الفرد في أي مجتمع من المجتمعات تتعاقب عليه حالات يشعر فيها بالخوف من البشر (سلطة سياسية، لصوص...)، و من الطبيعة (فقر، مرض، كوارث، جفاف، مجاعات...)، أو بعجز عن تحقيق رغباته (إنجاب أطفال، افتداء أسير...)، فيكون الولي - انطلاقا من معتقده - هو الملاذ الوحيد والأوحد لتحقيق مسعاه¹، فإلى أي حد ينطبق هذا كله على منطقة ومجال تافيلالت محور هذه الورقة؟

على الرغم من شح المادة المصدرة المتوفرة حول أولياء وصلحاء مجالات تافيلالت واحوازاها، فإنه يمكن استخراج بعض المعطيات المتعلقة ببعض الأدوار التي لعبها هؤلاء في تفاعل مع مكونات هذا المجتمع، كما أن الذاكرة المحلية مازالت تحتزن بعض المعطيات حول هذا الموضوع. وعلى هذا الأساس يمكن عرض هذه الوظائف على النحو التالي:

- التأطير الديني والعلمي.

شكل التأطير الديني والعلمي أحد المهام التي اضطلع بها عدد من أولياء و صلحاء قصور المجال الواجب لتافيلالت، فعدد من هؤلاء تخرج من مؤسسة الزاوية التي شكلت - كما هو معلوم - مركزا علميا، يكون شيخه عالما، أو " طالبا " على الأقل²، و في هذا الاتجاه نذكر الولي سيدي أحمد بن الهاشمي الذي كان إماما بمسجد قصبة المخيريكية، والذي تصدى للإرشاد الديني بالمنطقة، وعلى نفس النهج سار سيدي حمو بن حامد دفين المعاضيد حيث تصدى لمهمة تدريس القرآن الكريم، والقيام بالتربية الروحية لعدد من ساكنة المنطقة³، ولاشك أن عددا من أولياء المنطقة قد تصدوا لهذه المهمة خاصة منهم أولئك الذين تخرجوا من نظيمة الزاوية.

¹ - القادري بوتشيش إبراهيم: المغرب و الأندلس في عصر المرابطين: المجتمع / الذهنيات / الأولياء، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط2، 2002، صص: 155-156..

² LAR OUI ABDALLAH; *les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 – 1912)*, centre culturel arabe, Casablanca, 2^{me} édition, 2001. p 141.

³ - رواية شفوية استقيتها من السيد المنياني أحد أحفاد سيدي حمو بن حامد، 90 سنة، الساكن بمنطقة المدنة بالمعاضيد، بتاريخ: 14 / 05 / 2009.

– التحكيم وفض النزاعات الاجتماعية.

بالنظر إلى اختلاف المصالح الاقتصادية، وتشابك المعطيات اليومية في بنيات اجتماعية متضاربة، كانت تعيش في ظل انقسامات كانت أحيانا تتخذ صفة حادة¹، وهذا ما ينطبق على منطقة تافيلالت نواحيها، فقد برز دور الولي الصالح كحكم بين المجموعات المتنازعة، و تذكر الرواية المحلية بهذا الصدد أن الولي الصالح سيد العراي دفين قصر رزيقات كان يقوم بالتحكيم بين المجموعات المتنازعة بالمنطقة²، هذه النزاعات التي كانت تنشب حول مياه السقي، أو حول الملكيات، و تضيف نفس الرواية أن هذا الولي كان يفض أيضا النزاعات التي كانت تنشب داخل العائلات والأسر (ما يعرف ب العار)، نفس الدور كان يقوم به الولي الصالح مولاي العربي المدغري دفين قصر أولاد علي³، إلى جانب هذا الدور كان بعضهم يلعب هذا الدور التحكيمي بين الطوائف الصوفية، وهذا ما كان يقوم به سيدي حمو بن حامد بالفصل في النزاعات التي كانت تنشب بين الطوائف الصوفية بالمنطقة⁴، وعلى هذا الأساس فالولي يمارس نوعا من الحياد، مما يجعله يحظى باحترام الجميع، كما أنه يكون عادلا في أحكامه بين المتنازعين⁵. فهل يعتبر هذا الحياد قاعدة؟ أم أن هناك من أولياء المنطقة من انحاز إلى فئة دون أخرى؟

– التأطير السياسي والدعوة إلى الجهاد:

شكل الجهاد الفعل العلمي التاريخي المؤطر لزعامة وحظوة الصلحاء، فقد عمل هؤلاء بطرق عدة على تعبئة الجماهير من أجل مدافعة العدو الكافر، مما جعل الفعل الجهادي الممارس من طرف الصلحاء يجمع بين قيمتين لهما موقع أساسي في البنية الإسلامية تتمثلان في الجهاد والصلاح، مما أسس لثقة الناس الكاملة في شخصية الصالح⁶، وعلى هذا النهج سار الولي الصالح سيدي أحمد بن هاشم نزيل قصبة المحيريكية، فقد كان الرجل على وعي تام بخطورة الموقف الذي كانت تواجهه منطقة الجنوب الشرقي للمغرب من جراء تهديدات القوات الفرنسية القادمة من الجزائر آنذاك فقد كان الرجل منخرطا في سلك الطريقة الدرقاوية بتافيلالت بزعامة الشيخ محمد بن العربي المدغري الذي وزع عام 1863 منشورا مطولا للتحريض على الجهاد⁷، و قد سار سيدي أحمد بن هاشم على نفس خطى شيخه المدغري حيث ألف كتابه الشهير " تحفة الراغب في السعادة، في الترغيب لطب الشهادة، و آداب الغزو و حكمه و فضل الشهادة"، كما أن الرجل ومما لا شك فيه كان يدعو الجماهير من فوق المنبر إلى الجهاد، ولتصدي للخطر المحقق بالبلاد.

¹ – الشاذلي عبد اللطيف: التصوف والمجتمع- نماذج من القرن العاشر الهجري. منشورات جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، سلسلة رسائل و أطروحات 4، مطابع سلا، 1989، ص: 122.

² – رواية شفوية استقيتها من السادة: العياشي 70 سنة، سالم: 81 سنة، و أخته غزالة 74 سنة، الساكنين بقصر رزيقات، بتاريخ: 05 / 05 / 2009.

³ – رواية شفوية استقيتها من السيدين: مولاي سليمان 80 سنة، الساكنين بقصر أولاد عقبة، بتاريخ: 03 / 05 / 2009

⁴ – رواية شفوية مستقاة من السيد المنبائي، م س.

⁵ –

LAROUÏ ABDALLAH; les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 – 1912) opp cit., p ; 142.

⁶ – الزاهي نور الدين: بركة السلطان، دفاتر وجهة نظر 12، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ط 2007، ص: 59.

⁷ – المنوبي محمد: مظاهر يقظة المغرب الحديث، (جزآن)، مطبعة المتوسط بيروت، ج 1، ص: 350.

وتشير الرواية المحلية أيضا إلى أن سيدي محمد بن عبد الله دفن قصر هبيبات بتيزمي الذي أنه كان رجلا مجاهدا¹، دون أن تعطي تفاصيل أكثر في هذا الاتجاه. وعلى أي فقد شكل الجهاد عنصرا آخر تبلورت من خلاله علاقة الصالح بمجتمع تيزمي والمعايير الذي استجاب لدعوة الصلحاء لجهاد العدو الكافر².

- إطعام الطعام:

شكلت ظاهرة إطعام الطعام للوافدين وعابري السبيل، وكذا المقيمين أحد وظائف الأولياء والصلحاء بمنطقة تافيلالت، وهنا يمكن إدراج صنف من الكرامات ذات الصلة بهذه الوظيفة، و يتعلق الأمر بتلك المرتبطة بمواجهة الجوع كإخراج الرغيف لمسافر في الصحراء، وإطعام جم غفير من الناس بكمية قليلة من الطعام، فيكفيهم، فأحمد بن هاشم الفيلاي " كان يطعم بالشيء اليسر الجم الغفير، وكان يقع له ذلك في كثير من الأوقات عند الاحتياج "³، فالخوف من المجاعة ونقص الغذاء كان يعيش دائما في ذهن الإنسان، مما يدفعه إلى البحث المستميت عن حل دائم لهذه المشكلة، فلا يجد أحسن من أن يكلف الصالح بتدبير هذه الأزمة.⁴ لقد لعب بعض الأولياء بذلك دورا إحصانيا وقفوا من خلاله إلى جانب الساكنة خاصة زمن الأزمات والكوارث وخلال فترات تراجع أو غياب السلطة المركزية.

- الاستسقاء و طلب الغوث:

إن موقع الجغرافي المتميز لمجال تافيلالت ضمن مناطق جنوب شرق سلسلة جبال الأطلس الكبير المتميزة بمناخها شبه الصحراوي الذي يتميز بفترات من الجفاف قد تدوم مددا طويلة، مما يؤثر سلبا على المستوى المعيشي للساكنة التي تعتمد على النشاط الفلاحي المرتبط بالسقي بمياه الأمطار يدفع الأهالي إلى البحث عن عدة وسائل للخروج من هذه المشكلة..

و تترأى كارثة الجفاف في المعتقدات الشعبية من خلال منظور ديني يفرغها من صبغتها الطبيعية، ويجعل منها ظاهرة غيبية، فشح الأمطار، و تسلط الجراد، وانتشار الجوع الذي يسوق الناس بالجملة إلى القبر، كل هذا يصب في مخيلة المعاصرين في صورة عقاب من السماء نزل بسبب خطايا مجهولة، فالكارثة لا تنزل فجأة من السماء، وإنما هي مرتبطة ارتباطا هيكليا بأعمال البشر⁵.

من هنا كان لزاما على الساكنة البحث عن وسائل لمواجهة مثل هذه الكوارث، فكان اللجوء إلى الأولياء والصلحاء أحد هذه الوسائل، فاللجوء إلى الصالح في مثل هذه الحالات يصبح أمرا ضروريا، كما أن هذا الأخير قد يكون واعيا بهذه المسألة فهذا سيد العربي دفن قصر رزيقات يدعو ساكنة تيزمي إلى اللجوء إليه كلما نزلت بهم كارثة الجفاف، حيث يقول: " أنا كربتكم أ تيزمي فوكما عطشتو أجوني "⁶، فالولي الصالح بهذا المفهوم مجاب الدعوة، وبالتالي فهو يلعب دور الوسيط بين الله والناس من أجل تحقيق غاياتهم، والخروج من أزمتهم.

¹ - رواية شفوية مستقاة من السيدة مينة الذكري، 80 سنة، الساكنة بقصر هبيبات، بتاريخ: 08 / 05 / 2009.

² - أشيرو مبارك: ملامح المقاومة بمدينة أرفود و ضواحيها. جريدة فضاء سجماسة، ع 32، أكتوبر 2001

³ - السوسي محمد المختار: المعسول،: 20 جزءا) مطبعة النجاح، ط 1961، ج 16، ص: 359.

⁴ - الشادلي عبد اللطيف: التصوف و المجتمع، م س، ص: 113.

⁵ - الأمين البراز محمد: تاريخ الجماعات و الأوبئة بالمغرب في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، منشورات كلية الآداب الرباط، سلسلة رسائل و أطروحات رقم 18، مطابع النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1992، ص: 347.

⁶ - رواية شفوية استقيتها من السادة: العياشي 70 سنة، سالم: 81 سنة، و أخته غزالة 74 سنة، الساكنين بقصر رزيقات، م س.

– الاستشفاء و علاج الأمراض المستعصية.

يبدو أن مجتمع واحة تافيلالت والمناطق المحيطة به، كغيرها من مناطق المغرب قد عرف استشفاء عدة أمراض فتاكة بالإنسان، استعصى علاجها، وخاصة في البوادي إلا بما توارثه الأبناء عن آبائهم و أجدادهم من طب شعبي محلي قد لا يفي بالمتطلبات في بعض الأحيان، فكان من الطبيعي أمام هذا الإحساس بالعجز أن يتوجه المرضى إلى من يعتقد أن له كرامات وخوارق للاستشفاء به، وهو الولي، فهو الطبيب المداوي، و صانع المعجزات¹، و تجدر الإشارة هنا إلى ظاهرة مثيرة للانتباه تتمثل في أن كل ولي كان متخصصا في علاج مرض معين، فسيدي برحو دفن قصر أولاد مولود على سبيل المثال كان مختصا في علاج مرض الحمى². فلماذا يتخصص أولياء في علاج أمراض دون أخرى ؟

إذا كان أولياء وصلحاء منطقة المجتمع الفيلالي قد ربطوا علاقات وطيدة مع الساكنة قاموا من خلالها بمجموعة من الوظائف ، فإن هذه العلاقة لم تنقطع بوفاة هؤلاء، بل استمرت حتى بعد رحيلهم، متخذة عدة أشكال تنوعت بين زيارة أضرحتهم، وتنظيم المواسم الدينية المرتبطة بهم، وإذا كانت الذاكرة المحلية تعاني نوعا من القصور في تقديم تفاصيل كافية حول حياة هؤلاء الأولياء، فإنها بالمقابل لا تزال تحتفظ بمعلومات غزيرة عما يتعلق بزيارة هذه الأضرحة، وكذا عن تلك المواسم الدينية التي ظلت تتعقد حتى وقت قريب.

2. المزارات والأضرحة والمواسم امتداد لحضور الولي الصالح داخل المجتمع الواحي

1) المزارات والأضرحة

يقول بول باسكون³ إن المغرب يعد البلد من بين البلدان الإسلامية التي يبجل أكبر عدد من الأولياء، إذ لا وجود فيه مطلقا لهضاب لا يتوجهها مزار، وقليلة هي القرى أو المقابر التي لا يوجد بها ضريح يضم وليا، أو أكثر. إن هذه القولة تنطبق بالفعل على منطقة تيزمي والمعاuid فنادرا ما يوجد قصر خال من ضريح أو قبر ولي أو أكثر، أو مزار تبجله ساكنة القصر. و يمكن تصنيف هذه الأضرحة والمزارات إلى صنفين أضرحة ومزارات مصنفة، وأخرى غير مصنفة، ويقصد بأضرحة الصنف الأول تلك التي تعم شهرتها المنطقة برمتها، بل وقد تعداها أحيانا إلى مناطق مجاورة، وتتسم هذه الأضرحة بشساعة وفخامة بناياتها، كما تتميز بحجم تجهيزاتها، وأناقة زخارفها، وذلك لتوفرها على قاعدة اقتصادية، تتمثل فيما تتوفر عليه من أراضي زراعية، وعقارات، بالإضافة إلى ما يقدمه الزوار من هدايا وقربان⁴، و يمكن إدراج " ضريح " مولاي إبراهيم الكائن بالقصر الذي يحمل نفس الاسم بتيزمي ضمن هذا الصنف. أما الصنف الثاني وهو الأكثر انتشارا ويشمل قبور الأولياء ذوي الشهرة المحلية، والوجود التاريخي المغمور، والصعب الإثبات أحيانا، وذات البنايات المتواضعة، تتوسط غالبا المقابر التي يدفن فيها السكان موتاهم⁵، وهذا النوع منتشر بشكل واسع بالمنطقة. هذه الأضرحة والقبور والمزارات كانت تقوم بمجموعة من الوظائف، وتقدم عدة خدمات لزوارها، باعتبار أنها تضم جثامين أولياء يُعتقد أنهم يمتلكون القدرة على قهر الأرواح الشريرة، وجلب الخير لمن يرضيهم، وإلحاق الشر بمن يسخطهم، و ذلك بفضل ما لديهم من بركات اكتسبوها من خلال تفرغهم من الحضرة الإلهية، مما أهلهم للتوسط بين الإله والبشر، مما يؤكد أن فاعليتهم لا تنتهي بموتهم البيولوجي ، فالأولياء يظلون أحياء حتى بعد أن تختفي أجسادهم تحت الثرى، فهم يواصلون التدخل من داخل قبورهم وأضرحتهم للتوسط عند الله لقضاء حاجات قاصديهم من الناس، و هذا ما يحرص المشرفون على هذه الأضرحة، وكذا الأتباع والمريدون على

¹ - LAROUÏ ABDALLAH; les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 – 1912) , p : 140.

² - رواية شفوية استقيتها من السيد حسن بوركعة، 70 سنة، الساكن بقصر أولاد عبد النبي، بتاريخ: 07 / 05 / 2009

³ - باسكون بول: الأساطير والمعتقدات بالمغرب، ترجمة مصطفى المسناوي، مجلة بيت الحكمة، م س، ص: 96.

⁴ - منديب عبد الغني: الدين والمجتمع – دراسة سوسيولوجية للتدين بالمغرب، مطابع إفريقيا الشرق الدار البيضاء، ط 2006، صص: 82/83.

⁵ - م ن، ن ص.

إشاعته من خلال رواياتهم الشفوية حول الحاجات التي قضيت بفضل بركات الولي، و تظل قوة النية المحدد الأساس لاستجابة الطلب، و قضاء الحاجة¹، و هذا ما يستشف من خلال الأقوال التي يرددها عدد من السكان مثل " دير النية، و اركد مع الحية"، و دير النية تمشي بحاجتك مقضية"، و يمكن حصر الوظائف و الأدوار التي كانت تقوم بها - و إلى وقت قريب - هذه المؤسسات داخل مجتمع تيزيمي والمعايير على النحو التالي:

- فض النزاعات بين المتخاصمين

شكلت أضرحة عدد من أولياء منطقة تافيلالت، هيأت يلجأ إليها المتخاصمون، و في هذا الإطار تذكر الرواية المحلية أن ضريح الولي الصالح سيدي محمد ابن عبد الله دفين قصر هيبات كان مخصصا لأداء اليمين بين المتنازعين، مستعملين عبارات " أو حق بن عبد الله " أو " داخلت عليك بابن عبد الله"، فالجاني لا يمكن أن يحلف بالولي كذبا، و كل من تجرأ على ذلك - حسب نفس الرواية- فإن العقاب الإلهي سيطاله عاجلا أو آجلا²، فالولي بهذا المفهوم يشكل من داخل قبره ضمانا لاستمرار التوازن الاجتماعي داخل القصر.

- الأضرحة أماكن للدخار:

شكلت العديد من الأضرحة بمنطقة تافيلالت والمناطق المحيطة بها مستودعا لبعض السكان الذين يخشون على أموالهم من الضياع أو السرقة حتى في بيوتهم، مما كان يدفعهم إلى دفنها في عدد من الأضرحة، اعتبارا لحرمتها، و اعتقادا منهم بأنها مناطق آمنة لإيداع مدخراتهم³، مما أدى إلى بروز ما يسمى بظاهرة الكنوز و المرتبطة أساسا بأشخاص قادمين من منطقة سوس يحترفون مهنة البحث و التنقيب عن هذه الكنوز في عدد من الأماكن من بينها الأضرحة، فمنذ حوالي 15 سنة تعرض قبر الولي الصالح سيدي بوبكار للنش، و تذكر الرواية المحلية أن عددا من الطلبة و الفقهاء السوسيين هم الذين قاموا بهذا الفعل بحثا عن كنز يعتقدون أنه مدفون داخل القبر⁴، نفس الحادثة وقعت بضريح مولاي العربي المدغري دفين قصر أولاد علي⁵. مما يدل على أن الضريح كان في حقب زمنية معينة بمثابة " مؤسسة بنكية " للإيداع الأموال و المدخرات.

- الاستشفاء و الاستسقاء، و قضاء الحاجات

تعرف معظم أضرحة منطقة تافيلالت بشفائها لأمراض معينة، عضوية أو نفسية يُنظر إليها باعتبارها ناتجة عن مس من الجن، أو عمل سحري كأمراض الفصام والصرع، وما شابههما، لذلك شكلت هذه المؤسسات ملجأ لهؤلاء المصابين. و مما يلفت الانتباه هنا هو أن كل ضريح كان مختصا بعلاج مرض معين، فقبر سيدي بوزيد دفين قصر رزيقات كان خاصا بعلاج أمراض المسالك البولية، فقد كان المصابون بهذا المرض يأتون إلى قبر هذا الولي، فيتمرغون فوقه، فيشفون ببركة الولي⁶، أما المصابين بالحمى فقد كانوا يلجؤون إلى عدد من الأضرحة، كقبر سيدي بنافع دفين قصر الحساسنة⁷، نفس المهمة كان يقوم بها ضريح سيدي بوبكار دفين

1 - - منديب عبد الغني: الدين و المجتمع، صص: 150 / 151.

2 - رواية شفوية مستقاة من السيد مولاي هاشم الراشدي 66 سنة، الساكن بقصر هيبات، بتاريخ: 05 / 05 / 2009.

3 - رواية شفوية مستقاة من السيدة فاطمة فراس 74 سنة، الساكنة بقصبة بنعلي، بتاريخ: 31 / 05 / 2009

4 - رواية شفوية استقيناها من مولاي علي علوي بوبكري، أحد أبناء مولاي العربي المدغري، 86 سنة، الساكن بحي البطحاء بمدينة أرفود، بتاريخ: 03 / 05 / 2009..

5 - م ن.

6 - رواية السيد سالم و أخته غزالة، م س.

7 - رواية السيد محمد بلعكي، 70 سنة الساكن بقصر الحساسنة، بتاريخ: 05/05/2009.

قصر أولاد البحر، فمن كان مصابا ب " الحمى الباردة " كان يأخذ إليه كمية من الدقيق، و من كان مريضا ب " الحمى الحامية " كان يأخذ إليه خبزة ساخنة، مرددين عبارة " الباردة بالباردة او الحامية بالحامية " ¹.

إلى جانب علاج الأمراض العضوية اختصت بعض الأضرحة بعلاج بعض الأمراض النفسية والعقلية، وعلى رأس هذه الأضرحة ضريح " مولاي إبراهيم بن هلال " الذي ذاع صيته في كافة مناطق تيزيمي، بل تعداه إلى خارج المنطقة إذ يقصده الزوار من مناطق أخرى كالريصاني والجرف *، و تذكر رواية مقدم الضريح ² أن بركة الولي مولاي إبراهيم ساهمت في علاج عدة حالات مستعصية من الأمراض العقلية، حيث يتم إحضار المرضى في أيام الخميس إلى الضريح، حيث يُطاف به 3 مرات حول قبر الولي، ثم تقيد يده ورجلاه، و يشد جسمه إلى إحدى سوارى الضريح، ثم يغلق عليه المقدم باب الضريح، فيقضي المريض ليلته هناك، فكلما " أطلق الله سراحه، ببركة الولي قيده " - حسب رواية المقدم - يتجه صوب الباب ليفتحه، فيخرج إلى باحة الضريح، فيكون بذلك قد شفي ببركة الولي.

وعليه فإن شفاء المريض يظل رهينا بنيته، و لا يمكن التشكيك في القدرة الإلهية في علاج هذه الأمراض ببركة الولي، و حتى إذا لم يشف المصاب فإن هذا لا يعني قصورا في كرامة الولي، بل يعني خللا في نية المصاب نفسه.

إلى جانب الاستشفاء لعبت الأضرحة بمنطقة تافيلالت دورا بارزا في الاستسقاء وطلب الغوث، خلال فترات الجذب، حيث. تشد السائكة كافة قدراتها المادية والرمزية من أجل التخفيف والحد من أضرار هذه الظاهرة الطبيعية من خلال مجموعة من الممارسات والطقوس أبرزها التوسل بالأولياء، و القيام ببعض الممارسات في أضرحتهم، وتعد ظاهرة تاعنجا إحدى هذه السلوكات، والتي اعتبرها أحد الباحثين طبقا متوسطيا ذو علاقة باستنزال المطر، ولفظ تاعنجا مأخوذ من كلمة أغنجا الأمازيغية التي تعني الملعقة الخشبية الكبيرة، أكثر الأدوات استعمالا، و التي تُلبس لباسا على شكل عروس يحملها أطفال، يجوبون بها أزقة القصر ³، مرددين عبارات الرجاء والتمني كقولهم:

تاغنجا يا أم الرجا اللي عند الله راه جا

راه الطوبة عطشانة أرويه يا مولانا

راه الزرع يابس ورقو غيتو يا من خلقو ⁴

بعد ذلك يتوجهون بهذه الشعارات صوب ضريح الولي، وكأنهم يطلبون منه التضرع إلى الله لينزل غيثه ⁵، ونفس الطقوس كانت تمارس بكافة أضرحة المنطقة. إن قدرة الولي لا تنحصر في استنزال المطر، بل أنها تتعداه إلى إيقافه، والتخفيف من خطره، فقد ذكر أحد سكان قصبة الحيريكية أنه في عام 1963 عندما اجتاحت فيضانات وادي زيز المنطقة رأى في المنام شاحنة مملوءة بالتراب، وبجانبتها، رجل يبدو عليه الوقار يرتدي جلبابا أبيض وبلغة بيضاء، فتوجه الرجل صوبه، فقبل يده قائلا: " الله يطول ف عمر سيدي

¹ - رواية السيدة فاطمة فراس، م س.

* - مدينة تقع غرب مدينة أرفود على بعد حوالي 20 كيلومترا.

² - رواية شفوية مستقاة من مقدم " صريح مولاي إبراهيم " الحاج عبد الرحمن الجير، 90 سنة، الساكن بقصر مولاي إبراهيم، بتاريخ: 07 / 05 / 2009

³ - قسطاني بن محمد: الواحات المغربية قبل الاستعمار " غريس نموذجاً ". منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة الدراسات و الأطروحات رقم 3، مطبعة المعارف الجديدة الربط، ط 2005، ص: 207.

⁴ - ⁴ - رواية شفوية مستقاة من السيدة مينة الدكري، 80 سنة، الساكنة بقصر هبيبات، بتاريخ: 08 / 05 / 2009.

⁵ - م ن.

" معتقدا أنه من رجال السلطة، فأجابه : " أريد حفظ البلاد من المياه "، فلما سأل عن الرجل صاحب الجلباب أخبر أنه الولي الصالح سيدي أحمد بن الهاشمي بأوصافه¹. فمكانة الولي الصالح عند الله هي التي مكنته من القيام بهذه الأدوار حتى بعد موته.

وقد لعبت أضرحة المنطقة دورا آخر يتمثل في قضاء عدد من الحاجات كالزواج و إنجاب الذكور، و غيرها، وكل من تحققت غايته فإنه يقدم للضريح هدية تكون عبارة عن نقود أو شمع أو ذبيحة، فقد كان ذوو الحاجات يقدمون عدد من رؤوس الماعز إلى ضريح الولي الصالح سيدي يحيى بن العباس دفين قصر اللحيان².

لقد شكلت الأضرحة مؤسسات اجتماعية لعبت أدوارا مختلفة مجسدة استمرار حضور الأولياء في ذهنيات الساكنة، فقامت بنفس الوظائف التي كان يقوم بها أصحابها وهم أحياء.

(2) المواسم الدينية:

عرفت واحة تافيلالت وإلى وقت قريب انعقاد عدد من المواسم الدينية، و التي ارتبطت بعدد من الأولياء، وشكلت استمرارا لتراثهم، هذه المواسم التي كان يتعدى إشعاعها المجال الجغرافي للمنطقة إلى مناطق أخرى، و من أهم هذه المواسم:

- موسم دلائل الخيرات:

ينعقد هذا الموسم بقصر الشرفاء، و قد نظم هذا الموسم لأول مرة بهذا القصر عام 1952، بعد أن كان ينعقد بروضة سيدي بوبكار بقصر أولاد البحر³، و ينعقد هذا الموسم تزامنا مع موسم جني التمر من كل سنة، حيث يجتمع في أتباع ومريدي الطريقة الجزولية في غابة القصر لتلاوة كتاب دلائل الخيرات الذي ألفه مؤسسها الشيخ محمد بن سليمان الجزولي، و ذلك لمدة ثلاثة أيام، ويساهم في تمويل هذا الحفل عدد من ميسوري المنطقة⁴، و يحج إلى هذا الموسم عدد كبير من الأتباع من مناطق خارج تيزيمي كالريصاني و حنابو و الجرف و أوفوس ومكناس وتوروك ومراكش، بالإضافة إلى جزولي فاس الذين لم يعودوا يشاركون مؤخرا في هذا الموسم⁵، هذا الموسم يشكل امتدادا للطريقة الجزولية ولتراث مؤسسها الذي لا يزال متجذرا بالمنطقة.

- موسم مولاي إبراهيم:

يشكل هذا الموسم أيضا أحد أهم التظاهرات الدينية التي تعرفها منطقة الراحة وخاصة تيزيمي، إذ ينعقد في أول أيام عيد الفطر من كل سنة، بحضور مختلف الطوائف الصوفية المعروفة في منطقة تافيلالت ب " ضريح " الولي الصالح مولاي إبراهيم، والمتمثلة في أتباع الطائفة الجليلية التي تكون أول الطوائف الداخلة إلى ساحة قصر مولاي إبراهيم، متبوعة بالطائفة اليوسفية نسبة إلى سيدي أحمد بن يوسف دفين مليانة، ثم الطائفة الغازية، ثم الطائفة الوزانية^{*}، ثم الصادقين أتباع سيدي أحمد بن عبد الصادق، ثم أخيرا

¹ - رواية ابا هشوم، 74 سنة، الساكن بقصبة الحريكية، بتاريخ: 2009/05/10.

² - رواية فاطمة فراس، م س.

³ - أشيرو مبارك و العلوي عبد السميع مصطفى: أرفود تاريخ و أعلام، بحث ميداني (مرقون)، 1994، ص: 13.

⁴ - رواية شقوية مستقاة من السيد حدا بن المكي، 66 سنة، الساكن بقصبة بنعلي، بتاريخ: 2009 / 05 / 02.

⁵ - رواية شقوية استقيتها من السيدين: مولاي سليمان 80 سنة، و إدريس 65 سنة، الساكنين بقصر أولاد عقبة، بتاريخ: 2009 / 05 / 03.

^{*} - نشأت الطريقة الوزانية بالمغرب على يد مولاي عبد الله الشريف الذي ولد بتازروت في منطقة بني عروس عام 1596 / 1005 هـ، والذي كان واحدا من أكبر شيوخ التصوف بالمغرب، أخذ عن سيدي علي بن أحمد بن صرصار، و سيدي عيسى بن ، و سيدي عيسى بن الحسن المصباحي ، و قد قامت هذه الطريقة على مبادئ الجزولي التي تلقاها سيدي علي بن أحمد شيخ مولاي عبد الله الشريف، و قد عمل نجلا مولاي عبد الله الشريف مولاي التهاميو مولاي الطيب على الرقي بالزاوية و الطريقة مما أدى إلى تزايد إشعاعها، و ذبوع صيتها ، و توجد الزوايا الوزانية في كل مدن المغرب .
- أنظر:

طائفة العبيد، وتأخذ كل طائفة مكانا مخصصا لها داخل الضريح، وتقضي هذه الطوائف هذا اليوم في تلاوة الأذكار والمديح إلى غاية صلاة المغرب حيث يرفع جباله علمهم إيدانا بانتهاء الحفل، فيكونوا أول من يغادر المكان متبوعين ببقية الطوائف على نفس الترتيب السابق الذكر¹. والسؤال المطروح هنا لماذا تنصدر الطائفة الجبلية باقي الطوائف أثناء دخول ومغادرة الضريح؟ و أين هم أتباع الطريقة الجزولية؟ و ما هو سبب عدم مشاركتهم؟

على سبيل الختم

إن معالجة تيمة الولاية الصوفية وعلاقة رجالها بمجتمع مجالات الواحة والمناطق المجاورة تحتاج من الدارسين مزيدا من التنقيب والبحث المصنّيين في مستغلقات واستشكالات هذه العلاقة. خاصة في ظل ندرة أو غياب المادة المصدّرية المكتوبة حول هذا المجال، مما يستلزم الاعتماد على ما تحتزنه الذاكرة المحلية من روايات شفوية يجب التعامل معها بكثير من الحيطة والحذر لما تحمله من مزالق وهنات. ومع ذلك فإن الباحث مطالب بالاستفادة من هذا الخزان

BELLAIRE – MICHAUX : *Essai sur l'histoire des confréries marocaines*, HESPERES, éditions stouky, Rabat, 2^{ème} Trimestre, 1921, TOME I, p : 153 / 157.

¹ - رواية الحاج عبد الرحمن الجير، م س.

إسهام المدرسة المغربية في التفسير الفقهي

عبد الصمد الزيادي

"طالب باحث بسلك الدكتوراه، "الدرس الشرعي والمعرفي قضايا ومناهج

جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، بني ملال

abdessamadziadi910@gmail.com

المملكة المغربية

الملخص:

إنَّ النظرَ في كتاب الله تعالى كان ولا يزال عمدة الاستنباط، وأصل الأحكام، ومعدنَ الفقه عند الأئمة الراسخين، وقد توزعت مدارس في الأمصار بحسب مناهجهم ومشرهم، فكان لكل مدرسة نصيبٌ من الإسهام في بيان دلالات الآيات واستنباط أحكامها.

ومن بين تلك المدارس التي خلّدت أثرها في علوم الشريعة: المدرسة المغربية التي امتازت برسوخ القدم في فقه النص، ودقة التحقيق في مناطات الأحكام، وجمعها بين الرواية والدراية، وبين النظر المقاصدي والاعتبار الفقهي. فقد كان لعلمائها في التفسير الفقهي مساهمة جلية، وإضافات علمية نفيسة، ظهرت في مصنفاتهم، وفتاويهم، ونوازلهم، وما قرروه من قواعد ومدارك في فهم خطاب الشرع.

وإذ كان هذا الباب من أنفع الأبواب، وأجمعها لمسالك الاجتهاد المالكي في الغرب الإسلامي، فقد اقتضى البحث الكشف عن إسهام المدرسة المغربية في التفسير الفقهي، وبيان خصائص منهجها، وتحرير مواردها في الاستنباط، مع إبراز أثرها في ترسيخ الفقه القرآني عبر العصور.

الكلمات الدلالية: المدرسة المغربية في التفسير الفقهي، التفسير الفقهي المالكي، فقه القرآن في الغرب الإسلامي، المدرسة المالكية المغربية، ابن العربي المعافري، القرطبي والمكي الناصري.

مقدمة:

الحمد لله الذي شرع الأحكام لعباده نابعة من مشكاة الوحي، وجعل كتابه العزيز أصل الأصول، ومعقد الدلالات، ومفزع العلماء عند اختلاف المسالك والأنظار. والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث ببيان الشرع وإقامة الحجّة، وعلى آله الطاهرين وصحبه المهتدين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإنّ العناية بكتاب الله تعالى تفسيراً واستنباطاً كانت سجيّة علماء الأمة في مختلف أمصارها، إذ به تُستجلى الأحكام، وتُضبط الموارد، ويترسّخ الفقه في قلوب الناظرين. وتفرّعت عن هذا الاهتمام مدارسٌ متعددة، لكل منها منهجٌ في الفهم، ومسلِكٌ في تنزيل القواعد على موارد النصوص، وفق ما اقتضته بيئاتها العلمية ومعارفها المتوارثة.

وقد كانت المدرسة المغربية - في نطاق الغرب الإسلامي - من أجل تلك المدارس أثراً، وأبعدها غوراً في خدمة التفسير الفقهي؛ إذ امتازت بجمعها بين قوة الملكة الأصولية، واستحضار المقاصد الشرعية، وربط النصوص بأعيان النوازل، على نحو أظهر دقّة نظرهم، وسلامة مأخذهم، ورسوخ قدمهم في فقه الكتاب. ولقد خلف علماء المغرب ثروةً تفسيريةً وفقهيةً كبيرة، تناثرت في كتبهم الأصولية، وحواشيهم، وفتاويهم، ونوازلهم، فكانت شاهدةً على تميّز منهجهم في قراءة القرآن الكريم قراءةً فقهية تستنبط الأحكام، وتحرّر مناطات الأدلة، وتترلّ الآيات منازلها اللائقة بها.

وإزاء هذا الأثر البارز، كان من اللازم الكشف عن إسهام المدرسة المغربية في التفسير الفقهي، وإبراز سمات منهجها، ومصادر اعتمادها، ومسالك استنباطها، وما أضافته إلى الدرس التفسيري من تحقيقات علمية وإشارات دقيقة، تُسهم في فهم الشخصية العلمية للغرب الإسلامي، وتُجلي مكانته بين المدارس التفسيرية والفقهية في تاريخ الأمة.

فبعد وفاة الإمام مالك - رحمه الله تكونت في أنحاء البلاد الإسلامية براعم المدرسة المالكية الكبرى، كان من وراءها أولئك الذين تتلمذوا على الإمام مالك والتزموا مذهبه وأصوله الاستنباطية الفقهية، وتطورت هذه البراعم، لتصبح فروعا كبيرة لشجرة المذهب العظيمة، بل ليصبح كل فرع منها مدرسة تحت راية المدرسة المذهبية الكبرى، ولكل مدرسة من هذه المدارس نشاطها العلمي الذي تتميز به، وقد حصر الباحثون هذه المدارس في خمس، وهي:

- المدرسة المدنية وهي المدرسة الأم...
- والمدرسة المالكية المصرية والتي تزعمها ابن القاسم ت 191.
- والمدرسة المالكية العراقية والتي تزعمها الإمام القعني.
- ومدرسة القيروان والتي تزعمها علي بن زياد وسحنون ت 204
- ثم مدرسة قرطبة والتي تزعمها يحيى بن يحيى الليثي المصمودي الطنجي، (ت 234).

إلا أن هناك مدرسة أخرى مستقلة، لا تقل أهمية عما سبق، ظلت ولمدة طويلة مهمة على رغم أهميتها، وحتى إذا ذكرت جاءت مقرونة بالمدرسة المغربية الكبرى¹ - التي تعنى أو تشغل حيزا جغرافيا واسعا.

- المبحث الأول: نشأة المدرسة المغربية وإسهامها في التفسير الفقهي.

1) المطلب الأول: نشأة المدرسة المغربية.

2) المطلب الثاني: إسهام المدرسة المغربية في التفسير:

¹ كتاب مصطلحات المذهب. الملكية لكي إبراهيم أحمد علي من 7.

• المبحث الثاني: بعض نماذج تطبيقية.

- 3) المطلب الأول: منهج ابن العربي في تفسيره
- 4) المطلب الثاني: منهج الامام القرطبي في تفسيره.
- 5) المطلب الثالث: منهج الشيخ المكي الناصري في تفسيره.

المطلب الأول: نشأة المدرسة المغربية.

لما وفد المولى إدريس على المغرب، رحب به المغاربة وبياعونه وانصب اهتمامه منذ البداية باستكمال الدعوة الإسلامية التي بدأها من جاء قبله، يظهر ذلك جليا في خطبته الشهيرة التي خطب بها المغاربة، وفيها يقول: "أدعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه ، وإلى العدل في الرعية والقسم بالسوية، ورفع المظالم، والأخذ بيد المظلوم، وإحياء السنة وإماتة البدعة، وإنفاذ حكم الكتاب على القريب والبعيد... إلى أن يقول فعسى أن تكونوا معاشر إخواننا من البربر اليد الحاصدة للظلم والجور وأنصار الكتاب والسنة القائمين بحق المظلومين من ذرية النبيين.

وعليه يمكن إرجاع تكوين نواة مدرسة مالكية بالمغرب إلى عصر الدولة الإدريسية الذي بدأ منذ سنة 172 للهجر¹ .. و بهذا يرجع ظهور المذهب المالكي بالمغرب إلى عهد إدريس الأول - رضي الله عنه - وهو القول الذي سوف يتبناه الدكتور عبد الهادي التازي في كتابه جامع القرويين.

وهذه المدرسة هي التي أصبحت فيما بعد تسمى : بالمدرسة المالكية الفاسية بالمغرب الأقصى - ولعل التقصير في ذكر أخبار هذه المدرسة وقضاياها وشؤونها عموما بالشكل الكافي، إنما هو من أهلها، فهي لحد الآن لا زالت بعد لم تحظ بالعناية الكافية والدراسة التامة اللازمة كما درست المدارس الأخرى.

وقد نبه على هذا النوع من الإهمال لبعض الجوانب التاريخية المغربية، الدكتور عبد الهادي التازي - رحمه الله -، قال: " ظلت الشكوى من إهمال المغاربة لتاريخهم لازمة لكل الذين حاولوا أن يقدموا إلى المكتبة المغربية تاريخا مدققا، وخاصة المراحل الأولى التي تقع وراء الظلال"².

ولعل أول من نبه على هذه المدرسة وأهميتها ورتب أعلامها وترجم لهم، هو القاضي عياض في ترتيب المدارك والعلامة الشيخ محمد مخلوف في كتابه: شجرة النور الزكية في طبقات علماء المالكية " القاضي عياض في ترتيب المدارك أثناء الحديث عن فروع المدرسة المالكية الكبرى، حيث ذكر فرع العراق، وفرع مصر، وفرع إفريقية، وفرع الأندلس، وختم بفرع فاس، وفي مكان آخر، عبر بفرع المغربين الأقصى والأوسط، تحت مسمى فاس، ذكر طبقات كل فرع بالترتيب، ومنهم طبقة علماء فاس، وبدأ هذا الفرع بالفقيه دراس بن إسماعيل الفاسي المتوفى سنة 357 هـ، واعتبره مؤسس مدرسة فاس المالكية حيث ينسب إليه أسبقيته في نشر المذهب المالكي بفاس والمغرب الأقصى، لما ناله من شهرة واسعة بإقامته في إفريقيا والأندلس، وأخيرا المغرب الأقصى، وأول من أدخل مدونة سحنون مدينة فاس ولنبوغ العديد من تلامذته الذين أخذوا عنه بهذه الأقطار المغربية، وفي مقدمتهم الإمام الشيخ أبو محمد بن أبي زيد القيرواني الملقب بمالك الصغير، والشيخ أبو الحسن القابسي³.

¹ الأندلس السياسي والحضاري المالكية الأندلس

² كتاب جامع القرويين عبد الهادي التازي ج 1، ص 108.

³ اصطلاح المذهب عند المالكية من : 72

فكان الحلقة الأولى في سلسلة الفقهاء التي امتدت ألف سنة، فتقوم بها مركز نابيه من مراكز التوجيه الإسلامي، اعتزت به فاس بين عدوتيهما عدوة القرويين، وعدوة الأندلس"، وهذا الفرع - فرع فاس والمغرب الأقصى - وإن تأخر ظهوره إلا أنه والأندلس بخاصة ذاع صيته بعد استقرار المهاجرين من علمائه في أنحاء المغرب العربي¹.

ومن الأعلام الذين برزوا بعد تأسيس المدرسة الفاسية نذكر:

- ✓ الشيخ أبو هارون العمري ت 313.
- ✓ الشيخ جبر الله بن القاسم الفاسي ت 350.
- ✓ الشيخ ابن سعادة ت 355.
- ✓ الشيخ دراس ابن اسماعيل الفاسي ت 357.

المطلب الثاني : إسهام المدرسة المغربية في التفسير.

إن علم التفسير بالغرب الإسلامي علم حاضر بقوة منذ بداية فجر الإسلام مع أول الفتوحات، التي كانت تحمل في أولوياتها مهمة التبليغ القرآني، ففسر هؤلاء المسلمون الفاتحون - وعلى رأسهم العلماء منهم - آيات القرآن الكريم مشافهة، وإن وجدوا عناء في ذلك في بداية الأمر؛ لعدم اعتياد أهل المغرب على اللسان العربي، فاحتاجوا لتحقيق هذا المقصد إلى وقت ليفهموا أهل البلد العربية، وبعدها يستوعبون أحكام القرآن وأسراره

فكانت ممارسة التفسير تعليمًا في حلقات، ثم بعدها انتقلت إلى مرحلة التأليف، فبرز المغاربة في علم التفسير قديمًا، وألفوا فيه مصنوعات حجة ونافعة، تخر بها المكتبة الإسلامية، ولهم في تفاسيرهم تلك اهتمامات عدة، وقضايا جديدة، ومباحث مستقلة، لا تتجاوز تراث الأسلاف؛ وإنما تبني عليه بناء راسخًا، ثم بعد ذلك تنطلق للإبداع والزيادة وفتح آفاق استشرافية لفهم القرآن الكريم على حسب الواقع والمكان.

نماذج من علماء التفسير بالمغرب:

اهتم المغاربة بعلم التفسير وألفوا فيه قبل أن يؤلف فيه بعض من برز من علماء المشرق، وعلى سبيل المثال تفسير يحيى بن سلام القيرواني ت 200هـ، والذي روى تفسيره الفقيه الإفريقي أبو داود العطار 274هـ².

وكذا الفقيه المالكي عبد الملك بن حبيب ت 239، والذي صنف تفسير القرآن في ستين جزءًا، وهذا مما لم يشتهر به هذا العالم، على غرار شهرته في الفقه المالكي³. وأبو عبد الله محمد بن سحنون بن سعيد التنوخي ت 256، الذي كان إمامًا في الفقه، وألف عدة كتب؛ منها: أحكام القرآن⁴.

¹ المصدر نفسه، ص: 71

² ترتيب المبارك ج 4، ص: 396

³ المصدر نفسه، ج 4، ص: 128

⁴ معالم الإيمان للديباغ 79/2

وفي القرن الثالث الهجري:

أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد ت 276هـ، ألف كتابا في تفسير القرآن الكريم، قال عنه ابن حزم الظاهري: فهو الكتاب الذي أقطع قطعاً لا استثناء فيه لم يؤلف في الإسلام مثله، ولا تفسير محمد بن جرير الطبري ولا غيره.¹ وبقي بن مخلد ألف تفسيره ذاك قبل تفسير ابن جرير الطبري، مما يؤكد لنا مسارعة المغاربة للتأليف في علم التفسير، وأن لهم مؤلفات جمة في هذا الجانب من العلوم الإسلامية، على خلاف ما يروج في هذا الموضوع.

والقرن الرابع الهجري:

القاضي أبو الأسود موسى بن عبد الرحمن المعروف بالقطان ت 309هـ، ألف أحكام القرآن في اثني عشر جزءاً.¹ منذر بن سعيد البلوطي ت 355هـ، قاضي الجماعة بقرطبة، ألف كتاب أحكام القرآن وكتاب الناسخ والمنسوخ، وكلا الكتابين في تفسير القرآن وعلومه؛ على ما ذكره الزبيدي.²

وفي القرن الخامس الهجري:

علي بن إبراهيم بن علي التبريزي المعروف بابن الخازن، قدم طليطلة سنة 422 مجتازاً فسمع منه بما تفسير القرآن الموسوم بشفاء الصدور.³

أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيرواني القرطبي ت 437هـ؛ من أشهر تصانيفه "الهداية إلى بلوغ النهاية في تفسير القرآن العظيم"، وقد طبع مؤخرًا، وله أيضا كتاب تفسير مشكل المعاني والتفسير في خمسة عشر جزءاً.⁴ أبو بكر بن محمد بن علي المعافري المعروف بابن الجوزي السبتي ت 483هـ، وهو خال القاضي عياض، صنف في التفسير كتابا حسنا مات قبل إكماله.⁵

وفي القرن السادس الهجري:

عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي الأندلسي ت 541هـ، الشيخ المفسر الفقيه، ألف كتاب "الجامع المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز".⁶

أبو بكر بن العربي المعافري من أهل إشبيلية ت 543

أبو محمد عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الأنصاري الخزرجي الغرناطي المعروف بابن الفرس ت 597هـ، صنف أحكام القرآن، وهو كتاب جامع في أحكام القرآن، مفيد في علم الفقه المقارن، اعتمده العديد من الفقهاء والمفسرين قديما وحديثا.

¹ طبقات المفسرين 2/341

² طبقات الزبيدي 295.

³ الصلاة، لابن بشكوال 12 عل 427.

⁴ إنباء الرواة على أنباء النحلة الجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القبطي 3/318.

⁵ 602-601/2 الصلاة.

⁶ طبقات المفسرين للسيوطي 50.

أما القرن السابع الهجري:

محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي ت 671هـ، صاحب تفسير "الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وأي الفرقان"، وهو أشهر من نار على علم أبو عبدالله محمد بن سليمان المعافري القرطبي ت 672هـ، له عدة تصانيف، أهمها تفسيره للقرآن المسمى "اللمعة الجامعة في العلوم النافعة"¹.

ابن أبي الربيع السبتي ت 688هـ، أملى تفسيره للقرآن العظيم على طلبيه، ووصل فيه إلى قوله تعالى: (يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ) [المائدة: 109]، فحالت منيته دون إتمامه له، وتوجد من هذه الأُمالي قطعة مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 315 ق²، وقد اعتمد ابن أبي الربيع السبتي اللغة والنحو أصلا في فهم معاني النص القرآني الكريم وشرح ألفاظه، ولا غرابة في ذلك؛ فهو يعد من العلماء القلائل الذين جادت بهم مدينة سبتة في القرن السابع الهجري، والذين اشتهروا بتألفهم في علمي اللغة والنحو، فالإتجاه الغالب على تفسير ابن أبي الربيع السبتي إنما هو إتجاه لغوي محض.

وفي القرن الثامن الهجري:

أحمد بن محمد بن عثمان بن البناء المراكشي السبتي ت 723هـ، له حاشية على الكشف وتفسير الباء من البسملة مع تفسير الاسم وتأويله، وتفسير سورتي العصر والكوثر³.

أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن أحمد راغب المعروف بابن العشاب التازي ت 724هـ من تلاميذ ابن بري التازي ذكر الونشريسي أن له أسئلة نفيسة في التفسير وغيره، وجهها إلى العلامة ابن البقال⁴.

بو القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي المالكي ت 741هـ عالم متقن، محدث أصولي مفسر لغوي، اشتهر بتفسيره التسهيل لعلوم التنزيل⁵.

أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن أم قاسم المرادي، المصري المولد الأسفي المغربي ت 749هـ، أخذ عن أبي حيان الغرناطي وغيره، تفنن في علوم كثيرة من فقه، ونحو، وقراءات، وتفسير، وألف تفسير القرآن في عشرة مجلدات⁶.

أما فيما يتعلق بالجهود المبذولة في جانب التأليف في التفسير في القرون الأربعة المتأخرة، فأذكر منها:

"تفسير الفاتحة بالإشارة"؛ لعبد الرحمن الفاسي ت 1036هـ، وله حاشية على تفسير الجلالين، وبعض الأحوبة والتقايد، وقد بدا جليا الإتجاه الصوفي في تفاسير عبد الرحمن وخاصة تفسير سورة الفاتحة الذي وسمه في العنوان بالتفسير الإشاري، وهو

¹ غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 2/ 149

² تفسير والمفسرون بالمغرب الأقصى: سعاد أشقر 225

³ الإعلام بمن حل مراكش وأعمات من الأعلام العباس بن إبراهيم المراكشي 2/ 204 - 205

⁴ المعيار المغرب للونشريسي 12/263

⁵ الديباج المذهب 295

⁶ غاية النهاية في طبقات القراء 1/227

الذي قال في المقدمة: "الحمد لله منزل الكتاب بيانا وتبياناً، وهدي ونورا مبينا وفرقانا، وصلى الله على سيدنا محمد مهبط وحيه ومظهر رحمته عيانا، وعلى آله، وبعد فالقصد ذكر شيء من تفسير الفاتحة إشارة¹.

تفسير سور المفصل من القرآن الكريم؛ لعبد الله كنون ت 1410هـ، اقتصر فيه مؤلفه على سور المفصل فقط، وذكر السبب في ذلك لأن تناولها أيسر من تناول السور الكبار.... ولأن هذه السور بما يبدأ تعليم القرآن للصغار والكبار على السواء، وأكثرها مما تقع القراءة به في الصلاة"، وابتدأ تفسيره من سورة الحجرات إلى آخر القرآن، وكان غرضه من هذا التفسير تصحيح عقيدة التوحيد بتطهيرها من الشوائب، وتركيب النفوس بالأخلاق الفاضلة والقيم العليا، وإعادة المسلمين لقيادة الإنسانية إلى ما فيه صلاح معاشها ومعادها.

البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لابن عجيبة التطواني ت 1224هـ، ويقع في أربعة أجزاء ضخمة، فسر فيها القرآن كله، وهو تفسير صوفي من هذا العالم المتصوف، ولما ذكر سبب تأليفه للبحر المديد في مقدمة تفسيره قال: هذا، وقد ندبني شيعي سيدي محمد البزدي الحسني أن أضع تفسيراً يكون جامعاً بين تفسير أهل الظاهر وإشارة أهل الباطن فأجبت سؤالهم².
التيسير في أحاديث التفسير للمكي الناصري ت 1414هـ، وأصل هذا التفسير إنما هي دروس ألقاها الشيخ بالإذاعة الوطنية بالمغرب في الستينيات، فسر فيها القرآن الكريم الفائدة المواطنين والمواطنات، وبعد أن تم تسجيل هذه الأحاديث الإذاعية في تفسير القرآن الكريم وبثها على أمواج الإذاعة الوطنية، ظهرت في شكل تفسير مطبوع يضم ستة أجزاء، ويحمل عنوان "التيسير في أحاديث التفسير".

وتعميقاً للحديث عن واقع التفسير بالغرب الإسلامي في القرن الرابع عشر، فإن ذلك يجزنا إلى الحديث عن النهضة العلمية التي ميزت هذه الفترة بالغرب الإسلامي، فبعد سقوط الغرب الإسلامي في قبضة الحماية الأجنبية، برز علماء حملوا لواء الرجوع إلى أساس الحضارة الإسلامية، والاعتماد على ما اعتمد عليه أسلافنا في العمل بالمرجعية القرآنية والحديثية، فانتعشت الساحة العلمية، وازدهرت العلوم الإسلامية، وكان على رأسها علم التفسير.

ومن حمل لواء هذا الإصلاح أبو شعيب الدكالي ت 1356هـ، وعبد الحميد بن ومحمد بن العربي العلوي ت 1964م، وعلال الفاسي ت 1974م.

كما ساهمت المدرسة المغربية في نشر كثير من العلوم حيث تحدث ابن خلدون رحمه الله عن الدور الهام الذي لعبته المدرسة المغربية وخاصة في عهد المرابطين في نشر الدعوة الإسلامية وذلك ما إن أسلموا وتوحدوا تحت راية الإسلام حتى صاروا يرسلون الدعاة والعلماء إلى بلدان جنوب الصحراء وخاصة بلاد السودان لتجديد مفاهيم وقيم هذه العقيدة الجديدة³.

ومن ذلك علم القراءات والتفسير إذ القرآن هو مصدر العقيدة والمعرفة لدى المسلمين فعملوا على مدارسته ومدارسه علومه لقول الرسول "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"⁴.

¹ التفسير والمفسرون سعد أشقر 248

² التفسير والمفسرون سعد أشقر 252

³ العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والعجم والبربر ابن خلدون ج 2 ص 181

⁴ الصحيح البخاري (6/192) عن عثمان رضي الله عنه، عن النبي قال: خيركم من تعلم القرآن وعلمه

مميزات المدرسة المغربية:

ومن مميزات هذه المدرسة إذا تتبعناها نراها كثيرة¹، وأهم هذه المميزات تلك التي ترتبط بالأصول، فهي مدرسة أنبتت على فقه الموطأ، المؤسس على الدعائم الصحيحة من الحديث والآثار، وغير ذلك مما وقف عليه مالك بن أنس - رضي الله عنه - وبني عليه مذهبه المدعم بما عليه الجماعة بالمدينة المنورة².

ولشدة حرص هذه المدرسة على اتباع هذه الأصول كان منهجهم "تصحيح الروايات وبيان وجوه الاحتمالات، مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار، وترتيب أساليب الأخبار، وضبط الحروف على حسب ما وقع في السماع"³.

المبحث الثاني: بعض نماذج تطبيقية.

سنترك في هذا المبحث إلى منهج ابن العربي، ومنهج القرطبي، ومنهج الشيخ المكي الناصري، في تفسيرهم لآيات الأحكام، قسمناه إلى ثلاث مطالب، يتضمن المطلبين الأولين منهج القرطبي في التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي والمطلب الثالث يتضمن استخدام القرطبي لعلوم القرآن.

وقبل عرض ذلك سنقوم بتعريف وجيز المصطلح المنهج

تعريف المنهج:

لغة: تشتق كلمة "منهج" من الفعل نَجَّح أي سلك طريقاً معيناً، وبالتالي فإن كلمة المنهج " تعني الطريق والسبيل"⁴.

واصطلاحاً: فن التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين تكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين⁵.

المطلب الأول: منهج ابن العربي في تفسيره.

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: ترجمة ابن العربي

هو محمد بن عبد الله بن أحمد بن العربي، يكنى أبو بكر الأشبيلي، ويشترك ابن العربي -صاحب الترجمة - مع ابن عربي الصوفي، صاحب كتاب الفتوحات المكية"، في الكنية.

واللقب، فكل منهما يكنى أبو بكر، كما يلقب كل منهما بابن العربي. ويفرق بينهما بـ "أل" التعريف، فيقال للفقير المالكي ابن العربي، ويقال للصوفي ابن عربي ولد ابن العربي -رحمه الله تعالى - عام ثمان وستين وأربعمائة من الهجرة (468هـ)

¹ الموطأ برواية ابن زياد (مقدمة المحقق، ص 46).

² ازهار الرياض (3/22) وانظر أعلام الفكر الإسلامي (ص 61).

³

⁴ البحث العلمي حرفة وفن منصور نعمان و عثمان طيب عمري، الأردن، 1998 م

⁵ مناهج البحث في الفقه الإسلامي عبد الوهاب ابراهيم ابو سليمان دار ابن حزم، بيروت، ط1 1416 هـ 1996 م، ص: 15.

ببلده أشبيلية، وقرأ القراءات، ثم رحل إلى مصر والشام وبغداد ومكة، وكان يأخذ من علماء كل بلد يرحل إليه، حتى أتقن الفقه والأصول وكثير من العلوم، وتوفي سنة (543هـ)¹.

نبذة عن كتابه (أحكام القرآن):

يُعد كتاب أحكام القرآن لابن العربي رحمه الله، من أهم كتب التفسير الفقهية، ومرجعاً مهماً للتفسير الفقهي على المذهب المالكي².

والكتاب مهم ويُعد مرجعاً للتفسير الفقهي عند المالكية، كما كتاب "الخصاص" عند الأحناف، وكتاب "الكيا" هراسي عند الشافعية، وكلاهما كتاب موسوم بـ: "أحكام القرآن".

يتناول تفسير القرآن من الفاتحة إلى سورة الناس، سورة سورة، ولكنه يقف مع آيات الأحكام التي في السورة، وهو في عمله هذا يبدأ ببيان معنى المفردة القرآنية إن كانت مما يحتاج إلى بيان، ثم يبينها مركبة ولا يتجاوز النكات البلاغية إن ظهرت في النص القرآني ويستفيد من اللغة العربية ويناقش في بعض الأحيان القراءات³.

وهذا الكتاب من أجل كتب ابن العربي قدراً، وأقدمها نشرًا، وقد عظم هذا الكتاب في أعين العلماء قديماً وحديثاً⁴. قال عنه صاحب كشف الظنون: "وهو تفسير خمسمائة آية متعلقة بأحكام المكلفين"⁵.

المطلب الثاني: منهج ابن العربي في تفسير آيات الأحكام.

خير من بين منهج ابن العربي المالكي في تفسيره هو ابن العربي نفسه، فلننظر نظرة المتدبر في مقدمته التي صدر بها كتابه هذا، حيث قال: "ولما من الله سبحانه بالاستبصار في استئارة العلوم من الكتاب العزيز، حسب ما مهدته لنا المشيخة الذين لقينا، نظرنا من ذلك المطرح، ثم عرضناها على ما جلبه العلماء، وسيرناها بعيار الأشياخ، فما اتفق عليه النظر أثبتناه، وما تعارض فيه شجرناه، وشحذناه حتى خلص نضاره وورق غراره، فنذكر الآية ثم نعطف على كلماتها بل حروفها، فنأخذ بمعرفتها مفردة، ثم تركيبها على أخواتها مضافة

ونحفظ في ذلك قسم البلاغة، ونتحرز عن المناقضة في الأحكام والمعارضة، ونختاط على جانب اللغة، ونقابلها في القرآن بما جاء في السنة الصحيحة، وتتحرى وجه الجميع؛ إذ الكل من عند الله"⁶.

وذهب الدكتور عبد الرزاق هرماس إلى أن منهجه يقوم على ثلاث دعائم:

الأولى: استيعاب مادة التفسير من مختلف المصادر والمطان.

¹ ابن العربي المالكي ومنهجه في كتابه: (أحكام القرآن) د. أحمد عباس البدوي، ص: 04

² التفسير والمفسرون للذهبي، ج: 2 من: 331

³ ابن العربي المالكي ومنهجه في كتابه: (أحكام القرآن) د. أحمد عباس البدوي، ج 1، ص: 15

⁴ قانون التأويل ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله (543) (تحقيق: محمد السليمان دار القبة الثقافة الإسلامية، من: 121.

⁵ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مصطفى بن عبد الله كاتب حلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفي 7106هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد وصورها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: 1941م، ج1، ص: 20

⁶ مقدمة أحكام القرآن لابن العربي (543) قراءة وتعليق عبد الرزاق هرماس مطبعة النجاح الدار البيضاء، ج 3 ص 54.

الثانية : تنقيح المادة والترجيح بين الأقوال والآراء.

الثالثة : الاحتراز من التوسع المخل الذي يخرج البحث في أحكام القرآن عن نطاق التفسير إلى مباحث الفروع أو الأصول وما شابه ذلك.

و من حيث العموم، يرى المتتبع لكتاب أحكام القرآن، أن له منهجين:

الأول : في تناول السورة يذكر السورة ثم يذكر ما يظهر له فيها من آيات الأحكام، ثم يقسم الآية إلى مسائل أو أقوال، وهذا المنهج التزمه مع غالب السور، باستثناء سبع سورة النجم والزلزلة والعاديات والفيل، والمسد، والإخلاص، والفلق والناس، فقد قسم الحديث فيها إلى مسائل، كسورة المسد والإخلاص والمعوذتين، والبقية إلى أقوال.

وإليك نماذج من باب التمثيل

يقول مثلاً : في تفسير سورة الفاتحة " : سورة الفاتحة : فيها خمس آيات الآية الأولى بسم الله الرحمن الرحيم فيها مسألتان...¹

ويقول في تفسير سورة النصر " سورة النصر فيها آية واحدة، فيها ثلاث مسائل...².

ويقول في سورة النجم " : قال علماؤنا رضي الله عنهم : لم يختلف قول مالك إن سجدة النجم ليست من عزائم القرآن، ورأها ابن وهب من عزائمه، وكان مالك يسجدها في خاصة نفسه³

ويقول في تفسير سورة الإخلاص " : سورة الإخلاص؛ وقيل التوحيد فيه ثلاث مسائل : المسألة الأولى في سبب نزولها⁴.

الثاني : في وقوفه مع الآيات؛ وهذا الذي يتغير من آية لأخرى، حسب إشكالاتها اللغوية والفقهية ولهذا قال الدكتور منصور كافي " : إن المتأمل في منهج ابن العربي في تناول الآيات الحكمية لا يكاد يقف على طريقة واحدة متبعة في كل آية يتعرض لتفسيرها"⁵

ويمكن إيجاز ذلك في النقاط الآتية.

- أول ما يذكره في تفسير الآية، سبب النزول إن كان لها سبب نزول.
- عرض أوجه القراءات في الآية.
- التعرض لاشتقاق وأوجه إعراب الكلمات، ومالها من معان في لسان العرب.
- الوقوف مع أحكام الآية وسرد الأقوال الواردة فيها عن أئمة المذاهب وأصحابهم.
- توجيه تلك الأقوال وتنقيح أدلتها، وإبداء رأيه.

¹ أحكام القرآن، ج 1، ص : 5.

² المصدر نفسه، ج 4 ص : 463.

³ المصدر نفسه، ج 3: 4 ص 172.

⁴ المصدر نفسه، ج 4، ص: 468.

⁵ تفسير آيات الأحكام من القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق منصور كافي دار العلوم للنشر والتوزيع عناية 2012 م ص 43.

ذكر الدكتور منصور كافي منهج ابن العربي فقال: "بعد ذكر أسباب النزول والقراءات إن وجدت، يشرع ابن العربي في التفسير، وطريقته في ذلك متباعدة من موضع لآخر¹.

بعض مؤلفات ابن العربي:

- ❖ الأحكام الصغرى.
- ❖ النسخ والمنسوخ.
- ❖ التقريب والتبيين في شرح التلقين.
- ❖ القبس في شرح موطأ مالك بن أنس.
- ❖ المحصول في علم الأصول.

المطلب الثاني: ومنهج الامام القرطبي في تفسيره.

الفرع الأول: ترجمة الامام القرطبي:

الامام العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بكر بن فرح بإسكان الرءاء والحاء المهملة - الأنصاري الخزرجي، المالكي القرطبي (ت: 671هـ)، في منية بني حصيب من الصعيد الأدنى بمصر².

الفرع الثاني منهج القرطبي في تفسيره.

وأهم النقاط التي اعتمد عليها الإمام القرطبي في منهجه هي³:

- ذكر فضل السورة أو الآية وما ورد في ذلك من أحاديث أو أخبار، وقد يذكر فضل السورة قبل بدئه بالمسائل.
- ذكر سبب نزول الآية، والأقوال التي وردت فيه.
- ذكر وجوه القراءات التي وردت في الآية المتواترة منها والشاذة.
- تفسير الآية بما يماثلها في المعنى من الآيات المفسرة لها.
- تفسير الآية بما يوضحها من الأحاديث النبوية الشريفة، ودرجتها من الصحة، أحياناً.
- تفسير الآية بما ورد من أقوال الصحابة، ونسبتها إليهم، بدون إسناد.
- الجمع أحياناً أقوال الصحابة والتابعين والمفسرين، مع عدم ترجيح أحدها عن الآخر فكأن التفسير يحتمل كل الأقوال.
- اللجوء إلى المفاضلة والترجيح بين الأقوال، إذا تعذر الجمع بينها، ويختار القول الذي تؤيده الأدلة، والقارئ من أقوال الصحابة، أو التابعين، أو المفسرين، ويقدم الحديث إذا كان مسنداً، أما إذا كان مرفوعاً، فقول الصحابي مقدم على قول التابعي، وتابع التابعي وما تحتمله الألفاظ من معان في اللغة، مستشهداً على ذلك بأشعار العرب، وأقوالهم.

¹ المصدر السابق، ص: 44.

² طبقات المفسرين للسيوطي، ج1، ص: 15.

³ القرطبي ومنهجه في التفسير القصبي محمود زلط، ص: 47.

- يذكر الأحكام الفقهية المتعلقة بالآية، مع بيان اختلاف الأئمة فيه، مع إيراد أدلة كل منهم، وترجيحه لأحد الآراء، وكثيراً ما يستطرد أثناء ذكر هذه الأحكام، فيخرج إلى ما لا صلة له بالتفسير.
- ذكر ما يتعلق بألفاظ الآية من اشتقاق، وتصريف، وإعلال، وإعراب، مع إيراد أقوال أئمة اللغة فيها أحياناً واستشهاده بأبيات من الشعر، وكلام العرب.
- ذكر أقوال بعض الفرق كالمعتزلة والقدرية وغيرها ومناقشة آرائهم والرد عليهم.
- نسبة الأقوال إلى قائلها، وذكر أن ذلك من بركة العلم، مع عدم ذكر القصص والحكايات التي لا تفيد التفسير.

➤ خلاصة القول:

- أن كتاب الجامع لأحكام القرآن جمع الإمام القرطبي فيه جميع الأحكام الفقهية التي تمر من خلال آيات القرآن الكريم، ويُفصل القول فيها بذكر أقوال العلماء.
- أن الإمام القرطبي أحد أئمة المذهب المالكي المحققين للمذهب، فهو صاحب علم غزير وتحقيق دقيق، كما أنه على دراية بأقوال المذاهب الأخرى، وأدلتها؛ لكنه مع ذلك منصف.
- في حكمه متبع للدليل في رأيه.
- أن طريقة القرطبي رحمه الله في تقسيم الآيات إلى مسائل تعتبر من أنفع الطرق في تفسير آيات الأحكام وشمولية الموضوعات، ولعله بذلك قد سبق الطرق الحديثة في عمل البحوث والرسائل العلمية.
- عناية القرطبي الكبيرة عند ترجيحه للمسائل الفقهية، بالاعتضاد بما يرجح المسألة من ذكر أسباب النزول إن وجد، أو القراءات، أو الإعراب مع استشهاده بأقوال العرب وأشعارهم.
- يبين القرطبي رحمه الله أحياناً سبب الخلاف في المسألة الفقهية، مع بيانه المواضع الإجماع والاتفاق، ومواضع الاختلاف، ويعتني بتخريج الفروع الفقهية على المسائل الأصولية، فهو فقيه أصولي.

بعض مؤلفات الامام القرطبي:

الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وأي الفرقان
التذكار في أفضل الأذكار.

المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس.

التقريب لكتاب التمهيد.

المطلب الثالث: منهج الشيخ المكي الناصري في تفسيره.

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: ترجمة الشيخ المكي الناصري

هو محمد المكي بن محمد اليميني بن سعيد الناصري الجعفري الزيني من آل البيت عالم

مفتير، ولد في الرباط سنة (1324هـ)، ودرس في القاهرة، ثم باريس، ثم جنيف، رئيس رابطة العلماء، عضو مجلس الوصاية عضو الأكاديمية الملكية بالمغرب، أحد رواد

الحركة الوطنية فيها، وتوفي سنة 1414هـ / (1994م).¹

الفرع الثاني: نبذة عن الكتاب التيسير في أحاديث التفسير.

أصل الكتاب، هو البرنامج التفسيري للشيخ المكي الناصري الذي كان أول بثه في الإذاعة أيام الستينات وقد حاز قصب السبق إلى هذا اللون من التفسير " التفسير الإذاعي " ، حيث أطبقت شهرته الآفاق، وتعلقت به قلوب الناس من المغرب وخارجه أيضا تعلق لصبغته التربوية وطابعه الإصلاحية البارز.

لقد صحب محمد المكي الناصري رحمه تعالى القرآن الكريم منذ عهد مبكر، ومارس التفسير واقعا في العديد من المساجد بالمحمدية وتطوان والبيضاء خلال عشرينيات

وثلاثينيات القرن الماضي، مما أهله لتفسير القرآن عبر الإذاعة بذلك الأسلوب الشيق الفريد، قال: " كانت هذه الدروس العامة التي احتككت فيها بالشعب المؤمن احتكاكا يوميا مباشرا فرصة للتأكيد من جديد، بما يحثه كتاب الله من تعبئة روحية وتأثير عميق و انقلاب سريع في نفوس المؤمنين، فكتاب الله هو الذي أحيا من المسلمين الموات".²

الفرع الثالث: منهج المكي الناصري في تفسيره.

يمكن تلخيص المنهج المتبع في هذا التفسير في النقاط الآتية:

- استهلال التفسير بالشرح اللغوي لبعض المفردات المستعملة في الآيات المراد تفسيرها، لهذا قال في تمهيد: " أدرج ما يصلح أن يكون شرحا لبعض المفردات المستعملة في تلك
- 2) الآيات، إعانة للسامع على الفهم".³
- افترض وحدة موضوعية للآيات المدروسة.
- العناية بأوجه التناسب بين الآيات.
- استعمال منهج التفسير الموضوعي بإيراد الآيات القرآنية الواردة في نفس موضوع الآية المفسرة، وقد عبر عن ذلك بقوله: " مقارنة الآيات القرآنية الواردة في كل موضوع موضوع، وكل ميدان ميدان، فكتاب الله من بدايته إلى نهايته كتاب واحد يفسر بعضه بعضا، ويكمل بعضه بعضا، وهو مجموع، وبكافة صوره يكون (وحدة) متلاحمة لا
- تقبل التناقض ولا تعرف الاختلاف".⁴

¹ تكملة المعجم المؤلفين وفيات (1397 - 1415 هـ) = (1977 - 1995 م، محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م، ص: 554.

² التيسير في أحاديث التفسير، محمد المكي الناصري (المتوفى: 1414هـ)، النشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 05 1405: هـ - 1985م، ج 1، ص5

³ التيسير في أحاديث التفسو، 1، / 8.

⁴ المصدر نفسه.

- اعتماد السنة النبوية في بيان معاني القرآن، مع تجنب الأخبار الواهية والروايات الموضوعة والآراء التي لا تسند إلى دليل معتبر، ولذلك كانت تسمية التفسير في البداية
- النهج القويم في تفسير الذكر الحكيم.¹
- الاحتراز من المصطلحات العلمية والفقهية، والإضراب عن ذكر الخلافات المذهبية.
- استخلاص محور السورة مما يسلمه للقول بمحور عام يجمع بين سور الربع.

بعض مؤلفات المكي الناصري

- مبادئ القانون في الإسلام.
- نظام الحقوق في الإسلام
- مكانة الاجتهاد في الإسلام
- منهاج الحكم في الإسلام
- كيف نجد رسالة الإسلام.
- الشريعة أخت الطبيعة.

مميزات هذا التفسير:

- لا يسلك بالمستمعين دروب لغوية صعبة، وإنما يعتمد أسلوباً ميسراً في بيان معاني القرآن، ولذلك سمي تفسيره (التيسير في أحاديث التفسير لقوله تعالى : (ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مذكر)² .
- حضور الطابع الدعوي والتربوي والهم الإصلاحية، بالانطلاق من التفسير الإصلاحية النفوس وتثقيف الشعب وإصلاح تدين العباد.
- عدم الاستطراد فيذكر النظريات العلمية والقواعد التي تؤسس لعلم من العلوم أوفن من الفنون، بما يخرج التفسير عن غرضها لأصلي، حتى تحولت بعض التفاسير إلى ميدان للسجال الفكري، وتعداد أنواع العلوم وسرد غرائبها.
- الإيجاز وتجنب الإطناب.
- الاهتمام بالقضايا الواقعية، وبهموم الناس المعاشة.
- الوقوف عند النصوص دون إعمال للتأويل خصوصاً في بعض النصوص التي لا مجال للرأي فيها.

¹ المصدر السابق، 10/1.

² سورة القمر، الآية 17.

خاتمة

من خلال النظر في هذا البحث، وتجلي للناظر في آثار علماء المغرب وسيرهم، أن المدرسة المغربية قد اضطلعت بدور جليل في خدمة التفسير الفقهي، حتى غدت معلماً منهجها بينة في مصنفاتهم، راسخة في اجتهاداتهم، مشهوداً لها بالتحقيق والتدقيق، وجمع النظرين: نظر في دلالات النص، ونظر في مقاصد التشريع ومواقع التزويل. فقد أحسنوا الاستمداد من كتاب الله تعالى، واستخرجوا من آياته ما يوافق أصول مذهبهم، وما تقتضيه قواعد الاستنباط، من غير تعسف في التأويل، ولا خروج عن معهود اللغة والفقه.

وظهر — بحمد الله — أن إسهامهم لم يكن محدوداً بمرحلة زمنية، بل امتد أثره عبر القرون، متجدداً في فتاواهم، ونوازلهم، وشروحهم، وما نسجوه من قواعد ضابطة لمعاني الآيات وأحكامها، فكان هذا الإرث شاهداً على رسوخ قدمهم في الفقه القرآني، وعلى ما تميزت به المدرسة المغربية من عمق النظر، واتساع المدارك، وحسن الربط بين الأصول والفروع، وبين التنظير والتطبيق.

➤ ومن جملة ما توصلت إليه في هذا البحث من النتائج والخلاصات كالآتي:

- أن المدرسة المغربية في التفسير الفقهي ومدرسة القيروان ومدرسة الأندلس يكمل بعضها بعضاً من حيث المنهج والآراء الفقهية.
- كان لرحلات الحج والعمرة أثر كبير في نقل التفسير إلى المغرب.
- أن مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي بدأت نشأت وتطورت بتأسيس جامع القرويين وجامعة القرويين، واستمرت بالتجذر والانتشار دون انقطاع.
- كان لعلماء مدرسة المغرب الأقصى الأثر المباشر في نشر التفسير في جنوب الصحراء وإفريقيا، وما وراء البحار.
- تعتبر المدرسة المغربية في التفسير امتداد لشجرة المذهب المالكي التي نبتت في المدينة المنورة، وامتدت فروعها إلى بغداد، فمصر، فالقيروان، فالأندلس، ففاس.

وفي الختام فإن الواجب يقتضي التنبيه إلى أن هذا الإسهام ليس إلا صفحة من صفحات عطائهم العلمي، وأن الوقوف على دقائق منهجهم في التفسير الفقهي جدير بمزيد بحث واستقراء، رجاء أن تُستخرج كنوز تراثهم، وتُبعث مناهجهم النافعة في فقه الكتاب العزيز، بما يحقق مقاصد الشرع، ويُضيء سبيل الناظرين فيه، والله وليّ التوفيق، وهو يهدي إلى سواء السبيل.

لائحة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- التيسير في أحاديث التفسير، محمد المكي الناصري (المتوفى: 1414هـ)، النشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1405: 05هـ - 1985م.
- تكملة المعجم المؤلفين وفيات (1397 - 1415 هـ) = (1977 - 1995 م)، محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
- تفسير آيات الأحكام من القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق منصور كافي دار العلوم للنشر والتوزيع عناية 2012 م.
- مقدمة أحكام القرآن لابن العربي قراءة وتعليق عبد الرزاق هرماس مطبعة النجاح الدار البيضاء.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مصطفى بن عبد الله كاتب حلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى 7106هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد وصورها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة ودار الكتب العلمية، تاريخ النشر: 1941م.
- قانون التأويل ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله (543) (تحقيق: محمد السليمان دار القبلية الثقافية الإسلامية.
- ابن العربي المالكي ومنهجه في كتابه: (أحكام القرآن، د. أحمد عباس البدوي.
- مناهج البحث في الفقه الإسلامي عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان دار ابن حزم، بيروت، ط1 1416 هـ - 1996م.
- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والعجم والبربر ابن خلدون.
- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 733هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ.
- التفسير والمفسرون أساسياته واتجاهاته ومنهجه في العصر الحديث، الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة: الأولى، 1437 هـ - 1016 م.

الأثر العقدي في الاختلاف النحوي:

هل كان التأثير حقيقيا أم شكليا؟

تحقيق العلاقة بين المذهب العقدي والاتجاه النحوي

رشيد أجانو

باحث في الدكتوراه الدراسات الإسلامية بجامعة محمد الأول بوجدة

المملكة المغربية

الملخص:

مما لا شك فيه أنه بعد أن كاد بنقض الجيل الإسلامي الأول الذي عاين وعاش وصاحب الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم حتى برزت اتجاهات عقدية اتخذت عدة أشكال كالقدرية والشيعة والخوارج ثم بعدهم المعتزلة والفرق الكلامية المختلفة، وقد نشأت بين هذه الفرق والتوجهات العقدية سجالات وحروباً كلامية امتد أثرها إلى المجال السياسي والثقافي والأدبي، ومن ذلك تفرق أصحاب هذه الفرق العقدية وتوزعها على مدارس العلم المختلفة، سيما مدارس النحو التي كان قطبها مدرستي الكوفة والبصرة، وقد انتقل الخلاف العقدي إلى مادة النحو بعد ذلك بإخضاع بعض فصوله ليسير ويؤيد التوجه العقدي المختار لدى المشتغل بالنحو، وقد حاول بعض الدارسين معالجة هذه الظاهرة من خلال بحوث ومقالات رامت الكشف عن العلاقة بين التوجه العقدي والاختيار اللغوي النحوي، وكان لهذه الدراسات بعض النتائج المرجوة غير أنها ركزت اهتمامها في بعض الجوانب وتركت جوانب مهمة أو أغفلتها، وفي محاولة متجددة تمتاز إن شاء الله بالجدد والجدة في هذا المضمار، وقع اختياري على تحقيق العلاقة بين المذهب العقدي والاختيار النحوي، أحاول خلال هذا البحث تحقيق القول في حقيقة تأثير مسائل النحو بالاتجاه العقدي للنحوي من خلا دراسة مقارنة واستكشاف مع تطبيقات وأمثلة عينية من كتب النحو وما جاورها، وهل هناك تأثير حقيقي أم هو شكلي؟ وهل تسمح مسائل النحو والعربية عموماً بتوجيهها وفق أهواء الاتجاهات العقدية؟ كما سأقوم بدراسة نقدية موجزة لبعض المؤلفات في هذا الصدد ومدى استيفائها لما أرادت معالجته.

كلمات مفتاحية: الأثر العقدي - الاختلاف النحوي - الاتجاه النحوي - المذهب العقدي - الفرق الكلامية - اللغة والأدب.

المقدمة

تشمل ذكر إشكالية البحث والكلام عن منشأ علاقة الاتجاه العقدي بالاختيار النحوي على وجه العموم، مع الإشارة إلى بعض المدارس النحوية التي عرف عنها غلبة توجه عقدي معين، وذكر بعض الدراسات المعاصرة في الموضوع مثل كتاب: "الاتجاه العقدي في الخلاف النحوي" - رسالة جامعية، ومنهجية البحث وخطة البحث.

إشكالية البحث:

بعد اتساع رقعة الإسلام ودخول الناس في دين الله أفواجا من مختلف الأجناس والأعراق، واستتب الأمر للمسلمين في مختلف الأمصار، ولما كانت لغة الإسلام هي العربية نشط الناس في تعلمها والاهتمام بها حفظا وتحديثا وكتابة واستخراجا لقواعدها وقوانينها التي تنتظم فيها، وكان اهتمامات الناس المبكرة ما عرف بعلم النحو، وتزامن ذلك مع بروز فرق ومذاهب اتخذت مناحي عقدية مختلفة كالقدرية والمعتزلة والخوارج والشيعة، وكان كل فرقة تناصر رأيها وتدافع عنها بما استطاعت سواء بحق أو بباطل، وكان من آثار ذلك محاولة كل ذي مذهب إخضاع قوانين اللغة العربية كالنحو ليتماشى مع رؤيته ومذهبه وعقيدته، فهل تم لهم ذلك؟ أم بقيت لغة الضاد صامدة في وجه كل محاولة لتطويعها؟ وفي محاولة متجددة تمتاز إن شاء الله بالجدّة والجديد في هذا المضمار، وقع اختياري على تحقيق العلاقة بين المذهب العقدي والاختيار النحوي، أحاول خلال هذا البحث تحقيق القول في حقيقة تأثر مسائل النحو بالاتجاه العقدي للنحوي من خلا دراسة مقارنة واستكشاف مع تطبيقات وأمثلة عينية من كتب النحو وما جاورها، وهل هناك تأثر حقيقي أم هو شكلي؟ وهل تسمح مسائل النحو والعربية عموما بتوجيهها وفق أهواء الاتجاهات العقدية؟ كما سأقوم بدراسة نقدية موجزة لبعض المؤلفات في هذا الصدد ومدى استيفائها لما أرادت معالجته.

أهمية البحث وأهدافه:

- 1- خدمة اللغة العربية والدفاع عنها.
- 2- بيان تماسك اللغة العربية وقواعدها، وأنها لا تتأثر بالأهواء والمذاهب العقدية الباطلة.
- 3- الرد على المستشرقين وأذناهم عندما يطعنون في اللغة العربية من هذه النافذة.
- 4- تبرئة بعض الأئمة النحاة مما ألصق بهم من كونهم حاولوا تطويع علم النحو ليتماشى مع مذهبهم العقدي.

منشأ علاقة الاتجاه العقدي بالاختيار النحوي على وجه العموم:

لعل الشرارة التي دفعت بعض المنتسبين إلى بعض الفرق إلى محاولة تأييد مذهبهم اعتمادا على ما تحفيه قوانين النحو هو مسألة القدر وأفعال العباد، وهي المسألة التي برزت قبل انقضاء عصر الصحابة رضي الله عنهم، فقد روى مسلم في صحيحه عن يحيى بن يعمر، قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين - أو معتمرين - فقلنا: لو لقينا أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال: «فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني»، والذي يحلف به عبد الله بن عمر «لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً، فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر».. الحديث⁽¹⁾، ثم تتابع ظهور الفرق.

(1) صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

تأثر بعض أرباب المدارس النحوية باتجاه عقدي معين:

انقسمت مدارس النحو في الجملة إلى مدرسة الكوفيين ومدرسة البصريين، فالمدرسة الكوفية نشأت في بيئة سادت فيها تيارات عقدية مختلفة كالخوارج والشيعة والمرجئة، وهذا بلاشك انعكس على طريقتهم في تناول قواعد النحو نظرا لتعدد البيئة التي فرضت نوعا من المرننة والتساهل بخلاف البصرة التي اتسمت بالتحفظ ونوع من التشدد.⁽¹⁾

الدراسات السابقة:

1 - الاتجاه العقدي في الخلاف النحوي لحسن علي العبد الله.

2- المدارس النحوية، لشوقي ضيف، يبين ظروف نشأة البصرة والكوفة وأثر البيئة العقدية والفكرية فيهما .

3- المدارس النحوية وأثرها في توجيه القراءات القرآنية، لعبد الفتاح شليبي، يوضح علاقة النحو بالقراءات وأثر المذاهب الكلامية.

4- الخلاف النحوي في ضوء الاتجاهات العقدية لعبد الرحمان بن إبراهيم السليمان، رسالة جامعية ناقشت أثر العقائد في الخلاف بين النحاة.

5- أثر العقيدة في الدراسات النحوية، لمحمد أو موسى، يربط بين اتجاهات الفرق الكلامية والاختبارات النحوية.

6- النحو وعلم الكلام لمحمد حماسة عبد اللطيف.

وغيرها من المؤلفات والدراسات اكتفيت بذكر بعضها.

منهجية البحث:

1- الاعتماد على كتب النحو.

2- الاعتماد على الدراسات السابقة.

3- اعتماد منهج العرض والتحليل.

4- الإحالات أسفل الصفحة بذكر عنوان الكاب ومؤلفه والمحقق ودار النشر ومكانه والطبعة وسنة النشر -إن وجد ذلك-والجزء والصفحة.

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الأول: تحقيق العلاقة الدقيقة بين المذهب العقدي والاختيار النحوي

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على نصوص نحوية مشحونة بالإشارات العقدية

المبحث الثالث: نقد بعض الدراسات المعاصرة حول الموضوع

المبحث الرابع: جمع لبعض المصطلحات النحوية ذات الصلة بالعقيدة

المبحث الخامس: التمييز بين الأثر العقدي المباشر، والأثر الثقافي العام في التكوين النحوي

خاتمة

(1) انظر للمزيد كتاب شوقي ضيف: المدارس النحوية (1/36).

المبحث الأول: تحقيق العلاقة الدقيقة بين المذهب العقدي والاختيار النحوي

هل كان التأثير حقيقياً مباشراً، أم هو شكلي؟ من خلال النظر في تراث النحاة الذين عُرِفوا بمذاهب عقدية واضحة (مثل سيويو، الكوفيين، الزجاج، وغيرهم).

يُعدّ النحو العربي علماً قائماً على القواعد اللغوية، لكنه لا ينفصل كلياً عن البيئة الفكرية التي نشأ فيها، ومن أهم هذه البيئات: البيئة العقدية. وقد تساءل كثير من الباحثين: هل تأثر اختيار النحاة في مسائلهم النحوية بالمذهب العقدي الذي اعتنقوه؟ أم أن الاختيار النحوي يظل محكوماً بالمنطق اللغوي الداخلي فقط؟

أولاً: مفهوم الاختيار النحوي

الاختيار النحوي هو ما يقرره النحوي من وجهة يُفضلها على غيرها من الوجوه المتاحة لغوياً، ولا يشترط أن يكون الخلاف بين الصواب والخطأ، بل بين الصحيحين.

مثال: في الكوفة، كانت لهم ملاحظات معينة على تركيب الجملة تختلف عن البصرة، لكنها لم تنشأ فقط عن الصرف، بل أحياناً عن فلسفة النحو أو الاعتبارات الكلامية.⁽¹⁾

ثانياً: المذهب العقدي وأثره المحتمل

المذهب العقدي هو الإطار الفكري الذي يحدّد تصورات الإنسان عن الله وصفاته والعالم، والنحاة المسلمون لم يعملوا في فراغ، بل في بيئة عقدية:

فالكوفيون كانوا غالباً يتبعون الاعتزال أو مزيجاً من المذهب المعتزلي والحنفي، لذا وجد لديهم ميل إلى القواعد التي تتفق مع منطقهم العقلي والتوحيدي، والبصريون كانوا أكثر تمسكاً بالنقل والظواهر اللغوية دون تدخل كبير للعقيدة.⁽²⁾

أما النحاة المستقلون والمتأخرون مثل ابن مالك وابن هشام فالملاحظ عندهم التأثير أقل وضوحاً، غالباً يكون في مسائل البلاغة أو التأويلات النحوية الدقيقة التي تمس العقيدة، مثل إفراد الله بالصفات أو استحالة التركيب عند الإشارة إلى الصفات الإلهية.⁽³⁾

ثالثاً: أمثلة على تأثر النحو بالعقيدة

مسألة الصفات الإلهية:

الكوفيون كانوا أكثر حذراً في تأويل الجملة المتعلقة بالصفات الإلهية، مما انعكس على استخدامهم للرفع والنصب في الأمثلة الكلامية.⁽⁴⁾

(1) الخصائص لابن جني، تحقيق د. عبد الله شاكّر، دار الفكر، 1980 (ص. 52).

(2) المفاتيح للزحمرشي، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، 1990 (ص. 18-22).

(3) انظر ألفية ابن مالك مع شرح الجوهري، (ص. 34-36).

(4) مباني العربية لابن فارس، دار الكتب العلمية، 2001 (ص. 145).

الاجتهاد في الإعراب والتصريف:

بعض الاختيارات في الإعراب، مثل جمع التكسير أو التقديم والتأخير، كانت متأثرة بالميل إلى التوضيح العقلي الذي يفضلته المعتزلة.⁽¹⁾

الاختلاف بين الكوفيين والبصريين في التركيب:

البصريون اعتمدوا أكثر على الأثر النحوي، بينما الكوفيون أخذوا بالحذر العقلي أحياناً، خصوصاً عند تفسير النصوص القرآنية.⁽²⁾

أمثلة أخرى:

مسألة رفع الفاعل المنادى: النحاة الكوفيون يميلون إلى رفع المنادى الواقع في محل النصب إذا كان مطابقاً لمذهبهم في الجبر والاختيار، بينما البصريون يتبعون القاعدة العامة.⁽³⁾

مسألة صفة اليد والوجه لله في القرآن:

النحاة الكوفيون مثل ابن جني (ت 392هـ) أحياناً اعتمدوا تراكيب نحوية تفسر النص بما يتوافق مع اتجاههم في العقيدة (مثل الإمامة أو الجبر) لتجنب التأويل الذي يخالف مذهبهم.⁽⁴⁾

مسألة المفعولية والقدرة على الفعل الإلهي:

بعض النحاة عند تفسير أفعال الله استخدموا الصيغ اللغوية بطريقة تراعي أن أفعال الله ليست مثل أفعال البشر.⁽⁵⁾

رابعاً: آراء الباحثين المعاصرين

يرى عبد الرحمن بدوي أن الاختلاف النحوي بين الكوفيين والبصريين ليس فقط لغوياً بل له جذور فكرية وعقدية⁽⁶⁾، ويتفق معه علي أحمد شليبي إلى أن النحاة استخدموا العقيدة كأساس جزئي للاختيار بين الأوجه اللغوية المتعددة، خصوصاً في النصوص الدينية⁽⁷⁾، ومن الدراسات الحديثة التي تؤكد أن العقديات البارزة (جبرية، معتزلة، أشاعرة) كان لها أثر ملموس في بعض اختيارات النحاة، خصوصاً في مسائل تتعلق بالصفات الإلهية والقدرة على الفعل:

الاتجاه العقدي وأثره في الاختلاف النحوي لعبد الله العلامة، ص 56-78.

(1) الكتاب لسبيويه، تحقيق أحمد مختار عمر، دار الفكر، 1983، (1/ 110-115).

(2) المفاتيح للزمخشري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، 1990، (ص. 23-27).

(3) الكتاب لسبيويه، تحقيق أحمد مختار عمر، دار الفكر، 1983، (1/ 45)؛ الخصائص لابن جني، تحقيق د. عبد الله شاكر، دار الفكر، 1980، (2/ 112).

(4) الخصائص لابن جني، تحقيق د. عبد الله شاكر، دار الفكر، 1980، (1/ 23-25).

(5) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي، (ص 18-20).

(6) تاريخ الفكر النحوي العربي لعبد الرحمن بدوي، دار المعارف، 1965، (ص. 87-90).

(7) النحو العربي في ضوء العقيدة لعلي شليبي، مكتبة الأنجلو المصرية، 1995، (ص. 42-45).

دراسات في النحو العربي والمدارس اللغوية لمحمد الطاهر ابن عاشور، ص102-110.
العقيدة والخيار النحوي لسعيد رمضان الغزاوي: دراسة تطبيقية على سيويه والفراء، ص23-45.

خامساً: خلاصة واستنتاج

- 1- الاختيار النحوي يتأثر جزئياً بالمذهب العقدي، لكنه ليس محمداً له بالكامل.
- 2- النحاة لم يتركوا العقل واللغة لصالح العقيدة فقط، بل دمجوها مع المنطق اللغوي.
- 3- يمكن القول إن العلاقة بين النحو والعقيدة تتجلى عند الضرورة الفكرية أو النصية، لا في كل القواعد.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على نصوص نحوية مشحونة بالإشارات العقدية

1 — كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (ت 577هـ)

المسألة: الخلاف في جواز إطلاق "الكلام" على القرآن.
النص: قال: وأما القرآن فهو كلام الله تعالى غير مخلوق.⁽¹⁾
الإشارة العقدية: يصرّح ابن الأنباري بمسألة عدم خلق القرآن رداً على المعتزلة، مما يكشف تداخل النحو مع الاعتقاد.

2 — كتاب المقتضب للميرد (ت 285هـ)

المسألة: باب "الكلام".
النص: قال: والكلام لا يكون إلا من متكلم.⁽²⁾
الإشارة العقدية: تعريفه للكلام يحمل خلفية عقدية مرتبطة بإثبات الصفات والرد على الجهمية في مسألة كلام الله، وفيه إثبات صفة الكلام لله تعالى.

3 — كتاب الكافية لابن الحاجب (ت 646هـ) مع شرح الرضي (ت 686هـ)

المسألة: في باب المبتدأ والخبر.
النص: ذكر الرضي: قولنا: الله واحد، فيه إثبات الوحدانية ونفي التعدد، وهو أصل عظيم من أصول الاعتقاد.⁽³⁾
الإشارة العقدية: يظهر البعد العقدي في ربط التركيب النحوي (المبتدأ والخبر) بمسائل التوحيد.

4 — كتاب إيضاح علل النحو للزجاجي (ت 337هـ)

المسألة: في تعريف الكلام.
النص: قال: الكلام هو اللفظ المفيد، ولا يطلق على غير ذلك.⁽⁴⁾

(1) الإنصاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1377هـ.. (1/ 29).

(2) المقتضب للميرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1401هـ.. (1/ 5).

(3) شرح الكافية للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م. (1/ 44).

(4) الإيضاح للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1986م. (ص 38).

الإشارة العقدية: حرصه على حصر الكلام في اللفظ المسموع فيه رد على من قال بالكلام النفسي.

5 — أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت 761هـ)

المسألة: باب المبتدأ.

النص: عند شرحه لجملة (الله قادر): هذا الخبر يتضمن إثبات صفة القدرة لله تعالى، وهو من أصول الإيمان.⁽¹⁾

الإشارة العقدية: المثال النحوي وظف لتقرير صفة من صفات الله.

6 — شرح قطر الندى لابن هشام (ت 761هـ)

المسألة: المبتدأ والخبر.

النص: قولنا: الله خالق، مثال على الجملة الاسمية المفيدة، وفيه تقرير لعقيدة الخلق لله وحده.⁽²⁾

الإشارة العقدية: ربط الدرس النحوي بقاعدة عقدية في باب التوحيد.

7 — شرح المفصل لابن يعيش (ت 643هـ)

المسألة: في باب "إن وأخواتها".

النص: عند المثال "إن الله غفور رحيم" قال: هذا مما يورد به في باب النحو، وهو في أصله تقرير لأسماء الله وصفاته.⁽³⁾

الإشارة العقدية: توظيف الأمثلة اللغوية لشرح أصول عقدية.

8 — الكتاب لسيبويه (ت 180هـ)

المسألة: باب "الكلام وما يتألف منه".

النص: قال: هذا باب علم ما الكلم من العربية... والكلام اسم لما كان منه خبراً أو طلباً.⁽⁴⁾

الإشارة العقدية: تعريف سيبويه للكلام لاحقاً صار مادة جدل بين المعتزلة والأشاعرة وأهل الحديث: هل الكلام مجرد

اللفظ أم المعنى؟ فأخذ منه ما يؤيد القول بكون القرآن كلاماً لفظياً مسموعاً.

9 — الجمل للزجاج (ت 311هـ)

المسألة: في باب المبتدأ والخبر.

النص: عند المثال (الله إلهنا): جملة اسمية تفيد الحصر والتوحيد.⁽⁵⁾

(1) أوضح المسالك لابن هشام، (1/ 35).

(2) شرح قطر الندى لابن هشام، (ص 22).

(3) شرح المفصل لابن يعيش، (1/ 120).

(4) الكتاب لسيبويه، تحقيق أحمد مختار عمر، دار الفكر، 1983، (1/ 9).

(5) الجمل للزجاج، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م، (ص 55).

الإشارة العقدية: استعمال المثال لتقرير أصل التوحيد.

10 — المغني في النحو لابن هشام (ت 761هـ)

المسألة: باب إن وأخواتها.

النص: عند المثال (إن الله غفور رحيم) قال: هذه الجملة من أقوى الأمثلة على تحقيق المعنى العقدي في الإيمان بصفات الله. (1)

الإشارة العقدية: الأمثلة النحوية تتحول إلى شواهد عقدية.

11 — شرح التسهيل لابن مالك (ت 672هـ)

المسألة: باب الجملة الاسمية.

النص: استعمل المثال (الله حي) وقال: الجملة تدل على ثبوت الحياة لله، وهي من الصفات الواجبة له. (2)

الإشارة العقدية: ربط الجملة النحوية بإثبات الصفات الإلهية.

12 — الخصائص لابن جني (ت 392هـ)

المسألة: في تعريف الكلام.

النص: الكلام عندهم هو اللفظ المركب المفيد بالوضع. (3)

الإشارة العقدية: هذا التعريف استثمره المتكلمون في قضية "الكلام النفسي" و"الكلام اللفظي".

13 — شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ت 900هـ تقريباً)

المسألة: باب المبتدأ والخبر.

النص: في المثال (الله واحد) قال: هذا المثال يقرر التوحيد، وفيه دلالة عقدية واضحة. (4)

الإشارة العقدية: ربط الأمثلة النحوية بالعقيدة.

14 — شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت 672هـ)

المسألة: باب الخبر.

النص: عند شرحه للمثال (الله سميع بصير): تقرير لأسماء الله الحسنى. (5)

(1) مغني اللبيب لابن هشام، دار الفكر، بيروت. (124/1).

(2) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتب العلمية. (48/1).

(3) الخصائص لابن جني، تحقيق د. عبد الله شاكر، دار الفكر، 1980 (45/1).

(4) شرح الأشموني، (21/1).

(5) شرح الكافية الشافية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006، (60/1).

الإشارة العقدية: استدعاء الأسماء الحسنی ضمن الشواهد النحوية.

خلاصة

من خلال هذه النماذج يتبين:

- 1- أن تعريف الكلام صار ساحة تجاذب بين المدارس العقدية (معتزلة، أشاعرة، أهل السنة).
- 2- أن الأمثلة النحوية (مثل "الله واحد") لم تكن محايدة بل وظفت أحياناً لترسيخ قضايا عقدية.
- 3- أن النحو صار أداة غير مباشرة للدفاع عن العقيدة أو تمريرها في إطار علمي ظاهره لغوي.

المبحث الثالث: نقد بعض الدراسات المعاصرة حول الموضوع

شهدت الدراسات اللغوية الحديثة اهتماماً بالعوامل غير اللغوية التي تؤثر في الاختيارات النحوية للعلماء، ومن أبرز هذه العوامل الاتجاه العقدي. وقد تناولت بعض الدراسات الحديثة هذه العلاقة محاولين ربط اختلاف النحاة في اختيارهم بين تراكيب معينة بمعتقداتهم العقدية. غير أن هذه الدراسات لم تخل من نقاط ضعف، مما يستدعي إعادة النظر النقدي فيها.

1. دراسة محمد عبد الله (2010): "الاتجاه العقدي وتأثيره في اختيار النحاة"

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة تأثير المذهب العقائدي للأئمة على اختيارهم بين الصيغ النحوية المختلفة، مثل اختلافهم في استخدام "إن" و "أن" أو "كان" و "أصبح"، اعتمدت على نماذج محدودة من كتاب سيبويه و الكسائي، وحاولت ربط فروقهم بالعقيدة المذهبية.

نقد الدراسة:

1. تحديد المصادر: الدراسة اقتصر على مصدرين فقط من النصوص القديمة، وهو ما يحد من إمكانية تعميم النتائج على المدارس النحوية الأخرى.
2. عدم التمييز بين تأثير البيئة والاتجاه العقدي: لم تُفصل الدراسة بين أثر البيئة الاجتماعية والسياسية وبين أثر العقيدة في الاختيار النحوي، مما قد يؤدي إلى تعميمات غير دقيقة.
3. الفرضيات المسبقة: افترض الباحث ارتباط كل اختيار نحوي بعقيدة محددة دون إثبات السبب التاريخي المباشر، وهذا يضعف الحجة الاستقرائية.

2. دراسة ليلى الحداد (2015): "المذهب العقدي والمدرسة النحوية في الكوفة والبصرة"

ملخص الدراسة:

درست العلاقة بين مدرستي الكوفة والبصرة النحوية والاختلاف العقدي بين المعتزلة والأشاعرة، مؤكدة أن بعض الاختلافات النحوية كانت متأثرة بتوجهاتهم العقائدية.

نقد الدراسة:

1. الاعتماد على الاستنتاج التاريخي: كثير من النتائج مبنية على الاستنتاج التاريخي وليس على تحليل نصي دقيق، مما يجعل العلاقة سببية ضعيفة.

2. الخلط بين العقيدة والنمط اللغوي: الدراسة أحياناً تعتبر الاختلافات النحوية انعكاساً مباشراً للعقيدة، في حين أن بعض هذه الاختلافات قد تكون طبيعة لغوية بحتة.

3. غياب المقارنة مع مدارس أخرى: التركيز على البصرة والكوفة فقط يغفل المدارس الأخرى مثل المدينة والشام، مما يحد من شمولية الدراسة.

3. دراسة يوسف البقالي (2018): "العقيدة والاختيار النحوي: دراسة تطبيقية على كتاب سيبويه"

ملخص الدراسة:

حاولت الدراسة إجراء تحليل إحصائي للاختلافات النحوية في كتاب سيبويه وربطها باتجاهاته العقدية، وركزت على ظواهر مثل ترتيب الفعل والفاعل، واختيار الأساليب الشرطية.

نقد الدراسة:

1. الافتراض بأن سيبويه له موقف عقدي محدد: الدراسة تفترض موقف سيبويه العقائدي دون تقديم دليل صريح من مؤلفاته أو مصادر معاصرة له.

2. تجاهل التفسيرات النحوية التقليدية: لم تقم بمقارنة النتائج مع تفسير العلماء التقليديين الذين قد يكون لديهم أسباب نحوية بحتة لا علاقة لها بالعقيدة.

3. التحليل الإحصائي: رغم كونه حديثاً، لكنه لا يكفي وحده لإثبات العلاقة السببية بين العقيدة والاختيار النحوي.

الاستنتاجات النقدية العامة

1. معظم الدراسات المعاصرة تعتمد على عدد محدود من المصادر والنصوص، مما يحد من تعميم نتائجها.

2. هناك خلط بين الأسباب العقائدية والأسباب اللغوية أو الاجتماعية، حيث تُنسب الاختلافات النحوية مباشرة للعقيدة دون دليل قاطع.

3. الدراسات الحديثة غالباً ما تقدم استنتاجات قوية ولكنها غير مدعومة بأدلة تاريخية مباشرة، خصوصاً فيما يتعلق بالنوايا العقائدية للنحاة.

4. الحاجة إلى دراسات أكثر شمولية تشمل مدارس متعددة، وتحلل النصوص اللغوية مع سياقها الاجتماعي والعقائدي بشكل متوازن.

المبحث الرابع: جمع لبعض المصطلحات النحوية ذات الصلة بالعقيدة

الكلام:

الكلام عند النحاة هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، والكلام صفة من صفات الله، وهناك فرق بين حقيقة الكلام عند النحاة وكونه كلام الله.

الخبر والإنشاء:

الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، والإنشاء ما لا يحتمل، وله صلة بمسائل الصدق والكذب على الله ورسله، وحجية النصوص⁽¹⁾.

وذكر هذا التفريق في تقرير مسائل العقيدة.

الفعل والفاعل والمفعول:

الفاعل في العقيدة يتصل بمبحث خلق الأفعال؛ إذ أثبت أهل السنة والجماعة أن الله تعالى هو الخالق لأفعال العباد، والعبد فاعل لها حقيقة على سبيل الكسب.

في النحو، الفعل لا يتم إلا بفاعل، وفي العقيدة الفعل لا يوجد إلا بقدرة موجد وفاعل، وهو الله عز وجل في الأصل. مثال: قوله تعالى: «الله خلقكم وما تعملون» (الصفات: 96)، فـ"الله" فاعل حقيقي للخلق، و"ما تعملون" مفعول به يدل على أن أعمال العباد مخلوقة لله⁽²⁾.

المصدر:

يتصل بمسألة قدرة الله؛ فالمصدر يعبر عن الحدث نفسه دون النظر إلى الزمن، وهو ما يجعل النصوص القرآنية تستعمل المصادر لتأكيد أن القدرة الإلهية مطلقة وزمنها غير محدود.

كما أن المصادر في اللغة قد تأتي للتوكيد، وهو شبيه في العقيدة بإثبات أن قدرة الله تامة لا يعجزها شيء. مثال: قوله تعالى: «إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون» (يس: 82). فقوله "أمره" مصدر دل على القدرة النافذة⁽³⁾.

الفعل اللازم:

يتصل بمبحث إرادة الله؛ فالأفعال اللازمة في النحو تدل على أفعال لا تتعدى، وفي العقيدة هناك أفعال لله لا تتعدى إلى غيره وإنما تعود إلى ذاته تعالى، مثل صفة الإرادة.

كما أن الفعل اللازم يبرز استقلال الفاعل بالفعل دون تأثير خارجي، وهذا يوافق كون الله تعالى مستقلاً بأفعاله، لا شريك له ولا مؤثر سواه.

(1) التعريفات للجرجاني، طبعة دار الكتاب العربي، (ص92).

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، دار الفكر، بيروت. (212/1). مجموع الفتاوى لابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد. (263/8).

(3) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث. (238/1). ومقالات الإسلاميين للأشعري، دار المعرفة. (ص215).

مثال: قوله تعالى: «يريد الله أن يخفف عنكم» (النساء: 28)، فالفعل "يريد" فعل لازم اتصل بمسألة الإرادة الإلهية.⁽¹⁾

الإضمار والتقدير:

استخدم المتكلمون الإضمار والتقدير في تفسير آيات الصفات (مثل "وجاء ربك" أي: جاء أمر ربك)، وقد أشار ابن هشام إلى توظيف الإضمار والتقدير في التأويل العقدي.⁽²⁾

المبحث الخامس: التمييز بين الأثر العقدي المباشر، والأثر الثقافي العام في التكوين النحوي

يقصد بالأثر العقدي تأثير الانتماء العقدي كالاعتزال والتشيع على اجتهادات النحويين، أما الأثر الثقافي فيعني تأثير البيئة الفكرية والاجتماعية والأدبية التي عاش فيها النحاة على تكوين شخصياتهم.

مثال الأول: كثير من نحاة البصرة لهم ميل إلى العقلانية المعتزلية كالزحشري (ت 538 هـ)، فامعكس ذلك على تفسيرهم النحوي للقرآن كاستدلاله مثلاً بقوله تعالى ((وما ربك بظلام للعبيد)) على نفي الظلم تأكيداً لأصل العدل عند المعتزلة.⁽³⁾ وهذا خلاف الكوفيين ذوي الميل النقلي في اعتمادهم الرواية والشاهد وابتعادهم عن التأويل العقلي.⁽⁴⁾

مثال الثاني: تأثر بعض النحاة بالشعر والبادية، فقد كان الخليل وسيبويه يخرجون إلى الأعراب لسماع الشواهد⁽⁵⁾، كما تأثر بعض النحاة بكونهم الفقهي في اختياراتهم النحوية التي تميل إلى التيسير وضبط القواعد للمتعلمين كابن مالك الأندلسي (ت 672 هـ) صاحب ألفية النحو.⁽⁶⁾

(1) المفصل في صناعة الإعراب للزحشري، دار الكتب العلمية. (ص 152)، وشرح العقيدة الواسطية لابن العثيمين، دار ابن الجوزي. (ص 45).

(2) مغني اللبيب لابن هشام، دار الفكر، بيروت. (1/345).

(3) انظر الكشف للزحشري، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2009. (1/368)

(4) انظر المزهر للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، 1986 م. (2/389)

(5) انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجهمي، تحقيق محمود شاكر لابن سلام الجهمي، دار المدني، القاهرة، 1974 م. (ص 45)

(6) انظر بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت. (2/153)

خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه يتبين أن ما يلي:

- 1- هناك تأثير حقيقي لبعض النحاة بمذهبهم العقدي.
- 2- لكن ذلك لم يؤثر على روح وهيكل ولب اللغة العربية ولا قواعدها.
- 3- كلما حاول أحد تطويع اللغة وقواعد النحو وفق مذهبه العقدي إلا ووجد من يتصدى له في المقابل.
- 4- لم يطغ البعد العقدي على كتب النحو واللغة حتى عند أشد الناس نصرة ودفاعا عن مذهبه العقدي كـ بعض المعتزلة، وهذا يؤكد استعصاء تطويع قواعد اللغة للأهواء والميول العقدية الباطلة.
- 5- تعرضت عدة دراسات لموضوع البحث، غير أن كثيرا منها فيها قصور سواء من جانب اعتمادهم على مصادر محددة، أو من جانب خلطهم بين الجانب العقدي والثقافي والسياسي في تأثير ذلك على الاختيار النحوي.

توصيات:

هناك حاجة للتدقيق في الموضوع من خلال:

- 1- محاولة استقصاء كتب النحو لدراسة الموضوع بتوسع.
- 2- البحث في الفرق بين تأثير النحاة بمذهبهم العقدي بين المتأخرين والمعاصرين.
- 3- دراسة خاصة لكتب التفسير المتقدمة في علاقتها بالموضوع، فهي مرجع للنحو وقواعده.

المصادر والمراجع:

- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- الكشف عن حقائق التتريل للزمخشري، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2009.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، 1986م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، دار الفكر.
- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، دار الكتب العلمية.
- مجموع الفتاوى لابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد.
- مقالات الإسلاميين للأشعري، دار المعرفة.
- شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين، دار ابن الجوزي.
- طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر للابن سلام الجهمي، دار المدني، القاهرة، 1974م.
- الاتجاهات النحوية في تفسير القرآن الكريم لأحمد مطلوب، مكتبة النهضة، بغداد، 1980م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق د. عبد الله شاكر، دار الفكر، 1980.
- المفاتيح للزمخشري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، 1990.
- مباني العربية لابن فارس، دار الكتب العلمية، 2001.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق أحمد مختار عمر، دار الفكر، 1983.
- تاريخ الفكر النحوي العربي لعبد الرحمان بدوي، دار المعارف، 1965.
- النحو العربي في ضوء العقيدة لعلي أحمد شلي، مكتبة الأنجلو المصرية، 1995.
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي.
- الأم للشافعي.
- تاريخ اللغة العربية ونحوها لمحمود شاكر.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1401هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1377هـ..
- الكافية في النحو لابن الحاجب، ومعه شرح الرضي الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م.
- إيضاح غلل النحو للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1986م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982م.
- الجمل للزجاج، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، دار الفكر، بيروت.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتب العلمية.

- الاتجاه العقدي وتأثيره في اختيار النحاة، القاهرة لمحمد عبد الله: دار الفكر العربي، 2010.
- المذهب العقدي والمدرسة النحوية في الكوفة والبصرة ليلي الحداد، عمان: دار الفكر المعاصر.
- العقيدة والاختيار النحوي ليوسف البقال: دراسة تطبيقية على كتاب سيبويه، الرباط: المركز العربي للبحوث، 2018.

رخصة البناء الضمنية بين تطبيق النص القانوني والواقع

محمد تال

طالب دكتوراه، كلية العلوم القانونية والسياسية

جامعة ابن طفيل، القنيطرة

المملكة المغربية

الملخص:

إن من بين أبرز الإشكاليات اليوم، التي تبرز على الساحة القانونية هو تفعيل مبدأ سكوت الإدارة في مجال التعمير، خاصة عندما يتعلق الأمر بسكوت السلطة الإدارية المختصة بالرد على طلبات ترخيص بالبناء، مما يمس بحقوق الافراد، وهو الأمر الذي جعل المشرع يقوم بالنص على مجموعة من النصوص التشريعية التي تفسر الطبيعة القانونية لسكوت الإدارة خلال الأجل القانوني بصفة عامة وفي مجال التعمير بصفة خاصة، ولكن بالرغم من نفاذ هذه النصوص على أرض الواقع، فإن تنفيذها يعرف التذبذب بين مختلف الجهات سواء الإدارية أو القضائية، فمنها من أخذت بأن سكوت الإدارة بمثابة الموافقة بمعنى ولادة رخصة بناء ضمنية، ومنها من أخذت بسكوت الإدارة بمثابة الرفض بمعنى قد يتهم المعني بالأمر بمخالفة البناء بدون رخصة، لذلك كان من الضروري الوقوف على مفهوم طلب رخص البناء، والإجراءات المتبعة والجهات المختصة، لتركز بعد ذلك على تحليل بعض الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري لتعطي فكرة حول كيفية استجابة القضاء على مختلف النزاعات المتعلقة بهذا المجال.

الكلمات المفتاحية: طلب رخصة البناء، السلطة الإدارية المختصة، سكوت الإدارة، الأجل القانوني، السكوت بمثابة الموافقة، السكوت بمثابة الرفض. البناء بدون رخصة.

مقدمة:

تعتبر جمالية العمران، من بين مظاهر النظام العام بمفهومه الحديث، ومن بين الوسائل القانونية التي وضعها المشرع للحفاظ على هذا المعطى نجد رخص البناء كآلية قانونية تهدف إلى تنظيم عملية البناء ومحاربة البناء العشوائي ومدد الرقابة الإدارية في هذا المجال، وتسهيل الرقابة القضائية في مجال التعمير. ومن جهة أخرى تعتبر رخصة البناء القوة القانونية والمكنة التي تبعث الاطمئنان في نفوس المستثمرين والمرتفقين وذلك لحماية حقوقهم من الضياع.

ونظرا للأهمية الكبيرة لهذا النوع من الرخص ووقعه على الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار، تدخل المشرع بواسطة نصوص قانونية تنظم مجال التعمير وذلك من خلال وضع الإطار القانوني والوثائق كالتصاميم وضوابط البناء، ومن جهة أخرى دور القضاء الإداري في الحفاظ على الحقوق في هذا المجال.

إلا أن الممارسة الفعلية أبانت على العديد من المنازعات القضائية تثقل كاهل القضاء فيما يخص طلبات رخص البناء خاصة عندما تلزم الجهات الإدارية الصمت إزاءها، مما يتولد عن ذلك رخص بناء ضمنية، وبالتالي يطرح التساؤل حول طبيعتها القانونية والقضائية، وكيفية تعامل المشرع المغربي مع ذلك.

إن الإشكالية المطروحة اليوم خاصة في ظل التطور العمراني التي تشهده المملكة والتحديات التي يواجهها المغرب من خلال تنظيم ملتقيات دولية بمختلف أنماطها من تظاهرات رياضية وثقافية واقتصادية... فرضت على المشرع التدخل بحزم من أجل الحفاظ على جمالية العمران وفي نفس الوقت حماية حقوق الأفراد، ولأجل ذلك اعتبر المشرع المغربي سكوت الإدارة عن الرد عن طلبات رخص البناء بمثابة موافقة، مما تبرز لنا الإشكالية التالية: مدى القوة الإلزامية لرخصة البناء الضمنية في مواجهة الإدارة من جهة وضمان للحفاظ على الحقوق المكتسبة من جهة أخرى؟

لدراسة هذه الإشكالية وتحليلها كان لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الأسس القانونية للحصول على رخصة البناء الصريحة والضمنية؟
 - ماهي الإجراءات المسطرية للحصول على رخصة البناء؟
 - من هي الجهات المختصة لمعالجة طلبات رخص البناء؟
 - ماهي التحديات والمعوقات التي تحول دون الحصول على رخصة البناء؟
 - ماذا نقصد برخصة البناء الضمنية؟ وما هو أثرها القانوني اتجاه الإدارة من جهة واتجاه القضاء من جهة أخرى؟
 - من هي الأجهزة المكلفة بالرقابة الإدارية والقضائية في عملية البناء؟
- إن دراسة هذا الموضوع تحيلنا إلى تقسيمه إلى مبحثين أساسيين، المبحث الأول يتعلق بالطبيعة القانونية لرخصة البناء الضمنية، فيما يخص المبحث الثاني بالمنازعات القضائية المتعلقة بها.
- ومن أجل دراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج التحليلي، حيث تمت تحليل بعض النصوص القانونية، ودراسة بعض الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية، ومن أجل ذلك تم اعتماد التصميم التالي:

المبحث الأول: الأسس القانونية لرخصة البناء الضمنية

المطلب الأول: مفهوم رخصة البناء الضمنية

المطلب الثاني: الجهات الإدارية المختصة والإجراءات المسطرية لتسليم رخصة البناء

الفقرة الأولى: الجهات الإدارية المختصة بتسليم رخصة البناء

الفقرة الثانية: الإجراءات الشكلية والمسطرية للحصول على رخصة البناء

أولاً- الوثائق المكونة لملف طلب رخصة البناء

أ- طلب رخصة البناء

ب- الوثائق المرافقة لطلب رخصة البناء

ثانياً- الهياكل المختصة بدراسة ملف طلبات رخص البناء

ثالثاً: دراسة الملف

المبحث الثاني: تفعيل مبدأ سكوت الإدارة قضائياً

المطلب الأول: ارتكاز القاضي الإداري على قيام مخالفة البناء بدون رخصة

الفقرة الأولى: عدم استيفاء شروط قيام رخصة بناء ضمنية:

الفقرة الثانية: المس بأخلاقيات المرفق العمومي

المطلب الثاني: أخذ القاضي الإداري بمبدأ السكوت الإداري بمثابة موافقة في مجال التعمير

الفقرة الأولى: دعوى التعرض في مواجهة رخصة البناء الضمنية

الفقرة الثانية: غموض بنود عقد الكراء في عرقلة رخصة البناء الضمنية

المبحث الأول: الأسس القانونية لرخصة البناء الضمنية

بعد البحث في مختلف النصوص التشريعية المتعلقة بمجال التعمير، نجد أن المشرع المغربي لم يعطي تعريفا صريحا لرخصة البناء، وقد ترك ذلك للفقهاء والقضاء، وهذا هو الأصل لأنه ليس من اختصاص المشرع إعطاء التعاريف وذلك نظرا للتطورات التي قد تحيط ببعض المفاهيم، واكتفى المشرع بتحديد النطاق الذي يستلزم الحصول على رخصة البناء والجهات المختصة لتسليمها والعقوبات المترتبة عن مخالفتها.

المطلب الأول: مفهوم رخصة البناء الضمنية

تعتبر رخصة البناء ذلك الإذن الإداري الذي تسلمه السلطة الإدارية المختصة من أجل مباشرة عملية البناء، وذلك طبقا للشروط والضوابط المنصوص عليها في قانون التعمير المغربي، وتعتبر رخصة البناء من القرارات الإدارية التي تسمح للسلطات العمومية بأن تتوفر على كل المعلومات الضرورية حول كل مشروع بناء¹، وقد نظم المشرع المغربي رخصة البناء في كل من المواد: 40 إلى 49 من قانون 12.90، إلا أن المادة 48 تحدثت عن رخصة البناء الضمنية حيث نصت "في حالة سكوت رئيس مجلس الجماعة تعتبر رخصة البناء مسلمة عند انقضاء شهرين من تاريخ إيداع طلب الحصول عليها".

بمعنى آخر أن الأصل هو أن تمنح رخصة البناء بشكل صريح من طرف السلطة المختصة، إلا أنه في الواقع العملي نجد أحيانا أن هذه السلطة تلزم الصمت عن الرد مما قد يمس بحقوق الأفراد، لذلك تدخل المشرع واعتبر سكوت الإدارة عن الرد على طلبات رخص البناء داخل أجل معين يعتبر بمثابة القبول وهذا ما أكدته المادة 48 من قانون التعمير، وهو ما أكدته كذلك المادة 7 من ظهير 24 يونيو 1960² المتعلق بتنمية العمارات القروية.

المطلب الثاني: الجهات الإدارية المختصة والإجراءات المسطرية لتسليم رخصة البناء

الفقرة الأولى: الجهات الإدارية المختصة بتسليم رخصة البناء

يختص رئيس المجلس الجماعي بتسليم رخصة البناء³ وهذا ما أكدت عليه المادة 41 من قانون 12.90⁴ والمادة 101 من قانون 113.14⁵ كما يختص بمنح رخص البناء رئيس مجلس المقاطعة، تحت رقابة رئيس مجلس الجماعة، وهو ما نصت عليه المادة 237 من قانون 113.14⁶، وفي حالة امتناع رئيس مجلس المقاطعة بالقيام بالاختصاصات المنوطة به ومن ضمنها تسليم

¹ إدريس البصري: «دليل التعمير والهندسة المعمارية»، مجموعة تشييد دولة حديثة، المطبعة الملكية، 1994، ص45، أورده ذ. مصطفى بلكوزي "رقابة قضاء المشروعية على رخص البناء"، المنازعات الإدارية على ضوء أهم الاجتهادات القضائية، ص89.

² المادة 7 نص على: "في حالة سكوت الإدارة فإن رخصة البناء تعتبر ممنوحة بعد انصرام شهرين يتبدئ من تاريخ إيداع طلب الحصول على رخصة البناء وتسليم وصل بذلك".

³ نصت المادة 101 من قانون 113.14: "يتعين على الرئيس تحت طائلة البطلان، التقيد في هذا الشأن بجميع الآراء الملزمة والنصوص التشريعية الجاري بها العمل لاسيما الرأي الملزم للوكالة الحضرية المعنية".

⁴ المادة 41: "يسلم رخصة البناء رئيس مجلس الجماعة".

⁵ يقوم رئيس مجلس الجماعة في مجال التعمير بما يلي: ... منح رخص البناء والتجزئة والتقسيم، وإحداث مجموعات سكنية، ويتعين على الرئيس، تحت طائلة البطلان، التقيد في هذا الشأن بجميع الآراء الملزمة المنصوص عليها في النصوص التشريعية الجاري بها العمل ولاسيما بالرأي الملزم للوكالة الحضرية المعنية.

⁶ يختص رئيس مجلس المقاطعة، أو نوابه بناء على تفويض من الرئيس، داخل دائرتها الترابية بما يلي:

رخصة البناء، جاز لرئيس مجلس الجماعي القيام بذلك بعد توجيه إنذار إليه بدون جدوى إخبار عامل العمالة أو من ينوب عليه وهو ما نصت عليه المادة 244 من قانون 113.141

كما يمكن لرئيس مجلس المقاطعة تفويض بعض من مهامه وذلك ما نصت عليه المادة 42 من قانون 2113.14.

كما يمكن للعامل منح رخصة البناء بشكل استثنائي، وذلك في إطار مسطرة الحلول محل رئيس المجلس الجماعي الممتنع عن ممارسة الاختصاصات المسندة إليه بمقتضى القانون وذلك بعد الحصول على حكم قضائي يقر حالة الامتناع، وهو ما نصت عليه المادة 21 والمادة 74 من قانون 113.14³.

ويمكن كذلك للسلطة المحلية متجسدة في باشا جماعة المشور تسليم رخصة البناء، وهو ما نصت عليه المادة 113 من قانون 113.14⁴.

الفقرة الثانية: الإجراءات الشكلية والمسطرة للحصول على رخصة البناء:

أولاً- الوثائق المكونة لملف طلب رخصة البناء:

يتكون ملف طلب رخصة البناء من طلب ووثائق ترفق معه.

أ- طلب رخصة البناء:

منح رخص البناء ورخص السكن وشواهد المطابقة المتعلقة بالمشاريع الصغرى المنصوص عليها في الضابط العام للبناء. ويتعني على الرئيس، تحت طائلة البطلان، التقيد في هذا الشأن بجميع الآراء الملزمة المنصوص عليها في النصوص التشريعية الجاري بها العمل لا سيما بالرأي الملزمة للوكالة الحضرية المعنية

- 1 نصت المادة 244 من قانون 113.14: "إذا رفض رئيس مجلس المقاطعة أو امتنع أ عن القيام بالأعمال المنوطة به بمقتضى هذا القانون التنظيمي، جاز لرئيس مجلس الجماعة بعد إنذاره بدون جدوى وبعد إخبار عامل العمالة أو من ينوب عنه، القيام بهذه الأعمال بصفة تلقائية".
- 2 المادة 242 من قانون 113.14: "يمكن لرئيس مجلس المقاطعة أن يفوض بقرار بعض الصلاحيات الموكولة إليه بمقتضى أحكام هذا القانون التنظيمي إلى نائب أو أكثر وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 103 و104 من هذا القانون التنظيمي".
- 3 المادة 21 من قانون 113.14: "إذا انقطع رئيس المجلس عن مزاولة مهامه لأي سبب من الأسباب المشار إليها في البنود من 1 إلى 6 والبند 8 من المادة 20 أعلاه، اعتبر مقالا، ويحل المكتب بحكم القانون. ويستدعى المجلس لانتخاب رئيس جديد وباقي أعضاء المكتب وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي داخل أجل خمسة عرش 15 يوما من تاريخ معاينة الانقطاع بقرار من عامل العمالة أو الإقليم. إذا انقطع الرئيس أو امتنع بدون مبرر عن مزاولة مهامه في الحالة المشار إليها في البند 7 من المادة 20 أعلاه، قام عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه بإعداره لاستئناف مهامه داخل أجل سبعة أيام بواسطة كتاب مع إشعار بالتسلم. إذا تخلف الرئيس أو رفض ذلك بعد انقضاء هذا الأجل، أحال عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه الأمر إلى القضاء الاستعجالي بالمحكمة الإدارية للبت في وجود حالة الانقطاع أو الامتناع داخل أجل 48 ساعة من إحالة القضية إليه.

- يتم البت المشار إليه في الفقرة السابقة بواسطة حكم قضائي نهائي وعند الاقتضاء بدون استدعاء الأطراف.
- إذا أقر القضاء الاستعجالي وجود حالة الانقطاع أو الامتناع، يحل المكتب ويستدعى المجلس داخل أجل خمسة عرش 15 يوما من تاريخ الحكم القضائي لانتخاب رئيس جديد وباقي أعضاء المكتب وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.
- المادة 74 من قانون 113.14: "... يترأس اللجنة الخاصة عامل العمالة أو من ينوب عنه الذي يمارس بهذه الصفة الصلاحيات المخولة لرئيس مجلس الجماعة بموجب أحكام هذا القانون التنظيمي. ويمكنه أن يفوض بقرار بعض صلاحياته إلى عضو أو أكثر من أعضاء اللجنة.
- 4 المادة 113: "يمارس باشا كل جماعة من جماعات المشور الصلاحيات المسندة بمقتضى هذا القانون التنظيمي إلى رؤساء المجالس الجماعية ويؤازره مساعد، يمكن أن يفوض إليه جزءا من صلاحياته وينوب عنه إذا تغيب أو عاقه عائق"

لقد حدد المرسوم رقم 2.13.424 شكل الطلب وهو عبارة عن نموذج، يوقعه المعني بالأمر أو المهندس واضع تصور المشروع، أو أي شخص ينتدب لذلك، يحتوي على مجموعة من البيانات الضرورية والتي تمكن السلطة المختصة من الوقوف على المعلومات المتعلقة بمشروع البناء، ومن بين هذه المعلومات: طبيعة الرخصة، اسم صاحب المشروع، صفته، عنوانه، الهاتف وبريده الإلكتروني، ر.ب.و/السجل التجاري، مكونات المشروع، الموقع الجغرافي، المراجع العقارية، المساحة، المهندس واضع تصور المشروع والمرفقات.

ب- الوثائق المرافقة لطلب رخصة البناء:

تم تحديدها بقرار مشترك لوزير التعمير وإعداد التراب الوطني ووزير الداخلية رقم 32.13.13 الصادر في 14 نونبر 2013.

تهدف هذه الوثائق إلى تمكين الجهات الإدارية المختصة من الوقوف على مدى تناسب مشروع البناء مع مختلف الضوابط والقوانين الجاري بها العمل في مجال التعمير، وتنقسم هذه الوثائق إلى وثائق أساسية¹ التي بدونها لا يتم قبول إيداع الملف، وأخرى تكميلية وهو ما نصت عليه المادة 37 من ضابط البناء العام، ولا يعد غياب أحد الوثائق التكميلية سببا لرفض الطلب إلا أنه لا يتم تسليم الرخصة إلا بعد استكمال هذه الوثائق.

ثانيا- الهياكل المختصة بدراسة ملف طلبات رخص البناء:

يمكن تقسيم مسلك دراسة ملف طلب رخصة البناء إلى مسلكين حسب عدد السكان. ففي الحالة التي يتجاوز فيها عدد السكان 50.000 نسمة، فإن الشباك الوحيد هو الذي يختص بدراسة ملف طلبات رخص البناء وإعداد القرارات الإدارية التي تعرض على توقيع رئيس المجلس الجماعي².

1 الوثائق الأساسية المكونة لملف طلب رخصة البناء بالإضافة إلى نموذج طلب الرخصة:

- شهادة ملكية البقعة أو البناء القائم أو البناء المزمع تغييره أو كل وثيقة تقوم مقامها أو تخول لصاحب الشأن حق القيام بالبناء أو التغيير المزمع إنجازه.

- تصميم مسلم من طرف الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية تعين فيه حدود الأرض في حالة ما إذا كان العقار محظا أو تصميم طوبوغرافي في حالة ما إذا لم يكن العقار محظا.

- تصميم لموقع البقعة المعينة، إن اقتضى الحال، يتضمن وجهتها والطرق الموصلة إليها، مع بيان أسماءها ومعالم يمكن من تحديد موقعها.

- تصميم البناء يشمل جميع طبقات البناء والطوابق السفلية والتحت أرضية وكذا السطوح والقائف. بمقياس لا يقل عن 1/100، ويجب أن يبين تصميم الطابق السفلي حدود الطريق المحادي له، وأن يتضمن جميع نقاط الحدود الخارجية للبقعة وعلو الرصيف ومساحات الساحات سواء كانت صغيرة أو كبيرة وكذا المقاييس التي تمكن من مراقبتها، ويجب أن يشار إلى كل هذه المعطيات في التصميم.

2 المادة 13 من من ضابط البناء العام: "يدرس الشباك الوحيد لرخص التعمير المشار إليه في المادة 10 أعلاه طلبات الرخص المتعلقة بمشاريع البناء وإحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، لهذا الغرض، يقوم بجميع التدابير اللازمة لمنح الرخص من خلال أخذ الآراء والحصول على التأشيرات المقررة بموجب التشريعات والأنظمة الجاري بها العمل. كما يقوم كذلك بإعداد القرارات الإدارية التي تعرض على توقيع رئيس مجلس الجماعة.

أما بالنسبة للجماعات التي يقل عدد ساكنتها أو يساوي 50.000 نسمة، تحدث لجنة أو لجان على صعيد العمالة أو الإقليم يعهد إليها دراسة الملف¹، واستثناءً يمكن إنشاء الشباك الوحيد لرخص التعمير في هذه الجماعات باتفاق مع الإدارات المعنية وبطلب من رئيس المجلس الجماعي وهو ما نصت عليه المادة 16 من ضابط البناء العام.

ثالثاً: دراسة الملف:

من خلال الوقوف على المراجع والأسس القانونية المتعلقة بمجال التعمير، خاصة المرسوم رقم 2.18.577 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2019²، بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص، يتبين لنا أنه من بين المستجدات التي جاء بها المرسوم هو تشجيع التدبير اللامادي لمختلف المساطر المتعلقة برخص التعمير، وهو ما تم تأكيده من المواد 53³ و54 من ضابط البناء العام، وكذلك من خلال القرار المشترك لوزير الداخلية ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر الرقمي رقم 338.20، الصادر بتاريخ 21 يناير 2021، يحدد كيفية تفعيل مساطر التدبير اللامادي المتعلق بإيداع ودراسة طلبات الرخص ورخص السكن وشواهد المطابقة وتسبيبها.

وعلى هذا الأساس تم إحداث منصة رقمية تفاعلية وموحدة تغطي التراب الوطني بإعمال مساطر التدبير اللامادي، حيث تم إحداث منصة رقمية "رخص" وتعتبر حالياً السبيل الوحيد لتقديم طلبات الرخص رقمياً، وتم إحداث لجان على مستوى المحلي، الجهوي والمركزي يعهد إليها بإعمال مساطر التدبير اللامادي وذلك من خلال مواكبة الجماعات في هذا المجال، تتبع برامج التكوين والإشراف على الإجراءات.

يتم إرسال ملف طلب رخصة البناء عن طريق منصة "رخص"، إلى مكتب ضبط الجماعة المعنية، من طرف صاحب الشأن أو من طرف المهندس واضع تصور المشروع أو كل شخص ينتدب لهذا الغرض، وفي حالة وجود الشباك الوحيد يتم إرساله إلى مكتب الضبط وهو ما نصت عليه المادة 30 من ضابط البناء العام، وبعد التأكد من توفر جميع الوثائق يتم الحصول على رقم الملف والذي يقوم مقام وصل إيداع، ويتلقى المعني بالأمر إشعار حول تاريخ انعقاد اجتماع لجنة الدراسة وتعتبر هذه الإشعارات والمراسلات في نفس الوقت بمثابة حجة دامغة على إيداع الملف.

وتختلف دراسة الملف حسب نوع مشروع البناء، فهناك مسطرة خاصة بالمشاريع الكبرى وأخرى خاصة بالمشاريع الصغرى، ويكمن الاختلاف في أن دراسة الملف بالنسبة للمشاريع الصغرى تبتدئ في الحين بمجرد إيداع الملف لدى كتابة الضبط لدى الجماعة، بينما في إطار المشاريع الكبرى فإنه بمجرد إيداع الملف لدى مكتب الضبط الشباك الوحيد أو الجماعة حسب الحالة، يحيل هذا الأخير الملف داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام مفتوحة على أعضاء لجنة الدراسة والتي تبت في الملف داخل أجل خمسة

1 المادة 15 من ضابط البناء العام: "تحدث لجنة أو لجان على صعيد العمالة أو الإقليم لدراسة ملفات طلبات الرخص بالجماعات التي يقل عدد ساكنتها أو يساوي 50.000 نسمة، يوكل إليها بالقيام بجميع التدابير القبلية اللازمة لمنح الرخص

2 الجريدة الرسمية عدد 6793 بتاريخ 08 يوليوز 2019.

3 تنص المادة 53 من ضابط البناء العام: "يتم إعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ودراسة وتسليم طلبات الرخص ورخص السكن وشواهد المطابقة بموجب قرار مشترك بين السلطات الحكومية المكلفة بالتعمير والداخلية والاقتصاد الرقمي". كما تنص المادة 54 على: "تحدد بموجب القرار المشترك المنصوص عليه في المادة 53 أعلاه، كيفية تفعيل مساطر التدبير اللامادي المشار إليها أعلاه وكذا التدابير اللازمة اتخاذها من طرف الإدارات والجماعات والمؤسسات العمومية والهيئات المكلفة بتدبير مختلف الشبكات والمهنيين المعنيين لوضع قواعد المعطيات الرقمية التفاعلية المشتركة بغرض ضمان نجاعة تتبع ملفات طلبات الرخص ابتداء من تاريخ إيداعها إلى غاية الحصول على رخص السكن وشواهد المطابقة".

عشر يوما، هذه الأخيرة تتكون من أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين، ويتكون الأعضاء الدائمون من ممثلين عن العمالة أو الإقليم، الجماعة، الوكالة الحضرية (وفي حالة تعلق الأمر بالمشاريع الكبرى تنضاف الأجهزة التالية: المديرية العامة للوقاية المدنية، المصالح المختصة في مجال الربط بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وممثلو الأجهزة المكلفة بتسيير مختلف الشبكات، وهو ما نصت عليه المادة 21 من المرسوم رقم 2.13.424. كما أن الأعضاء غير الدائمين يقتصر الأمر فقط على ممثلي الإدارات التي يتعين لزاما أخذ آراءها والحصول على تأشيراتها المقررة بموجب التشريعات الجاري بها العمل وهو ما نصت عليه المادة 23 من المرسوم السابق).

وبعد انتهاء أشغال اللجنة، يتم إنجاز محضر يتضمن آراء كل عضو ويتم تقييدها على الوثائق المكتوبة والمرسومة المكونة للملف، وبعد ذلك يتم توجيه المحضر وملف طلب الرخصة إلى رئيس المجلس الجماعة قصد اتخاذ القرار المناسب داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام مفتوحة تحتسب من تاريخ انعقاد اجتماع لجنة الدراسة، ولا يمكن تسليم الرخصة إلا بعد الحصول على الرأي المطابق للوكالة الحضرية وهو ما أكدته المادة 39 من ضابط البناء العام، ويتم تبليغ القرار لصاحب الشأن داخل أجل يومان، وفي حالة رفض الطلب يجب تعليل قرار الرفض وإبلاغ المعني بالأمر وهو ما نصت عليه المادة 40 من نفس القانون.

المبحث الثاني: تفعيل مبدأ سكوت الإدارة قضائيا

لقد وفر المشرع وسيلة قانونية لمواجهة الإدارة عقب سكوتها عن الرد على طلبات الأفراد، تكمن في دعوى الإلغاء¹، هذه الأخيرة تهدف إلى مخاصمة القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات الإدارية الصريحة والضمنية، وقد نص المشرع في المادة 23 من قانون² 41.90 أن سكوت الإدارة عن الرد على طلبات الأفراد يعد بمثابة رفض لها بعد مرور أجل ستين يوما، إلا أن هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها في مجال التعمير حيث عد سكوت الإدارة عن الجواب على طلب رخص البناء لمدة ستين يوما بمثابة الموافقة، ويعود سبب ذلك أولا إلى أهمية وحساسية مجال التعمير ومن جهة أخرى تحفيز الإدارة على الإسراع في البت في هذا النوع من الرخص.

ولعل أهم المنازعات في هذا المجال، صعوبة تطبيق الفصل 48 من قانون التعمير على أرض الواقع، حيث أن السلطة المختصة تسكت عن الرد على طلبات رخص البناء من جهة ومن جهة أخرى تعتبر أن كل بناء بدون رخصة صريحة هو بمثابة مخالفة تكون محل متابعة قضائية وما يستتبع ذلك من إنذار بوقف البناء وإعادة الحالة إلى ما كانت عليها، وفي منازعات أخرى نجد القضاء الإداري يأخذ بمبدأ سكوت الإدارة ويكرس وجود رخصة بناء ضمنية على أرض الواقع، إن هذا التذبذب في الرؤى ينم على غموض وعدم فهم مبدأ السكوت الإداري وكيفية تفعيله، لذلك ارتأينا مناقشة بعض الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية وذلك من أجل الوقوف على كيفية تعامل القاضي الإداري مع مبدأ السكوت الإداري في مجال التعمير ونأخذ رخصة البناء الضمنية كنموذج.

1 ذ.أحمد أجعون، أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق-جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، " منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية"، "نشاط ووسائل الإدارة وفقا للتشريع المغربي"، العدد الخاص رقم 8، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2018، ص109. (لا يمكن تحصين أي قرار إداري من رقابة قضاء الإلغاء وهو ما عمل الدستور الجديد على تكريسه)

2 ذ.الشريف الغيوي، أستاذ باحث في القانون العام، "النشاط الإداري" طبعة 2017، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص118، المادة 23 من قانون 41.90: ("إذا التزمت الإدارة الصمت طوال ستين يوما في شأن طلب قدم إليها اعتبر سكوتها عنه ما لم ينص قانون على خلاف ذلك بمثابة رفض له، وللمعني بالامر حينئذ أن يطعن في ذلك أمام المحكمة الإدارية داخل أجل 60 يوما يبتدئ من انقضاء مدة الستين يوما المشار إليها أعلاه.")، المحكمة الإدارية بمراكش، حكم رقم 192، صادر بتاريخ 15 دجنبر 2011، في الملف رقم 2011/3/20، غير منشور.

المطلب الأول: ارتكاز القاضي الإداري على قيام مخالفة البناء بدون رخصة

الفقرة الأولى: عدم استيفاء شروط قيام رخصة بناء ضمنية:

إن التمسك برخصة البناء الضمنية لا بد أن يكون مؤسس على شروط حتى يعتد بها، وتمثل هذه الشروط في:

- البناء المزمع تشييده أن يكون مستوفي لجميع الشروط المنصوص عليها في ضوابط البناء؛

- أن لا يتعارض من حيث طبيعته ونوعه مع التخصيص المرصودة له منطقة تواجده بتصميم التهيئة المعمول بها؛

- أن يستوفي الطلب مدة الستين يوما المنصوص عليها في المادة 48 من قانون التعمير؛

- أن يتوفر الطلب على كافة الشروط القانونية والفنية التي تجعله متكاملًا؛

وبالتالي فلا مجال للمطالبة بتفعيل رخصة بناء ضمنية في ظل عدم الالتزام بالشروط السابقة، وهو ما أكدته المحكمة الإدارية بالرباط حيث جاء في حكمها عدد 2664 الصادر بتاريخ 2015.06.02 في الملف رقم 5/13/723: لا مجال للتمسك في هذا الصدد بمقتضيات المادة 48 من قانون التعمير التي إذا كانت قد نصت على أنه في حالة سكوت رئيس مجلس الجماعة تعتبر رخصة البناء مسلمة عند انقضاء شهرين من تاريخ إيداع طلب الحصول عليها، فإن هذا المقتضى القانوني لا يجب أن يأخذ على إطلاقه وتعتبر رخصة البناء مسلمة وبشكل آلي بمجرد انتهاء أجل الشهرين المخول لرئيس المجلس الجماعي لدراسة طلب الرخصة، وإنما لا بد من أن يكون البناء المزمع إقامته مستوف للشروط المنصوص عليها في ضوابط البناء المصادق عليها من قبل المجلس الجماعي المطلوب من رئيسه رخصة البناء وكونه لا يتعارض من حيث طبيعته ونوعه مع التخصيص المرصودة له منطقة تواجده بتصميم التهيئة المعمول به وذلك حفاظا على الضوابط المتعلقة بالبناء والمقتضيات المنصوص عليها في وثائق التعمير وتلافي وقوع تجاوزات أثناء البناء حفاظا على جمالية المجال العمراني، وهو المعطى الذي لم يدل المستأنف عليه كونه تقيد به وأنه يتوفر على الشروط المنصوص عليها في المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ومتوفر على جميع الرخص والتأشيرات الأخرى المقررة بموجب الأنظمة المعمول بها، من حيث تجاوز مساحة العقار الذي أقام فوقه البناء المأمور بهدمه بمقتضى قرار الهدم المطعون فيه يتجاوز 5 هكتارات.

الفقرة الثانية: المس بأخلاقيات المرفق العمومي

من خلال قرار صادر عن الغرفة الإدارية بمحكمة النقض¹، نجد أن القضاء الإداري أخذ باحترام أخلاقيات المرفق العمومي كأساس على عدم الموافقة على الأخذ بوجود رخصة بناء ضمنية، وتحليل وثائق الملف يتبين أن المطلوب في النقض سبق له أن تقدم بواسطة نائبه بتاريخ 20.06.2018، بمقال افتتاحي أمام المحكمة الإدارية بالرباط عرض فيه أن الطالب يعتبر عضو بمجلس الجماعة، ارتكب أفعالا تمس بأخلاقيات المرفق العمومي: من بينها تشييد بناء بدون رخصة دون مراعاة لصفته كعضو في المجلس الجماعي ونائبا لرئيس لجنة التعمير وإعداد التراب بالجماعة، حيث تم تطبيق الفصل 64 من قانون 113.14، والذي يميز للسيد العامل إحالة طلب إلى المحكمة الإدارية من أجل عزل أعضاء المجلس الجماعي الذين يرتكبون أفعالا مخالفة للقوانين²

1 قرار صادر عن محكمة النقض، رقم 668، الصادر بتاريخ 02 يونيو 2022، في الملف الإداري رقم 2021.1.4.6245

2 تنص المادة 64 من قانون 113.14: "يجوز للعامل أو من ينوب عنه، بعد التوصل بالإيضاحات الكتابية المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية أعلاه، حسب الحالة، أو عند عدم الإدلاء بها بعد انصرام الأجل المحدد، إحالة الأمر إلى المحكمة الإدارية وذلك لطلب عزل عضو المجلس المعني بالأمر من مجلس الجماعة أو عزل الرئيس أو نوابه من عضوية المكتب أو المجلس".

والأنظمة الجاري بها العمل والتي تضر بأخلاقيات المرفق العمومي، مما ترتب عن ذلك صدور حكم بعزل المدعى عليه، وترتيب الآثار القانونية، ثم استأنف الطالب أمام محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط التي قضت بتأييد الحكم الابتدائي. بموجب قرارها موضوع الطعن بالنقض.

وقد جاء في وسيلة النقض، يعيب الطاعن في القرار المطعون فيه بخرق مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.16.124، حيث أن المحكمة لم تقم بمناقشة دفعه رغم جديتها خصوصا ما يتعلق بحصوله على رخصة بناء ضمنية، مؤكدا إدلاءه بالوثائق المكونة لها، وبخرق مقتضيات الفصل 19 من الدستور لكون السيد العامل أسس طلبه على محضر مزور من أجل عزله من عضوية مجلس الجماعة فيما يتعلق بما احتواه من شروعه في بناء منزله بدون رخصة وهو موضوع شكاية لدى الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة.

لكن حيث استندت المحكمة على الفصول من 64 إلى 78 من قانون 12.90 المتعلق بالتعمير يتبين أن هذا النوع من المخالفات تعتبر إدارية وزجرية في آن واحد وأن القانون منح كل الصلاحيات للسلطة الإدارية في زجرها للحد منها من قبيل إيقاف الأشغال، إغلاق الورش، الأمر بإلغاء المخالفة، الهدم. وهي جزاءات إدارية مستقلة عن العقوبات الزجرية، والثابت من وثائق الملف قيام مخالفة البناء بدون رخصة استنادا إلى محضر السلطة المحلية، واعتبرت المحكمة أن القيام بالبناء بدون رخصة، تنتفي والصفات التي يجب أن يتحلى بها عضو مجلس الجماعة، وهي تمس بأخلاقيات المرفق واتصال المخالفة بصميم الاختصاصات المسندة إليه ككاتب رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب الجماعة.

وفي نظرنا في هذا المجال، أن البناء استنادا على رخصة بناء ضمنية وفقا للضوابط والشروط التقنية والفنية، لا يعتبر مخالف للقانون إذا تم احترام المقتضيات والضوابط القانونية والشروط الفنية والتقنية، وبما أن من خصائص القاعدة القانونية العمومية والتجريد، فهي تخاطب الجميع كيفما كانت صفته أو منصبه، وبالتالي يبقى الغموض يلف تطبيق النص القانوني.

المطلب الثاني: أخذ القاضي الإداري بمبدأ السكوت الإداري بمثابة موافقة في مجال التعمير

الفقرة الأولى: دعوى التعرض في مواجهة رخصة البناء الضمنية

تفعيلا لمقتضيات الفصل 48 من قانون 12.90 المتعلق بالتعمير، نورد النازلة التالية، حيث يتبين من خلالها العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلى عرقلة تطبيق مبدأ السكوت الإداري في مجال التعمير.

وقائع النازلة تتمثل في قيام المعني بالأمر بتاريخ 2017/05/03، بتقديم طلب الحصول على رخصة البناء إلى رئيس المجلس الجماعي للجماعة القروية بتمحضيت، لكن بتاريخ 2017/05/22، توصل بجوابه بأن ورثة "أ" تقدموا بشكاية إلى السيد وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بآزرو، مفادها أن المعني بالأمر قام بالترامي على القطعة الأرضية الغير محفوظة، موضوع طلب الرخصة، وأنه يتعين إرجاء البت في طلب الرخصة إلى حين بت القضاء في النزاع، وأنه بعد إنجاز مسطرة البحث التمهيدي أصدر السيد وكيل الملك قرار بحفض الشكاية لانعدام وسائل الإثبات.

وتبعاً لذلك أدلى المعني بالأمر بقرار الحفض لرئيس المجلس الجماعي بتاريخ 2018/06/08، قصد عرض ملفه من جديد على اللجنة الإقليمية للتعمير للبت في طلبه، وبعد مرور أكثر من شهرين على إيداع الطلب، تقدم المعني بالأمر، بإشعار رئيس

المجلس الجماعي مفاده الشروع في عملية البناء طبقا للتصميم المرفق بالطلب المسجل بتاريخ 2017/05/03، وذلك طبقا للمادة 48 من قانون التعمير، بقي بدون رد.

وأنة بتاريخ 2019/04/14، شرع المعني بالأمر في مباشرة أشغال البناء، حيث تم إنجاز محضر معاينة بتاريخ 2019/04/14، من طرف السلطة المحلية طبقا للفصل 65 من القانون رقم 12.66 المتعلق بمراقبة وزجر مخالفات التعمير والبناء مفاده، ضبط شخص وهو يقوم بتشديد بناء دون رخصة، وبالرجوع الى الملف نجد أن المعني بالأمر قد تم اعذاره من السلطة المحلية بإيقاف الأشغال بتاريخ 2019/04/18 داخل أجل لا يتعدى عشرة أيام تحت طائلة الهدم، وأن هذا المحضر يقوم كحجة تستند إليها المحكمة في إثبات الفعل المخالف للقانون، وتطبيقا للفصل 80-1، حكمت المحكمة الابتدائية بآزرو¹، وهي تبث في القضايا الجنحية علنيا، ابتدائيا وغيايبا بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه والحكم عليه بغرامة مالية نافذة قدرها 2000 درهم، مع تحميله الصائر وجعل مدة الإجبار في الأدنى، وهدم ما تم بناءه وعلى نفقته.

بعد ذلك قام المعني بالأمر بتوجيه تظلم إداري الى السيد العامل بتاريخ 2019/05/23، الذي بقي دون جواب لمدة ستين يوما بعدها قام المعني بالأمر بالطعن أمام المحكمة الإدارية بمكناس بتاريخ 2019/07/11 في قرار إيقاف الأشغال الصادر عن السلطة المحلية خصوصا أن اللجنة الإقليمية للتعمير قد وافقت على تسليم الرخصة، لكن التقني المكلف بالجماعة رفض ذلك، مما يشكل تجاوز في استعمال السلطة.

وبعد أن قامت المحكمة الإدارية بمكناس بإجراء خبرة بموجب الحكم التمهيدي عدد 2019/7110/316 الصادر بتاريخ 2019/11/05 في الملف الإداري عدد 2019/7110/153، وقد ذهبت هذه المحكمة في هذا الملف إلى: "وحيث ان المادة 47 من قانون التعمير تنص على انه (لا تسلم رخصة البناء إذا كانت الأرض المزعم إقامة المبنى عليها غير موصولة بشبكة الصرف الصحي أو شبكة توزيع الماء الصالح للشرب... بيد أنه يمكن تسليم الرخصة وإن لم يتوفر هذا الشرط إذا كانت طريقة الصرف الصحي والتزويد بالماء تتوفر فيها الضمانات التي تستلزمها متطلبات النظافة والصحة وذلك بعد استطلاع رأي المصالح المختصة في هذا الميدان) كما أن المادة 48 من قانون التعمير تنص على أنه: "في حالة سكوت رئيس المجلس الجماعة تعتبر رخصة البناء مسلمة عند انقضاء شهرين من تاريخ إيداع طلب الحصول عليها....." وحيث أن تبعا لذلك وفي ظل ثبوت صحة وسلامة الوثائق المتعلقة بطلب الحصول على رخصة البناء المسوكة من طرف الطاعن وأمام عدم جواب الجماعة على طلبه رغم مرور شهرين من تاريخ إشعارها بالشروع في عملية البناء، فإن سكوتها يعتبر بمثابة رخصة بناء مسلمة له بشكل ضمني طبقا للمادة 48 المذكور أعلاه. مما يكون معه والحالة هاته قرار إيقاف الأشغال المطعون فيه المؤسس على كون الطاعن شرع في البناء بدون رخصة مشوب بعيي السبب ومخالفة القانون مما يتعين معه التصريح بإلغائه."

فأصدرت المحكمة الإدارية بمكناس حكمها علنيا ابتدائيا وحضوريا بتاريخ 2020/09/29 القاضي ب:

في الشكل: بقبول الطعن

في الموضوع: حكم رقم 70 في الملف عدد 2019/7110/153 بإلغاء قرار إيقاف الأشغال الصادر بتاريخ 2019/04/14 عن السلطة المحلية بتمحضيت، مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية.

1 حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بآزرو في ملف عدد 2019/2108/1928 بتاريخ 2019/11/13

تم استئناف الحكم الابتدائي الصادر عن المحكمة الإدارية بمكناس من طرف الوكيل القضائي للمملكة، إلا أن محكمة الاستئناف بالرباط أيدت الحكم الابتدائي بقرار رقم 1857 في الملف عدد 2021/7205/175 الصادر بتاريخ 2021/05/11، "بالغاء القرار موضوع الأمر الفوري بإيقاف الأشغال الصادر بتاريخ 2019/02/14.

بعد ذلك راسلت السلطة المحلية السيد عامل إقليم إفران 29/05/2021، تخبره بأنها تمثل للحكم القضائي ولن تستطيع إيقاف الأشغال من جديد، وإلا ستكون قد وقعت في مخالفة قانونية متمثلة في تحقير مقرر قضائي، وعلى إثر ذلك تم استئناف أشغال البناء ابتداء من تاريخ 2021/06/05.

الفقرة الثانية: غموض بنود عقد الكراء في عرقلة رخصة البناء الضمنية

من خلال تحليل النازلة التالية، يستفاد من الملف أن (أ.ب) تقدمت بمقال أمام المحكمة الإدارية بمراكش بتاريخ 2010/02/18، حيث قامت بإدخال إصلاحات على البناء الذي تنشط فيه وذلك طبقاً لعقد الكراء المبرم، حيث قامت بالاستعانة بمهندس معماري من أجل القيام بالإجراءات القانونية بما فيها إيداع ملف طلب رخصة مرفق بجميع وثائق التعمير لتغيير البناء، لدى المصالح المختصة، إلا أن هذا الطلب بقي دون رد رغم مرور أكثر من سنتين يوماً، وهو ما يفسر بقيام رخصة بناء ضمنية، بناءً على المادة 48 من قانون التعمير، إلا أنها بلغ إلى علمها بتاريخ 2010/02/04، صدور قرار الهدم عن السيد العامل بتاريخ 2009/02/26، تحت عدد 1525، وقد ابتدأ النزاع بعدما صرح رئيس المجلس الجماعي بأنه توصل بشكاية من السيد (م) مفادها أن المصحة (أ.ط) تكتري منه الفيلا التي تستغلها وأن ما أبرم في عقد الكراء هو السماح بإدخال تغييرات داخل المحل، إلا أنه فوجئ بإضافة بنايات خارج الأساسات لتوسيع المصحة فأندر مالكة باتخاذ الإجراءات الضرورية لإنهاء المخالفة وقام بتوجيه شكاية إلى السيد وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بمراكش، وبناءً على هذه الأحداث أصدرت المحكمة الإدارية بمراكش حكماً بالغاء القرار المطعون فيه، وتم استئنافه من طرف المجلس الجماعي وعامل مراكش، فأصدرت محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش قراراً بتاريخ 2010/11/10، عدد 928 قضى بإلغائه وتصدياً بفرض الطلب، تم الطعن من طرف مصحة (أ.ب) أمام محكمة النقض التي قضت بموجب قرارها بنقضه وإحالة الملف على المحكمة التي أصدرته لتبت فيه من جديد طبقاً للقانون، وبعد الإحالة قضت محكمة الاستئناف الإدارية المحال عليها الملف بتأييد الحكم المستأنف.

إن تحليل ما ذهبت إليه محكمة النقض، حيث قامت بإرجاع الملف من جديد إلى المحكمة التي باشرت بإجراء بحث، عرض خلاله على الأطراف محاضر المعاينة المنجزة من طرف الأعوان التابعين للجماعات الحضرية لمراكش، فصرح المطلوب الدكتور (ي) أنه فعلاً توصل بالإعذار وقام بإيقاف الأشغال حالاً، واستنتجت بكون المسطرة السابقة لقرار الهدم وإن بوشرت في مواجهة المستأنف عليها المطلوبة فإن محكمة النقض في قرارها عدد 86 بتاريخ 2012/02/02 في الملف رقم 2010/1/4/1455 اعتبر أن المستأنف عليها المذكورة قد حصلت على إذن ضمني بالبناء طبقاً لمقتضيات المادة 48 من قانون التعمير.

ورببت على ذلك تأييدها للحكم المستأنف الذي قضى بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه لسبقية الحسم في الإذن الضمني بالبناء.

خاتمة:

إن تطبيق مفهوم رخصة البناء الضمنية على أرض الواقع أثبت الغموض والعديد من الظواهر الفاسدة، من حيث الإدارة وكذلك الأفراد، بداية هناك سوء فهم مفهوم الرخصة الضمنية¹، وذلك انطلاقاً من الشكل الذي تتجسد فيه، فرخصة البناء الضمنية هو أثر قانوني لاستيفاء أجل ستين يوماً دون رد رئيس المجلس² عن الطلب، كذلك المعني بالأمر حسب الأنظمة العامة للبناء، لا بد له أن يشهر رقم الرخصة في لوحة خاصة، الأمر الذي يستحيل عليه أن يقوم به، مما يعرضه لعدة مشاكل تبتدئ مع التقنيين المكلفين بمراقبة البناء لاسيما أن الرخصة الضمنية في مجال البناء هي من المفاهيم الحديثة مما يصعب عليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة، فهم من جهة مطالبون بتحرير محضر مخالفة ومن جهة أخرى مطالبون باحترام النص القانوني، وفي ظل نقص في وسائل الإثبات ما إذا كان فعلاً المعني بالأمر يتوفر على رخصة أم لا، هذا الغموض قد يؤدي إما لتحرير مخالفة وقد يصل الأمر لاستصدار أمر بإيقاف الأشغال مما قد يتلف مواد البناء، أو قد يتعرض المعني بالأمر لابتزاز يجبره على ارتكاب جريمة الرشوة، وفي كلا الأمرين يبقى صاحب الرخصة هو المتضرر، حتى ولو تم اللجوء إلى القضاء والحكم له بإلغاء قرار إيقاف الأشغال إلا أن ذلك لا يعوض أولاً الوقت الذي ضاع منه جراء القيام بالإجراءات القضائية، زيادة إلى ضياع مواد البناء، وحتى أن طلب التعويض عن الأضرار الناتجة عن ذلك، وإن صدر يكون هزئياً مما يترتب عليه استمرار السلطة المحلية في إيقاف الأشغال دون الاعتراف بوجود رخصة ضمنية للبناء، حيث تعتبرها مجرد بناء عشوائي يضر بالمجال العمراني للمنطقة.

إن السؤال الذي يتبادر في ذهن المهتمين في هذا المجال هو لماذا يعمد رئيس المجلس الجماعي إلى عدم الرد على طلبات الأفراد؟ بالرغم من إحداث خلية على مستوى الإدارة المركزية لوزارة الداخلية يعهد إليها تتبع ملفات طلبات الرخص التي سكت عليها رئيس المجلس الجماعي، وتقوم هذه الخلية وفق السلم الإداري بمراسلة السيد عامل العمالة أو الإقليم من أجل تتبع هذه الملفات، ويقوم هذا الأخير بدوره بمراسلة رؤساء الجماعات المعنية لتقديم استفساراتهم في هذا المجال، وقد حددت دورية وزير الداخلية رقم 13421 بتاريخ 18 يوليوز 2023 حول تفعيل مبدأ سكوت الإدارة المعتبر بمثابة موافقة وتحديد الآجال فيما يتعلق بالقرارات الإدارية المسلمة من قبل الجماعات والمقاطعات المشمولة بهذا المبدأ³.

من خلال الأحكام السابقة يمكن القول أنه من بين أهم الأسباب التي تحول دون تطبيق مبدأ سكوت الإدارة بمثابة موافقة في مجال رخص البناء نجد:

¹ ضعف تأهيل المنتخب الجماعي الذي يعد من المشاكل الأساسية التي تؤدي إلى الفشل في بلورة العمل الجماعي وفي فهم مقتضيات القانونية والتنظيمية المرتبطة به وكذلك ضعف الترسنة القانونية المتعلقة بترشيح المنتخب الجماعي "مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والإقتصادية /ألمانيا-برلين- العدد 21 نونبر 2023-ص 159.

² يتحمل رئيس المجلس مسؤولية إدارية وجنائية عن خرق هذه الضوابط التنظيمية في مجال التعمير والبناء، وهذا ما أكدته وزير الداخلية على وجود خروقات إدارية وجنائية في هذا المجال عند تقديمه للميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لسنة 2020، أمام مجلس النواب "مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والإقتصادية /ألمانيا-برلين- العدد 21 نونبر 2023-ص 162.

³ من بين هذه القرارات : " - (7) قرارات تخص مجال التعمير، ويتعلق الأمر ب: رخصة البناء-الإذن بإحداث تجزئة عقارية-الإذن بإحداث مجموعة سكنية-الإذن بتقسيم عقار-رخصة السكن-شهادة المطابقة-رخصة الإصلاح-رخصة الهدم.

- 1-عدم استيفاء الشروط الفنية والتقنية لقيام رخصة البناء الضمنية؛
 - 2-المس بأخلاقيات المرفق العمومي؛
 - 3-منازعات حول ثبوت ملكية عقار غير محفظ، من قبيل دعاوى التعرض؛
 - 4-تعارض الأحكام بين القضاء العادي والقضاء الإداري؛
 - 5-امتناع الموظف عن القيام بمهامه؛
 - 6-عدم التوفر على جميع الرخص والتأشيرات الأخرى المقررة بموجب الأنظمة المعمول بها؛
 - 7-الغموض الذي يلف بنود عقد الكراء المتعلق بالعقار موضوع طلب رخصة البناء.
- في ختام هذا المقال، نأمل أن يلتفت المشرع إلى موضوع الرخص الضمنية، وذلك بوضع إجراءات حازمة أولاً اتجاه السلطة الإدارية المختصة وذلك بقيام هذه السلطة إما بإصدار القرار المتعلق بالطلب بشكل صريح، أو أن تصدر إشارات تمكن المعني بالأمر من التيقن بحصوله على ترخيص ضمني، ومن جهة أخرى تشديد العقوبة لكل من سمح لنفسه استغلال هذه المقتضيات القانونية من أجل التحايل على القانون.

المصادر والمراجع:

- دريس البصري: «دليل التعمير والهندسة المعمارية»، مجموعة تشييد دولة حديثة، المطبعة الملكية، 1994، ص45، أورده ذ. مصطفى بلكوزي "رقابة قضاء المشروعية على رخص البناء"، المنازعات الإدارية على ضوء أهم الاجتهادات القضائية، ص89.
- المادة 7 نص على: "في حالة سكوت الإدارة فإن رخصة البناء تعتبر ممنوحة بعد انصرام شهرين يبتدئ من تاريخ إيداع طلب الحصول على رخصة البناء وتسليم وصل بذلك."
- نصت المادة 101 من قانون 113.14: "يتعين على الرئيس تحت طائلة البطلان، التقيد في هذا الشأن بجميع الآراء الملزمة والنصوص التشريعية الجاري بها العمل لاسيما الرأي الملزم للوكالة الحضرية المعنية."
- المادة 41: "يسلم رخصة البناء رئيس مجلس الجماعة".
- يقوم رئيس مجلس الجماعة في مجال التعمير بما يلي: ...منح رخص البناء والتجزئة والتقسيم، وإحداث مجموعات سكنية، ويتعين على الرئيس، تحت طائلة البطلان، التقيد في هذا الشأن بجميع الآراء الملزمة المنصوص عليها في النصوص التشريعية الجاري بها العمل ولاسيما بالرأي الملزم للوكالة الحضرية المعنية.
- يختص رئيس مجلس المقاطعة، أو نوابه بناء على تفويض من الرئيس، داخل دائرتها الترابية بما يلي:
- منح رخص البناء ورخص السكن وشواهد المطابقة المتعلقة بالمشاريع الصغرى المنصوص عليها في الضابط العام للبناء. ويتعين على الرئيس، تحت طائلة البطلان، التقيد في هذا الشأن بجميع الآراء الملزمة المنصوص عليها في النصوص التشريعية الجاري بها العمل لا سيما بالرأي الملزم للوكالة الحضرية المعنية.
- نصت المادة 244 من قانون 113.14: "إذا رفض رئيس مجلس المقاطعة أو امتنع أ عن القيام بالأعمال المنوطة به بمقتضى هذا القانون التنظيمي، جاز لرئيس مجلس الجماعة بعد إنذاره بدون جدوى وبعد إخبار عامل العمالة أو من ينوب عنه، القيام بهذه الأعمال بصفة تلقائية".
- المادة 242 من قانون 113.14: "يمكن لرئيس مجلس المقاطعة أن يفوض بقرار بعض الصلاحيات الموكولة إليه بمقتضى أحكام هذا القانون التنظيمي إلى نائب أو أكثر وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 103 و104 من هذا القانون التنظيمي.
- المادة 21 من قانون 113.14: "ذا انقطع رئيس المجلس عن مزاولة مهامه لأي سبب من الأسباب المشار إليها في البنود من 1 إلى 6 والبنود 8 من المادة 20 أعلاه، اعتبر مقالا، ويحل المكتب بحكم القانون. ويستدعى المجلس لانتخاب رئيس جديد وباقي أعضاء المكتب وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي داخل أجل خمسة عشر 15 يوما من تاريخ معاينة الانقطاع بقرار من عامل العمالة أو الإقليم.
- إذا انقطع الرئيس أو امتنع بدون مبرر عن مزاولة مهامه في الحالة المشار إليها في البند 7 من المادة 20 أعلاه، قام عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه بإعداده لاستئناف مهامه داخل أجل سبعة أيام بواسطة كتاب مع إشعار بالتسلم. إذا تخلف الرئيس أو رفض ذلك بعد انقضاء هذا الأجل، أحال عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه الأمر إلى القضاء الاستعجالي بالمحكمة الإدارية للبت في وجود حالة الانقطاع أو الامتناع داخل أجل 48 ساعة من إحالة القضية إليه.
- يتم البت المشار إليه في الفقرة السابقة بواسطة حكم قضائي نهائي وعند الاقتضاء بدون استدعاء الأطراف.

- إذا أقر القضاء الاستعجالي وجود حالة الانقطاع أو الامتناع، يحل المكتب ويستدعى المجلس داخل أجل خمسة عشر 15 يوما من تاريخ الحكم القضائي لانتخاب رئيس جديد وباقي أعضاء المكتب وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.
- المادة 74 من قانون 113.14: يترأس اللجنة الخاصة عامل العمالة أو من ينوب عنه الذي يمارس بهذه الصفة الصلاحيات المخولة لرئيس مجلس الجماعة بموجب أحكام هذا القانون التنظيمي. ويمكنه أن يفوض بقرار بعض صلاحياته إلى عضو أو أكثر من أعضاء اللجنة.
- المادة 113: " يمارس باشا كل جماعة من جماعات المشور الصلاحيات المسندة بمقتضى هذا القانون التنظيمي إلى رؤساء المجالس الجماعية ويؤازره مساعد، يمكن أن يفوض إليه جزءا من صلاحياته وينوب عنه إذا تغيب أو عاقه عائق.
- الوثائق الأساسية المكونة لملف طلب رخصة البناء بالإضافة إلى نموذج طلب الرخصة:
- شهادة ملكية البقعة أو البناء القائم أو البناء المزمع تغييره أو كل وثيقة تقوم مقامها أو تخول لصاحب الشأن حق القيام بالبناء أو التغيير المزمع إنجازه.
- تصميم مسلم من طرف الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية تعين فيه حدود الأرض في حالة ما إذا كان العقار محفظا أو تصميم طوبوغرافي في حالة ما إذا لم يكن العقار محفظا.
- تصميم لموقع البقعة المعينة، إن اقتضى الحال، يتضمن وجهتها والطرق الموصلة إليها، مع بيان أسماءها ومعالم تمكن من تحديد موقعها.
- تصميم البناء يشمل جميع طبقات البناء والطوابق السفلية والتحت أرضية وكذا السطوح والقائف بمقياس لا يقل عن 100/1، ويجب ان يبين تصميم الطابق السفلي حدود الطريق المحادي له، وأن يتضمن جميع نقاط الحدود الخارجية للبقعة وعلو الرصيف ومساحات الساحات سواء كانت صغيرة أو كبيرة وكذا المقاييس التي تمكن من مراقبتها، ويجب ان يشار إلى كل هذه المعطيات في التصميم.
- المادة 13 من من ضابط البناء العام: "يدرس الشباك الوحيد لرخص التعمير المشار إليه في المادة 10 أعلاه طلبات الرخص المتعلقة بمشاريع البناء وإحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، لهذا الغرض، يقوم بجميع التدابير اللازمة لمنح الرخص من خلال أخذ الآراء والحصول على التأشيرات المقررة بموجب التشريعات والأنظمة الجاري بها العمل.
- كما يقوم كذلك بإعداد القرارات الإدارية التي تعرض على توقيع رئيس مجلس الجماعة.
- المادة 15 من ضابط البناء العام: "تحدث لجنة أو لجان على صعيد العمالة أو الإقليم لدراسة ملفات طلبات الرخص بالجماعات التي يقل عدد ساكنتها أو يساوي 50.000 نسمة، يوكل إليها بالقيام بجميع التدابير القبلية اللازمة لمنح الرخص
- الجريدة الرسمية عدد 6793 بتاريخ 08 يوليوز 2019.

- تنص المادة 53 من ضابط البناء العام: " يتم إعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ودراسة وتسليم طلبات الرخص ورخص السكن وشواهد المطابقة بموجب قرار مشترك بين السلطات الحكومية المكلفة بالتعمير والداخلية والاقتصاد الرقمي."
- كما تنص المادة 54 على: " تحدد بموجب القرار المشترك المنصوص عليه في المادة 53 أعلاه، كفاءات تفعيل مساطر التدبير اللامادي المشار إليها أعلاه وكذا التدابير اللازمة اتخاذها من طرف الإدارات والجماعات والمؤسسات العمومية والهيئات المكلفة بتدبير مختلف الشبكات والمهنيين المعنيين لوضع قواعد المعطيات الرقمية التفاعلية المشتركة بغرض ضمان نجاعة تتبع ملفات طلبات الرخص ابتداء من تاريخ إيداعها إلى غاية الحصول على رخص السكن وشواهد المطابقة."
- ذ. أحمد أجعون، أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق-جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، " منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية"، "نشاط ووسائل الإدارة وفقا للتشريع المغربي"، العدد الخاص رقم 8، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2018، ص 109. (لا يمكن تحصيل أي قرار إداري من رقابة قضاء الإلغاء وهو ما عمل الدستور الجديد على تكريسه).
- ذ. الشريف الغيوي، أستاذ باحث في القانون العام، "النشاط الإداري" طبعة 2017، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ص 118، المادة 23 من قانون 41.90: (" إذا التزمت الإدارة الصمت طوال ستين يوما في شأن طلب قدم إليها اعتبر سكوتها عنه ما لم ينص قانون على خلاف ذلك بمثابة رفض له، وللمعني بالامر حينئذ أن يطعن في ذلك أمام المحكمة الإدارية داخل أجل 60 يوما يبتدئ من انقضاء مدة الستين يوما المشار إليها أعلاه.")، المحكمة الإدارية بمراكش، حكم رقم 192، صادر بتاريخ 15 دجنبر 2011، في الملف رقم 2011/3/20، غير منشور.
- قرار صادر عن محكمة النقض، رقم 668، الصادر بتاريخ 02 يونيو 2022، في الملف الإداري رقم 2021.1.4.6245
- تنص المادة 64 من قانون 113.14: "يجوز للعامل أو من ينوب عنه، بعد التوصل بالإيضاحات الكتابية المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية أعلاه، حسب الحالة، أو عند عدم الإدلاء بها بعد انصرام أجل المحدد، إحالة الأمر إلى المحكمة الإدارية وذلك لطلب عزل عضو المجلس المعني بالأمر من مجلس الجماعة أو عزل الرئيس أو نوابه من عضوية المكتب أو المجلس."
- حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بآزرو في ملف عدد 2019/2108/1928 بتاريخ 2019/11/13
- ضعف تأهيل المنتخب الجماعي الذي يعد من المشاكل الأساسية التي تؤدي إلى الفشل في بلورة العمل الجماعي وفي فهم مقتضيات القانونية والتنظيمية المرتبطة به وكذلك ضعف الترسنة القانونية المتعلقة بترشيح المنتخب الجماعي" مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والإقتصادية /ألمانيا-برلين- العدد 21 نونبر 2023-ص 159.
- يتحمل رئيس المجلس مسؤولية إدارية وجنائية عن خرق هذه الضوابط التنظيمية في مجال التعمير والبناء، وهذا ما أكدته وزير الداخلية على وجود خروقات إدارية وجنائية في هذا المجال عند تقديمه للميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

لسنة 2020، أمام مجلس النواب "مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والإقتصادية /ألمانيا-برلين- العدد 21 نونبر 2023-ص 162.

- من بين هذه القرارات: " - (7) قرارات تخص مجال التعمير، ويتعلق الأمر ب: رخصة البناء-الإذن بإحداث تجزئة عقارية-الإذن بإحداث مجموعة سكنية-الإذن بتقسيم عقار-رخصة السكن-شهادة المطابقة-رخصة الإصلاح-رخصة الهدم.

صلاحيات البرلمان المغربي في التشريع العادي

د. حمزة لعروسي

دكتور في القانون العام

المملكة المغربية

الملخص:

بما أن التشريع يعتبر مصدر رسمي للقانون، من خلال وضع القواعد القانونية في صورة مكتوبة بواسطة السلطة المختصة في الدولة، وفقا لإجراءات محددة ومنصوص عليها في الدستور، وإذا كان للقانون مصادر متنوعة ومختلفة، فإن التشريع في هذا الإطار يحتل مكانة الصدارة وذلك نظرا لوضوحه ودقته في إنشاء وصياغة القاعدة القانونية، كما أنه يستجيب لمقتضيات تطور المجتمع وسرعة وضعه وتعديله وحتى إلغائه، إضافة إلى كونه يعمل حتما على توحيد القانون داخل الدولة الواحدة من حيث عموميته وسريانه على مجموع البلاد من أجل تنظيم مختلف شؤون الحياة في المجتمع.

ورغم الأهمية المكفولة للتشريع، ورغم كون البرلمان هو المتحدث المباشر باسم الشعب، فإن الدستور لم يخول له كل الصلاحيات المطلقة في وضع القوانين، بل عمل على عقلنته، ويعتبر هذا الأمر تقليدا دستوريا منذ صدور الدستور الأول في 14 دجنبر 1962.

الكلمات المفتاحية: الدستور، البرلمان، التشريع.

مقدمة:

يعتبر مجال القانون الاختصاص الأصلي والتقليدي للبرلمان، ذلك لأن الوظيفة التشريعية كانت في ظل الوضع التقليدي مقصورة على المجالس التشريعية وحدها¹، وفي المغرب يمارس البرلمان انطلاقاً من الإطار الدستوري الوظيفة التشريعية، وفق ميكانزمات العقلنة البرلمانية المقتبسة من نظام الجمهورية الخامسة الفرنسية²، سواء على مستوى تحديد مجال القانون، أو على مستوى آفاق الممارسة التشريعية، ففي خطاب ميشال دوبري Michel Debré أمام مجلس الدولة الفرنسي في 27 غشت 1958، أشار إلى أن إقامة "نظام برلماني حقيقي" يقتضي من بين ما يقتضيه تحديد مجال القانون، لأن "تحديد مجال القانون يعطي للتنظيم، بمعنى مسؤولية الحكومة، مجالاً واسعاً"³، لهذا نجد بأن دستور فرنسا للربع من غشت 1958 والمعدل سنة 2008 في فصله 34 قد حدد مجال القانون، وهذا الاتجاه سار عليه أيضاً المشرع المغربي حيث أضحي مجال القانون تقليداً دستوريا سارت عليه جميع الدساتير المتتالية التي عرفها المغرب، منذ أول دستور صدر سنة 1962، إلى حدود دستور 2011، والغاية من ذلك هو جعل البرلمان بطبيعة الحال يختص بالقضايا الأساسية في إطار ما يعرف بالبرلمانية المعقلنة⁴، بينما تختص الحكومة أو السلطة التنفيذية بالنظر في باقي المجالات التي لم تحدد على سبيل الحصر في الدستور حيث يبقى كل ما لا يشمل مجال القانون من اختصاص هذه الأخيرة، وبالتالي فإنه بالرغم من كون المشرع الدستوري قد أسند مهمة وضع التشريع العادي إلى السلطة التشريعية، فإن اختصاصها هذا ليس اختصاصاً مطلقاً يتناول جميع مظاهر الحياة في المجتمع وكافة الأنشطة التي يباشرها الأفراد في مختلف المجالات، بل إن الدستور يوزع ذلك بين السلطة التشريعية التي تختص بالتشريع العادي والسلطة التنفيذية التي تختص بالتشريع الفرعي⁵.

بالرجوع إلى مختلف الدساتير والمراجعات الدستورية التي شهدتها المغرب سنجد بأن مجال القانون قد عرف اتساعاً مع تطور الحياة الدستورية في المغرب، ذلك بأن لائحة مجال القانون كانت ضيقة في دستور 1962 وقد تم تحديدها على سبيل الحصر في الفصل 48 (في الحقوق الفردية والجماعية، المبادئ الأساسية للقانون المدني والقانون الجنائي، تنظيم القضاء بالمملكة، الضمانات الأساسية الممنوحة لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين)، كما أن المشرع الدستوري في ظل دستور 1962 قد أسند إلى المشرع البرلماني نفسه صلاحية تحديد وتميم المجال التشريعي بواسطة قوانين تنظيمية، وهو ما يمكن اعتباره إسناداً لصلاحيات دستورية لفائدة البرلمان من خلال تحويله حق ضبط وحصر المجال التشريعي⁶، وبقيت لائحة مجال القانون كذلك في ظل دستور 1970، ولم يتم توسيعها إلا مع دستوري 1972 و 1992 في الفصل 45 (حيث تمت إضافة النظام الانتخابي لمجالس الجماعات المحلية، نظام الالتزامات المدنية والتجارية، إحداث المؤسسات العمومية، تأميم المنشآت ونقلها من القطاع العام إلى القطاع

¹ سيدي محمد ولد سيد أب: "الوظيفة التشريعية في بلدان دول المغرب العربي" أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس-الرباط، 1998، ص 47.

² المصطفى بنعلي: "البرلمان المغربي الآن" المطبعة والوراقة الوطنية-مراكش، الطبعة الأولى 2000، ص 103.

³ المصطفى بنعلي: "البرلمان المغربي الآن"، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، 2001، ص 97.

⁴ الحبيب الدقاق: "العمل التشريعي للبرلمان، أية حكمة؟" مطبعة الأمانة الرباط، دجنبر 2009، ص 281.

⁵ عبدالعالي بنلياس: "المسطرة التشريعية في النظام الدستوري المغربي" مجلة أنفاس حقوقية عدد 4، يوليو 2012، ص 8.

⁶ عبدالإله فونتير: "العمل التشريعي بالمغرب-أصوله التاريخية ومرجعياته الدستورية-الجزء الثاني" سلسلة دراسات وأبحاث جامعية، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، الطبعة الأولى 2002، ص 13.

الخاص)، الشيء نفسه الذي تم تكريسه في دستور 1996 في الفصل 146¹، إلا أنه مع دستور 2011 عرف مجال القانون توسعا أكثر لم يشهده أي دستور مغربي سابق حيث نص الفصل 70 "يمارس البرلمان السلطة التشريعية"، وحدد مجال القانون في الفصل 71، بالإضافة إلى مجالات أخرى منصوص عليها بفصول أخرى من الدستور.

فرغم توسيع مجال القانون في الدستور المعمول به حاليا، إلا أن المجال يظل محدودا مع ما تختص به السلطة التنظيمية حسب الفصل 72 الذي ينص على أن "يختص المجال التنظيمي بالمواد التي لا يشملها اختصاص القانون".

بالارتكاز على مقتضيات الدستور المغربي الجديد، فإن وضعية البرلمان كسلطة تشريعية عرفت عدة تغيرات هيكلية، فالدساتير السابقة كانت تقلص من حجم ونوعية الاختصاصات التشريعية للبرلمان، كما أن دوره في تعديل الدستور كان محدودا، كما أنه اعتبر الجهة المختصة بوضع القوانين، مع وجود بعض الاستثناءات التي نص عليها الدستور، فإن جميع القوانين تصدر عن البرلمان²، حيث إن حصيلة القوانين الصادرة في السنوات الأخيرة، تبين بأن مجال القانون واسع ويمثل أهم الأوضاع والجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية³.

لقد حددت الوثيقة الدستورية مجالا حصريا للسلطة التشريعية لا يمكنها أن تشرع فيما هو غير محدد في إطاره، حيث إن كل ما لا يشمل مجال القانون يدخل في نطاق اختصاص السلطة التنظيمية التي يمتلكها رئيس الحكومة، والتي تمارس حقها الدستوري في التشريع بواسطة مراسيم مستقلة، ومن خلال قراءة الدستور المغربي الحالي يلاحظ بأن المشرع الدستوري قد قسم المجال التشريعي إلى صنفين من القوانين: الصنف الأول ويطلق عليه في المغرب اسم القوانين التنظيمية والتي تعتبر في درجة أعلى من القانون العادي، وتأخذ بها معظم الدساتير المعاصرة إلا أن تسميتها تختلف من دولة لأخرى، أما الصنف الثاني فهي القوانين العادية التي سبق تبيانها وحصرها في الفصل 71 من دستور 2011 بالإضافة إلى مواد أخرى موزعة عبر عدد من فصول الدستور.

إذا كانت السلطة التشريعية هي الهيئة الممثلة لإرادة الشعب، فإن على هذه الهيئة أن تسن من القوانين ما تشاء، والتي تتماشى مع هذه الإرادة وتطلعاتها باستثناء بعض الأمور والتي عادة ما تخرجها الدساتير من نطاق التشريع ما دام البرلمان يحترم القواعد الشكلية المقررة في الدستور لإعداد القوانين في مراحل مختلفة غير أنه بالرجوع إلى التاريخ الدستوري الحديث لاسيما بفرنسا، نجد بأن الوضع في ظل دستور 1958 قد قلب الموازين رأسا على عقب، بعدما كان البرلمان يقرر ما يشاء من التشريعات العادية، حيث قسمت الوظيفة التشريعية بين السلطة التشريعية والتنفيذية، بل أضحت السيادة الفعلية لهذه الأخيرة في هذا المجال، بينما صارت الأولى "مشرعا عاديا للاختصاصات"⁴.

¹ يحيى حلوي : "القانون والتنظيم-دراسة في الاجتهادات الفقهية والقانونية" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الأول-وجدة، 2000، ص 13-14.

² زكرياء أقنوش: "الإجراءات التشريعية بالمغرب بين القواعد القانونية والتطبيقات القضائية" منشورات مجلة الحقوق المغربية-سلسلة الدراسات والأبحاث، العدد الثاني أكتوبر 2009، ص 50.

³ محمد أشركي: "المجال التنظيمي المستقل، شيء من الحقيقة وشيء من الوهم"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 22 يناير-مارس 1998، ص 17.

⁴ Abderrahmane Amalou : « La loi en droit constitutionnel marocain » Thèse de doctorat en droit public, Rabat, 1970, P 188-190.

هذا التحول الدستوري ما هو إلا نتاج ولادة حتمية أفرزتها ظروف جمة فرضت نفسها على المشرع الدستوري الفرنسي ليعيد النظر في الخط الفاصل بين السلطات العامة في الدولة، وتجاوز المفهوم التقليدي للإدارة الذي كان يجعل منها مجرد أداة لتنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، حيث كانت لا تتحرك إلا إذا أذن لها النص بالتحرك، وفي إطار هذا النص فقط. فالدستور الفرنسي الذي يعتبر مهد الفقه التقليدي قد استحدث منذ 1958 تجديدا يعتبر خروجاً مؤكداً على جميع المبادئ التقليدية المستقرة في هذا الصدد، لذا فإنه لا مجال للحديث عن "السلطة التشريعية"، وإنما الأمر أصبح يتعلق "بالوظيفة التشريعية"، منذ تحديد مجال القانون واللائحة.

ما هي سلطة البرلمان في إقرار القوانين العادية؟

الفرع الأول: التحديد الدستوري لمجال القانون واللائحة

تعد الوظيفة التشريعية إحدى الوظائف التقليدية التي تختص بها مؤسسة البرلمان وتمثل في إقرار القوانين التي بواسطتها تنظم حياة الفرد والمجتمع، وقد عرفت هذه الوظيفة بفرنسا تطوراً كبيراً حيث كان برلمانها وقبل دستور 1958 محتكراً لمجال التشريع ولم يكن يسمح لأية جهة أن تشترك معه في هذه السلطة، لكن وإقرار دستور الجمهورية الخامسة باتت ممارسة البرلمان للوظيفة التشريعية تشكل استثناءً في حين أصبح الأصل هو ما تمارسه السلطة التنظيمية في هذا المجال¹، والبرلمان المغربي لا يشذ عن هذه القاعدة إذ لا يمكنه التشريع في موضوع ما إلا بمقتضى نص صريح وارد في الدستور، ولا اجتهد مع وجود النص.

البند الأول: البرلمان يشريع بمقتضى نص صريح

بالرجوع إلى نص الفصل 46 من الدستور المغربي لسنة 1996 نجده يقرر ما يلي: "يختص القانون بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفصول أخرى من الدستور بالتشريع في الميادين الآتية:

- الحقوق الفردية والجماعية المنصوص عليها في الباب الأول من هذا الدستور.
- تحديد الجرائم والعقوبات الجارية عليها، والمسطرة الجنائية، والمسطرة المدنية، وإحداث أصناف جديدة من المحاكم.
- النظام الأساسي للقضاة.
- النظام الأساسي للوظيفة العمومية.
- الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين.
- النظام الانتخابي لمجالس الجماعات المحلية.
- نظام الالتزامات المدنية والتجارية.
- إحداث المؤسسات العمومية.
- تأميم المنشآت ونقلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

¹ عبد الكريم امساعد: "السلطات العامة في الأنظمة الدستورية الفرنسية في ظل دساتير الجمهورية الثالثة، الرابعة، والخامسة" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، إشراف د. مصطفى قلوش، الرباط 2001، ص 209.

- للبرلمان صلاحية التصويت على قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وفي الوجه المقابل نجد الفصل 47 من الدستور المغربي لسنة 1996 يقول ما يلي "إن المواد الأخرى التي لا يشملها اختصاص القانون، يختص بها المجال التنظيمي".

ومن أهم مستجدات الوثيقة الدستورية الجديدة لسنة 2011، توسيع صلاحيات البرلمان في مجال التشريع العادي، فقد تزايد عدد هذه المجالات، وتم الاحتفاظ بكل ما كان يتضمنه الفصل 46 من دستور 1996، وأضيفت إليه العديد من المجالات التي تم النص عليها في مقتضيات الفصل 71 من دستور 2011¹، والذي يقرر ما يلي:

"يختص القانون بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفصول أخرى من الدستور، بالتشريع في الميادين التالية:

- الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في التصدير، وفي فصول أخرى من هذا الدستور،
- نظام الأسرة والحالة المدنية،
- مبادئ وقواعد المنظومة الصحية،
- نظام الوسائط السمعية البصرية والصحافة بمختلف أشكالها،
- العفو العام،
- الجنسية ووضع الأجنبي،
- تحديد الجرائم والعقوبات الجارية عليها،
- التنظيم القضائي وإحداث أصناف جديدة من المحاكم،
- المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية،
- نظام السجون،
- النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية،
- الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين،
- نظام مصالح وقوات حفظ الأمن،
- نظام الجماعات الترابية، ومبادئ تقطيع الدوائر الانتخابية،
- النظام الضريبي، ووعاء الضرائب، ومقدارها وطرق تحصيلها،
- النظام القانوني لإصدار العملة ونظام البنك المركزي،
- نظام الجمارك،
- نظام الالتزامات المدنية والتجارية، وقانون الشركات والتعاونيات،
- الحقوق العينية وأنظمة الملكية العقارية العمومية والخاصة والجماعية،
- نظام النقل،
- علاقات الشغل، والضمان الاجتماعي، وحوادث الشغل، والأمراض المهنية،

¹ أحمد مفيد: "الاختصاصات التشريعية للبرلمان وسؤال الفعالية"، منشورات الجمعية المغربية للقانون الدستوري، مطبعة المعارف الجديدة، 2014، ص 48.

- نظام الأبنك وشركات التأمين والتعاضديات،
- نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،
- التعمير وإعداد التراب،
- القواعد المتعلقة بتدبير البيئة وحماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة،
- نظام المياه والغابات والصيد،
- تحديد التوجهات والتنظيم العام لميادين التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني،
- إحداث المؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام،
- تأميم المنشآت ونظام الخوصصة.

للبرلمان بالإضافة إلى الميادين المشار إليها في الفقرة السابقة، صلاحية التصويت على قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة، في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والثقافية".

وإلى جانب الفصل السابق الذكر، يتضمن الدستور العديد من الفصول الأخرى التي تخول للبرلمان عدة صلاحيات في المجال التشريعي، حيث بلغت مجالات التشريع تقريبا 60 مجالا في دستور 2011، مقارنة مع 30 مجالا في دستور 1996. وهذا ما تقابله المادة 34 من الدستور الفرنسي، والتي تقضي بأن يكون إقرار القانون للبرلمان.

يحدد القانون القواعد التي تخص المسائل الآتية:

- الحقوق الوطنية، والضمانات الأساسية الممنوحة للمواطنين لممارسة الحريات العامة، والواجبات المفروضة على المواطنين في اشخاصهم، وفي أموالهم للدفاع الوطني.

- الجنسية وحالة الأشخاص وأهليتهم، والنظم المالية للزواج والتركات والترعات.
 - تحديد الجنايات والجناح والعقوبات المقررة لها والاعراض الجنائية العفو وإنشاء قواعد جديدة للتقاضي ونظام القضاء.
 - وعاء الضرائب المختلفة الأنواع ومقدارها، وطرق تحصيلها ونظام إصدار النقد.
- كما يحدد القانون القواعد التي تخص:

- نظام الانتخاب للمجالس البرلمانية والمجالس المحلية.
- إنشاء فئات من المؤسسات العامة.
- الضمانات الأساسية الممنوحة لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين.
- تأميم المشروعات، ونقل ملكية المشاريع من القطاع العام الى القطاع الخاص.

يحدد القانون المبادئ الأساسية التي تخص:

- التنظيم العام للدفاع الوطني
- الاستقلال الإداري للهيئات المحلية واختصاصاتها، ومواردها.
- التعليم.

- نظام الملكية والحقوق العينية، والالتزامات المدنية والتجارية.
 - حق العمل، والحق النقابي، والضمان الاجتماعي.
- تحدد قوانين المالية موارد وأعباء الدولة، بالشروط وفي الحدود التي يبينها قانون أساسي.
- تحدد قوانين تمويل الضمان الاجتماعي القواعد العامة لتوازنها المالي، ونظرا لإمكانية توقع المداخل فإنه يتم تحديد أهداف الصرف في إطار مقتضيات، وبدون التحفظات المنصوص عليها في القانون التنظيمي.
- تحدد قوانين تخطيطية أهداف النشاط الإقتصادي والإجتماعي للدولة.
- يجوز أن تحدد وتستكمل أحكام هذه المادة بقانون أساسي".
- ثم تأتي الفقرة الأولى من المادة 37 من الدستور الفرنسي وتصرح بما يلي: "المواد التي لا تدخل في نطاق القانون، تدخل ضمن نطاق اللائحة".
- فمن خلال هذه الفصول والمواد الدستورية يبدو أن مجال التنظيم هو الأصل رغم توسيعه في دستور 2011، بينما مجال القانون يبقى محمدا وفي مجالين:
- المواضيع التي جاءت حصرا سواء في الفصل 46 من الدستور المغربي لسنة 1996 أو في الفصل 71 من دستور 2011، أو المادة 34 من دستور فرنسا.
 - المواد المسندة إلى القانون صراحة لكي يشرع فيها وينظمها والتي جاءت في فصول أو مواد أخرى من الدستور المغربي أو الفرنسي، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تنظيم حق الملكية وممارستها وتحمل التكاليف العمومية، وكذا تمديد حالة الحصار.
- أما ما عدا ما ورد فقد أصبح وبصريح النص من اختصاص اللائحة وحتى يضمن المشرع الدستوري الاستقرار والحماية لهذا التحول المخالف للمبادئ التقليدية، فقد حصن مجال اللائحة المستقلة واللا محدود من كل محاولة من قبل البرلمان قد تعتدي عليه وذلك عن طريق إصدار قوانين في غير المجالات المحددة للقانون، وذلك بتمكينه الحكومة بعدة أسلحة دستورية لحماية مجالها التنظيمي ضد تناول القانون¹.
- غير أن الحدود الفاصلة بين المجالين تبقى محط تساؤل واستفسار، لا سيما وأن اللبس والغموض الذي يكتنف بعض المصطلحات الدستورية قد يضع الأمر أمام تصادم السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وبالتالي يثار التساؤل حول مسألة تدخل أو تنازع الاختصاص.
- قبل الحديث عن حماية مجال القانون واللائحة والآليات الدستورية الممنوحة لكل جهاز لحماية مجاله وتوضيح الحدود الفاصلة بين المجالين، يتبادر إلى الذهن التساؤل عما إذا كان البرلمان بمقدوره أن يتوسع في المجال المحفوظ له لتنظيمه بقانون، وذلك بالنص على مواضيع أخرى لم تشملها تلك القائمة التي جاءت في نص الفصل 71 من الدستور المغربي، أو المادة 34 من دستور فرنسا، ولم يتم النص على سلطة البرلمان فيها في مختلف فصول ومواد الوثيقة الدستورية لهذا البلد أو ذاك، والذي يجزنا إلى الوقوف على ما جاء في آخر مضامين المادة 34 من دستور فرنسا بنصها على الآتي: "يجوز أن تحدد وتستكمل أحكام هذه المادة

¹ Jean Louis Pesant : « Les sources des compétences législatives et réglementaires » R.F.S.P, N°0 : 4-5. Aout-Octobre.1984, P 937-938.

بقانون أساسي"، ولا سيما وأن نفس المقتضى قد جاء في أول دستور عرفه المغرب في سنة 1962، قبل التشطيط عليه في الدساتير اللاحقة.

ولئن كان الإقدام على إصدار هذه القوانين "يتطابق من حيث المبدأ مع ضرورة قانونية ملحة تنطوي على الترخيص أو الأمر أو المنع أو إحداث حقوق وإلتزامات"، فإنها تتميز بعدد من الخصائص، يمكن تحديدها فيما يلي¹:

أولاً: أنها تصدر في المجالات التي يحددها الدستور على سبيل الحصر، أي في الميادين التي يجعلها أساساً الفصل 71 من الدستور، وفصول أخرى متفرقة منه، من اختصاص القانون أو السلطة التشريعية، بحيث أن ماعداها من الميادين يعتبر من اختصاص المجال التنظيمي، أي الحكومة.

ثانياً: رغم اشتراكها مع باقي القوانين في بعض القواعد المتعلقة بإعدادها، فإنها تخضع لمجموعة من القواعد الخاصة، سواء على مستوى صياغتها، والمتمثلة أساساً فيما يلي:

- ضرورة الإلتزام بالفصل بين مجال القانون ومجال التنظيم كما هو محدد في الدستور²، بحيث لا يمكن إعداد مقترح قانون يتعلق بموضوع يدخل في نطاق اختصاص السلطة التنظيمية، وإلا كان ذلك موجبا لاعتراض الحكومة، التي يعطيها الدستور حق الدفع بعدم قبول كل اقتراح أو تعديل لا يدخل ضمن اختصاص السلطة التشريعية، علماً بأن كل خلاف بين البرلمان والحكومة في هذا الشأن تتولى المحكمة الدستورية أمر الفصل فيه في أجل ثمانية أيام، بناء على طلب يقدمه رئيس أحد مجلسي البرلمان أو رئيس الحكومة³.

- تجنب اللجوء إلى نصوص قانونية جديدة إذا كانت المسائل التي تتوخى تقنينها تنظمها نصوص موجودة، وإن كان ذلك لا يمنع من إمكانية تعديل هذه النصوص بما هو ضروري ومفيد إما لسد بعض الثغرات التي تعثر بها أو لجعلها تتكيف وبعض المستجدات التي قد تفرضها التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتؤدي إلى جعل النصوص القانونية المطبقة متجاوزة.

- تفادي توزيع نفس الموضوع على عدة مشاريع قوانين، وفي نفس الوقت تفادي تجميع مقتضيات تتعلق بمواضيع مختلفة في إطار مشروع قانون واحد.

- الحرص على أن تكون القوانين المراد إعدادها مطابقة لمقتضيات الدستور، ولمقتضيات القوانين التنظيمية، على اعتبار أن هذه الأخيرة تعد مكملة للدستور وامتداداً مادياً له، وتحتل بالتالي مرتبة سامية مقارنة بالقوانين العادية، لأن تصويت البرلمان على مشاريع أو مقترحات قوانين غير محترمة لهذه الهرمية يجعلها مهددة بتصديق القضاء الدستوري لها.

ثالثاً: أنها وإن كانت تخضع لرقابة القضاء الدستوري على أحكامها فإن هذه الرقابة تظل اختيارية، حيث يمكن للجهات التي يحددها الدستور، أي الملك ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين فضلاً عن خمس أعضاء مجلس النواب وأربعين عضواً من أعضاء مجلس المستشارين⁴، أن تحجم عن ممارسة صلاحية إحالة هذا النوع من القوانين على المحكمة الدستورية، بكل ما قد يترتب عن ذلك من إمكانية صدور قوانين مخالفة للدستور، وإن كان هذا الأخير قد أصبح يتضمن وسيلة

¹ أحمد بوز: البرلمان المغربي- البنية والوظائف " المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، عدد خاص 13-دجنبر 2016، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، ص 84.

² أنظر الفصلين 71 و 72 من دستور 2011.

³ الفصل 79 من دستور 2011.

⁴ الفصل 132 من دستور 2011.

أخرى للتصدي للقوانين العادية المخالفة للدستور من خلال ما يعرف بالدفع بعدم الدستورية، خاصة عندما تكون هذه القوانين تمس بالحقوق والحريات التي يتضمنها الدستور¹.

رابعاً: أنها تشكل الصورة الغالبة من بين جميع أنواع القوانين التي تصدر عن البرلمان، بالنظر إلى اتساع دائرة المجالات التي تشملها، ومرونة المسطرة المتبعة في اعتمادها من طرف البرلمان مقارنة بالقوانين الأخرى التي تخضع لمسطرة خاصة، وتتطلب نصاً قانونياً قد لا تستطيع الأغلبية البرلمانية المساندة للحكومة توفيره.

البند الثاني: مدى جواز البرلمان في التوسع في المجال المحفوظ له

إذا ما قارنا مجال القانون في فرنسا والمغرب طبقاً للفصل والمادة السالفتي الذكر، فإننا سنجد بأن البرلمان الفرنسي يتمتع بصلاحيات واسعة بالمقارنة مع نظيره المغربي في دستور 1996، هذا الأخير الذي حرم من التدخل لتنظيم العديد من المسائل، إلا أن دستور 2011 إستطاع تدارك هذا المعطى بالتوسيع من مجال القانون إضافة إلى ميادين أخرى مذكورة في فصول من الدستور.

وإضافة إلى هذا فإن ما يميز المادة 34 من الدستور الفرنسي عن الفصل 71 من الدستور الجديد للمملكة أو الفصل 46 من دستور 1996، هو أنه يمكن للبرلمان الفرنسي عن طريق قانون تنظيمي أن يوسع من مجال القانون²، وهذا ما تنص عليه المادة 34 في فقرتها الأخيرة.

غير أن هذه الفقرة تحمل في طياتها أمرين أو تفسيرين فإما أن يكون المراد منها أن يقوم القانون التنظيمي بتحديد وتكملة المواضيع التشريعية الواردة في بنودها، وذلك بمواضيع تعتبر من صميم وطبيعة المواضيع التي تم ذكرها، أو يقصد المشرع الدستوري من خلالها إضافة بنود أخرى إليها تجعل من سلطة البرلمان أن يتدخل في مواضيع لم تنص عليها المادة 34 أصلاً³، وعلى أي فهذا التفسير يترتب عليه أن تحديد مجال القانوني يبقى متوقفاً في الأصل على إرادة البرلمان، والأجهزة التي تساهم معه بالرقابة في إصدار القوانين الأساسية، والملاحظ أن الطرح الأول هو الأرجح والأقرب إلى الصواب، وإلا لما كان أصلاً أن يقوم المشرع بتحديد مجال القانون واللائحة، ولو كان البرلمان بإمكانه التوسيع من صلاحيته إلا أنه سيعترض سبيله كل من الحكومة والمجلس الدستوري، فالحكومة لها من الأدوات الدستورية ما يخولها الحق في رفض وضع أي مقترح قانون يمكنه أن يذهب إلى توسيع مجال القانون بإضافة مواضيع لم يتم النص عليها في الوثيقة الدستورية، وذلك على جدول أعمال أي من المجلسين⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور المغربي قد سبق له أن عرف نفس الوضع في دستور 1962 وذلك في فصله 48، إذ كان بإمكان البرلمان المغربي حينها أن يقوم هو الآخر بتحديد وتتميم مجال القانون بقانون تنظيمي، غير أن المشرع الدستوري قد شطب على هذه الفقرة وذلك منذ دستور 1972، ولعل ذلك يرجع إلى توسيع مجال القانون مقارنة مع دستور 1962⁵.

¹ الفصل 133 من دستور 2011.

² Maurice Duverger : « Le système politique français » P.U.F, 21^{ème}, Edition, 1996.

³ رأفت فودة: "سلطة التقرير المستقلة" دار النهضة دار النهضة العربية، 1994، ص 88.

⁴ أندريه هوريو: "القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الثاني" ترجمة علي مقلد وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1974، ص 470.

⁵ عبد الهادي بوطالب: "النظم السياسية العالمية المعاصرة" الطبعة الأولى، دار الكتاب البيضاء، 1981، ص 210.

غير أن هذا التبرير ورغم وجاهته، والقائل به، إلا أنه يجانب الصواب لاسيما وأن المشرع الدستوري وعند مراجعته للوثيقة الدستورية يضيف مواد أخرى سواء نيل الفصل الحاصر للمجال المحفوظ للقانون بعبارة الإجازة لتحديد واستكمال القانون بقانون تنظيمي أم لا، فمقارنة بسيطة بين دستور المغرب لسنة 1972 ودستور 1992 يظهر بأن المشرع الدستوري قد أضاف لسلط البرلمان سلطة تحديد المسطرة المدنية وإحداث أصناف جديدة من المحاكم، وبالتالي لا يمكن القبول بالتبرير الذي يقول بأن المشرع قد حدد مجال القانون وحصره، وبالتالي لا داعي لإتمامه وتحديد بقانون تنظيمي، بل حتى المشرع الدستوري الفرنسي ورغم النص في الوثيقة الدستورية التي تمت في 22 يناير 1996 سلطة تحديد القواعد العامة للتوازن المالي من قبل قوانين تمويل الضمان الاجتماعي، بل وحتى تحديد أهداف الصرف لإمكانية توقع المداخل لكن في إطار المقتضيات وبدون التحفظات المنصوص عليها في القانون التنظيمي.

عموما، يمكن القول بأن اختصاصات البرلمان في المجال التشريعي قد عرفت تقدما نوعيا، سواء فيما يتعلق بالقوانين التنظيمية التي توسعت مجالاتها وتغيرت المسطرة المتبعة في اعتمادها بكيفية جعلت التفعيل التشريعي لها يمثل تحديا أساسيا أمام الحكومة والبرلمان، أو القوانين العادية والتي من المفروض أن يتم خلالها العمل على إعداد قوانين جديدة وتعديل القوانين السابقة بمهدف جعلها ملائمة لمقتضيات الدستور الجديد، ويظهر من خلال مقتضيات الفصل 71 من دستور 2011 بأن مجالات التشريع أصبحت متعددة ومتنوعة بشكل كبير مقارنة مع الدساتير التي عرفتها المملكة في السابق¹.

ورغم أن الفصل الموالي قد ضيق مجال المبادرة التشريعية للحكومة، فإنه من الناحية النوعية يشمل مجالات واسعة ويمنح إمكانيات مهمة لتمديده وتوسيعه، بكيفية تعني أن الحكومة لا زالت بمقتضى الفصل 72 مشرعا أصليا²، وهذا التوجه ينسجم إلى حد كبير مع الفلسفة التي مازالت حاضرة ومؤثرة بقوة بصيغ صريحة وأخرى مضمرة، ونشير على سبيل المثال إلى الفصل 79 الذي ينص على أنه يمكن للحكومة أن تدفع بعدم قبول كل مقترح أو تعديل لا يدخل في مجال القانون، ناهيك عن صلاحية تدخلها في تأطير بعض المجالات التي هي من صميم اختصاص البرلمان بموجب مراسيم تدابير ومراسيم قوانين³.

لقد فتح الدستور الجديد المجال أمام السلطة التنفيذية لتمديد الميادين التي تتدخل فيها بالتشريع، من خلال منحها إمكانية تجريد بعض القوانين من صيغتها التشريعية، حيث ينص الفصل 73 من الدستور الجديد للمملكة على أنه يمكن تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بمرسوم، بعد موافقة المحكمة الدستورية، إذا كان مضمونها يدخل في مجال من المجالات التي تمارس فيها السلطة التنظيمية اختصاصها.

كما أن السلطة التنفيذية لازالت تمارس الاختصاص التشريعي بكيفية مريحة تجعلها غير مقيدة في وضع النصوص القانونية بضمانات تحمي الدور الأصيل للبرلمان بهذا الخصوص، حيث تعتمد عند وضعها لمشاريع النصوص القانونية إلى تكريس طابعها العام بوضع قواعد ومقتضيات عامة مع الإكثار من الإحالة على النصوص التطبيقية، مما يشكل مجالا خصبا لتوسيع الدور التشريعي للحكومة، وفي نفس السياق أصبحت تفضل تأطير بعض المجالات بموجب قانون إطار يحدد فقط التوجهات العامة بشكل فضفاض مع ترك فراغات مهمة تعتمد إلى تأطيرها لاحقا بموجب نصوص تطبيقية.

¹ أحمد مفيد: "الممارسة البرلمانية بالمغرب وإشكالية الفعالية" م.س، ص 148-149.

² ميمون الطاهري: "المؤسسة البرلمانية بالمغرب بعد دستور 2011، عودة السلطة في انتظار الفعالية في دستور 2011 في النص والبيئة السياسية" سلسلة بدائل قانونية وسياسية عدد 2، مطبعة المعارف الجديدة الرباط 2014، ص 25.

³ عثمان الزباني: "الحماية الدستورية لحقوق المعارضة البرلمانية-مقاربة على ضوء دستور 2011" مجلة الحقوق-سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 5، 2012، ص 65.

إذا كان المشرع الدستوري قد حول للبرلمان حق التقدم بحق التعديل طبقاً للفصل 83 من دستور 2011، فإن التعديل المخول للبرلمان مسيج ومراقب من لدن الحكومة التي تتمتع بآليات وتقنيات دستورية تسمح لها بإشهار حق الفيتو (الإعترض) على المبادرة البرلمانية في حالة تجاوزها للحدود المرسومة لها، حيث نجد بأن المشرع الدستوري منح للحكومة الحق في أن تعارض كل تعديل لم يعرض من قبل على اللجنة التي يعينها الأمر¹.

بصفة عامة يمكن القول بأن مجموع المتغيرات الدستورية التي جاء بها دستور 2011 في شأن السلطة التشريعية تشكل خطوة متقدمة لا يمكن إنكارها كما أن الرهانات التي تم رفعها يمكن أن تكسب مؤسسة البرلمان هوية خاصة تميزها عن باقي المؤسسات البرلمانية السابقة ويمكن أن تساعد كذلك على إعادة قدر من الإحترام لها وحيز من القيمة لوظائفها التمثيلية والتشريعية والرقابية². لقد شكلت هذه المستجدات توجيهاً دستورياً للحكومة، بحيث أصبحت ملزمة بتطبيق أحكام الدستور ولاسيما تلك المتعلقة بالمبادرة البرلمانية في اقتراح القوانين، من خلال التفاعل الإيجابي مع مختلف المبادرات التشريعية لأعضاء البرلمان بما في ذلك مقترحات القوانين التي تتقدم بها المعارضة البرلمانية، وبهذا سيكون البرلمان من خلال مختلف الاختصاصات التشريعية المسندة إليه مساهماً أساسياً في وضع المنظومة القانونية التي تتطلبها هذه المرحلة التأسيسية الدقيقة التي تعيشها المملكة ابتداء من صدور دستور 2011³.

على الرغم من وضوح الدستور بشأن المبادرة التشريعية حيث حولها لكل من البرلمان والحكومة، فإن هذه الأخيرة لا تزال مهمينة على مجال إعداد النصوص التشريعية⁴، حيث يظل مجال القانون محدوداً مقارنة مع ما تختص به السلطة التنظيمية⁵، بشكل يظهر بأنه لم يقطع مع ظاهرة العقلنة البرلمانية على الرغم من أنها مبدأ دخیل على الحياة الدستورية والسياسية المغربية وأنه صناعة فرضها التاريخ البرلماني الفرنسي فقد تم الاحتفاظ به منبثاً في ثنايا الوثيقة الدستورية الجديدة⁶، مما يعني إحداث التغيير في إطار استمرارية نفس الممارسات السابقة التي أثرت بشكل سلبي على فعالية ومصادقية المؤسسة التشريعية.

رغم ما يمكن أن نقره من تفوق مجال اللائحة على مجال القانون في تنظيم أمور الأمة، فإن هذا المجال الأخير، ورغم ضيقه وانحصاره في المواد المنصوص عليها صراحة، والمسندة إلى البرلمان، فإنه مع ذلك يبقى معترف به للبرلمان المغربي.

إذا كان الدستور الفرنسي ونظراً لاعتبارات تاريخية ارتبطت بأزمة الديمقراطية ورغبة الجنرال ديغول على خلق جو سياسي يطبعه الاستقرار⁷، هو الذي دفع إلى جعل السلطة التنظيمية تصبح مسؤولة على مجال وفير من التشريع، فإن الأمر مخالف لما هو عليه بالمغرب، إذ أن التاريخ الدستوري المغربي هو الذي أنشئ انطلاقاً من "مجال تشريعي ملكي"، "مجال تشريعي برلماني" إلى

¹ عبد الرحيم المصلوحي: "البرلمان المغربي في ظل دستور 29 يوليوز 2011-دراسة في التأليف والوظائف في تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب" مجموعة باحثين، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص 87-88.

² ميمون الطاهري: "المؤسسة البرلمانية بالمغرب بعد دستور 2011" م.س، ص 27.

³ أحمد مفيد: "الممارسة البرلمانية بالمغرب وإشكالية الفعالية" م.س، ص 150.

⁴ المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد للمملكة المغربية، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 14-2019، ص 52.

⁵ عبد الرحيم المصلوحي: "البرلمان المغربي في ظل دستور 29 يوليوز 2011-دراسة في التأليف والوظائف" م.س، ص 86.

⁶ أحمد مالكي: "قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد 2011" مجلة تبين، العدد 4، ربيع 2013، ص 97.

⁷ مصطفى أبو زيد فهمي: "النظام الدستوري المصري ورقابة دستورية القوانين" دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 615.

جانبه، ففي إطار النظام الدستوري المغربي ينبغي الفهم بأن الملكية هي التي تتنازل عن جزء وفير من المجال التشريعي، وليس البرلمان كما هو الأمر في فرنسا¹.

الفرع الثاني: حماية مجال القانون واللائحة، والحد الفاصل بينهما

لقد أصبح توسيع وتحسين الموقع التشريعي للبرلمان يحظى بأهمية أكثر من ذي قبل، نظرا للحاجة القصوى إلى الحماية القانونية للحقوق والحريات وإلى تقنين مجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية متشعبة، في مواجهة السلطة التنفيذية التي تتذرع بتبريرات مالية أو سياسية في فرض الصدارة في الإنتاج القانوني بالتخصيص على أنه يمارس السلطة التشريعية ويصوت على القوانين، وعلى منح الأولوية لمجلس النواب في التشريع والرقابة²، وما يلاحظ هو أن الدستور الجديد قد ربط بشكل جدي بين هاتين الوظيفتين اللتين أصبحتا تتدخلان فيما بينهما إلى الحد الذي لا يمكن معه رسم الحدود الفاصلة بينهما، فرفض البرلمان التصويت على نص يعد مراقبة غير مباشرة على الحكومة³.

لقد ميز المشرع الدستوري بشكل منهجي بين المجالين التشريعي والتنظيمي، حيث تم تخصيص الفصل 71 من دستور 2011 لتحديد لائحة الاختصاصات التي تخص نطاق تدخل السلطة التشريعية، بينما الفصل 72 من نفس الدستور يحدد الذي يتعلق بسلطة تنظيمية مستقلة⁴.

حتى يضمن المشرع الدستوري الفرنسي الاستقرار والحماية للتحويل الذي خالف المبادئ التقليدية، فقد قرن مجال اللائحة المستقلة بالامحود وذلك بمحاولة البرلمان الاعتداء عليه عن طريق إصدار قوانين في غير المجالات المحددة للقانون، وذلك بتمكينه الحكومة بعدة أسلحة لحماية مجالها التنظيمي ضد تطاول القانون⁵، غير أن الحد الفاصل بين تدخل البرلمان والحكومة يبقى مشوبا بالغموض لافتقار الدقة والوضوح في بعض المفاهيم عند تحديد مجال القانون.

البند الأول: حماية مجال القانون واللائحة

إن تغيير اصطلاح "البرلمان" باصطلاح "السلطة التشريعية" في الدستور الحالي يدل على أن المشرع الدستوري انتقل من اعتبار البرلمان مجرد مؤسسة تمارس التشريع بالتصويت على القوانين، كما في الدساتير الخمسة السابقة التي كانت تنص على أن القانون يصدر عن البرلمان بالتصويت، إلى اعتباره المؤسسة التي تجسد السلطة التشريعية، كما أضحي في الدستور الحالي الذي ينص في الفقرة الأولى منه على أنه: "يمارس البرلمان السلطة التشريعية"، وبموجب هذه الصياغة، أصبحت ممارسة السلطة التشريعية

¹ عبدالحادي بوطالب: "النظم السياسية العالمية المعاصرة" الطبعة الأولى، م.س، ص 172.

² حسن طارق: "السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 92، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 2012، ص 21.

³ لبشير المتاقي: "نظام الثنائية المجلسية في التجربة في التجربة الدستورية المغربية" المجلة المغربية للسياسات العمومية، عدد 13، خريف 2014، ص 139.

⁴ عبدالرفيع زعنون: "حدود الدور التشريعي للبرلمان بالمغرب بين تأثيرات العقلنة ومتطلبات الديمقراطية" مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، 2016، ص 103.

⁵ Jean louis pesant : « Loi/ Règlement, la construction d'un nouvel équilibre » op, cit, P : 937-938.

اختصاصا شبه حصري على البرلمان¹، حيث قال الملك في خطابه عن الدستور الجديد: "تم حكر سلطة التشريع، وسن كل القوانين على البرلمان"، وقال أيضا: "وعلاوة على المتزلة الرفيعة التي يحظى بها في الصرح المؤسسي الدستوري، فإنه (أي، البرلمان) أضحي مصدرا وحيدا للتشريع"، وقال كذلك: إن البرلمان أصبح اليوم، المسؤول على إقرار القوانين، وهو ما أكدته الرسالة الملكية الموجهة إلى البرلمان في 25 نونبر 2013 بالقول: "إن البرلمان أصبح المصدر الوحيد للتشريع"².

إن استمرار تأطير السلطة التشريعية بالشكل المعمول به يشكل كاجبا أمام تبلور أي دور جاد لممثلي الأمة في تحيين وإنتاج المنظومة القانونية، بكيفية تستجيب لحاجيات المجتمع وتحد من غلواء السلطة التنفيذية التي تستمر بموجب هذا المبدأ في التحكم في الإنتاج التشريعي عبر آليات ومساطر تجعلها المشرع الأساسي في مجالات حيوية، وتكرس استمرار تبعية البرلمان للسلطة الملكية وللسلطة التنفيذية ككل في إطار العقلنة البرلمانية التي تحصر مجال التشريع للبرلمان في مجالات محدودة رغم مشروعيته الديمقراطية النابعة من صناديق الاقتراع³.

من خلال مقتضيات الفصل 79 من الدستور المغربي لسنة 2011 يمكن "للحكومة أن تدفع بعدم قبول كل اقتراح أو تعديل لا يدخل في مجال القانون.

وكل خلاف في هذا الشأن تبث فيه المحكمة الدستورية في ظرف ثمانية أيام بطلب من أحد رئيسي المجلسين أو من رئيس الحكومة".

نفس الشيء بالنسبة لدستور المملكة لسنة 1996، فقد نص الفصل 53 على نفس المقتضى الذي نص عليه الفصل 79 من الدستور الجديد للمملكة، ونفس المقتضى بالنسبة للدستور الفرنسي، إذ يمكنها أن تحرك مقتضيات المادة 41 من دستورها، والتي تقضي بنفس الإجراءات.

على أي فإن هذه الحماية تبقى جوازية بيد الحكومة سواء في المغرب أو فرنسا، إذ منحهما المشرع الدستوري سلطة الاختيار في هذا الصدد، لتبقى حماية سابقة على صدور النص في قالب القانون.

كما منح المشرع الدستوري سواء في المغرب أو فرنسا للحكومة السلطة بتغيير القوانين بمراسيم إذا كانت خارجة عن مجال القانون، وهكذا فإذا كان أسلوب الدفع بعدم القبول يبقى أسلوبا بيد الحكومة لممارسة الرقابة السابقة على مجالها التنظيمي، فإن أسلوب تغيير القوانين بمراسيم يعد رقابة لاحقة⁴، هكذا فحسب الفصل 73 من الدستور المغربي لسنة 2011 فإنه "يمكن تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بمرسوم بعد موافقة المحكمة الدستورية، إذا كان مضمونها يدخل في مجال من المجالات التي تمارس فيها السلطة التنظيمية اختصاصها".

نفس المقتضى نص عليه الفصل 48 من دستور المملكة لسنة 1996، وهذا الفصل تقابله المادة 37 من الدستور الفرنسي، والتي تقضي بما يلي: "المواد التي لا تدخل في نطاق القانون، تكون لها صفة لائحة.

¹ رشيد المدور: "البرلمان في ضوء مستجدات الدستور" سلسلة دقاتير في القانون البرلماني المغربي 1، الطبعة الأولى، مطبعة شمس برينت الرباط، 2019، ص 17.

² نفس المرجع: ص 18.

³ عبدالإله سطي: "الملكية البرلمانية وأسئلة الإصلاح الدستوري في المغرب" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 49-50، 2016، ص 81.

⁴ Georges Burdeau : « Manuel de droit constitutionnel » 21 édition, L.G.D.J, Paris, 1988.

يجوز تعديل النصوص ذات الشكل التشريعي التي تدخل في هذه المواد بمرسوم بعد أخذ رأي مجلس الدولة، على أنه لا يجوز تعديل النصوص ذات الشكل التشريعي التي تصدر بعد تطبيقه إلا إذا قرر المجلس الدستوري أن لها صفة لائحة بالتطبيق لنص الفقرة السابقة".

من هنا يظهر جليا بأن الحكومة يمكنها تعديل النصوص التشريعية بمراسيم، إذا كانت تقن مجالا من مجالات التنظيم¹، غير أنه إذا كان الوضع في فرنسا يقضي بين حالة ما إذا كانت هذه النصوص صادرة قبل دخول الدستور حيز التنفيذ أو بعده، حيث أنه في الحالة الأولى يجب على الحكومة أن تستشير مجلس الدولة فقط، أما في الحالة الثانية فإن صلاحية البت لا تكون للحكومة وإنما للمجلس الدستوري وبناء على طلبها، والذي يقرر ما إذا كان النص المراد تغييره ذو طبيعة قانونية أو تنظيمية².

بينما في المغرب لا يفرق الدستور بين حالة مطالبة الجهاز التنفيذي بتعديل قانون بمرسوم، وبينما إذا كان هذا القانون قد صدر قبل الدستور، أم بعده.

وهذه الطريقة يلجأ إليها رئيس الحكومة بكثرة، فقلما يتخذ مراسيم بناء على - الفصل 72 الحالي من الدستور (الفصل 47 من دستور 1996)، وحين يفعل ذلك يكون غالبا بناء على مقرر المجلس الدستوري (المحكمة الدستورية) عملا بالفصل 48 من دستور 1996 المقابل للفصل 73 من الدستور الحالي، رغم أن جل المقررات التي اتخذتها في هذا النطاق كانت لصالح السلطة التنظيمية، إلا أنها تتناول بعض الاختصاصات الجزئية³.

إن الدستور قد أقر بسلطة المحكمة الدستورية في هذا الإطار للفصل في كل نزاع يقوم حول الحدود الفاصلة بين مجال تدخل الحكومة والبرلمان متى تجاوز هذا الأخير مجال اختصاصه، وتمادى على اختصاص السلطة التنظيمية⁴.

لكن التساؤل المطروح يتمحور حول معرفة الحد الفاصل بين مجال القانون ومجال اللائحة، لاسيما وأن عبارات دستورية جاءت في صلب الفصل 71 من الدستور المغربي لسنة 2011، والمادة 34 من الدستور الفرنسي يسودها اللبس والغموض.

البند الثاني: الحد الفاصل بين تدخل البرلمان والحكومة

لقد استقر الفقه الدستوري المغربي ونظيره الفرنسي على كون مجال اللائحة يمتد ليشمل حتى بعض المواضيع المحفوظة للقانون، وتفسير ذلك يكمن في أن هذا الأخير لا يقوم بنفس الدور في سن القواعد القانونية التي يعود إليه أمر البت فيها، إذ أن تدخله في كل بند على حدى يتم بشكل غير متساو⁵.

إذا كانت بعض بنود الفصل الدستوري المغربي والمادة الدستورية الفرنسية تبقى من اختصاص السلطة المطلقة للبرلمان، فإنه ما دام للمشرع كما يقول النص الدستوري الفرنسي "أن يحدد القواعد المنظمة لها" حسب ما ذهب إليه الفقه، وبالتالي يمكن للسلطة التشريعية أن تنظمها في أدق خصائصها، ولا يبقى للحكومة إلا الاختصاص التقليدي المتمثل في وضع ما فصله المشرع

¹ Yves Guchet : « Droit parlementaire » Edition, Economica, 1996.

² Yves Madiot : « institutions politiques de France » Dalloz, 1995.

³ محمد أشركي : "الوزير الأول، مركزه ووظيفته في النظام المغربي" أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، الدار البيضاء، 1984، ص 396.

⁴ Yves Madiot : « institutions politiques de France » op, cit, p 78.

⁵ Abderrahmane Amalou : « La loi en droit constitutionnel marocain », Thèse de Doctorat en droit public, Rabat, 1970, P 200.

موضع التنفيذ¹، فإن هناك بنود أخرى من نفس المادة قيدت السلطة التأسيسية، في تحديد المبادئ الأساسية لها، وبالتالي لا يمكنه أن يتناول بالتنظيم التفصيلات كما في المجموعة الأولى، وإنما يكون من اختصاص الحكومة لاستعمالها في ذلك المجال التنظيمي المستقل².

غير أن الفاصل بين تحديد القواعد المنظمة لمجال ما، والمبادئ الأساسية له تبقى مبهمة، ومن ثم يمكن أن تبتثق صعوبات جمة عند تأويل الدستور في حالة الخلاف بين السلطة التنفيذية والتشريعية: إلى أين يبدأ اختصاص السلطة التشريعية، وأين يقف؟ ومن أين يمكن للجهاز التنفيذي أن يعلن اختصاصه؟

أكد أن تعبير المبادئ الأساسية غير قادر على مساعدة رجل القانون لتوضيح الحالة، ولهذا السبب لا يوجد تعريف قانوني للمبادئ الأساسية وأن مثل هذا التعريف قد يهدد بعدم صلاحياته لبعض المواضيع³.

فالحد الفاصل بين تدخل البرلمان والحكومة يبقى مشوبا بالغموض، لافتقار الدقة والوضوح في بعض المفاهيم عند تحديد مجال القانون⁴.

وكما يسود اللبس والغموض في تحديد المبادئ الأساسية مفهوم الضمانات الأساسية الممنوحة سواء للموظفين المدنيين أو العسكريين مثلا، وبالتالي يثار التساؤل حول حدودها أي متى تبدأ ومتى تنتهي؟ حتى نعرف الحدود الفاصلة بين البرلمان والحكومة في هذا الخصوص⁵.

بل إن الأمر يزداد صعوبة عندما نريد تحديد الضمانات الأساسية الممنوحة لموظفي العسكر، فإذا كان الأمر يتعلق مثلا بأشكال التعيين والترقية عند الحديث عن ضمانات الموظفين المدنيين، فإن تعريف مصطلح الضمانات الأساسية في علاقته بالموظفين العسكريين يبدو أكثر صعوبة، لاسيما وأن العلاقة القائمة بين هذه المادة وما يتعلق بالدفاع الوطني الذي يعود للسلطة التنفيذية لأسباب سياسية واضحة أو لأسباب أمنية، تجعلنا نفهم جيدا موقف المشرع الدستوري الذي أعطى بعض الأولوية للمشرع في عدم إزعاج السلطة التنفيذية في تنظيم مجال حيوي للدولة⁶.

بالتالي فالاعتصاب والغموض الذي قد يحيط في بعض الأحيان ببعض النصوص القانونية، قد يظل بؤرة انشقاق واختلاف بين المهتمين.

¹ رأفت فودة: "سلطة التقرير المستقلة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 182.

² Abderrahmane Amalou : « La loi en droit constitutionnel marocain », OP, Cit, P 201.

³ Abderrahmane amalou : Ibid, P 201.

⁴ Michel Bourely : « la constitution marocaine » R.M.D, 1964, P 126.

⁵ أمينة المسعودي: "التوازن بين السلطات الدستورية في الدساتير المغربية الثلاثة" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام "الرباط 1984، ص 234.

⁶ Abderrahmane Amalou : « La loi en droit constitutionnel marocain » Op, Cit, P 203.

خاتمة:

بما أن التشريع يعتبر مصدر رسمي للقانون، من خلال وضع القواعد القانونية في صورة مكتوبة بواسطة السلطة المختصة في الدولة، وفقا لإجراءات محددة ومنصوص عليها في الدستور، وإذا كان للقانون مصادر متنوعة ومختلفة، فإن التشريع في هذا الإطار يحتل مكانة الصدارة وذلك نظرا لوضوحه ودقته في إنشاء وصياغة القاعدة القانونية، كما أنه يستجيب لمقتضيات تطور المجتمع وسرعة وضعه وتعديله وحتى إلغائه، إضافة إلى كونه يعمل حتما على توحيد القانون داخل الدولة من حيث عموميته وسريانه على مجموع البلاد من أجل تنظيم مختلف شؤون الحياة في المجتمع.

ورغم الأهمية المكفولة للتشريع، ورغم كون البرلمان هو المتحدث المباشر باسم الشعب، فإن الدستور لم يخول له كل الصلاحيات المطلقة في وضع القوانين، بل عمل على عقلنته، ويعتبر هذا الأمر تقليدا دستوريا منذ صدور الدستور الأول في 14 دجنبر 1962.

لذا عمل الفقه الدستوري على التمييز بين مجموعة من القواعد القانونية، وعادة ما يعتمد في هذا التمييز على طريقة سن هذه القوانين والمواضيع التي تتناولها، إذ نجد أن برلمانات العالم عادة ما تقوم بتنظيم مختلف مجالات الحياة وذلك بسن مجموعة من القواعد القانونية التي تنظمها، غير أن مسطرة الاقتراح والمناقشة والبت تختلف باختلاف طبيعة الموضوع المعروض على أنظار نواب الأمة.

لهذه الأسباب نجد البرلمان المغربي ونظيره الفرنسي لا يحددان عن هذا التمييز إذ تكلفت دساتير البلدين بذلك وقامت الأنظمة الداخلية للمجالس النيابية بتكريس هذا التمييز، وبإطالة سريعة على بنود الوثيقة الدستورية للبلدين المنظمة لهذا الباب يظهر التمييز الواضح بين المسطرة العادية والمسطرة الاستثنائية اللازم اتباعها في سن القواعد القانونية.

الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية: الرهانات والآفاق المستقبلية؟

د. العلام احمد

دكتوراه في القيادة وإدارة الأعمال

المملكة المغربية

الملخص:

يستعرض هذا البحث الأسس السياسية والقانونية والتنموية لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب سنة 2007 كحل واقعي وتوافقي للنزاع الإقليمي حول الصحراء. ويتركز على بيان التحول الذي عرفه مسار معالجة القضية داخل الأمم المتحدة، حيث انتقل من منطق الاستفتاء إلى منطق الحل السياسي العملي، وهو ما تجسده لغة قرارات مجلس الأمن التي وصفت المبادرة المغربية بأنها "جادة وذات مصداقية". كما يتناول البحث الأبعاد الدستورية للمبادرة من خلال ارتباطها بمبدأ الجهورية المتقدمة والإصلاحات المؤسساتية التي تعزز المشاركة الترابية في اتخاذ القرار.

على المستوى التنموي، يبرز البحث أهمية "النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية" الذي انطلق سنة 2015، والذي أحدث تحولاً بنوياً في البنية التحتية، وجلب استثمارات وطنية وأجنبية، إضافة إلى فتح أكثر من 30 قنصلية بالعيون والداخل، ما يعكس الثقة الدولية في الاستقرار والآفاق الاقتصادية للجهة. كما يناقش البحث البعد الاجتماعي والثقافي من خلال توسع الخدمات الصحية والتعليمية، وارتفاع مشاركة المجتمع المدني والنساء في المؤسسات المنتخبة، بما يعزز الاندماج الوطني. وتطرق الدراسة أيضاً إلى البعد الجيوسياسي للنزاع، ودور بعض الأطراف الإقليمية في تعقيده، مقابل نجاح المغرب في فصل المسار الأممي عن النقاش داخل الاتحاد الإفريقي، مع توسيع دائرة الاعتراف الدولي بسيادته على الصحراء. وفي ضوء هذه المعطيات، يؤكد البحث أن آفاق الحكم الذاتي بالمغرب تبدو مرشحة للتطور، خصوصاً مع تقدم ورش الجهورية، وتكريس دولة المؤسسات، وتنامي الدعم الدولي للمبادرة باعتبارها الحل الوحيد الواقعي والتنموي للنزاع.

وقد أكد مجلس الأمن في اجتماعه الأخير على ضرورة المضي في المسار السياسي التوافقي، وشدد مرة أخرى على مركزية مبادرة الحكم الذاتي كحل واقعي وقابل للتطبيق. كما دعا الأطراف الإقليمية، وخاصة الجزائر، إلى الانخراط الجاد في العملية السياسية وفق صيغة الموائد المستديرة، معتبراً أن استقرار المنطقة مرتبط بإحراز تقدم ملموس في هذا الإطار.

الكلمات الدلالية: الحكم الذاتي بالصحراء، مبادرة المغرب 2007، قرارات مجلس الأمن، الجهورية المتقدمة، النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، الاعتراف الدولي بسيادة المغرب

المقدمة:

يعد موضوع الحكم الذاتي في الصحراء المغربية من القضايا المحورية في الفكر السياسي والقانوني المعاصر، لما يمثله من نموذج متقدم لتسوية النزاعات الإقليمية ضمن إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية. فمنذ تقديم المملكة المغربية لمبادرتها الخاصة بالحكم الذاتي سنة 2007 أمام الأمم المتحدة، تحول هذا التصور إلى أحد أبرز المقترحات الواقعية والجدية التي حظيت باعتراف متزايد من قبل المجتمع الدولي، نظرا لتوازنها بين متطلبات السيادة ومقتضيات تدبير الشأن المحلي في الأقاليم الجنوبية.

وقد أكد مجلس الأمن الدولي مرارا على جدية المبادرة المغربية، وأبرز في اجتماعه الأخير (القرار الذي تم تبنيه في 31 أكتوبر 2025 هو رقم 2797 نيويورك) أن الحل السياسي التوافقي المبني على الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية يمثل الإطار الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق. وشدد المجلس على ضرورة استمرار الأطراف المعنية، بما فيها الجزائر، في الانخراط الإيجابي في العملية السياسية ضمن منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الحقوق والالتزامات الدولية، لتفادي أي عرقلة قد تؤثر على الاستقرار الإقليمي.

ويؤكد هذا القرار الأخير، إلى جانب قرارات سابقة مثل 1754 (2007) و2440 (2018)، على استمرار المسار التوافقي الذي اعتمدته المغرب، والذي يوازن بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية وضمان وحدة الدولة المغربية. كما يوضح مدى قبول المجتمع الدولي لمقاربة المغرب التي تربط بين الحكم المحلي، التنمية المستدامة، وتعزيز المشاركة السياسية للسكان المحليين. وبذلك، أصبح الحكم الذاتي ليس مجرد إطار نظري، بل نموذجا عمليا يحنى به في حل النزاعات الإقليمية وفق معايير السيادة الوطنية والقانون الدولي.

كما تكتسي هذه الدراسة أهميتها من كونها تسعى إلى تحليل الحكم الذاتي بوصفه مقارنة متعددة الأبعاد — سياسية، قانونية وتنموية — تهدف إلى تجاوز منطق النزاع نحو بناء نموذج جهوي متكامل يستند إلى مبادئ الديمقراطية والحكومة الترابية والتنمية المستدامة. فالحكم الذاتي لا يمثل مجرد حل سياسي ظرفي، بل مشروعا استراتيجيا لإعادة هيكلة العلاقة بين المركز والجهات في إطار دولة موحدة ومتضامنة

إشكالية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من تساؤلات مركزية تسعى إلى الإحاطة بجوهر مبادرة الحكم الذاتي من منظور شامل:

1. ما موقع مبادرة الحكم الذاتي ضمن مسار تسوية نزاع الأقاليم الجنوبية المغربية على المستويين الإقليمي والدولي؟
2. إلى أي مدى يشكل الحكم الذاتي نموذجا عمليا للحكم المحلي في إطار احترام السيادة الوطنية والوحدة الترابية؟
3. ما هي التحديات القانونية والسياسية والتنموية التي تواجه تنزيل وتفعيل هذا النموذج على أرض الواقع؟

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية موضوع الحكم الذاتي في الصحراء المغربية من تعدد أبعاده وتداخل رهاناته السياسية والقانونية والتنموية.

فعلى المستوى السياسي والدبلوماسي، يمثل هذا المشروع خيارا استراتيجيا للمملكة المغربية في إطار مقارنة سلمية واقعية لحل نزاع إقليمي طال أمده، كما يعكس قدرة الدبلوماسية المغربية على توظيف أدوات الشرعية الدولية لخدمة قضايا السيادة والوحدة الترابية.

أما على المستوى الوطني والجهوي، فإن مبادرة الحكم الذاتي تشكل رافعة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة في الأقاليم الجنوبية، من خلال تعزيز الجهوية المتقدمة، وتوسيع مشاركة الساكنة المحلية في تدبير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعلى المستوى المقارن، تكتسب التجربة المغربية قيمة خاصة باعتبارها نموذجاً قابلاً للاقتداء في حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، سواء في إفريقيا أو في العالم العربي، إذ تجمع بين الواقعية السياسية واحترام الخصوصيات المحلية ضمن إطار الدولة الواحدة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والمعرفية، من أبرزها:

1. تحليل الأسس القانونية والسياسية التي يقوم عليها مشروع الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، مع تتبع تطوره في سياق الشرعية الدولية ومبادئ تقرير المصير.
2. دراسة انعكاسات الحكم الذاتي على التنمية الجهوية والاندماج الوطني، باعتباره آلية لتقوية التماسك الترابي وتحقيق العدالة المجالية.
3. مقارنة النموذج المغربي بتجارب دولية مماثلة، بغية استخلاص أوجه التميز والتحديات، واستشراف سبل تطوير النموذج المغربي في ضوء التجارب المقارنة.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم أبعاد الحكم الذاتي من خلال تحليل الوثائق الرسمية والمراجع القانونية والسياسية ذات الصلة. كما توظف المنهج المقارن لمقارنة النموذج المغربي بنماذج أخرى للحكم الذاتي في السياقات الدولية المختلفة، قصد استخلاص أوجه التشابه والاختلاف. ويستكمل هذا التحليل بالمنهج الاستشرافي الذي يروم استشراف مستقبل الحكم الذاتي في ضوء التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية. أما من حيث المصادر، فيعتمد البحث على الوثائق الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة والحكومة المغربية، إضافة إلى الدراسات الأكاديمية والتقارير الأمية والدبلوماسية التي تناولت الموضوع من زوايا القانونية والسياسية والتنموية.

الفصل الأول: الجذور التاريخية والسياسية لقضية الصحراء المغربية:

تعتبر قضية الأقاليم الجنوبية المغربية من أبرز القضايا التي شكلت محورا رئيسيا في العلاقات المغربية والإفريقية منذ منتصف القرن العشرين، إذ تمثل نموذجا معقدا لتداخل البعد التاريخي بالسياسي والقانوني في إطار صراع حول السيادة والهوية والوحدة الترابية.

إن فهم جذور هذه القضية يقتضي العودة إلى السياق التاريخي العميق الذي يبرز مدى الارتباط الوثيق بين الصحراء والدولة المغربية عبر العصور، ثم تحليل التطورات السياسية التي رافقت الاستعمار الإسباني، وانعكاسات فترة ما بعد الاستقلال على المسار القانوني للنزاع.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لارتباط الصحراء بالمغرب:

الفرع الأول: البيعة والعلاقات التقليدية بين القبائل الصحراوية والسلطة المركزية:

يؤكد المؤرخون أن العلاقة بين القبائل الصحراوية والدولة المغربية كانت علاقة ولاء سياسي وديني متجذر، تجسدها وثائق البيعة التي قدمتها القبائل الحسانية للسلطين المغاربة منذ القرون الوسطى. فالبيعة لم تكن مجرد طقس ديني، بل كانت مؤسسة سياسية تعبر عن الاعتراف بالسلطة الشرعية للسلطان المغربي على كامل تراب المملكة بما فيها الصحراء.

وقد وثق المؤرخ عبد الهادي التازي هذه العلاقة بقوله: "إن سلاطين المغرب ظلوا يعينون القواد والعلماء والقضاة في الصحراء، ويرسلون الظهائر الملكية إلى القبائل الحسانية، مما يثبت أن السيادة المغربية لم تكن يوماً محل نزاع داخلي"¹.

كما تؤكد رسائل السلطان مولاي الحسن الأول إلى شيوخ قبائل وادي نون والسمارة سنة 1882 هذا الارتباط، إذ ورد فيها توجيهات بتثبيت الأمن وجمع الزكاة، مما يبرز ممارسة فعلية للسلطة.

الفرع الثاني: الاحتلال الإسباني وتفكك المجال الصحراوي:

مع نهاية القرن التاسع عشر، استغلت إسبانيا حالة الضعف التي كانت تعيشها الدولة المغربية نتيجة تفكك بنيتها السياسية وانشغالها بالإصلاحات العسكرية والإدارية، لتفرض وجودها العسكري في الأقاليم الجنوبية من البلاد. ففي سنة 1884 أعلنت إسبانيا رسمياً احتلال منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، متذرة بمقتضيات مؤتمر برلين (1884-1885) الذي رسخ مبدأ الاحتلال الفعلي كآلية قانونية لتقاسم النفوذ بين القوى الاستعمارية الأوروبية في القارة الإفريقية. وقد شكل هذا الإعلان نقطة تحول في مسار التغلغل الاستعماري الإسباني بالمغرب، وأسس لمرحلة جديدة من التنافس الدولي على أراضيها الجنوبية، في ظل تراجع فعالية السلطة المركزية المغربية آنذاك².

لكن هذا الاحتلال لم يكن محل قبول من القبائل الصحراوية، التي ظلت متمسكة بارتباطها التاريخي والروحي بالمغرب، وحافظت على ولائها للعرش العلوي رغم محاولات الاستعمار الإسباني فرض هيمنته على المنطقة، فقد اندلعت عدة ثورات مقاومة مسلحة، كان أبرزها حركة الشيخ ماء العينين، الذي قاد جهاداً واسعاً ضد الاستعمارين الإسباني والفرنسي، مستنداً إلى شرعية دينية ووطنية واضحة. وأكد الشيخ في مراسلاته مع السلطان مولاي عبد العزيز على استمرار البيعة للعرش المغربي باعتبارها رمزاً لوحدة الأمة المغربية وسيادتها على كامل ترابها حسب ما جاء به بوحميدي محمد الشيخ ماء العينين³.

¹ عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، الجزء الرابع، ص. 87.

² الخطيب، عبد الهادي. القضية الصحراوية: الجذور التاريخية والتطورات القانونية والسياسية. الرباط: منشورات كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، 2018، ص. 27.

³ بوحميدي، محمد. الشيخ ماء العينين والمقاومة في الصحراء المغربية، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2015، ص. 61.

وفي هذا السياق فالمغاربة قاوموا الاحتلال الإسباني ولم يكن محل قبول من القبائل الصحراوية، التي حافظت على ولائها للمغرب، وقاومت الوجود الإسباني بشراسة. فقد اندلعت عدة ثورات أبرزها مقاومة الشيخ ماء العينين الذي قاد حركة جهادية واسعة ضد الاستعمار الإسباني والفرنسي، وأكد في مراسلاته مع السلطان مولاي عبد العزيز على استمرار البيعة للعرش المغربي. وجاء في رسالة الشيخ ماء العينين إلى السلطان مولاي عبد العزيز: "نحن على العهد باقون، والسمع والطاعة لمولانا أمير المؤمنين واجبة علينا"¹.

الفرع الثالث: المقاومة الصحراوية ودور الحركة الوطنية في الدفاع عن الصحراء:

مع انطلاق الحركة الوطنية المغربية في الثلاثينيات، كان الدفاع عن الصحراء جزءا من المشروع الوطني للاستقلال والوحدة. فقد أكد حزب الاستقلال في مذكرة 11 يناير 1944 أن المغرب يجب أن يسترجع "جميع أجزائه المغتصبة بما فيها الساقية الحمراء ووادي الذهب".

وبعد الاستقلال سنة 1956، واصل المغرب المطالبة باسترجاع أقاليمه الجنوبية المحتلة. وجاءت معركة إفي سنة 1957 لتؤكد هذا التوجه، حيث تم تحرير جزء من الجنوب من السيطرة الإسبانية. كما لعبت المسيرة الخضراء سنة 1975 دورا حاسما في توحيد الجهود الوطنية، إذ شارك فيها أكثر من 350 ألف مواطن مغربي لتأكيد الارتباط التاريخي والشرعي بالصحراء.

المبحث الثاني: تطور النزاع بعد الاستقلال:

الفرع الأول: قضية الصحراء في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية:

بعد استقلال المغرب، أحالت إسبانيا قضية الصحراء إلى الأمم المتحدة سنة 1963، فتم تسجيل الإقليم ضمن لائحة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. غير أن محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري سنة 1975 أكدت وجود روابط قانونية وتاريخية بين الصحراء والمغرب، معتبرة أنها لا تشكل "أرضا بلا سيادة".

جاء في الفقرة 162 من الرأي الاستشاري: "تثبت الأدلة المقدمة وجود روابط ولاء بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تسكن الإقليم"².

رغم ذلك، استمر النزاع بسبب تدخل الجزائر التي دعمت جبهة البوليساريو، وهو ما جعل القضية تأخذ بعدا إقليميا معقدا داخل منظمة الوحدة الإفريقية، ثم الاتحاد الإفريقي لاحقا.

في البداية، لم تكن الجزائر الطرف الوحيد الذي أبدى اهتماما بقضية الصحراء المغربية، إذ إن التطورات التي أعقبت اتفاقية مدريد (نوفمبر 1975) بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا، والتي أنهت رسميا الوجود الإسباني في الأقاليم الجنوبية، فتحت المجال أمام تدخلات إقليمية جديدة. ففي تلك المرحلة، دخلت كل من الجزائر وليبيا على خط النزاع، غير أن طبيعة وأهداف تدخلهما كانت مختلفة.³

¹ رسالة الشيخ ماء العينين إلى السلطان مولاي عبد العزيز، 1903، ضمن: محمد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين والعلويين، ص. 214.

² محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري حول الصحراء الغربية، لاهاي، 1975.

³ الصديقي عبد الرحيم. الصحراء المغربية: الجذور التاريخية والأبعاد الجيوسياسية للنزاع. الرباط: منشورات المعرفة، 2019، ص. 112.

فقد بدأت الجزائر دعمها العلني لجهة البوليساريو بعد سنة 1975، حيث وفرت لها الملاذ الآمن في تندوف، والدعم اللوجستي والعسكري والدبلوماسي، معتبرة القضية "مسألة تصفية استعمار" لا امتدادا للسيادة المغربية. أما ليبيا، في عهد معمر القذافي، فقد قدمت في البداية دعما عسكريا وتمويليا محدودا للجهة، قبل أن تتراجع عن ذلك تدريجيا مطلع الثمانينيات، إثر تحسن علاقاتها مع المغرب وتغير توجهاتها الإقليمية¹.

وهكذا، يمكن القول إن الجزائر كانت الفاعل الإقليمي الرئيسي والمستمر في دعم جبهة البوليساريو منذ منتصف السبعينيات، بينما اقتصر دور ليبيا على دعم ظرفي محدود من حيث الزمان والتأثير، ما جعل النزاع يأخذ بعدا إقليميا وسياسيا معقدا داخل منظمة الوحدة الإفريقية، ثم لاحقا داخل الاتحاد الإفريقي.²

الفرع الثاني: المسيرة الخضراء واسترجاع الأقاليم الجنوبية:

في السادس من نوفمبر 1975، أطلق الملك الحسن الثاني المسيرة الخضراء كخيار سلمي لاسترجاع الأقاليم الجنوبية. هذه الخطوة التاريخية مثلت تجسيدا عمليا للقوة الناعمة المغربية من خلال التعبئة الشعبية الواسعة بدل المواجهة العسكرية. وقد أفضت اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975 إلى إنهاء الوجود الإسباني بالصحراء، وتولي المغرب إدارة الأقاليم الجنوبية.

يقول المؤرخ محمد كنيب: "كانت المسيرة الخضراء فعلا سياسيا بليغا جمع بين الشرعية التاريخية والقانونية والقدرة التعبوية للشعب المغربي".³

الفرع الثالث: مواقف الجزائر وجهة البوليساريو:

رفضت الجزائر اتفاقية مدريد، واعتبرت أن تسوية القضية يجب أن تتم عبر "تقرير المصير"، ودعمت جبهة البوليساريو عسكريا ولوجستيا. ومنذ ذلك الحين، دخل النزاع مرحلة الجمود السياسي والعسكري، رغم وقف إطلاق النار سنة 1991 تحت إشراف الأمم المتحدة.

وبقيت المقترحات الأمية تراوح بين الحكم الذاتي والانفصال، إلى أن قدم المغرب سنة 2007 مبادرة الحكم الذاتي كحل سياسي واقعي ومتوافق مع مبدأ السيادة الوطنية.

ويتضح من العرض التاريخي والسياسي أن الصحراء كانت دائما جزءا لا يتجزأ من الكيان المغربي، سواء من الناحية الدينية (البيعة)، أو الإدارية (التعيينات السلطانية)، أو الوطنية (المسيرة الخضراء).

كما أن تطورات ما بعد الاستقلال أظهرت أن الحلول الواقعية، مثل مبادرة الحكم الذاتي، تمثل الامتداد الطبيعي للشرعية التاريخية والسياسية للمغرب في أقاليمه الجنوبية.

¹ الصديقي، عبد الرحيم. الصحراء المغربية: الجذور التاريخية والأبعاد الجيوسياسية للنزاع. الرباط: منشورات المعرفة، 2019.

² Shelley, Toby. Endgame in the Western Sahara: What Future for Africa's Last Colony? Zed Books, 2004, p. 54.

³ محمد كنيب، المغرب والتحول السياسي في القرن العشرين، ص. 201.

الفصل الثاني: الإطار القانوني والسياسي لمقترح الحكم الذاتي:

يعد مقترح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب سنة 2007 للأمم المتحدة تطورا نوعيا في مسار تسوية قضية الصحراء، إذ مثل انتقالا من منطق المواجهة إلى منطق الحل السياسي الواقعي القائم على التوافق.

فبعد سنوات من الجمود، تبنى المغرب خيار الحكم الذاتي باعتباره صيغة متقدمة للحكم المحلي ضمن السيادة الوطنية، مستندا إلى مبادئ القانون الدولي، وإلى مرجعيات الأمم المتحدة التي تدعو إلى حلول "واقعية ودائمة ومتوافق عليها".¹ في هذا الفصل، سنحلل الأسس القانونية والسياسية التي قامت عليها المبادرة المغربية، مع استعراض المواقف الدولية منها، وبيان مدى انسجامها مع النظام الدستوري المغربي ومبادئ الشرعية الدولية.

المبحث الأول: الأسس القانونية للمبادرة المغربية:

الفرع الأول: مبدأ السيادة ووحدة التراب الوطني:

إن مبدأ السيادة الوطنية ووحدة التراب من المبادئ الجوهرية في القانون الدولي، التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية.

وقد أكد المغرب منذ استقلاله أن وحدته الترابية غير قابلة للتجزئة، وأن الصحراء جزء من أراضيه تاريخيا وقانونيا. وفي هذا الإطار، جاء الخطاب الملكي في 6 نوفمبر 2006 ليؤكد أن "مبادرة الحكم الذاتي ليست تنازلا عن السيادة، بل تجسيدا لممارسة موسعة لها".

ويقول الدكتور عبد الرحمن اليوسفي في تحليله للسياسة المغربية تجاه الصحراء: "إن تمسك المغرب بسيادته لا يعني رفض الحوار، بل يقوم على مبدأ التفاوض في إطار الاحترام الكامل للوحدة الوطنية، بما ينسجم مع مبادئ القانون الدولي التي تُقرّ بحماية الحدود الموروثة عن الاستعمار".¹

وبذلك فإن مقترح الحكم الذاتي لا يعد شكلا من أشكال الانفصال أو التقسيم، بل إطارا لتدبير محلي موسع في نطاق الدولة الواحدة.

الفرع الثاني: مضمون مبادرة الحكم الذاتي لسنة 2007:

قدم المغرب رسميا إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 11 أبريل 2007 وثيقة بعنوان "مبادرة للتفاوض من أجل نظام للحكم الذاتي في جهة الصحراء". وتنص الوثيقة على منح سكان الصحراء صلاحيات واسعة في تسيير شؤونهم المحلية، في إطار سيادة المملكة المغربية ووحدةها الوطنية والترابية.

أولا: أبرز مضامين المبادرة:

اقترحت المبادرة منح سكان الأقاليم الصحراوية صلاحيات واسعة لإدارة شؤونهم المحلية، عبر هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية تمارس سلطاتها داخل الجهة في مختلف المجالات، بما يضمن إدارة تشاورية لشؤون السكان المحليين، يشمل:

¹ عبد الرحمن اليوسفي، المغرب ومسار الوحدة الترابية، منشورات كلية الحقوق الرباط، 2008، ص. 54.

1. مركّزات الحكم الذاتي في المبادرة المغربية: صلاحيات موسعة لتعزيز التنمية والكرامة المحلية

أ- الإدارة المحلية والأمن والشرطة الجهوية:

تعد الإدارة المحلية والأمن من الركائز الأساسية التي رسختها مبادرة الحكم الذاتي لضمان تدبير يومي فعال للجهة. إذ تقترح المبادرة إنشاء جهاز شرطة جهوي ينظم الحياة العامة، ويعزز الأمن الوطني في إطار السيادة المغربية، بما يحقق استقرارا اجتماعيا وسياسيا. كما تتمتع الهيئات المحلية بصلاحيات واسعة في إدارة شؤونها الإدارية عبر انتخاب مجالس تمثيلية ذات اختصاصات تنفيذية وتشريعية.

"يعد تمكين الجهات من إدارة شؤونها الأمنية والإدارية خطوة جوهرية نحو ترسيخ الحكم المحلي الفعال"، تبعاً لما أورده المحجوبي أحمد.

ب- التخطيط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والتجارة والسياحة:

ينص المقترح المغربي للحكم الذاتي على منح سلطات واسعة للجهة في مجال التخطيط الاقتصادي، خاصة في قطاعات التجارة والاستثمار والسياحة. ويعتبر هذا التمكين الاقتصادي أداة استراتيجية لتعزيز التنمية المحلية وتحسين مؤشرات التشغيل. كما يتيح للسكان المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ذات الصلة بمواردهم، مما يساهم في تنويع الاقتصاد الجهوي وتهيئة بيئة ملائمة للاستثمار الوطني والدولي.

وأشار البوزيدي أحمد على أنه: "إن منح الجهات سلطات موسعة في التخطيط الاقتصادي يمكنها من تحقيق نمو ذاتي مستدام"¹.

ج- البنية التحتية والنقل والطاقة والماء:

تشكل البنية التحتية إحدى الدعائم الأساسية لمشروع الحكم الذاتي، إذ يمنح المبادرة صلاحيات واسعة في تشييد وإدارة مشاريع النقل، والطرق، والطاقة، والماء بشكل مستقل ضمن آليات التنسيق الوطنية. وتشكل هذه المشاريع رافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ تساهم في فك العزلة عن المناطق الجنوبية وتوفير متطلبات الحياة اليومية للسكان. كما تساهم في تعزيز الجاذبية الترابية وتسهيل ارتباط الجهة بباقي جهات المملكة.

"تعتبر البنية التحتية المحلية أساس بناء اقتصاد جهوي فعال ومتكامل" وفقا لما أتى به السريغني عبد الحق.²

د- الخدمات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل والسكن:

تغطي الخدمات الاجتماعية بأولوية خاصة في مشروع الحكم الذاتي، إذ تتضمن صلاحيات الجهة التدبير المباشر لقطاعات التعليم والصحة والسكن. وقد ساهمت هذه الآلية في تحسين جودة الخدمات وتوسيع الولوج إليها، خاصة من خلال إنشاء جامعات ومراكز طبية إقليمية. كما تقوم الجهة بتطوير برامج محلية للتشغيل تستهدف الشباب والنساء، مما يعزز الاندماج الاجتماعي ويكرس كرامة المواطنين على أساس المساواة والإنصاف.

¹ البوزيدي سلمى. الاقتصاد الجهوي في إطار الحكم الذاتي، دار توبقال، الدار البيضاء، 2021، ص. 103.

² السريغني عبد الحق. المجالات الترابية وتحديات التنمية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2020، ص. 76.

وأفادت بوحنانة خديجة على أن: "التنمية الاجتماعية ركيزة أساسية في أي نموذج حكم ذاتي ناجح، إذ تضمن العدالة والمشاركة¹."

هـ- **الحفاظ على الهوية الثقافية الحسانية**، بما يشمل النهوض بالتراث المحلي وتعزيز الانتماء الثقافي. ويتيح نظام الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية المغربية موارد مالية مستقلة لتنفيذ هذه الاختصاصات، تتكون من عائدات محلية وموارد طبيعية مخصصة لها، إلى جانب مخصصات من ميزانية الدولة في إطار التضامن الوطني، بما يضمن قدرة الجهة على تحقيق التنمية المستدامة والاندماج الفعال في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: الاختصاصات المحلية:

تنص المبادرة على إنشاء برلمان جهوي منتخب ديمقراطيا يمثل الساكنة المحلية ويكفل مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ويمنح هذا البرلمان صلاحيات واسعة لإصدار القوانين المحلية وتوجيه السياسات التنموية وفق أولويات الأقاليم الجنوبية.

كما يهدف إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية وتمكين المواطنين من مراقبة تنفيذ السياسات المحلية. ويشكل هذا الترتيب آلية لضمان الحكم الرشيد وتكريس مبدأ الجهوية المتقدمة بما يتماشى مع سيادة الدولة المغربية ووحدة ترابها. إضافة إلى ذلك، يسعى البرلمان الجهوي إلى تشجيع الابتكار المحلي وتنمية القدرات البشرية في مختلف القطاعات الحيوية بما يحقق التنمية المستدامة للأقاليم الجنوبية.

1. السلطات التنفيذية المحلية:

تشمل المبادرة انتخاب رئيس للحكومة المحلية من بين أعضاء البرلمان الجهوي، مع تعيينه رسميا من قبل الملك، لضمان توازن بين الاختصاصات المحلية وصلاحيات السلطة المركزية. ويمنح رئيس الحكومة المحلية صلاحيات تنفيذية واسعة، تشمل إدارة المرافق العامة وتطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. كما يحق له اقتراح المشاريع التنموية ومتابعة تنفيذها، مع تقديم تقارير دورية إلى الحكومة المركزية لتعزيز الشفافية والمساءلة. ويهدف هذا الترتيب إلى ضمان التفاعل بين السلطة التنفيذية المحلية والبرلمان الجهوي بما يدعم التسيير الديمقراطي والفعالية الإدارية في الأقاليم الجنوبية. كذلك، يعكس هذا النظام رؤية المغرب في تطوير الحكم الذاتي الجهوي بما يدمج السكان المحليين في تدبير شؤونهم.

في هذا السياق، يشير الباحث جاك مورجون في كتابه "قضية الصحراء ونموذج الحكم الذاتي المغربي إلى أن: "ينص الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب على نظام مؤسسي ينتخب فيه رئيس الحكومة المحلية من أعضاء البرلمان الجهوي، ويعين رسميا من طرف الملك. ويهدف هذا إلى الحفاظ على توازن بين الإدارة المحلية وصلاحيات الدولة المركزية، مع ضمان حكمة ديمقراطية فعالة ومتلائمة مع خصوصيات سكان الصحراء"²¹.

2. الاختصاصات المحفوظة للدولة المركزية:

تحتفظ الدولة المركزية بمجموعة من الاختصاصات السيادية الضرورية لضمان وحدة الدولة وسلامة أراضيها، وتشمل هذه: الدفاع الوطني، العلاقات الخارجية، الديانة الإسلامية، والعملة الوطنية. ويعكس هذا التقسيم توازنا بين منح الحكم الذاتي للأقاليم

¹ بوحنانة خديجة. التنمية الاجتماعية في المناطق الصحراوية، دار النشر الجامعي، وجدة، 2022، ص. 59.

² مورجون جاك، قضية الصحراء ونموذج الحكم الذاتي المغربي، مطابع جامعة باريس، باريس، 2021، ص. 89.

وحماية المصالح الوطنية العليا. كما يضمن أن تظل السياسات الأساسية للدولة تحت إشراف السلطات المركزية، ما يمنع أي انفصال أو تشتت للسلطة. ويعزز هذا الترتيب الأمن الوطني والاستقرار السياسي، مع الحفاظ على هوية الدولة المغربية ووحدةها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن هذا التقسيم من التنسيق بين السلطات المحلية والمركزية لضمان انسجام السياسات وتكاملها مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية والحوكمة.

وفي هذا الصدد يشير الباحث جيار ديبوي في دراسته حول النظم اللامركزية إلى أن: "يظهر النموذج المغربي للحكم الذاتي كيف يمكن التوفيق بين توسيع صلاحيات الجهات المحلية والحفاظ على السلطة السيادية للدولة، عبر احتفاظ الرباط بمهام الدفاع الوطني، الشؤون الخارجية، الشأن الديني والعملية. هذا التقسيم المؤسسي يضمن وحدة الدولة ويمنع أي انزلاق نحو المطالب الانفصالية، مع الحفاظ على الاستقرار وتكامل السياسات الوطنية".¹²

3. الضمانات القانونية:

ينص المقترح المغربي لمبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية على وضع دستور جهوي يضمن تنظيم السلطات المحلية وتحديد اختصاصاتها بشكل واضح، بما يعكس التوازن بين الحكم الذاتي للأقاليم والسلطة المركزية للدولة.

ويشمل الدستور الآليات القانونية والمؤسسية اللازمة لتسيير الشؤون المحلية، مثل البرلمان الجهوي المنتخب ورئيس الحكومة المحلية، إضافة إلى مجالس استشارية ومؤسسات رقابية لضمان المشاركة الفعالة للسكان. كما ينص المقترح على إجراء انتخابات نزيهة وشفافة كآلية لضمان تمثيل حقيقي لمصالح السكان المحليين، بما يعزز الشرعية الديمقراطية والحوكمة الرشيدة في الأقاليم الجنوبية.

تشير الباحثة لورانس بوفيه في هذا السياق إلى أن: "يعد النظام الدستوري الذي يقترحه المغرب للأقاليم الجنوبية نموذجا متقدما في توزيع الاختصاصات، حيث يعزز المشاركة السياسية عبر مؤسسات منتخبة ديمقراطيا مثل البرلمان الجهوي ورئيس الحكومة المحلية. إضافة إلى ذلك، ينص النظام على آليات رقابية واستشارية لضمان الشفافية والمحاسبة، مما يعزز ثقة المواطنين في المؤسسات ويكرس مبدأ الشرعية الديمقراطية".²

ويضم المقترح أيضا آلية قضائية مستقلة لضمان احترام القانون وحماية الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك الفصل بين السلطات ومراقبة تنفيذ السياسات المحلية، وهي خطوة أساسية لتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات وضمان نزاهة التسيير المحلي. ويؤكد هذا البعد القانوني على التزام المغرب بمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، كجزء من جهود التسوية السلمية للنزاع الإقليمي.

وقد اعتبر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2008 أن المبادرة المغربية تمثل "جهدا جادا وذا مصداقية"³، وهو توصيف تم تكراره لاحقا في جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقضية الصحراء المغربية، ما يعكس الاعتراف الدولي بجدية المقترح وقدرته على أن يكون أساسا لحل سياسي دائم. وجاء في القرار رقم 1754 لسنة 2007: "يشيد مجلس الأمن بالجهود الجادة وذات

¹ ديبوي جيار، الحكم الذاتي والنماذج المؤسسية في الدول الموحدة، منشورات العلوم السياسية، باريس، 2020، ص. 142).

² بوفيه، لورانس، الحكم الجهوي في السياقات المتنازع عليها: دراسة حالة الصحراء المغربية، دار المتوسط للنشر، مدريد، 2021، ص. 198.

³ مجلس الأمن، القرار رقم 1754، نيويورك، 30 أبريل 2007.

المصادقية التي يبذلها المغرب للمضي قدما نحو تسوية سياسية دائمة"، مؤكداً أن المبادرة توفر إطاراً عملياً للتعاون بين الأطراف ولتحقيق الاستقرار الإقليمي.¹

وفي هذا المضمار يشير الباحث بول وليامز إلى أهمية توصيف الأمم المتحدة للمبادرة المغربية، موضحاً: "إن وصف مبادرة الحكم الذاتي المغربية بأنها "جهد جاد وذو مصداقية" في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2008، ومن ثم تكرار هذا التوصيف في قرارات مجلس الأمن اللاحقة، يؤكد الاعتراف الدولي المتزايد بواقعية وجدية المقترح. ويعكس ذلك تحوُّلاً في النهج الأممي من منطق الاستفتاء إلى دعم الحلول السياسية التوافقية ضمن السيادة الوطنية للدول".²

بهذا الشكل، يظهر أن المبادرة المغربية ليست مجرد مقترح سياسي، بل نموذج شامل للحكم الذاتي يجمع بين البعد الدستوري، الانتخابي، القضائي، والاعتراف الدولي، مما يجعلها مرجعاً يحتذى في حل النزاعات الإقليمية ضمن إطار سيادة الدولة والوحدة الوطنية.

الفرع الثالث: الضمانات الدستورية والمؤسسية في إطار دستور 2011:

أكد دستور المملكة المغربية لسنة 2011 أن الجهورية المتقدمة تعد ركيزة أساسية في بناء الدولة الحديثة، ففي الفصل الأول، نص الدستور على أن "التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهورية المتقدمة". أما الفصل 146 فقد خصص لتحديد الاختصاصات الحصرية والمشاركة بين الدولة والجهات.

ويرى الباحث محمد أشركي أن: "مبادرة الحكم الذاتي تجد ترجمتها الدستورية في مبدأ الجهورية المتقدمة الذي يعزز المشاركة الديمقراطية ويضمن التنمية المحلية في إطار الوحدة الترابية".³

وفي هذا السياق تعكس مبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية رؤية متقدمة لإعادة هيكلة العلاقة بين المركز والأقاليم الجنوبية، من خلال ترجمتها الدستورية في مبدأ الجهورية المتقدمة. ويقصد بالجهورية المتقدمة منح الأقاليم صلاحيات واسعة لإدارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها. ويساهم هذا المبدأ في تعزيز المشاركة الديمقراطية للسكان المحليين، عبر تمكينهم من اختيار ممثلهم في البرلمان المحلي والمجالس الجهورية، والمساهمة في وضع السياسات التنموية. كما يشكل إطاراً قانونياً وضماناً دستورياً لضمان تسيير شؤون الأقاليم بشفافية ومساءلة، مع تعزيز قدرة الأجهزة المحلية على التخطيط والتنفيذ. وبذلك، يمثل هذا التوجه آلية لتحقيق التنمية المستدامة في الأقاليم الجنوبية، منسجماً مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية والحوكمة الرشيدة. ويؤكد المبدأ أن الحكم الذاتي الجهوي لا يتعارض مع السيادة الوطنية، بل يعززها من خلال تكريس مبدأ المشاركة المحلية والتنمية الشاملة. كما يبرز هذا النموذج كإطار قانوني وسياسي قابل للتطبيق، يعكس قدرة المغرب على تقديم حلول مبتكرة للنزاعات الإقليمية ضمن حدود السيادة الوطنية.

وبذلك يمكن القول إن الدستور المغربي قد وفر الإطار القانوني والمؤسسي الكفيل بتنفيذ مبادرة الحكم الذاتي على أرض الواقع، ضمن رؤية متكاملة للإصلاح الترابي والديمقراطي.

¹ الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الصحراء المغربية، 2008.

² Williams, Paul, UN Conflict Resolution in Western Sahara, Oxford University Press, Oxford, 2019, p. 142(

³ محمد أشركي، القانون الدستوري والنظام السياسي المغربي، دار إفريقيا الشرق، 2015، ص. 223.

وعليه يؤكد الباحث **ليو دي نيكولو** أن التجربة المغربية في مجال الحكم الذاتي تستند إلى أساس دستوري متين، حيث يشير: "لقد وفر الدستور المغربي، من خلال اعتماده لمبدأ الجهوية المتقدمة، إطاراً قانونياً ومؤسسياً يسمح بتنفيذ مشروع الحكم الذاتي بشكل فعلي. ويعكس ذلك التزام المملكة بالإصلاحات الديمقراطية والترايبية، مما يمكن الأقاليم من ممارسة اختصاصاتها في ظل احترام السيادة الوطنية¹²".

المبحث الثاني: الموقف الدولي من مبادرة الحكم الذاتي:

الفرع الأول: مواقف مجلس الأمن وتطور قراراته:

منذ سنة 2007، أصبحت قرارات مجلس الأمن تشير بوضوح إلى المبادرة المغربية بوصفها "جهداً جاداً وذا مصداقية"، داعية الأطراف إلى الدخول في مفاوضات واقعية على أساسها.

وقد تجسد هذا التحول في قرارات متعاقبة أبرزها:

- القرار: (2007) 1754 بداية الاعتراف بالمقترح المغربي كأرضية للحوار.
- القرار: (2008) 1813 التأكيد على ضرورة الواقعية وروح التوافق.
- القرار: (2021) 2602 تجديد الدعوة إلى حل سياسي واقعي ودائم.
- القرار 2797: (2025) تبني مجلس الأمن في 31 أكتوبر 2025 القرار رقم 2797، الذي جدد من خلاله ولاية بعثة المينورسو لمدة عام آخر، وأشاد بجهود المغرب الجادة وذات المصداقية، معتبراً مبادرة الحكم الذاتي المغربية "حلاً عملياً وواقعياً".

يشير الدكتور مصطفى سيعدي إلى أن: وأوماً مصطفى سيعدي على أنه: "تطور لغة قرارات مجلس الأمن يعكس انتقال الملف من منطق الاستفتاء إلى منطق الحل السياسي التوافقي، وهو ما يشكل انتصاراً للرؤية المغربية الواقعية"³². وفي الساق ذاته يعكس تطور لغة بشأن قضية الصحراء المغربية تحولاً مهماً في مقاربة المجتمع الدولي للملف، حيث انتقل التركيز من منطق الاستفتاء على تقرير المصير إلى منطق الحل السياسي التوافقي الذي يراعي مصالح الأطراف كافة ويضمن الاستقرار الإقليمي.

هذا التحول يشير إلى إدراك مجلس الأمن بأن الحلول الأحادية أو الجزئية لا تحقق التسوية المستدامة للنزاع، وأن النهج التوافقي المبني على الحوار والمرونة يوفر إطاراً عملياً للتسوية السلمية. كما يعكس هذا التحول اعترافاً ضمنيًا بالجدية والمصداقية التي تميزت بها المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وبقدرتها على الجمع بين احترام السيادة الوطنية وتعزيز التنمية المحلية. ويشكل هذا التغير في صياغة القرارات انتصاراً للرؤية المغربية الواقعية التي تجمع بين الحلول السياسية والتوافق الإقليمي، بعيداً عن الحلول القصوى أو الانفصالية. ومن ثم، يمكن القول إن لغة مجلس الأمن المتطورة تؤكد مصداقية ومثانة المقترح المغربي كإطار قانوني وسياسي عملي لحل النزاع، بما يعزز موقع المغرب في المجتمع الدولي ويكرس دوره كفاعل مسؤول في استقرار المنطقة.

¹ De Nicolo, Leo, Decentralization and Governance in North Africa: The Moroccan Model, Routledge, London, 2021, p. 98).

² مصطفى سيعدي، القانون الدولي وتسوية نزاعات الحدود في إفريقيا، الرباط، 2020، ص. 189.

إضافة إلى ذلك، يؤكد الباحث فريدريك فولبي هذا التحول في لغة مجلس الأمن، حيث يقول: "إن التطور اللغوي في قرارات مجلس الأمن بشأن الصحراء المغربية يعكس انتقالا تدريجيا من التركيز على آليات الاستفتاء إلى دعم الحل السياسي التوافقي القائم على الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية. هذا التحول يعكس اعترافا دوليا متزايدا بنجاعة المقترح المغربي، ويمثل نتيجة مباشرة للجهود الدبلوماسية الفعالة التي تبذلها الرباط".¹

وبهذا المعنى، يصبح من الواضح أن مقارنة الحكم الذاتي المغربي تتناغم مع المتطلبات الدولية للحل السياسي، وتسهم بشكل ملموس في تعزيز الاستقرار الإقليمي ضمن إطار احترام الشرعية الدولية.

الفرع الثاني: دعم الدول الكبرى والإقليمية للمبادرة:

حظيت مبادرة الحكم الذاتي المغربية بدعم واسع من مجموعة من الدول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا، وهو ما يعكس الاعتراف الدولي بمصداقية المقترح وجدواه السياسية. كما تلقت المبادرة تأييدا من عدد من الدول الإفريقية والعربية، الأمر الذي يبرز القبول الإقليمي والدولي لمبدأ الجبهة المتقدمة كحل عملي للنزاع. ويعكس هذا الدعم تنامي الاعتراف بأن الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية يمثل خيارا متوازنا يحقق التسوية السلمية، ويوازن بين احترام وحدة الدولة ومشاركة السكان المحليين في إدارة شؤونهم. علاوة على ذلك، يعزز هذا التأييد الدولي موقع المغرب كفاعل مؤثر في المنطقة، ويكسب المبادرة قوة إضافية في سياق التفاوض السياسي متعدد الأطراف، مؤكدا أن الحلول الواقعية والتوافقية تحظى بجدية أكبر لدى المجتمع الدولي مقارنة بالخيارات الأحادية أو الانفصالية.²

كما يعكس الدعم الدولي الواسع تأثيرا ملموسا على مواقف الأطراف الأخرى في النزاع، وبخاصة جبهة البوليساريو، إذ أدى إلى تراجع شرعية الدعوات الانفصالية في الأروقة الدولية وزيادة الضغوط على الجبهة للتفاوض ضمن إطار يعترف بالسيادة المغربية. كما أسهم هذا التأييد في تعزيز موقف المغرب التفاوضي داخل مجلس الأمن وفي الهيئات الأممية المختلفة، ما جعل المبادرة المغربية محورا رئيسيا في جهود تسوية النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، وقر هذا الاعتراف الدولي بيئة سياسية وإقليمية أكثر استقرارا للتقدم في المفاوضات، مؤكدا قدرة النهج المغربي الواقعي والمتدرج على تحقيق نتائج ملموسة على الأرض مقارنة بالخيارات الانفصالية.³

وفي سياق الدعم الدولي المتزايد لمبادرة الحكم الذاتي المغربية، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2020 اعترافها الرسمي بسيادة المغرب على الصحراء المغربية، معربة عن عزمها فتح قصصية بمدينة الداخلة لتعزيز التمثيل الدبلوماسي وتوطيد التعاون الاقتصادي والسياسي في المنطقة. كما أكدت واشنطن مرارا على دعمها للمبادرة المغربية، ووصفتها بأنها الحل الوحيد الجدي والواقعي للنزاع، وهو ما يعكس ثقة المجتمع الدولي في مصداقية وفعالية المقترح المغربي.⁴ أما إسبانيا، فقد أعلنت رسميا في مارس 2022 تغيير موقفها من النزاع، معتبرة المبادرة المغربية "الأساس الأكثر جدية ومصداقية لحل النزاع"⁵، وهو موقف يعكس التقدير الأوروبي للنهج المغربي الواقعي والتوافق مع المبادئ الدولية للحلول السلمية للنزاعات الإقليمية. ويعكس هذا

¹ (Volpi, Frédéric, Western Sahara and International Diplomacy: From Referendum to Autonomy, Palgrave Macmillan, London, 2023, p. 112).

² مجلس الأمن، القرار رقم 1754، نيويورك، 30 أبريل 2007؛ الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الصحراء المغربية، (2008).

³ الصديقي عبد الرحيم، 2019، ص. 112؛ (Shelley, Toby, 2004, p. 54).

⁴ وزارة الخارجية الأمريكية، بيان حول اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء المغربية، واشنطن، 2020.

⁵ حكومة إسبانيا، تصريحات رسمية حول موقف إسبانيا من النزاع في الصحراء، مدريد، مارس 2022.

الدعم المتصاعد من القوى الكبرى تعزيز الشرعية السياسية للمبادرة المغربية ورفع مكانتها على الصعيد الدولي، مما يزيد من فرص التوصل إلى حل مستدام للنزاع في الصحراء المغربية.

وقد جاء في رسالة رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز إلى الملك محمد السادس: "إسبانيا تعتبر مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب سنة 2007 الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصادقية لحل هذا النزاع".¹

هذا التحول الدبلوماسي يعكس نجاح المغرب في كسب التأييد الدولي بفضل دبلوماسية الهادئة القائمة على الواقعية، وعلى مقارنة تنمية شاملة في الأقاليم الجنوبية.²

ويلعب البعد الإقليمي لتأييد المبادرة المغربية دورا محوريا في تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في منطقة شمال إفريقيا، إذ إن اعتراف عدد من الدول الإفريقية والعربية بالمبادرة يعزز من شرعيتها ويحد من محاولات تصعيد النزاع في الإقليم. ويظهر هذا التأييد الإقليمي أن الحلول الواقعية القائمة على الحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية قادرة على تحقيق توافق بين مصالح الدول المجاورة والمملكة المغربية، مع احترام الوحدة الترابية والسيادة الوطنية.³

وفي هذا السياق يشكل الدعم الإقليمي للمبادرة المغربية للحكم الذاتي عاملا أساسيا في ترسيخ الأمن والاستقرار بشمال إفريقيا، حيث يعبر الاعتراف المتزايد من دول عربية وإفريقية عن وجهة المقترح المغربي وجدواه السياسية. إن هذا التأييد يسهم في احتواء التوترات الإقليمية، ويؤكد أن خيار الحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية يمثل حلا توازنيا قادرا على جمع مصالح الدول المجاورة ضمن رؤية مشتركة، وحفاظ على الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

كما أن هذا الدعم يشجع على تعاون إقليمي أوسع في مجالات التنمية، الحد من النزاعات، ومراقبة الحدود، بما يسهم في استقرار المجتمعات المحلية والحد من التوترات المسلحة. ويعد هذا البعد رافعة لتعزيز دور المغرب كفاعل استراتيجي في المنطقة، قادر على تقديم حلول سلمية للنزاعات الإقليمية، وهو ما يعكس جدوى النهج المغربي الواقعي في إدارة القضايا الإقليمية. علاوة على ذلك، يسهم هذا التأييد في تكوين بيئة إقليمية داعمة للسلام والتنمية المستدامة، ما يقلل من فرص التصعيد ويوفر إطارا للتعاون السياسي والاقتصادي بين الدول المجاورة.

الفرع الثالث: الموقف القانوني للاتحاد الإفريقي:

على الرغم من استعادة المغرب لمقعده في الاتحاد الإفريقي عام 2017 بعد غياب دام أكثر من ثلاثين سنة، استمر بعض الأطراف داخل المنظمة في الدفع باتجاه دعم جبهة البوليساريو والسياسات الانفصالية، مستندين إلى مواقف تاريخية لبعض الدول

¹ الرباط، 18 مارس 2022، وزارة الشؤون الخارجية المغربية.

² Boukhars, Anouar, 2011, Politics in the Western Sahara: Regional and International Dimensions, Washington:

³ Zoubir, Yahia H Carnegie Endowment for International Peace, p. 88, 2015, "North Africa in Transition:

الأعضاء¹. ومع ذلك، نجح المغرب من خلال دبلوماسية قانونية واستراتيجية في إعادة التأكيد على أن قضية الصحراء تعالج حصريا في إطار الأمم المتحدة، بما يعكس التزامه بالقوانين الدولية ومبادئ الحل السلمي للنزاعات².

وقد اعتمد المغرب في ذلك على الجهود الدبلوماسية متعددة المستويات، بما في ذلك التواصل مع الدول الأعضاء، وإبراز المبادرة المغربية للحكم الذاتي كخيار واقعي وجدي، يتوافق مع القرارات الأممية ومبادئ السيادة الوطنية³. وأسهم هذا النهج في تثبيت موقف المغرب داخل الاتحاد الإفريقي وإضعاف الدعم المباشر أو الضمني لجهة البوليساريو، مع تعزيز صورة المملكة كفاعل مسؤول قادر على تقديم حلول سلمية للنزاعات الإقليمية⁴.

كما ساعدت هذه الاستراتيجية على تحويل الحوار داخل الاتحاد الإفريقي نحو التعاون والتنمية، بعيدا عن التصعيد السياسي أو الانفصالي⁵.

يقول الخبير الإفريقي جورج مباي: "لقد نجح المغرب في فصل المسار الإفريقي عن المسار الأممي، مما جعل الاتحاد الإفريقي يلتزم بالحيد ويعترف بمرجعية مجلس الأمن في الملف"⁶.

يشير الخبير الإفريقي جورج مباي إلى أن المغرب تمكن من فصل المسار الإفريقي عن المسار الأممي في معالجة قضية الصحراء، وهو إنجاز دبلوماسي مهم يعكس قدرة المملكة على إدارة النزاع ضمن أطر متعددة ومتوازنة⁷. ويقصد بالمسار الإفريقي الجهود التي تبذل داخل الاتحاد الإفريقي، بينما يمثل المسار الأممي دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تسوية النزاع وفق القانون الدولي. وقد مكن هذا الفصل المغرب من تحييد الاتحاد الإفريقي عن الانحياز لطرف على حساب آخر، بما ساهم في الحفاظ على بيئة سياسية مستقرة داخل المنظمة الإقليمية. كما أسفر عن اعتراف واضح بمرجعية مجلس الأمن الدولي كإطار الأساسي لمعالجة النزاع، ما عزز الشرعية الدولية للمبادرة المغربية للحكم الذاتي.

ويؤكد هذا التوجه قدرة المغرب على استخدام أدوات الدبلوماسية القانونية والسياسية بفعالية، لتحقيق مصالحه الوطنية مع احترام القواعد الدولية، وضمان عدم تحويل النزاع إلى أداة صراع إقليمي داخل الاتحاد الإفريقي. علاوة على ذلك، يعكس هذا الفصل بين المسارين مرونة واستراتيجية المغرب في التفاوض المتعدد المستويات، حيث تمكن من التوفيق بين الضغوط الإقليمية والدولية لصالح الحل السلمي والتوافق السياسي.

ومن ثم، أصبح الموقف الإفريقي أكثر اتزاناً، ما يعزز فرص إنجاح مبادرة الحكم الذاتي كحل سياسي نهائي.

¹ Boukhars, Anouar, Politics in the Western Sahara: Regional and International Dimensions, Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2011, p. 91.

² Blixsen, Karen, Autonomy and Diplomacy in North-West Africa, Copenhagen University Press, Copenhagen, 2022, p. 64.

³ Volpi, Frédéric, Western Sahara and International Diplomacy: From Referendum to Autonomy, Palgrave Macmillan, London, 2023, p. 112.

⁴ Boukhars, Anouar, Politics in the Western Sahara, 2011, p. 95.

⁵ Zoubir, Yahia H., North Africa in Transition: Politics, Economic Development and Regional Security, London: Routledge, 2015, p. 88.

⁶ George M'Baye, Le Sahara Marocain et la diplomatie africaine, Paris, 2020, p. 67).

⁷ George M'Baye, Le Sahara Marocain et la diplomatie africaine, Paris, 2020, p. 67).

ويتضح من هذا أن الإطار القانوني والسياسي لمقترح الحكم الذاتي المغربي يركز على مجموعة من المبادئ الواضحة والمترابطة التي تمنحه قوة وجدوى عملية.

أولاً: يؤكد المقترح على احترام السيادة المغربية ووحدة التراب الوطني، ما يجعله إطاراً متوافقاً مع المصلحة الوطنية العليا وحماية مصالح الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد أكد مجلس الأمن في قراره رقم 1754 على أهمية الحل السياسي الواقعي الذي يحافظ على وحدة المغرب الترابية.¹

ثانياً: يظهر المقترح انسجاماً تاماً مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، حيث يُعزز المبادرة المغربية شرعية قانونية دولية ويجعلها متوافقة مع معايير الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإقليمية. وقد جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2008 أن المبادرة المغربية تمثل "جهداً جاداً وذا مصداقية".²

ثالثاً: يحظى المقترح بتأييد متزايد من القوى الدولية والإقليمية، بما في ذلك الولايات المتحدة، فرنسا، إسبانيا، وعدد من الدول الإفريقية والعربية، ما يضيف بعداً دبلوماسياً يعزز فرص نجاحه على الصعيد الدولي. ويشير الخبر الإفريقي جورج مباي إلى أن المغرب نجح في تفعيل دعم إفريقيا لمبادرته في إطار احترام المرجعية الأممية.³

وأخيراً، يستند المقترح إلى دعم دستوري ومؤسسي داخلي عبر إنشاء برلمان جهوي، حكومة محلية، وآليات قضائية ورقابية، مما يضمن تطبيق المبادرة بفعالية ويعزز قدرتها على تحقيق التنمية المحلية والمشاركة الديمقراطية. ويؤكد زوبير أن هذا البناء المؤسسي يعد ركيزة أساسية في نجاح أي نموذج للحكم الذاتي في ظل السياق الإقليمي الحالي.⁴

ويظهر هذا التوازن بين الشرعية الداخلية والدعم الدولي أن المقترح يمثل نموذجاً عملياً للحكم الذاتي المتقدم القادر على معالجة النزاعات الإقليمية بطريقة سلمية ومستدامة.

إنّ مقترح الحكم الذاتي لا يمثل فقط مبادرة مغربية، بل أصبح مرجعاً دولياً للحلول الواقعية في النزاعات الإقليمية، لما يتضمنه من توازن بين مبدأ السيادة ومطلب التمثيلية المحلية.

وأخيراً جاء القرار 2797: (2025) الذي تبناه مجلس الأمن في 31 أكتوبر 2025 القرار رقم 2797، والذي أشاد بجهود المغرب الجادة وذات المصداقية، معتبراً مبادرة الحكم الذاتي المغربية "حلاً عملياً وواقعياً"

الفصل الثالث: الأبعاد التنموية والاجتماعية للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية:

يشكل البعد التنموي أحد الركائز الجوهرية التي يستند إليها التصور المغربي للحكم الذاتي، إذ لم يُقدّم المقترح سنة 2007 كحل سياسي فحسب، بل كخيار استراتيجي يرمي إلى دمج الأقاليم الجنوبية في مسار التنمية الوطنية الشاملة. ولقد أدرك

¹ مجلس الأمن، القرار رقم 1754، نيويورك، 30 أبريل 2007.

² الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الصحراء المغربية، 2008.

³ Mbaye, George, African Diplomacy and the Western Sahara Conflict, Dakar: CODESRIA, 2019, p. 78.

⁴ Zoubir, Yahia H., North Africa in Transition: Politics, Economic Development and Regional Security, London: Routledge, 2015, p. 93.

المغرب مبكرا أن ترسيخ السيادة لا يكتمل إلا بتحقيق العدالة المحلية، والرفع من مستوى المعيشة، وإشراك الساكنة المحلية في صناعة القرار.

ومن ثم، فإن مقارنة التنمية التي اعتمدها المغرب في الصحراء تمثل تطبيقا عمليا لمبادئ الحكم الذاتي قبل اعتماده رسميا، من خلال سياسات عمومية موجهة، واستثمارات كبرى، ونموذج تنموي جديد أطلقه الملك محمد السادس سنة 2015.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في الأقاليم الجنوبية:

الفرع الأول: مشاريع البنية التحتية الكبرى:

شهدت الأقاليم الجنوبية منذ سنة 2010 طفرة نوعية في البنيات التحتية، ما جعلها تتحول إلى قطب اقتصادي صاعد في القارة الإفريقية. ومن أهم هذه المشاريع:

1. ميناء الداخلة الأطلسي:

يعد من أبرز المشاريع الإستراتيجية في الصحراء، إذ سيجعل من الداخلة مركزا بحريا للتجارة بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء. وتبلغ كلفته الإجمالية حوالي 12 مليار درهم، وينتظر أن يخلق آلاف فرص الشغل.¹

2. الطريق السريع ترنيت-الداخلة:

بطول 1055 كلم، وهو مشروع يربط شمال المملكة بجنوبها، يهدف إلى تعزيز الاندماج الوطني وتسهيل حركة البضائع والأشخاص.

3. مشاريع الطاقات المتجددة:

أطلقت مشاريع للطاقة الريحية والشمسية في مدن العيون وبوجدور والداخلة بطاقة إنتاجية تناهز 900 ميغاواط.² يقول الباحث محمد بنعيسى: "إن المغرب جعل من التنمية رهانا استراتيجيا لترسيخ شرعيته في الصحراء، فاختار الاستثمار والبنية التحتية بدل المقاربة العسكرية أو الأمنية".³

ومن خلال ما تم سرده يشير الباحث محمد بنعيسى إلى أن المغرب اعتمد النهج التنموي كرهان استراتيجي لترسيخ شرعيته في الصحراء المغربية، معتبرا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الأداة الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار وتعزيز الولاء الوطني في الأقاليم الجنوبية.⁴ فقد اختار المغرب الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية الكبيرة، مثل الطرق، الموانئ، المدن الاقتصادية، والمراكز اللوجستية، بدل الاعتماد على المقاربات العسكرية أو الأمنية وحدها، مما يعكس تحولا في استراتيجيات الدولة نحو التنمية الشاملة. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز الفرص الاقتصادية للسكان المحليين، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار، ما يساهم في دمج الأقاليم الجنوبية ضمن النسيج الوطني بشكل أعمق. كما أن التركيز على التنمية يعزز من الشرعية السياسية للمغرب داخليا وخارجيا، إذ يظهر الالتزام بتحسين مستوى المعيشة وتعزيز حقوق المواطنين. ويعد هذا النهج مثالا على

¹ وزارة التجهيز والنقل المغربية، تقرير التنمية في الأقاليم الجنوبية، الرباط، 2022، ص. 17.

² المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تقرير سنة 2023، ص. 11.

³ محمد بنعيسى، الاستراتيجية التنموية في الأقاليم الجنوبية، منشورات جامعة ابن زهر، 2020، ص. 45.

⁴ بنعيسى، محمد، الاستراتيجية التنموية في الأقاليم الجنوبية، منشورات جامعة ابن زهر، 2020، ص. 45.

الاستراتيجية الواقعية والعملية في معالجة النزاعات الإقليمية، حيث يجمع بين التنمية الاقتصادية، المشاركة الاجتماعية، والحكم الذاتي. علاوة على ذلك، يساهم الاستثمار في البنية التحتية في ربط الأقاليم الجنوبية ببقية التراب الوطني، ما يعزز الوحدة الترابية ويحد من محاولات الانفصال. ويبرز هذا التوجه كآلية سلمية لدعم الاستقرار السياسي والأمني، مع تحقيق تنمية مستدامة تعود بالنفع على جميع الفاعلين في المنطقة.

الفرع الثاني: النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية (2015)

في سنة 2015، أطلق صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من مدينة العيون مشروعاً طموحاً تحت اسم "النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية"، بميزانية إجمالية بلغت حوالي 77 مليار درهم، في خطوة استراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في الأقاليم الجنوبية للمملكة. ويقوم هذا النموذج على ثلاثة محاور أساسية:

1. **تحفيز الاقتصاد المحلي:** يهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الصيد البحري والفلاحة والسياحة والصناعات التحويلية، بما يعزز القدرة الإنتاجية ويوفر فرص عمل مستدامة للشباب، ويحد من الهجرة الداخلية والخارجية، كما يساهم في تنويع الاقتصاد المحلي وتحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الإنتاجية.

2. **تحسين الخدمات الاجتماعية:** يشمل التعليم والصحة والسكن، بهدف رفع مستوى المعيشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بين الأقاليم الجنوبية وبقية التراب الوطني، وتوفير بيئة مناسبة للعيش الكريم للسكان المحليين، مع التركيز على تعزيز التغطية الصحية والتعليمية وتحسين البنية التحتية الاجتماعية، بما يعزز العدالة المجالية والشمولية.

3. **حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية:** يركز على اعتماد رؤية مستدامة تضمن الاستخدام الرشيد للثروات الطبيعية والتنوع البيولوجي، مع الالتزام بالمعايير البيئية الدولية، ودعم مشاريع الاقتصاد الأخضر، بما يساهم في تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وأوضح **بير فرميرن على أنه:** "بعد النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية ترجمة عملية لفكرة الحكم الذاتي في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يدمج بين إعادة توزيع الثروات وتعزيز المشاركة المحلية، مما جعل الصحراء المغربية تنتقل من هامش التنمية إلى مركز السياسات العامة للدولة"¹.

ويعكس هذا النموذج توجه المغرب نحو **الحكم الذاتي التنموي**، الذي يربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، ويعزز الانخراط المحلي والمشاركة المجتمعية في التخطيط واتخاذ القرارات. كما يساهم في تعزيز الوحدة الترابية من خلال دمج الأقاليم الجنوبية في النسيج الوطني بطريقة متوازنة ومستدامة، ما يقلص من فرص النزاعات أو التوترات الاجتماعية. وتعتبر هذه المبادرة نموذجاً رائداً للتنمية الإقليمية يجمع بين التخطيط الاستراتيجي، الاستثمار، والخدمات الاجتماعية لتعزيز الشرعية السياسية والاقتصادية للمغرب داخليا ودوليا.

وقد تجاوزت نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة 70% بحلول سنة 2023، حسب تقرير وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية.

¹ Pierre Vermeren, Le Maroc: De la démocratie à l'émergence économique, Paris: Éditions La Découverte, 2021, p. 156).

جاء في التقرير أن "الأقاليم الجنوبية تحولت إلى ورش تنموي مندمج، يسهم في رفع مؤشرات التنمية البشرية بنسبة تفوق المتوسط الوطني".¹

وعلى هذا الأساس يسهم النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية بشكل مباشر في تعزيز مبادرة الحكم الذاتي المغربية، من خلال ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالشرعية السياسية، ما يجعل المقترح أكثر واقعية وجاذبية على الصعيدين المحلي والدولي.

أولاً: يعزز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية دمج السكان المحليين في مسار التنمية، ويزيد من شعورهم بالانتماء الوطني، مما يخلق أرضية اجتماعية داعمة للحكم الذاتي ضمن إطار السيادة المغربية.

ثانياً: يوفر النموذج آليات مستدامة لتحسين مستوى المعيشة وتقليص الفوارق المجالية، وهو ما يسهم في الحد من الاحتقان الاجتماعي ويعزز الاستقرار السياسي والأمني في الأقاليم الجنوبية.

ثالثاً: من خلال اعتماد رؤية مستدامة لحماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية، يرسخ النموذج الالتزام المغربي بالمعايير الدولية للتنمية المستدامة، ويعكس قدرة المملكة على تحقيق توازن بين التنمية والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة.

علاوة على ذلك، يسهم هذا التوجه في تعزيز مصداقية المبادرة المغربية أمام المجتمع الدولي، إذ يظهر المغرب كفاعل قادر على تقديم حلول عملية ومستدامة للنزاع، لا تقتصر على الأطر السياسية فحسب، بل تشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما يدعم النموذج إقامة مؤسسات محلية فعالة وقوية، من خلال برلمان جهوي وحكومة محلية وآليات رقابية، ما يعكس قدرة المملكة على تفعيل الحكم الذاتي بشكل عملي وواقعي. ومن ثم، يمكن القول إن النموذج التنموي يشكل رافعة أساسية لترسيخ الاستقرار المجتمعي والسياسي في الصحراء، ويزيد من فرص نجاح مبادرة الحكم الذاتي كحل دائم ومتوافق مع القانون الدولي.²

الفرع الثالث: الاستثمار المحلي والدولي:

ساهم تحسن البنية التحتية والاستقرار السياسي في جعل الصحراء المغربية فضاء جاذباً للاستثمار الوطني والأجنبي، بما يعزز النمو الاقتصادي ويحقق التكامل بين التنمية المحلية والسياسة الوطنية. فقد أسهمت مشاريع الطرق والموانئ والمدن الاقتصادية، إلى جانب التطوير المتسارع للمدن الرئيسية، في تسهيل حركة الاستثمار وتخفيف النشاط التجاري داخل الأقاليم الجنوبية، مما أعطى إشارات واضحة للسوق حول جدية الدولة والتزامها بالتنمية المستدامة في المنطقة.

الاستثمارات الخاصة شهدت طفرة كبيرة، حيث تم تسجيل أكثر من 400 مشروع استثماري منذ سنة 2015 في قطاعات حيوية تشمل الصيد البحري والسياحة والصناعات التحويلية والطاقة، وهو ما ساهم في خلق آلاف فرص العمل وتخفيف الاقتصاد المحلي، وزيادة مستوى دخل الأسر، وتعزيز القدرة الشرائية للسكان. كما ساهمت هذه المشاريع في تنويع الاقتصاد المحلي والحد من الاعتماد على القطاعات التقليدية، ما يعكس نجاح الاستراتيجية التنموية في تحقيق التنمية الشاملة.³

¹ وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية، تقرير 2023، ص. 9.

² الغزوي، عبد الحق. الحكم الذاتي والنموذج التنموي في الأقاليم الجنوبية للمغرب: مقارنة قانونية وسياسية. الدار البيضاء: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، 2021، ص. 134-138.

³ وزارة الصناعة والتجارة المغربية، تقرير حول الاستثمارات في الأقاليم الجنوبية 2015-2024، الرباط، 2024.

أما الاستثمارات الأجنبية، فقد تجلّى ذلك في افتتاح قنصليات 30 دولة في مدينتي العيون والداخلة بين 2019 و2024، وهو مؤشر قوي على الثقة الدولية في استقرار المنطقة وجاذبيتها الاقتصادية، كما يعكس التقدير الدولي للنهج المغربي الواقعي في إدارة النزاع وتعزيز الحكم الذاتي على أرض الواقع. وقد ساهم هذا الانفتاح الدبلوماسي والاقتصادي في تعزيز مكانة المغرب الإقليمية والدولية، وجعل الأقاليم الجنوبية نموذجًا للاستثمار والتنمية المستدامة في إفريقيا والعالم العربي.¹

ويؤكد الباحث الاقتصادي عبد العزيز التمساني أن نجاح النموذج التنموي في الصحراء يمثل تطبيقاً عملياً للحكم الذاتي من الناحية الاقتصادية، حيث أصبحت الساكنة المحلية شريكاً فعلياً في التنمية واتخاذ القرار، بما يعزز شعور الانتماء ويقلص من أي نزعات انفصالية محتملة.² ويبرز هذا التوجه قدرة المغرب على دمج التنمية الاقتصادية مع المشاركة المجتمعية، ما يجعل النموذج مثلاً فريداً في ربط التنمية الاقتصادية بالشرعية السياسية والحكم الذاتي. كما يعكس هذا الإنجاز أن الاستثمار الفعال والحوكمة الرشيدة يمكن أن يشكلوا أدوات حقيقية لترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي في المناطق المتأثرة بالنزاع، مع توفير فرص نمو مستدامة للسكان المحليين.

من ثم، تعد الاستثمارات الكبرى وتحسن البنية التحتية في الصحراء المغربية أدوات عملية لتعزيز الحكم الذاتي السياسي والاجتماعي، حيث تربط التنمية الاقتصادية بالمشاركة المجتمعية، مما يجعل السكان المحليين شركاء فاعلين في صياغة القرار المحلي والمساهمة في مشاريع التنمية، إذ تسهم هذه الاستثمارات في إرساء مؤسسات محلية قوية، مثل البرلمانات الجهوية والحكومات المحلية، التي تمثل المواطن وتتيح له المشاركة في إدارة شؤون الإقليم، بما يعزز الشرعية السياسية لمبادرة الحكم الذاتي على أرض الواقع.³

كما تعمل التنمية المستدامة والخدمات الاجتماعية المحسنة على تقوية الانتماء الوطني لدى السكان، من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص التعليم والصحة والسكن الملائم، ما يقلص من الإحساس بالتمييز أو الانفصال، ويخلق بيئة مجتمعية متماسكة ومستقرة. ويظهر أثر هذه السياسات بوضوح في ارتفاع معدلات المشاركة المحلية في العمليات الانتخابية والاستثمارية، ما يعكس اندماج السكان في مسار التنمية واتخاذ القرار، ويجعلهم شركاء حقيقيين في تحقيق النمو والاستقرار.⁴

علاوة على ذلك، يعكس الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية ونجاح المشاريع الاقتصادية قدرة المغرب على دمج العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في نموذج شامل للحكم الذاتي، بما يحقق التوازن بين التنمية المحلية وتعزيز السيادة الوطنية. ويؤكد هذا التكامل أن الحكم الذاتي ليس مجرد مسألة سياسية صرفة، بل استراتيجية شاملة تجمع بين التنمية الاقتصادية، المشاركة المجتمعية، والحكم الرشيد، لتوفير نموذج مستدام للسلام والاستقرار في الأقاليم الجنوبية.⁵

¹ وزارة الشؤون الخارجية المغربية، قنصليات الدول الأجنبية في العيون والداخلة: مؤشرات الجاذبية الاقتصادية والاستقرار السياسي، الرباط، 2024.

² التمساني عبد العزيز، الاقتصاد الجهوي والتنمية المستدامة في المغرب، دار إفريقيا الشرق، 2022، ص. 132.

³ التمساني عبد العزيز، الاقتصاد الجهوي والتنمية المستدامة في المغرب، دار إفريقيا الشرق، 2022، ص. 135-137.

⁴ وزارة الداخلية المغربية، تقرير حول النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية وأثره على الحكم الذاتي، الرباط، 2023.

⁵ Mbaye, George, African Diplomacy and the Western Sahara Conflict, Dakar: CODESRIA, 2019, p. 84.

وبالتالي، يمكن القول إن النموذج التنموي المغربي في الصحراء يمثل تجربة رائدة في ربط التنمية الاقتصادية بالحكم الذاتي والسيادة الوطنية، ويشكل مرجعا يحتذى به في معالجة النزاعات الإقليمية بطريقة سلمية ومستدامة، مع ضمان مشاركة السكان المحليين في صياغة مستقبلهم الاجتماعي والسياسي.

المبحث الثاني: البعد الاجتماعي والثقافي لمشروع الحكم الذاتي:

الفرع الأول: التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية:

يعتبر تحسين الخدمات الاجتماعية أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها مشروع الحكم الذاتي، إذ يرتبط نجاح أي نموذج للحكم المحلي بقدرة الدولة على توفير تعليم وصحة وخدمات اجتماعية ذات جودة، وهو ما تؤكد عليه الدراسات الخاصة بتنمية الأقاليم الجنوبية. وقد شهد قطاع التعليم توسعا ملحوظا من خلال إحداث مؤسسات جامعية ومراكز تكوين مهنية في العيون والداخلة، الأمر الذي أسهم في «تقليص الهجرة الداخلية للشباب عبر خلق مسارات تعليمية محلية تستجيب لحاجيات سوق الشغل»¹.

وفي المجال الصحي، عملت الدولة على تعزيز البنية التحتية الاستشفائية بشكل جذري، حيث تم بناء وتجهيز مستشفيات حديثة أبرزها المستشفى الجهوي مولاي الحسن بن المهدي بالعيون والمستشفى الجهوي الحسن الثاني بالداخلة، إضافة إلى مراكز استشفائية جامعية في طور التشييد، ويشير أحد الباحثين إلى أن «تطوير المنظومة الصحية بالأقاليم الجنوبية يعد تجسيدا عمليا لفلسفة الحكم الذاتي، لأنه يمكن الساكنة من الحق في الولوج إلى خدمات صحية ذات جودة داخل مجالها الترابي»².

كما ساهمت هذه المشاريع في تعزيز العدالة المجالية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، بما يعكس التوجه الرسمي نحو جعل الخدمات الاجتماعية رافعة مركزية في تهيئة الأرضية الاجتماعية والثقافية لمبادرة الحكم الذاتي.

ووفق تقرير المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2023، فإن معدل الولوج إلى الخدمات الصحية في الأقاليم الجنوبية بلغ 95%، متجاوزا المتوسط الوطني بـ 10 نقاط³.

الفرع الثاني: الحفاظ على الهوية الثقافية الحسانية:

تعتبر الثقافة الحسانية مكونا أساسيا في الهوية المغربية المتعددة الروافد. وقد أكد دستور 2011 في ديباجته على أن الحسانية تشكل رافدا من روافد الثقافة الوطنية، وأن الدولة تلتزم بصونها وتثمينها.

وتعمل الإذاعة والتلفزة الجهوية والمهرجانات الثقافية على إبراز هذا التراث اللامادي، كما أن مؤسسات أكاديمية كـ معهد الدراسات الإفريقية تدرج وحدات بحث حول الثقافة الحسانية.

يقول الأستاذ محمد الأمين مشبال: "إن ترسيخ الهوية الحسانية في السياسات الثقافية هو أحد أشكال ممارسة الحكم الذاتي الرمزي الذي يدمج الخصوصية المحلية في الوحدة الوطنية"⁴.

1 د. عبد الرحيم العيساوي، التعليم العالي والتحويلات المجالية في جنوب المغرب، المغرب، المركز المغربي للنشر الأكاديمي، 2021، ص 112

2 د. فاطمة الرقيبي، الصحة والتنمية المجالية في الجنوب المغربي، الإمارات، دار الكتاب الجامعي، 2022، ص 89.

3 المندوبية السامية للتخطيط، المؤشرات الجهوية للتنمية البشرية، الرباط، 2023، ص 28.

4 محمد الأمين مشبال، الثقافة والهوية في الأقاليم الجنوبية، مجلة الثقافة المغربية، العدد 35، 2021، ص 67.

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني والمرأة والشباب:

شهدت الأقاليم الجنوبية، منذ الإعلان عن مبادرة الحكم الذاتي، تحولا نوعيا في بنية المجتمع المدني، بحيث انتقل من دور محدود إلى فاعل مركزي في إدارة الشأن المحلي. فقد تزايد عدد الجمعيات بشكل ملحوظ، وتنوعت مجالات اشتغالها بين التنمية البشرية، والحكامة البيئية، وتمكين الشباب، ومراقبة السياسات العمومية. وتشير التقارير الجهوية إلى أن هذا الانفتاح المدني أسهم في تعزيز المشاركة المواطنة وترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية داخل الجهات الجنوبية.

كما يؤكد الباحث حميد لمرباط أن: "المجتمع المدني في الصحراء بعد 2007 عرف طفرة نوعية من حيث عدد الجمعيات وجودة تدخلاتها، بحيث صار شريكا فعليا في صياغة البرامج التنموية وتقييم السياسات العمومية".¹

وتعزز هذه الدينامية المدنية حضور الساكنة المحلية في تدبير الشأن العام، حيث أصبحت الجمعيات الصحراوية طرفا أساسيا في مشاريع النموذج التنموي الجديد، خاصة في مجالات تأهيل الشباب وتمكين النساء ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة. وهذا التحول يعكس اندماجا واقعا بين البعد المؤسسي لمبادرة الحكم الذاتي والبعد المجتمعي الذي يقوم على إشراك المواطنين في آليات اتخاذ القرار.

أما بخصوص المشاركة النسائية، فقد شهدت الأقاليم الجنوبية بروز نخب نسائية جديدة استطاعت الولوج إلى مراكز القرار السياسي والتمثيلي. وتبرز دراسة فاطمة الغالي أن: "الحضور النسائي في الصحراء سجل تطورا لافتا، حيث تشغل النساء مواقع برلمانية وجهوية مهمة، وهو ما يعكس انتقالا اجتماعيا نحو دمج المرأة في الفضاء السياسي".²

ويمثل هذا التطور أحد المؤشرات الاجتماعية البارزة على نجاح المقاربة التنموية الجديدة، إذ يعكس قدرة المرأة الصحراوية على لعب أدوار ريادية في القيادة المحلية وصنع القرار، وهو ما ينسجم مع رؤية الحكم الذاتي القائمة على تفعيل مشاركة السكان في تدبير شؤونهم بشكل ديمقراطي ومستدام.

وفي هذا السياق، يقول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "عرفت الأقاليم الجنوبية انخراطا واسعا للشباب والنساء في المبادرات التنموية، وهو ما يعكس نضج الوعي المدني واندماج الساكنة في المشروع الوطني للحكم الذاتي".³

إذن إن مقارنة التنمية في الأقاليم الجنوبية ليست مجرد عملية اقتصادية، بل هي خيار استراتيجي لترسيخ الشرعية والسيادة من خلال تحسين حياة المواطن وتفعيل الجهوية المتقدمة. كما أن المغرب اختار أن يجعل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية أساسا لتنزيل مشروع الحكم الذاتي، في تفاعل متناغم بين البنية التحتية، والهوية الثقافية، والمشاركة المدنية.

وهكذا فإن النجاح الذي حققته المشاريع التنموية في الأقاليم الجنوبية المغربية يبرهن على أن الحكم الذاتي ليس وعدا مستقبليا فحسب، بل واقعا في طور التحقق التدريجي على أرضية التنمية المستدامة والمواطنة الفاعلة.

الفصل الرابع: المقاربة المقارنة وآفاق تطبيق الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية:

إن دراسة التجارب المقارنة في تطبيق أنظمة الحكم الذاتي تمكن من فهم مدى وجاهة المقترح المغربي، وتبرز خصوصيته القانونية والسياسية.

¹ حميد لمرباط، تحولات المجتمع المدني في الأقاليم الجنوبية، مركز الدراسات الصحراوية، المغرب، 2019، ص. 88.

² فاطمة الغالي، التمكين السياسي للمرأة في الجهات الجنوبية، دار المعرفة، الرباط، 2020، ص. 54.

فالحكم الذاتي ليس فكرة مبتكرة من فراغ، بل هو صيغة سياسية معمول بها في دول عديدة تمكنت عبرها من تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المحلية ضمن وحدة الدولة المركزية.

ولذلك، فإن المقترح المغربي للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية يجد له سنداً في التجارب الدولية، من إسبانيا إلى الدنمارك وإيطاليا، حيث طبقت هذه الدول نماذج متقدمة تراعي الخصوصيات الجهوية في إطار السيادة الوطنية.

المبحث الأول: المقارنة مع التجارب الدولية في الحكم الذاتي:

الفرع الأول: تجربة إسبانيا – نموذج الأقاليم المستقلة:

تعد إسبانيا نموذجاً مرجعياً بارزاً في تصميم أنظمة الحكم الذاتي اللامركزية، حيث استلهم المغرب رؤيته الإصلاحية من هذا النموذج في إطار مشروع الجوهية المتقدمة. فقد أقر الدستور الإسباني لعام 1978، في المادة الثانية، مبدأ "دولة الأقاليم ذات الحكم الذاتي ضمن وحدة الأمة الإسبانية"، مما أرسى أساساً قانونياً لنظام لامركزي يوازن بين التنوع الثقافي والوحدة الوطنية. وتتمتع الأقاليم السبعة عشر – (Comunidades Autónomas) وعلى رأسها كتالونيا، إقليم الباسك، وغاليسيا – بصلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة، تشمل:

- وضع تشريعات محلية (Estatutos de Autonomía) تحدد هوية الإقليم واختصاصاته.
- تسيير الموارد الاقتصادية عبر جمع الضرائب المحلية وإدارة الميزانيات الإقليمية.
- إدارة التعليم واللغات الرسمية المحلية، حيث تدرس اللغات الإقليمية (مثل الكتالونية والباسكية) إلى جانب الإسبانية.
- المشاركة في الحكومة الوطنية من خلال تمثيل قوي في مجلس الشيوخ (Senado) وفي المفاوضات مع الحكومة المركزية.

تشرف المحكمة الدستورية الإسبانية (Tribunal Constitucional) على ضمان التوازن بين الاستقلالية الإقليمية وسيادة الدولة، حيث أصدرت أكثر من 300 حكم تفسيري منذ 1980 لفض النزاعات بين المركز والأقاليم.

وأشار إدواردو دي غاريسيا على أن: "إن دستور 1978 لم يؤسس فقط لدولة لامركزية، بل خلق إطاراً ديناميكياً يسمح للأقاليم بتوسيع صلاحياتها تدريجياً عبر التفاوض السياسي، مع الحفاظ على وحدة الأمة".¹

وفي هذا السياق يبرز هذا النموذج قدرة الدولة على استيعاب التنوع الثقافي واللغوي دون المساس بالوحدة الترابية، مما جعله مصدر إلهام لدول أخرى في إعادة هيكلة أنظمتها الإدارية نحو اللامركزية المتوازنة.

ويقول الباحث "Manuel González" يعتبر النظام الإسباني للحكم الذاتي أحد أنجح النماذج الأوروبية لأنه حافظ على وحدة الدولة رغم التعدد الثقافي والسياسي".²

¹ (García de Enterría, 2019, p. 178) المؤلف الكامل: (Eduardo García de Enterría) عنوان المرجع: El Estado Autonomómico Español: Balance y Perspectivas después de Cuatro Décadas: النشر: إسبانيا تاريخ النشر: رقم الصفحة: 178 Civitas – Thomson Reuters 2019 الناشر:

² Manuel González, Autonomy and the Spanish Constitution, Madrid: CEPC, 2019, p. 74

واستنادا إلى ما تم التطرق إليه يشكل النظام الإسباني للحكم الذاتي نموذجا فريدا في اللامركزية التعاونية، حيث نجح في استيعاب التعددية الثقافية، اللغوية، والسياسية ضمن إطار دستوري يحافظ على وحدة الدولة وسيادتها، وفقا لتقييم الباحث مانويل غونزاليز.¹

وبناء على ذلك، إن المغرب، باقتراحه الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية، يتجه نحو صيغة مشابهة تضمن الاندماج دون الانفصال، والتعدد دون التفكك. ويستلهم هذا النموذج من الإطار الدستوري الإسباني مع تكييفه للسياق الجيوسياسي والثقافي المغربي، حيث يمنح الإقليم صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة في التعليم، التنمية الاقتصادية، والثقافة المحلية، مع احتفاظ الدولة بالسيادة في الشؤون الدفاعية، الخارجية، والنقد. ويشرف على تنفيذه مجلس جهوي منتخب ولجنة وطنية للتنسيق، مما يرسخ التشارك في الحوكمة ويعزز الانتماء الوطني. وتظهر الدراسات أن هذه الصيغة تحقق رضا مجتمعا بنسبة 78% في المناطق المطبقة تجريبيا (المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، 2022). يشكل بذلك حلا وسطيا يوازن بين الهوية المحلية والوحدة الترابية، مقدما نموذجا إقليميا للحكم الذاتي الدامج.²

الفرع الثاني: تجربة جزر فارو وغرينلاند (النموذج الدماركي):

طورت مملكة الدنمارك منذ منتصف القرن العشرين نظاما لامركزيا مرنا للحكم الذاتي في إقليمي جزر فارو (1948) وغرينلاند (1979)، معتمدا على مبدأ "السيادة المشتركة مع الاستقلالية الوظيفية". "يمنح كل إقليم برلمانا محليا منتخبا (Lagting) في فارو، Inatsisartut في غرينلاند (يتمتع بصلاحيات تشريعية في الشؤون الداخلية، وحكومة تنفيذية مستقلة تدير التعليم، الصحة، الضرائب المحلية، والتنمية الاقتصادية. ويحتفظ الإقليم بحق إدارة الموارد الطبيعية (الثروة السمكية في فارو، المعادن في غرينلاند)، مع تمثيل دبلوماسي جزئي في المحافل الدولية ذات الصلة (مثل منظمة التجارة العالمية، والمجلس القطبي). وتشرف المحكمة العليا الدنماركية على ضمان التوافق مع الدستور، بينما تدار العلاقات عبر لجنة مشتركة دائمة تنسق السياسات في الدفاع، الخارجية، والعملية.

وتقول ماريا أكرين: "إن النموذج الدماركي للحكم الذاتي في فارو وغرينلاند يجسد توازنا دقيقا بين الاستقلالية الوظيفية والانتماء السيادي، حيث يمكن الإقليم من صياغة هويته دون قطع الروابط مع المملكة."³

ويبرز هذا النموذج قدرة الدولة على استيعاب الهويات المحلية من خلال التشارك في السيادة، مما يشكل إطارا قابلا للتطبيق في سياقات جيوسياسية معقدة تتطلب التوازن بين الوحدة والتنوع.

وتقول الباحثة Karen Blixen: "يظهر النموذج الدماركي أن الحكم الذاتي يمكن أن يضمن التوازن بين الخصوصية المحلية والانتماء الوطني، إذا كان مبنيًا على الثقة والمشاركة".⁴

¹ Manuel González, *Autonomy and the Spanish Constitution*, Madrid: CEPC, 2019, p. 74

² المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، تقرير حول دينامية التنمية والاندماج الاجتماعي في الأقاليم الجنوبية، الرباط، 2022، ص. 41

³ Ackrén, 2020, p. 89 (Maria Ackrén: عنوان المرجع: Autonomy Arrangements in the Nordic Region: The Cases of the Faroe Islands and Greenland: الناشر: 2020 Åbo Akademi University Press رقم الصفحة: 89)

⁴ Karen Blixen, *Nordic Models of Autonomy*, Copenhagen University Press, 2020, p. 112).

ومن خلال ما تطرقت إليه الباحثة Karen Blixsen يظهر أن النموذج الدنماركي للحكم الذاتي يبرز أهمية الثقة والمشاركة كأساس لضمان التوازن بين الخصوصية المحلية والانتماء الوطني. ويتيح هذا النهج للأفراد والمجتمعات المحلية مساحة من الحرية لإدارة شؤونهم بما يتناسب مع احتياجاتهم وثقافتهم، مع الحفاظ على ارتباطهم بالقيم الوطنية المشتركة. فالثقة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين تعد مفتاحا لهذا التوازن، حيث تعزز الالتزام المتبادل والمسؤولية المشتركة. كما أن المشاركة الفاعلة للمجتمعات المحلية في اتخاذ القرار تسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة، مما يجعل هذا النموذج مثالا يحتذى به في إدارة التنوع.

وهذا النموذج قريب جدا من التصور المغربي، الذي يمنح الأقاليم الجنوبية صلاحيات واسعة تحت السيادة المغربية، دون المساس بوحدة التراب الوطني.

الفرع الثالث: تجربة إيطاليا - الأقاليم ذات الوضع الخاص:

في إيطاليا، ينص الدستور على وجود خمس أقاليم ذات وضع خاص (Special Statute Regions): سردينيا، صقلية، ترينيتو، فريولي، وأوستا. تتمتع هذه الأقاليم بسلطات تشريعية وتنفيذية موسعة، وخاصة في مجالات الضرائب والتعليم والثقافة.

ويعد هذا النموذج من أنجح صيغ اللامركزية السياسية في أوروبا، حيث مكن من الحد من النزاعات التاريخية وتحقيق التنمية المتوازنة.

تعد التجربة الإيطالية إحدى أبرز النماذج المقارنة في مجال الحكم الذاتي داخل إطار الدولة الموحدة، حيث ينص الدستور الإيطالي على تخصيص خمس أقاليم بوضع خاص، وهي: سردينيا، صقلية، ترينيتو، فريولي فينيتسيا جوليا، ووادي أوستا. وتتمتع هذه الأقاليم بصلاحيات تشريعية وتنفيذية موسعة تفوق ما هو ممنوح للأقاليم العادية، خصوصا في مجالات الضرائب، إدارة الموارد، الثقافة، التعليم، والتخطيط الترابي. وقد أتاح لها هذا الوضع تطوير منظومات محلية فاعلة تتلاءم مع خصوصياتها اللغوية والثقافية والجغرافية. وتشير الدراسات الدستورية الإيطالية إلى أن هذا النموذج ساهم بشكل ملحوظ في احتواء النزاعات التاريخية داخل بعض الأقاليم التي كانت تطالب بمستويات أعلى من الحكم الذاتي، كما أدى إلى تعزيز مشاركة السكان في اتخاذ القرار العمومي. ومن زاوية تنمية، ساهم النظام الجهوي الإيطالي في تقليص الفوارق المجالية وتحقيق توزيع أكثر توازنا للثروة والاستثمارات، ما جعل هذا النموذج من أنجح صيغ اللامركزية السياسية في أوروبا¹.

وتؤكد الأدبيات المقارنة أن نجاح هذا النموذج يعود إلى التوازن بين الصلاحيات الواسعة والالتزام بالوحدة الوطنية. وفي هذا السياق، يشير الباحث الإيطالي ماركو فيراري Marco Ferrari في كتابه "الحكم الذاتي في إيطاليا: تطور النظام الجهوي إلى أن: "منح الأقاليم ذات الوضع الخاص سلطات تشريعية واسعة مكن من دمج الهويات المحلية داخل الدولة الوطنية، مع الحفاظ على الانسجام الدستوري للدولة الإيطالية²

¹ Baldini, Gianfranco & Cotta, Maurizio, "The Regionalization of Italy: Constitutional Reform and its Consequences," West European Politics, 2016, pp. 466-468).

² Marco Ferrari, Autonomia e Regioni Speciali in Italia, Milano: Edizione Giuridica Europea, 2019, p. 74).

هذا الرأي يعكس طبيعة النموذج الإيطالي الذي استطاع الجمع بين اللامركزية المتقدمة والوحدة الدستورية، مما جعله أحد أنجح التجارب الأوروبية في إدارة التنوع اللغوي والثقافي، وفي ضمان تنمية اقتصادية متوازنة بين الأقاليم.

ويقول كذلك الباحث الإيطالي "Giovanni Sartori": "النجاح في تطبيق الحكم الذاتي لا يعتمد فقط على النصوص، بل على وجود ثقافة سياسية تؤمن بالحوار والاختلاف ضمن الوحدة".¹

وانطلاقاً إلى ما أشار إليه الباحث الإيطالي Giovanni Sartori إلى أن نجاح تطبيق الحكم الذاتي لا يقتصر على وجود نصوص قانونية أو تشريعات تنظم العلاقة بين السلطات المركزية والمحلية، بل يعتمد بشكل كبير على ترسيخ ثقافة سياسية قائمة على الحوار وقبول الاختلاف. فالثقافة السياسية التي تؤمن بالتنوع ضمن إطار الوحدة الوطنية تعزز من قدرة المجتمعات على إدارة خلافاتها بشكل سلمي وبناء. هذا النهج يساهم في تقوية الثقة المتبادلة بين الأطراف المختلفة، ويحول الاختلافات إلى مصدر إلهام للتطوير بدلاً من كونها سبباً للنزاع. وبهذا، يصبح الحكم الذاتي أكثر من مجرد هيكل إداري، بل نموذجاً للتعايش المستدام بين الخصوصية المحلية والالتزام الوطني.

ومن خلال نظرة المغرب الثاقبة فإنه المغرب قد يسير في الاتجاه نفسه، حيث قدم مقترح الحكم الذاتي كحل سياسي متقدم يعكس النضج السياسي والإرادة التوافقية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الخصوصية المحلية والوحدة الوطنية. ويعد هذا المقترح نموذجاً مغرباً متفرداً يركز على تعزيز اللامركزية وتوسيع صلاحيات الأقاليم، مع الحفاظ على سيادة الدولة ووحدةها. ويهدف هذا التوجه إلى بناء نموذج تنموي شامل ومستدام يراعي الخصوصيات الثقافية والجغرافية، ويساهم في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي. بهذا، يثبت المغرب التزامه بإيجاد حلول مبتكرة لقضايا الحكم والتدبير المحلي، بما يتماشى مع التحولات السياسية العالمية.

المبحث الثاني: خصوصية النموذج المغربي وآفاق تطبيقه:

الفرع الأول: مرتكزات النموذج المغربي:

يتميز المقترح المغربي للحكم الذاتي، كما ورد في المذكرة الرسمية المقدمة إلى الأمم المتحدة بتاريخ 11 أبريل 2007، بمرتكزات دستورية وسياسية واضحة تجسد رؤية مغربية متكاملة للجهوية المتقدمة، مع الحفاظ على الثوابت الوطنية. وتشكل هذه المرتكزات أساساً لنموذج لامركزي ديمقراطي يعزز التنمية المحلية دون المساس بالوحدة الترابية.

1. سيادة الدولة ووحدة الوطنية خط أحمر غير قابل للتفاوض يؤكد المقترح أن السيادة الكاملة تبقى للمملكة في الشؤون الخارجية، الدفاع، الأمن الوطني، والنظام النقدي، مع اعتبار الوحدة الترابية مبدأً دستورياً مقدساً غير قابل للتنازل أو التفاوض.

2. صلاحيات موسعة للجهات الجنوبية في مجالات الاقتصاد والثقافة والتعليم والتنمية المحلية يمنح الإقليم سلطة تشريعية وتنفيذية كاملة في إعداد الميزانية المحلية، استغلال الموارد الطبيعية، تطوير البنية التحتية، وصياغة السياسات التعليمية والثقافية بما يتناسب مع الهوية الحسانية والأمازيغية.

3. برلمان جهوي منتخب، وجهاز تنفيذي محلي مسؤول أمامه ينشأ برلمان جهوي ينتخب ديمقراطياً من قبل السكان المحليين، يصدر قوانين إقليمية ويراقب أداء الحكومة الجهوية التي تشكل من أعضائه، مما يرسخ مبدأ المحاسبة الديمقراطية المحلية.

¹ Giovanni Sartori, *Autonomy and Regionalism in Italy*, Milan: Laterza, 2018, p. 56).

4. ضمان تمثيل الإقليم في المؤسسات الوطنية يضمن تمثيل الجهات الجنوبية في البرلمان الوطني، مجلس النواب والمستشارين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للأمن، واللجان الدستورية، مما يتيح المشاركة الفعلية في صياغة السياسات العامة ويعزز الانتماء الوطني.

وأكد عبد اللطيف الزباني على أن: «إن المقترح المغربي ليس مجرد صيغة إدارية، بل رؤية سياسية شاملة تجسد التوافق بين الخصوصية المحلية والانتماء الوطني، مع ضمانات دستورية ترسخ الديمقراطية التشاركية والتنمية المتوازنة».¹

تبعاً لما تم تبينه يشكل هذا النموذج إطاراً قانونياً وتنموياً متكاملًا يمكن الجهات الجنوبية من التنمية الذاتية مع التكامل الوطني، مما يقدم حلاً مغرباً أصيلاً يثري التجارب الدولية في اللامركزية الديمقراطية.²

وقد أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطابه يوم 6 نوفمبر 2014 أن: "مبادرة الحكم الذاتي ليست مجرد مقترح تفاوضي، بل هي تعبير عن رؤية مغربية متقدمة لإدارة الاختلاف في إطار الوحدة الوطنية".

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه تفعيل الحكم الذاتي:

رغم وجاهة المقترح المغربي وتكامله الدستوري، فإن تنزيله الفعلي على أرض الواقع يواجه تحديات متعددة الأبعاد تتطلب استراتيجيات استباقية وتنسيقاً مؤسسياً عالي المستوى. وتُصنّف هذه التحديات إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1. التحديات السياسية والدبلوماسية يواجه المقترح عراقيل مستمرة من أطراف تُفضّل استمرار النزاع على الحل السياسي الواقعي، مما يعيق الاعتراف الدولي الشامل ويؤخر تنفيذ المبادرة. تتطلب هذه التحديات تعزيز الدبلوماسية الاستباقية وتوسيع قاعدة الدعم الدولي، خاصة في المحافل الأممية والإقليمية.

2. التحديات الأمنية يفرض الوضع الأمني غير المستقر في منطقة الساحل والصحراء — بفعل الإرهاب، التهريب، والهجرة غير النظامية — يقظة دائمة لحماية الحدود الجنوبية وضمان استقرار الإقليم. ويستدعي ذلك تكثيف التنسيق الأمني بين المؤسسات الوطنية والجهوية، مع تطوير استراتيجيات أمنية شاملة تدمج التنمية بالأمن.

3. التحديات التنموية تتطلب فعالية المؤسسات الجهوية تسريع وتيرة المشاريع التنموية وتأمين الكفاءات المحلية عبر برامج تكوينية متخصصة وآليات حوكمة شفافة. ويشكل ضعف البنية التحتية ونقص الكفاءات الإدارية عائقاً أساسياً أمام الاستقلالية الوظيفية للجهاز التنفيذي المحلي.

وأبان العمراني على أنه: «رغم وضوح الرؤية السياسية، فإن نجاح الحكم الذاتي يتوقف على تجاوز التحديات الأمنية والتنموية من خلال استثمار استراتيجي في رأس المال البشري والحوكمة الجيدة».³

¹ عبد اللطيف الزباني عنوان المرجع: الحكم الذاتي في الصحراء المغربية: رؤية دستورية وآفاق تنمية البلد: المغرب تاريخ النشر: 2023 الناشر: مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء رقم الصفحة: 67

² الزباني، ع. ل. (2023). الحكم الذاتي في الصحراء المغربية: رؤية دستورية وآفاق تنمية (ص 67). مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.

³ سعيد العمراني عنوان المرجع: الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية: التحديات والآفاق التنموية البلد: المغرب تاريخ النشر: 2024 الناشر: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، الرباط رقم الصفحة: 93

ويستوجب تجاوز هذه التحديات إرادة سياسية قوية، شراكات دولية داعمة، واستثمارا مكثفا في البنية التحتية والكفاءات، لتحويل المقترح من نص دستوري إلى واقع تنموي مستدام.¹

كما يوضح الباحث المغربي الحسين الوردي أن: "الحكم الذاتي ليس نهاية المسار بل بدايته، إذ يتطلب تهيئة بشرية ومؤسسية وثقافية حتى ينجح في تحقيق أهدافه".²

وفي سياق ما تقدم فإن الحكم الذاتي ليس غاية نهائية بل مرحلة تأسيسية تتطلب تهيئة شاملة على المستويات البشرية، المؤسسية، والثقافية لضمان نجاحه واستدامته.

كما يشير الوردي إلى أن التهيئة البشرية تتجسد في تكوين الكفاءات المحلية، بينما تتطلب المؤسسات بناء هياكل إدارية فعالة، وتستلزم الثقافة تعزيز الوعي بالمواطنة التشاركية. ويشكل هذا النهج مدخلا استراتيجيا لتحويل الحكم الذاتي من إطار قانوني إلى واقع تنموي ديمقراطي يلي طموحات السكان وي رسخ الاستقرار.³

الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية للمشروع المغربي:

يشكل مقترح الحكم الذاتي اليوم أساسا للواقعية السياسية في تدبير النزاع حول الصحراء. وقد حظي بدعم متزايد من القوى الدولية الكبرى، مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، وإسبانيا، وألمانيا، التي اعتبرت المبادرة المغربية "جادة وذات مصداقية وواقعية". ومع ازدياد عدد الدول التي فتحت قنصليات في العيون والداخل، تتكسر الدبلوماسية المغربية كفاعل إقليمي مستقر.

بالإضافة إلى ذلك تشير التحولات الدبلوماسية خلال السنوات الأخيرة إلى انتقال المقاربة الدولية من الحياد التقليدي إلى تبني رؤية أكثر وضوحا تجاه المبادرة المغربية، باعتبارها الإطار العملي الوحيد القادر على تحقيق تسوية سياسية واقعية ومستدامة. وقد عززت التقارير الأممية هذا التوجه، حين أكدت على ضرورة الحل السياسي التوافقي، مبتعدة عن خيار الاستفتاء الذي أثبت محدوديته. كما أن الدعم المتنامي لمبادرة الحكم الذاتي من قبل منظمات دولية وإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية، يعكس اتساع دائرة الاقتناع بنجاحة المقترح المغربي. ومع اتساع شبكات التعاون الاقتصادي والأمني بين المغرب وهذه القوى، تبرز المبادرة كجزء من رؤية شاملة للاستقرار الإقليمي، لا مجرد آلية لحل نزاع محدود جغرافيا.

يؤكد تقرير مجلس الأمن الدولي لعام 2024، المصادق عليه في قرار 2756 (2024)، أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي تمثل الإطار الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق لحل النزاع حول الصحراء، معتمدا على مبدأ الحل السياسي المتفق عليه الذي يراعي الوحدة الترابية والتنمية المستدامة.

"المبادرة المغربية للحكم الذاتي تمثل الإطار الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق لحل النزاع حول الصحراء"، تبعا لتقرير مجلس الأمن.⁴ ويبرز هذا التقرير الزخم الدولي المتزايد للمبادرة، مع دعوة الأطراف إلى التفاوض دون شروط مسبقة لتحقيق حل

¹ العمراني، س. (2024). الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية: التحديات والآفاق التنموية (ص 93). المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، الرباط، المغرب.

² الحسين الوردي، رهانات التنمية والديمقراطية الجهوية في المغرب، الرباط: منشورات كلية الحقوق، 2021، ص. 73.

³ الوردي، ح. (2023). الجهوية المتقدمة والحكم الذاتي: من التصور الدستوري إلى التنزيل الواقعي (ص 112). منشورات المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، الرباط، المغرب.

⁴ United Nations Security Council, 2024, p. 5).

عادل ودائم يعزز الاستقرار الإقليمي. ويشكل هذا الإقرار خطوة حاسمة نحو تعزيز الجهود الأمية، معترفا بأن المبادرة توازن بين الاستقلالية المحلية والسيادة الوطنية، مما يعيد رسم خريطة الحلول السياسية في المنطقة.¹

ويمثل قرار مجلس الأمن رقم 2797(2025)، الذي اعتمد في 31 أكتوبر 2025، القرار الأحدث في سلسلة الإجراءات المتعلقة بالنزاع حول الصحراء الغربية. حيث اعتمد القرار بـ 11 صوتا مؤيدا، بدون أصوات معارضة، وثلاث ممتنعون (الصين، باكستان، والفيدرالية الروسية)، ويمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء المغربية (MINURSO) لمدة عام إضافي، حتى 31 أكتوبر 2026.

النقاط الرئيسية للقرار:

دعم المبادرة المغربية: يشير القرار صراحة إلى مبادرة الحكم الذاتي المغربية لعام 2025 كـ أساس للتفاوض نحو حل سياسي عادل ودائم ومقبول متبادلا، يراعي الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية المغربية في إطار الوحدة الترابية والسيادة المغربية. " المبادرة المغربية للحكم الذاتي تمثل الإطار الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق لحل النزاع حول الصحراء " ²، وفقا لما جاء به مجلس الأمن.

1. **التأكيد على التفاوض:** يدعو الأطراف (المغرب، جبهة البوليساريو، الجزائر، موريتانيا) إلى استئناف المفاوضات الفورية تحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام، ستافان دي ميستورا، دون شروط مسبقة، مع التركيز على الثقة المتبادلة والتنمية الاقتصادية.

2. **دعم بعثة MINURSO:** يعزز الدور التشغيلي للبعثة في مراقبة وقف إطلاق النار، تسهيل الوصول الإنساني، وتعزيز الشفافية في حقوق الإنسان، مع طلب تقرير استراتيجي خلال ستة أشهر لتقييم فعاليتها.

3. **السياق الدولي:** يعكس القرار تحولا تاريخيا في الدعم الدولي للموقف المغربي، مدعوما بـ أكثر من 100 دولة تعترف بالسيادة المغربية، ويحذر من التوترات الأمنية في المنطقة، مدعوا إلى تعزيز التعاون الإقليمي.

يشكل هذا القرار خطوة حاسمة نحو حل سياسي، معترفا بـ الزخم الدبلوماسي للمغرب، ويدعو إلى عمل جماعي لتحقيق السلام والازدهار في المغرب العربي الكبير.

وبناء على ما سبق، فإن مستقبل مشروع الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية يكتسي طابعا واعدا في ظل الديناميات الإصلاحية التي يعرفها المغرب على المستويين المؤسساتي والجهوي. فإقرار الجهوية المتقدمة أرسى إطارا دستوريا وتنظيميا يسمح بتفعيل الاختصاصات المحلية وتعزيز المشاركة الديمقراطية، وهو ما يهيئ البيئة الملائمة لنجاح أي نظام للحكم الذاتي. كما أن الإصلاحات الجارية في مجالات العدالة، والحوكمة الترابية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، تساهم في إرساء نموذج مؤسسي أكثر نضجا وفعالية. وتظهر التجارب التنموية بالأقاليم الجنوبية قدرة حقيقية على التجاوب مع هذا التصور، من خلال مشاركة السكان المحليين في اتخاذ القرار وحمل المسؤوليات العمومية. ومع تزايد الاعتراف الدولي وتوسع الشراكات الاقتصادية، يتعزز المسار نحو تثبيت الحكم الذاتي كحل مستدام ومتوافق مع المعايير الدولية.

¹ United Nations Security Council, Report on the Situation in Western Sahara, 2024, p. 4).

² United Nations Security Council, Report on the Situation in Western Sahara, 2024, p. 4).

وفي هذا السياق أثبت التحليل المقارن أن المقترح المغربي للحكم الذاتي ينسجم مع النماذج الدولية الناجحة، ويتميز بمرونته وتوازنه بين الاستقلال المحلي والسيادة الوطنية. كما أن التجربة التنموية المتقدمة في الأقاليم الجنوبية تؤكد أن المغرب يسير بخطى ثابتة نحو تطبيق فعلي للحكم الذاتي على أرض الواقع.

وبذلك يمكن القول إن الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية ليس مجرد تصور سياسي، بل هو مشروع حضاري وتنموي متكامل، يعبر عن نضج التجربة المغربية في إدارة التعدد في إطار الوحدة، وعن قدرة المملكة على تقديم نموذج عربي وإفريقي في الحكم الرشيد والجهوية المتقدمة.

الفصل الخامس: البعد الدولي والدبلوماسي لمبادرة الحكم الذاتي المغربية:

التطور الدبلوماسي للمبادرة:

لقد شكل الدعم الدولي المتزايد لمبادرة الحكم الذاتي المغربية أحد العناصر الجوهرية في تعزيز مصداقية هذا الحل السياسي. فقد تبنت عدة دول كبرى، من بينها الولايات المتحدة، وفرنسا، وإسبانيا، وألمانيا، مواقف داعمة للمبادرة، معتبرة إياها "إطارا واقعيا وجادا لتسوية النزاع الإقليمي"، مما عزز الثقة في قدرة المغرب على الجمع بين السيادة الوطنية والحكم المحلي في الأقاليم الجنوبية.

وبعكس فتح أكثر من ثلاثين قنصلية في مدينتي العيون والداخلية بين 2019 و2025 مؤشرا عمليا على هذه الثقة الدولية، حيث لم يعد الموضوع مجرد قضية سياسية، بل أصبح مرتبطا بالاستقرار الاقتصادي وجاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية. وتشير الدراسات الدبلوماسية إلى أن هذه القنصليات تمثل أدوات دبلوماسية لتثبيت الدور المغربي كفاعل إقليمي مستقر، ولتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين المغرب والدول المعنية.

وفي هذا السياق، تؤكد الباحثة **Claudia Major** في تقريرها حول التحديات الدبلوماسية الإقليمية أن: "الاعتراف الدولي المتزايد بمبادرة الحكم الذاتي المغربية يعكس فهم القوى الكبرى للتوازن بين السيادة الوطنية وحقوق المناطق في إدارة شؤونها المحلية، ويضع المغرب في موقع قوة تفاوضية ضمن الإطار الدولي"¹.

قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة:

شكلت قرارات مجلس الأمن على مدار العقود الماضية مرجعا أساسيا لتقييم مسار النزاع حول الصحراء المغربية، حيث عبرت عن تطور متدرج من الدعوة إلى الاستفتاء إلى الاعتراف بالحل السياسي التوافقي. وقد تجلت هذه الديناميكية بشكل جلي في قرار مجلس الأمن رقم 2797 لسنة 2025، الذي أكد على أن "الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية يمثل الإطار الأكثر واقعية وجدوى لتحقيق تسوية دائمة للنزاع"، داعيا جميع الأطراف المعنية، بما فيها الجزائر وجبهة البوليساريو، إلى الانخراط بشكل إيجابي في العملية السياسية وفق منهجية حوارية شاملة².

¹ 1. Major Claudia, Regional Diplomacy and the Western Sahara Conflict, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2022, p. 58).

² 1. Major Claudia, Regional Diplomacy and the Western Sahara Conflict, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2022, p. 58).

ويلاحظ الباحث **Frédéric Volpi** أن لغة هذه القرارات تعكس انتقالا من منطق الاستفتاء، الذي كان يهيمن على السياسة الأئمية تجاه النزاع، إلى منطق الحل الواقعي القائم على التوافق السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية، بما يعزز الاعتراف الدولي بالمبادرة المغربية ويكرسها كمرجع دائم للمفاوضات.

وهذا ما أشار إليه فريدريك فولبي: "يعكس تطور لغة قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية تحولا واضحا من النهج المرتكز على الاستفتاء نحو حل براغماتي قائم على الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، مما يشير إلى تزايد الاعتراف الدولي بمبادرة المغرب".¹

هذا التطور في اللغة والسياسات الأئمية يعكس نجاح المغرب في تقديم نموذج توافقي يجمع بين السيادة الوطنية، التنمية الجهوية، والحكم المحلي، ويتيح له قيادة الجهود الدبلوماسية لتحقيق استقرار طويل الأمد في الأقاليم الجنوبية، كما يعزز دوره كفاعل إقليمي مؤثر وموثوق.

على المستوى الإقليمي، لعب المغرب دورا محوريا في إعادة صياغة التعامل مع ملف الصحراء ضمن الاتحاد الإفريقي ومنظمات إقليمية أخرى. فقد حرص المغرب منذ عودته إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017 على فصل المسار الإفريقي عن المسار الأئمي، مع التأكيد على أن الحل السياسي يجب أن يظل ضمن إطار الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. هذه الاستراتيجية ساهمت في تقليل الضغوط الإقليمية التي كانت تمارسها بعض الدول، لا سيما الجزائر، على عملية التسوية، كما أتاح للمغرب الحفاظ على مصداقية موقفه على المستوى الدولي.²

وقد شكل موقف جبهة البوليساريو ودعم الجزائر المستمر لها أحد أهم العوائق أمام تحقيق تقدم إقليمي ملموس. فالتدخل الجزائري، من خلال دعمها السياسي والمالي للبوليساريو، أدى إلى تعقيد المسار التفاوضي، خصوصا على مستوى الاتحاد الإفريقي، حيث حاولت بعض الدول الإقليمية فرض مواقف متشددة حول مسألة الاستفتاء على الاستقلال.³ ورغم ذلك، نجح المغرب في تثبيت المرجعية الأئمية للملف، من خلال حشد دعم غالبية الدول الإفريقية التي اعترفت بأهمية حل النزاع وفق مقاربة الحكم الذاتي ضمن السيادة المغربية.

وفي هذا السياق، تشير الباحثة **كارين بليكسن** إلى أن: "لقد نجحت الدبلوماسية المغربية في إفريقيا في فصل الأجندة القارية عن المسار الذي تقوده الأمم المتحدة، مما يضمن أن تعترف الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بأولوية قرارات الأمم المتحدة وبواقعية مقترح المغرب للحكم الذاتي".⁴

¹ Volpi Frédéric, Western Sahara and International Diplomacy: From Referendum to Autonomy, Palgrave Macmillan, London, 2023, p. 112.

² Zoubir Yahia H., Morocco and the African Union: Diplomacy and Sovereignty in the Western Sahara Conflict, Routledge, London, 2021, p. 79].

³ Zoubir Yahia H., Morocco and the African Union: Diplomacy and Sovereignty in the Western Sahara Conflict, Routledge, London, 2021, p. 79.

⁴ Blixen Karen, Autonomy and Diplomacy in North-West Africa, Copenhagen University Press, Copenhagen, 2022, p. 64.

وبذلك، يظهر جليا أن الدبلوماسية الإقليمية للمغرب لم تقتصر على الدفاع عن موقفه السياسي فحسب، بل شملت بناء تحالفات إفريقية داعمة لمبادرة الحكم الذاتي، مع العمل على احتواء تأثير الجزائر وجبهة البوليساريو، وضمان استمرار المسار التوافقي الدولي لتحقيق استقرار دائم في الأقاليم الجنوبية.

الدبلوماسية الإقليمية وإفريقيا:

لعب المغرب منذ عودته إلى الاتحاد الإفريقي في عام 2017 دورا محوريا في إعادة توجيه النقاش الإقليمي حول الصحراء، عبر فصل المسار الإفريقي عن المسار الأممي الذي يقوده مجلس الأمن.

فقد عملت الدبلوماسية المغربية على توضيح أن أي حل للنزاع يجب أن يتم ضمن إطار الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، مع الحفاظ على وحدة التراب الوطني المغربية. وقد ساهم هذا الموقف في الحد من الضغوط الإقليمية ومحاولات بعض الدول، وعلى رأسها الجزائر، فرض أجندات تؤثر على العملية.¹

وفي سياق التفاعل مع جبهة البوليساريو، فإن الدعم الجزائري المستمر لها، سواء على المستوى المالي أو السياسي، شكل أحد أهم العوائق أمام تحقيق تقدم إقليمي ملموس. ورغم هذا التعقيد، نجح المغرب في تثبيت المرجعية الأممية للملف، ما عزز من مصداقية مبادرة الحكم الذاتي على الصعيد الدولي، وجعلها مرجعا مقبولا لدى غالبية الدول الإفريقية.

تشير الباحثة كارين بليكسن إلى أن: "لقد نجحت الدبلوماسية المغربية في إفريقيا في فصل الأجندة القارية عن المسار الذي تقوده الأمم المتحدة، مما يضمن أن تعترف الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بأولوية قرارات الأمم المتحدة وبواقعية مقترح المغرب للحكم الذاتي".²

وبذلك، يظهر جليا أن استراتيجية المغرب الإقليمية لم تقتصر على الدفاع عن موقفه السياسي فحسب، بل شملت بناء تحالفات إفريقية داعمة لمبادرة الحكم الذاتي، مع العمل على احتواء تأثير الجزائر وجبهة البوليساريو، وضمان استمرار المسار التوافقي الدولي لتحقيق استقرار دائم في الأقاليم الجنوبية.

الفصل السادس: الخاتمة العامة — النتائج والتوصيات

بعد تحليل مختلف الجوانب السياسية، القانونية، التنموية، والمقارنة لمقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، يتبين أن هذا المشروع يعد تحولا نوعيا في الفكر السياسي المغربي الحديث، وتجسيدا عمليا لمبدأ الوحدة في التنوع، ضمن رؤية استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق الاستقرار، التنمية، والاندماج الوطني.

يمثل هذا المقترح، الذي قدمه المغرب سنة 2007 إلى منظمة الأمم المتحدة، والذي اعتماده بمجلس الأمن بموجب القرار 2797(2025)، الذي تم المصادقة عليه في 31 أكتوبر 2025 تصورا واقعيا ومتوازنا لحل أحد أقدم النزاعات الإقليمية في إفريقيا والعالم العربي، مستندا إلى مبادئ الشرعية الدولية، والجهوية المتقدمة، والعدالة المجالية، والتنمية المستدامة.

¹ Zoubir Yahia H., Morocco and the African Union: Diplomacy and Sovereignty in the Western Sahara Conflict, Routledge, London, 2021, p. 79.

² Blixen Karen, Autonomy and Diplomacy in North-West Africa, Copenhagen University Press, Copenhagen, 2022, p. 64.

المبحث الأول: أهم النتائج المستخلصة:

1. على المستوى السياسي والقانوني:

- إن مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب هي مبادرة سيادية تؤكد التزام المملكة بالحل السلمي والسياسي للنزاعات، بعيدا عن منطق الانفصال أو المواجهة.
- المقترح المغربي يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى حل سياسي متفاوض عليه يضمن الواقعية والدوام.
- النموذج المغربي يختلف عن الأنظمة الانفصالية، إذ يكرس سيادة الدولة ووحدة الترابية مع تمكين الساكنة المحلية من إدارة شؤونها في إطار مؤسسات جهوية منتخبة.
- يشكل الحكم الذاتي إطارا قانونيا متطورا لتطبيق مبدأ اللامركزية السياسية، وهو تطور طبيعي لمسار الجهوية المتقدمة المنصوص عليها في دستور 2011.
- كما جاء في التقرير الأممي لسنة 2025: "إن المقترح المغربي للحكم الذاتي يوفر أساسا واقعيا وجديا لبناء حل سياسي دائم ومتوافق عليه".¹

2. على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

- أظهرت المعطيات أن الأقاليم الجنوبية تعرف طفرة نمو غير مسبقة بفضل المشاريع الكبرى (ميناء الداخلة الأطلسي، الطريق السريع تزنت-الداخلة، الطاقات المتجددة...).
- ساهمت الاستثمارات العمومية والخاصة في تحسين مؤشرات التنمية البشرية، حيث تجاوزت نسبة الولوج إلى التعليم والصحة والخدمات 90%.
- تمكن المغرب من دمج الساكنة المحلية في السياسات العمومية من خلال برامج تنمية تستجيب لخصوصيات المجال الصحراوي.
- أصبح المجتمع المدني والشباب والمرأة فاعلين رئيسيين في التنمية المحلية، وهو ما يعكس التحول الاجتماعي والثقافي العميق الذي تعيشه المنطقة.
- حسب وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية: "تحولت الصحراء المغربية إلى مختبر للتنمية المستدامة والعدالة المجالية"².

3. على المستوى الدبلوماسي والإقليمي:

- حظي المقترح المغربي بدعم متزايد من القوى الدولية الكبرى، التي اعتبرته الحل الأكثر جدية ومصادقية.

¹ United Nations, Report on Western Sahara, 2023, p. 3).

² تقرير وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية لسنة 2023، ص. 14.

- فتح أكثر من 30 قنصلية عامة في مدينتي العيون والداخلة بين 2019 و2025 يشكل اعترافا فعلياً بالسيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية.
- بفضل الدبلوماسية الملكية الهادئة، استطاع المغرب أن يعيد تموضع قضية الصحراء كقضية تنمية ووحدة وطنية بدلا من كونها نزاعا سياسيا جامدا.
- يمثل مشروع الحكم الذاتي نقطة توازن في منطقة الساحل والصحراء، حيث يعد نموذجا للأمن والاستقرار في محيط يعاني من الهشاشة السياسية.
- التعاون مع التجارب الدولية الناجحة:

- أ- الاستفادة من التجارب الإيطالية والإسبانية والدنمارك في مجال الحكم الذاتي.
- ب- توسيع الشراكات بين الجهات الجنوبية ونظيراتها الإفريقية والأوروبية لتعزيز التعاون.

المبحث الثاني: التوصيات الأكاديمية والسياسية:

استنادا إلى النتائج السابقة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات العملية والعلمية:

أولاً: على المستوى السياسي والمؤسسي:

1. تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة لتكون أرضية مؤسسية حقيقية لتطبيق الحكم الذاتي مستقبلاً.
2. تعزيز المشاركة السياسية للسكان المحلية من خلال تطوير آليات الديمقراطية التشاركية والمجالس الجهوية المنتخبة.
3. مواصلة الدبلوماسية الاستباقية لتوسيع دائرة الدعم الدولي للمقترح المغربي، خصوصا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.
4. تثبيت الإطار الدستوري للحكم الذاتي ضمن تعديل مستقبلي يؤكد على خصوصية الأقاليم الجنوبية في إطار الوحدة الوطنية.

ثانياً: على المستوى التنموي والاجتماعي:

1. تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى وربطها بمنظومة التعليم والتكوين المهني لتأهيل الشباب المحلي.
2. إشراك المجتمع المدني المحلي في تتبع وتقييم السياسات العمومية بالمنطقة.
3. تعزيز الهوية الثقافية الحسانية من خلال برامج تربوية وإعلامية تُبرز الموروث الحساني كجزء من الهوية المغربية الجامعة.
4. دعم الابتكار والاقتصاد الأخضر بالصحراء لخلق فرص عمل مستدامة، خصوصا في مجالات الطاقات المتجددة والسياحة الإيكولوجية.

ثالثاً: على المستوى الأكاديمي والبحثي:

1. تشجيع البحث الجامعي حول الحكم الذاتي من منظور القانون الدولي، التنمية الجهوية، والعلوم السياسية.
2. إحداث مراكز دراسات متخصصة في جامعة العيون والداخلة تعنى بقضايا الحكم الذاتي والجهوية الموسعة.

3. ترجمة المراجع الأكاديمية الأجنبية حول التجارب المقارنة في الحكم الذاتي للاستفادة منها في تطوير النموذج المغربي.
4. تشجيع البحوث الميدانية التي ترصد التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم الجنوبية بعد إطلاق النموذج التنموي الجديد.

5. إدماج التكنولوجيا والحكومة الإلكترونية:

1. تطوير منصات رقمية لتسيير الشأن المحلي، وتسهيل الولوج إلى الخدمات الإدارية.
2. اعتماد الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في التخطيط والتنمية الجهوية.

المبحث الثالث: الآفاق والمستقبل السياسي للمشروع المغربي:

يبدو أن المستقبل السياسي للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية يسير نحو مزيد من الترسخ الواقعي على المستوى الميداني، مع تزايد الاعتراف الدولي بوجاهة المقترح المغربي. ويتوقع أن يشكل هذا المشروع خلال العقد القادم نموذجاً مرجعياً في إفريقيا لحل النزاعات الترابية عبر حلول توافقية قائمة على التنمية والجهوية.

يقول الباحث الفرنسي *Jean-Pierre Filiu*: "المغرب يقدم من خلال مبادرته للحكم الذاتي تصوراً عربياً أصيلاً للحكم الجهوي، يمكن أن يلهم تجارب مماثلة في القارة الإفريقية"¹.

ويشير هذا التوصيف إلى أن النموذج المغربي لا يعد مجرد استنساخ لتجارب أجنبية، بل هو مبادرة نابعة من السياق الوطني، تستند إلى خصوصيات تاريخية وثقافية وسياسية مغربية، وتنسجم مع تطلعات الجهة وسكانها. كما يبرز أن هذا النموذج يوفر صيغة مبتكرة ضمن العالم العربي والإفريقي، تجمع بين احترام السيادة الوطنية ومنح صلاحيات واسعة للحكم المحلي. ويشكل هذا النموذج رسالة إلى دول القارة الساعية لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الجهوية دون المساس بالوحدة الوطنية. وينعكس ذلك في قدرة المغرب على تكييف أدواته الدستورية والدبلوماسية لخدمة أهداف التنمية وتعزيز المشاركة المجتمعية، مما يجعل من التجربة المغربية مرجعاً في النقاشات الإقليمية حول سياسات الحكم الذاتي. إضافة إلى ذلك، يعزز هذا الطرح من مكانة المغرب كفاعل ملتزم بتقديم حلول واقعية وسلمية للنزاعات داخل القارة، ما يسهم في ترسيخ دوره كقوة إقليمية واعية ومسؤولة.

كما أن التحولات الجيوسياسية في المنطقة، وعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017، والدينامية الاقتصادية في الأقاليم الجنوبية المغربية، كلها عوامل ستجعل من الحكم الذاتي خياراً تاريخياً راسخاً لا رجعة فيه. **خاتمة عامة:**

يمكن القول إن مشروع الحكم الذاتي في الصحراء المغربية هو تنويع لمسار طويل من الإصلاح السياسي، والاندماج الوطني، والتحديث المؤسساتي. فهو لا يهدف فقط إلى حل نزاع إقليمي، بل إلى تحديد النموذج المغربي في إدارة الاختلاف، وبناء وحدة قائمة على المشاركة والعدالة والتنمية.

وبذلك، يبرز المشروع المغربي ليس كحل مرحلي، بل كـ رؤية استراتيجية لمغرب الغد: مغرب متنوع في ثقافته، قوي بمؤسساته، منفتح على محيطه الإفريقي، وملتزم بوحدة الوطنية والترايبية.

وكما قال جلالة الملك محمد السادس في خطابه يوم 6 نوفمبر 2015: "المغرب في صحرائه، والصحراء في مغربها، ولن يكون هناك حل خارج سيادة المملكة ووحدةها الترابية".

¹ Jean-Pierre Filiu, Le Maghreb et la question du Sahara, Paris: CNRS, 2021, p. 89).

المراجع والمصادر:

✓ المرجع بالعربية:

- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الصحراء المغربية، 2008.
- بنعيسى، محمد، الاستراتيجية التنموية في الأقاليم الجنوبية، منشورات جامعة ابن زهر، 2020، ص. 45.
- بوحمدي، محمد. الشيخ ماء العينين والمقاومة في الصحراء المغربية، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2015، ص. 61؛
- بوحناة خديجة. التنمية الاجتماعية في المناطق الصحراوية، دار النشر الجامعي، وجدة، 2022، ص. 59.
- البوزيدي سلمى. الاقتصاد الجهوي في إطار الحكم الذاتي، دار توبقال، الدار البيضاء، 2021، ص. 103.
- بوفيه، لورانس، الحكم الجهوي في السياقات المتنازع عليها: دراسة حالة الصحراء المغربية، دار المتوسط للنشر، مدريد، 2021، ص. 198.
- تقرير وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية لسنة 2023، ص. 14.
- التسماني عبد العزيز، الاقتصاد الجهوي والتنمية المستدامة في المغرب، دار إفريقيا الشرق، 2022، ص. 132.
- الحسين الوردي، رهانات التنمية والديمقراطية الجهوية في المغرب، الرباط: منشورات كلية الحقوق، 2021، ص. 73.
- حكومة إسبانيا، تصريحات رسمية حول موقف إسبانيا من النزاع في الصحراء، مدريد، مارس 2022.
- حميد لمرباط، تحولات المجتمع المدني في الأقاليم الجنوبية، مركز الدراسات الصحراوية، المغرب، 2019، ص. 88.
- الخطيب، عبد الهادي. القضية الصحراوية: الجذور التاريخية والتطورات القانونية والسياسية. الرباط: منشورات كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، 2018، ص. 27.
- د. عبد الرحيم العيساوي، التعليم العالي والتحولات المحلية في جنوب المغرب، المغرب، المركز المغربي للنشر الأكاديمي، 2021، ص. 112.
- د. فاطمة الرقيبي، الصحة والتنمية المحلية في الجنوب المغربي، الإمارات، دار الكتاب الجامعي، 2022، ص. 89.
- ديبوي جبار، الحكم الذاتي والنماذج المؤسسية في الدول الموحدة، منشورات العلوم السياسية، باريس، 2020، ص. 142.
- رسالة الشيخ ماء العينين إلى السلطان مولاي عبد العزيز، 1903، ضمن: محمد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين والعلويين، ص. 214.
- الزباني، ع. ل. (2023). الحكم الذاتي في الصحراء المغربية: رؤية دستورية وآفاق تنموية (ص 67). مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
- السريغيني عبد الحق. المجالات الترابية وتحديات التنمية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2020، ص. 76.
- سعيد العمراني عنوان المرجع: الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية: التحديات والآفاق التنموية البلد: المغرب تاريخ النشر: 2024 الناشر: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، الرباط رقم الصفحة: 93
- الصديقي، عبد الرحيم. الصحراء المغربية: الجذور التاريخية والأبعاد الجيوسياسية للنزاع. الرباط: منشورات المعرفة، 2019، ص. 112.
- عبد الرحمن اليوسفي، المغرب ومسار الوحدة الترابية، منشورات كلية الحقوق الرباط، 2008، ص. 54.

- عبد اللطيف الزياتي عنوان المرجع: الحكم الذاتي في الصحراء المغربية: رؤية دستورية وآفاق تنموية البلد: المغرب تاريخ النشر: 2023 الناشر: مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء رقم الصفحة 67:
- عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، الجزء الرابع، ص. 87.
- العزاوي، عبد الحق. الحكم الذاتي والنموذج التنموي في الأقاليم الجنوبية للمغرب: مقارنة قانونية وسياسية. الدار البيضاء: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، 2021، ص. 134-138.
- فاطمة الغالي، التمكين السياسي للمرأة في الجهات الجنوبية، دار المعرفة، الرباط، 2020، ص. 54.
- المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، تقرير حول دينامية التنمية والاندماج الاجتماعي في الأقاليم الجنوبية، الرباط، 2022، ص. 41)
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التنمية الجهوية في الصحراء المغربية، الرباط، 2022، ص. 31.
- مجلس الأمن، القرار رقم 1754، نيويورك، 30 أبريل 2007.
- المحجوبي أحمد. الحكم الذاتي والتنمية الجهوية بالمغرب، منشورات كلية الحقوق الرباط، 2019، ص. 87.
- محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري حول الصحراء الغربية، لاهاي، 1975.
- محمد أشركي، القانون الدستوري والنظام السياسي المغربي، دار إفريقيا الشرق، 2015، ص. 223.
- محمد الأمين مشبال، الثقافة والهوية في الأقاليم الجنوبية، مجلة الثقافة المغربية، العدد 35، 2021، ص. 67.
- محمد بنعيسى، الاستراتيجية التنموية في الأقاليم الجنوبية، منشورات جامعة ابن زهر، 2020، ص. 45.
- محمد كنيب، المغرب والتحول السياسي في القرن العشرين، ص. 201).
- مصطفى سيعدي، القانون الدولي وتسوية نزاعات الحدود في إفريقيا، الرباط، 2020، ص. 189.
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تقرير سنة 2023، ص. 11.
- المندوبية السامية للتخطيط، المؤشرات الجهوية للتنمية البشرية، الرباط، 2023، ص. 28.
- مورجون جاك، قضية الصحراء ونموذج الحكم الذاتي المغربي، مطابع جامعة باريس، باريس، 2021، ص. 89).
- الوردي، ح. (2023). الجهوية المتقدمة والحكم الذاتي: من التصور الدستوري إلى التنزيل الواقعي (ص 112). منشورات المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، الرباط، المغرب.
- وزارة التجهيز والنقل المغربية، تقرير التنمية في الأقاليم الجنوبية، الرباط، 2022، ص. 17.
- وزارة الخارجية الأمريكية، بيان حول اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء المغربية، واشنطن، 2020.
- وزارة الداخلية المغربية، تقرير حول النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية وأثره على الحكم الذاتي، الرباط، 2023.
- وزارة الشؤون الخارجية المغربية. الرباط، 18 مارس 2022،
- وزارة الشؤون الخارجية المغربية، قنصليات الدول الأجنبية في العيون والداخلية: مؤشرات الجاذبية الاقتصادية والاستقرار السياسي، الرباط، 2024.
- وزارة الصناعة والتجارة المغربية، تقرير حول الاستثمارات في الأقاليم الجنوبية 2015-2024، الرباط، 2024.
- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية، تقرير 2023، ص. 9.

✓ المراجع بالإنجليزية:

- Ackrén, 2020, p. 89) المؤلف الكامل: Maria Ackrén عنوان المرجع: *Autonomy Arrangements in the Nordic Region: The Cases of the Faroe Islands and Greenland* البلد: النش: تاريخ النشر: 2020 الناشر: Åbo Akademi University Press رقم الصفحة: 89
- Baldini, Gianfranco & Cotta, Maurizio, "The Regionalization of Italy: Constitutional Reform and its Consequences," *West European Politics*, 2016, pp. 466–468).
- Blixsen Karen, *Autonomy and Diplomacy in North–West Africa*, Copenhagen University Press, Copenhagen, 2022, p. 64.
- Boukhars, Anouar, *Politics in the Western Sahara: Regional and International Dimensions*, Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2011, p. 91.
- De Nicolo, Leo, *Decentralization and Governance in North Africa: The Moroccan Model*, Routledge, London, 2021, p. 98).
- García de Enterría, 2019, p. 178) المؤلف الكامل: Eduardo García de Enterría عنوان المرجع: *El Estado Autonómico Español: Balance y Perspectivas después de Cuatro Décadas* البلد: النش: تاريخ النشر: 2019 الناشر: Civitas – Thomson Reuters رقم الصفحة: 178
- George M'Baye, *Le Sahara Marocain et la diplomatie africaine*, Paris, 2020, p. 67).
- Giovanni Sartori, *Autonomy and Regionalism in Italy*, Milan: Laterza, 2018, p. 56).
- Jean–Pierre Filiu, *Le Maghreb et la question du Sahara*, Paris: CNRS, 2021, p. 89).
- Karen Blixsen, *Nordic Models of Autonomy*, Copenhagen University Press, 2020, p. 112).
- Major Claudia, *Regional Diplomacy and the Western Sahara Conflict*, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2022, p. 58).
- Manuel González, *Autonomy and the Spanish Constitution*, Madrid: CEPC, 2019, p. 74
- Marco Ferrari, *Autonomia e Regioni Speciali in Italia*, Milano: Edizione Giuridica Europea, 2019, p. 74).

- Mbaye, George, *African Diplomacy and the Western Sahara Conflict*, Dakar: CODESRIA, 2019, p. 78.
- Pierre Vermeren, *Le Maroc: De la démocratie à l'émergence économique*, Paris: Éditions La Découverte, 2021, p. 156).
- Shelley, Toby. *Endgame in the Western Sahara: What Future for Africa's Last Colony?* Zed Books, 2004, p. 54.
- United Nations Security Council, *Report on the Situation in Western Sahara*, 2024, p. 4).
- United Nations Security Council. (2025). Resolution 2797 (2025): Renewal of the Mandate of the United Nations Mission for the Referendum in Western Sahara (MINURSO) (para. 5). United Nations Publications, New York, USA. (على موقع الأمم المتحدة (2025) S/RES/2797 القرار مُتاح كوثيقة).
- United Nations, *Report on Western Sahara*, 2023, p. 3)
- Volpi Frédéric, *Western Sahara and International Diplomacy: From Referendum to Autonomy*, Palgrave Macmillan, London, 2023, p. 112.
- Williams, Paul, *UN Conflict Resolution in Western Sahara*, Oxford University Press, Oxford, 2019, p. 142)
- Zoubir Yahia H., *Morocco and the African Union: Diplomacy and Sovereignty in the Western Sahara Conflict*, Routledge, London, 2021, p. 79]).

التوازن بين حماية المؤمن لهم وتنظيم المنافسة: رقابة هيئة التأمين على سوق التأمين في ضوء مدونة التأمينات (القانون 17.99)

د. أيوب بنفارس

دكتور في القانون الخاص

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية.

المملكة المغربية

الملخص:

جاءت هذه الدراسة القانونية لتسلط الضوء على يشكل موضوع رقابة هيئة التأمين والاحتياط الاجتماعي على سوق التأمين أحد أبرز المداخل القانونية لضمان التوازن بين حماية حقوق المؤمن لهم وتنظيم المنافسة داخل السوق المغربي. وقد أبان تحليل مقتضيات القانون رقم 17.99. بمثابة مدونة التأمينات، والقانون رقم 64.12 المنظم للهيئة، عن بنية رقابية قائمة على الاستقلال الوظيفي، مقرونة بصلاحيات واسعة، تتوزع بين آليات وقائية تستبق المخاطر، وأخرى زجرية تُفعل عند وقوع الاختلالات الجسيمة.

من خلال دراسة معمقة للنصوص القانونية، ومقارنة الأبعاد التطبيقية للهيئة، يتضح أن الرقابة لا تُمارس فقط لضبط الأداء المالي للشركات، بل أيضاً لحماية التوازن العقدي، وضمان الشفافية في المعاملات، ومواكبة تطور السوق. غير أن تحديات ترتبط بغموض بعض المفاهيم القانونية، وغياب آليات رقمية موحدة، تطرح تساؤلات حول فعالية هذه الرقابة في صيغتها الحالية.

توصي الدراسة بإعادة تقييم الأدوات القانونية والتنظيمية المسندة للهيئة، مع توسيع نطاق تدخلها الاستباقي، وتعزيز شفافيتها، وتقوية التنسيق بينها وبين باقي الفاعلين، بما يضمن بيئة تأمينية أكثر حماية واستقراراً وثقة.

كلمات مفتاحية: هيئة التأمين والاحتياط الاجتماعي -مدونة التأمينات -الرقابة الوقائية والزجرية

Abstract:

This legal study aims to highlight the role of the Insurance and Social Security Authority's oversight of the insurance market as a key legal framework for ensuring a balance between protecting policyholders' rights and regulating competition within the Moroccan market. An analysis of Law No. 17.99, the Insurance Code, and Law No. 64.12, which governs the Authority, reveals a supervisory structure based on functional independence and broad powers. These powers are distributed between preventative mechanisms that anticipate risks and punitive measures activated in cases of serious violations.

A thorough examination of the legal texts and a comparison of the Authority's practical applications demonstrate that oversight is not solely exercised to regulate companies' financial performance, but also to protect contractual balance, ensure transparency in transactions, and keep pace with market developments. However, challenges related to procedural delays, the ambiguity of certain legal concepts, and the lack of standardized digital mechanisms raise questions about the effectiveness of this oversight in its current form. The study recommends reassessing the legal and regulatory tools assigned to the Authority, expanding its proactive intervention, enhancing its transparency, and strengthening coordination with other stakeholders to ensure a more protective, stable, and trustworthy insurance environment.

Keywords: *Insurance and Social Security Authority – Insurance Code – Preventive and punitive oversight*

تقديم:

أضحى قطاع التأمين، في سياق الاقتصاد المعاصر، أحد الأعمدة المحورية في دعم الاستقرار المالي والاجتماعي، لما يضطلع به من دور في توزيع الأخطار، وحماية الأفراد والمؤسسات، وتمويل مشاريع الاستثمار الكبرى. وإدراكاً من المشرع المغربي بأهمية هذا القطاع، فقد عمل على تأطيره بمنظومة قانونية ومؤسسية محكمة، تستند بالأساس إلى القانون رقم 17.99 بمثابة مدونة التأمينات، باعتباره المرجع الأساسي المنظم للعقود التأمينية، ومزاولة أنشطة التأمين وإعادة التأمين، والضوابط التقنية والمالية المرتبطة بها.

غير أن الدور المركزي الذي أضحت تلعبه شركات التأمين، والتعقيد المتزايد في علاقاتها التعاقدية، وحجم المسؤوليات المالية الملقاة على عاتقها، كلها عوامل فرضت ضرورة الانتقال من مجرد وضع قواعد تنظيمية إلى إرساء آلية رقابية فعالة، تضمن من جهة احترام القوانين والأنظمة، ومن جهة ثانية حماية حقوق المؤمن لهم، وتفادي أي إخلال بمبادئ الشفافية أو التوازن التعاقدية. فكان تأسيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS). بموجب القانون رقم 64.12 خطوة نوعية نحو إرساء سلطة إدارية مستقلة، تتوفر على صلاحيات موسعة في الضبط والمراقبة والزرع، وتتمتع باستقلال مالي وشخصية معنوية.

وفي هذا الإطار تنظم مدونة التأمينات تدخل الهيئة، بحيث تحدد أنواع الرقابة الممارسة على شركات التأمين، من رقابة مستندية، وتحقيقات ميدانية، إلى سلطة إصدار العقوبات، وفرض إجراءات التقويم، وإمكانية سحب الاعتماد في حالات الخطورة القصوى. كما تنص مدونة التأمينات على إلزام شركات التأمين بإيداع بيانات دورية مفصلة، تشمل الجوانب المالية، والاحتياطات التقنية، ونسب الملاعة، وهي البيانات التي تمكن الهيئة من تتبع مؤشرات الخطر مبكراً، وتقييم قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم.

أما القانون رقم 64.12، فهو الذي يُعطي للهيئة شكلها القانوني ووظيفتها المؤسسية. ويؤكد، في مادته الأولى، على استقلالها المالي. كما يخولها صلاحيات متعددة من بينها تلك التي كانت من اختصاص وزير الاقتصاد والمالية في مجال مراقبة قطاع التأمين¹، وكذا اقتراح مشاريع نصوص تشريعية أو تنظيمية لها علاقة بمجال اختصاصها².

تكمن أهمية هذا النظام الرقابي في سعيه لتحقيق معادلة دقيقة: حماية المؤمن لهم باعتبارهم الطرف الأضعف، مقابل السماح للمؤمنين بممارسة نشاطهم في بيئة تنافسية متوازنة. لكن التطبيق العملي يكشف عن تحديات واقعية، منها: حدود فعالية التدخل الاستباقي، بطء مساطر المعالجة، غياب شفافية كافية في نشر المعطيات للعموم، وضغط التوازن بين الاستقلال المهني والتبعية التنظيمية.

بناء على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تفكيك الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم عمل الهيئة، من خلال قراءة نقدية للمقتضيات المنصوص عليها في القانون رقم 17.99 والقانون رقم 64.12، ومقارنة المقتضيات النظرية بأداء الهيئة على المستوى العملي، قصد الإجابة عن الإشكالية التالية:

¹ تنص المادة 12 من القانون 64.12 على ما يلي: "تقوم الهيئة بممارسة السلطات والصلاحيات المخولة لوزير المالية بموجب الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 12 نوفمبر 1963 وذلك ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ باستثناء تلك المنصوص عليها في الفصلين 14 و32 من هذا الظهير الشريف".

² المادة الثالثة من القانون 64.12 السالف الذكر.

ما مدى فعالية رقابة هيئة التأمين على سوق التأمين في المغرب في تحقيق التوازن بين حماية المؤمن لهم وتنظيم المنافسة؟
تقارب هذه الدراسة الموضوع من خلال مطلبين متكاملين:

— يخصص المطلب الأول لتحليل الإطار القانوني والمؤسسي للهيئة، انطلاقاً من النصوص المنظمة لبنيتها وصلاحياتها؛

— أما المطلب الثاني، فيرصد آليات المراقبة الوقائية والزجرية، وحدود تأثيرها على أداء السوق وحماية الحقوق.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي لرقابة هيئة التأمين والاحتياط الاجتماعي

تعد رقابة الدولة على قطاع التأمين من المرتكزات الأساسية لضمان شفافية المعاملات، واستقرار السوق، وحماية حقوق المؤمن لهم. وقد أدرك المشرع المغربي هذا الأمر مبكراً، فسعى إلى تقنين العلاقة بين الفاعلين في هذا القطاع، من خلال إصدار القانون رقم 17.99 بمثابة مدونة التأمينات، الذي شكل أول إطار تشريعي شامل يُنظم عقود التأمين، شروط مزاوله النشاط، والضوابط المالية والتقنية التي يجب احترامها من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين.

غير أن التطورات المتسارعة التي عرفها سوق التأمين، سواء من حيث حجم رؤوس الأموال المتداولة، أو تنوع المنتجات التأمينية، أو انفتاح السوق على المنافسة الدولية، فرضت على الدولة الانتقال من منطق الإشراف الوزاري التقليدي إلى تبني نموذج الهيئات الرقابية المستقلة. فجاء إحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS) بموجب القانون رقم 64.12 سنة 2014، كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى مهمة السهر على تطبيق أحكام مدونة التأمينات، وضبط سوق التأمين، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الاقتضاء.

وتمنح مدونة التأمينات الأساس القانوني لاختصاصات الهيئة الرقابية، حيث يحدد أنواع الرقابة الممكنة (على الوثائق وبعين المكان)، ويبين وسائل التدخل الممنوحة لها، من إعذارات، إلى عقوبات، إلى إمكانية سحب الاعتماد في حالات الخلل الجسيم. كما يحدد القانون رقم 64.12 هيكل الهيئة، وطريقة تعيين أعضائها، ومجالات تدخلها، مما يسمح بفهم دقيق لطبيعة الدور الرقابي الذي تمارسه، وحدوده في السياق القانوني المغربي¹.

وانطلاقاً من هذا الإطار، يتناول هذا المطلب الأساس القانوني والمؤسسي المنظم لاختصاصات الهيئة، عبر فقرتين:

تتناول الفقرة الأولى: البنية القانونية لهيئة التأمين والاحتياط الاجتماعي، وموقعها ضمن المنظومة التنظيمية؛

وتخصص الفقرة الثانية: لاختصاصاتها الرقابية كما نصت عليها مدونة التأمينات، ودرجة التوازن بين وظيفتي الحماية والتنظيم داخل تدخلاتها.

الفقرة الأولى: الإطار القانوني لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بين الاستقلال التنظيمي والتبعية الوظيفية

جاء إحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS) بموجب القانون رقم 64.12، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.192 بتاريخ 1 ديسبر 2014، كاستجابة لحاجة الدولة إلى فصل الرقابة التأمينية عن الإدارة المركزية، وخلق سلطة تنظيمية مستقلة تضطلع بمهام التقنين والمراقبة والإشراف على قطاعي التأمين والاحتياط الاجتماعي. وقد

¹ عبد الواحد الكمري، موسوعة شرح مدونة التأمينات المغربية على ضوء العمل القضائي والتطبيقات العملية، الجزء الأول، منشورات دار السلام، الرباط، 2021، ص22.

جاءت هذه الخطوة في إطار ملاءمة المنظومة الوطنية مع المعايير الدولية، خصوصا توصيات الجمعية الدولية لهيئات الرقابة على التأمين (IAIS)، التي تؤكد على أهمية استقلالية الهيئات الرقابية وحيادها لضمان نجاعة المراقبة¹.

ويعزز هذا الاستقلال ما أكدت عليه المادة 12 من القانون رقم 64.12 السالف الذكر والتي نقلت اختصاصات السلطة الحكومية في مجال مراقبة قطاع التأمين إلى هيئة مراقبة التأمينات، وهو الأمر الذي يستشف منه استقلال الهيئة عن السلطة الحكومية في مجال الرقابة على قطاع التأمين. غير أن المشرع أبقى على بعض مظاهر الرقابة الحكومية، خاصة فيما يتعلق بتعيين الرئيس وأعضاء المجلس الإداري للهيئة من طرف جلالة الملك والسلطة الحكومية، وكذا المصادقة على الميزانية من قبل وزارة المالية، وهو ما يضع الهيئة في موقع استقلال وظيفي نسبي، يخضع لتوازن دقيق بين الاستقلال والرقابة المؤسسية².

أما من حيث المهام، فقد أسندت للهيئة من خلال القانون رقم 64.12 جملة من الاختصاصات، أبرزها:

- السهر على احترام أحكام القانون رقم 17.99 بمثابة مدونة التأمينات؛
- مراقبة الوضعية المالية والمحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين؛
- التأكد من مدى وفاء الفاعلين بالتزاماتهم تجاه المؤمن لهم؛
- منح أو سحب الاعتمادات، وفرض العقوبات الإدارية؛
- إعداد التقارير الدورية حول وضعية السوق ورفعها للحكومة والبرلمان.

وتجدر هذه المهام امتدادا قانونيا في مدونة التأمينات، خاصة في الكتاب الثالث من مدونة التأمينات، وتحديدًا، التي تنظم أدوات الرقابة، والوثائق الواجب تقديمها، وآليات التدخل الزجري والوقائي.

كل هذه الأحكام تؤكد أن الهيئة ليست مجرد جهاز تقني، بل هي سلطة ضبط ذات طابع قانوني، تمارس الرقابة باسم القانون وبموجب صلاحيات واضحة ومؤطرة. غير أن فعالية هذه الرقابة تظل مرتبطة بتوفر الشروط المؤسسية، من كفاءة بشرية، واستقلال مالي فعلي، وآليات تحليل متقدمة، وهو ما سنناقشه من خلال تحليل مدى وضوح واكتمال اختصاصات الهيئة الرقابية في الفقرة الموالية³.

الفقرة الثانية: اختصاصات الهيئة الرقابية في ضوء مدونة التأمينات: بين الحماية والتقنين

يتمحور تدخل هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي في قلب العلاقة بين تنظيم السوق وحماية المؤمن لهم، وهو ما كرّسه المشرع المغربي في القانون رقم 17.99 بمثابة مدونة التأمينات، وتظهر قراءة هذه المواد أن المشرع لم يكتف بمنح الهيئة دورا شكليا أو استشاريا، بل أرسى لها اختصاصا رقابيا فعليا ومنظما، يتوزع بين رقابة دائمة، وتدخلات تصحيحية وزجرية، بهدف الحفاظ على توازن السوق، وضمان وفاء الشركات بالتزاماتها، وحماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين.

¹ ينص المعيار الثاني من المبادئ الأساسية للتأمين والإطار المشترك للإشراف على مجموعات التأمين ذات النشاط الدولي الصادر عن الجمعية الدولية لهيئات الرقابة على التأمين على ما يلي: "تتمتع الجهة المكلفة بالرقابة باستقلالية تشغيلية، وتحمل المسؤولية والمساءلة، وتلتزم بالشفافية في ممارسة مهامها وصلاحياتها، كما تتوفر على الموارد الكافية لأداء مسؤولياتها".

² محمد الأعرج، القانون المالي والتأمين: دراسة في التنظيم القانوني للقطاع، مطبعة الأمنية، الرباط، 2018، ص33.

³ سعاد العمري، "حماية المؤمن له في ضوء مدونة التأمينات: قراءة نقدية"، مجلة العلوم القانونية، جامعة محمد الخامس، العدد 45، 2021، ص34.

فوفقاً لمجموع مواد مدونة التأمينات: تمارس الهيئة رقابة مستمرة على جميع الأشخاص الخاضعين للمدونة، وتشمل هذه الرقابة التحقق من الوضعية المالية، ومدى احترام الاحتياطات التقنية، ونسب الملاءة المالية، والممارسات التعاقدية. وتمتد الرقابة لتشمل ملفات المطالبات، والتدبير الداخلي، وهيكلية الحوكمة، وحتى تقييم المخاطر.

كما تمكن الهيئة من مطالبة الشركات الخاضعة برقابة بتقديم أية وثائق أو بيانات تعتبر ضرورية لإنجاز مهمة التقييم أو التحقيق، بما في ذلك المعطيات الفنية والمالية المرتبطة بعقود التأمين المبرمة، وهو ما يمنح الهيئة قوة رقابية على مستوى المعلومة. وقد خول المشرع للهيئة إمكانية التوجيه والتنبيه، حيث تلتزم شركات التأمين بإيداع تقاريرها السنوية والوثائق المحاسبية خلال آجال محددة، مع التفاعل مع ملاحظات الهيئة، التي يمكن أن تشمل توصيات أو إعدارات. وفي حال عدم الامتثال، تنتقل الهيئة من المراقبة الوقائية إلى التدخل الزجري¹.

أما من جهة أخرى، تظهر وظيفة الهيئة في ضبط المنافسة من خلال صلاحياتها في مواجهة الممارسات غير المنصفة أو المنافسة لمبادئ الشفافية، التي تسمح لها باتخاذ إجراءات خاصة عند اكتشاف وجود ممارسات قد تخل بالتوازن داخل السوق أو تضر بحقوق فئات معينة من المؤمن لهم².

وفي المجمل، تبين القراءة الدقيقة أن اختصاصات الهيئة الرقابية وفق مدونة التأمينات لا تنحصر في الجانب المالي أو الإداري فقط، بل تشمل الجوانب التعاقدية، التنافسية، الأخلاقية، والمجتمعية أيضاً. غير أن فاعلية هذه الاختصاصات تبقى رهينة بمستوى الجاهزية التقنية للهيئة، وكفاءة مواردها البشرية، ومدى تجاوب الفاعلين مع مقتضياتها، وهي نقاط سيتم تحليلها عملياً في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: آليات الرقابة بين الفعالية الوقائية والحدود الزجرية لسوق التأمين

تمارس الرقابة على قطاع التأمين من طرف هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي عبر آليات متعددة تتراوح بين التتبع الوقائي والتدخل الزجري. ويعد هذا التداخل بين البعدين – الوقائي والزجري – من السمات المميزة للنظام الرقابي المغربي، الذي لا يكتفي بالتدخل بعد وقوع الخلل، بل يؤسس لتقنية تحليلية استباقية تقوم على جمع المعطيات وتقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

وقد أفرد المشرع المغربي في القانون رقم 17.99 بمثابة مدونة التأمينات حيزاً مهماً لهذا الجانب، حيث نجد نصوصاً تحدد أنواع الرقابة، وسلطات الهيئة، ومراحل التدخل، من توجيه الإنذارات والإعدارات، إلى اقتراح العقوبات، ثم تفعيل القضائي في الحالات القصوى. كما ينسجم هذا المنطق الرقابي مع فلسفة القانون رقم 64.12، الذي يمنح الهيئة صفة السلطة المستقلة، ويخولها صلاحيات تنفيذية كاملة لتقوم أوضاع الشركات التأمينية وإعادة التأمين، ومراقبة مدى التزامها بمقتضيات المدونة.

وتستند الرقابة الوقائية إلى آلية الرصد المستمر، حيث تلتزم الشركات بتقديم تقارير محاسبية وتقنية دورية، يتم تحليلها من طرف الهيئة وفق معايير تحددها النصوص التنظيمية. وتعد هذه الرقابة بمثابة "خط الدفاع الأول"، لما تمنحه من إمكانيات لتجنب المخاطر قبل استفحالها، سواء تلك المرتبطة بالعجز المالي أو بالإخلالات التعاقدية.

¹ محمد الهلالي، مدونة التأمينات: شرح وتحليل، الطبعة الثانية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2016، ص 24.

² خالد حمدي، "رقابة هيئة التأمين والاحتياط الاجتماعي: حدود الاستقلال وسلطة التدخل"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 170، 2020، ص 17.

أما الرقابة الزجرية، فتتفعل عند تسجيل خروقات أو امتناع عن الامتثال للتوجيهات الوقائية. وهي رقابة مبنية على القوة الإلزامية للنص القانوني، وتُحول للهيئة اتخاذ قرارات قد تصل إلى سحب الاعتماد، أو تعيين مدير مؤقت، أو حتى المطالبة بتصفية الشركة المعنية. وتؤطر هذه السلطة بعدة ضمانات، من أبرزها مبدأ التناسب ومراعاة حقوق الدفاع، كما ينص عليه القانون التنظيمي للهيئة¹.

الفقرة الأولى: الرقابة الوقائية – مقارنة استباقية لضمان التوازن وحماية المؤمن لهم

ترتكز الرقابة الوقائية التي تمارسها هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي على مبدأ استباق المخاطر وتفادي الأزمات المالية أو التعاقدية قبل وقوعها. وقد عمل المشرع المغربي، من خلال القانون رقم 17.99، بمثابة مدونة التأمينات، على تأطير هذه الرقابة بنصوص صريحة تلزم شركات التأمين بتقديم بيانات منتظمة، وتُحول للهيئة صلاحيات واسعة في تحليلها والتدخل عند الحاجة².

وينطلق هذا النوع من الرقابة من فرضية مفادها أن الاختلالات الكبرى لا تقع فجأة، بل تسبقها مؤشرات تقنية أو مالية يمكن رصدها مبكراً عبر أدوات التتبع والتحليل. ولهذا، ألزم المشرع شركات التأمين، بإيداع تقريرها السنوي المفصل حول الوضعية المالية والتقنية، وذلك في أجل لا يتجاوز خمسة أشهر من نهاية السنة المالية. ويُرفق هذا التقرير بجدول فنية ومالية تتعلق بالملاءة المالية، والاحتياطيات التقنية، ومجموع الأقساط والعمليات³.

كما تمنح للهيئة إمكانية طلب أي وثائق إضافية تراها ضرورية لتحليل الوضعية الواقعية للشركة، بما في ذلك عقود التأمين النموذجية، أو تفاصيل استثمار الاحتياطيات، أو نسب الخطر المغطاة. وتملك الهيئة، صلاحية التحقق من صحة هذه البيانات عن طريق لجان تفتيش ميدانية، أو من خلال تكليف مراقبين مستقلين معتمدين.

وتعتبر الرقابة الوقائية الأداة الأكثر نجاعة في ضمان حقوق المؤمن لهم، لأنها تمكن الهيئة من التدخل المبكر، عبر توجيه إنذارات أو ملاحظات مكتوبة، وتفرض على الشركة المعنية اعتماد تدابير تصحيحية داخل أجل محدد. وتشمل هذه التدابير إمكانية مراجعة سياسات التسعير، أو زيادة الاحتياطيات التقنية، أو تعديل هيكل الاستثمار.

ولا تقتصر الرقابة الوقائية على الجوانب المالية، بل تمتد إلى مراقبة شروط العقود ومدى مطابقتها لمقتضيات الشفافية وعدم تضمينها لشروط تعسفية، وذلك وفق ما تشير المدونة. ويمكن للهيئة، في هذا السياق، أن ترفض المصادقة على بعض المنتجات التأمينية، إذا رأت أنها لا تستجيب لمبادئ الإنصاف والتوازن العقدي.

ورغم هذه المقتضيات، تواجه الرقابة الوقائية عدة تحديات، أبرزها:

- صعوبة التحقق من صدقية المعطيات، خاصة في غياب منظومة رقمية وطنية موحدة،
- تفاوت القدرات التقنية والمالية بين الشركات، مما يضعف أحياناً فعالية المقارنة والمراقبة.

¹ Hassan El Baroudi – La régulation du marché de l'assurance au Maroc, Thèse de doctorat, Université Hassan II, 2020, p26.

² نور الدين العمراني، "الرقابة الزجرية في سوق التأمين المغربي: بين النص والممارسة"، دفا تر القانون والمجتمع، العدد 12، 2022، ص 27.

³ Fatima Zahra Chahboun – Le rôle de l'ACAPS dans le contrôle du secteur des assurances au Maroc, Revue Marocaine de Droit Public, n°13, 2021, p13.

ورغم ذلك، فإن الهيئة نجحت في حالات عديدة، كما توثق بعض تقاريرها السنوية، في الكشف المبكر عن اختلالات كانت تهدد استقرار السوق، خاصة تلك المتعلقة بعجز الاحتياطيات أو تعثر الأداء المالي، مما مكن من تفادي تدخلات زجرية لاحقة. ويتضح من ذلك أن الرقابة الوقائية ليست فقط أداة مراقبة، بل هي سياسة وقائية ذات أثر مباشر على حماية المؤمن لهم واستقرار السوق ككل.

الفقرة الثانية: الرقابة الزجرية من إجراءات التصحيح إلى العقوبات التنظيمية

إذا كانت الرقابة الوقائية تهدف إلى معالجة مؤشرات الاختلال في بدايتها، فإن الرقابة الزجرية تمثل الأداة القانونية الحاسمة التي تفعّلها هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي عندما تثبت المراقبة الميدانية أو الوثائقية وجود مخالفات فعلية أو تقصير في احترام مقتضيات القانونية والتنظيمية، تبدأ الرقابة الزجرية عادة بمرحلة الإنذار والإعذار، والتي تسمح للهيئة بتوجيه مراسلة رسمية إلى الشركة المعنية، تحدد فيها طبيعة المخالفة أو الاختلال، وتمنح أجلاً لتصحيح الوضعية. ويلزم القانون الهيئة باتباع هذا المسار كمرحلة أولى، قبل الانتقال إلى تدابير أكثر تشدداً، تأكيداً لمبدأ التدرج وتوفير الفرصة للتدارك¹.

وإذا لم تبد الشركة تجاوباً إيجابياً أو لم تصحح وضعيتها خلال الأجل الممنوح، تنتقل الهيئة إلى اتخاذ إجراءات زجرية مباشرة، التي تحوّل لها:

- تعليق اعتماد الشركة مؤقتاً،
- منعها من قبول عقود جديدة،
- أو فرض غرامات إدارية.

أما في الحالات التي تتسم بخطورة كبيرة، كتهديد حقوق المؤمن لهم أو الإخلال الجسيم بالتوازن المالي، للهيئة صلاحية اقتراح سحب الاعتماد نهائياً، مع إحالة الملف إلى القضاء إذا ثبت وجود أفعال يُمكن أن تُشكّل جنحاً أو جرائم مالية. ويُعتبر هذا التدبير من أقصى درجات الزجر، لما له من أثر مباشر على استمرارية الشركة، وحماية حاملي عقود التأمين.

وتعزز هذه الصلاحيات من خلال تمكين الهيئة من تعيين مدير مؤقت لتسيير الشركة التي أصبحت في وضعية حرجية، بهدف ضمان استمرارية الحد الأدنى من الخدمات وتفاذي انهيار مفاجئ قد يلحق الضرر بالمؤمن لهم أو بالاقتصاد العام. وقد تم اللجوء إلى هذا الإجراء في حالات محددة، كما أشارت تقارير الهيئة، خاصة حين يُهدد الخلل استقرار النظام التأميني بكامله.

كما تلزم الهيئة بإبلاغ المؤمن لهم والمستفيدين بأي قرار زجري له تأثير مباشر على العقود المبرمة، تجسيدا لمبدأ الشفافية، واعترافاً بحق المؤمن له فيولوج إلى المعلومة. مع التأكيد على ضرورة تعاون الشركة مع الهيئة عند تنفيذ الإجراءات الزجرية، تحت طائلة المساءلة.

ورغم دقة النصوص، تواجه الهيئة في ممارستها للرقابة الزجرية عدة إكراهات عملية، أبرزها:

- بطء المساطر بسبب لجوء الشركات إلى الطعن أمام القضاء الإداري،
- الضغوط الاقتصادية في حالة الشركات الكبرى التي قد يؤدي زجرها إلى زعزعة السوق،

¹ Ali Sedki – Le droit des assurances au Maroc, Editions La Croisée des Chemins, Casablanca, 2019, p 17.

• نقص الموارد البشرية المختصة في الملفات المالية المعقدة.

ومع ذلك، فقد أثبتت الهيئة في حالات متعددة — حسب تقاريرها السنوية — فعاليتها في معالجة اختلالات خطيرة، بما في ذلك تعليق أنشطة وسطاء، أو سحب اعتمادات فروع لم تحترم شروط الملاءة، وهو ما يعكس دورها الفعلي كجهاز إنذار وتنظيم وحماية في آن واحد.

وعليه، فإن الرقابة الزجرية تشكل امتداداً طبيعياً للرقابة الوقائية، لكنها تتطلب قدرة تنفيذية قوية، وبيئة قانونية متماسكة، وتنسيقاً مع باقي الفاعلين (القضاء، السلطة الحكومية، البنك المركزي...) لضمان فعاليتها، دون المساس بمبادئ التوازن وحرية المبادرة الاقتصادية.

خاتمة

يتبين من خلال هذا التحليل أن الرقابة التي تمارسها هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي لا تندرج ضمن المهام الشكلية أو الإدارية البسيطة، بل تعد جزءاً من سياسة عمومية استراتيجية لضبط قطاع حيوي، تتداخل فيه الاعتبارات المالية، القانونية، والاجتماعية. فقد مكنت مدونة التأمينات (القانون رقم 17.99) من وضع إطار قانوني مفصل لمختلف أنماط الرقابة، من خلال التمييز الواضح بين الرقابة الوقائية والرقابة الزجرية، مع تحديد الصلاحيات، وشروط التدخل، وضمانات الإجراءات. كما عزز القانون رقم 64.12 هذا الإطار بمنح الهيئة استقلالاً قانونياً ومؤسساتياً، يخول لها ممارسة الرقابة دون خضوع مباشر للسلطة الحكومية، وهو ما يعد استجابة للتوصيات الدولية الداعية إلى إبعاد وظيفة الرقابة عن منطق القرار السياسي، وتمكينها من أدوات مهنية تقنية تتيح التدخل الفعال والمتوازن.

ورغم هذا التقدم التشريعي، تواجه الهيئة تحديات حقيقية في الممارسة، ترتبط أساساً بـ:

- الحاجة إلى تعزيز الموارد البشرية المتخصصة في التحليل المالي والاكتواري؛
- محدودية أدوات الرقابة الرقمية والمعلوماتية في مواجهة شركات ذات أنظمة مالية متقدمة؛
- صعوبة تفعيل العقوبات الزجرية في مواجهة فاعلين كبار قد يؤثر تدخل الهيئة ضدهم على استقرار السوق برمتها؛
- ووجود بعض الغموض القانوني في المفاهيم الإجرائية، من قبيل "الاختلال الجسيم"، أو "الملاءة غير الكافية"، مما يفتح الباب لاجتهادات متضاربة.

لذلك، وفي ضوء ما تم رصده، يمكن اقتراح ما يلي:

- تعديل بعض مقتضيات مدونة التأمينات لتوضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالرقابة، وتوسيع مجال التدخل الاستباقي للهيئة؛
- تعزيز استقلالية الهيئة فعلياً، ليس فقط على المستوى القانوني، ولكن أيضاً من حيث التوظيف، والتكوين، والتمويل؛
- تطوير البنية التكنولوجية للرقابة، من خلال فرض رقمنة البيانات المالية للشركات، واعتماد نظم تحليل ذكية للكشف المبكر عن مؤشرات الاختلال؛

- خلق آلية دائمة للتنسيق المؤسسي بين الهيئة والسلطات القضائية، ومجلس المنافسة، وبنك المغرب، لتجاوز التعارض أو البطء في التدخل؛
 - تعزيز مبدأ الشفافية بنشر ملخصات التدخلات الرقابية والعقوبات المتخذة، بما يكرس الحق في المعلومة ويعزز ثقة الجمهور.
- في المحصلة، يتوقف نجاح الهيئة في مهمتها على مدى قدرتها على التوازن بين منطق التنظيم الصارم ومنطق مرونة السوق، بما يضمن حماية المؤمن لهم، ويشجع الاستثمار، ويرسخ قواعد المنافسة الشريفة داخل سوق التأمين المغربي.

لائحة المراجع:

✓ أولاً: مراجع باللغة العربية

- عبد الواحد الكمري، موسوعة شرح مدونة التأمينات المغربية على ضوء العمل القضائي والتطبيقات العملية، الجزء الأول، منشورات دار السلام، الرباط، 2021.
- محمد الهلالي، مدونة التأمينات: شرح وتحليل، الطبعة الثانية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2016.
- محمد الأعرج، القانون المالي والتأمين: دراسة في التنظيم القانوني للقطاع، مطبعة الأمانة، الرباط، 2018.
- خالد حمدي، "رقابة هيئة التأمين والاحتياط الاجتماعي: حدود الاستقلال وسلطة التدخل"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 170، 2020.
- سعاد العمري، "حماية المؤمن له في ضوء مدونة التأمينات: قراءة نقدية"، مجلة العلوم القانونية، جامعة محمد الخامس، العدد 45، 2021.
- نور الدين العمراني، "الرقابة الجزئية في سوق التأمين المغربي: بين النص والممارسة"، دفاتر القانون والمجتمع، العدد 12، 2022.

✓ ثانياً: مراجع باللغة الفرنسية

- Ali Sedki – Le droit des assurances au Maroc, Editions La Croisée des Chemins, Casablanca, 2019.
- Hassan El Baroudi – La régulation du marché de l'assurance au Maroc, Thèse de doctorat, Université Hassan II, 2020.
- Fatima Zahra Chahboun – Le rôle de l'ACAPS dans le contrôle du secteur des assurances au Maroc, Revue Marocaine de Droit Public, n°13, 2021.

تمويل السياسة العمومية في ضوء السجل الاجتماعي الموحد

ياسين الروكي

طالب باحث سلك الدكتوراه، تخصص القانون العام

جامعة عبد المالك السعدي — طنجة

المملكة المغربية

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة السجل الاجتماعي الموحد كآلية مؤسسية حديثة اعتمدها المغرب لترشيد وتوجيه تمويل السياسة العمومية الاجتماعية نحو الفئات المستحقة، جاء هذا النظام بموجب القانون رقم 72.18، في إطار ورش تعميم الحماية الاجتماعية الذي يمثل أحد أهم مشاريع الإصلاح الاجتماعي بالمملكة، يركز السجل الاجتماعي الموحد على معالجة رقمية دقيقة للمعطيات السوسيو-اقتصادية للأسر، قصد تحديد درجة الهشاشة والاستحقاق وفق معايير موضوعية تضمن الشفافية والإنصاف. ويساهم هذا النظام في توحيد قواعد البيانات ومحاربة الغش والازدواجية في الاستفادة من برامج الدعم العمومي. كما يهدف إلى تعزيز فعالية الإنفاق العام وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية من خلال تحسين استهداف المستفيدين وترشيد الموارد المالية.

وفي النهاية، يُعدّ السجل الاجتماعي الموحد خطوة استراتيجية نحو بناء نموذج اجتماعي مغربي أكثر فعالية وإنصافاً، يجمع بين البعد الإنساني والنجاعة الاقتصادية في تدبير الدعم العمومي.

كلمات دلالية: السجل الاجتماعي الموحد، الحماية الاجتماعية، تمويل السياسة العمومية الاجتماعية، استهداف الفئات الهشة، العدالة الاجتماعية والمجالية، ترشيد الدعم العمومي، المعطيات السوسيو-اقتصادية، النجاعة الاقتصادية في الإنفاق العام.

المقدمة :

تعتبر السياسة العمومية الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية البشرية وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، حيث تتجلى وظيفتها في حماية الفئات الهشة وضمان ولوجها إلى الخدمات الأساسية، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والسكن والحماية من الفقر والهشاشة. غير أن تمويل هذه السياسة ظل لسنوات طويلة مطبوعاً بعدة إشكالات بنيوية، من أبرزها تشتت البرامج الاجتماعية، وضعف الاستهداف الدقيق للمستفيدين، بالإضافة إلى غياب آليات ناجعة لترشيد النفقات العمومية الموجهة لهذا الغرض. وهو ما أدى إلى محدودية نجاعة العديد من البرامج رغم ضخامة الموارد المالية المرصودة لها.

في هذا السياق إن ورش تعميم الحماية الاجتماعية من الأوراش الكبرى التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله بمناسبة عيد العرش المجيد في يوليوز 2020، والثانية كانت في افتتاح السنة التشريعية للبرلمان في أكتوبر 2020، من أجل إطلاق عملية تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة بشكل تدريجي على مستوى السنوات الخمس المقبلة، وكذلك بلورة مخطط عملي شامل لتزليل هذا الإصلاح، يتضمن البرنامج الزمني والاطار القانوني وخيارات التمويل وكذا آليات الحكامة المعتمدة بتنسيق مع كافة الشركاء الاجتماعيين، وإصلاح عميق للأنظمة والبرامج الاجتماعية المعمول بها، لاسيما من خلال تفعيل السجل الاجتماعي الموحد بغية تقليص الفقر ومحاربة كل أشكال الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر وتعميم التأمين الصحي الإجباري على جميع المواطنين والمواطنات، وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل، وتوسيع نظام التقاعد¹.

كما نصت المادة 31 من الدستور على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة².

إضافة إلى الاسترشاد بالالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال الحماية الاجتماعية خصوصاً العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي الصادرة عن منظمة العمل الدولية³، والتوصية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية الصادرة عن هذه المنظمة⁴ وكذا خطة الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يعد توسيع الحماية الاجتماعية من بين غاياتها الرئيسية⁵.

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تناولها وفق منهج تحليلي، بالاعتماد على تفكيك العناصر الأساسية لموضوع السجل الاجتماعي الموحد ودراساتها بأسلوب معمق، من خلال جمع القوانين المنظمة للسجل الاجتماعي الموحد واستقراءها.

وذلك اعتماداً على التصميم الثنائي، حيث سنتناول في إطار المبحث الأول الإطار القانوني والتنظيمي للسجل الاجتماعي الموحد المبحث الثاني دور السجل الاجتماعي الموحد في تمويل السياسة العمومية .

¹ إصلاح وحكامة منظومة الحماية بالمغرب منشور في الموقع الرسمي - وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة <https://social.gov.ma> تاريخ الاطلاع 2025/09/07 بتوقيت 18:30

² دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، بتاريخ 29 يوليوز 2011 (الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكررة في 30/07/2011)

³ مؤتمر العمل الدولي اتفاقية بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي رقم 102

⁴ التوصية رقم 202 لمنظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية) في سنة 1952، ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1957.

⁵ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 صادرة في الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للسجل الاجتماعي الموحد

السجل الاجتماعي الموحد هو عبارة على منصة رقمية مخصصة لتسجيل ويستهدف الأسر التي ترغب في الحصول على الدعم الاجتماعي، وللتسجيل في هذا السجل يستوجب توفر مجموعة من الشروط في الراغب في التسجيل واتباع مراحل محددة وهذا ما سنتطرق له

- تعريف السجل الاجتماعي الموحد وتنظيمه التشريعي وأهدافه

يعد السجل الاجتماعي الموحد من المستجدات التي جاء بها المشرع قصد منح المواطنين دعم اجتماعي، سنحاول في هذا المطلب تعريف السجل الاجتماعي الموحد (الفقرة الأولى)، وتحديد نصوص المنظمة له وأهدافه (الفقرة الثانية) و معيار تحديد وضعية المهشاشة و تقرير السجل الاجتماعي الموحد (الفقرة الثالثة)

الفقرة الأولى: تعريف السجل الاجتماعي

في هذه الفقرة ستحدد تعريف هذا السجل (أ)، ودور السجل الوطني في تسجيل بالسجل الاجتماعي الموحد (ب).

أ- تعريف السجل الاجتماعي الموحد :

يعد السجل الاجتماعي الموحد نظام معلوماتي وطني يتيح تسجيل الأسر التي ترغب في الاستفادة من برنامج الدعم الاجتماعي¹، ويمكن هذا السجل تنقيط الأسر المسجلة بناء على معطيات مرتبطة بظروفها الاجتماعية والاقتصادية قصد الاستفادة منه في حالة توفرهم على الشروط المطلوبة.²

وجاء في المادة 10 من القانون رقم 72.18 أنه تم إحداث سجل الاجتماعي الموحد لتسجيل الأسر قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي التي تشرف عليها الإدارات العمومية والجماعات الترابية والهيئات العمومية، وذلك بناء على طلب يقدمه الشخص المصرح باسم الأسرة³. ويشترط للتسجيل في هذا السجل أن يكون كل فرد في الأسرة قد سبق له التقييد في السجل الوطني للسكان كما هو منصوص في المادة 4 من نفس القانون.

ب- دور السجل الوطني للسكان في التسجيل بالسجل الاجتماعي الموحد:

السجل الوطني للسكان يقوم بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة بالأشخاص المقيمون داخل التراب الوطني بطريقة إلكترونية سواء كانوا مغاربة أو أجانب مقيمون في المغرب⁴، من خلال تجميعها وتسجيلها وحفظها وتحديثها وتغييرها عند الاقتضاء، وينتج عن هذا التسجيل حصول كل فرد مقيد بسجل الوطني للسكان على معرف رقمي خاص به⁵، وهذا المعرف هو الذي يخول لهم التسجيل في السجل الاجتماعي الموحد.

¹ <https://www.rsu.ma/proc%C3%A9dures> تمت زيارة الموقع يوم 10/09/2025 علي ساعة 20:35

² <https://www.dreamjob.ma/guides/rsu-ma/> تمت زيارة الموقع يوم 10/09/2025 علي ساعة 20:35

³ المادة 10 من ظهير شريف رقم 1.20.77 صادر في 18 من ذي الحجة 1441 (8 أغسطس 2020) بتنفيذ القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات .

⁴ المادة 4 من قانون رقم 72.18

⁵ المادة 8 من قانون رقم 72.18

فهذا السجل ليس له علاقة بالدعم الاجتماعي وإنما هو عبارة على قائمة بيانات شخصية يتم تقييدها للحصول على رقم التسجيل أي المعرف الرقمي، وهذه العملية تشرف عليها الإدارات العمومية والجماعات الترابية والهيئات العمومية، بما في ذلك التأكد من هويتهم والتثبت من صدقية المعلومات والمعطيات المتعلقة بهم¹.

ويتضمن هذا السجل جميع المعلومات والمعطيات الخاصة بكل شخص قام بتسجيل فيه من معلوماته الشخصية وصورة بيومترية للوجه، بصماته وصورة لقزحية العينين بالنسبة للأشخاص البالغين 5 سنوات على الأقل ورقم الهاتف².

الفقرة الثانية : التنظيم التشريعي للسجل الاجتماعي الموحد وأهدافه

تم إحداث وتنظيم السجل الاجتماعي الموحد بمقتضى القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات والمرسوم رقم 2.21.582 المتعلق بتطبيق القانون رقم 72.18 وعمل المشرع كذلك بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي بمقتضى قانون رقم 09.08³. للحد من الفوضى التي قد تسود استغلال المعطيات الشخصية للأشخاص الطبيعيين وضمانة أساسيات حماية البيانات الشخصية كما تضمن عدم المساس بالحياة الخاصة.

وحددت المادة 11 من قانون رقم 72.18 أهداف من السجل الاجتماعي الموحد المتمثلة فيما يلي:

- معالجة المعطيات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالأسر بطريقة الكترونية، من خلال تجميعها وتسجيلها وحفظها وتحسينها، وتغييرها الاقتضاء
- تنقيط الأسر بناء على المعطيات المرتبطة بظروفها الاجتماعية والاقتصادية وقف صيغة حسابية تحدد بنص تنظيمي .
- إعداد القوائم الإسمية للأسر متضمنة نتائج التنقيط الخاصة بكل أسرة والمعرف الرقمي الخاص بكل فرد من أفرادها وكذا المعطيات المتعلقة بها، من أجل الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، على أساس العتبة المحددة لكل برنامج.

شروط الاستفادة ومراحل التسجيل في السجل الاجتماعي الموحد :

من أجل الاستفادة من السجل الاجتماعي الموحد لا بد من التوفر على مجموعة من الشروط التي تمكن من الاستفادة من الدعم، كما يجب اتباع مجموعة من المراحل للتسجيل في السجل الاجتماعي الموحد، لذلك سنتناول في هذا المطلب الحديث عن شروط الاستفادة من السجل الاجتماعي الموحد (أ)، ومراحل التسجيل في السجل الاجتماعي الموحد (ب) .

أ- شروط الاستفادة من السجل الاجتماعي الموحد:

للاستفادة من السجل الاجتماعي الموحد لا بد من التوفر على الشروط التالية:

¹ المادة 5 من قانون رقم 72.18

² المادة 6 من قانون رقم 72.18

³ ظهير شريف رقم 1.09.15 صادر في 22 من صفر 1430 (18) فبراير (2009) بتنفيذ القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي .

- يشترط للاستفادة من السجل الاجتماعي أن يكون كل فرد منتم للأسرة قد سبق له التقييد في السجل الوطني للسكان المحدث بموجب المادة 4 من قانون¹.
- ويكون المستفيد مغربي الجنسية، أو أجنبيا مقيما في المغرب بصفة قانونية.
- يكون مسجلا في السجل المدني، ويحمل بطاقة وطنية للتعريف الالكترونية أو جواز سفر أو رخصة سياقة أو وثيقة إثبات هوية أخرى صالحة.
- يكون لديه عنوان بريدي وهاتفي والكتروني معروف ومحدث
- كما ينبغي على كل فرد من أفراد الأسرة أن يتوفر على المعرف الرقمي المدني الاجتماعي وهذا الأخير يمنح لكل شخص مسجل بالسجل الاجتماعي الموحد، فهو يمكن من تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة ببرامج الدعم الاجتماعي، ولا يمنح لكل شخص إلا معرف رقمي واحد ولا يمكن إعادة منحه لأي شخص آخر، يتكون من 10 أرقام غير متتالية يتم إنشائها اليا وبكيفية عشوائية
- يجب أن يتضمن السجل الاجتماعي الموحد بالنسبة لكل فرد من أفراد الأسرة، الاسم الشخصي والعائلي، وتاريخ ومكان ولادة المعني بالأمر وعنوان سكنه²
- الحرص على الحضور شخصياً بحيث يجب على جميع الأعضاء المعنيين بالتسجيل أن يقوموا بالحضور شخصيا إلى مركز خدمات المواطنين
- يجب تحضير الوثائق الثبوتية المطلوبة للتسجيل والتي تثبت هوية الشخص المعني، والمتمثلة في نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، نسخة من سند الإقامة بالنسبة للأجانب المقيمين بالمغرب، موجز رسم الولادة والوثائق المثبتة للنيابة الشرعية عندما يتعلق الأمر يطلب القاصر أو لراشد تحت الوصاية..
- وفي حالة عدم توفر الشخص المعني على وثيقة تثبت هويته، يمكن للسلطة الإدارية المحلية قبول شهادة شخصين مسجلين في السجل الوطني للسكان حاملين للبطاقة الوطنية للتعريف الالكترونية أو سند الإقامة.
- إحضار استمارة التسجيل المسبق بشكل رقمي على الهاتف الذكي أو مطبوعة³.
- ب- مراحل التقييد في السجل الاجتماعي الموحد:

من أجل القيام بالتسجيل في السجل الاجتماعي الموحد، يجب اتباع مجموعة من المراحل .

المرحلة الأولى:

- يجب أن يتم التسجيل في السجل الوطني للسكان، ذلك من خلال ملا استمارة التسجيل المسبق عبر الانترنت وأخذ موعد في مركز الخدمات للمواطنين لإعطاء معلومات أكثر

¹ المادة 13 من قانون 72-18

² المادة 14 من قانون 72-18

³ <https://www.rnp.ma> /مرحل التسجيل في السجل الوطني للسكان منشور في الموقع الرسمي للسجل الوطني السكان، تاريخ الاطلاع

21:00 علي 10/09/2025

- التوصل بالمعرف، فيتم إرسال المعرف للمعني بالأمر عبر رسالة قصيرة أو البريد الإلكتروني بعد معالجة طلب التسجيل¹

المرحلة الثانية:

التوجه إلى أقرب مكتب للسجل المدني، وتقديم الثبوتية للهوية، والتقاط صورة شخصية وبصمات الأصابع والقرصية، واستلام بطاقة وطنية موحدة مؤقتة.²

بعد ذلك يتم إنشاء حساب في السجل الاجتماعي الموحد، بحيث يقوم رب الأسرة بإدخال المعرف الرقمي المدني والاجتماعي الخاص به، وتاريخ الازدياد وجنس رب الأسرة وبعد ذلك سيتم إرسال رمز التحقق عبر رسالة نصية لرب الأسرة يتم إدخاله والتأكد منه.

- كما يمكن لرب الأسرة تقديم طلب التسجيل إلكترونيا عبر بوابة السجل الاجتماعي الموحد أو على مستوى مركز خدمات المواطنين التابع لمقر سكنه.

ويتم التسجيل الإلكتروني عبر مجموعة من المراحل، حيث يقوم رب الأسرة بالولوج إلى الصفحة الرئيسية لموقع السجل الاجتماعي الموحد وإدخال المعرف المدني والاجتماعي الرقمي وكلمة المرور، واختيار خدمة التسجيل التي تتواجد في ملف التسجيل الاجتماعي وملء استمارة التسجيل بالمعلومات الشخصية لأفراد الأسرة والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، وأخيرا يتم التأكيد على طلب التسجيل وطبع أو حفظ الوصل.³

- بعد ذلك تحصل الأسرة على الرقم الوطني الموحد والحساب الوطني الموحد عبر الموقع الإلكتروني أو رسالة نصية أو بريد عادي.

- وأخيرا الحصول على البطاقة الوطنية الموحدة النهائية عبر المكتب الذي تم التسجيل فيه أو عبر البريد المضمون .

الفقرة الثالثة : معيار تحديد وضعية الهشاشة و تقرير السجل الاجتماعي الموحد:

يعتبر السجل الاجتماعي نظام معلوماتي وطني يتحول لبرامج عدة، وفق معايير اجتماعية واقتصادية وتقارير . ومن هنا سوف نتناول في المحور الأول معيار تحديد وضعية الهشاشة وفي المحور الثاني تقرير السجل الاجتماعي.

المحور الأول: معيار تحديد وضعية الهشاشة في السجل الاجتماعي الموحد

مبدئيا ومن الناحية المعيارية، فإن مشروع القانون ينخرط في احترام في احترام منظومة الحقوق التي يتضمنها الدستور. ومع ذلك فإن خيار استهداف الأسر بالدعم بدل الأفراد والذي يظل خيارا سياسيا وليس تقنيا يمكن أن يؤدي على أرض الواقع إلى حالات يعيد فيها عضو الأسرة الذي يتسلم المساعدة إلى استغلال سلطته أو الاحلال بالواجب أو دون بعضهم وهو

¹ <https://www.rnp.ma> /مرحل التسجيل في السجل الوطني للسكان منشور في الموقع الرسمي للسجل الوطني للسكان، تاريخ الاطلاع 10/09/2025 علي ساعة 21:00

² المادة 6 من قانون 72-18

³ <https://www.rsu.ma/ar/proc%C3%A9dues> /مرحل التسجيل في السجل الوطني للسكان منشور في الموقع الرسمي للسجل الوطني للسكان، تاريخ الاطلاع 10/09/2025 علي ساعة 21:00

ما يميز مسألة حقوق الأعضاء (الأفراد)، لاسيما فيما يتعلق بإعمال الحقوق المستحقة لأفراد الأسرة علما أنها حقوق لا يمكن إثباتها وتخضع لمنطق الذاتية والنسبية لذا يجب أن تؤخذ هذه التجاوزات المحتملة بعين الاعتبار من قبل الهيئات المشرفة على برامج الدعم الاجتماعي.

المحور الثاني: تقرير السجل الاجتماعي الموحد :

يُعتبر مشروع السجل الاجتماعي الموحد من بين أبرز الأوراش الإصلاحية التي أطلقها المغرب في إطار تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي أعلن عنه جلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش لسنة 2020. يهدف هذا النظام إلى توحيد قنوات الدعم العمومي وتوجيهه نحو الفئات المستحقة، بشكل عادل وشفاف، بما ينسجم مع مبادئ العدالة الاجتماعية والتماسك المجتمعي .

كشف تقرير حديث أن السجل الاجتماعي الموحد يعاني من العديد من الإشكاليات القانونية والعيوب المسطرية والمنهجية التي تحد من فعالية استهداف الفئات المحتاجة، فضلاً عن التأثيرات المحتملة على المدى القريب والمتوسط، حيث قد تؤدي إلى انزلاق بعض الفئات الاجتماعية إلى الفقر والهشاشة.¹

ومن الناحية المنهجية، كشف المصدر ذاته، أن الصيغة الحسابية المعتمدة لتنقيط الأسر تؤدي إلى إقصاء أصناف عديدة من الأسر التي لا يمكن أن تحصل على مؤشر يؤهلها لاستفادة من برامج الدعم رغم أنها تعاني من الفقر والهشاشة، مثل الأسر المكونة من فرد واحد أو تلك التي تتكون من مسنين أو النساء المطلقات والأرامل بدون أطفال، بالإضافة إلى الأسر التي تمتلك ممتلكات أو يتوفر أفرادها على مؤهلات تعليمية، فهذا الصنف من الأسر منحت مؤشرات عالية أقصتها من الاستفادة من أي دعم.

واعتبر التقرير، أن العتبة ليست سوى آلية تقنية محكومة برهانات سياسية مخفية تهدف أساساً إلى تضيق نطاق الفئات المستهدفة من برامج الدعم، مما يعني السعي نحو تحجيم كتلة الانفاق الاجتماعي للدولة.²

ومن أهم التوصيات المجلس³:

يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه يتعين:

- تعزيز مضامين مشروع القانون من خلال :

إدراجه في صلب رؤية استراتيجية للحكومة في مجال الحماية الاجتماعية، والتي ينبغي أن تمكن من تحديد : عدد البرامج الاجتماعية التي يتعين تنفيذها، والأهداف، والخيارات المعتمدة في كفاءات الاستهداف والمعايير والعتبات المتعلقة بأهلية الاستفادة من البرامج الاجتماعية، والمعطيات الاجتماعية غير الحساسة» التي سيتم تجميعها ، ونظام أو أنظمة تنقيط الأسر التي ينبغي اعتمادها

توسيع نطاق التشاور والتنسيق مع مجموع الفاعلين المعنيين.

- تجويد مشروع القانون، من حيث:

¹ https://nichan.ma/294105/?utm_source=chatgpt.com تاريخ الاطلاع 10/09/2025 علي ساعة 22:00

² الموقع الإلكتروني لحزب العدالة والتنمية <https://www.pjd.ma/media/212022.html> تاريخ الاطلاع 10/09/2025 علي

ساعة 22:30

³ لجنة القضايا الاجتماعية والتضامن : جواد شعيب (مقرر الموضوع) و عبد الحي بسة (رئيس اللجنة) .

- تغيير عنوان مشروع القانون ليحمل العنوان التالي « القانون رقم 72.18 المتعلق بإحداث السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان والوكالة الوطنية للسجلات ».
- تضمينه ديباجة تُقدم الرؤية الاستراتيجية لبلادنا في مجال الحماية الاجتماعية، وتدرج مشروع القانون ضمن منظومة الحماية الاجتماعية، وتحدد بشكل أوضح الغرض من مشروع القانون وتحيل إلى الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور.
- تقديم تعاريف دقيقة لمفاهيم « الأسرة » و « المقيم » و « المصح » .
- تحسين حكمة منظومة السجلات والتقييد مع العمل، في إطار إجراءات المراقبة على إرساء تدبير تحليلي وتنظيمي لكل سجل داخل الوكالة على حدة، ما يفتح المجال أمام إمكانية الفصل بين السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد إذا تبينت ضرورة ذلك مستقبلاً.
- تعزيز السجل الاجتماعي الموحد . في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:
- التقليص من مخاطر الإقصاء من خلال دراسة إمكانية إحداث مصلحة للصيانة الاجتماعية، يمكن أن تكون تابعة للجماعات الترابية، تعمل على إدماج الأشخاص في « وضعية الشارع ».
- تعزيز حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- تفادي الحرمان المحتمل لأحد أو كل أفراد الأسرة من الدعم الاجتماعي الممنوح.
- إحداث السجل الوطني للسكان، على أن يتم منح المعرف المدني والاجتماعي الرقمي استناداً إلى البيانات التي يتطلبها تكوين ملف الحصول على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية. في هذا الصدد يوصي المجلس بحذف الإحالة إلى النص التنظيمي من أجل تنميط لائحة المعطيات التي يتضمنها السجل الوطني للسكان المنصوص عليها في المادة 6 ، والتنصيص على أن أي تغيير يجب أن يتم من خلال تعديل هذه المادة بموجب القانون.
- فتح نقاش وطني تعديدي حول التوجه الذي يتعين على السلطات العمومية اعتماده في مجال تدبير الهوية الرقمية، وذلك بالنظر إلى الطابع الخاص الذي ستكتسبه المعطيات البيومترية في مختلف النصوص القانونية التي سيتم اعتمادها مستقبلاً وكذا اعتباراً لأهمية بلورة اختيار واضح بشأن هندسة المعرفات.

المبحث الثاني : دور السجل الاجتماعي الموحد في تمويل السياسة العمومية :

يشكل تمويل السياسة العمومية أحد أعقد الإشكالات التي تواجه الدولة الحديثة، خاصة في ظل محدودية الموارد وتزايد الطلب الاجتماعي على الخدمات والدعم . وذلك راجع لعوامل عديدة، لعل أبرزها هو قصور المقاربة المتبعة في تحديد الفئات المستهدفة، وفي قيادة برامج الدعم الاجتماعي التي تضاعفت وتكاثرت دون أن تُسهم بالشكل المطلوب في التخفيف من مؤشرات الفقر والإقصاء، مثل برنامجي تيسير ومليون محفظة لدعم التمدرس، وبرنامج دعم الأرامل الحاضنات لأولادهن المتدربين، وبرنامج التكافل العائلي لفائدة المطلقة المعوزة وأطفالها. وهو ما أبرزته جائحة كورونا التي كشفت عن وجود ما يناهز 46% من السكان خارج منظومة الحماية الاجتماعية¹ .

المطلب الأول: مساهمة السجل الاجتماعي في ترشيد النفقات العمومية :

¹ عثمان مخون، ورش الحماية الاجتماعية: هل يتغلب المغرب على التحديات المطروحة؟ مبادرة الإصلاح العربي، سلسلة بواذر، 5 شتنبر 2023، متاح على الرابط التالي: <https://l8.nu/tCda> تاريخ الاطلاع 11/09/2025 علي ساعة 21:30

أ- الاستهداف :

يمكن تعريف "الاستهداف" بأنه تركيز موارد برامج الحماية الاجتماعية على فئات السكان الأكثر هشاشة والأشد فقرا. ويرجع استخدام السياسات الاجتماعية المستهدفة في البلدان النامية إلى ثمانينات القرن الماضي، حيث استعملت الموازنة آثار برامج التقويم الهيكلي على ظروف المعيشة. ومع بداية التسعينيات، شهدت المعونة المقدمة إلى البلدان النامية نقلة نوعية جعلت من الحد من الفقر أحد الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي. خصوصا في ظل الانخفاض المستمر للموارد، ليصبح الاستهداف أداة للسعى إلى مزيد من الفعالية في مكافحة الفقر.

إن الاستهداف الاجتماعي أداة معقدة، تطرح معها العديد من المشكلات العملية المعيارية، الأخلاقية وبالتالي السياسية، خاصة في البلدان النامية. وتبقى الإشكالية الأساسية هي كيفية تحديد الأسر أو الأفراد لاستهدافهم. ومن ثم الوسائل والتكاليف المرتبطة بها.¹

ب- استهداف الدخل أو النفقات

يعتمد هذا الشكل من الاستهداف على تحديد الفقراء وفقا لمعيار نقدي. ثم يتم قياس مستوى المعيشة لكل أسرة أو فرد من السكان الذين يمكن أن يستفيدوا من البرنامج. يستخدم هذا النوع من الاستهداف بشكل أساسي في سياسات التحويلات النقدية.

يمكن تقدير مستوى معيشة المستفيدين المحتملين من خلال الدخل أو الاستهلاك.

ويعتمد اختيار المؤشر على عدة اعتبارات، بما في ذلك أهداف البرنامج وجودة البيانات المتاحة. فإذا كان الهدف الرئيسي للبرنامج هو الوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون في فقر مزمن، فإن مقدار إنفاق المستهلكين هو أفضل مؤشر لمستوى معيشة الأسر. أما إذا كان الهدف من البرنامج هو الوصول إلى الأسر التي تعاني من فقر عابر، فإن الدخل هو المقياس الأكثر ملاءمة.

ومن المرجح أن يقلل هذا الشكل من الاستهداف من أخطاء الإدراج والاستبعاد، شريطة أن تكون آليات التحقق من المعلومات المطبقة فعالة. ومع ذلك، فمن عيوب هذه الطريقة، تشجيع الأسر للحد من دخلها من أجل الاستفادة من البرنامج. كما أن لها تكلفة عالية تتحملها الإدارة.²

ت- محاربة الغش والازدواجية في الاستفادة من الدعم.

يُعدّ الغش والازدواجية في الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي من أبرز مظاهر الهدر المالي التي أضعفت فعالية السياسات العمومية. فقد أظهرت التجربة أن عدداً من الأسر غير المستحقة تستفيد من الدعم بطرق غير مشروعة، ويتذكر الجميع كيف تمّ هبّ بعض الميسورين على طلب الدعم الذي قدمته الدولة للمحتاجين أبان جائحة كورونا، بينما تحرم أسر فقيرة فعلاً بسبب غياب معايير دقيقة للاستهداف. وهنا يبرز دور السجل الاجتماعي الموحد باعتباره أداة مركزية لضبط عملية الاستفادة من

¹ منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة وستمنستر الديمقراطية (الاستهداف الاجتماعي : المفهوم، الآليات ومعوقات التزليل) ص 8

² منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة وستمنستر الديمقراطية (الاستهداف الاجتماعي : المفهوم، الآليات ومعوقات التزليل) ص 16.

الدعم، حيث يقوم على نظام رقمي متكامل يربط قواعد المعطيات بين مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية، مما يتيح التحقق من هوية المستفيدين، ورصد حالات التكرار أو التحايل.

وبفضل اعتماد المعرف الاجتماعي المدني الرقمي، أصبح بالإمكان حصر كل أسرة في ملف موحد يمنع أي ازدواجية في الاستفادة من برامج متعددة، كما يسمح بالكشف المبكر عن أي محاولة للتلاعب بالتصريحات أو تقديم معطيات مغلوطة. إن هذه الآلية لا تساهم فقط في محاربة الغش، بل تؤدي أيضاً إلى ترشيد الإنفاق العمومي وتوجيهه نحو الفئات الأكثر هشاشة، وهو ما يعزز ثقة المواطنين في السياسات العمومية، ويضمن عدالة أكبر في توزيع الموارد المالية للدولة.

ث- انفاق العمومي عبر برامج الحماية الاجتماعية :

شهدت برامج الحماية الاجتماعية في المغرب خلال السنوات الأخيرة قفزة نوعية على مستوى التمويل، إذ بلغت اعتمادات الدعم حوالي 28 مليار درهم خلال الأشهر التسعة الأولى من 2024، وارتفعت مداخل صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماشك الاجتماعي من 10.6 مليارات درهم سنة 2021 إلى 23.6 مليار درهم سنة 2023. وقد وُجّهت هذه الموارد أساساً لتمويل نظام (أمو تضامن) التأمين الإجباري الأساسي على المرض)، وبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي استفادت منه قرابة 3.9 ملايين أسرة، إلى جانب برامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة. ويعكس هذا التطور التزام الدولة بتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيز العدالة المجالية والاجتماعية، رغم ما يطرحه من تحديات مرتبطة بالاستدامة المالية وضرورة تنويع مصادر التمويل. وقد اعتبر خبراء في المالية العمومية أن هذه الاستثمارات لا تقتصر على تقليص الفوارق الاجتماعية وحماية الفئات الهشة، بل تمثل أيضاً رافعة لتحفيز الاستهلاك المحلي، تقوية الطبقة الوسطى، وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.¹

في سنة 2023، سجل نظام التغطية الإجبارية عن المرض معدل (نفقات/مداخل) بلغ 154%، مما يعني أن النفقات تجاوزت المداخل بشكل كبير، محققة عجزاً في التحصيل وصل إلى 450 مليون درهم، وهو ما يعكس اختلالاً واضحاً في التوازن المالي، حيث تجاوزت تكاليف تقديم الخدمات الصحية وتسيير النظام الموارد المتاحة، ومع تحليل تطور المداخل والنفقات خلال النصف الأول من سنة 2024، تظهر مؤشرات مقلقة تشير إلى استمرار هذا الاتجاه، إذ بلغ معدل (نفقات/مداخل) حتى نهاية شتبر 2024 نسبة 117%، وهو ما يشكل دليلاً على أن النظام لا يزال غير قادر على تحقيق التوازن المالي المنشود، مما ينذر بعجز مالي آخر بنهاية السنة إذا لم تتخذ تدابير تصحيحية عاجلة.²

المطلب الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية :

يعتبر مشروع تعميم الحماية الاجتماعية أحد أهم الأوراش الاجتماعية في عهد الملك محمد السادس، حيث سيتم إنصاف فئات واسعة من الفقراء والمهددين بالهشاشة، وذلك ضماناً لحقوقهم الاجتماعية، كما قد يساعدهم هذا الورش على مواجهة الهشاشة وتكاليف الحياة الباهظة. كما أنه قد ينصف شريحة أخرى من المواطنين الذين يزاولون مهناً منتظمة.

أ- التحديات التقنية (الرقمنة ، حماية المعطيات الشخصية)

● الرقمنة :

تاريخ www.hespress.com.1456604/html/فاتورة-الدعم-الاجتماعي-المباشر-وأمو-ت بدر الدين عتيقي جريدة هسبريس ¹
الاطلاع 12/09/2025 علي ساعة 22:50

² علي الغنوري - رئيس مركز الاستشراف الاقتصادي والاجتماعي : ورش الحماية الاجتماعية في المغرب بين الطموح والإكراهات .

إن من أهم الإشكاليات التي تعاني منها الإدارة المغربية تعقد المساطر وتعددّها، وهو ما يضعف من فعالية المرفق ومردوديته، مما سيؤثر حتما على نظرة المرتفق للإدارة، وفي هذا السياق تظهر الإدارة الرقمية كوسيلة فعالة لتبسيط المساطر، وخلق دينامية جديدة داخل الإدارة العمومية مرتكزة على السرعة والشفافية والمردودية من جهة، ومن جهة أخرى المساهمة في تجاوز سلبيات الإدارة الورقية التقليدية. وعليه فتطبيق وسيلة الإدارة الإلكترونية يتميز بتجنبه للتعقيدات الإدارية والمشاكل الإجرائية وبتزاع ظاهره الازدحام في الإدارات والطوابير مما ينتج عنه راحة للمواطن وخدمات مريحة ومقبولة.¹

شهد المغرب في السنوات الأخيرة تحولات عميقة بفعل الثورة الرقمية التي اجتاحت العالم، الأمر الذي يفرض عليه ضرورة الاندماج في هذا المسار لمسايرة إيقاعه المتسارع .

أكد جلالة الملك، في الرسالة السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال المناظرة الثانية للجهوية المتقدمة المنعقدة بطنجة يومي 20 و 21 دجنبر، على ضرورة الانخراط الجاد في مسار التحول الرقمي، حيث جاء في رسالته السامية "نحث الجهات والجماعات الترابية على مواجهة تحديات كبرى مثل : تدبير أزمة الإجهاد المائي، تطوير منظومة النقل ، الانخراط في التحول الرقمي"

● حماية المعطيات الشخصية :

حماية المعطيات الشخصية يعتبر حقا دستوريا تم النص عليه في دستور 2011 فقد نص الفصل 24 : " لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة. لا تنتهك حرمة المنزل. ولا يمكن القيام بأي تفتيش إلا وفق الشروط والإجراءات، التي ينص عليها القانون. لا تنتهك سرية الاتصالات الشخصية، كيفما كان شكلها.....". كما نص الدستور على نفس الحماية بشكل غير مباشر في الفصل 27 من الدستور التي تنص على الحق في الحصول على المعلومة، ولكن ليس كل معلومة، إذ استثنى " كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية وأمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد" كما جاء في هذا الفصل. ومر على إصدار قانون 09.08 خمسة عشر سنة، وهي مدة ساهم فيها تطبيق وتزليل هذا القانون في التعريف بالمعطيات الشخصية والمقتضيات القانونية لحمايتها من أي خروقات، كجمعها ومعالجتها دون إخبار واستئذان صاحبها أو أصحابها من جهة أو دون ترخيص أو تصريح من لدن "اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP) "من جهة أخرى، مع تحديد الإجراءات والضوابط الفنية والأمنية والإدارية أثناء معالجتها².

اتفاقية مالابو

تشكل اتفاقية مالابو نص قانوني استراتيجي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية في إفريقيا، بحيث تعالج مسألة الأمن السيبراني بتوسع، بحيث تضمنت مكافحة الجريمة السيبرانية وحماية البيانات الشخصية والإشراف على المعاملات الإلكترونية، وهي تهدف على غرار الاتفاقيات ذات الصلة إلى:

- تعزيز ومواءمة التشريعات الحالية للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والشعوب.

¹ عبد الناصر حيدر علي العمري، مرجع سابق، ص 18

² حميد بجحاك باحث في القانون الدستوري وعلم السياسة www.pjd.ma/210222 -حميد-بجحاك-يكتب-حماية-المعطيات-

الشخصي.html تاريخ الاطلاع 15/09/2025 علي ساعة 16:50

- إنشاء وثيقة معيارية مناسبة تتوافق مع البيئة القانونية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية الإفريقية¹.
- التأكيد على حماية البيانات الشخصية والخصوصية وهي قضية رئيسية في مجتمع المعلومات، بحيث يجب أن تحترم أي معالجة للبيانات الشخصية التوازن بين الحريات الأساسية ومصالح الجهات الفاعلة العامة والخاصة.
- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة التدفق وانخفاض أسعار الأنترنت.
- العمل على تعهد كل دولة طرف باعتماد تدابير تشريعية و أو تنظيمية لتحديد القطاعات التي تعتبر حساسة لأمنها القومي ورفاهية اقتصادها².

تتكون الاتفاقية الإفريقية من ديباجة طويلة تضمنت أهداف الاتفاقية والأسباب التي دفعت رؤساء الحكومات والدول لاعتمادها إلى جانب 38 مادة موزعة على أربعة فصول كالتالي:

- 1- المعاملات الإلكترونية (الفصل الأول من المادة 2 إلى 7)
 - 2- حماية البيانات الشخصية (الفصل الثاني من المادة 8-23)
 - 3- تعزيز الأمن السيبراني ومكافحة الجريمة السيبرانية (الفصل الثالث المادة 24-31)
 - 4- أحكام ختامية (الفصل الرابع من المادة 32 إلى المادة 38).
- ب- التحديات المالية (استدامة التمويل في ظل اتساع الفئات المستفيدة)
- الدعم الاجتماعي المباشر

وفقا لبيانات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، بلغ إجمالي الطلبات المستوفية للشروط للنظر فيها حتى نهاية شتنبر 2024 حوالي 4,6 مليون طلب، وأسفر ذلك عن تسجيل 4,18 مليون أسرة ضمن المستفيدين، حيث توزعت هذه الاستفادة بين 2,36 مليون مستفيد ضمن إعانات الحماية من مخاطر البطالة، و1,55 مليون مستفيد من الإعانات الجزافية، وبخصوص تكلفة الدعم الاجتماعي المباشر منذ بدء تنفيذه وحتى 10 أكتوبر 2024، فقد بلغت 18,54 مليار درهم، وفقا للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

إلى جانب ذلك، وفي إطار الدعم التكميلي الخاص بالدخول المدرسي، استفاد 1,78 مليون رب أسرة، حيث تم تسجيل 1,66 مليون طفل متمدرس في السلك الابتدائي، و959 ألف طفل في التعليم الإعدادي، و438 ألف طفل في التعليم الثانوي التأهيلي. كما تم تحديد سقف الاستفادة من هذه الإعانات في حدود 6 أبناء لكل أسرة، بمعدل 200 درهم لكل طفل في الابتدائي، و300 درهم لكل طفل في السلكين الإعدادي والثانوي التأهيلي، أما فيما يتعلق بإجمالي الدعم التكميلي للدخول المدرسي، فقد بلغ مجموع المبالغ المصروفة عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم الموسم الدراسي 2024-2025 ما قيمته 669,65 مليون درهم.

- تحدي الاستدامة المالية

¹ État des lieux de l'accord de Malabo sur la Cybersécurité des pays africains, consulte le 1 aout 2021 <https://cybersecuritymag.africa/accord-de-malabo-sur-la-cybers%C3%A9curit%C3%A9-des-pays-africains>

² Mouhamadou Lo, Op. Cit

يشكل التمويل والاستدامة المالية أحد أكبر التحديات التي تواجه أورايش الحماية الاجتماعية في المغرب، خاصة في سياق تعميم التغطية الإجبارية عن المرض وتزليل برامج الدعم الاجتماعي المباشر، فتحقيق هذه الأهداف الطموحة يتطلب توفير موارد مالية تتجاوز 53 مليار درهم سنوياً وبشكل مستدام، لتغطية النفقات المتنامية مع ضمان التوازن المالي بين المداخل والمصروفات، وهو ما يبدو صعب المنال في ظل المعطيات الحالية.

في سنة 2023، سجل نظام التغطية الإجبارية عن المرض معدل (نفقات/مداخل) بلغ 154%، مما يعني أن النفقات تجاوزت المداخل بشكل كبير، محققة عجزاً في التحصيل وصل إلى 450 مليون درهم، وهو ما يعكس اختلالاً واضحاً في التوازن المالي، حيث تتجاوز تكاليف تقديم الخدمات الصحية وتسيير النظام الموارد المتاحة، ومع تحليل تطور المداخل والنفقات خلال النصف الأول من سنة 2024، تظهر مؤشرات مقلقة تشير إلى استمرار هذا الاتجاه، إذ بلغ معدل (نفقات/مداخل) حتى نهاية شتنبر 2024 نسبة 117%، وهو ما يشكل دليل على أن النظام لا يزال غير قادر على تحقيق التوازن المالي المنشود، مما ينذر بعجز مالي آخر بنهاية السنة إذا لم تتخذ تدابير تصحيحية عاجلة.

ويمكن تفسير هذا الاختلال المالي في منظومة الحماية الاجتماعية بعدة عوامل، أبرزها ضعف انخراط الفئات القادرة على المساهمة المالية في النظام، فعلى سبيل المثال لم يتجاوز عدد العمال غير الأجراء المسجلين في النظام 1.68 مليون شخص، وهو ما يمثل 56% فقط من إجمالي الفئات المستهدفة المقدر عددها بـ 3.5 مليون شخص، في حين لم تتعد نسبة التحصيل الفعلي للمساهمات 37%، مما يكشف عن فجوة كبيرة بين الإمكانات المتاحة والمساهمات المجمعة، وإضافة إلى ذلك يظل أكثر من مليون شخص من العاملين في القطاعين العام والخاص خارج دائرة المساهمة في هذه المنظومة، نظراً لاستفادتهم من التغطية الصحية من خلال عقود مع شركات التأمين أو التعاضديات الخاصة، حيث يعكس هذا الوضع تحدياً مزدوجاً يتمثل في محدودية الالتحاق بالنظام من جهة، وتشتت مصادر التغطية الصحية من جهة أخرى، مما يفاقم الضغط على الموارد المتاحة ويعيق تحقيق الاستدامة المالية.

- ضغط التكاليف على ميزانية الدولة

تشكل التكاليف المرتبطة بأورايش الحماية الاجتماعية في المغرب، خاصة في مجالي الدعم الاجتماعي المباشر والتغطية الإجبارية عن المرض، عبئاً متزايداً على ميزانية الدولة، مما يثير تساؤلات حول قدرة المالية العامة على تحمل هذه الالتزامات على المدى الطويل، فمنذ انطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، بلغت مساهمة الدولة في هذا الإطار 18.54 مليار درهم، وفي الوقت ذاته ساهمت الدولة بمبلغ 15.51 مليار درهم لدعم نظام التغطية الإجبارية عن المرض.

وتظهر هذه الأرقام، التي تجاوزت مجتمعة 34 مليار درهم، حجم الالتزام المالي الذي تتحمله الدولة لتفعيل هذه السياسات الاجتماعية الطموحة، غير أن هذا الضغط المالي يأتي في سياق اقتصادي قد يواجه تحديات أخرى، مثل تباطؤ النمو أو انخفاض المداخل الضريبية، مما قد يعيق قدرة الدولة على مواصلة هذا المستوى من الإنفاق دون التأثير على التوازنات المالية العامة، فالاعتماد الكبير على الميزانية العمومية لتمويل هذه المبادرات، دون تعبئة موارد إضافية مستدامة، قد يؤدي إلى تقليص الاستثمارات في قطاعات حيوية أخرى كالتعليم أو البنية التحتية، أو حتى زيادة الدين العمومي إذا لجأت الدولة إلى الاقتراض لتغطية هذه النفقات.

بالإضافة الى ذلك، فإن استمرار هذا الضغط قد يفرض على الدولة خيارات صعبة، مثل رفع الضرائب أو تقليص نطاق الدعم والتغطية، وهي خطوات قد تثير ردود فعل اجتماعية سلبية، خاصة بين الفئات التي تعتمد بشكل أساسي على هذه البرامج، وبالتالي يصبح من الضروري البحث عن حلول لتخفيف هذا العبء، كتعزيز مساهمة القطاع الخاص، تحسين كفاءة جمع الاشتراكات الاجتماعية، أو تطوير نماذج تمويلية مبتكرة، لضمان استدامة هذه السياسات دون المساس باستقرار المالية العامة أو جودة الخدمات المقدمة.¹

ونجد أن المرسوم رقم 2.23.690 المتعلق بتطبيق القانون رقم 60.22²، الذي يفرض على "الأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور" الأداء الشهري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. والملاحظ هنا أن المرسوم يعترف بأنه هذه الفئة لا تزاوّل أي نشاط مأجور أو غير مأجور، ومع ذلك فهي مطالبة بأداء الاشتراكات الشهرية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

مستوي التقييط	مبلغ الاشتراك الشهري المستحق بالدرهم
يفوق 9,5124369 ولا يتجاوز 9,3264284	144
يفوق 9,5124369 ولا يتجاوز 9,743001	176
يفوق 9,743001 ولا يتجاوز 9,9903727	224
يفوق 9,9903727 ولا يتجاوز 10,237316	287
يفوق 10,237316 ولا يتجاوز 11,431048	355
يفوق 10,431048 ولا يتجاوز 10,739952	454
يفوق 10,739952 ولا يتجاوز 11,013068	611
يفوق 11,013068	1164

المادة السادسة من المرسوم رقم 2.23.690³

¹ علي الغنبري - رئيس مركز الاستشراف الاقتصادي والاجتماعي : ورش الحماية الاجتماعية في المغرب بين الطموح والإكراهات .
² مرسوم رقم 2.23.690 صادر بتاريخ فاتح جمادى الآخرة، 1445 (15 ديسمبر 2023)، بتطبيق القانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص لأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، صادر ب ج ر عدد 7258 بتاريخ 7 جمادى الآخرة، 1445 (21 ديسمبر 2023)، ص: 11290.
³ مرسوم رقم 2.23.690 صادر بتاريخ فاتح جمادى الآخرة، 1445 (15 ديسمبر 2023)، بتطبيق القانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص لأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، مرجع سابق.

خاتمة :

وفي الختام، يتضح أن السجل الاجتماعي الموحد يشكل آلية استراتيجية في مسار إصلاح منظومة الدعم الاجتماعي بالمغرب، إذ لم يأتِ اعتباطاً، بل تأسس على إطار قانوني وتنظيمي واضح حدده القانون رقم 72.18 وما تبعه من نصوص مؤطره لآليات التسجيل وضبط المعطيات وتحيينها. هذا الإطار مكن من إرساء منظومة مؤسسية دقيقة تضمن شفافية الإجراءات وعدالة الاستفادة، بفضل اعتماده على قاعدة بيانات موحدة مرتبطة بالسجل الوطني للسكان والمؤشر الاجتماعي والاقتصادي، مما يسمح بتجاوز الاختلالات السابقة في توزيع الدعم، كما أن إمكانية التحيين والتشطيب تمنحه دينامية متجددة تضمن استمرارية فعاليته، ومن الناحية المالية، يساهم السجل في ترشيد نفقات الدولة والحد من مظاهر الغش والازدواجية، من خلال توجيه الدعم نحو الفئات المستحقة بإنصاف وشفافية، وبذلك يمكن اعتبار هذه الآلية رافعة أساسية لتعزيز قيم التضامن وترسيخ العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، وضمان التريل الأمثل لورش الحماية الاجتماعية الشاملة الذي يراهن عليه المغرب.

المراجع والمصادر:

- إصلاح وحكامة منظومة الحماية بالمغرب منشور في الموقع الرسمي - وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة <https://social.gov.ma> تاريخ الاطلاع 2025/09/07 بتوقيت 18:30
- دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، بتاريخ 29 يوليوز 2011 (الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكررة في 30/07/2011)
- مؤتمر العمل الدولي اتفاقية بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي رقم 102
- التوصية رقم 202 لمنظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية) في سنة 1952، ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1957.
- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 صادرة في الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- <https://www.rsu.ma/proc%C3%A9dures> تمت زيارة الموقع يوم 10/09/2025 علي ساعة 20:35
- <https://www.dreamjob.ma/guides/rsu-ma> تمت زيارة الموقع يوم 10/09/2025 علي ساعة 20:35
- المادة 10 من ظهير شريف رقم 1.20.77 صادر في 18 من ذي الحجة 1441 (8) أغسطس 2020 بتنفيذ القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات.
- المادة 4 من قانون رقم 72.18
- المادة 8 من قانون رقم 72.18
- المادة 5 من قانون رقم 72.18
- المادة 6 من قانون رقم 72.18
- ظهير شريف رقم 1.09.15 صادر في 22 من صفر 1430 (18) فبراير (2009) بتنفيذ القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي .
- المادة 13 من قانون 18-72
- المادة 14 من قانون 18-72
- <https://www.rnp.ma> /مرحل التسجيل في السجل الوطني للسكان منشور في الموقع الرسمي للسجل الوطني السكان، تاريخ الاطلاع 10/09/2025 علي ساعة 21:00
- <https://www.rnp.ma> /مرحل التسجيل في السجل الوطني للسكان منشور في الموقع الرسمي للسجل الوطني السكان، تاريخ الاطلاع 10/09/2025 علي ساعة 21:00
- المادة 6 من قانون 18-72
- <https://www.rsu.ma/ar/proc%C3%A9dures> /مرحل التسجيل في السجل الوطني للسكان منشور في الموقع الرسمي للسجل الوطني السكان، تاريخ الاطلاع 10/09/2025 علي ساعة 21:00

- https://nichan.ma/294105/?utm_source=chatgpt.com تاريخ الاطلاع 10/09/2025 علي ساعة 22:00
- الموقع الإلكتروني لحزب العدالة و التنمية <https://www.pjd.ma/media/212022.html> تاريخ الاطلاع 10/09/2025 علي ساعة 22:30
- لجنة القضايا الاجتماعية و التضامن : جواد شعيب (مقرر الموضوع) و عبد الحفي بسة (رئيس اللجنة) .
- عثمان مخون، ورش الحماية الاجتماعية: هل يتغلب المغرب على التحديات المطروحة؟ مبادرة الإصلاح العربي، سلسلة بواذر، 5 شتنبر 2023، متاح على الرابط التالي: <https://l8.nu/tCda> تاريخ الاطلاع 11/09/2025 علي ساعة 21:30
- منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة وستمنستر الديمقراطية (الاستهداف الاجتماعي : المفهوم ،الاليات ومعوقات التترييل) ص 8
- منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة وستمنستر الديمقراطية (الاستهداف الاجتماعي : المفهوم ،الاليات ومعوقات التترييل) ص 16.
- بدر الدين عتيقي جريدة هسبريس www.hespress.com فاتورة-الدعم-الاجتماعي-المباشر-وأمو-ت-1456604.html تاريخ الاطلاع 12/09/2025 علي ساعة 22:50
- علي الغنوري - رئيس مركز الاستشراف الاقتصادي والاجتماعي : ورش الحماية الاجتماعية في المغرب بين الطموح والإكراهات
- علي الغنوري - رئيس مركز الاستشراف الاقتصادي والاجتماعي : ورش الحماية الاجتماعية في المغرب بين الطموح والإكراهات
- مرسوم رقم 2.23.690، صادر بتاريخ فاتح جمادى الآخرة، 1445 (15 ديسمبر 2023)، بتطبيق القانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص لأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزالون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، صادر ب ج ر عدد 7258 بتاريخ 7 جمادى الآخرة، 1445 (21 ديسمبر 2023)، ص: 11290.
- État des lieux de l'accord de Malabo sur la Cybersécurité des pays africains, consulte le 1 aout 2021 <https://cybersecuritymag.africa/accord-de-malabo-sur-la-cybers%C3%A9curit%C3%A9-des-pays-africains>
- Mouhamadou Lo, Op. Cit
- مرسوم رقم 2.23.690، صادر بتاريخ فاتح جمادى الآخرة، 1445 (15 ديسمبر 2023)، بتطبيق القانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص لأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزالون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، مرجع سابق.

دور الإدارة الاستراتيجية في تجاوز أزمات المؤسسات

غريب هلال غريب حمد الجنيبي

طالب بسلوك الدكتوراه بجامعة محمد الخامس

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي

المملكة المغربية

الملخص:

لقد ساهمت التحولات في البيئة المحلية والعالمية على تنوعها في زيادة الاهتمام بدراسة الإدارة الاستراتيجية، التي تجعل من التخطيط في المستقبل والاستشراف به منهجا للحماية من التغيرات البيئية والمخاطر والصعوبات التي قد تواجهها، حيث تهدف من خلال ذلك إلى تجاوز المشاكل والعراقيل وتوفير الأمن والاستقرار، معتمدة في ذلك على ما يسمى بالتخطيط الاستراتيجي لتغطية عبء جميع النشاطات والأعمال الإدارية في المستقبل.

الكلمات الدلالية: الإدارة الاستراتيجية، التخطيط الاستراتيجي، الاستشراف المستقبلي، التغيرات البيئية، إدارة المخاطر، الأمن والاستقرار التنظيمي.

ABSTRACT

The diverse transformations in the local and global environment have contributed to increased interest in the study of strategic management, which makes future planning and foresight a method for protecting against environmental changes, risks, and difficulties. Its aim is to overcome problems and obstacles and provide security and stability, relying on what is called strategic planning to cover the burden of all future administrative activities and tasks.

مقدمة:

لا شك أن جائحة كورونا فرضت على الدول والشعوب منطفاً جديداً من التدبير أساسه التفكير الاستراتيجي؛ لأن المفاهيم والتصورات التي تحكم التدبير السياسي والإداري الحالي لم تعد قادرة على تجاوز الأزمة الوبائية، وما سيليه من أزمات في ظل غياب استشراف المستقبل من طرف الحكومات. لقد مثل اختيار النظام الصحي بفعل عدم قدرته لاستيعاب مرضى كوفيد-19، وكذلك النظام التعليمي الذي توقف نتيجة انتشار الوباء، مدعاة لإعادة التفكير في التوجه الحالي، واستبداله بتخطيط استراتيجي على مدى السنوات المقبلة لتجاوز أي أزمة قد تأتي في مستقبل الأيام.

لقد ساهمت التحولات في البيئة المحلية والعالمية على تنوعها في زيادة الاهتمام بدراسة الإدارة الاستراتيجية، التي تجعل من التخطيط في المستقبل والاستشراف به منهجاً للحماية من التغيرات البيئية والمخاطر والصعوبات التي قد تواجهها، حيث تهدف من خلال ذلك إلى تجاوز المشاكل والعراقيل وتوفير الأمن والاستقرار، معتمدة في ذلك على ما يسمى بالتخطيط الاستراتيجي لتغطية عبء جميع النشاطات والأعمال الإدارية في المستقبل، بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للإدارة وللمؤسسة ككل - نقصد هنا المؤسسة بمفهومها الواسع سواء كانت مؤسسة ربحية أو غير ربحية بالمفهوم الاقتصادي؛ كأن تكون مؤسسة صناعية أو تجارية أو خدمية، كالجامعات أو مراكز الأبحاث أو الأحزاب السياسية أو الجمعيات المدنية... الخ - فالمنظمات اليوم على اختلافها وتعددتها قد تواجه مشاكل كثيرة يمكن أن تحد من نشاطها، وربما تعرضها إلى الخروج من معترك السوق والمنافسة، فموضوع التخطيط الاستراتيجي بالغ الأهمية وضرورة حتمية على تلك المنظمات التي تناشد التطور، والتي تسعى إلى رفع مستواها إلى مصاف المنظمات المتميزة لدى حري بها تبني مبادئ التخطيط الاستراتيجي ووضع الخطط الشاملة والطويلة المدى، والإيمان بضرورة التنبؤ الجاد والذكي بالمستقبل والاستعداد الجيد له، ومن هنا ارتأينا أن نتناول في مقالنا هذا مفهوم الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي وأهمية هذا الأخير وأنواعه وخصائصه، وبعض المكونات ذات العلاقة به وبنماذجه المختلفة، والتي قمنا بعرض أهمها وأكثرها استخداماً أو فعالية من وجهة نظر بعض المختصين في هذا المجال...

إن التقدم والتنمية رهينان بمدى قدرة الأنظمة على تدبير شأنها السياسي والاقتصادي تدبيراً استراتيجياً بما يتماشى مع الأوضاع المتجددة؛ لأن سيورة التقدم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة النظام على استشراف مستقبل شعبه، وما يتطلب ذلك من انخراط قوي للمؤسسات كافة في عملية التخطيط البعيد المدى، ووضع تصورات للعقود المقبلة، وعدم حصر التدبير في محطات معينة وفي ظل حكومات ما.

ومن التشخيصات الاستراتيجية أن كل أعمالنا أثناء الأزمات ما هي إلا ردود أفعال¹، فأين التخطيط في الموضوع؟ وأين الاستعداد في الواقع؟ وأين نحن من تجارب الآخرين؟ أسئلة قد تتكرر وقد تثار عند كل أزمة لأننا خارج الدراسات الاستراتيجية الدقيقة في مؤسساتنا عامة وفي ظل الأزمات خاصة.

ولمعالجة هذا الموضوع نقترح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الإدارة الاستراتيجية في تجاوز أزمات المؤسسات؟

وسنجيب من خلال الخطوة التالية:

المحور الأول: مفهوم التخطيط الاستراتيجي

المحور الثاني: دور الإدارة الاستراتيجية في تجاوز أزمات المؤسسات

المحور الأول: مفهوم التخطيط الاستراتيجي

إن التخطيط الاستراتيجي عبارة عن مستوى متقدم من التخطيط الذي يضع نصب عينيه مجموعة من الاعتبارات والمتغيرات الداخلية والخارجية والبنىات الظاهرة والمستترة، محددا بدقة المجالات المستهدفة وبالتالي فإنه مسلسل من التخطيط التوقعي دائم التجدد². ويجب أن يراعي التخطيط الاستراتيجي النواحي البيئية الاجتماعية وحقوق الأجيال القادمة، ولا يجب أن يركز على مصالح اقتصادية وسياسية دون مراعاة تلك النواحي وأخذها بعين الاعتبار، وألا يكون التخطيط دون وجهة ودون هدف أضمره أكثر من مزاياه³.

ولهذا يعد التخطيط الاستراتيجي أحد أهم مقومات النجاح في عصرنا الحاضر، وفي مختلف العصور، فلا نكاد نسمع قصة نجاح أي دولة أو مؤسسة أو شخص إلا ورأينا أن خلف هذا النجاح تخطيط مسبق، وأدوات تم استعمالها بأسلوب صحيح للوصول إلى هذا النجاح، وهذا يعد باختصار وبشكل مبسط مفهوم التخطيط الاستراتيجي، حيث يمكننا القول بأن التخطيط الاستراتيجي يكمن في معرفة عناصر رئيسية هي: (أين نحن الآن؟ وما الغاية التي نريد أن نصل إليها؟ وكيف نوفر الموارد للوصول إلى هذه الغاية). للتخطيط الاستراتيجي مفاهيم عدة اجتهد الباحثون على مدار السنين في صيغة هذا المفهوم وتعريفه، ومن تلك المفاهيم ما يلي⁴:

- التخطيط الاستراتيجي: نشاط مهيكّل ومنظم له رؤية شمولية يعتمد على تفسير عميق للمتغيرات التي تحيط بالمؤسسة أو المنظمة، واضعاً لها سياسة ملائمة لتجاوز أزماتها.
- التخطيط الاستراتيجي: مسلسل منظم يسير عن وعي لاختيار بدائل عملية توصل للأهداف بدقة.

1 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، إدارة الأزمات، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1997م، ص15-16.

2 أحمد طاهر أحمد، التخطيط الاستراتيجي المستدام **Sustainable strategic planning**، دار التعليم الجامعي، 2016، ص3.

3 أمنية سالم، إدارة الأزمات والتخطيط الاستراتيجي، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص12.

4 عامر طوقان، التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التشغيلي، شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص19 وما بعدها.

● التخطيط الاستراتيجي: أسلوب جديد يحدد الأولويات انطلاقاً من الإمكانيات الموجودة فعلياً، يضع لها إجراءات عملية في مدة زمنية واضحة.

مفهوم ومهارات التخطيط الاستراتيجي يمكن تطبيقها والعمل بها في المستويات جميعها سواء على مستوى الدول والحكومات وكذلك الشركات، وحتى على مستوى الأفراد حيث يمكن استخدام هذه المهارات لجميع مستوياتنا، وفي حياتنا اليومية للوصول إلى الغايات المرجوة، ولا يمكن الوصول للأهداف المرجوة دون تحقيق مبادئ التخطيط الاستراتيجي بكاملها¹.

أما الإدارة الاستراتيجية فإنها تتمثل في تلك العمليات التي تتضمن تصميم وتنفيذ القرارات ذات الأثر طويل الأجل، التي تهدف إلى زيادة قيمة المؤسسة من وجهة نظر الزبائن والمساهمين والمجتمع ككل، فيقصد بالإدارة الاستراتيجية مجموعة العمليات التي تشمل عدة أنشطة أساسية ومتداخلة وهي: تحليل البيئة (التحليل الاستراتيجي) وصياغة الاستراتيجيات وتطبيق الاستراتيجيات وتقييم الاستراتيجيات والتحليل البيئي وصياغة الاستراتيجية، يشار إليهما بالتخطيط الاستراتيجي، فالإدارة الاستراتيجية ليست عملية سهلة الأداء، بل هي عملية صعبة تتطلب بذل المزيد من الجهود فهي تتطلب بذلك مجهود فكري وكثير من الانضباط والالتزام، كما أن الرغبة والمهارة مطلوبة لاختيار المسارات الزمنية للأداء بدلا من الانتظار حتى وقوع الأحداث والأزمات التي تدفعنا إلى اتخاذ رد فعل موجه بطريقة عقيمة، وفي الكثير من الأحيان يكون الانتظار. بسبب عدم التأكد مما يجب علينا عمله - سببا في تأخرنا للغاية عن اتخاذ إجراء فعال أو حتى تحملنا لنتائج سلبية كبيرة، فالإدارة الاستراتيجية بذلك تقوم باحتواء جميع المراحل و الوظائف الإدارية للمنظمة، إذ يشمل كل ذلك تنمية وتسيير الموارد البشرية والتخطيط لمختلف البرامج المتعلقة بالمؤسسة وموازنتها، كما تقوم بعملية التقييم والتوجيه والإرشاد واقتراح البدائل وتحديد الأولويات .. الخ.

المحور الثاني: دور الإدارة الاستراتيجية في تجاوز أزمات المؤسسات

لا شك أن التحولات الخطيرة التي تعيشها البشرية اليوم بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الذي شهدته حتى كبريات الاقتصاديات العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، وما خلفته من أفات وحوادث وأثار اقتصادية مدمرة، كلها تؤدي إلى قناعات جديدة مفادها ضرورة استخدام مناهج أخرى للتعامل مع مثل هذه الأزمات، ولعل التخطيط الاستراتيجي في مقدمة هذه الحلول والبدائل، التي تؤكد على ضرورة أخذ مسافة

1 سعيد جندب العلوي، التخطيط الاستراتيجي في الإدارة الحديثة: مفاهيم أساسية للمخططين الاستراتيجيين، العبيكان للنشر، الرياض، 2019، ص9.

تسمح بالتفكير العقلاني في المستقبل، بما يمنح الثقة في المؤسسات التي تعنى بالتخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل وإنتاج حلول بعيدة عن العشوائية¹.

فإذن يعد التخطيط الاستراتيجي الباحث عن آفاق المستقبل من الأدوات الحاسمة التي تساعد المؤسسات والدول على التأقلم مع التحديات والأزمات، وتفعيل الاستدامة والنمو في ظل الظروف المتغيرة، فالأزمات الاقتصادية على سبيل المثال لها أبعاد سياسية وصحية واجتماعية، ويمكن أن تشارك بشكل كبير في المجالات كافة، لذا فإن ما يتعلق بالتخطيط ورؤية المستقبل يعدان أمرين أساسيين في التخطيط الاستراتيجي القصير والمتوسط والبعيد المدى، ولا ننسى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، مع التحديات والفرص المحتملة في المستقبل، يعتمد التخطيط الاستراتيجي الدقيق على تحليل البيئة الداخلية للمؤسسة أو الدولة، ويسهم في تقييم مكامن القوة والضعف، وتحديد الفرص والتهديدات، فيمكن للتخطيط الاستراتيجي النشاط أن يوجه المؤسسة أو الدولة نحو تحقيق أهدافها حتى في الأوقات الصعبة، وأيضاً تحديد الموارد غير المحددة، كما يساعد في التخطيط على كيفية تخصيص الموارد المالية والبشرية في الوقت المناسب².

ويتسم التخطيط الاستراتيجي بالمرونة والقدرة على التكيف من خلال التخطيط المتنوع، ويمكن للمؤسسة التكيف مع التحديات المتنوعة للتغيرات المفاجئة، وأهم ما فيه هو استشراف المستقبل، فالاستشراف المستقبلي الإبداعي النظري الذي يهدف إلى فهم التوجهات المستقبلية المحتملة والتخطيط لها من قبل، مع الأخذ في الاعتبار أن المستقبل لا يتحقق مع الخطة الاستراتيجية بشكل صحيح تماماً، ولكنه يحدد السيناريوهات ويساعد في اتخاذ القرار النهائي، فهو ليس رجماً بالغيب وإنما يدور في مجال التوقع والتخطيط المبني على المستقبل، بنظريات الاحتمالات العديدة والتحديات التي قد تبدو في الأفق، مما يتيح للإمكانات أن تكون جاهزة للتحرك معها، فإذا نجح وفق هذا المنظور وهذا المفهوم التفكير في سيناريوهات متعددة للقدام من الأيام والمقبل من الأحداث من خلال ما يسمى استشراف المستقبل والتطلع له، ويمكن وضع كمية كافية من سيناريوهات متعددة قريبة أو بعيدة، مما يضمن القدرة على المواجهة بوضوح، ويساعد الاستشراف على إدارة التغيير، وعلى التكيف مع التطور السريع في التكنولوجيا، والمجتمع، مما يسمح له بإنشاء مؤسسات جاهزة على الصمود في الأوقات الصعبة.

وأما كيفية تكامل التخطيط الاستراتيجي مع استشراف المستقبل، فالتخطيط الاستراتيجي وتخطيط المستقبل يمثلان أدوات متكاملة في المواجهة والتحدي، ويمكن أن تتكامل المفاهيم من خلال تحليل الأوضاع الحالية، فبدأ التخطيط بتحليل الوضع الحالي، في حين أن يتم استشراف المستقبل للنظر في التنبؤ بالتغيرات المستقبلية المحتملة، ويمكن استخدام النتائج لتوجيه المستقبل للتخطيط لتحديد الأولويات بشكل حاسم، وذلك من خلال الإعداد

¹ محمد بن الله بن عثمان المرعول، الأزمات: مفهومها - أسبابها - وآثارها، ودورها في تعميق الوحدة الوطنية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، 1435هـ - 2014م: ص 22-25.

² Muller, Rainer, **corporate crisis management**, New York, John, Wiley & son, 1985, P. 39.

المتميز المبني على سيناريوهات استشراف المستقبل، ويمكن تصميم متنوع مرّن للتكيف مع التغيرات المفاجئة في ميدان البيئة المحيطة، مع مراقبة البيئة في الوقت نفسه؛ لأنها عرضة للتغيرات هي الأخرى، فيمكن لمؤسسة أو حكومة أن تتابع اختراعات المستقبل باستخدام أدوات استشراف المستقبل مثل تحليل الاتجاهات، والدراسات الاستقصائية، والنماذج الرياضية، لتحديث ابتكاراتها الاستراتيجية، وهنا يتطلب حضور قوي لعنصر السرعة والمواكبة، ومتابعة المستجدات وما أكثرها أولاً بأول، وزيارة المعارض والمكتبات، وحضور المؤتمرات والندوات، ومواكبة الاختراعات وبراءات الاختراع، وتتبع للإبداع والمبدعين في كل مكان، حتى تكون الرؤية الاستشرافية المستقبلية قريبة جداً من عالم الخطة الاستراتيجية وبيئتها ومحيطها وواقعها.

التخطيط من العوامل الرئيسية في إدارة الأزمات بما يمنح حدوثها في المستقبل، لأنه ينطلق من دراسو واقعية مبنية على مؤشرات واضحة يصعب تكذيبها، كونه يتحقق منها باستمرار ويضع فرضيات قابلة للتحقق، مما يستبعد عنصر المفاجئة الذي غالباً ما يصاحب الأزمات، ويعطيها طابعاً استعجالياً تشل قدرة الحركة والتفكير، وتشيع جواً من الإحباط والفوضى. وبالتالي يساهم التخطيط الاستراتيجي في القضاء على مسبباتها من جذورها واضعاً في عين الاعتبار عناصر الفجائية ومتربها لكل تقلباتها وديناميتها السريعة والمتشعبة، خصوصاً، وأن التخطيط الاستراتيجي، يقوم على العمل الجماعي وعلى وحدة الفريق، فكل يكمل الجزء، والجزء ينصهر في الكل، في عملية متواصلة من التفكير المتكامل الذي يحدد بدقة غايته ويرسم أهدافه بما لا يدع مجالاً للخطأ والتردد¹.

خاتمة:

لعل تعدد الأزمات وتنوعها، وكثرة الحديث عنها، والكتابة عنها، وتناولها في كافة المستويات ومنها الدراسات الأكاديمية النظرية، بعيداً عن مسرح الأزمة الفعلية وميدانها الشائك؛ يعطي القدرة للعقل البشري أن يفكر بروية، وأن يدرس الموضوع بتؤدة، في ظل هذا الكم والكيف من التجارب الماضية والدراسات السابقة التي تعد مخزناً للأفكار ومنجماً للمعلومات بين يدي الباحثين والدارسين وصناع القرار.

1 زيد منير عبودي، سيكولوجية التقنيات الحديثة في إدارة الأزمات، دار الشروق، عمان-الأردن، 2011م: ص 76.

واقع تعليم اللغة العربية وتعلمها بإفريقيا: بحث في الصعوبات واقتراح حلول لإمكانية التجاوز

محمد معطلاوي

باحث في سلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة محمد الخامس

maatallaouimohamed19@gmail.com

المملكة المغربية

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى تشخيص واقع تعليم اللغة العربية وتعلمها بإفريقيا، والكشف عن أبرز التحديات والصعوبات التي تعترض المعلمين والمتعلمين على السواء في تعليمها وتعلمها، من أجل إيجاد حلول واقعية لتجاوز تلك التحديات والصعوبات؛ والتي شملت ما هو مؤسسي سياسي، وما هو بيداغوجي، وما هو منهجي، وما هو آلياتي أداتي.

وقد تم التوصل إلى جملة من المقترحات والتوصيات التي يمكنها اتباعها من أجل تجاوز تلك التحديات والصعوبات، نجملها فيما يلي: تحسيس الدول الإفريقية بأهمية اللغة العربية في تحقيق الوحدة لشعوبها من خلال اعتراف مسؤولي هذه الدول بالعربية لغة رسمية، وتزليل هذا الاعتراف على أرض الواقع، بتخصيص أقسام في الجامعات والكليات الإفريقية خاصة بتعليم اللغة العربية وتعلمها، إلى جانب تأسيس مراكز ومعاهد متخصصة في تكوين وتأهيل مدرسي العربية لغير الناطقين بها، وتأليف كتب تعليمية تراعي خصوصيات وظروف الطلاب الإفريقيين. بمختلف مراحلهم التعليمية، فضلا عن توظيف المعلمين للطرائق والتقنيات الحديثة في تعليم العربية، وأخيرا عقد اتفاقيات مع الدول والمنظمات والمؤسسات الخيرية لاستقطاب الدعم منها من أجل دعم تعليم العربية ونشرها بالقارة السمراء.

كلمات مفتاحية: تعليم وتعلم، اللغة العربية، إفريقيا، الواقع، الصعوبات، الحلول.

Abstract:

This research seeks to diagnose the reality of Arabic language teaching and learning in Africa and to identify the most significant challenges and difficulties faced by teachers and learners alike in their teaching and learning, in order to find realistic solutions to overcome these challenges and difficulties; which included what are my political institutions, what is pedagogical, what is systematic and what are my instrument's mechanisms.

A number of suggestions and recommendations have been reached to overcome these challenges and difficulties, as outlined below: African States' awareness of the importance of Arabic language in achieving unity for their peoples through the recognition of Arabic by their officials is an official language Education in the Arabic language, and this recognition is added to the ground by the allocation of departments in African universities and colleges for the teaching and learning of Arabic in addition to establishing centres and institutes specializing in the formation and qualification of Arab teachers for non-speakers, Composing textbooks that take into account the specificities and conditions of African students at all levels of education as well as teachers' employment of modern methods and techniques in Arabic education, Finally, agreements were concluded with countries, organizations, and charitable institutions to attract their support for the teaching and dissemination of Arabic throughout the African continent.

Keywords: Teaching and learning, Arabic, Africa, reality, difficulties, solutions.

مقدمة:

لا يخفى على أهل الضاد ومدرسيها أهمية تعليم اللغة العربية وتعلمها وإتقانها كتابة وتحدثا، ودور هذا في انتشار الإسلام وتوغل الثقافة الإسلامية في قارة إفريقيا؛ وخصوصا في دول جنوب الصحراء التي تشتمل على أقليات دينية إسلامية؛ وأهميتها هذه تتجلى في علاقتها المباشرة بأداء العبادات والشعائر الدينية على أتم وأكمل وجه، ومن ثم الحفاظ على الإسلام والعمل على توسيع دائرته بهذه الدول؛ فإتقان اللغة العربية والتمكن من قواعدها سيكسب المتحدث بها قدرات لغوية وتعبيرية تجعله يتحدث ويكتب بشكل سليم وصحيح، وهذا ما يضمن استمرارية وجود العربية وبالتبع وجود الإسلام وانتشاره هناك، ولكن حال الواقع في دول إفريقيا، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، تعثره كثير من المشاكل والصعوبات. ومن هنا، يكتسب هذا البحث أهميته؛ إذ يسعى إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه عملية تعليم العربية وتعلمها هناك، من أجل تجاوزها والإسهام في ازدهارها بالأقطار الإفريقية، لأنه إذا تحقق هذا الازدهار تحقق معه نشر الثقافة العربية والإسلامية على السواء. وبناء على ما سبق؛ قمنا بصياغة إشكالية هذا البحث على النحو الآتي: إلى أي حد يعد تعليم اللغة العربية وتعلمها بالدول الإفريقية ناجحا وموفقا؟

- وأما فيما يتعلق بأهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من هذا البحث، فحصرناها في النقاط الآتية:
- التأكيد على أهمية تعليم اللغة العربية وتعلمها بالأقطار الإفريقية لدورها في نشر الثقافة العربية والإسلامية بها.
- تشخيص واقع تعليم اللغة العربية وتعلمها بإفريقيا، ورصد أهم التحديات والصعوبات التي تعترض عملية التعليم والتعلم هناك.

البحث عن حلول للإشكالات والصعوبات التي تعترض تعليم اللغة العربية وتعلمها بالقارة السمراء من أجل الإسهام في ازدهارها وتطورها بها.

وبخصوص المنهج المتبع في البحث، فقد اقتضت طبيعته الاستناد إلى المنهج التحليلي الوصفي؛ بوصفه المنهج المناسب لهذه الدراسة، حيث نسعى إلى تتبع وتحليل النصوص التي تشخص واقع اللغة العربية ومكانتها بإفريقيا، للكشف عن التحديات والصعوبات التي تعترض تعليمها وتعلمها، ومن ثم إيجاد حلول لتجاوزها، حتى نحقق أهدافنا من هذه الدراسة، التي ترجمناها إلى خطة محكمة مكونة من أربعة مباحث رئيسة، صغناها على النحو الآتي:

المبحث الأول: تحديد مفهومي للتعليم والتعلم

المبحث الثاني: قراءة في واقع تعليم اللغة العربية وتعلمها بإفريقيا

المبحث الثالث: صعوبات وتحديات تعليم اللغة العربية وتعلمها بالدول الإفريقية

المبحث الرابع: حلول ومقترحات لتجاوز الإشكالات الراهنة في تعليم اللغة العربية وتعلمها بالقارة السمراء

المبحث الأول: تحديد مفهومي للتعليم والتعلم

قبل الخوض في تشخيص واقع تعليم اللغة العربية وتعلمها بإفريقيا وجب الوقوف عند أهم مصطلحين في عملية التدريس بصفة عامة، وتدريس اللغات بصفة خاصة، وهما مصطلحا التعليم والتعلم، بما هما يشيران إلى دور كل من المعلم والمتعلم في

العملية التعليمية التعليمية؛ فالأول يشير إلى فعل المعلم أو المدرس تجاه المتعلم لتعليمه وإكسابه معارف ومعلومات لم يسبق له أن عرفها أو فهمها، أو التوسع في المعارف القديمة وتثبيتها واستيعابها أكثر، وفي هذا يقول ماجد أيوب القيسي معرفاً إيّاه: "هو عملية منظمة يمارسها المعلم بهدف نقل ما في ذهنه من معلومات ومعارف إلى التلاميذ والتي تكونت لديه بفعل الخبرة والتأهيل الأكاديمي والمسلكي والممارسة"¹. وأما المصطلح الثاني؛ فيشير إلى فعل المتعلم في اكتساب معارف وقدرات ومهارات جديدة، أو ترسيخ المعارف القديمة وتثبيتها والعمل بها، لتغيير سلوك معين، وفي هذا يقول أيوب القيسي: "التعلم هو عملية تنتج من نشاط الفرد وتهدف لهدف معين هو التغيير في السلوك الإنساني نتيجة للتعليم بوسائله المختلفة، والتعلم عملية تبدأ بدافع فكري أو بحاجة من حاجات النفس الفطرية أو المكتسبة مادية كانت أو وجدانية تدفعه إلى النشاط وبذل الجهد المناسب من أجل الوصول إلى إشباع الحاجة أو حل المشكلة، فيهدف إلى تحقيق الفهم وتعديل السلوك طبقاً لهذا الفهم"². وعليه، فإذا كان التعليم نشاطاً نظامياً مؤسسياً منظماً سواء من مؤسسات الدولة أو من مؤسسات خيرية أو غير نظامية، فإن التعلم نشاط فردي محض، ينتج عن النشاط الأول — التعليم — أو عن حاجة أو حافز داخلي لتجاوز مشكلة أو فهم مسألة لم تكن مفهومة وقت التعلم أو قبله.

المبحث الثاني: قراءة في واقع تعليم اللغة العربية وتعلمها بإفريقيا

تتأرجح مكانة اللغة العربية في بلدان إفريقيا تعليمًا وتعلماً بين الضعف والقوة، وذلك باختلاف موقع وظروف كل دولة من دولها، فتعليمها في شمال إفريقيا وشرقها أقوى من تعليمها في الوسط وغربها، مع العلم أن هناك صعوبات تطبع تقدمها في إفريقيا ككل، فهي في بعض الدول لغة رسمية إلى جانب لغات أخرى وافدة، كالإنجليزية والفرنسية والبرتغالية، وفي بعض الدول الأخرى لغة ثانوية هامشية تخص فئة معينة، وخاصة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وإذن؛ فهي تعاني من صعوبات كثيرة ومتعددة تمنعها من تحقيق الريادة ومكسب الاعتراف بها باعتبارها لغة رسمية بجميع أو معظم دول إفريقيا، وفي هذا يقول أحد الباحثين: "كثير من دول القارة الإفريقية تعاني من ضعف في التعليم، وقلة في مصادر التعلم، وكثرة الجهل والامية، وأغلب المسلمين منهم يمتنى أن يتعلم شيئاً من العربية ليتعلم أمور دينه، ويستطيع أن يقرأ القرآن الكريم"³.

إضافة إلى ذلك، تعاني اللغة العربية في إفريقيا منافسة مزدوجة من اللغات المحلية الإفريقية من جهة، ومن اللغات الأوروبية الاستعمارية من جهة ثانية، وهذا ما لا يجعلها لغة رسمية في معظم تلك الدول، وإلى نفس هذا المعنى يعبر آدم بمبا؛ أحد الباحثين المهتمين بشأن العربية في القارة السمراء، بقوله: "إن حضور اللغة العربية في بلدان إفريقيا بوصفها لغة رسمية حضور ضعيف، فهي رسمية - وحدها - في السودان، وموريتانيا،... كما أنها (...) رسمية إلى جانب الإنجليزية والفرنسية في كل من: تشاد، وجنوب السودان، وجزر القمر، وجيبوتي، أو إلى جانب لغة وطنية، في: إريتريا، والصومال، فالحاصل أن العربية رسمية في ثماني دول إفريقيا ما عدا الدول المغاربية"⁴. يبدو جلياً من هذا النص؛ أن اللغة العربية في إفريقيا جنوب الصحراء لا تحتل المكانة نفسها

¹ — القيسي ماجد أيوب: المناهج وطرائق التدريس، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان — الأردن، ط1، 2018م، ص 103.

² — المرجع نفسه، ص 104.

³ — الشثري صالح بن عبد الله، وآخرون: تجارب تعليم اللغة العربية في دول القارة الإفريقية: عرض وتقوم، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض — السعودية، ط1، 1437هـ/2015م، ص 46.

⁴ — بمبا آدم: اللغة العربية بإفريقيا.. تشخيص لواقعها واستشراف لمستقبلها، مجلة قراءات إفريقية، العدد 18، (102 — 112)، شوال/ ذو الحجة 1434هـ، أكتوبر — ديسمبر 2013م، ص 107.

التي تحتلها في شمال أو شرق إفريقيا، وهذا يعني أن الصعوبات والتحديات الموجودة بالأولى أكبر من التحديات الموجودة بالثانية، والتي تمنعها من تبوء المكانة المرغوب فيها هناك.

وإذن، فالناظر إلى واقع تعليم اللغة العربية وتعلمها بإفريقيا سيلاحظ عددا كبيرا من المشكلات والصعوبات التي تواجه عملية تعليمها وتعلمها بهذه القارة، كما سيلاحظ أن الجهود المبذولة بها من طرف المؤسسات والمعاهد والمراكز الإسلامية يحتاج إلى دعم وتنظيم خاصين من لدن "مؤسسات تعليم العربية لغير الناطقين بها... وأن تقدم لها ما يلزمها من دعم مادي وعيني وفي. خصوصا في ظروف منافسة اللغات الأخرى للغة العربية في هذه البلاد"¹. فمما لا غبار عليه؛ أن لغات أغلب دول إفريقيا غير عربية، وهذا ما يسهم في تعميق المشكلة وتكريسها، فلو كانت العربية لغة رسمية في كثير منها، فإنها ستجد الدعم اللازم لتسهيل تعليمها وانتشارها بهذه الدول، أما الحال هو العكس، حيث تحتل اللغات المنافسة للعربية كالفرنسية والإنجليزية مكانة مهمة في معظم هذه الدول، باعتبارها لغات رسمية؛ فإن هذا ينعكس سلبا على اللغة العربية وعلى المكانة التي ينبغي أن تتبوأها، فحتى المعاهد والمؤسسات التي تقوم بتدريس العربية بالقارة الإفريقية، على قلتها، تجد أن معظمها غير تابعة للحكومات ومؤسسات تلك الدول، وإنما تابعة لجهات ومراكز أهلية أو خيرية.

وبناء على إحدى الدراسات التي قام بها أحد الباحثين المهتمين بشأن العربية في إفريقيا، والتي أجراها على عينة تكونت من خمسين طالبا، موزعين على خمس وعشرين دولة إفريقية، فإن تعليم العربية وتعلمها بهذا الحيز المكاني يأخذ ثلاثة وجوه؛ وجه مجاني يُدعم من طرف المؤسسات الخيرية، ووجه يتطلب رسوما عالية، ووجه ثالث يتطلب مصاريف متوسطة²، وهذا الاختلاف في كلفة تعلم العربية في بلدان إفريقيا راجع بالضرورة إلى اختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل عام، وإلى التوجه اللغوي للنظام الحاكم بهذه الدول، ومدى اعتماده اللغات الإفريقية المحلية لغات رسمية بما أو اعتماده على اللغات الاستعمارية، كما يرجع إلى وجود أو غياب المؤسسات التي تدعم تعليم وتعلم اللغة العربية بها.

حاصل القول؛ إن تعليم اللغة العربية وتعلمها بإفريقيا يواجه عدة تحديات وصعوبات يمنعها من الانتشار والتداول أكثر بهذه القارة، وسنحاول ما أمكن رصد هذه الصعوبات، ومعرفة أسبابها، والتفصيل فيها أكثر في المحورين المواليين، واقتراح حلول لتجاوزها، حتى نحقق للعربية انتشارها وتقدمها بالدول الإفريقية.

المبحث الثالث: صعوبات وتحديات تعليم اللغة العربية وتعلمها بالدول الإفريقية

إن الباحث المطلع على واقع تعليم اللغة العربية وتعلمها بإفريقيا سيلاحظ مدى تنوع وتعدد هذه الصعوبات، كما سيلاحظ مدى تعدد أسبابها ومسبباتها، ولأن الإحاطة بجميعها أمر يصعب على الباحث لعدم قيامه بزيارة ميدانية لتلك الدول أو لبعضها، فسيكتفي بالإشارة إلى أبرزها وأكثرها انتشارا بين صفوف بعض الدول الإفريقية، وعموما فهذه الصعوبات ترتبط فيما بينها، وكثيرا ما يُفضي بعضها إلى بعض. ولتكن البداية مع أول صعوبة تواجه تعليم لغتنا وازدهارها بالقارة السمراء.

1- الضعف العام لحضور العربية بإفريقيا

يتسم حضور اللغة العربية في إفريقيا بشكل عام بالغربة والضياع، سواء في القسم الشمالي منها، الذي يمثل المغرب العربي، أو في جنوبها، والذي تمثل دول جنوب الصحراء، وذلك بسبب مخلفات الاستعمار، الذي سعى إلى ترسيخ لغته وثقافته بتلك

¹ — النور أحمد محمد بابكر: مشكلات تعليم اللغة العربية وتعلمها في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد 18، (48 — 62)، شوال/ ذو الحجة 1434هـ، أكتوبر — ديسمبر 2013م، ص 49 — 50.

² — المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

البلدان حتى بعد تحررها من الاستعمار السياسي والعسكري، "فالمجتمعات العربية تعاني من "غزو" اللغات الأجنبية لها في مختلف الميادين: في الإعلام، وفي المؤسسات التعليمية في السوق والشارع"¹. وهذا واضح وجلي في العديد من البلدان العربية، إذ تجد أن العربية لغة رسمية معترف بها في الدساتير والقوانين العليا لتلك البلدان، إلا أنك لا تجد لها حضوراً قوياً على المستوى العملي والتطبيقي على أرض الواقع إلا في بعض المناسبات الرسمية؛ كالمؤتمرات والندوات العلمية، والخطب السياسية أو الدينية، والمنابر الإعلامية. أما في المعاملات الواقعية مع الإدارات النظامية وغير النظامية لهاته البلدان، سواء كانت هذه الإدارات تعليمية، أو طبية أو جمعائية أو تابعة لجهاز أمني أو داخلي، فإنك ستصطدم بسيادة اللغات الأوروبية بما وحلولها بدل العربية، وهذا ينطبق أكثر على الفرنسية مقارنة بباقي اللغات في شمال إفريقيا؛ في المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، وغيرها. وبالتالي؛ فأثر الاستعمار ما يزال قائماً بهذه البلدان من خلال سيادة لغته وثقافته التي امتزجت بثقافة الشعوب العربية، حيث تنافسها وتحاول إزاحتها من مكانتها لتحل محلها وتكون بديلاً منها في المجتمعات العربية.

وقل الأمر نفسه وأكثر كلما اتجهنا نحو وسط إفريقيا وجنوبها، إذ يضعف حضور العربية بمها، كما يضعف تعليمها وتعلمها هناك، ولعل في قول عمر عبد الفتاح ما يثبت ذلك ويؤكد؛ يقول: "أما في وسط إفريقيا فباستثناء تشاد وشمال الكاميرون، لا نكاد نجد للغة القرآن الكريم أثراً كبيراً في بقية بلدان وسط أفريقيا. أما في دول جنوبي أفريقيا فيصل حضور اللغة العربية لأقل معدلاته في دول القارة الأفريقية تقريباً، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الإسلام يمثل دين أقلية في هذه البلدان، ونحن نعلم أن خريطة الإسلام تطابق في الغالب خريطة الثقافة الإسلامية واللغة العربية"². وعليه؛ يتضح أن قوة حضور اللغة العربية أو ضعفه يختلف الدول الإفريقية يختلف من دولة لأخرى، وذلك راجع إلى اختلاف الموقع الجغرافي لكل بلد من تلك البلدان ووضعية النظام الحاكم بها، فكلما اقتربنا من المحيط الأطلسي للقارة كلما كان حضورها قوياً، وكلما تعمقنا في جنوبها وغربها كلما ضعف حضورها وخفت بريقها.

2- ضعف حضور العربية في المؤسسات التعليمية الإفريقية

أشرنا في المحور السابق إلى الضعف العام الذي يطبع حضور اللغة العربية بإفريقيا ككل، أما هنا، فسنركز على ضعف حضورها في المؤسسات التعليمية، سواء في المراحل الثلاث للتعليم ما قبل الجامعي، أو بالمرحلة الجامعية الأولى. وما تنبغي الإشارة إليه ابتداءً، أن هذا الضعف إنما يطبع معظم الدول الإفريقية، إلا أنه يظهر بشكل بارز في دول جنوب الصحراء؛ فالحكومتان الإثيوبية والسنغالية، على سبيل المثال، لا تعيران أدنى اهتمام للغة العربية، وما يؤكد هذا، هو قول أحد الباحثين: "هناك تحدٍ مهم يواجه تعليم اللغة العربية، يتمثل في دولتين فقط، برز لنا في إثيوبيا والسنغال، ويتمثل ذلك التحدي المهم في أن إثيوبيا لا تعير اهتماماً للغة العربية، ترتب على ذلك أنها لا تدرجها في المدارس الرسمية، وعدم اعتراف الدولة باللغة العربية، الذي لم يجعل منها مادة إجبارية مردّه إلى العامل الديني، الذي أوضحته نتيجة في الأطروحة الخاصة بإثيوبيا. والعامل الديني نفسه، أسهم بشكل مباشر في عدم اعتراف الدولة في السنغال باللغة العربية، وبالتالي لم تدرج في المدارس الرسمية"³.

¹ — بمبا: اللغة العربية بإفريقيا...، مرجع سابق، ص 108.

² — عبد الفتاح عمر: واقع اللغة العربية في أفريقيا جنوب الصحراء، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي: اللغة العربية والعملة وجها لوجه، بجامعة مالانج الحكومية بإندونيسيا، (443 — 463)، بتاريخ: 23 — 25 نوفمبر 2008م / 25 — 28 ذو القعدة 1429هـ، ص 444.

³ — جاه الله الخضر كمال محمد: المشكلات التي تواجه تعليم اللغة العربية في الأقطار العربية، منشور بتاريخ: 9 أبريل 2023م، بموقع: nasseryouthmovement.net، 16:05، ينظر الرابط الآتي:

هذا من جهة ومن جهة أخرى؛ فإلى جانب عدم اعتراف دولتي إثيوبيا والسينغال باللغة العربية وعدم إدراجهما في المؤسسات التعليمية الرسمية، هناك تحدٍ آخر في الدول القليلة التي أدرجت العربية في مؤسساتها الرسمية، كدولة يوغندا، يتعلق بعدم منح وقت كافٍ لتعليمها وتعلمها مقارنة بالوقت المخصص لمواد دراسية أخرى، وفي هذا يقول جاه الله الخضر: "أما في يوغندا فالزمن المخصص لتدريس اللغة العربية غير كافٍ"¹، ويُضيف واصفاً وضع العربية في مناهج التعليم السنغالي غير الحكومي: "والسنغال، كغيرها من دول غرب إفريقيا، لا وجود للغة العربية في مناهج التعليم الحكومي بها، كما أن الطالب فيها يُخَيَّر بين العربية واللاتينية، فضلاً عن قلة الوقت المرصود لها في الخطة التعليمية، فإن هذا الوقت عادة ما يكون في آخر الأسبوع، وفي آخر اليوم الدراسي، عندما يكون الملل قد بلغ من الطالب غايته، مما يحملهم على الانصراف عن تلقي أي مادة مهما بلغت رغبتهم فيها"². وهذا يُبين باللمس الوضع المتردي الذي تعرفه العربية بالمؤسسات التعليمية لهذه الدول.

3- منافسة اللغات الأوروبية للعربية بإفريقيا

تعرف اللغة العربية بإفريقيا منافسة شرسة من قبل اللغات الأوروبية التي تزاوجها في مكانتها وتسعى إلى الإطاحة بها وإزالتها بشكل جزئي أو كلي بالدول الإفريقية، وخاصة من لدن بعض اللغات الأنجلوساكسونية والفرانكفونية؛ كالإنجليزية والفرنسية والبرتغالية، وهي اللغات التي تركها المستعمر بهذه البلدان بعد أن أخذت استقلالها السياسي والعسكري. وفي هذا يقول آدم بَمبَا: "اللغات الاستعمارية الوافدة في كلٍّ من الدول، هي لغة التعليم في المراحل التعليمية كلها، أما اللغات المحلية فلا تتجاوز رسميتها -- في الغالب -- السماح باستعمالها في المجالس البرلمانية، وفي المحاكم، وفي الدوائر الحكومية، وفي بعض البرامج الإعلامية، وكل ذلك في حيز ضيق"³. وإذا كان هذا حال اللغات الاستعمارية مع اللغات المحلية بدول إفريقيا، فالقول نفسه ينطبق على واقع اللغة العربية بتلك الدول، إذ تعاني من تضيق الخناق عليها حتى باعتبارها لغة ثانية رسمية أو غير رسمية إلى جانب لغة من اللغات المحلية أو الوافدة الاستعمارية، وما ذلك إلا لارتباطها بالدين الإسلامي الحنيف، وقُدْرَتها على توحيد تشتتهم وتشردمهم الذي خلفه الاستعمار في بلدانهم، وفي هذا الصدد، يحضرنا قول عمر عبد الفتاح؛ أحد المهتمين بمثالة العربية في بلدان إفريقيا: "إن اللغة العربية شهدت تراجعاً ملحوظاً على الصعيد الإفريقي وخاصة في أعقاب قدوم الاستعمار الأوروبي للأراضي الأفريقية وما صاحبه من فرضٍ ونشرٍ للغات المستعمر، ومحاربة لنفوذ وتفوق وانتشار اللغة العربية على الساحة الأفريقية"⁴.

4- مزاحمة العامية واللهجات المحلية للعربية

رأينا في المحور السابق، أن منافسة اللغات الوافدة الأوروبية للعربية بإفريقيا يتخذ عدة أشكال ومستويات، ويمكن القول إن هذه المنافسة خارجية لارتباطها بلغات غير إفريقية خارجة عنها وإن كانت من داخل إفريقيا نفسها، أما في هذا المحور، فسندرك على المنافسة الداخلية التي تمثلها العاميات واللهجات المحلية في زحزحة العربية من مكانتها وأخذ مكانها؛ ففي أفريقيا جنوب الصحراء تعتبر اللغات المحلية منافساً قوياً يهدد وجود اللغة العربية، وفي السياق ذاته؛ يقول آدم بَمبَا: "تعاني اللغة العربية

رأينا في المحور السابق، أن منافسة اللغات الوافدة الأوروبية للعربية بإفريقيا يتخذ عدة أشكال ومستويات، ويمكن القول إن هذه المنافسة خارجية لارتباطها بلغات غير إفريقية خارجة عنها وإن كانت من داخل إفريقيا نفسها، أما في هذا المحور، فسندرك على المنافسة الداخلية التي تمثلها العاميات واللهجات المحلية في زحزحة العربية من مكانتها وأخذ مكانها؛ ففي أفريقيا جنوب الصحراء تعتبر اللغات المحلية منافساً قوياً يهدد وجود اللغة العربية، وفي السياق ذاته؛ يقول آدم بَمبَا: "تعاني اللغة العربية

https://www.nasseryouthmovement.net/ar/Arabic-language-Africa، تم الاطلاع عليه، بتاريخ: 2025/08/06م، على الساعة: 18:22.

¹ — المرجع نفسه.

² — المرجع نفسه.

³ — بَمبَا: اللغة العربية بإفريقيا..، مرجع سابق، ص 105.

⁴ — عبد الفتاح: واقع اللغة العربية في أفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص 443.

الفصحى "تسوسا" وهمجية داخلية من لدن دعاة العاميات القطرية في كل بلد عربي، وتتجاوز هذه الدعوة استخدام اللهجات المحلية في المستوى المحكي اليومي إلى استخدامها في مستوى الكتابة والتأليف والتربية والتعليم¹.

هذا من جهة ومن جهة أخرى؛ تعاني اللغة العربية من هجمات داخلية تتمظهر في دعوة بعض النخب المتفرنسة في المجتمعات العربية إلى استخدام العامية وإدراجها في الكتب المدرسية التعليمية، ولعل أكبر مثال على ذلك، ما وقع في المغرب حين أصدر أحد دعاة العامية أول معجم للعامية المغربية في نهاية سنة 2016م، والذي قُوبل بنقد ورفض بالغين من قبل المثقفين والباحثين، لما رأوا فيه من استهداف للفصحى ومحاولة تقويضها. وعموما، يمكن القول إن الدعوة إلى العامية دعوة قديمة جديدة، "بدأها المستشرقون الغربيون منذ أواخر القرن التاسع عشر، وبررّوها حينها بأسباب عملية تتوخى معالجة الانفصال بين لغة الحديث اليومي ولغة الكتابة، إلا أن هذه الدعوات قُوبلت دائما بالارتياح بالنظر لمصدرها، وكانت تُرمى بشبهة الرغبة في تقويض أبرز مقومات القومية العربية ألا وهي اللغة المشتركة، والمساس بقدسيّتها باعتبارها لغة القرآن"². وفي السياق ذاته؛ يحضرنا قول أحد الكتّاب: "وإذا وجدت القوى الاستعمارية أن العربية كاسحة ولا بد منها؛ شجعت العامية وحاربت الفصحى؛ لأن العامية تتعدد لهجاتها فتفرق أما الفصحى فتوحّد"³. وعليه يظهر جليا؛ أن المستعمرين الأوروبيين وظفوا كل شيء من أجل محاربة اللغة العربية، بدءا بتعليم لغاتهم للدول التي استعمروها، ومرورا بتشجيع إدراج العاميات واللهجات المحلية في المناهج التعليمية وتوظيفها في التعليم بشكل عام، كل ذلك من أجل محاربة الإسلام من خلال مدخل اللغة، وإرساء ثقافتهم العلمانية المادية.

5- قلة المراكز والمعاهد المتخصصة في إعداد وتأهيل مدرسي اللغة العربية لغير الناطقين بها

تعد مشكلة قلة المراكز والمعاهد المتخصصة في إعداد وتأهيل مدرسي اللغة العربية لغير الناطقين بها بالدول الإفريقية من أكبر المشاكل التي تواجه عملية تعليم العربية للطلاب بها، وخاصة في الأقطار الجنوبية منها، كإثيوبيا، وتشاد، والسينغال، وفي هذا يقول كمال محمد أحد المهتمين بشؤون العربية في إفريقيا: "إن معلم اللغة العربية في إثيوبيا غير مدرب، ووضع الاقتصاد صعب (...) والمعلم نفسه في تشاد غير مدرب، يعاني صعوبات تقف عقبة في دوره التربوي في المواقف التعليمية مهنيا وفنيا (...) أما في السنغال فإن معلم اللغة العربية يحتاج إلى التكوين التربوي، ويجهل أساليب القياس والتقويم، وذلك على ما يبدو أنه لم يدرّب على ذلك"⁴، وهكذا يتضح أن نقص التكوينات والتدريبات التي يعاني منها مدرسو العربية بتلك البلدان، إنما راجع إلى غياب أو ندرة المراكز والمعاهد المتخصصة في إعداد وتأهيل هؤلاء المعلمين والمدرسين، فلو وجدت هذه الأخيرة لوجد مدرسو العربية بوفرة، الشيء الذي سيسهم إلى حد كبير في انتشار العربية بدول إفريقيا، وخاصة إفريقيا جنوب الصحراء، وبالتالي ارتفاع عدد المتحدثين بها وازدهارها بين تلك الدول.

6- ندرة معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها في الدول الإفريقية

¹ — بَمبا: اللغة العربية بإفريقيا...، ص 108.

² — شبو المهدي: عن السجّال القديم بين دعاة العامية ودعاة الفصحى مجددا، منشور بجريدة هسبريس الإلكترونية، يوم الأربعاء 12 شتنبر 2018م، على الساعة: 14:29 ينظر الرابط الآتي: <https://www.hespress.com/%D8%B9%D9%86>، وقد تمت زيارة المقال بتاريخ 2025/08/14م، على الساعة: 22:50.

³ — شعيب أبو بكر عبد الله: اللغة العربية في إفريقيا الواقع والتطلعات، مجلة قراءات إفريقية، العدد 5، (95 — 103)، جمادى الثاني، 1431هـ/ يونيو 2010م، ص 101.

⁴ — جاد الله الخضر: المشكلات التي تواجه تعليم اللغة العربية في الأقطار العربية، مرجع سابق.

تعد ندرة معلمي اللغة العربية للطلاب الإفريقيين من أهم المشاكل والصعوبات التي تعيق تقدم اللغة العربية وازدهارها بالدول الإفريقية، فأغلب الدراسات والأبحاث تشير إلى هذه الندرة بتلك البلدان، ومن هذه الدراسات، دراسة أبو بكر عبد الله شعيب؛ أحد المهتمين بشؤون العربية في إفريقيا، الذي يرى أن من المشاكل التي تواجه اللغة العربية في القارة السمراء، "قلة عدد المتخصصين من الأفارقة في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، قلة المعاهد المتخصصة في إعداد معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها وتطويرهم، فمع وجود معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ومعهد تدريب معلمي اللغة العربية أثناء الخدمة في مدينة كانو بنيجيريا، ووجود معاهد للغة العربية وأقسام في بعض الكليات، وكليات لتعليم اللغة العربية في مالي وغانا وكينيا؛ مع ذلك فهي لا تفي بالغرض ولا تعوض النقص"¹. يبدو أن هذا القول يشير إلى صعوبتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض؛ الأولى هي قلة مدرسي العربية، والثانية قلة المراكز المتخصصة في تكوين وتأهيل مدرسي العربية لطلاب إفريقيا الناطقين بغيرها، ومن وجهة نظرنا فإن الصعوبة الأولى تنبني على الثانية، وعلى أسباب أخرى من قبيل: ضعف المرتب الخاص بمدرسي العربية بهذه الدول، وعدم اهتمام الحكومات ومسؤولي التعليم بأغلب دول إفريقيا بتعليم العربية لأبنائهم وتطوير مستواهم فيها، زد على ذلك؛ ضعف وجود أقسام لتعليم العربية بالكليات والجامعات الإفريقية، كل هذه الأسباب وغيرها، تسهم بشكل مباشر في ندرة مدرسي العربية بدول إفريقيا جنوب الصحراء.

7- اكتفاء معظم المدرسين بالطرائق والأساليب القديمة في تدريس العربية

من الأمور التي تسهم إسهاما كبيرا في عرقلة ازدهار وتقدم اللغة العربية بدول إفريقيا، اكتفاء بعض المدرسين بالطرائق والأساليب القديمة المتجاوزة في تدريسها، وهو ما يؤدي بالمتعلمين غالبا إلى النفور من تعلمها وعدم الإقبال عليها، ولذا ينبغي على المدرسين المتخصصين في تعليم العربية للطلبة الإفريقيين، العمل على توظيف أحدث الطرائق والأساليب أثناء عملية التدريس والإبداع فيها، وكذا استخدام التقنيات التكنولوجية والأدوات الحديثة في تعليم العربية حتى تمر عملية التعليم والتعلم في أجواء ماثرة تجعل الطلاب يقبلون على التعليم بشكل أكبر، وهو ما سيؤدي حتما إلى ارتفاع عدد المقبلين على تعلم العربية وعلومها، وبالتالي المساهمة في تقدمها وازدهارها في هذه الدول. وفي هذا يقول أحد الباحثين: "إن معلم اللغة العربية في إثيوبيا (...) لا يستخدم وسائل حديثة، ولا طرائق تعليمية حديثة. والمعلم نفسه في تشاد غير مدرب، يعاني صعوبات تقف عقبة في دوره التربوي في المواقف التعليمية مهنية وفنية (...)". أما في السنغال فإن معلم اللغة العربية يحتاج إلى التكوين التربوي، ويجهل أساليب القياس والتقويم، وذلك على ما يبدو أنه لم يدرّب على ذلك، كما أن المعلم لا يستخدم الوسائل التعليمية الحديثة. وفي يوغندا يعاني معلم اللغة العربية من ضعف المرتبات، وأن عددا معتبرا من المعلمين غير راض بمهنة التدريس. إضافة إلى أنه لا يستخدم الوسائل التعليمية الحديثة، ولا يستخدم كذلك طرائق التدريس الحديثة"².

يظهر جليا من خلال هذا النص؛ أن أربع دول من إفريقيا جنوب الصحراء، هي: إثيوبيا، وتشاد، والسينغال، ويوغندا، تلتقي في نقطة مشتركة مفادها، أن مدرسي اللغة العربية بها، لا يستخدمون التقنيات والأساليب الحديثة في التدريس، كما أن البعض منهم غير مدرب ويحتاج إلى تكوينات مستمرة إعدادا وتأهيلا حتى يتجاوزوا العقبات التي تقف أمامهم في قيامهم بعملهم على أكمل وجه. أما البعض الآخر منهم فغير راض بتاتا بمهنته كمدرس؛ نظرا للضعف المستحقات، ولا نحتاج أن نذكر هنا، أن عدم الرضا بالشيء يعني عدم القيام به بشكل متقن، كما يعني عدم الإبداع والتجديد فيه، فما بالك بتحقيق نتائج عالية فيه،

¹ شعيب: اللغة العربية في إفريقيا الواقع والتطلعات، مرجع سابق، ص 100.

² — جاه الله الخضر: المشكلات التي تواجه تعليم اللغة العربية في الأقطار العربية.

وعموماً؛ فهذه المشكلة يعاني منها أغلب المدرسين بالقارة السمراء حتى في البلدان التي يُعتقد أنها لا تواجه صعوبات في تعليم العربية كالوطن العربي في شمال إفريقيا.

8- عدم ملائمة المناهج والكتب المدرسية لبيئة الطالب الإفريقي

تعد المناهج والكتب المدرسية من أهم الوسائل التعليمية المعتمدة في التدريس عموماً، والتي لا يمكن أن تقوم له قائمة بدونها، وإذا كان سياق الحديث هنا، هو تعليم العربية للناطقين بغيرها من الإفريقيين، فإنه ينبغي أن تعد لهم كتب ومقررات خاصة بهم، تُراعى فيها ثقافتهم المتنوعة، والمحيط الاجتماعي الذي نشأوا فيه وترعرعوا، فضلاً عن المناخ الصحراوي الذي عاشوا فيه، كما ينبغي أن تراعى فيها اختلاف درجة اهتمامهم بالعربية وعلومها من بلد لآخر. ولا يجب أن يدرس الطلاب الإفريقيون من كتب لم تعد لهم كما هو واقع الحال. وهذا ما يؤكد أحد الباحثين بقوله: "إن معظم المناهج - إن لم نقل كلها - لم تعد للأفارقة لتناسب وبيئاتهم، فأغلبها مُعد للناطقين بالعربية ولأعمار متفاوتة، فهي لا تناسب البيئة والأهداف والأعمار وغيرها"¹.

يبدو أن الكاتب أضاف عنصراً آخر، لم نشر إليه، وهو العمر، وهو عنصر في غاية الأهمية، إذ كثيراً ما نجد الكتب الموجهة لتدريس الطلاب الأفارقة لا تحترم عمر كل فئة تعليمية منهم، وإذن لابد من استحضار عامل السن عند إعداد المناهج لكل فئة تعليمية، وأن يُراعى في ذلك التدرج في انتقال مستوى المعرفة من مرحلة تعليمية لأخرى. وفي السياق ذاته؛ يصف أحد الباحثين مناهج اللغة العربية المستخدمة في عدد من دول إفريقيا جنوب الصحراء، قائلاً: "المناهج المستخدمة في إثيوبيا تتصف بأنها متعددة ووافدة من دول عربية وإسلامية مختلفة. كما أنه لا يوجد منهج دراسي شامل للغة العربية. أما في تشاد فتتصف المناهج بأنها وافدة لا يوجد ضمنها منهج وطني، كما أن مناهج اللغة العربية تُعدُّ في المرحلة الواحدة، وفي المدرسة الواحدة. وفي الفصل الواحد، وأنه لا يوجد تنسيق بين المدارس الأهلية في توحيد مناهج اللغة العربية، علاوة على ذلك أنها غير متوافرة. وأما مناهج اللغة العربية في السنغال، فيمكن وصفها بأنها لا تناسب الدارس السنغالي، لأنها، فيما يبدو، وافدة من الخارج. وأما مناهج اللغة العربية في يوغندا فوافدة من دول عربية عديدة مختلفة، وغير كافية، كما أنها تحتاج إلى التقويم والتطوير، وإلى الدعم من الدول العربية، إضافة إلى ذلك فإن أهدافها غير مشتقة من بيئة الدارس اليوغندي"².

المبحث الرابع: حلول ومقترحات لتجاوز الإشكالات الراهنة في تعليم اللغة العربية وتعلمها بالقارة السمراء

بعد الوقوف على أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية تعليم اللغة العربية وتعلمها بإفريقيا، آن الأوان لاقتراح حلول وتوصيات لتجاوز تلك الصعوبات، ويمكن القول، إن هذه الأخيرة لا تبعد كثيراً عن الأولى، بل هي خارجة من صلبها، وهي مقترحات قابلة للتبريل على أرض الواقع بخطوات عملية بسيطة، وعليه؛ فإن أول مقترح نقترحه في هذا السياق هو:

1- تحسيس الدول الإفريقية بأهمية اللغة العربية في تحقيق الوحدة لشعوبها

مما لا ريب فيه؛ أن إفريقيا تضم المئات من اللغات واللهجات، انقرض بعضها، والبعض الآخر منها في طور الانقراض، وبعضها الآخر مُغيَّب بفعل حلول لغات المستعمر التي فُرضت بالقوة على الدول المستعمرة، حيث تُعتمد هذه الأخيرة على جميع الأصعدة والمستويات؛ في التعليم، والإعلام، والتواصل اليومي، والشأن السياسي، وباقي الأنشطة الحياتية. وفي هذا يقول آدم مبابا: "تذهب الدراسات إلى أن اللغات الإفريقية هي الأكثر عرضة للانقراض في هذا العصر، وفي إحصاءات منذ عام 1991م،

¹ — شعيب: اللغة العربية في إفريقيا الواقع والتطلعات، مرجع سابق، ص 100.

² — جاه الله الخضر: المشكلات التي تواجه تعليم اللغة العربية في الأفطار العربية، مرجع سابق.

للباحث ماتياس وزميلييه، تبين أن (54) لغة إفريقية قد اندثرت في غضون عقد من الزمن، وأن (49) كانت تختضر آنذاك¹، ونعتقد أن تحسيس الدول الإفريقية بأهمية اللغة العربية ودورها في كَمِّ شعوبها وتوحيدهم على كلمة واحدة، من الأمور التي قد تدفعهم إلى الاعتراف بها لغة رسمية أولى في دُولهم، أو على الأقل جعلها لغة رسمية ثانية بعد لغة كل دولة من الدول الإفريقية، وتفعيلها واقعا على كل المستويات، وعدم إبقائها رسمية على الورق فقط، كما هو الحال مع العديد من الدول، خصوصا وأن العربية وبعض اللغات الإفريقية تنتمي إلى أسرة واحدة، هي اللغات السامية التي هي تفرع عن أسرة اللغات الأفروآسيوية، وبهذا فدعم العربية بهذه الدول دعم للغاتها المحلية ضد لغات المستعمر.

ثم إن من نتائج الاعتراف بالعربية لغة رسمية بهذه الدول؛ تحفيز الشعوب الإفريقية على تعلمها وإتقانها، فإذا تحقق هذا الأمر، فإن عملية تواصل الشعوب بين بعضهم البعض ستسهل وتيسر مهما اختلفت ثقافتهم وبعدت المسافات بينهم، وهو الأمر الذي يقود في نهاية المطاف إلى توحيد الشعوب والدول على حد سواء. أضف إلى ذلك؛ أن الاعتراف بالعربية من بين معانيه إنشاء أقسام خاصة بتعليمها في الجامعات والمعاهد والمراكز، وهو ما سيحفز الكثير من الطلاب والمتعلمين الإفريقيين على تعلمها والتخصص فيها، وهذا ما سيعطي بعد سنوات من ذلك مدرسين متخصصين أكفاء في تعليمها، الشيء الذي سينعكس إيجابا على أجيال وأجيال من المتعلمين، وبهذا ستزدهر العربية وتتطور بالقارة الإفريقية.

2- تخصيص أقسام في الجامعات الإفريقية خاصة بتعليم اللغة العربية وتعلمها

لا ريب أن إحداث أقسام خاصة بتعليم اللغة العربية وتعلمها في الجامعات والكليات الإفريقية، من أهم العوامل المؤدية إلى نشرها وتطويرها بهذه القارة، إلا أن أمر إحداث هذه الأقسام متروك للدولة وللتوجه اللغوي الذي يحكمها. وبعبارة أدق؛ إن هذا الأمر قائم بالضرورة على اعتراف الدول الإفريقية بالعربية لغة رسمية، وتحويل هذا الاعتراف إلى ممارسة فعلية على أرض الواقع باعتباره خطوة أولى، ثم يأتي بعد ذلك، إحداث الأقسام وتشجيع الطلاب على التخصص فيها لتعلمها، ليُعلموها بدورهم لطلاب آخرين بعد تَكُونهم وتخرجهم باعتبارهم خطوة ثانية، بالإضافة إلى تخصيص مناصب عمل مهمة خاصة بمدرسي العربية للناطقين بغيرها وتمتيعهم بمرتبات مُحفزة، حتى يتمكن المدرسون من الاستقرار نفسيا ولا يبحثوا عن عمل إضافي يستعينون به على سد حاجياتهم ومُتطلبات حياتهم اليومية، بسبب الأجر الزهيد الذي يتلقوه في بعض تلك الدول، وكذلك حتى يكون تدريس العربية مهنة المتخصصين، ولا يلتحق بها غيرهم للسبب نفسه، فتصير مهنة من لا مهنة له، ولا نحتاج هنا أن نذكر أن الرفع من مكانة المدرس ماديا واجتماعيا سيسقطب أكبر عدد من الطلاب لتعلمها ويصيروا مدرسين لها مع توالي السنوات، الشيء الذي سيسهم بشكل كبير في تطوير تعليم اللغة العربية وتعلمها بالقارة.

3- تأسيس مراكز ومعاهد متخصصة في إعداد وتأهيل مدرسي العربية للناطقين بغيرها

لا شك أن تأسيس مراكز ومعاهد متخصصة في تكوين وتأهيل مدرسين وأطر لتعليم العربية للناطقين بغيرها في مختلف الدول الإفريقية، وخاصة في الدول التي لا تعترف باللغة العربية كلغة رسمية، سيسهم بشكل كبير في تطويرها وتقديمها بهذه الدول، وذلك على غرار باقي المراكز والمعاهد المتخصصة في ذلك؛ كمعهد اللغة العربية بجامعة إفريقيا العالمية، ومعهد تدريب معلمي اللغة العربية أثناء الخدمة بمدينة كانو بنيجيريا، ومعهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومعهد الخرطوم الدولي للغة العربية، فنتائج التكوينات التي تقوم بها هذه المعاهد والمراكز في إعداد مدرسين ومعلمين أكفاء ومختصين في تعليم العربية للناطقين بغيرها، واضحة بارزة لا تخفى على المسؤولين والمهتمين بالشأن التعليمي والتربوي بها،

¹ - بمبا: اللغة العربية بإفريقيا...، مرجع سابق، ص 104.

وأثرها على واقع تعليم العربية بالدول الإفريقية التي تستهدفها هذه المعاهد ساطع مشرق، ولذا ينبغي تعميم مثل هذه المعاهد وتكثيفها حتى يتم الرفع من الجهود المبذولة في نشر وتطوير اللغة العربية بهذه الدول، وبالقارة قاطبة، وبالتالي الرفع من نتائجها على أرض الواقع.

4- توقيع الدول الإفريقية لاتفاقيات مع الدول العربية بهدف تيسير تعليم العربية ونشرها بها

ينبغي على الدول العربية أن تعمل جاهدة على مساندة الأقطار الإفريقية في تعليم اللغة العربية لأبنائها وشعوبها، وذلك من خلال إرسال بعثات من المدرسين والمتخصصين في تعليم العربية للناطقين بغيرها إلى هذه الأقطار، ولو لمدة محددة حتى تقف هذه الدول على قدميها، وتكون مجموعة لا بأس بها من المدرسين والمعلمين المتخصصين في ذلك، مع الإبقاء على توجيههم وإرشادهم من المؤطرين والمرشدين التربويين ولو عن بعد من دول أخرى إذا لم يتيسر ذلك حضوريا. وقد سبق لأحد الباحثين أن أكد على هذه الفكرة، حين أوصى بـ "دعوة الدول العربية إلى بذل الجهود الدبلوماسية لتوطيد أواصر العلاقات والصداقة مع الأقطار الإفريقية، وتوقيع الاتفاقيات العلمية والفنية التي تيسر نشر العربية وتعليمها وتعلمها في هذه الأقطار"¹. إضافة إلى ما سبق؛ فمن الأشكال الأخرى التي يمكن للدول العربية أن تساعد بها الدول الإفريقية في تعليم العربية لشعوبها، استقبال الطلاب الإفريقيين الراغبين في تعلم العربية وتكوينهم حتى يحصلوا على شهادات عليا في هذا المجال، ليعودوا بعد ذلك لبلدانهم محمّلين بعدة معرفية ومنهجية تمكنهم من تعليم ما تعلموه في الديار العربية لأبناء إفريقيا، وبهذه الطريقة سيسهمون في نشر العربية وازدهارها في بلدانهم.

5- تكوين معلمين متخصصين في تعليم العربية للناطقين بغيرها

بادئ ذي بدء؛ نقول إن مقترح تكوين معلمين متخصصين في تعليم العربية للناطقين بغيرها، يرتبط بمقترحات سابقة تمت الإشارة إليها من قبل، يتعلق الأمر بجعل الدول الإفريقية العربية لغة رسمية قانونيا ودستوريا، وتخصيص أقسام في الجامعات الإفريقية خاصة بتعليم اللغة وتعلمها، إضافة إلى تأسيس مراكز ومعاهد متخصصة في إعداد وتأهيل مدرسي العربية للناطقين بغيرها، فعند حصول كل هذا، فسيكون أمر تكوين معلمين ومدرسين متخصصين في تعليم العربية تحصيل حاصل، وإذا حصل العكس، فإن هذا الأمر سيغيب مع كل ما سبق، ولذا ينبغي توجيه العناية في بادئ الأمر إلى تفعيل المقترحات السابقة، بعدها يأتي تكوين المدرسين كمرحلة لاحقة، وتحفيزهم ماديا ومعنويا بمجرد شروعاتهم في مشوارهم المهني، وذلك وعيا من مسؤولي تلك الدول بأهمية وضرورة انتشار وازدهار العربية بتلك القارة، ونتائج ذلك على الفرد والمجتمع الإفريقيين، وعلى الأمة الإسلامية بشكل عام.

6- تأليف كتب تعليمية لتعليم العربية للناطقين بغيرها

إن أغلب الكتب والمناهج المخصصة لتعليم العربية بالدول الإفريقية، لم تعد للناطقين بغيرها وإنما أعدت لتعليم الناطقين بها، وهي وافدة من دول أخرى في أغلب الحالات، وفي هذا يقول أبو بكر عبد الله شعيب: "معظم المناهج - إن لم نقل كلها - لم تعد للأفارقة لتناسب وبيئاتهم، فأغلبها معد للناطقين بالعربية ولأعمار متفاوتة، فهي لا تناسب البيئة والأهداف والأعمار وغيرها، أي لا توجد مراعاة لجوانب المنهج الأربعة المتمثلة في: الجانب النفسي، الجانب الثقافي، الجانب التربوي، والجانب اللغوي"²، من أجل ذلك نرى أن تأليف كتب وإعداد برامج تعليمية خاصة لغير الناطقين بالعربية في جميع المراحل التعليمية، من شأنه أن يساهم

¹ - النور: مشكلات تعليم اللغة العربية وتعلمها في إفريقيا، مرجع سابق، ص 62.

² - شعيب: اللغة العربية في إفريقيا الواقع والتطلعات، مرجع سابق، ص 100.

في تجاوز الصعوبات التي تواجه معلميه ومتعلميه على السواء، مع التركيز على أن هذه الكتب الجديدة ينبغي أن تُراعى فيها خصوصيات المتعلم وظروفه في كل بلد من البلدان الإفريقية؛ ثقافته، نشأته، عمره، محيطه الاجتماعي، وغيرها من الخصوصيات والظروف التي توفر للمتعلم البيئة المناسبة للتعلم، والمناخ المسعف على التحصيل، مع ضرورة إرفاق هذه الكتب بمراشد مُوجهة للمعلمين المتخصصين في تعليم العربية لتدبير الدروس على أكمل وجه.

7- توظيف المعلمين للطرائق والتقنيات الحديثة في تعليم اللغة العربية

لعل تحقق المقترحات السابقة، وحصول نوع من التظافر بينها، يقودنا مباشرة إلى الحديث عن توظيف المعلمين للطرائق والتقنيات الحديثة في تعليم العربية وتعلمها، باعتبارها وسيلة من الوسائل المساعدة على التعليم بشكل عام، وتعليم العربية على الخصوص بدول إفريقيا، وتطوير مستوى المتعلمين بها؛ فأغلب المدرسين المتخصصين في تعليم العربية بهذه القارة على قلتهم، يعتمدون على طرائق وأساليب قديمة ومتجاوزة، وإذن؛ لا بد من تحديث المعلمين لطرائقهم وتقنياتهم في التدريس، حتى يتمكن المتعلمون من الإقبال على التعلم أكثر، ويستفيدوا بشكل أكبر من مُدرسيهم ومن الإمكانيات والوسائل الحديثة المتاحة في هذا المجال.

8- استقطاب الدعم من الدول والمنظمات والمؤسسات الخيرية التطوعية العاملة في مجال التعليم¹

إن طلب يد العون من الدول والمنظمات والمؤسسات الخيرية التطوعية العاملة في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها، لدعم الدول الإفريقية، وخاصة الفقيرة منها، في تجهيز المدارس والمؤسسات التعليمية ومدّها بالكتب والتقنيات الحديثة المستعملة في التدريس، لمن المسائل المساعدة على تجاوز الكثير من الصعوبات والإشكالات التي يطرحها تدريس العربية بإفريقيا، وبالتالي فهو من الأمور المحققة لتقدمها وتطور تعليمها هناك بالقارة السمراء. هذا من جهة ومن جهة أخرى؛ ينبغي دعم الأسر والطلاب والمتعلمين الفقراء الراغبين في تعلمها، وخصوصاً أولئك الذين يؤدون مبالغ مالية مقابل ذلك، حتى يتمكنوا من تحقيق رغبتهم بتعلمها وإتقانها، ومن خلال ذلك إتقانهم لأموالهم الدينية على أتم صورة.

¹ - جاء الله الخضر: المشكلات التي تواجه تعليم اللغة العربية في الأقطار العربية، مرجع سابق.

خاتمة:

صفوة القول؛ كشف تشخيص واقع تعليم اللغة العربية وتعلمها بإفريقيا عن وجود مجموعة من التحديات والصعوبات التي تعترض المعلمين والمتعلمين على السواء؛ حيث شملت هذه الصعوبات ما هو مؤسسي سياسي، وما هو بيداغوجي، وما هو منهجي، وما هو آلياتي أداتي.

وبناء على ما تم رصده مما سبق؛ توصلنا إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن اتباعها من أجل تجاوز تلك التحديات والصعوبات، وهي مقترحات مترابطة فيما بينها، يفضي بعضها إلى بعض، نجملها فيما يلي: تحسيس الدول الإفريقية بأهمية اللغة العربية في تحقيق الوحدة لشعوبها من خلال اعتراف مسؤولي هذه الدول بالعربية لغة رسمية، وتزيل هذا الاعتراف على أرض الواقع، بتخصيص أقسام في الجامعات والكليات الإفريقية خاصة بتعليم اللغة العربية وتعلمها، إلى جانب تأسيس مراكز ومعاهد متخصص في تكوين وتأهيل مدرسي العربية لغير الناطقين بها، وتأليف كتب تعليمية تراعي خصوصيات وظروف الطلاب الإفريقيين. يختلف مراحلهم التعليمية، فضلا عن توظيف المعلمين للطرائق والتقنيات الحديثة في تعليم العربية، وأخيرا عقد اتفاقيات مع الدول والمنظمات والمؤسسات الخيرية لاستقطاب الدعم منها في تعليم العربية ونشرها بالقارة السمراء.

ونقول على سبيل الختم؛ إننا لم نخط بكل الصعوبات والتحديات التي تعترض عملية تعليم اللغة العربية وتعلمها بإفريقيا، وإنما أشرنا إلى مجملها وأشهرها، معتمدين في ذلك على استقراء دراسات من سبقونا في هذا الموضوع، وعلى من وظفنا بعض أقوالهم استشهادا منا على صحة زعم، أو دعم رأي أو وجهة نظر.

لائحة المصادر والمراجع:

- بَمبا آدم: اللغة العربية بإفريقيا.. تشخيص لواقعها واستشراف لمستقبلها، مجلة قراءات إفريقية، العدد 18، (102 – 112)، شوال/ ذو الحجة 1434هـ، أكتوبر – ديسمبر 2013م؛
- جَاه الله الخضر كمال محمد: المشكلات التي تواجه تعليم اللغة العربية في الأقطار العربية، منشور بتاريخ: 9 أبريل 2023م، موقع: [nasseryouthmovement.net](https://www.nasseryouthmovement.net) 16:05، ينظر الرابط الآتي: <https://www.nasseryouthmovement.net/ar/Arabic-language-Africa>، تم الاطلاع عليه، بتاريخ: 2025/08/06م، على الساعة: 18:22؛
- شبو المهدي: عن السجال القديم بين دعاة العامية ودعاة الفصحى مجدداً، منشور بجريدة هسبريس الإلكترونية، يوم الأربعاء 12 شتنبر 2018م، على الساعة: 14:29، ينظر الرابط الآتي: <https://www.hespress.com/%D8%B9%D9%86-> وقد تمت زيارة المقال بتاريخ 2025/08/14م، على الساعة: 22:50؛
- الشثري صالح بن عبد الله، وآخرون: تجارب تعليم اللغة العربية في دول القارة الإفريقية: عرض وتقييم، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض – السعودية، ط1، 1437هـ/2015م؛
- شعيب أبو بكر عبد الله: اللغة العربية في إفريقيا الواقع والتطلعات، مجلة قراءات إفريقية، العدد 5، (95 – 103)، جمادى الثاني، 1431هـ/ يونيو 2010م؛
- عبد الفتاح عمر: واقع اللغة العربية في أفريقيا جنوب الصحراء، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي: اللغة العربية والعملة وجها لوجه، بجامعة مالانج الحكومية بإندونيسيا، (443 – 463)، بتاريخ: 23 – 25 نوفمبر 2008م/ 25 – 28 ذو القعدة 1429هـ؛
- القيسي ماجد أيوب: المناهج وطرائق التدريس، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2018م؛
- النور أحمد محمد بابكر: مشكلات تعليم اللغة العربية وتعلمها في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد 18، (48 – 62)، شوال/ ذو الحجة 1434هـ، أكتوبر – ديسمبر 2013م؛

التربية الفنية في المدرسة الابتدائية العمومية المغربية

ودور التلفزيون المغربي في دعمها

منار رامودة

المشرف: د. عبد اللطيف بن صفية

المعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط ISIC

المملكة المغربية

الملخص:

تستوجب التربية على الفن انتباها أكبر مما يعطى لها في مجال التعليم في المغرب، خاصة حين يتعلق الأمر بتدريسها كمادة في المدرسة لأطفال يفترض أن تكون الفنون على اختلاف صنوفها مصدرا من مصادر اهتماماتهم الأساسية، ذلك لكونها المعبر الآمن لهم اتجاه أنفسهم. هذه الأخيرة، التي ما أن يصلها الفن حتى تغدو أكثر تصالحا وتقبلا للفرد عينه وللآخر، وأكثر إقبالا للنظر إلى العالم من زوايا مختلفة.

هذا ناهيك عن الفوائد الجمة للفن على عقل ونفسية وذكاء الأطفال العاطفي، غير أن واقع تدريس مادة التربية الفنية في المدرسة العمومية الابتدائية المغربية يؤكد على استمرار نفس النظرة الميالة إلى صرف الوعي عن الاهتمام بتدريس الفن وجعله من أولويات نجاح التلميذ الدراسي والنفسي والإبداعي. أضف إلى ذلك، التحديات الكثيرة التي يتخبط فيها وضع تدريس هذه المادة داخل أقسام المدرسة الابتدائية العمومية المغربية. ويساهم في مضاعفة هذه الإكراهات الغياب شبه التام للدعم التوعوي من طرف الإعلام المغربي وتحديد التلفزيون العمومي، الذي يعد شريكا تربويا، يضطلع بمسؤولية كبرى تجاه فئة الأطفال التي تشاهده ويساهم في تشكيل معالم الحياة الأولى لديها، إذ لا نكاد نبالغ بالقول، أنه لا يوجد برنامج مخصص حصرا للرفع من الوعي بأهمية الفنون في حياة الطفل على شاشات التلفزيون المغربي. فمعظم البرامج التربوية التي يبثها التلفزيون العمومي المغربي لا تستهدف إلا في ما ندر التركيز المباشر على الفن. من هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة، الداعية إلى الضرورة الملحة لإعادة الاعتبار لمادة التربية الفنية في المدرسة المغربية والهادفة إلى الإجابة على عدد من الأسئلة ضمن إشكالية مركزية: أي وضع تعيشه مادة التربية الفنية داخل أقسام المدرسة الابتدائية العمومية المغربية من حيث خصائص الممارسة التعليمية للمادة، وتحدياتها المتعددة ودور الإعلام تحديدًا التلفزيون العمومي في دعم التربية على الفن عند الأطفال؟

الكلمات المفتاحية: التربية، الفن، التربية الفنية، المدرسة العمومية، التلفزيون العمومي.

مقدمة

إن من بواعث اختيارنا البحث في موضوع التربية الفنية هو الرغبة الطموحة إلى تقديم أجوبة أساسية للهِئات واللامات (هل/ لماذا) التي تحيط بهذا الموضوع على وجه الخصوص. يدور رحي هذه الأسئلة في الأغلب الأعم عند عموم الناس وحتى بعض من أهل المجال حول الاتي: هل الفن حقاً مهم؟ هل من غايات فعلية من تدريسه للأطفال في أولى مراحل حياتهم؟ أما أسئلتنا البحثية نحن، فكانت تركز أساساً حول معرفة كيفية تدريس هذه المادة؟ ما هو تمثل المدرسون لها؟ ما هو محتوى المناهج الدراسية الخاصة بهذه المادة في السلك الابتدائي؟ هل تقدم للأطفال كمادة أساسية أم كمادة تفرغ ينتظر من خلالها أن تشير عقارب الساعة إلى موعد انتهاء الحصة الدراسية؟ بالمقابل، كيف يمكن للتلفزيون باعتباره شريكاً تربوياً أن يساهم في تعزيز الوعي بأهمية تدريس الفنون للطفل؟ ولأجوبة عن كل هذه الأسئلة، تم الانطلاق من ثلاث فرضيات رئيسية وهي:

- لا تزال طرق تدريس مادة التربية الفنية في المدرسة الابتدائية العمومية المغربية تقليدية.
- قلة التكوين الجاد والمستمر وغياب التخصص في المادة من أبرز الإكراهات التي تعثرها.
- وجود تحديات في المدرسة الابتدائية العمومية المغربية يحول دون استفادة التلاميذ من المادة بالشكل الكافي

إن الملاحظ لأحوال الشعوب يعي جيداً كيف أن المدرسة كفضاء للتربية قبل التعليم، تعد إحدى الوسائل القوية لخلق أجيال واعية وسليمة نفسياً، و¹ "من المسلم به أن المجتمع هو الذي يرجع إليه تحديد أهداف تربية الأجيال الصاعدة". ويتم ذلك في الغالب عبر طريقتين² "أولاً تحديده العفوي لتلك الأهداف عبر ضغوط اللغة والعادات والأسرة، يعني عن طريق النشاط الجماعي المتعدد الأشكال، وهناك ثانياً، تحديده الواعي لتلك الأهداف عن طريق أجهزة الدولة ومؤسسات معينة حسب أنواع التربية المتوخاة". انطلاقاً من هنا، ينتفي في هذه الحالة قبول أي مبرر يعلل اعتبار المدرسة كتحصيل حاصل وتكوين عادي في مسار الإنسان الحياتي، وكيف يمكن الإيمان بذلك والحال أن المدرسة كمؤسسة بيداغوجية قد ترفع الفرد إلى المحل الأرفع أو قد تنزل به إلى الأخس الأوضع، قد تبني وقد تهدم، قد تغرس العزة والمواطنة وقد تولد جيلاً بلا انتماء، بلا كرامة، والأخطر بلا إحساس. من هذا الجانب، كان الفن على مر العصور الوسيلة الأكثر فعالية وتأثيراً في النفس البشرية، نظراً لفوائده العديدة على تنمية الفرد إنسانياً عبر غرس القيم الكونية، وروحياً عبر تكوين ذائقة قائمة على تملك أدوات لفهم العالم من حوله، وتربوياً كونه تربية على الإحساس قبل كل شيء، إحساس بالذات، بالآخر، بالجمال، بالطبيعة، بالألوان... وقد صدق الكاتب الفرنسي "ميلان كونديرا" حين قال: أنا أفكر إذن أنا موجود، ذلك قول مثقف يسيء تقدير قيمة الإنسان..، أنا أحس إذن أنا موجود، تلك حقيقة لها قوة أكثر عمومية، وتخص كل كائن حي. من هنا، جاءت أهمية هذه الدراسة، التي اقتصرت حدودها على عدد من المدارس الابتدائية العمومية في مدينة الرباط، من بينها بعض مدارس الريادة، وقد اعتمدنا كأدوات للقياس على زيارات ميدانية لهذه المدارس، ومقابلات شفوية مع الأساتذة هناك، وكذا على الاستمارة التي تم توزيعها على مختصين من المجال ومهتمين وبعض من عموم الناس من أولياء الأمور وغيرهم. فما المقصود بالتربية الفنية وبباقي الكلمات المفتاحية المصاحبة لها في بحثنا هذا؟

¹ جان بياجي، علم النفس وفن التربية، ترجمة محمد بردوزي، منشورات La Croisée des Chemins، باريس، ص: 23، 1982.

² نفس المرجع أعلاه.

المبحث الأول: التربية الفنية: المفهوم والأبعاد

تتطلب الفنون جميعها بشكل عام ذاتان: ذات مبدعة، وأخرى متذوقة لذلك الإبداع. وتمثل مرحلة الطفولة أفضل مرحلة عمرية يمكن تربية الطفل فيها على تذوق مختلف صنوف الفنون، ليس كأمر كمال، بل أساسي، ذلك أن التربية على الفن تساعد على "اكتساب الطفل القدرة على النقد الذاتي وحل المشكلات والتفكير النقدي والإبداعي". ومعروف أن إدراك قيمة الفن وأهميته في حياة الطفل، لا يمكن أن يحدث بشكل تلقائي، بل يجب أن يؤسس على معرفة وتدريب مستمر على اكتساب المهارات. كل هذا يمكن تحقيقه من خلال التعليم الذي هو عبارة عن "عملية تشمل التحسين الشامل للمهارات والمواقف وجميع السلوكيات الإيجابية، وخاصة قيم المجتمع الذي يعيش فيه الفرد"، ناهيك عن أنه بمسقطه أن يكون "كأداة لبناء عالم أكثر إنسانية"، وهذا أمر طبيعي، طالما أن من أدوار المدرسة هو إعداد الأطفال للمجتمع بشكل كامل أي نفسيا وفكريا واجتماعيا...إنما، قبل هذا كله، ما المقصود بالتربية وما المقصود بالفن؟

إن التربية هي عبارة عن "عملية لا تتم في فراغ، وهي قوة اجتماعية هائلة قادرة دائما على إحداث تغيرات بعيدة المدى في البناء الحضاري للمجتمع، فضلا عن كونها المستثمر الأول لأهم ما لدى الأمم من موارد ألا وهي ثروتها البشرية". أما أهدافها فهي كثيرة، منها "الزيادة والنمو والتحسين والإصلاح والتطوير والتثقيف المستمر، وتنمية القدرات العقلية الفطرية والمكتسبة وبناء الجوانب الخلقية والنفسية السوية"، كما أنها تسعى إلى "تحقيق النمو المتكامل للمتعلم في مختلف النواحي: الجسمية، والنفسية، والاجتماعية كي يتوافق بينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه". وجدير بالقول إن التربية ليست بالعملية اليسيرة، إذ هي تخاطب في الطفل عقله وجوارحه، آخذة بعين الاعتبار ذكائه المتعددة وخصوصية كل طفل وقابليته للتعلم، كل ذلك، مع ضرورة الحرص في تعاملها معه، وهو الذي يفتح لها ذهنه كي ينهل منها ومن قواعدها. وهي قبل كل شيء، نبراسه الأول للتعبير عن نفسه، حيث أن التربية هي "تشجيع للنمو، ولكن بغض النظر عن النضج الجسمي، فإن النمو لا يبدأ إلا في التعبير، سواء كان علامات ورموز سمعية أم بصرية."

¹ أنيس عبد الله، توظيف الوسائط الفنية لدعم اكتساب الطفل للمهارات الحياتية، هديل للنشر، صفاقس، ص: 3، 2009.

² درويش حسن درويش، فلسفة التعليم المعاصر تيارات فلسفية في التعليم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ط 1، ص: 85.

³ نفس المرجع، أعلاه، نفس الصفحة.

⁴ محمد صلاح، دراسات ومباحث في أدب التربية الفنية، بحث منشور في مجلة بحوث في التربية الفنية والفنون، المجلد السابع، العدد السابع، كلية التربية الفنية بجامعة حلوان، القاهرة، مارس، 2003.

⁵ إعداد مشترك، دور مناهج التربية الفنية في تنمية قيم المواطنة لدى الطفولة المتأخرة، مجلة بحوث التربية النوعية، عدد 21، جامعة المنصورة، السعودية، ص: 6، 2021.

⁶ حنان حسن عمار، طرق تدريس التربية الجمالية والفنية، أجد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، ص: 11، 2016.

⁷ محمد عبد الرحمن سيد أحمد العقيل، معيقات تدريس مادة التربية الفنية من وجهة نظر معلمها بوزارة التربية في دولة الكويت، الدوريات المصرية، المجلد السابع والثلاثون، العدد الرابع، أبريل، 2021.

أما في ما يخص، مفهوم الفن، فسيكون من المححف أن نختصره في تعريف أو اثنين لكن لعل أهم ما يمكن تعريف الفن به هو أنه ¹ "أفضل طريقة للتعبير توصل إليها الإنسان"، و هو ذلك ² "السلوك الإنساني الذي تتجسد من خلاله إيديولوجيتنا و عقيدتنا عبر الزمان و المكان". وهناك من يعتبر أن ³ "الفن بالمعنى الحديث هو ممارسة مستنيرة بالنظرية، ممارسة ذات وعي خاص بتاريخها الخاص".

يحتل الفن مكانة مهمة في التربية الحديثة لما له من آثار إيجابية على التلاميذ، حيث ⁴ يتم توظيف قدرات التربية الفنية في إثراء المفاهيم الجمالية وتأطير الخريطة المفاهيمية للسلوك الإيجابي في المجتمع كأحد العوامل للتنشئة السليمة السوية لأفراد المجتمع"، وبالتالي تنمو وتتطور شخصية الطفل على مختلف المستويات مما يؤهله أن يصبح إنسانا متوازنا في الحياة. وتلك غاية من غايات التعليم، إذ، ⁵ "لا بد أن تقود العملية التربوية إلى الرفع من مستوى المواطنة عند الفرد، مما يسهل اندماجه في المجتمع بشكل خلاق".

يتضح إذن من خلال ما سبق، أن هناك علاقة وطيدة تجمع بين الفن والتربية، ويجوز لنا أن نتساءل ما معنى التربية الفنية؟ شكل مفهوم التربية الفنية لروح من الزمن محط سؤال عند البعض. فهل حين نقول التربية الفنية، نعني بها التربية على الصورة؟ هذه الأخيرة التي تفيد ⁶ "أنواعا متعددة من التأطير. فقد يقصد به مجرد المشاركة، ولو ظرفيا في نشاط ناد من النوادي السينمائية، مما يسمح باكتشاف الفن السينمائي والتدرب على التواجد في مجموعة ما والتعبير عن الرأي والاحتكاك بالرأي المخالف، أو الحصول على مستوى من المعرفة، تقنية كانت أو نظرية". أم هل المقصود بها أمر آخر؟ عموما، لقد ⁷ "مر مفهوم التربية الفنية بمراحل كثيرة حتى وصل إلى المفهوم الحالي"، وقد وضع الكاتب محمد محمود الحيلة في كتابه "التربية الفنية وأساليب تدريسها" هذه المراحل التي سنلخصها بدورنا في الجدول أسفله.

الفن والتربية	الفن كترية	الفن من خلال التربية	الفن عن طريق التربية
يحمل هذا التعبير ضمنا فكرة تصور الفن باعتباره كيانا معزولا عن التربية.	يشير إلى الفن ذاته، أو إلى إطار الرؤية الذي يحدد الصورة المرئية للفن، باعتباره أحد أدوات التربية.	يعني تحقق القيم كنظام مميز من خلال الممارسات المختلفة للتربية أيا كان نوعها.	يعني هذا حدوث التربية بشمولها من خلال ممارسة الفن.

يشرح الجدول أعلاه تطور مفهوم التربية حسب الكاتب محمد محمود الحيلة

¹ عدلة ثاني جبر الجسار، دور المفاهيم للاتجاهات المعاصرة في التربية الفنية، مجلة الفنون والعلوم الإنسانية، العدد السابع، يونيو، كلية الفنون الجميلة، جامعة المينا، الكويت، ص: 220، 2021.

² مرجع سابق، محمد عبد الرحمن سيد أحمد العقيل، معوقات تدريس مادة التربية الفنية من وجهة نظر معلمها بوزارة التربية في دولة الكويت.

³ A Companion to Art Theory, edited by Paul Smith & Carolyn While, BlackWell companions in Cultural studies publishing, First published, Malden, P: 3, 2002.

⁴ مرجع سابق، حنان حسن عمار، طرق تدريس التربية الجمالية والفنية، ص: 5.

⁵ كتاب جماعي، إشراف الهادي خليل، إصدارات المركز الوطني للسينما والصورة، تونس، ط 1، ص: 156، 2016.

⁶ نفس المرجع السابق أعلاه، نفس الصفحة.

⁷ محمد محمود الحيلة، التربية الفنية وأساليب تدريسها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 3، ص: 20، 2008.

في الواقع، مثلما تعددت الطرق التي فهم بها التربويون مفهوم التربية الفنية، فالشيء نفسه حدث مع مفهومها المتعدد التعاريف. فمن جهة، هناك من اعتبر التربية الفنية "ب¹أنها تعديل السلوك بواسطة الأنشطة الفنية المختلفة". أما من الجهة الأخرى، فهناك من رأى أنها "أداة² التقدم الحضاري، وتربية على البصيرة التي نستقبلها في النظر والسمع والقراءة وأنها عملية تربوية تساعد النشء على اختلاف أنواعهم في فهم لغة الفن ووظيفته في المجتمع ومدى أثر الفن في البيئة التي صنعها الإنسان".

أكد الأستاذ عبد الخالق بلعربي، رئيس الجامعة الوطنية للأندية السينمائية في المغرب -وهي هيئة غير ربحية، أسسها الراحل الأستاذ نور الدين الصايل-، خلال استجواب أجريته معه بخصوص بحثنا هذا، والذي هدفنا من خلاله إلى معرفة وجهة نظره حول تدريس الفنون في المدرسة خاصة وأنهم كمؤسسة حرصت على تأسيس نوادي للسينما في المؤسسات التعليمية (وإن كان الأمر غير معمم بعد)، إلا أن الجامعة تشرف على إنتاج أفلام تربوية تتناول موضوعات مختلفة مثل: محاربة الهدر المدرسي، تشجيع التمدرس بالنسبة للفتيات القرويات، الوعي البيئي، الوقاية من المخدرات.. وذلك بمساهمة من التلاميذ

وأطر التدريس حيث يتم تنويعها بمهرجان جهوي لأفلام نوادي السينما للطفولة والشباب، الذي بدوره يتم التفكير في تعميمه لاحقا على مختلف الأكاديميات. وقد كان قرار تأسيس النوادي هذا في المؤسسات التعليمية قرار جاءت به وزارة التربية الوطنية في عهد حكومة التناوب وذلك في تاريخ 1 فبراير سنة 2000. وقد اعتبر الأستاذ عبد الخالق بلعربي أن التقاطع بين مهام نوادي السينما ورسالة المدرسة هو تقاطع وظيفي تكاملي حيث قال إن المدرسة تزرع البذور الأولى للمعرفة والانفتاح، في ما تساعد نوادي السينما على تعميق هذه المعرفة من خلال آليات فنية وإبداعية، مؤكدا على أن التربية الفنية ليست نشاطا تكميليا، إنما مكون أساسي في المنهاج التربوي المتكامل في المدرسة العمومية.

اختلفت تعريفات المدرسة العمومية، من حيث اختلاف التوجهات الفكرية والنظريات التي عرفتها. وفي المحمل، يتفق معظم الباحثون في المجال على تعريف "جون ديوي" الذي رأى المدرسة "بأنها مؤسسة اجتماعية تعمل على تبسيط الحياة الاجتماعية واختزالها في صورة أولية بسيطة، وأنها قبل كل شيء مؤسسة أوجدتها المجتمع لإنجاز عمل خاص، هو الحفاظ على الحياة الاجتماعية وتحسينها"، ومعروف أن المدرسة العمومية هي مؤسسة تعليمية تقدم خدمة التعليم بالمجان لأبناء الشعب، وهي ممولة من طرف الحكومة. اتضح لنا من خلال ما سلف ذكره، الأهمية القصوى التي تكمن في تدريس الفنون في المدرسة، إن كان ذلك:

- لغويا
- بصريا
- نفسيا
- اجتماعيا
- فكريا
- أو على مستوى الخيال والإبداع

¹ محمد محمد جمل، أهمية الوسيلة التعليمية في تدريس التربية الفنية وطرق استخدامها، كلية التربية، طرابلس، ص: 24.

² مرجع سابق، حنان حسن عمار، طرق تدريس التربية الجمالية والفنية، ص: 97/96.

³ حنان مالكي، المدرسة والحراك الاجتماعي، جامعة محمد خيضر، سكرة، ص: 247.

لأن المجتمع يفترض فيه أن تتكامل أدوار مؤسساته في ما بينها، كان من الضروري في سياق بحثنا هذا أن نتساءل عن دور التلفزيون المغربي في التعريف بمكانة الفن وأهميته القصوى بالنسبة للطفل، خاصة وأن أطفال هذا العصر، وهم شريحة لا يستهان بها، تلفت انتباههم الصورة أكثر من أي وسيلة أخرى، من هنا كان لا بد أن نسلط الضوء في بحثنا هذا الذي يفتح موضوعه بأبعاده على أحد أهم مؤسسات المجتمع بعد الأسرة ألا وهما: المدرسة و التلفزيون.

يعرف التلفزيون بمعناه الواسع كما يقال، بأنه ¹"المعبر عن مجمل النشاطات المتعلقة بتصميم وبث البرامج عن طريق التقنيات". وما يهمنا واقع الحال ليس هو تعريف التلفزيون إنما التركيز على وظائف الإعلام التي يعد التلفزيون وسيلة من وسائلها الجماهيرية الأكثر تأثيراً، فكلما اهتم التلفزيون بإبراز دور الفنون في حياة الطفل وأوضح من خلال برامجه كيف أن التربية على الفن بالنسبة للطفل تمثل تربية على الإحساس، والأخلاق، والإبداع، والخير، والتنوع، خاصة وأن ²"الطفل في هذه المرحلة من حياته يكون على أهبة الاستعداد لاستقبال كم هائل من التعلّمات التي يتلقاها من محيطه على اختلاف عناصره، وعلى رأسها التلفاز. فالتلفاز على وجه الخصوص يخاطب العقل بلغة متخصصة توقظ شغلة اهتمامه وتحرك العديد من ذكائه إن لم نقل جلها". فالتلفزيون بمسقطه أن يساهم بشكل كبير في بناء وترسيخ أهمية الوعي بدراسة الفن في المدرسة، لما له من عوامل لجذب الصغار، ³"فالأطفال مفتونون بشكل خاص بالصور التي تستثير حواسهم"، وذلك هو سحر التلفزيون.

كشفت لنا كاتبة أدب الأطفال والمختصة اللبنانية في علم النفس السيدة أنابيل زغير، في استجواب قمنا به معها حول الموضوع، عن أمر في غاية الأهمية، وهو يجيب بشكل صريح عن بعض ما يتداول حول عدم اكتراث بعض الأطفال أو عدم ميولهم للفن، وفي هذا قالت لنا أن الأمر لا يتعلق بوجود ميل فطري لدى كل الأطفال نحو الفن، بل بخلق بيئة تحفز فضولهم وتسمح لهم باكتشاف إمكاناتهم الإبداعية بطرق تناسبهم. مضيئة، أن هذا يتطلب نظاماً تعليمياً مرناً يدرك أن الفن ليس مجرد مهارة، بل أداة لتنمية الفكر والتعبير والاستكشاف. ورغم غنى أجوبة الكاتبة "أنابيل" خلال الاستجواب إلا أن من أهم ما تم استنتاجه هو حين تحدثت عن الفروقات التي يمكن تمييزها بين الطفل الذي يمارس الفنون (الطفل الفنان)، والطفل الآخر الذي لا يرتبط بها، كما يظهر الجدول أسفله.

الجانب الحياتي	الطفل الفنان	الطفل الذي لا يمارس الفنون
التطور المعرفي والإبداعي	● إبداع أعلى ● مرونة تفكير ● قدرة على حل المشكلات غير تقليدية ◆ تنمية المهارات البصرية-المكانية مثل الرسم أو النحت	يركز أكثر على المهارات التحليلية أو الرياضية، لكنه يفتقد إلى تنوع أساليب التعلم.

¹ مصطفى كاسي، إدارة أعمال مؤسسة عمومية للتلفزيون دراسة حالة التلفزيون الجزائري، كلية الإعلام والاتصال، الجزائر، ص: 52، 2018.

² بدرة رمضان، ترجمة الأغنية في أدب الطفل: شارة البداية في الرسوم المتحركة المحقق كونا أنموذجاً، معهد التربية أبو القاسم سعد الله، مجلة النص، المجلد 10، العدد 10، الجزائر، ص: 396، 2004.

³ Moulay driss Jaïdi, audiovisual multimedia enseignement, almajal, Maroc, P:77, 2013.

	❖ تحسين الذاكرة من خلال حفظ الخطوات في الرقص أو كلمات الأغاني	
التعبير العاطفي والتنظيم الانفعالي	❖ يستخدم الفن كوسيلة لفهم وتوصيل مشاعره عبر الرسم أو الموسيقى ❖ أكثر قدرة على التعامل مع التوتر أو الصدمات من خلال التعبير الفني عن ذلك	يعتمد على طرق محدودة للتعبير كالصمت أو الكلام يجد صعوبة في إدارة مشاعره القوية أو العنيفة
المهارات الاجتماعية والتعاطف	❖ يطور تعاطفا أكبر من خلال تمثيل أدوار مختلفة في المسرح أو السينما ❖ يتعلم التعاون من خلال الأنشطة الفنية المشتركة	غالبا ما تعتمد مهاراته الاجتماعية على طبيعة ونوعية التفاعلات اليومية مع محيطه دون أي تعزيز عبر الفنون
الثقة بالنفس والإنجاز	❖ ممتلئ بشعور الفخر عند إكماله لعمل فني مما ينمي ثقته بنفسه ❖ يتدرب على تعلم النقد البناء	يبحث عن مصادر أخرى لتحقيق ذاته عبر إنجازات رياضية أو دراسية، لكنه يفتقد إلى غنى تنوع الفرص لبناء الثقة
التركيز والصبر	❖ يتمتع بمدة تركيز أطول خلال ممارسة نوع من الفنون كالغزف أو التلوين	سرعان ما قد يظهر عليه عدم الارتياح بخصوص المهام التي تتطلب جهدا دون وجود مقابل أو تحفيز فوري
الأداء الأكاديمي	❖ تساعده الفنون على تطوير التفكير النقدي مما يساعده على التفوق في المواد الأخرى	غالبا ما يتميز في مادة أو مواد في مجالات أخرى، إنما دون استفادته من التداخل المعرفي بين الفنون والعلوم
المرونة النفسية	❖ تعلمه الفنون تقبل الفشل كجزء من العملية الإبداعية (كأن يعيد رسم لوحة..) ❖ ينمي القدرة على التكيف مع التغيير	يتخوف من التجارب الجديدة عادة ما ينصب تركيزه على الوصول للنتيجة عوض الاستمتاع بالرحلة الإبداعية
الوعي الثقافي والاجتماعي	❖ أكثر انفتاحا وتقبلا لنفسه والآخر بسبب اطلاعه الدائم على الثقافات المختلفة ❖ يكتسب فهما عميقا بالتنوع البشري	يقتصر وعيه على محيطه المباشر دون توسيع للمدارك وآفاق التفكير

خلاصة القول، تظهر الدراسات التربوية وتجارب المختصين وانطلاقاً أيضاً من عدد مهم من الاستجابات التي قمنا بها مع أصحاب التخصص النفسي والتعليمي، يتضح تأثير الفن على شخصية وعقل الطفل الذي يمارسه ويتعرض له باستمرار في مقابل الطفل الآخر الذي لا يهتم به. وقد خلصت المختصة النفسية "أنابيل" خلال حوارنا معها إلى خلاصة مفادها أن الفنون تثري نمو الطفل بشكل متكامل، صحيح أن غيابها لا يعني بالضرورة قصوراً، بل اختلافاً في مسارات التطور، إلا أننا نؤكد على أن أثر دراسة الفن وممارسته تحديداً في سن مبكرة يكون له بالغ النفع على رجال ونساء الغد.

المبحث الثاني: التربية الفنية والمدرسة الابتدائية العمومية المغربية: الواقع والتمثلات

في كتاب له حول التربية الفنية، قال كاتب السير الذاتية الأمريكي "جيمس باترن"¹ لفهم المدارس الأمريكية، على الفرد أن يفهم الأمريكيين". بمعنى آخر، لا يمكن فهم وجود تعثرات في مجال معين دون الأخذ بعين الاعتبار للعوامل الأخرى المساعدة على وجود هذا التدهور. وفهم وضع مجال معين يتطلب أيضاً التعامل معه كمشكل متعدد الاتجاهات، أي "كواقعة مشتبكة اشتباك تأثر وتأثير". لهذا السبب، اعتمدنا خلال دراستنا لهذا الموضوع وخلال اعتمادنا على بعض من أدوات القياس كالمقابلة والاستمارة على تقسيم مكامن الخلل الموجودة بدءاً من طبيعة التمثلات التي لدى أساتذة مادة التربية الفنية على المادة نفسها، وعلى المدة الزمنية المخصصة لتدريسها، ونوعية التكوين الذي يتلقونه لتطوير طرق تدريسهم للمادة، وكذا لمناهجها ومحتوى هذه المناهج، وهذا بالضبط ما سنستعرضه في هذا المبحث.

تمثلات أساتذة مادة التربية الفنية على المادة:

نظرياً،² "نبه عدد من التربويين إلى أهمية إدراك أساتذة الفنون لأهمية تعلم الثقافات المتعددة، كي يكونوا على دراية كاملة بكيفية مساعدة طلابهم على فهم اختلافاتهم الثقافية"، غير أنه عملياً كان الأمر مختلفاً في عدد من المدارس التي قمنا بزيارتها من أجل الملاحظة واستجواب أساتذة مادة التربية الفنية في كل من مدارس الريادة والمدارس الأخرى، وهذه جل الملاحظات. بداية، هناك إشكال رئيسي يخص طبيعة التمثلات التي عند بعض أساتذة هذه المادة حول المادة نفسها حيث أن بعضاً منهم، وكما صرح خلال مقابلتنا معه، يراها غير ضرورية للأطفال، خاصة حين يكون الأستاذ عينه يفتقد لأي ميول تجاه المادة. هناك فئة أخرى من المدرسين يعتبرون المادة حسب تصريح أحد مدراء مدرسة عمومية في مدينة الرباط، يعتبرونها وسيلة لتضخيم نقطة التلاميذ الذين لديهم نقص معرفي في مواد أخرى وبالتالي تستغل نقطة مادة التربية الفنية بغية مساعدتهم على اجتياز السنة والانتقال إلى أخرى.

أما الغالب الأعم، فهو استياء الأساتذة من تدريسهم للمادة ككل لأنها حسب قولهم تشكل لهم عبئاً، خاصة إذا كان من يدرسها هو أستاذ/ أستاذة للسنة السادسة ابتدائي. فهو/ هي يرى أنه من الأجدر أن تستغل كل ساعة من الجدول الزمني وعلى مدار الأسبوع في باقي المواد الأخرى التي سيحتاز فيها التلاميذ امتحانهم الجهوي. وهناك من يعلل هذا الاستياء بتعدد المواد التي يجد نفسه مضطراً لتلقيها، فنجد على سبيل المثال أستاذ اللغة العربية، يدرس في الآن نفسه اللغة العربية والرياضيات والتربية

¹ James Patron Haney, Art education in the public schools of the united states, American art annual, New York, P: 15.

² جوديت بتلر، الذات تصف نفسها، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ترجمة فلاح رحيم، دراسات فكرية إصدار جامعة الكوفة، ط1، ص: 5، 2014.

³ مرجع سابق، محمود عبد الرحمن سيد أحمد العقيل، معوقات تدريس مادة التربية الفنية من وجهة نظر معلمها بوزارة التربية في دولة الكويت.

الإسلامية وباقي المواد الأخرى تحديدا إذا كنا نتحدث هنا عن السنوات الثلاث الأولى ابتدائية. أما صنف آخر من أساتذة مادة التربية الفنية، فيجدون أنهم هم أنفسهم غير مؤهلين حسب ما جاء على لسانهم لتدريس مادة تختص بصنوف فنية مختلفة، إذ أكدت واحدة من بين حالات أخرى من الأساتذات والأساتذة كيف أنهما لا تعرف ما هو السلم الموسيقي ولا النوتات ولا الظل ولا الإلقاء مشيرة إلى أن ذلك يتطلب منها مجهودا مضاعفا لفهمها أولا للدروس ثم مجهودا آخر لإبصال معلومة تعرف عليها للسنة الأولى من تدريسها للمادة! وهنا، يطرح سؤال جوهري: هل من الممكن لفاقد الشيء أن يعطيه؟

التكوين:

انطلاقا مما ذكرناه، يطرح واقع آخر غير تمثالات الأساتذة للمادة ألا وهو غياب تكوين مخصص من فترة لأخرى لمدرسي المادة، إلا عدد بسيط يعد على رؤوس الأصابع ممن هم في الأساس لهم شغف بما يدرسونه ويحرصون على القيام بمجهود فردي لحضور تكوينات هنا أو هناك. وهذا مشكل أكبر، يعرفه واقع تدريس مادة التربية الفنية في المدرسة الابتدائية العمومية المغربية، فمن المفروض أن "المعلم من أهم عناصر نظام التعليم الناجح، حيث توجد علاقة إيجابية بين جودة المعلم ونجاح النظام، وتظهر الأبحاث حول المدارس الناجحة أن هذه الأخيرة لديها بعض السمات المشتركة، حيث يسعى المعلمون إلى التطوير المهني المستمر ولديهم إحساس عال بالمسؤولية". كيف الحال إذن، والواقع يؤكد على وجود اهتمامات جد متباينة بالمادة من طرف مدرسيها، أضف إلى ذلك، غياب التكوين الذي من شأنه أن يجعل الأستاذ أكثر وعيا بقيمة وأهمية ما يدرسه للتلاميذ. وفي الوقت الذي كبرنا فيه على سماع "كما يكون المعلم تكون المدرسة"، يبدو أن الوضع تغير، إذ من الملاحظ أنه تم إهمال تكوين المعلم بشكل مستمر، حيث لهذا الأخير دور كبير في كشف مكامن الضعف والقوة عند حامل وناقل المعلومات والمهارات والمعارف.

طريقة تدريس المادة:

من الملاحظ خلال زيارتنا الميدانية لعدد من مدارس الرباط الابتدائية العمومية وجود فئتين لا ثالث لهما من طريقة تدريس مادة التربية الفنية. ومن المؤسف القول، أنه في الحالتين يغيب الابتكار. فالطريقة الأولى تتجلى في طريقة جد تقليدية في تدريس المادة، أي بدءا من جعلها ساعة فوضى وحرية غير مدروسة للتلاميذ خلال اقتراب نهاية الحصص الدراسية، حيث يعطي الأستاذ/ الأستاذة الإشارة بالاشتغال على تمرين معين كالتلوين أو الرسم أو غيرها من الأنشطة، مع سماح الأستاذ اللاوعي واللامباشر أن ترتفع أصوات التلاميذ ليس للإبداع ولكن للضحيج. وما يعزز الفكرة والانطباع في الآن ذاته، هو سماح بعض الأساتذة بسيادة ذلك الجو دون توجيه منهم لكونها حصص إبداع لها قيمتها وخصوصياتها، وليست حصص للشغب. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الفكرة المسبقة التي للأستاذ عنه عن المادة، والتي غالبا يكون هو بدوره تلقاها بالطريقة ذاتها، "فكثيرا ما يدرس المعلمون بالكيفية التي درسوا بها، وبنفس التوجهات التي اعتادوا عليها، غير أن وضع تدريس الفنون بات مختلفا، فهناك ما يسمى بالطفرات التكنولوجية في عالم التدريس، فنحن نعيش في عالم يسمى عالم المعرفة المتطورة، ولذلك ينبغي أن يكون لدينا استعداد لجمع المعرفة وتصنيفها بحيث تتلاءم والكيفية التي عليها مناهجنا اليوم"، وذلك هو المراد. أما الطريقة الثانية، فصحيح، أن فيها ميزات عن الأولى من حيث انفتاحها على موضوعات وتجارب فردية وجماعية متعددة ومختلفة للتلاميذ - وهذا غالبا ما يحدث في بعض مدارس الريادة - حيث يحرص الأستاذ على تنويع الأنشطة بين جعل التلاميذ يختارون موضوعات لقصص يؤلفونها ثم

¹ مرجع سابق، درويش حسن درويش، فلسفة التعليم المعاصر تيارات فلسفية في التعليم، ص: 97.

² محمد عطية الإبراشي، الاتجاهات الحديثة في التربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص: 4، 1994.

³ مرجع سابق، عدلة ثاني جبر الجسار، دور المفاهيم للاتجاهات المعاصرة في التربية الفنية، ص: 204.

يرسمون لوحات غلاف أعمالهم القصصية، و بين قراءات مسرحية و تدريبات على الإلقاء، لكن كل هذه الأنشطة تتكرر هي نفسها على مدار السنة، دون أن يتعرف الأطفال عن أمثلة حية لحياة الفنانين مثلا خلال مرحلة طفولتهم أو التعرف على قصص ملهمة و اللقاء ببعض الشخصيات التي تعطي مثلا عن أن الفن يمكنه أن يدر دخلا و سعادة على من يمارسه بشغف و حب و تقدير.

الحيز الزمني المخصص للمادة:

من خلال ملاحظتنا، ففي الغالب الأعم تخصص الساعة الأخيرة من الفترة المسائية أو الصباحية من الحصة الدراسية لمادة التربية الفنية. وغني عن القول إن الساعة الأخيرة من أي حصة دراسية عامة ما يفقد فيها التلاميذ تركيزهم، وهذا أيضا مظهر سلبي من مظاهر التعامل مع المادة، كونه يجعلها في ذيل أولويات المتعلمين، ومما لا شك فيه أن ذلك يصلهم ويؤثر على نظرهم للمادة بشكل عام.

محتوى المناهج الدراسية:

من حيث الموضوعات: فلا يمكن نفي أنها نوعا ما تراعي سن التلميذ، إذ وبعد اطلعنا على عدد مهم من المناهج الدراسية التي تحمل عناوين مختلفة (المنير/ المختار/ الجديد/ الممتاز/ المتمتع/ المعتمد/ الأساس/ الجديد/ عالم التربية الفنية ...) ويخص سنوات ابتدائية متنوعة، يظهر مجهود القائمين على هذه المناهج من حيث تنوع موضوعات المادة، أيضا من خلال طريقة تقديمها بين ما هو بصري، وما هو سمعي، مع وجود نصوص وأشعار وأغان ترمي إلى غرس قيم المواطنة والخير والتعاون وحب الأسرة والأصدقاء والجيران. وكلها طبعا قيم محمودة. لكن هذا لا يمنع من وجود بعض النواقص التي تحول دون تحقيق استفادة شاملة للتلميذ، ومنها، ابتعادها عن تطورات العصر الحاصلة التي يتوجب أن يتم تقديمها أيضا في صيغة نصوص هادفة لتنوعية الأجيال الناشئة حول موضوعات معينة كالانتماء الإلكتروني، الشهرة السريعة، المحتوى الهادف، أخطار إدمان مواقع التواصل الاجتماعي، ضرورة الاهتمام بالأسرة و الكتاب أكثر من الهاتف... أيضا يساعد عدم القيام بقياس الأثر المباشر لتنوعية الدروس الفنية على التلميذ عبر دراسات علمية من عدم التمكن من معرفة ما يفيد و ما لا يفيد من دروس لأطفال هذا العصر.

في هذا السياق أكد السيد توفيق مفتاح، مفتش جهوي للفنون، خلال استجواب أجريناه معا أنه تظل الحاجة ملحة إلى دراسات تقييمية مؤسساتية شاملة تسمح بقياس الأثر الفعلي لهذه البرامج والدروس على المتعلمين، وأن تكون منطلقا لتقويم المسار وتطوير الممارسات التعليمية وجودتها.

فضاء الدراسة:

كمعظم المواد الدراسية، يتم تقديم مادة التربية الفنية داخل القسم المدرسي، هذا الأخير الذي في أحسن حالاته يكون ملونا بالعديد من الألوان وتضج جدرانها بالصور والملصقات. وليس ضير في ذلك، إنما تفتقد جل المدارس التي قمنا بزيارتها إلا مدرستين أو ثلاث لفضاءات أخرى لممارسة الفنون كمسرح أو نادي المدرسة.

مختصر القول، إذا كانت هذه بعض مظهرات واقع تدريس مادة التربية الفنية في المدرسة العمومية الابتدائية المغربية، فما هي أبرز الإكراهات التي تواجهها؟

المبحث الثالث: إكراهات وخلاصات

مكننا دراسة هذا الموضوع عن قرب من رصد عدد من أوجه القصور التي تكتنفه، لكن غايتنا ليست هي تعداد السلبي وإن كان ذلك دور حميد للباحثين الذي يضطلعون بمهمة تنوير المجتمع، إنما الهدف هو أن يكون هذا الرصد محفزا على التغيير للأفضل، خاصة وما تتبغيه المدرسة المغربية في السنوات الأخيرة من "1 طموح إلى بناء نموذج تربوي جديد، وهي خطة وطنية مستقبلية". ولكون الطموح وحده غير كاف، حرصنا على تقاسم التحديات والتوصيات التي تم جمعها من خلال الملاحظة والمقابلة والاستمارة مع عينة الدراسة ومع عدد من المختصين. (انظر الجدول أسفله).

التحديات المشتركة	توصيات ومقترحات
● غياب التكوين. ● ضعف الخلفية المعرفية لفئة كبيرة من مدرسي المادة الذين يعتمدون على الارتجال والتلقين معظم الوقت.	● توفير الميزانية المخصصة للمادة. ● إدراج المادة ضمن المعدل العام للنجاح في المستويات الدراسية العليا. ● إعادة النظر في المنهاج التعليمي.
● عدم احترام الوقت المخصص للمادة حيث يتم أحيانا استغلال جزء كبير منه لإتمام درس مادة أخرى.	● التقليل من عدد التلاميذ في القسم. ● ترتيب زيارات للمعارض بشكل دوري مع فتح باب المنافسة والتحفيز عبر الجوائز.
● منهج دراسي مليء بالتلقين مع إهمال تطوير جانب الخيال والإبداع الحر للتلميذ.	● بث برامج تعنى بالفنون وأهميتها في الحياة المدرسية وحياة الطفل بشكل عام. ● توفير الوسائل التعليمية الخاصة بالمادة عوض طلبها من التلاميذ.
● تأثر التلاميذ بالانطباع العام السائد حول المادة مما يجعلهم غير واثقين من إعطائها تركيزهم الكافي.	● تخصيص حيز زمني كاف لتحقيق استفادة للتلاميذ من المادة. ● أن يصبح جزءا كبيرا من المادة تطبيقيا ولا يعتمد بشكل كلي على الجانب النظري.
● طريقة تدريس المادة في معظمها تقليدية وغير خلاقية. ● قلة توفر فضاءات مناسبة للممارسة الأنشطة الفنية.	● تجهيز أقسام خاصة وملائمة لتدريس المادة. ● تكوين أساتذة مختصين حصرا في المادة.
● عدم جعل المادة ضمن مواد الاختبارات الجهوية يسهم التقليل من مكانتها.	● تعميم استخدام التكنولوجيا خلال تدريس المادة. ● استضافة فنانين ومبدعين داخل الحصة الدراسية الخاصة بالمادة.

¹ عبد المومن أحمد سلام المصباحي، التربية الفنية بالتعليم الابتدائي المغربي بين المنهاج المتوقع والمنهاج الفعلي، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الرابع، العدد الأول، ص: 65، 2024.

● إهمال الإعلام المغربي خصوصا التلفزيون دوره في التعريف والتوعية بأهمية دراسة الفنون بالنسبة للأطفال.	
● إضافة مجالات فنية أخرى كالسينما والتصوير الفوتوغرافي... لتوسيع آفاق المتعلمين. ● تغيير النظرة السائدة عن المادة كمادة ترفيه من خلال أساسا الإعلام. ● تطوير البنية التحتية للمدارس وبالتالي للأقسام حيث تدرس المادة. ● التوقف عن سوء تمثيل معايير التقييم للأعمال الفنية فقط من الناحية الجمالية دون اعتبار خطوات السيرورة الإبداعية. ● رفض قبول أي سياسية مستقبلية من شأنها جعل المادة مجرد نشاط مواز.	

خاتمة

إن البشرية تحتاج للتنوع وللإبداع والأهم لأجيال تنمو وتنشأ على ذائقة التربية على الإحساس والتعاطف والجمال، إلى جانب مختلف الخبرات المختلفة من المعارف التي تحصلها من باقي المواد الأخرى. حان الوقت لوضع قطيعة فعلية وحقيقية مع النظرة المستخفة بمكانة التربية الفنية كمادة غنية لا يفترض أن تمجها العيون ولا الأسماح ولا العقول، ذلك من خلال تكافل المؤسسات المعنية بالنهوض بهذه المادة. فالخوف كل الخوف أن نصل إلى مرحلة تصبح فيها الأمية الفنية مظهرا عاديا مقبولا من المجتمع. وتعني الأمية الفنية ¹ "عدم القدرة على الإدراك الفني بحيث يصبح معها المرء غير قادر على التفاعل الوجداني مع الأعمال الإبداعية التي تقع عينه عليها"، في الوقت الذي تعني الدول المتقدمة بمجال التعليم، فتجد الأساتذة مهتمون بأما اهتمام بدلالات الرسوم والأشكال التي رسمها الطفل عن طريق تحليل رموزها التي تكشف حسب تجاربهم عن الحالة النفسية لمن رسم العمل. لذلك، ينبغي تجاوز مواطن الضعف الكبيرة التي تعرفها المادة على كل المستويات المذكورة سافا إذ لا يمكن أن تتطور مكانة المادة والتلميذ يتعرف عليها في أولى مراحل حياته كنشاط ثانوي خلال نهاية بعض الحصص الدراسية. كما لا يجوز الاعتماد على المدرسة لوحدها لتجاوز هذا الوضع، إنما يتعين على الدولة أن تستثمر في تطوير مجال التعليم بشكل عام وبتعزيز أهمية الفنون في الحياة الدراسية كأولوية للإنسان داخل مجتمعه، دون أن يغفل الإعلام عن وظائفه الأساسية، على وجه الخصوص التلفزيون الذي من واجبه الأخلاقي والتوعوي والتثقيفي أن يحرص على جلب من يدعم بث برامج تلفزيونية، وتخصيص إعلانات توضح أهمية الفنون في حياة الأطفال وتثير انتباههم وفضولهم للتعرف عليها واكتشافها والاستمتاع بالإبحار في محيطاتها.

¹ جميلة شريم، الأمية الفنية، الشرق، ص: 2، 2015.

المراجع والمصادر:

- A Companion to Art Theory, edited by Paul Smith & Carolyn While, BlackWell companions in Cultural studies publishing, First published, Malden, P: 3, 2002.
- Al-sharq.com
- James Patron Haney, Art education in the public schools of the united states, American art annual, New York, P: 15.
- http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic_journals.ekb.eg
- https://search.shamaa.org/PDF/Articles/AECI/CIVol11No2Y2016/cl_2016-v11-n2_241-264.pdf
- ¹ Moulay driss Jaïdi, audiovisual multimedia enseignement, almajal, Maroc, P:77,2013
- أنيس عبد الله، توظيف الوسائط الفنية لدعم اكتساب الطفل للمهارات الحياتية، هديل للنشر، صفاقس، ص: 3، 2009.
- إعداد مشترك، دور مناهج التربية الفنية في تنمية قيم المواطنة لدى الطفولة المتأخرة، مجلة بحوث التربية النوعية، عدد 21، جامعة المنصورة، السعودية، ص: 6، 2021.
- ¹ بدرة رمضاني، ترجمة الأغنية في أدب الطفل: شارة البداية في الرسوم المتحركة المحقق كونا أنموذجا، معهد التربية أبو القاسم سعد الله، مجلة النص، المجلد 10، العدد 10، الجزائر، ص: 396، 2004.
- جان بياحي، علم النفس وفن التربية، ترجمة محمد بردوزي، منشورات La Croisée des Chemins، باريس، ص: 23، 1982.
- جميلة شريم، الأمية الفنية، الشرق، ص: 2، 2015.
- جوديت بتلر، الذات تصف نفسها، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ترجمة فلاح رحيم، دراسات فكرية إصدار جامعة الكوفة، ط1، ص: 5، 2014.
- حنان حسن عمار، طرق تدريس التربية الجمالية والفنية، أجد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، ص: 11، 2016.
- حنان مالكي، المدرسة والحراك الاجتماعي، جامعة محمد خيضر، سكرة، ص: 247.
- درويش حسن درويش، فلسفة التعليم المعاصر تيارات فلسفية في التعليم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ط 1، ص: 85.
- عبد المومن أحمد سلام المصباحي، التربية الفنية بالتعليم الابتدائي المغربي بين المنهاج المتوقع والمنهاج الفعلي، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الرابع، العدد الأول، ص: 65، 2024.
- عدلة ثاني جبر الجسار، دور المفاهيم للاتجاهات المعاصرة في التربية الفنية، مجلة الفنون والعلوم الإنسانية، العدد السابع، يونيو، كلية الفنون الجميلة، جامعة المينا، الكويت، ص: 220، 2021.

- محمد صلاح، دراسات ومباحث في أدب التربية الفنية، بحث منشور في مجلة بحوث في التربية الفنية والفنون، المجلد السابع، العدد السابع، كلية التربية الفنية بجامعة حلوان، القاهرة، مارس، 2003.
- محمد عبد الرحمن سيد أحمد العقيل، معوقات تدريس مادة التربية الفنية من وجهة نظر معلميه بوزارة التربية في دولة الكويت، الدوريات المصرية، المجلد السابع والثلاثون، العدد الرابع، أبريل، 2021.
- محمد عطية الإبراشي، الاتجاهات الحديثة في التربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص: 4، 1994.
- مصطفى كاسي، إدارة أعمال مؤسسة عمومية للتلفزيون دراسة حالة التلفزيون الجزائري، كلية الإعلام والاتصال، الجزائر، ص: 52، 2018.

المغالطات المنطقية وسبل إدراجها في البرامج التعليمية

د. عزيز إفزارن

أستاذ باحث، جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب

a.ifzarne@usms.ma

المملكة المغربية

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى المساهمة في الحوار بخصوص إصلاح مناهج التربية والتكوين، وذلك من خلال إبراز الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه إدماج المغالطات المنطقية في البرامج التعليمية.

في زمن الإنترنت ووسائل الاتصال، لم يعد هناك أي مشكل في توفر المعلومة، ولكن المشكل الأكبر هو في مدى توفر المهارات العقلية التي تسمح بتمحيصها. التلميذ والطالب صاروا معرضين لكّم هائل من الأخبار والآراء والحجج الزائفة. فهل زودتهما المدرسة بمهارات فكرية وأسلحة عقلية تسمح لهما بمقاومة هذا الهجوم الشرس وغربة الصالح من الطالح؟

الشيء المثير في المغالطات المنطقية هو أنها تمس جميع جوانب تفكيرنا اليومي. وكلما زاد اطلاعنا عليها، كلما أدركنا كّم الحجج الواهية التي نتلقاها من دون مساءلة وتمحيص. وإذا كانت المدرسة في مجتمعاتنا تعلم الانتباه إلى أخطاء النحو والحساب، فإنها للأسف نادرا ما تعلم الانتباه إلى أخطاء المنطق التي صارت تملأ نقاشاتنا وأساليب تفكيرنا.

في هذا البحث، سنعرض لأهم التوجهات الهادفة لإدماج التفكير النقدي عموما، والمغالطات المنطقية خصوصا، في المناهج الدراسية، وسنختتم ببعض الملاحظات والاقتراحات حول الموضوع.

الكلمات المفتاحية: منطق، مغالطات منطقية، تفكير نقدي، برامج تعليمية.

1- ما الفائدة من تدريس المغالطات المنطقية؟

يعتقد البعض أن الحس المنطقي السليم هو مهارة فطرية يشترك فيها كل الناس، وبالتالي ليس هناك أي داع لدراسة هذه المهارة. ولكن الواقع يثبت أن هذا الحس السليم يغيب في كثير من الأحيان بسبب الاندفاعات العاطفية، والانحيازات المعرفية¹، والسرعة في الأحكام وغيرها من الأمور البشرية التي تطفئ نور المنطق السليم. وكما تتعرض العين لخدع بصرية، يتعرض الفكر بسهولة لخدع منطقية يصعب كشفها في غياب مهارات نقدية متطورة.

تم إدراج التفكير النقدي في مناهج التعليم لأول مرة في ثمانينيات القرن الماضي بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد صدور تقارير تدق ناقوس الخطر بخصوص المستوى الفكري الهزيل الذي وصل إليه التلاميذ والطلبة². لقد تبين أن أغلبية هؤلاء لديهم عجز كبير في التفكير السليم والتحليل وتقديم الحجج والإبداع وحل المشاكل، وأن تعليمهم مؤسس على التقليد والتكرار والحفظ. بعد الولايات المتحدة، تبنت العديد من الدول نفس القرار، نذكر منها على سبيل المثال المملكة المتحدة وكندا وأستراليا واليابان والهند. هذه الدول وغيرها اختارت إدراج التفكير النقدي في مناهجها التربوية، سواء كمادة مستقلة، أو كمهارات مُدمجة في باقي المواد الدراسية، أو من خلالهما معا. هذا الخيار ساعد المتعلمين في تطوير تفكيرهم النقدي، والذي من خصائصه:

- المنطق والعقلانية: الاعتماد على الاستدلالات المنطقية وتجنب المغالطات.
- التساؤل والشك كمنهج للتفكير: قوة الرأي في حُججه، وبدونها يُفضّل تعليق الحكم.
- الواقعية والبراغماتية: الاعتماد على التجارب الحسية القابلة للاختبار وتجنب الاندفاع وراء الرغبات والاعتقادات غير المبررة.
- الإبداع: وذلك من خلال تجاوز التفكير المتحجر الذي يبقى حبيس الأفكار والحلول التقليدية المتداولة، والبحث في المقابل عن أفكار وحلول جديدة ومبتكرة.

يعد كشف المغالطات المنطقية من أهم المهارات التي تساعد في بناء تفكير يتميز بكل هذه الخصائص. ولا غرابة في أن حركة التفكير النقدي خرجت، في بداية سبعينيات القرن العشرين، من رحم المنطق غير الصوري الذي كان محصورا آنذاك في دراسة المغالطات المنطقية.

2- المغالطات بين المنطق الصوري وغير الصوري

الأمر الأهم في التفكير العقلاني هو القدرة على الدفاع عن الرأي باستخدام حجج. في كل حجة، يتم الانطلاق من مقدمات (فرضيات) قصد الوصول للنتيجة المرغوبة. عملية الانتقال من المقدمات إلى النتيجة تسمى استدلالا³. لكي نضمن صحة النتيجة، يكفي أن تكون المقدمات صحيحة والاستدلال سليما. وبالتالي، تحدث المغالطة المنطقية في الحجة في إحدى الحالتين التاليتين (أو هما معا):

¹ الانحياز المعرفي (بالإنجليزية Cognitive bias) هو غلط من الانحراف في اتخاذ الأحكام بصورة لاعقلانية، وهو جزء من مبحث العلوم المعرفية (Cognitive science)

² أهم تقرير في هذا المجال هو الذي صدر عام 1983 "أمة في خطر. ضرورة الإصلاح التربوي".

A Nation at Risk: The Imperative for Educational Reform, Report of American President Ronald Reagan's National Commission on Excellence in Education, 1983.

³ الاستدلال هو عملية استخراج نتيجة بناء على مقدمات يتم افتراضها مسبقا. يتم الاستدلال عموما بطريقتين: الاستنباط أو الاستقراء. الأول يقيني حيث صحة المقدمات تستلزم بالضرورة صحة النتيجة، والثاني ظني يرجح صحة النتيجة وإن كان لا يؤكد بشكل يقيني.

- خطأ في إحدى المقدمات المفترضة

- أو خطأ على مستوى الاستدلال.

ورغم أن كلمة "مغالطة" تستخدم أحيانا للدلالة على نوايا سيئة بهدف الخداع والتضليل¹، إلا أن المصطلح صار يستعمل بشكل عام وبغض النظر عن نوايا صاحب الحجة. تُصنف المغالطات إلى قسمين: مغالطات صورية Formal fallacies ومغالطات غير صورية Informal fallacies. المغالطات الصورية هي تلك التي لها علاقة مباشرة بالمنطق الصوري Formal logic.

لنأخذ كمثال مغالطة "التفكير الدائري" Circular reasoning ، ولنفحص الحجة التالية:

"الكلام المذكور في هذا الكتاب صحيح.

هذا ما يقوله الكتاب، ولا يمكن للكاتب أن يكذب لأن كل كلامه صحيح."

هيكल الحجة يمكن تقديمه كالتالي:

مقدمة : كل كلام الكاتب صحيح

نتيجة: الكلام المذكور في كتابه صحيح.

واضح في هذا المثال أن الاستدلال غير سليم، حيث يفترض المتحدث في البداية ما ينبغي أن يُثبتته كنتيجة. هذه المغالطة صورية مادام يمكن التعبير عنها في المنطق الصوري بالشكل الآتي:

"أ" صحيحة إذن "أ" صحيحة

من بين أكثر مغالطات المنطق الصوري شيوعا سنجد التناقض Inconsistency و"الاستنتاج المعكوس" Affirming the consequent و"إنكار المقدمة" Denying the antecedent، ومغالطات القياس Syllogistic fallacies وغيرها.

وإذا كان المنطق الصوري، كما أسسه أرسطو وطوّره الرياضيون، هو الأكثر صرامة وبقينا مما جعل تطبيقه الأساسي يتركز في الرياضيات، فإن الحجج المستخدمة في حياتنا اليومية لا تأتي صافية مجردة كما هو الحال في البرهان الرياضي، بل تأتي مُغلّفة بطبقة كثيفة من المشاعر الإنسانية والبلاغات اللغوية والرغبات والتحيزات. وقد خلص الفيلسوفان «رالف جونسون» و«أنطوني بلير» إلى أن الدرس التقليدي للمنطق الصوري وأمثله المصطنعة لا يُفيد التلاميذ كثيرا في تطوير تفكيرهم المنطقي العملي². لهذا فقد أسّس في سبعينيات القرن الماضي المنطق غير الصوري³ Informal logic لمعالجة هذا الصنف من الحجج اللصيقة بلغتنا اليومية وواقعنا اليومي المعاش. فحص المغالطات غير الصورية غالبا ما يتطلب تفكيك هذه الطبقة الكثيفة قبل استخلاص الهيكل الصوري المطمور

¹ في اللغة الفرنسية، يتم التمييز بين مصطلح "سفسطة" Sophisme والذي يعني خطأ في المنطق بنية تضليل الجمهور، مقابل Paralogisme الذي لا يتضمن نوايا سيئة.

² Johnson, R. H. & Blair, J. A, *Logical self-defense*. Toronto, McGraw-Hill Ryerson, 1977.

³ المنطق غير الصوري يسمى أيضا بالمنطق العملي Practical logic

للحجة. هذا الهيكل ينبغي أن يتضمن المركبات الأساسية للحجة المنطقية: مقدمات، استدلال ونتيجة. لتوضيح هذه النقطة، سنأخذ المثال الآتي:

ملايين الناس يؤمنون بقراءة الأبراج. هل يُعقل أن يكونوا جميعاً على خطأ؟

هيكل الحجة يمكن كتابته كالتالي:

مقدمة 1: ملايين الناس يؤمنون بقراءة الأبراج.

مقدمة 2: الملايين من الناس لا يمكن أن تخطئ.

نتيجة: قراءة الأبراج علم صحيح.

لنلاحظ أن المقدمة 2 كانت متخفية داخل مقدمات الحجة وإن لم تكن ظاهرة. بعد عرض هيكل الحجة، يبدو الخطأ المنطقي في الاستدلال أوضح. في هذا المثال يتعلق الأمر بمغالطة "الاحتكام إلى الأغلبية" Appeal to popularity، والتي تفترض أن كل رأي يصدقه عدد كبير من الناس لا يمكن إلا أن يكون صائباً.

لا بد من الإشارة أيضاً لنقطة مهمة، لا ينبغي الخلط بين فساد الاستدلال وفساد النتيجة¹. بعبارة أخرى، وجود مغالطة منطقية في الحجة لا يعني أن النتيجة خاطئة، فرمما نجد لهذه النتيجة حجة أخرى صحيحة.

المغالطات المنطقية كثيرة ومتشعبة، وقد وصل عددها في بعض المؤلفات إلى أزيد من 300 مغالطة². وإذا كان اهتمام المنطق غير الصوري في بدايته منصبا على دراسة المغالطات المنطقية، فقد أدى تطوره إلى توسيع مجال أبحاثه والتقاءه بفروع بحثية أخرى مثل علم النفس المعرفي Cognitive psychology، علم اللسانيات وحركة التفكير النقدي Critical thinking movement. وفي أيامنا يُشكل مبحث المغالطات المنطقية جزءاً مهماً من مناهج التفكير النقدي، إذ لا يكفي من أجل إظهار الحق أن نتعلم مبادئ التفكير السليم، بل ينبغي أيضاً أن نُبين أين هو الغلط حتى يبدو الحق أكثر وضوحاً. وعندما نُدرك اسم المغالطة، فهذا يساعد على نقد الحجة من خلال كشف مكنم الخطأ فيها بصورة دقيقة.

الجدول التالي يعرض لبعض من أكثر مغالطات المنطق غير الصوري تداولاً في تفكيرنا اليومي³.

¹ في المنطق يتم التمييز بين سلامة الحجة Validity وصحة النتيجة Truth. الحجة تكون سليمة إذا كان الانتقال من المقدمات إلى النتيجة سليماً منطقياً. ولكن إذا كانت إحدى المقدمات خاطئة، فقد نصل إلى نتيجة خاطئة حتى وإن كانت الحجة سليمة.

² Bo Bennett, *Logically Fallacious: The Ultimate Collection of over 300 Logical Fallacies*, Academic Ed. 2012.

³ هذه أسماء المغالطات بالإنجليزية حسب ترتيبها في الجدول:

Hasty generalisation, false dilemma, posteriori fallacy, genetic fallacy, appeal to authority, appeal to antiquity, appeal to ignorance, Ad hominem, strawman fallacy, two wrongs make a right, wishful thinking, confirmation bias, , ignoring qualifications, red herring, slippery slope, Argument to moderation, nirvana fallacy.

اسم المغالطة	الهيكل الصوري	مثال
التعميم المتسرع	ما ينطبق على بعض الحالات ينطبق على كل الحالات.	منذ أن سمعت قصة ذلك المتسول الذي افتضح أمره بعد أن اتضح أنه كان مليونيراً، أدركت حقيقة المتسولين وتوقفت عن مساعدتهم.
الإحراج الزائف	تقديم خيارين فقط بينما في الحقيقة توجد خيارات أخرى.	هل أنت معي أو ضدي؟ (إلغاء إمكانية الحياد: لستُ معك ولستُ ضدك)
المغالطة البعدية	بعد الحدث "أ" وقع "ب". إذن "أ" سبب "ب".	قبل اجتياز الامتحان رأيتُ قطاً أسود. الآن أعرف لماذا حصلت على نقطة سيئة في الامتحان.
مغالطة المنشأ	الحكم على فكرة ما بكونها جيدة أو سيئة اعتماداً على أصلها أو مصدرها أو دوافعها.	علم الاحتمالات هو علم تافه! ألم ينشأ من الاشتغال على ألعاب القمار؟
الاحتكام إلى سلطة غير مؤهلة	توجد سلطة تؤكد هذا الرأي، إذن فالرأي صائب.	هذا المنتج التجميلي مفيد جداً للبشرة، هذا ما قالته المغنية الشهيرة على قناة التلفزة.
الاحتكام إلى القديم	كل فكرة قديمة هي فكرة صائبة	الطب الشعبي قديم من مئات السنين، وما كان ليستمّر طوال هذه المدة لو لم يكن فعالاً.
الاحتكام إلى الجهل	يأخذ أحد الشكّلين التاليين : - لم يثبت أن هذا الادعاء خاطئ، إذن فهو صائب. - لم يثبت أن هذا الادعاء صائب، إذن فهو خاطئ.	- مادام لا يوجد أي دليل على وجود مخلوقات فضائية، فهي بالتأكيد محض خيال لا أساس له من الصحة! - بل هي موجودة مادام لا يوجد أي دليل على عدم وجودها.
الشخصنة	إذا هاجمتَ شخص خصمك (شكله، شخصيته، ظروفه، دوافعه، ...) فقد طعنت في رأيه.	أنت تدخن، لهذا فكلامك عن مخاطر التدخين لا قيمة له!
مغالطة رجل القش	إعطاء الانطباع بدحض حجة الخصم، في حين أن ما تم دحضه هو حجة مُحرّفة لها.	كيف تقبل بنسبية أينشتاين؟ هل تعتقد أن كلّ شيء مباح وأن الأخلاق إنما هي شأن نسبي؟ (الخلط بين نسبية أينشتاين الفيزيائية وفكرة نسبية الأخلاق الفلسفية)

خطآن يصنعان صوابا	الخطأ يصبح مشروعاً مادام يتم ارتكابه في مكان آخر.	لماذا كل هذا الصخب بخصوص الفساد في مجتمعنا، أليس الفساد مستشرياً حتى في أكثر دول العالم تقدماً؟
التفكير بالأمامي	أتمنى أن يكون هذا الأمر صحيحاً، إذن فهو بالتأكيد صحيح.	إذا صدقت من كل قلبك بأنك ستصبح ثرياً، فبالأكيد سوف تصبح كذلك.
الانحياز التأكدي	تقديم الأدلة والوقائع التي تؤيد اعتقاداً ما، مقابل إغفال كل الأدلة والوقائع التي تكذبه.	كان زعيم المافيا شخصاً طيباً جداً. لقد ساعد الكثير من الفقراء في قريته. (تم إغفال الحديث عن جرائم زعيم المافيا)
إغفال المقدمات	المطالبة بتطبيق قاعدة مقيدة على استثناء مشروع.	إذا سمحنا لبعض المرضى بتناول أحد المخدرات كعلاج، فيجب أن نسمح لجميع الناس بتناولها.
الرنجة الحمراء	تحويل الانتباه عن الموضوع الرئيسي إلى موضوع آخر	- أظن أن الحيوانات الأليفة يجب معاملتها بلطف ودون تعنيف. - نتحدث عن حقوق الحيوانات؟ وماذا عن حقوق البشر؟ ماذا عن آلاف البؤساء الذين يموتون بسبب الجوع والحروب والأمراض؟
المنحدر الزلق	لرفض فكرة ما، يتم الادعاء بأن قبول تطبيقها سيؤدي إلى سلسلة من العواقب غير المبررة تنتهي بكارثة.	إذا لم تحصل على شهادة جامعية، ستصبح عاطلاً عن العمل، سيدمر مستقبلك وتنتهي حياتك مشرداً في الشارع!
الوسط الذهبي	اعتبار أن موقفاً ما هو صحيح أو جيد مجرد أنه موقف وسط بين رأيين متعارضين.	الحكومة لم تتخذ أي إجراء ضد المهاجرين، في المقابل بعض الفوضويين يهاجمون المهاجرين ويعتدون عليهم بعيداً عن أنظار أجهزة الدولة. الحل الوسط هو طرد المهاجرين من البلد!
مغالطة الحل المثالي	الحل المطروح لا يحل كل المشاكل، وبالتالي فهو غير مقبول.	لماذا تمتنع عن رمي العلكة في الشارع؟ أظن أنك بهذا السلوك ستحل كل مشاكل التلوث والبيئة في العالم؟

3- كيف يمكن إدماج المغالطات المنطقية في المناهج الدراسية ؟

يرى المفكر "نعوم تشومسكي" أن التربية الحقيقية هي التي تدفع الناس لكي يفكروا بأنفسهم¹. مساعدة التلاميذ والطلبة على إدراك بعض الاحتكامات الخاطئة، من قبيل الاحتكام للقديم أو السلطة أو الأغلبية، يساهم في تشجيعهم على بذل مجهود أكبر من أجل بناء رأي شخصي بدلاً من الانقياد الأعمى وراء الادعاءات الجاهزة. الاستقلالية في التفكير من أهم أهداف المنطق غير الصوري والتفكير النقدي عموماً. إلا أن هذه الاستقلالية يجب أن تكون مصحوبة بتواضع معرفي. هذا التواضع هو الذي يدفع المتعلم للاستمرار في النمو المعرفي واضعاً نصب عينيه أن إدراكاته تبقى محدودة وآراءه نسبية معرضة للخطأ.

¹ Noam Chomsky, *Understanding Power*, The New Press. 2002.

كيف يمكن إدماج المغالطات المنطقية في المدرسة؟ إذا تحدثنا بشكل عام عن تدريس التفكير النقدي، هناك توجهان:

- توجه أول يقضي بتدريس التفكير النقدي كمادة مستقلة. هذا التوجه يستند على فكرة أن مهارات التفكير النقدي هي عامة ويمكن فهمها بعيدا عن أي سياق. ويعتبر "روبرت إينيس"¹ من أشهر المدافعين عن هذا الرأي.
- توجه ثان يعتمد على إدماج مهارات التفكير النقدي في باقي المواد الدراسية، ويعتبر أنه لا وجود لتفكير نقدي بشكل عام وبمعزل عن سياق حقل معرفي معين. ومن أشهر المدافعين عن هذا الرأي "جون ماكبيك" الذي يرى أن لكل علم إستيمولوجيته وطرقه ومعايره، وبالتالي تفكيره النقدي الخاص به².

ورغم أن للرأي الثاني وجهته، إلا أن هذا لا ينفي أن العديد من مهارات التفكير النقدي، مثل كشف المغالطات المنطقية، تبقى مثل الرياضيات عامة مجردة ومستقلة إلى حد كبير عن أي سياق معرفي. هذا الأمر يفتح الباب في نظرنا لتوجه ثالث وسط يعتمد التوجهين السابقين معا.

هذه بعض الملاحظات والاقتراحات المبنية على دراسة نظرية للمغالطات المنطقية وطرق تعليمها، إضافة إلى تجارب سابقة للكاتب في تأطير ورشات حول هذا الموضوع³.

- بالنسبة لمغالطات المنطق الصوري، يمكن دمجها في درس المنطق لمادة الرياضيات، باعتبار أن فهمها يتطلب معرفة تقنية بأساسيات المنطق الصوري الرياضي. مادة الرياضيات، بحكم طبيعتها البرهانية، تشكل تدريباً رائعاً على التفكير المنطقي الاستدلالي. وبدلاً من الطريقة الكلاسيكية المعتمدة على سلطة الأستاذ كملقن للدروس ومصحح للتمارين، يقوم الأستاذ بدور المنسق الذي يحفز الطلبة على التفكير في حلول للمسائل الرياضية بدلاً من تقديم حلول جاهزة.
- بالنسبة لمغالطات المنطق غير الصوري، يُفضل إدراجها في مادة التفكير النقدي. إن لم تكن هذه الأخيرة متوفرة في المنهج التعليمي، تبقى مادة الفلسفة هي الأقرب لاستيعابها. عندما يدخل التفكير النقدي إلى مادة الفلسفة، يُعيد لها روحها، وبدلاً من الاكتفاء بعرض الاتجاهات الفلسفية عبر التاريخ، تتم مناقشة حجج كل رأي وتحليلها وكشف المغالطات المحتملة فيها.
- المغالطات المنطقية لا تنحصر في مادتي الفلسفة والرياضيات، بل تمتد إلى كل المجالات المعرفية حيث تتعدد الآراء وتصبح الحجة حكماً أساسياً في القضية موضوع النقاش. في حصص التعبير الشفوي والتي تعتمد على مناقشة التلاميذ لرأي معين، من المفيد أن يُذكر المدرّس تلاميذه بقواعد النقاش ولائحة أهم المغالطات المنطقية التي ينبغي عدم الوقوع فيها. كما يمكن استخدام برامج حوارية أو مقالات رأي ومحاولة كشف المغالطات المنطقية التي قد تتضمنها⁴.

¹ Robert H. Ennis, *Critical Thinking*, Facsimile. 1995.

² John McPeck, *Critical Thinking and Education*, Canadian Journal of Education, Vol. 7, No. 4. 1982.

³ قام الكاتب بتأطير ورشات تطبيقية في التفكير النقدي وكشف المغالطات المنطقية لفائدة طلبة جامعة السلطان مولاي سليمان بالمغرب، وذلك في إطار مشروع "شباب يناظر" الذي يتيح للطلبة فرصة التنافس والتناظر، عبر طرح أفكارهم وحججهم بخصوص مواضيع جدلية.

⁴ توجد العديد من كتب التفكير النقدي التي توفر تمارين تطبيقية في كشف المغالطات من خلال تقييم نصوص وحجج. على سبيل المثال كتاب "التفكير الناقد، طرح الأسئلة المناسبة" من تأليف "م. نيل براون" و"ستيوارت م. كيللي"، والذي ترجمه إلى العربية "نجيب الحصادي" و"محمد السيد". المركز القومي للترجمة، العدد 1390، مصر، 2010.

- بدلا من تقديم المدّرس للمغالطات في شكل قواعد جاهزة، قد يكون من الأفضل إشراك الطلبة في هذا الجهد الفكري. هذا الإشراك يمكن أن يكون من خلال عروض يقدمها الطلبة بأنفسهم، تتبعها مناقشات وأسئلة.
- حتّ التلاميذ على تقديم أمثلة واقعية ومبتكرة لشرح المغالطات حتى تترسخ هذه الأخيرة في أذهانهم وتصبح أدوات عملية تفيدهم في نقاشاتهم وأساليب تفكيرهم اليومية.
- تذكّر اسم المغالطة يجعل من السهل استخدامها في أي سياق. لهذا من المهم أن يُطلب من التلاميذ تذكر أسماء أهم المغالطات المنطقية. كما يمكن وضع ملصق لأهم المغالطات في قاعة الدراسة لتسهيل تذكرها.
- مغالطات المنطق غير الصوري ليست بصرامة مغالطات المنطق الصوري. من المهم معرفة شروط تطبيق المغالطة وإمكانية وجود استثناءات. لهذا ينبغي على المدرس أن يتأكد بأن التلاميذ يحترمون هذه الشروط حتى لا يُساء استعمال المغالطة. مثلا الاحتكام للسلطة قد يكون مقبولا إذا توفرت مجموعة من الشروط في تلك السلطة المعرفية، من أهمها توفر الخبرة في موضوع النقاش.
- تذكير التلاميذ بأن عدّة كشف المغالطة لا ينبغي أن ينحصر استخدامها فقط في نقد آراء الآخرين، بل أيضا في فحص آرائنا الشخصية. كما ينبغي تنبيههم إلى ضرورة أن يتم إخبار الخصم بالمغالطة التي وقع فيها بأسلوب مهذب بعيد عن السخرية أو الغطرسة.
- التذكير بأن وجود مغالطة في حجة الخصم لا يعني فساد رأيه، فرما نجد لنفس الرأي حجة أخرى صائبة.

خاتمة ونتائج

لقد صارت المغالطات المنطقية تملأ نقاشاتنا الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وهذا ما يجعل إدراكها والوعي بها أمرا شديدا الأهمية. الكثير من الآراء، عندما تفتقر إلى براهين وحجج منطقية، تقوم بحركة تعويضية من خلال الاتكاء على عكازات من المغالطات المنطقية. الأفكار الخرافية والعلوم الزائفة لكي تبدو مقنعة، ولو ظاهريا، عادة ما تلجأ إلى مجموعة من المغالطات من قبيل حجة الجهل قصد التخلص من عبء الإثبات. الأفكار المتحجرة تستند على مجموعة من الاحتكامات المشبوهة من قبيل الاحتكام إلى القديم أو الأغلبية أو إلى سلطة معرفية غير مؤهلة. بل إن بعض هذه الأفكار لا يستند إلا إلى ذاته من خلال تفكير دائري يفترض من البداية ما ينبغي إثباته.

في غياب آليات دفاع منطقية، يسهل على الإنسان، وخصوصا المراهق، أن يكون لقمة سائغة لخرافات غير قابلة للفحص العلمي، أو أفكار متشددة ترفض أن تكون موضوعا للتساؤل والنقاش. لهذا ينبغي أن تكون دراسة المغالطات المنطقية جزءا من المناهج التعليمية والبرامج الثقافية والإعلامية. بناء المواطن الصالح لا يكون فقط من خلال تلقين كم كبير من المعلومات في المدرسة أو الجامعة، ولا يكون فقط من خلال تحسين الظروف المعيشية، لأن كل هذه الأمور غير كافية لمنع تفشي التفكير الضيق أو المتشدد. هذا الفكر يفقد جاذبيته أمام عقول ناقدة قادرة على كشف مغالطاته. وما الذي يمكنه أن يواجه الفكر أفضل من الفكر؟

بالعودة إلى المغالطات المنطقية وسبل إدراجها في المناهج الدراسية، هذه أهم النتائج الواردة في هذا البحث:

- 1) يوجد عموما اتجاهان بخصوص تدريس التفكير النقدي: الأول يقضي بتدريسه كمادة مستقلة، والثاني يعتبر أنه لا وجود لتفكير نقدي بمعزل عن سياق حقل معرفي معين، وبالتالي ينبغي إدماج مهاراته في باقي المواد الدراسية. من جهتنا، نرى أن عمومية المغالطات المنطقية واستقلالها إلى حد كبير عن أي سياق معرفي، هو أمر يفتح الباب لتوجه ثالث وسط يعتمد التوجهين السابقين معا.

- (2) يمكن إدراج مغالطات المنطق الصوري في درس المنطق الرياضي، وذلك لطبيعتها التقنية الرياضية.
 - (3) بالنسبة لمغالطات المنطق غير الصوري، يُفضل إدراجها في مادة التفكير النقدي أو مادة الفلسفة.
 - (4) بما أن المغالطات المنطقية تمس جميع جوانب تفكيرنا اليومي، فإن تطبيقاتها تمتد إلى كل المجالات المعرفية والأنشطة التي تتضمن مناقشة الآراء والحجج (حصص التعبير الشفوي، دراسة مقالة رأي، مناظرات، ...)
- يقول المثل الصيني "لا تعطني سمكة، ولكن علمني كيف أصطاد السمك". التلاميذ والطلبة محتاجون أكثر من أي وقت مضى لتعلم مهارات التفكير بدلا من الاقتصار على ترديد وحفظ ما نُقِن لهم. وفي هذا السياق، تعتبر دراسة المغالطات المنطقية من أهم الوسائل المساعدة على توفير مناعة فكرية وأمن منطقي يجعلهم أكثر عقلانية وانفتاحا وتسامحا.

المراجع والمصادر:

✓ أولاً: المراجع العربية والمترجمة

- أحمد دعدوش، المغالطات المنطقية في وسائل الإعلام، دار ناشري، 2014.
- ألك فشر، التفكير الناقد، ترجمة ياسر العتيبي، دار السيد للنشر، الرياض 2009.
- بروس إن. والر، التفكير الناقد: ادرس الحكم، ترجمة لميس فؤاد البيحي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- جوليان باجيني، حجج فاسدة تجعلنا نبدو أغبياء، ترجمة عماد صبحي، المركز القومي للترجمة، العدد 1614، مصر، 2010.
- ديفيد ماكربني، أنت لست ذكياً إلى هذا الحد، مكتبة جرير، 2014.
- روبرت هـ. ثاولس، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، ترجمة حسن سعيد الكرمي، عالم المعرفة، العدد 20، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979.
- ريتشارد إل. ابستين، دليل الجيب للتفكير الانتقادي، مكتبة جرير، 2014.
- عادل مصطفى، المغالطات المنطقية: طبيعتنا الثانية وخبزنا اليومي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007.
- فؤاد زكريا، التفكير العلمي، عالم المعرفة، العدد 3، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.
- م. نيل براون و ستيفارت م. كيللي، التفكير الناقد، طرح الأسئلة المناسبة، ترجمة نجيب الحصادي ومحمد أحمد السيد. المركز القومي للترجمة، العدد 1390، مصر، 2010.
- نجيب الحصادي، كتاب الأغاليط، رؤية للنشر والتوزيع، مصر، 2021.

✓ ثانياً: المراجع الأجنبية

- **Bo Bennett**, Logically Fallacious: The Ultimate Collection of over 300 Logical Fallacies, Academic Ed. 2012.
- **Damer, T. Edward**, Attacking Faulty Reasoning: A Practical Guide to Fallacy-free Arguments, Wadsworth. 2009.
- **Gula, Robert J.**, Nonsense : Red Herrings, Straw Men and Sacred Cows: How We Abuse Logic in Our Everyday Language. Axios Press. 2002.
- **Hamblin, C.L**, Fallacies. London : Methuen & Co., 1970.
- **Hughes, William & Lavery, Jonathan**, Critical Thinking: An Introduction to the Basic Skills, Broadview, 2004.
- **John McPeck**, Critical Thinking and Education, Canadian Journal of Education, Vol. 7, No. 4. 1982.
- **Johnson, Ralph H. & Blair, J. Anthony**, Logical Self-Defense, International Debate Education Association, 1994.

- **McInerney, D.Q**, Being Logical: A Guide to Good Thinking. New York: Random House, 2005.
- **Michael Withey**, Mastering Logical Fallacies: The Definitive Guide to Flawless Rhetoric and Bulletproof Logic Paperback, Zephyros Press, 2016.
- **Moore Brooke Noel & Richard Parker**, Critical Thinking. Eighth Edition. New York : McGraw-Hill, 2007.
- **Nathaniel Bluedorn & Hans Bluedorn**, The Fallacy Detective: Thirty-Eight Lessons on How to Recognize Bad Reasoning, Workbook Print Edition, 2015.
- **Paul, Richard & Elder, Linda**, Thinker's Guide to Fallacies: The Art of Mental Trickery. Foundation for Critical Thinking. 2006.
- **Robert H. Ennis**, Critical Thinking, Facsimile. 1995.
- **Sinnott-Armstrong, Walter & Fogelin, Robert**, Understanding Arguments : An Introduction to Informal Logic. Wadsworth Cengage Learning. 2010.
- **Tindale, Christopher W.**, Fallacies and Argument Appraisal. Critical Reasoning and Argumentation. Cambridge University Press. 2007.
- **Van Vleet, Jacob E.**, Informal Logical Fallacies: A Brief Guide. Berkeley : Independent Scholar's Press, 2009.
- **Walton, Douglas H.**, Informal Logic : A Handbook for Critical Argumentation. Cambridge : Cambridge University Press, 1989.
- **Walton, Douglas**, Informal Logic : A Pragmatic Approach, Cambridge University Press. 2008.
- **Warburton, Nigel**, Thinking from A to Z. London: Routledge, 2007.

النمو الديموغرافي في المغرب وانعكاساته الاجتماعية والمجالية

د. شعبان محمد

حاصل على الدكتوراه في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، القنيطرة
المملكة المغربية

الملخص:

يعتبر النمو الديموغرافي من أبرز التحولات التي عرفها المغرب خلال القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، إذ بلغ عدد السكان القانونيين للمملكة حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، 36.828.330 نسمة في فاتح شتنبر 2024، منهم 36.680.178 مغربي و148.152 أجنبي. هذا التحول العميق كان له أثر مباشر على البنية الاجتماعية (من حيث تكوين الأسر، التشغيل، التعليم، الصحة) وعلى التنظيم المجالي (من حيث التحضر، توزيع السكان، استعمالات الأرض).

من هذا المنطلق يروم هذا المقال الى تحليل دينامية النمو الديموغرافي بالمغرب خلال العقود الستة الماضية، واستكشاف انعكاساته على المستويين الاجتماعي والمجالي، في ضوء التحولات الاقتصادية والسياسات الترابية المعتمدة. وتخلص الدراسة إلى أن المغرب يعيش اليوم مرحلة انتقال ديموغرافي متقدمة، تقتضي تخطيطاً مجالياً جديداً يربط بين السكان والتنمية المجالية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: النمو الديموغرافي — التمدن — التحولات الاجتماعية — العدالة المجالية.

Résumé

La croissance démographique constitue l'un des principaux changements qu'a connus le Maroc au cours du XX^e siècle et du début du XXI^e siècle. Selon les résultats du Recensement général de la population et de l'habitat de 2024, la population légale du Royaume s'élève à 36 828 330 habitants au 1^{er} septembre 2024, dont 36 680 178 Marocains et 148 152 étrangers.

Cette profonde transformation a eu un impact direct sur la structure sociale (composition des ménages, emploi, éducation, santé) ainsi que sur l'organisation spatiale (urbanisation, répartition de la population, usages du sol).

Dans cette perspective, cet article vise à analyser la dynamique de la croissance démographique au Maroc au cours des six dernières décennies et à explorer ses répercussions sociales et spatiales, à la lumière des transformations économiques et des politiques territoriales mises en œuvre.

L'étude conclut que le Maroc vit aujourd'hui une phase avancée de transition démographique, nécessitant une nouvelle planification territoriale liant population et développement spatial durable.

Mots-clés : croissance démographique – urbanisation – transformations sociales – justice spatiale

مقدمة عامة

يشكل النمو الديموغرافي ظاهرة متعددة الأبعاد ذات تأثير كبير على التنمية المحلية والاجتماعية في المغرب. فمنذ الاستقلال، شهد المغرب تحولات سريعة في حجم السكان وبنيتهم العمرية، مدفوعة بتحسين المؤشرات الصحية وارتفاع مستوى المعيشة، مما أدى إلى تحول ديموغرافي يتسم بتراجع الخصوبة وارتفاع متوسط العمر.¹ غير أن هذه الدينامية لم ترافقها دائماً سياسات مجالية فعالة، مما أدى إلى بروز اختلالات ترابية بين المجالات الساحلية والمناطق الداخلية، وبين المدن الكبرى والعالم القروي.

إن فهم انعكاسات النمو السكاني على التنظيم المجالي يقتضي الجمع بين المقاربة الإحصائية (تحليل الأرقام والمؤشرات) والمقاربة الجغرافية (قراءة التوزيع المكاني للسكان والأنشطة).

I. تطور النمو الديموغرافي في المغرب

يعتبر النمو الديموغرافي من أبرز التحولات التي عرفها المغرب خلال العقود الأخيرة، إذ شكّل عاملاً أساسياً في إعادة تشكيل المجال الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي. فالتغير في عدد السكان وتوزيعهم ومكوناتهم البنيوية ينعكس بشكل مباشر على التخطيط الترابي، والموارد الطبيعية، والبنيات التحتية، وفرص الشغل، وجودة الحياة.²

1. السياق التاريخي للنمو السكاني

الجدول 1: السكان القانونيون للمغرب، معدل النمو السنوي ونسبة التمدن من 1960 إلى 2024

نسبة التمدن	معدل النمو السكاني			عدد السكان			الإحصاءات العامة للسكان والسكنى
	المجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري	المجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري	
29,2	–	–	–	11.626.470	8.236.857	3.389.613	1960
35,2	2,58	1,75	4,34	15.379.259	9.969.534	5.409.725	1971
42,8	2,61	1,46	4,45	20.419.555	11.689.156	8.730.399	1982
51,4	2,06	0,67	3,64	26.073.717	12.665.882	13.407.835	1994
55,1	1,38	0,59	2,07	29.891.708	13.428.074	16.463.634	2004
60,4	1,25	–	2,18	33.848.242	13.415.803	20.432.439	2014
62,8	0,85	0,22	1,24	36.828.330	13.718.222	23.110.108	2024
–	1,82	0,80	3,04	25.201.860	5.481.365	19.720.495	التزايد الإجمالي 2024-1960

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنة 1960 و1971 و1982 و1994 و2004 و2014 و2024

¹ - العسري، فاطمة الزهراء. (2021). الدينامية السكانية والسياسات الترابية. جامعة محمد الخامس.

² - المندوبية السامية للتخطيط، 2023.

من خلال الجدول أعلاه، بعد الاستقلال سنة 1956، كان المغرب يضم حوالي 10.6 ملايين نسمة، وكان معدل النمو يفوق 2.8٪ سنوياً خلال الستينيات بفعل ارتفاع الخصوبة وانخفاض الوفيات، أما في الثمانينيات، فقد بلغ عدد السكان 17.6 مليون نسمة، ليصل إلى 28.5 مليون سنة 2000، ثم 36.9 مليون سنة 2020، ليصل عدد السكان القانونيين للمملكة حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، 36.828.330 نسمة في فاتح شتنبر 2024، منهم 36.680.178 مغربي و148.152 أجنبي. ومقارنة بإحصاء 2014 عرف عدد السكان زيادة إجمالية بلغت 2.980.088 نسمة، وهو ما يعادل نمواً سنوياً بلغ 0,85٪ خلال هذه الفترة، مقابل 1,25٪ بين 2004 و2014. وارتفع عدد الأجانب المقيمين بالمملكة ب 61.946 فرد بين 2014 و2024، أي بزيادة سنوية قدرها 5,6٪¹.

وبلغ عدد السكان بالوسط الحضري 23.110.108 نسمة، بزيادة قدرها 2.677.669 بين 2014 و2024، أي بمعدل نمو سنوي قدره 1,24٪. وبلغ عدد السكان بالوسط القروي 13.718.222 نسمة، بزيادة قدرها 302.419 نسمة مقارنة بإحصاء 2014 وهو ما يعادل نمواً سنوياً بلغ 0,22٪.

منذ سنة 1960 تضاعف عدد سكان المغرب بأكثر من ثلاث مرات، وبالتالي تم تعزيزه بأكثر من 25 مليون نسمة في سنة 2024 على الرغم من الانخفاض المستمر للنمو الديموغرافي طوال هذه الفترة. وهكذا ارتفع معدل النمو السنوي من 2,6٪ بين 1960 و1982 إلى 1,25٪ بين 2004 و2014 ووصل إلى 0,85٪ بين 2014 و2024.

هذه الديناميكية الديموغرافية معززة بشكل رئيسي بالوسط الحضري حيث ارتفع عدد سكانه من حوالي 3,4 مليون نسمة سنة 1960 إلى 23,1 مليون نسمة سنة 2024، أي بزيادة 19,7 مليون نسمة عن سنة 1960 وهو ما يعادل نمواً سنوياً قدره 3,04٪. وارتفع عدد السكان بالوسط القروي من 8,2 مليون نسمة إلى 13,7 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي قدره 0,8 ٪ خلال نفس الفترة.²

هذا النمو المتسارع ارتبط بعوامل بنيوية أهمها: تحسن الرعاية الصحية (تعميم التلقيح، مكافحة الأوبئة).

تحسن التغذية والخدمات الاجتماعية، استقرار سياسي نسبي مقارنة ببعض دول المنطقة.

لكن منذ التسعينيات، بدأ المغرب يعرف تباطؤاً ديموغرافياً نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً في الوسط الحضري.

أما فيما يخص معدل الخصوبة فقد انخفض من 7 طفل لكل امرأة في سن الإنجاب إلى 1,97 طفل حسب آخر إحصاء للمندوبية السامية للتخطيط سنة 2024. وفي المقابل عرف أيضاً معدل الوفيات انخفاضاً ملموساً من 16 بالألف سنة 1960 إلى 5 بالألف سنة 2024، أما متوسط العمر فقد من 47 سنة إلى 76 سنة في نفس الفترة.

هذا التحول يعكس مرحلة "الانتقال الديموغرافي"، حيث تتراجع الخصوبة بعد تحسن مستوى التعليم والصحة.

¹ - المندوبية السامية للتخطيط، السكان القانونيون للمملكة المغربية موزعين على الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024.

² - المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق.

2. التوزيع الجغرافي للسكان: تفاوتاً كبيراً بين الجهات:

الجدول 2: السكان القانونيون للجهات ومعدل النمو السنوي ونسبة التمدن

الوزن الديموغرافي	نسبة التمدن	معدل النمو السنوي 2014-24			عدد السكان حسب إحصاء 2024			الجهات
		الجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري	الجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري	
10,9	65,5	1,26	-0,24	2,16	4.030.222	1.391.407	2.638.815	طنجة - تطوان - الحسيمة
6,2	65,6	-0,09	-0,14	-0,05	2.294.665	788.951	1.505.714	الشرق
12,1	63,9	0,53	-0,37	1,08	4.467.911	1.612.545	2.855.366	فاس - مكناس
13,9	70,7	1,14	0,86	1,27	5.132.639	1.505.461	3.627.178	الرباط - سلا - القنيطرة
6,9	50,8	0,02	-0,31	0,36	2.525.801	1.242.309	1.283.492	بني ملال - خنيفرة
20,9	73,3	1,14	1,27	1,10	7.688.967	2.055.219	5.633.748	الدار البيضاء - سطات
13,3	46,0	0,79	0,23	1,50	4.892.393	2.643.439	2.248.954	مراكش - آسفي
4,5	36,7	0,13	-0,25	0,81	1.655.623	1.047.899	607.724	درعة - تافيلالت
8,2	60,1	1,21	0,28	1,89	3.020.431	1.204.329	1.816.102	سوس - ماسة
1,2	66,8	0,34	-0,30	0,67	448.685	149.142	299.543	كلميم - واد نون
1,2	92,4	2,06	3,49	1,95	451.028	34.392	416.636	العيون - الساقية الحمراء
0,6	80,4	4,40	1,63	5,22	219.965	43.129	176.836	الداخلية - وادي الذهب
100,0	62,8	0,85	0,22	1,24	36.828.330	13.718.222	23.110.108	الجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنة 2014 و2024

من خلال الجدول أعلاه يتركز 71,2٪ من السكان بخمس جهات، وتأتي جهة الدار البيضاء-سطات في المرتبة الأولى ب 7 ملايين و689 ألف نسمة ونسبة 20,9٪ من مجموع سكان المملكة، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة ب 5 ملايين و133 ألف نسمة، ثم جهة مراكش-آسفي ب 4 ملايين و892 ألف نسمة، وجهة فاس-مكناس ب 4 ملايين و468 ألف نسمة، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة ب 4 ملايين و30 ألف نسمة. ويتوزع باقي السكان بين باقي جهات المملكة حيث يتراوح عددهم بين 3 ملايين و20 ألف نسمة بجهة سوس-ماسة و220 ألف نسمة بجهة الداخلية-واد الذهب.

إن الديناميكية الديموغرافية التي لوحظت بين 2014 و2024 معززة بشكل أساسي بجهات محور الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة، من جهة، وبجهتي مراكش-آسفي وسوس-ماسة من جهة أخرى. وتساهم هذه الجهات ب 86,2٪ من النمو الإجمالي للسكان بين 2014 و2024، وتتراوح معدلات النمو السكاني بين 0,79 ٪ بجهة مراكش آسفي و1,26 ٪ بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

خلاصة:

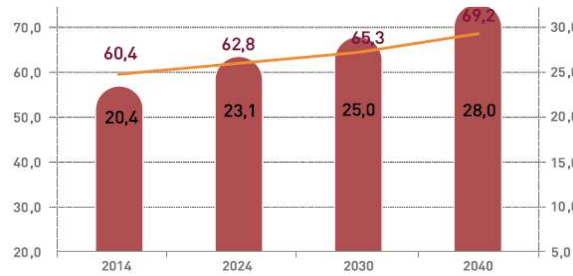
- التركز السكاني في بعض الجهات كبير جداً: مثلاً الـ خمس جهات الأولى تستحوذ على أكثر من سبعة أعشار السكان، ما يدل على عدم تكافؤ التوزيع الجغرافي.
- الجهات ذات معدلات التمدن المرتفعة مثل الدار البيضاء سطات، الرباط سلا القنيطرة تشهد نمواً سكانياً أكبر من الجهات الأقل حضرية.
- بعض الجهات كالشرق تسجل تراجعاً أو نمواً سلبياً، ما يطرح تساؤلات حول الهجرة الداخلية أو ضعف فرص التنمية.
- تضم المدن السبع الكبرى 37,8 % من السكان الحضريين موزعين على التوالي بـ 3 ملايين و236 ألف نسمة في الدار البيضاء، تليها طنجة بمليون و275 ألف، وفاس بمليون و183 ألف، ومراكش بمليون و15 ألف، وسلا بـ 945 ألف، ومكناس بـ 562 ألف نسمة، والرباط بـ 516 ألفاً.
- تُبرز هذه المعطيات تركز السكان على الشريط الساحلي الأطلسي مقابل ضعف الكثافة في الشرق والجنوب الشرقي، وهو ما ينعكس على التنمية والخدمات.

II. التحولات الاجتماعية المرتبطة بالنمو الديموغرافي

التحولات الاجتماعية المرتبطة بالنمو الديموغرافي تعد من أهم القضايا التي تهم علم الاجتماع والديموغرافيا والجغرافيا البشرية، إذ إن التغيرات في حجم وتركيب السكان تؤثر مباشرة في بنية المجتمع وأنماط العيش والتنظيم المجالي.

1. التمدن السريع وتغير نمط العيش

رسم بياني رقم 01: تطور السكان الحضريين بالملايين ومعدل التمدن % ما بين 2014 و2024



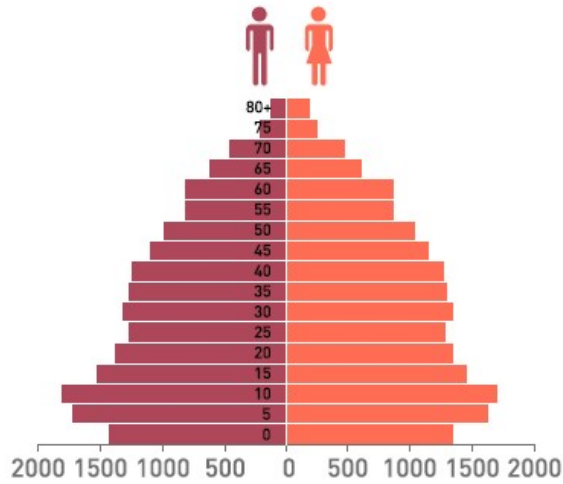
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط سنة 2024

شهد المغرب تسارعاً في وتيرة التمدن خلال العقد الأخير، بفعل ليس فقط نمو عدد سكان الحضريين، بل أيضاً بفعل الهجرة القروية، واتساع الهوامش الحضرية، وتحول بعض المراكز القروية إلى مدن. وقد بلغ معدل التمدن 62,8 % سنة 2024، ومن المنتظر أن يصل إلى حوالي 69,2 % سنة 2040 وخلال الفترة نفسها، سيرتفع عدد السكان الحضريين من 23,6 مليوناً إلى 28 مليون نسمة، في حين سينخفض عدد السكان القرويين من 13,7 إلى 12,4 مليون نسمة.¹

2. التحول في البنية العمرية

¹ - المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2024.

رسم بياني رقم 02: هرم الأعمار في المغرب سنة 2024



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

الانتقال الديمغرافي الذي عرفه المغرب أدى الى تحول عميق في البنية العمرية للسكان، هذا التحول يتمثل في انقلاب تدريجي لهرم الأعمار. ويتجسد ذلك في الارتفاع النسبي لعدد السكان في سن العمل مقارنة بالفئات المعالة (الأطفال والمسنين) ، مما يخلق إمكانية لتحقيق نمو اقتصادي.

ومع ذلك، تطرح هذه التحولات في البنية العمرية للسكان بالمغرب تحديات كبرى على مستوى التنمية البشرية، خاصة بسبب تراجع عدد الشباب، والشيخوخة المتزايدة للسكان، والقضايا المرتبطة بإدماج وتشغيل الفئات النشيطة.

لكن هذا الوضع يحمل مفارقة:

من جهة، طاقة بشرية ضخمة يمكن أن تدفع بالنمو الاقتصادي؛ ومن جهة أخرى، تحدي بطالة الشباب التي تتجاوز 30٪ في بعض المدن الكبرى.

3. التحولات الثقافية والأسرية: عرفت الأسرة المغربية تحولات جذرية:

يعرف عدد الأسر في المغرب نمواً مستمراً، حيث بلغ 9,26 ملايين أسرة سنة 2024 ، ومن المتوقع أن يصل إلى 12,3 مليوناً في أفق 2040 وفقاً للإسقاطات الديمغرافية، أي بزيادة قدرها 32,5% ولا تعود هذه الزيادة فقط إلى نمو عدد السكان، بل أيضاً إلى تقلص الحجم المتوسط للأسر الذي سيتراجع من 3,9 إلى 3,3 أفراد خلال الفترة نفسها. بالإضافة إلى ازدياد نسب الطلاق والعزوبة، خصوصاً في الوسط الحضري.¹ تظهر هذه التحولات تأثير التمدين والتعليم على البنية الاجتماعية التقليدية.

¹ - العسري، فاطمة الزهراء: (2021)، مرجع سابق.

رسم بياني رقم 03: تطور عدد الأسر بالملايين ومتوسط حجمها ما بين 2014 و 2040.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2024.

ويعكس تقلص حجم الأسر تطور السلوكيات العائلية، مثل تزايد النزعة الفردانية، وارتفاع عدد العزاب، وانخفاض عدد الأطفال في الأسرة الواحدة. كما ساهم التمدن وأسلوب العيش الحضري في تشجيع تكوين أسر صغيرة الحجم. وأخيراً، لعب النزوح القروي دوراً حاسماً، إذ يغادر العديد من الشباب العالم القروي ليستقروا في المدن، غالباً بعيداً عن أسرهم الممتدة، مما يعزز الميل نحو الأسر الصغيرة الحجم.

إن تطور الأسر في المغرب يطرح تحديات كبرى على مستوى إنتاج السكن وتجهيز الأسر بالوسائل الضرورية. وبالنظر إلى الزيادة المستمرة في عددها، يُقدَّر أنه سيكون من الضروري بناء حوالي 3 ملايين وحدة سكنية إضافية في أفق 2040 لتلبية هذا الطلب المتنامي. وفي الوقت نفسه، فإن القضاء على السكن

غير اللائق، الذي ما يزال قائماً في عدة مناطق من البلاد، يشكل رهاناً أساسياً يستوجب عناية خاصة.

وعليه، يصبح من الضروري وضع استراتيجيات تهدف ليس فقط إلى زيادة عرض السكن اللائق، بل أيضاً إلى تحسين جودة السكن القائم وضمان حلول مناسبة للفئات الهشة. ويتطلب ذلك سياسات عمومية طموحة، واستثمارات في البنيات التحتية الحضرية، ومقاربة شاملة قادرة على الاستجابة للاحتياجات المتنوعة للمواطنين.

خلاصة: النمو الديموغرافي في المغرب لم يقتصر على زيادة عدد السكان فحسب، بل أدى إلى تحولات اجتماعية متنوعة: هيكل عمري متغير، أسر أصغر وأدوار نسائية متزايدة، تغيرات في سوق العمل، والعلاقات الأسرية. هذه التحولات تؤثر في النسيج الاجتماعي وفي السياسات العمومية (كالتعليم، التشغيل، الحماية الاجتماعية، السكن...).

III. الانعكاسات المجالية للنمو الديموغرافي

يشكل النمو الديموغرافي أحد أهم المحددات التي تؤثر في البنية المجالية، إذ إن توزيع السكان وتزايد عددهم ينعكسان بشكل مباشر على أنماط استعمال المجال، وعلى توازن العلاقات بين المدن والبوادي. فالمغرب عرف خلال العقود الأخيرة تحولات ديموغرافية عميقة تراكمت مع تغير مجالي واسع، سواء من حيث التمدن، أو توسع المدن، أو تزايد الطلب على السكن والخدمات.

1. الضغط الحضري وتوسع المدن

عرف المغرب خلال العقود الأخيرة ضغطاً حضرياً متزايداً نتيجة النمو الديموغرافي والتحضر السريع، حيث ارتفعت نسبة السكان الحضريين من 55.1% سنة 2004 إلى حوالي 62.8% سنة 2024 وقد أدى هذا التحول إلى توسع عمراني غير منضبط، خصوصاً في المدن الكبرى كالدار البيضاء، الرباط، طنجة ومراكش، التي أصبحت تعرف نمواً أفقياً متسارعاً على حساب الأراضي الفلاحية.¹

وتوضح معطيات وزارة إعداد التراب الوطني أن عدد الأسر الحضرية تضاعف تقريباً خلال العقدين الأخيرين، ما ولد طلباً متزايداً على السكن والخدمات، وأدى إلى بروز أحياء ناقصة التجهيز وضواحي هامش²، كما تعاني المدن الكبرى من اختناق في شبكات النقل الحضري وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، مما يؤثر سلباً على جودة العيش الحضرية³.

وفي ظل هذا الضغط، تبنت الدولة منذ سنة 2012 "الجيل الجديد من سياسة المدينة" كإطار استراتيجي لتحسين جودة الحياة الحضرية وضبط التوسع العمراني، غير أن التفاوتات المجالية بين الجهات ما تزال قائمة رغم هذه الجهود⁴.

أما على المستوى البيئي، فإن التوسع الحضري غير المراقب أدى إلى تدهور الأراضي الزراعية وتزايد التلوث الهوائي والمائي، خصوصاً في محور الدار البيضاء - الرباط، الذي يُعد الأكثر كثافة سكانية ونشاطاً اقتصادياً في البلاد.

كما أدى تزايد السكان الحضريين إلى توسع غير متحكم فيه للمدن الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط وطنجة، ما تسبب في: اختناق في النقل الحضري، ندرة الأراضي السكنية، تلوث بيئي متزايد، تفشي البناء العشوائي⁵.

خلاصة: ساهم التوسع الحضري في المغرب في:

- الانتشار الأفقي للمدن على حساب الأراضي الفلاحية والمجالات الطبيعية. مثال: توسعت الدار البيضاء على مساحة تقارب 386 كم² سنة 2024 مقابل 240 كم² سنة 1990.

¹ - El Idrissi, K. (2023). *Urbanisation et pressions spatiales dans les grandes villes marocaines*. *Revue Marocaine de Géographie et Aménagement*, (27), 45-62.

² - Ministère de l'Aménagement du Territoire National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville. (2024). *Rapport sur l'état de l'urbanisation au Maroc*.

³ - Banque Mondiale. (2023). *Rapport sur le développement urbain durable au Maroc*.

⁴ - Le Matin. (2024, décembre). *La population du Maroc croît de plus en plus lentement* (HCP). Casablanca.

⁵ - Benckroun, A. (2021). Urban Growth and Spatial Inequalities in Moroccan Cities. *Journal of North African Studies*, 26.

- ظهور ضواحي حضرية جديدة (مثل بوسكورة، تيط مليل، سلا الجديدة، المنصورية...) تستقطب فئات متوسطة تبحث عن السكن بأسعار أقل.
- تطور المدن الصغرى والمتوسطة كمراكز استقطاب بديلة لتخفيف الضغط على المدن الكبرى (نمو مدن كبرشيد، الخميسات، تاونات، جرسيف).
- التحام المجالات الحضرية بين المدن المجاورة (ظاهرة المدن المتصلة أو "المدن المندمجة") كما هو الحال بين الدار البيضاء والمحمدية، أو بين الرباط وسلا وتمازة.

2. الهجرة القروية وتراجع العالم القروي.

تعتبر الهجرة القروية من أبرز الظواهر الاجتماعية والديموغرافية التي ميزت المغرب منذ منتصف القرن العشرين، وقد ازدادت حدتها خلال العقود الأخيرة بفعل التحولات الاقتصادية والمجالية. وتشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط سنة 2024 إلى أن نسبة الساكنة القروية لم تعد تتجاوز 36.9% من مجموع سكان المغرب سنة 2024، مقابل أكثر من 45% سنة 2004، وهو ما يعكس تراجعاً مستمراً للعالم القروي نتيجة موجات الهجرة نحو المراكز الحضرية الكبرى.

هذا النزيف البشري أدى إلى: شيخوخة ديموغرافية في القرى، تراجع الإنتاج الفلاحي في بعض الجهات، تدهور الخدمات العمومية القروية¹.

تتعدد دوافع هذه الهجرة بين اقتصادية واجتماعية وبيئية، إذ يعاني المجال القروي من ضعف في البنيات التحتية والخدمات الأساسية، خاصة التعليم والصحة، إضافة إلى تراجع المردودية الفلاحية بسبب التغيرات المناخية وتواتر فترات الجفاف. كما ساهمت الفوارق المجالية بين المدينة والبادية في جذب فئات واسعة من الشباب نحو المدن بحثاً عن الشغل وفرص العيش الكريم². أدت هذه التحولات إلى تراجع النشاط الفلاحي التقليدي، وتقلص اليد العاملة في القرى، مما أثر على البنية الاجتماعية للمجتمع القروي. كما أصبح العديد من الدواوير شبه خالية من السكان النشطين، واقتصر وجودهم على الفئات المسنة، مما ساهم في شيخوخة الوسط القروي. في المقابل، ساهمت التحويلات المالية من المهاجرين القرويين إلى المدن أو الخارج في تحسين دخل الأسر، لكنها لم تحدد من تدهور المجال الفلاحي.

على المستوى المجالي، أسهمت الهجرة القروية في توسع الضواحي الحضرية غير المنظمة وتفاقم الضغط على المدن الكبرى، مقابل إفراغ تدريجي للبوادي من طاقاتها البشرية المنتجة. كما يُلاحظ أن بعض المناطق الجبلية وشبه الجافة عرفت تراجعاً ديموغرافياً حاداً، خصوصاً في الأطلس المتوسط والجنوب الشرقي للمغرب.

IV. السياسات العمومية ومواكبة التحولات الديموغرافية

عرف المغرب خلال العقود الأخيرة تحولات ديموغرافية مهمة أثرت على مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية. فقد شهد انخفاضاً في معدلات الخصوبة، وتحسناً في مؤشرات الصحة، وارتفاعاً في أمد الحياة، إلى جانب تسارع وتيرة التمدين

¹ - FAO. (2022). Rural Migration and Food Systems in North Africa. Rome.

² - El Amrani, N. (2023). *Dynamiques migratoires et transformations rurales au Maroc*. *Revue Marocaine de Sociologie Rurale*, (12), 77-94.

والهجرة الداخلية (المندوبية السامية للتخطيط، 2024). هذه التغيرات فرضت على صانع القرار العمومي بلورة سياسات عمومية جديدة قادرة على التكيف مع التحول في البنية السكانية وضمان التنمية المستدامة في مختلف المجالات.

1. السياسة السكانية والصحية

منذ سبعينيات القرن الماضي، تبني المغرب سياسة سكانية تهدف في البداية إلى التحكم في النمو السكاني السريع الذي كان يتجاوز 3% سنوياً، من خلال برامج تنظيم الأسرة والتوعية الصحية. ومع التحولات الديموغرافية الأخيرة المتمثلة في انخفاض الخصوبة وارتفاع أمد الحياة، انتقلت السياسة السكانية نحو مقاربة جديدة تركز على تحسين جودة السكان واستثمار "العائد الديموغرافي" في التنمية.¹

تركز هذه السياسة اليوم على إدماج البعد السكاني في السياسات التنموية من خلال:

- ربط التخطيط الترابي بالتحويلات الديموغرافية الجهوية.²
 - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سوق الشغل كرافعة ديموغرافية.
 - إدماج الشباب في برامج التعليم والتكوين والتشغيل لاستثمار فترة "النافذة الديموغرافية".
- كما أن المغرب أصبح يعتمد على البيانات الديموغرافية الدقيقة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط في رسم توجهاته، خصوصاً في مجالات التعليم، التشغيل، والصحة العمومية.

أ. إصلاحات البنية الصحية

- تطوير المنشآت الصحية الجهوية في إطار الجهوية الصحية المتقدمة.
- إحداث المراكز الاستشفائية الجامعية الجهوية مثل CHU أكادير وطنجة لتقريب الخدمات من المواطنين.
- برنامج الطب عن بُعد في المناطق النائية للحد من الفوارق الترابية في الولوج إلى العلاج.

ب. التغطية الصحية والحماية الاجتماعية

- تعميم التغطية الصحية الإلزامية (AMO) سنة 2023 لتشمل جميع الفئات، بما فيها العمال المستقلون والفلاحون.³
- إطلاق مشروع السجل الاجتماعي الموحد لتوجيه الدعم الصحي والاجتماعي للفئات الهشة.
- إدماج برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في إطار شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.⁴

ج. الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة

1 - المندوبية السامية للتخطيط. (2024). التقرير الوطني حول الوضعية الديموغرافية بالمغرب 2024. الرباط.

2 - وزارة إعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة. (2023). الاستراتيجية الوطنية لإعداد التراب الوطني. الرباط.

3 - رئاسة الحكومة. (2024). السجل الاجتماعي الموحد والسياسة الاجتماعية الجديدة. الرباط.

4 - صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2024). (UNFPA) تقرير حالة السكان في المغرب. نيويورك.

ساهمت برامج الصحة الإنجابية منذ ثمانينيات القرن الماضي في خفض الخصوبة من 5.9 أطفال لكل امرأة سنة 1980 إلى 2.3 سنة 2024، بفضل التوعية الصحية وتعميم الخدمات الوقائية، كما تم تعزيز خدمات الأمومة والطفولة، مما أدى إلى انخفاض معدل وفيات الأمهات إلى 54 لكل 100 ألف ولادة حية سنة 2023 مقابل 112 سنة 2010¹.

د. تحديات القطاع الصحي

رغم التقدم الملحوظ، لا يزال القطاع الصحي يواجه عدة تحديات:

- خصائص في الموارد البشرية خاصة في الوسط القروي.
- تفاوت جهوي في البنية التحتية الصحية.
- ضعف نظام الحكامة والتمويل مقارنة بتزايد الطلب على الخدمات.

3. التكامل بين السياسة السكانية والصحية

تسعى الحكومة إلى دمج البعدين السكاني والصحي في رؤية تنموية موحدة، بحيث يُنظر إلى السكان كرافعة للتنمية وليس كعبء ديموغرافي.

وقد تم في هذا الإطار إدراج مبادئ العدالة الصحية والمجالية ضمن الاستراتيجية الوطنية للصحة (2025-2030)، مع التركيز على الوقاية، والرعاية الأولية، وتحديث المنظومة الرقمية الصحية².

يشكل التكامل بين السياسة السكانية والسياسة الصحية أحد أهم محاور تدبير التحولات الديموغرافية في المغرب، إذ أصبح يُنظر إلى السكان ليس فقط كعامل ضغط على الموارد والخدمات، بل كـ رأس مال بشري يجب الاستثمار فيه لضمان التنمية المستدامة.

فمنذ بداية الألفية الثالثة، انتقل المغرب من مقارنة تقليدية تركز على التحكم في النمو السكاني إلى مقارنة شمولية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وضمان العدالة في الولوج إلى الخدمات الصحية والاجتماعية، وهو ما يعكس اندماج السياسة السكانية ضمن السياسة الصحية الوطنية³.

2. الأسس الاستراتيجية للتكامل وأليات التنسيق

يرتكز التكامل بين السياستين على مجموعة من المبادئ التي حددتها الدولة في وثائقها الرسمية:

- العدالة المجالية والصحية: ضمان تغطية صحية عادلة بين المناطق الحضرية والقروية، وربطها بتوزيع السكان وتوازنهم المجالي⁴.

1 - وزارة الصحة والحماية الاجتماعية. (2024). الاستراتيجية الوطنية للصحة 2025-2030. الرباط.

2 - وزارة الصحة والحماية الاجتماعية (2024). مرجع سابق.

3 - وزارة الصحة والحماية الاجتماعية. (2024). مرجع سابق.

4 - وزارة إعداد التراب الوطني، 2023. مرجع سابق.

- الصحة الإنجابية كمدخل للتوازن الديموغرافي: إذ تشكل برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة أداة لتحقيق توازن بين النمو السكاني والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية.
 - الوقاية والتربية الصحية كأولوية وطنية للحد من الأمراض المزمنة المرتبطة بالتحول العمري والديموغرافي.
- هذه المبادئ تترجم عملياً من خلال إدماج المعطيات الديموغرافية في التخطيط الصحي الجهوي، ما سمح بتوجيه الموارد الطبية نحو الجهات الأكثر كثافة سكانية أو ضعفاً في الخدمات الصحية.
- لتحقيق التكامل، تم إحداث آليات مؤسسية للتنسيق بين القطاعات الحكومية، منها:
- اللجنة الوطنية للسكان، التي تشرف على تتبع المؤشرات الديموغرافية واقتراح السياسات المناسبة.
 - المرصد الوطني للتنمية البشرية، الذي يقوم بتقييم أثر البرامج الصحية والاجتماعية على التحولات السكانية.
 - الشراكات بين وزارة الصحة والمندوبية السامية للتخطيط لتبادل البيانات وإعداد الدراسات الديموغرافية الصحية.
- كما تم إدماج التحليل الديموغرافي في البرامج الصحية الجهوية ضمن الجهوية المتقدمة، لتخصيص الموارد حسب التوزيع السكاني والحاجيات الصحية المحلية.

خاتمة

يمكن القول إن التكامل بين السياسة السكانية والسياسة الصحية في المغرب يشكل رافعة أساسية لتحقيق التنمية البشرية، إذ أتاح للدولة مواجهة التحولات الديموغرافية بشكل استباقي ومتوازن. ومع ذلك، فإن تعزيز هذا التكامل في المستقبل يقتضي تدعيم الحكامة، وتطوير المعطيات الجهوية الدقيقة، وتوسيع الشراكة بين المؤسسات لضمان استدامة السياسات العمومية الموجهة للسكان والصحة على حد سواء.

المراجع والمصادر:

- العسري، فاطمة الزهراء. (2021). الدينامية السكانية والسياسات الترابية. جامعة محمد الخامس.
- البكوري، الحسين. (2022). النمو الديموغرافي والتحول المجالية في المغرب. مجلة الدراسات الجغرافية، العدد 15.
- المندوبية السامية للتخطيط، السكان القانونيون للمملكة المغربية موزعين على الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024.
- المندوبية السامية للتخطيط (2023). (HCP)، 2024. (التقرير الديموغرافي الوطني للمغرب. الرابط).
- المندوبية السامية للتخطيط. (2024). التقرير الوطني حول الوضعية الديموغرافية بالمغرب 2024. الرابط.
- وزارة إعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة. (2023). الاستراتيجية الوطنية لإعداد التراب الوطني. الرابط.
- رئاسة الحكومة. (2024). السجل الاجتماعي الموحد والسياسة الاجتماعية الجديدة. الرابط.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2024). (UNFPA) تقرير حالة السكان في المغرب. نيويورك.
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية. (2024). الاستراتيجية الوطنية للصحة 2025-2030. الرابط.
- Benchekroun, A. (2021). Urban Growth and Spatial Inequalities in Moroccan Cities. Journal of North African Studies, 26(4).
- El Idrissi, K. (2023). Urbanisation et pressions spatiales dans les grandes villes marocaines. Revue Marocaine de Géographie et Aménagement, (27), 45-62.
- Ministère de l'Aménagement du Territoire National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville. (2024). Rapport sur l'état de l'urbanisation au Maroc.
- Banque Mondiale. (2023). Rapport sur le développement urbain durable au Maroc.
- Le Matin. (2024, décembre). La population du Maroc croît de plus en plus lentement (HCP). Casablanca.
- FAO. (2022). Rural Migration and Food Systems in North Africa. Rome.
- El Amrani, N. (2023). Dynamiques migratoires et transformations rurales au Maroc. Revue Marocaine de Sociologie Rurale, (12), 77-94.

الهجرة النسائية:

دراسة سوسيولوجية للتحديات والتحوليات في ظل ديناميات وأنماط جديدة

كلثوم اقس

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، درعة-تافيلايت الرشيدية

المملكة المغربية

الملخص:

هناك حاجة ملحة لاستكشاف أعمق لواقع ظاهرة الهجرة النسائية ومساهمات النساء المهاجرات وتجاربهن المعقدة، وفهم العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تميز هجرتهم، مع تقديم تحليل نقدي للتحديات التي تواجهها الهجرة النسائية، واثارها على البنى الاجتماعية ككل.

لتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت منهجا بحثيا تحليليا نقديا لدراسة ظاهرة الهجرة النسائية؛ بناء على مراجعة نقدية للأدبيات العلمية وللوثائق والمصادر المتاحة، وكذلك استخدمت البيانات الكمية والنوعية المتاحة لوصف الهجرة النسائية وتقدير أبعادها، وفهم مسارات الحياة والتنقل لدى النساء المهاجرات، وبناء رؤية حول أنماط الهجرة النسائية ودوافعها، وللتوصل إلى تفسيرات شاملة تجمع بين الاتجاهات العامة، والتفاصيل الشخصية المرتبطة بتجارب النساء في سياقات الهجرة المختلفة .

وقد توصلت هذه الورقة العلمية الى أن هناك فجوة في البيانات والأبحاث المتعلقة بالهجرة النسائية، مما أدى إلى فهم غير متكامل لظاهرة الهجرة النسائية، متجاهلين بذلك أدوار النساء وقراراتهن الفردية ومسارات حياتهن، والحال انهما واقع اجتماعي قديم عبر التاريخ، ولها أنماط متغيرة عبر فترات زمنية، وتواجه الهجرة النسائية تحديات متنوعة ومعقدة. رغم ذلك تؤثر الهجرة النسائية على البنى الاجتماعية والاقتصادية، وعلى إعادة تشكيل العلاقات بين الجنسين وكذا الأدوار الاجتماعية التقليدية، كما تسهم في إعادة تشكيل الهويات ضمن ديناميات الهجرة العالمية.

وقد خلصت هذه الورقة العلمية الى أن الهجرة النسائية ليست مجرد انتقال مكاني، بل عملية تغيير وتحول ثقافي واجتماعي معقدة، تتداخل فيها عوامل التمكين والتحديات، لذلك هناك حاجة ملحة أولاً؛ لمزيد من الأبحاث الشاملة حول الهجرة النسائية، لتقليل فجوات الفهم وتطوير سياسات أكثر إنصافاً، وثانياً؛ لدعم المهاجرات لتعزيز مساهمتهن في مجتمعاتهن الأصلية والمضيفة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة النسائية، تحديات الهجرة، أنماط الهجرة، ديناميات الهجرة.

تقديم:

تشكل الهجرة جزءاً مهماً ومعتقداً من بناء تاريخ البشرية وتطورها، منذ آلاف السنين وعبر عدة حقوب تاريخية؛ بداية بحقب ما قبل التاريخ وصولاً إلى الحقب المعاصرة... وبالتالي فهي ظاهرة غير مقتصرة على العصر الحديث والصناعي فقط. في خضم ذلك لطالما اختفت هجرة النساء خلف الهجرة البشرية بشكل عام، من خلال منظور تابع لهجرة الرجل أو لهجرة الأسرة ككل؛ فالإنسان الأول الذي كان ينتقل كان مؤنثاً ومذكراً بالضرورة، والا لا يمكن ان نتحدث عن استمرار الولادات وتكاثر النوع البشري، وبالتالي فالهجرة النسائية واقع اجتماعي قديم عبر التاريخ، بالمقابل هناك غياب فهم وتحليل لهذا الواقع ضمن الادبيات العلمية والدراسات والابحاث، ويستمر هذا الغياب حتى على مستوى الخطاب الرسمي للأسف، متجاهلين بذلك أدوار النساء وقراراتهن الفردية ومسارات حياتهن. ومع أن الدراسات حول الهجرة النسائية بدأت بالظهور في ثمانينيات القرن العشرين، إلا أن الحاجة ملحة لاستكشاف أعمق لتاريخ تطور ظاهرة الهجرة النسائية ولمساهمات النساء المهاجرات وتجاربهن المعقدة.

I- الهجرة النسائية والفجوة العلمية:

لم تبدأ الدراسات حول الهجرة النسائية تظهر إلا في ثمانينيات القرن العشرين، رغم أن مؤشر الجنس يعتبر من أهم المؤشرات المركزية لدراسة موضوع الهجرة منهجياً، إلا أنه لم يحظى بالاهتمام والدراسة، ولا تزال الدراسات المتعلقة بالمهاجرات في مرحلة دراسة الحالة، وقد كانت جهودي للعثور على مصادر أو مراجع علمية حول موضوع الهجرة النسائية وتاريخها... مخيبة للآمال، فكان الاستخدام المنهجي للمصادر في هذا المقال يجمع بين ما هو كمي لتفسير وقياس ظاهرة الهجرة النسائية قدر المتاح، وبين ما هو كيفي من خلال الاستخدام والتحليل المكثفين للوثائق النوعية، من أجل إعادة بناء مسارات الحياة والتنقل لدى المهاجرات، وكشف أنماط الهجرة النسائية، ومحاولة تجاوز فجوة البيانات التي ترخي بظلالها على هذا الموضوع.

يمكن هنا أن نشير إلى مساهمة الأبحاث والدراسات الحضرية في "دمغرة" الهجرة النسائية؛ باعتبار أنه في ستينيات القرن العشرين وحتى نهاية ثمانينياته (1960-1980)، اهتم الباحثون¹ حول الظاهرة الحضرية، بمواضيع التنمية والتحويلات الديموغرافية عبر التاريخ، ودور التنقل والهجرة الحاسم، للأفراد من النساء والرجال، من الأرياف ونحو المدن، والعواصم الحضرية...، لكن هذه الدراسات لم تقارب هجرة النساء إلا من منظور ثانوي في علاقة مع الظاهرة الحضرية، وبالاعتماد على بيانات تاريخية وعددية، وارتبط فهم ظاهرة الهجرة في هذا النوع من الدراسات حصراً بمنهجية ما سمي بـ "قانون الهجرة"² لدى Ernst Georg Ravenstein³، كنمط منهجي لفهم الهجرة، حيث أن الأمر لم يتجاوز وصف هذه الهجرة كظاهرة "عددية" حيث الفاعلون مجهولون، الأمر الذي لم يسمح بتقديم فهم حقيقي لوضعية المهاجرين الاجتماعية، وسياقات هجرتهم ومساراتهم الفردية و المهنية المعقدة، والاختلافات الظاهرة

¹ Chatelain 1969; Garden 1970; Poitrineau 1983; Sewell 1985; Cambridge group: Wrigley 1967...

² تشمل هذه القوانين النقاط التالية: ينتقل معظم المهاجرين لمسافات قصيرة فقط؛ تحدث الهجرة على مراحل؛ ينتقل المهاجرون لمسافات طويلة عادةً إلى المناطق الحضرية؛ ينتج كل تدفق هجرة تدفقاً مضاداً؛ سكان الريف أكثر من سكان الحضر؛ الإناث أكثر هجرة من الذكور، لكن الذكور أكثر هجرة لمسافات طويلة؛ تزداد الهجرة مع التنمية الاقتصادية.

³ Ravenstein, Ernst G. 1885. "The Laws of Migration." Journal of the Statistical Society 48 (2): 167-235.

Ravenstein, Ernst G. 1889. "The Laws of Migration." Journal of the Statistical Society 52 (2): 241-305.

المرتبطة بهم، ولا كذا للإمكانيات الناتجة عن هجرتهم، سواء المحققة على المستوى الفردي أو المجتمعي، إلى جانب أن هذه الدراسات لم تولي أهمية لتحليل أنماط الهجرة المتغيرة والموجودة في الواقع، وكذا الشبكات الاجتماعية المرتبطة بها.

وعلى كل حال فقد أكد الواقع المعاصر - بما لا يدع للشك أو للإنكار مجالا - حضور النساء المهاجرات وهيمنتهم العددية؛ "ومن المفارقات - التي يتم تجاهلها من طرف الباحثين، وكذا صانعوا السياسات بشكل أكبر - أن الهجرة القانونية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لا تزال أكبر تدفقات الهجرة الدولية، يهيمن عليها الإناث منذ نصف قرن على الأقل"¹، إلى جانب ذلك قدرت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) سنة 2003 أن ما يقرب نصف المهاجرين البالغ عددهم 175 مليون مهاجر هم من النساء²، كما تشكل النساء نسبة النصف وأكثر، 50.9 في المائة، من المهاجرين في العالم المتقدم، مقارنة بنسبة 45.7 في المائة في العالم الأقل نمواً³. ورغم كل ما سلف؛ ظلت هجرة النساء غير حاضرة في الأبحاث والاحصائيات والدراسات... ليس بسبب عدم هجرتها، بل لعدة أسباب:

السبب الأول؛ لأنها غالباً ما ترتبط بالأسرة، فتختفي المرأة المهاجرة ضمن فئة الأسرة المهاجرة ولم الشمل، هنا نلمس موقع الجنس في موضوع الهجرة، حيث يعامل الذكور في كثير من الأحيان باعتبارهم المهاجرين الرئيسيين، في حين أن الإناث غالباً، وحتى الأطفال أحياناً، مجرد "معالين"⁴ وتابعين للرجل المهاجر، ويمتد هذا التمييز الجنسي إلى إقصائهم على أساس الجنس، من خلال سياسات وقوانين الهجرة غير المنصفة، والتي تظهر من خلال الوظائف والأجور والحصول على الجنسية والإقامة، وحقوق الملكية... وغيرها. في هذا الإطار يرى Essed "أن العنصرية والتمييز الجنسي يتشابكان بشكل وثيق ويجمعان في ظل ظروف معينة في ظاهرة هجينة واحدة"⁵. وهو الانتقاد الذي وجه أيضاً للبراديغمات المعتمدة لدراسة الهجرة النسائية في إطار الأسرة، ويعتقد الكثير من الباحثين أن دراسة النساء المهاجرات في الهياكل الأبوية - بما في ذلك بالطبع الأسرة - هي دراسة "رجعية"⁶، لأنها قاصرة عن دراسة

¹ Houstoun, M. F., Kramer R. G., Barrett, J. M. (1984). Female predominance of immigration to the United States since 1930: a first look. Int. Migr. Rev. 18:908-63, p: 908.

² The International Organisation for Migration IOM (2003), 'World Migration 2003: Managing Migration - Challenges and responses for people on the move', Geneva, Textbox 1.1.

³ Zlotnik, H. (2003) 'The global dimensions of female migration', Migration Information Source, March.

⁴ يتجلى دور الجنس في موضوع الهجرة أيضاً في التمييز العرقي؛ على سبيل المثال، "استخدمت بريطانيا تدابير هجرة خاصة تعتمد على الجنس للحد من نمو السكان السود؛ ففي السبعينيات (1970)، خضعت النساء من شبه القارة الهندية القادمات للانضمام إلى أزواجهن أو خطيبتهن إلى "اختبارات العذرية" في مطار هيثرو. كما سعت السلطات إلى منع النساء من أصل أفريقي كاريبي وآسيوي من جلب أزواجهن، على أساس أن "مكان الإقامة الطبيعي" للأسرة هو مسكن الزوج".

Klug, F. 1989. "Oh to be in England": The British case study. In: Yuval-Davis, N. & Anthias, F. (eds.) Woman-Nation-State, London, Macmillan, p: 27-29. In Hein de Haas, Stephen Castles And Mark J. Miller (2020) The age of migration: International Population Movements in the Modern World, Sixth Edition, RED GLOBE PRESS, United Kingdom.

⁵ Essed, P. (1991). Understanding Everyday Racism : An interdisciplinary theory, London and New Delhi, Sage, p: 31.

⁶ Louise A.Tilly, "Women's History and Family History: Fruitful Collaboration or Missed Connection?" Journal of Family History 12, nos. 1-3 (1987): 303-15

النساء المهاجرات كدوات خارج اطار الاسرة، حيث عملية الهجرة النسائية نفسها شأن اسري، والحال انه "بكل تأكيد لم تهاجر النساء المستعبدات كأفراد ضمن اسرهن، كما لم تأت أولئك النساء الصينيات في القرن التاسع عشر الى الولايات المتحدة الامريكية للعمل في البغاء لخدمة عمال صينيين ذكور، كما يبدو أن العديد من النساء الأيرلنديات المهاجرات قد اتين، مثلهن مثل الرجال الأيرلنديين، لتحسين حياتهن وربما للهروب من الزيجات المرتبة، كما تستخدم النساء الإسبانيات المعاصرات الهجرة كوسيلة لإيجاد عمل (...) ولا شك أن هناك تنويعات أخرى كانت موجودة، وتنتظر الفحص من قبل الباحثين"¹.

السبب الثاني؛ يتعلق باستغلال هذه الفئة ضمن سوق العمل ولضمان احتياطي عمالة لدى الدول المستقبلية، وهو الامر الذي يفصح جزءا مهما من الانظمة الاقتصادية التي تعتمد على وظائف غير امنة وغير مهيكلية، موسمية غالبا واستغلالية، تغذيها قوة عمل المهاجرين، خاصة من النساء والأطفال. ولا يمكن ان نلغي الأسئلة المشروعة التي تربط بين التصنيع والرأسمالية الليبرالية من جهة وهجرة النساء العاملات من جهة ثانية، باعتبار الارتباط الكبير الموجود، بشكل خفي وعلى عدة مستويات، بينهما؛ ان الانظمة الاقتصادية، بتواطئ مع الأنظمة السياسية، تشرعن وتبرر وتحفي هذا الاستغلال والإساءة للذين تتعرض لهما المهاجرات العاملات لعدة سنوات ولأجيال متوالية، على مستوى الأجور وظروف العمل وساعاته والمعاملة التعسفية، والممارسات غير القانونية، الى جانب ظروف العمل غير الامنة وغير الصحية وبأجور زهيدة وغير قانونية، والحمران من حقوق التأمين الصحي والتقاعد... لذلك يتم الغاء وتغيب المهاجرات من الصورة الرسمية قدر المستطاع، فلا يتم التفكير فيهن ولا دراسة اوضاعهن.

السبب الثالث: ارتباط هجرة النساء بجرائم وممارسات غير قانونية مجحفة؛ تشمل الاعتداءات الجنسية والاستغلال في الدعارة وجرائم الاتجار بالبشر... انما ممارسات تعرضت لها المهاجرات من النساء، منذ نقلهن من بلدانهم الاصلية، واثناء عبورهن واستمرت حتى بعد وصولهن للوجهة المحددة، والتي تظل العديد من الدول ترغب في عدم كشفها، لما تحمله من قصص وروايات غير إنسانية وغير قانونية. وهذا الامر كان له انعكاس لاحقا في القرن 21 على حرية تنقل النساء وقيد خياراتهن أيضاً، بسبب التمثلات الاجتماعية السلبية التي ارتبطت بالنساء المهاجرات لوحدهن، وكذلك بسبب ظهور تدابير وقائية، تدعي حماية ومساعدة النساء المهاجرات بغرض التقليل من هذه الجرائم التي ارتبطت بهجرتهم بشكل كبير، بحيث ان اليوم، هناك دول، مثل بنجلاديش وإندونيسيا وسنغافورة وميانمار (بورما) ونيبال، قيدت هجرة النساء في محاولة لحمايتهن، وبالتالي فقد تمت مناقشة هجرة النساء من عدمها، بدل مناقشة الأنظمة والإجراءات الفاسدة والمختلة التي انتجت هذه الاختلالات والجرائم، وهو ما يبرز اللامساواة الجنسية التي ارتبطت بالهجرة النسائية، والتي تنتجها الأنظمة الاقتصادية والسياسية.

بناء على ما سبق، تظل بذلك الهجرة النسائية غامضة وغير موثقة بما فيه الكفاية، بسبب نقص البيانات او تضاربها بين الرسمي وغير الرسمي، حول عدد المهاجرات وخصائصهن الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ووجهاتهن وتصورهن لمستقبلهن في علاقة مع البلدان الاصلية والمستقبلية، ووظائفهن وادوارهن، بل ان معظم تاريخ الهجرة، المكتوب والشفوي، ركز ضمنا على الرجال المهاجرين وفي كثير من الأحيان يتم تجاهل النساء وتجاهل الحياتية، وعلى سبيل المثال، يوضح التاريخ الشفوي لكل من "البيرتو ويام"

¹ Virginia Yans-McLaughlin (1990), Immigration Reconsidered: History, Sociology and Politics, Oxford University Press, New York, P :15

Wiame¹ Bertaux، وايضا "لماري تشامبرلين" Mary Chamberlain²، حول المهاجرين من بربادوس إلى بريطانيا، كيف أن التركيز على أنماط الأسرة والعلاقات داخل الهجرة، التي تقدمها الرواية النسائية لتجارب هجرتها، يمكن أن يكشف عن الكثير مما تم إهماله في الدراسات الاقتصادية والدراسات الحضرية، بل وحتى في الرواية الموجودة في قصص الرجال، والتي تركز أكثر على التجارب الفردية والاستقلالية وتأکید الرجولة³، في حين ان الرواية النسائية تشمل الأطفال والرجال والاسرة والشبكات الاجتماعية التي تعيش فيها النساء خلال واثناء وبعد الهجرة، والديناميات الاجتماعية والثقافية، ومسارات التحولات والتطورات.

ان البحث والواقع والملاحظات المستقاة عن ظاهرة الهجرة النسائية تكشف من جهة عن وجود فجوة كبيرة؛ حيث ان الآثار المترتبة على الهجرة النسائية غير معروفة وغير متحدث عنها وغير مسموعة وغير مبحوث عنها، وتكشف من جهة اخرى عن اختلافات وعدم انسجام الظاهرة تبعاً للبلد الأصلي ولبلد الاستقبال وسياسته، وكذا ما ارتبط بهجرة النساء من النقاء وتشابك بين الاختيار والاكراه، بين دوافع دراسية او لتحقيق الذات او هروبا من وضع اجتماعي وثقافي او للالتحاق بالزوج او الاسرة ولم الشمل أو بسبب الفقر والحاجة او بسبب الحروب والأمراض...؛ وبالتالي فتجربة الهجرة النسائية غير نمطية من هذا المنطلق. الى جانب أن تجارب هجرة النساء تشكلت من خلال مجموعة معقدة من العوامل، بما في ذلك الطبقة والوضع الاجتماعي والظروف الاقتصادية والأعراف الثقافية؛ انها ظاهرة ممتدة عبر التاريخ، تثير قضايا معقدة ولا سيما فيما يتصل بتقاطعها مع مصير الأطفال، والهوية، والحقوق...؛ لها اوجه إيجابية واخرى سلبية حسب السياق والوضعية التي تواجهها وتعيشها المهاجرة لتشمل محطات عدة، قبل المغادرة واثناء العبور، تم الوصول للبلد المراد وما بعد ذلك.

II- محطات في الهجرة النسائية:

إن الكثير من الأدبيات المتعلقة بتاريخ الهجرة النسائية حديثة، ولا تأخذ في الاعتبار التطورات التاريخية، وتتركز على الولايات المتحدة والدول التابعة للتاج البريطاني، وتهتم في المقام الأول بالجوانب السياسية⁴. لكن هجرة النساء، سواء مع أسرهن أو بمفردهن، ظاهرة متزايدة الأهمية والتعقيد، ويسجل التاريخ القديم والحديث عدة حركات هجرة حضرت فيها النساء المهاجرات بشكل واضح.

1-2- الهجرة النسائية سنة 622م:

حضرت الهجرة النسائية سنة 622م الى جانب الهجرة النبوية للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) من مكة الى المدينة، ويسجل القرآن حضور النساء المهاجرات في آيات وسور متعددة منه، اما من خلال الجمع السالم الذي يشمل الإناث والذكور، او بشكل

¹ Isabelle Bertaux-Wiame (1979), 'The Life History Approach to the Study of Internal Migration', Oral History, Vol 7, no 1, pp. 26-32.

² Mary Chamberlain (1994), 'Family and Identity: Barbadian Migrants to Britain', in Benmayor and Skotnes, p: 120.

Mary Chamberlain, 'Narratives of Exile and Return', in Communicating Experience, 1996, pp. 1-13.

³ Dorothy Louise Zinn (1994), 'The Senegalese Immigrants in Bari: What Happens When the Africans Peer Back', in Benmayor and Skotnes, pp: 53-68.

⁴ Marlou schrover, joanne van der leun, leo lucassen & chris quispel (2008). Illegal Migration and Gender in a Global and Historical Perspective, IMISCOE Research, Amsterdam University Press, Amsterdam.

خاص ومباشر في عدة آيات¹، باعتبار ان النساء لعبن خلال هذه الهجرة دوراً كبيراً وحيوياً، تحضيرا قبل الهجرة بالاستخبار والتنسيق والاستعدادات المادية واللوجيستية، واثناء الهجرة بالسهر على كل الاعمال الأساسية من الاطعام واللباس والتطبيب والعلاج والرعاية، وتوفير الحماية للأطفال اثناء التنقل، كما لعبن دورا أساسيا في توفير الدعم النفسي والمعنوي للرجال، كما ساهمت المهاجرات أيضا بعد الهجرة في تغيير مشهد المجتمعات التي انتقلن إليها، حيث كانت النساء ركناً أساسياً في بناء مجتمعات جديدة واستقرارها، وتعزيز العلاقات والروابط الاجتماعية والتواصل الثقافي والاجتماعي، ونقل الثقافة و التقاليد والعادات، وبناء مؤسسات اجتماعية، مما أسهم في تأسيس أول مجتمع ودولة إسلاميين، لذلك نجد القرآن يجزل الاجر للنساء لحضورهن الفاعل كما للرجال، في الآية 195 من سورة العمران².

يميز القرآن فعل الهجرة النسائية بآية واضحة لجمع المؤنث السالم، "يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن، الله أعلم بإيمانهن" سورة الممتحنة الآية 10. وبداية نرى ان هناك سمة إيجابية ارتبطت بهجرة النساء في القرآن انطلاقا من هذه الآية، وذلك تقديرا لأهمية وتميز هذه الهجرة تاريخيا، ومكانة هؤلاء النساء المهاجرات اللواتي وصفن "بالمؤمنات"، بسبب المسار الطويل والشاق الذي اضطررن لمواجهته خلال هذه الهجرة ضد ما كان سائدا مجتمعيًا، ضد الأفكار والقيم الجاهزة والعامة، ضد الذل والخضوع والهيمنة التي تمارسها فئات اجتماعية ضمن المجتمع القريشي آنذاك، وبالتالي فاختيار هؤلاء النساء للهجرة هو انتصار لعقولهن واستقلاليتهن وحرية التفكير والاختيار، رغم ما تعرضن له من التعذيب والتنكيل والقتل، الى جانب الظروف الجغرافية والمناخية والأمنية القاسية للهجرة والتنقل التي تعرضن لها آنذاك (درجات الحرارة العالية، الجو الصحراوي القاسي، السطو وقطاع الطرق، ندرة المياه والعتاد...). هؤلاء المهاجرات اللواتي هاجرن من مكة الى المدينة قسرا، الى جانب المهاجرات اللواتي اخترن ان يهاجرن طوعية من مكة الى الحبشة، لم تكن مهاجرات تابعات، بل كن مشكلات وفاعلات اساسيات لتاريخ ودينامية الهجرة في هذه الحقبة، ولما سينتج عنها، من احداث وتغيرات على مستوى السلطة وأصحاب النفوذ والحكم و القرار، ما يجيلنا الى إعادة تشكيل للبنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع، وبالتالي فإننا نتحدث عن فعل سياسي واعى، و"الهجرة بوصفها فعلا سياسيا، كانت وسيلة للمرأة المسلمة في ذلك العصر، لتؤكد حضورها باعتبارها عضوا نشيطا في المجتمع (...). لقد كانت المرأة عنصرا نشيطا في تاريخ الهجرة"³. وكان ذلك امرا بديهيًا نتيجة المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي تملكها النساء في مجتمعاتهن، نتيجة اشتغالهن وحضورهن اليومي والمستمر الى جانب باقي مكونات المجتمع.

وقد شملت هذه الهجرة النسائية فئات اجتماعية مختلفة من النساء؛ من الأكثر فقرا وهشاشة مروا بالفئات المتوسطة اجتماعيا واقتصاديا الى الأكثر غنى ووجاهة في المجتمع، ويبرز ذلك أهمية وحضور المرأة المجتمعي، كذات مفكرة مستقلة، فاعلة ومقررة لمصيرها واختياراتها، وليست ابدا ذاتا تابعة ومستسلمة لموقعها ووضعها المجتمعي وانتمائها الاجتماعي والثقافي او العرقي او الاقتصادي. ناهيك عن الدور الدينامي الأساسي الذي لعبته النساء في تدبير وتنظيم رحلات الهجرة من مكة الى الحبشة، ومن مكة الى المدينة؛ فقد عملت النساء على تأمين سلامة وامن المهاجرين الآخرين، بتوفير المأكل والأسلحة والمعلومات والاستخبار والسرية... وبفضل

¹ "بَنَاتِ حَالَاتِكِ اللَّائِي هَاجَرْنَ مَعَكَ" سورة الأحزاب الآية 50.

"يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن" سورة الممتحنة الآية 10

² "فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّثْرَ أَوْ أَتَنَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ ۚ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ ۖ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ"

³ أسماء المرباط (2010)، القرآن والنساء: قراءة للتححر، ترجمة محمد الفران، الطبعة الأولى، عن مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائية في الإسلام، للرابطة المحمدية للعلماء، نسخة الكترونية، ص: 161-162.

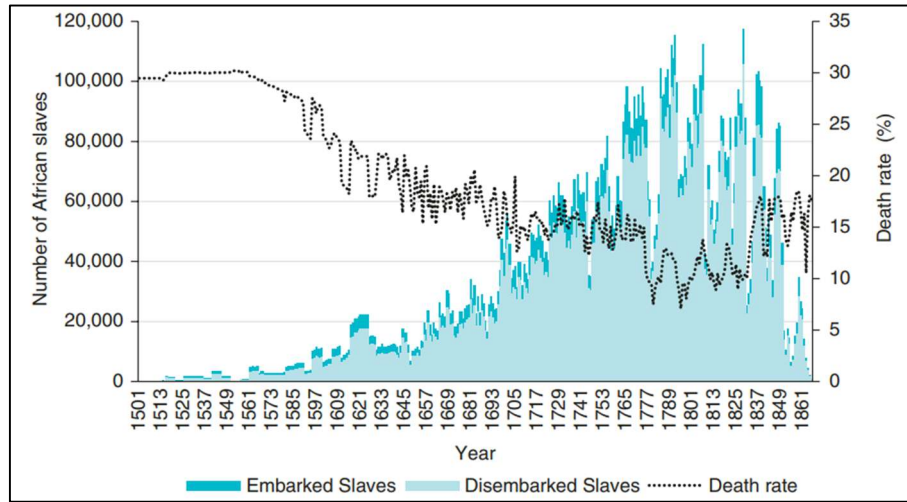
جهود العديد من هؤلاء النساء سواء كمهاجرات او كمديرات لعمليات الهجرة استطاع المسلمون من بناء المجتمع الإسلامي ودولة الإسلام الجديدة والحضارة الإسلامية لاحقاً.

2-2- الهجرة القسرية "للعبيد":

الهجرة القسرية "للعبيد" هجرة حدثت خلال القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وشملت في بدايتها تهجيراً قسرياً من القارة الإفريقية إلى أمريكا وباقي البلدان التابعة للتاج البريطاني؛ حيث تتحدث المصادر عن أعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة بينهم عدد مجهول من النساء، اللواتي كن ينقلن غصباً في ظروف سيئة، حيث يتوفى العديد منهن أثناء رحلة نقلهن، ويتعرضن للتضييق والتحرش والاستغلال أثناء هجرتهم، ليتم لاحقاً بيعهن كعبيد، "في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كانت العبودية تشمل الرجال، ومع مرور الوقت، النساء بشكل أساسي، من شمال إفريقيا، وغرب آسيا الوسطى، وجنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا"¹.

تعمل النساء، بعد تهجيرهن، في المنازل كخادومات ومربيات، وفي المزارع والمناجم، ويسخرن لتأدية أعمال شاقة، وغالباً ما كان يتم استغلالهن جنسياً من طرف ملاكهم، وتسجل المراجع الأمريكية تهجير حوالي 12 مليون أفريقي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وضمن هذا الرقم يظل عدد النساء امراً غير معروف. ويظهر الرسم البياني رقم (1) أعداد اللذين تم "شحنهم"، وعدد الذين وصلوا إلى الوجهة المحددة، ونسب الوفيات بينهم، التي تتراوح بين نسبة سبعة وثلاثين في المائة، حيث كانت الرحلة محفوفة بخطر المرض والوفاة، بسبب ظروف النقل اللاإنسانية والسيئة.

الرسم البياني رقم (1): عدد العبيد الأفارقة بين سنتي 1501-1866



المصدر: قاعدة بيانات تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي²

ونسجل هنا ان سنوات التهجير والنقل هذه هي نفسها السنوات التي بدأت أمريكا، وباقي البلدان التابعة للتاج البريطاني، تخطو خطواتها نحو التنمية والبناء، اللذين ارتبطا بدون شك بوصول المهاجرين، بل ان الرجوع الى المصادر التاريخية وكتب السيرة والرحلات المعترف بها والمحكمة، تظهر ان تطور ونمو الغرب ارتبط بالهجرة وبالمهاجرين، والتبادلات التجارية التي كانت تتم، والتي سمحت

¹ Dirk Hoerder and Lukas Neissl (2024) Migrant Actors Worldwide: Capitalist Interests, State Regulations, and Left-wing Strategies (Studies in Global Social History, Studies in Global Migration series), ; Volume 16, Published by Koninklijke Brill, Leiden, The Netherlands, p : 59.

² www.slavevoyages.org

بالتعرف على ثقافة وحضارة ومرجعيات وعلوم ومعارف... البلدان التي كان يتم جلب المهاجرين منها، وبالتالي فإن التهجير لم يكن محصوراً في نقل البشر فقط، بل كذلك نقل أفكارهم وممتلكاتهم المادية والثقافية والفكرية...، "فقد اشتمل صعود "الغرب" على تراكم الأرباح من الموارد العالمية، بما في ذلك الموارد الطبيعية، والعمالية، والتقنية، والفكرية، ومن ثم فإن هذا التطور لم يكن نتيجة لإنجاز متفوق، فقد أدى الغزو والاستعمار العدواني والتهجير ونقل البشر إلى جعل علاقات التبادل غير متكافئة على نحو متزايد، وحل النهب محل التبادل في التجارة البعيدة المدى"¹.

2-3- الهجرة النسائية بعد الحرب العالمية الأولى والثانية:

كانت هذه الهجرات جزءاً من التحولات الكبرى في العالم خلال وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأسهمت في تشكيل المجتمعات المتعددة الثقافات في العديد من الدول، وقد تسببت هذه الحروب في القرن 20 في نزوح أعداد كبيرة من السكان، تشير المصادر² إلى حضور ملايين النساء من بينهم، اللاتي غالباً ما كن برفقة الأطفال وكبار السن، وقد أجبرن على الفرار من منازلهن والعيش في ظروف محفوفة بالمخاطر، فكانت الوجهات متعددة داخل أوروبا، ومن أوروبا إلى دول أخرى مثل أمريكا وأستراليا وكندا بحثاً عن الأمن، وبحثاً عن العمل وفرص حياة أفضل، وبالتالي فإن بعض المهاجرات كن لاجئات هاربات من بلدانهن وأوضاعها السياسية والأمنية غير المستقرة، والبعض الآخر كن يبحثن عن فرص معيشية أفضل، لتحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية، لذلك من الصعب أن نصف الكثير من هذه الهجرات النسائية بأنها هجرات عمالية بحثية. وعلى سبيل الذكر اضطرت العديد من النساء الفرنسيات اللاتي يعشن في مناطق القتال إلى الفرار قبل التقدم الألماني³، والنساء اللاتي غادرن أيرلندا في القرن العشرين للعثور على عمل في بريطانيا بعد تردي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية عقب الحربين، وكذلك هجرة النساء الألمانيات إلى هولندا في فترة ما بين الحربين العالميتين⁴، حيث غادرت عشرات الآلاف من النساء الألمانيات وطنهن الذي مزقته الحرب ليبدأن حياة جديدة في البلدان المجاورة غير المتضررة، "وفي حين لم يكن عدد العاملات الأجنبية المسجلات في هولندا في عام 1920 يتجاوز 9100 عاملة، فقد تضاعف هذا العدد خمسة أضعاف بعد ثلاث سنوات، وتشير سجلات الأجانب إلى أن عدد الخادومات الألمانيات في عام 1923 كان لا بد أن يكون نحو 40 ألفاً. وبعد انخفاض قصير، ارتفع هذا العدد مرة أخرى في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين إلى نحو 40 ألفاً في عام 1934"⁵.

هناك أيضاً الهجرة النسائية الفيتنامية بعد حرب الفيتنام سنة 1975؛ ورغم غياب تحديد دقيق لعدد النساء في هذه الهجرة، لكن المصادر والمراجع تتحدث عن عدد كبير للنساء داخل الاسر المهاجرة والهاربة اللواتي لم يتم ذكرهن أو احصائهن بدقة، اثناء هروب ملايين الفيتناميين، من النظام الشيوعي بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة وعدم الاستقرار السياسي بعد الحرب، فيما سمي "بناس القوارب" Boat People. كانت الوجهات متعددة؛ في البداية نحو جنوب اسيا (ماليزيا وهونغ كونغ)، حيث

¹ D. Hoerder and L. Neissl (2024) Migrant Actors Worldwide: Capitalist Interests, op. cit., p : 60

² Bernard A. Cook (2006), A Historical Encyclopedia from Antiquity to the Present, volume one, ABC-CLIO, California Denver.

³ Darrow, Margaret H. 2000. French Women and the First World War: War Stories of the Home Front, New York: Berg.

⁴ Pamela Sharpe (2002) Women, Gender and Labour Migration: Historical and global perspectives, second published, Routledge, London and New York, p: 85-107.

⁵ Pamela Sharpe (2002) Women, Gender and Labour Migration, op. cit., P: 224.

وصل عدد النازحين حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، الى 350000 نازح¹ سنة 1979، وحسب نفس المصدر، في عام 1981 فقط، عندما وصل 452 قاربًا إلى تايلاند وعلى متنها 15479 لاجئًا، ذكرت إحصاءات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 578 امرأة تعرضت للاغتصاب؛ واختطف 228 امرأة؛ ولقي 881 شخصًا مصرعهم أو فقدوا. تم ظهرت وجهات أخرى لاحقًا، نحو بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا وكندا... وعلى سبيل المثال يقدر عدد اللاجئين في الولايات المتحدة الأمريكية بـ 231000 فيتنامي لاجئ سنة 1980 من بينهم نساء عددهم غير معروف². الكثير من النساء الفيتناميات حضرن هذه الهجرة، وعانين من أوضاع سيئة ولا إنسانية؛ وفي تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "يصف أحد المسؤولين الذي استمع إلى إفادات الناجين من إحدى الهجمات، في أغسطس 1989، كيف أخرج القراصنة الرجال منفردين من عنبر السفينة، وضربوهم بالهراوات ثم قتلوهم بالفؤوس، ثم رموا الفيتناميين في الماء وأغرقوهم وقتلوهم، مما أسفر عن مقتل 71 شخصًا، بما في ذلك 15 امرأة و 11 طفلًا"³.

تسجل العديد من المصادر التي تعتمد التاريخ الشفوي، وعرض ودراسة التجارب الحياتية وقصص المهاجرات⁴ -رغم ضعف وغياب التوثيق بها- هجرة قسرية شملت أعدادا كبيرة من النساء والفتيات والأطفال بشكل بارز بعد تقسيم الهند وباكستان 1947 من طرف الاستعمار البريطاني إلى دولتين، الهند ذات الأغلبية الهندوسية وباكستان ذات الأغلبية المسلمة، وكانت هذه الهجرة من أكبر الهجرات الجماعية في التاريخ التي شملت ما يقرب من 10 إلى 15 مليون شخص، لم يكن هناك إحصاء دقيق لعدد النساء والفتيات المهاجرات تحديدًا، لكن يُقدَّر أن نسبة كبيرة من النازحين كانوا من النساء والأطفال، وعرفت هذه الهجرة أعمال عنف وقتل واغتصاب وتجويع وتشريد وخروقات إنسانية عديدة، خاصة ضد النساء والفتيات والأطفال، وكان لها تداعيات كبيرة على البلدين، سياسيا واقتصاديا وكذلك اجتماعيا، خاصة على استقرار الاسر، والعلاقات الاجتماعية والتفاعل والتلاحم بين افراد المجتمع، الذي كان موجودا خاصة بين المجموعات الاجتماعية العرقية و الاثنية و الدينية المختلفة، ما أدى الى تمزيق وتخريب البنية الاجتماعية، وظهور التمييز والعرقية والتطرف والانقسامات والخلافات بين الفئات الاجتماعية التي كانت تشكل بالأمس القريب مجتمعا واحدا.

¹ State of the World's Refugees 2000: Fifty Years of Humanitarian Action – Chapter 4: Flight from Indochina, United Nations High Commissioner for Refugees, pp. 83, 84; accessed 21 October 2024. for additional information see: <https://www.unhcr.org/media/state-worlds-refugees-2000-fifty-years-humanitarian-action-chapter-4-flight-indochina>

² Data from U.S. Census Bureau 2010 and 2017 American Community Surveys (ACS), and Campbell J. Gibson and Kay Jung, "Historical Census Statistics on the Foreign-born Population of the United States: 1850–2000" (Working Paper no. 81, U.S. Census Bureau, Washington, DC, February 2006)

³ State of the World's Refugees 2000: Fifty Years of Humanitarian Action – Chapter 4: Flight from Indochina, United Nations High Commissioner for Refugees, p. 87.

⁴ Urvashi Butalia (1998) The Other Side of Silence: Voices from the Partition of India, Penguin, India.

Ritu Menon & Kamla Bhasin (1998) Borders & Boundaries: women in India's partition, first edition, Rutgers University Press, New Brunswick, New Jersey.

Lorna Jane Harvey (2019) Somewhere: Women's Stories Of Migration, Beatnik Publishing

كانت هجرة النساء والفتيات والأطفال خلال تقسيم الهند وباكستان حدثا بارزا عبر التاريخ، وكانت النساء الفئة الأكثر تضررا، حيث تعرضن خلال واثاء الهجرة وبعدها للاعتداءات الجنسية وللاختطافات بشكل ممنهج كوسيلة للانتقام والضغط السياسي، الى جانب الفصل عن الاسرة الذي تعرضت له النساء والفتيات، وكان سببا في فقدانهن لهوياتهن وانتمائهن الأصليين، وهدم الروابط الاجتماعية والتضامنية بين المجموعات الاجتماعية من نفس المجتمع، أي ان النساء المهاجرات تشردن مكانيا وهوياتيا، وهو الامر الذي انعكس لاحقا على ادوارهن ووضعيتهن الاجتماعية، باعتبار ان اللواتي نجون خلال هذا التهجير وجدن انفسهن امام تحديات مجتمعية جديدة، ودون أي دعم او رابط مجتمعي.

4-2- هجرة اليد العاملة النسائية دوليا:

يسجل التاريخ الحديث حركة هجرة حضرت فيها النساء بشكل بارز، حيث نسبة كبيرة من العمال المهاجرين من النساء؛ وبرزت هذه الهجرة عبر عدة مراحل؛ فمنذ القرن السادس عشر فصاعداً، قام تجار الرقيق من البحارة التجاريين الأوروبيين والأمريكيين، بتسليع البشر من المجتمعات الإفريقية المتعددة خاصة، من شمال إفريقيا، وجنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، بغرض توفير عمالة، ولاحقا نهاية القرن 20 من اسيا والصين والهند، بغرض توظيفهم للخدمة في الاعمال الأساسية، وكانت اليد العاملة النسائية مطلوبة وينسب مرتفعة في هذه الهجرات.

تيار رئيسي اخر للهجرة الواسعة النطاق للعمال نحو الدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج الفارسي بداية من 1990؛ من جنوب وجنوب شرق آسيا، من الهند وبنغلاديش وباكستان وإندونيسيا والفلبين¹، وشكلت النساء تدريجيا نسبة مهمة من المهاجرين، نظرا للطلب المتزايد ليد العاملة النسائية، وللوظائف التي يفضل فيها النساء، "في عام 2004، كانت نسبة النساء 81 في المائة من العمال المهاجرين الجدد المسجلين الذين غادروا إندونيسيا (حسب منظمة العمل الدولية 2007)، وارتفعت نسبة الإناث بين العمال المهاجرين لأول مرة من الفلبين من 50 في المائة في عام 1992²، إلى 72 في المائة بحلول عام 2006³ (منظمة العمل الدولية 2007)".

يقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن النساء المهاجرات العاملات شكلن أكثر من 60 في المائة سنة 2000، في بلدان متنوعة مثل: نيبال وصريرا وجمهورية التشيك ودول الاتحاد السوفيتي، وثلاث أو أقل من إجمالي العمال المهاجرين في دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط هن نساء. في آسيا، تجاوز عدد النساء المهاجرات عدد الذكور؛ في الفلبين مثلا، ما يقرب من 65 في المئة من المهاجرين هن نساء مهاجرات بحثا عن عمل (سنة 2002)، وحوالي 70 في المائة من أولئك الذين غادروا إندونيسيا للعمل في الخارج بين عامي 2000 و2003 هن نساء. وعموما تشكل النساء العاملات الأغلبية في حركات الهجرة المتنوعة؛ مثل حركات سكان الرأس الأخضر إلى إيطاليا، وهجرة الإكوادوريين إلى أسبانيا، والإثيوبيون إلى الشرق الأوسط، والتايلانديون إلى اليابان، ومن ميانمار إلى تايلاند، والإندونيسيون إلى ماليزيا، والفلبينيون إلى الشرق الأوسط وأوروبا. ومع ذلك، وبسبب الوجود الكبير للعاملات

¹ ولاحقا من دول مثل لبنان والأردن ومصر واليمن وسيريلانكا، والنيبال.

² UNESCO, 2002. Detailed case study of Philippines. In: Iredale, R, & others, Migration Research and migration policy making: Case Studies of Australia, the Philippines and Thailand, Wollongong, Asia Pacific Migration Research Network: working papers series, 9. P: 66.

³ ILO. 2007. Labour and Social Trends in Asian 2007, Bangkok, International Labour Office Regional Office for Asia and the Pacific.

المهاجرات في القطاعات غير الرسمية والموسمية إلى حد كبير مثل الرعاية الشخصية والتنظيف والفلاحة... لا تزال النساء في كثير من الأحيان جزءاً أقل وضوحاً من القوى العاملة مقارنة بالرجال¹.

تشكل النساء العاملات اليوم غالبية المهاجرين من الرأس الأخضر إلى إيطاليا، والإكوادوريين إلى إسبانيا، والإثيوبيين إلى الشرق الأوسط، والتايلانديين إلى اليابان، والبورميين إلى تايلاند، والاندونيسييين إلى ماليزيا، والفلبينيين إلى الشرق الأوسط وأوروبا². وتسجل الأرقام في السنوات الأخيرة، "تزايد عدد النساء المهاجرات في إطار هجرة اليد العاملة من إفريقيا، داخل القارة أو خارجها على حد سواء، ويعد الطلب على عاملات المنازل داخل إفريقيا وخارجها، من الخليج والشرق كوجهات جديدة، دافعاً مهماً لهجرة النساء من كينيا وإثيوبيا وتنزانيا وأوغندا"³، إلى جانب الظروف الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المضطربة لهذه البلدان الأصلية للمهاجرات.

إن تزايد الطلب على العمالة النسائية من المهاجرات حدث ساهمت فيه مجموعة من العوامل؛ من بينها تغير النظام الاقتصادي العالمي، الذي تطلب المزيد من الإنتاج واليد العاملة وكذا المزيد من الوظائف في قطاع الخدمات، كما أن المهاجرات العاملات فئة عمالية "جذابة" لأجورها المنخفضة وسهولة السيطرة عليها، بسبب استغلال ظروفها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الهشة في البلدان الأصلية، وكذا الظروف غير النظامية للشغل والأنظمة السياسية في البلدان المستقبلية، كلها ظروف تجعل هؤلاء النساء يقبلن بالاستغلال والظلم وعدم المساواة والأجور الهشة وساعات العمل غير المحددة، ويقبلن (...) بالتحكم فيهن بسهولة مستغلين أدوارهن في المجتمعات الأبوية المحددة كزوجة وأم تعتمد على معيل ذكر، ما سمح بقبولها لوضعيات "دونية" أثناء العمل في البلدان المستقبلية حسب Phizacklea⁴، وهو ما يسمح كذلك بالتسامح مع وضعيات غير حقوقية و غير إنسانية، واستمرارها لعقود من الزمن، لما تضمن من وظائف وخدمات أساسية للمجتمعات المستقبلية، ويقدم "أمبروزيني" Ambrosini (2016) في هذا الإطار من خلال كتابه "من اللاشرعية إلى التسامح وما وراءه"⁵ رؤية مهمة حول الدور الحاسم للهجرة غير المؤقتة للنساء في توفير "الرفاهية غير المرئية"، بين تناقض "الرفض السياسي" الرسمي و"التسامح العملي"، فعمل المهاجرات دعم خروج المرأة الغربية للعمل، واسهم في تقدمها المهني داخل الأنظمة الاقتصادية، كما غطى حاجة المجتمع الغربي الملحة لوظائف يومية أساسية، كالأعمال المنزلية والطبخ والتنظيف ورعاية الأطفال وكبار السن، وساهمت بذلك المهاجرات في استقرار هذه البنيات الاجتماعية وبناء هذه المجتمعات.

¹ Hein de Haas, Stephen Castles And Mark J. Miller (2020) The age of migration: International Population Movements in the Modern World, Sixth Edition, RED GLOBE PRESS, United Kingdom, p:10

² Hein de Haas, Stephen Castles And Mark J. Miller (2020) The age of migration: International Population Movements in the Modern World, Sixth Edition, Red Globe Press, United Kingdom, p:12.

³ تشوس ألفاريز (2022)، تقرير تسليط الضوء على الهجرة العالمية، التحالف العالمي للهجرة GCM ومؤسسة فريدريش إيبير، برلين، ألمانيا، ص:22. منشور بالموقع: www.spotlightreportmigration.org

⁴ Phizacklea, A. 1983. One Way Ticket? Migration and Female Labour, London, Routledge and Kegan Paul.

⁵ Ambrosini, M. 2016. From "illegality" to tolerance and beyond: Irregular immigration as a selective and dynamic process. International Migration, 54, "p:144–159.

الى جانب التغيرات في الأنماط الاقتصادية العالمية فان تطور هجرة اليد العاملة النسائية دوليًا يعكس أيضًا تغيرات في الأدوار الاجتماعية للنساء داخل المجتمعات، حيث ان الهجرة النسائية ليست فقط استجابة للاحتياجات الاقتصادية، بل هي أيضًا نتيجة للتغيرات داخل البنيات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر على النساء وادوارهن في المجتمع المحلي والعالمي.

III- خصائص أنماط الهجرة النسائية:

تعتبر هجرة النساء، سواء مع أسرهن أو بمفردهن، ظاهرة متزايدة الأهمية والتعقيد، لكنها عرفت تغيرا في نمط تطورها، ففي بدايات القرن 19 لم تكن النساء مبادرات بقرار الهجرة، وغالبية المهاجرات ملتحقات بالأسرة أو بالزوج (دون الحالات الاستثنائية، كالحروب، وغياب الاستقرار الأمني أو الكوارث الطبيعية أو البيئية حيث أن قرار الهجرة يكون قسريا مباشرا أو غير مباشر)، هنا يمكن أن نتحدث عن مؤشرات عدة تشكل نمط الهجرة النسائية في بداياتها؛ حيث الفاعل المركزي في الهجرة هو رب الأسرة، ويمكن ان يكون هنا الاب أو الزوج أو الأخ، والمرأة المهاجرة، سواء كانت ابنة أو اختا أو زوجة، فهي تبقى "تابعة" لكل هؤلاء، حسب البلدان الاصلية وكذلك حسب سلطات البلدان المستقبلية وقوانين هجرتها؛ هنا نجد أن المهاجرات من السن الشاب، وغالبا ما لم يسبق لهن ان تدرسن، وفي أحسن الحالات ذوات مستوى تعليمي اساسي، وأغلبهن ذوات وضعية اجتماعية زوجية أي متزوجات وربات بيوت، ولم تكن في هذه الفترة الزمنية الكثير من المهاجرات اللواتي يعملن خارج المنزل، وغالبا ما لا يتم الاعتراف بعملهن داخل المنزل بمقدار الاعتراف الاجتماعي والمادي الذي يحظى به عمل المهاجر خارج المنزل، وبالتالي فإن دور المرأة المهاجرة الاجتماعي والاقتصادي في هذه المرحلة غير مسجل ومهمل تماما.

كما تربط المراجع هجرة النساء في نفس الفترة الزمنية بمؤشر المسافة؛ حيث تميل الهجرة النسائية إلى أن تكون لمسافات قصيرة، وقد جعل "رافنشتاين" (1885) Ravenstein¹ مؤشر المسافة أحد قوانينه للهجرة²، ويفسر "رافنشتاين" الامر باعتبار ان مسافة الهجرة تخضع لسيرورة امتصاص وجذب، حيث ان كل مهاجر ينتقل للمكان الأقرب اليه، ويترك بذلك فراغا يملئه مهاجر اخر ينتقل بدوره من مكان ابعد. الى جانب ذلك المسافات القصيرة تطرح تحديات اقل، وامكانيات أكبر للتكيف والاندماج باعتبار الاختلافات المحدودة او على الأقل التشابهات الممكنة. هناك أيضا مؤشرات أخرى عرقية واثنية بارزة؛ حيث ان المهاجرات ذوات البشرة السوداء، ثم المجموعات الاجتماعية من أصول اسبانية "هسبانيك"، وأيضا المهاجرات الاسيويات، أكثر هجرة من المهاجرات ذوات البشرة البيضاء، وبالتالي فإن مؤشري العرق والاثنية يسمان الهجرة النسائية.

هذا النمط سيتغير عبر العالم بداية من نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، نتيجة عدة ظروف اقتصادية وسياسية متغيرة، في البلدان الأصلية وكذا في بلدان الاستقبال؛ حيث سيلعب العمل دورا بارزا في تغير النمط السابق الى اخر، باعتبار أن هجرة اليد

¹ E. G. Ravenstein (1885) The Laws of Migration, Journal of the Statistical Society of London, Vol. 48, No. 2 (Jun., 1885), Published By: Oxford University Press, pp. 167-235. <https://doi.org/10.2307/2979181> <https://www.jstor.org/stable/2979181>

² مراجع حول الهجرة النسائية في اوروبا؛

See for Spain, B. Alonso Ruiz, El arte de la cantería. Los maestros trasmeranos de la Junta de Voto, Santander, Universidad de Cantabria (1991),

And for Italy, P. Audenino, 'Le custodi della montagna: donne e migrazioni stagionali in una comunità alpina' in P. Corti (ed.), 'Società rurale e ruoli femminili in Italia tra Ottocento e Novecento', Annali dell' Istituto 'Alcide Cervi', 12 (1990): 265-287.

العاملة ستجعل المرأة تهاجر من أجل تحسين ظروف حياتها واسرتها، والبحث عن مصادر أفضل للعيش. ومن السمات البارزة لتغير النمط الكلاسيكي للهجرة النسائية، أن النساء أصبحن يمثل جزءا كبيرا من تدفقات الهجرة، حيث أن أعداد النساء المهاجرات ارتفعت ليسكن ما لا يقل عن نصف المهاجرين، بل حتى أغلبية المهاجرين في العديد من الدول. وأيضا من خصائص النمط الجديد للهجرة النسائية أن النساء أصبحن يهاجرن كأفراد، وليس فقط ضمن الأسرة أو للالتحاق بالزوج ولم الشمل، لذلك كانت هجرة اليد العاملة النسائية مؤقتة في كثير من الأحيان، حيث تعود المهاجرات إلى بلدانهم الأصلية بعد انتهاء العمل أو التقاعد في الغالب، لكن اختيار وقرار الهجرة أصبح يعتمد على استراتيجيات فردية، رغم أن دوافعه قد تكون جماعية من أجل الأسرة أو العائلة، لكن تنوعت دوافع الهجرة مع تغير النمط الكلاسيكي، لتشمل البحث عن فرص عمل، والتعليم، والبحث عن الذات والسياحة... وهو ما قد يتيح للنساء الفرصة لكسر الأدوار التقليدية وتغيير البنيات الاجتماعية والثقافية، وزيادة استقلاليتهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية. ومع ذلك، قد يؤدي أيضا إلى صعوبات التكيف والإجهاد والتركيز في الوظائف منخفضة الأجر والاستغلال.

ارتبط تغير النمط الكلاسيكي للهجرة النسائية كذلك بعدة تغيرات في المؤشرات، خاصة فيما يخص المستوى التعليمي، الذي أصبح يشمل المستويات الابتدائية والمتوسطة، كما أن الوضعية الاجتماعية لم تعد تقتصر فقط على المتزوجات بل شملت كذلك وضعيات اجتماعية جديدة كالعازبات والمطلقات، والأرامل... وغيرهن، أضف إلى ذلك تغير الوضعيات المهنية التي أصبحت لدى هؤلاء المهاجرات، حيث ولجن سوق العمل، رغم أن الأمر في البداية لم يتجاوز المهن غير الرسمية وذات الأجور المنخفضة، رغم أنها تغطي الاحتياجات الأساسية للعيش اليومي، على سبيل المثال: "هاجرت النساء من منطقة "مونتيس دي باس" الإسبانية إلى "مدريد" للعمل كمربيات، وفي اسكتلندا، هاجرت النساء من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية للعمل كخادومات في المنازل، وفي أوائل القرن العشرين في اليابان، هاجرت النساء من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية للعمل كخادومات في المنازل وعاملات في المصانع"¹. إلا أنها كانت مهنا، في الغالب، غير رسمية وغير مهيكلة، وقد عانت النساء المهاجرات من هذه الوضعية المهنية لسنوات عدة، رغم كل ذلك أصبحت النساء المهاجرات يساهمن في الإنتاج الاقتصادي للدول المستقبلة بشكل مباشر، وفي رعاية وإعالة أسرهن ماديا، وهو ما يعني تغيرا في مكانة ووضعية المهاجرات الاجتماعية والاقتصادية، ما عني تغيرا في البنى الاجتماعية والثقافية، والمواقع السوسيومهنية للنساء المهاجرات (وهذا لا يعني بالضرورة اختفاء الأدوار والوظائف التقليدية)، الأمر الذي كان له انعكاس كبير على البلدان الأصلية كما على بلدان الاستقبال.

عرفت الوجهات والمسافات تغيرا كذلك مع تغير نمط الهجرة النسائية؛ صحيح أن الوجهات الكلاسيكية ظلت حاضرة، فكانت النساء ينتقلن من الأرياف إلى المدن داخل نفس البلد أو إلى بلدان مجاورة بحثا عن فرص عمل أو ظروف معيشية أفضل، لكن ظهرت وجهات أخرى، حيث تزايدت الهجرة النسائية لمسافات طويلة، نتيجة لتحسن وسائل النقل وظهور السفر البحري بأسعار أقل، فهاجرت النساء من بلد إلى آخر ومن قارة إلى أخرى.

تغير نمط الهجرة النسائية في نهاية القرن العشرين والواحد والعشرين لم يكن مسألة متعلقة فقط بالوجهات وجاذبية بلدان الاستقبال، بل متعلقا كذلك بدوافع داخلية كذلك؛ هنا لا يمكن أن نغفل تغير البنيات الاجتماعية والثقافية لبلدان المنشأ، التي ساهمت في تغير نمط الهجرة النسائية الكلاسيكي، حيث لم يكن محبذا ومقبولا سفر المرأة لوحدها، لعدة أسباب منها ما هو ثقافي وما هو اجتماعي وما هو اقتصادي، وبسبب عدة تغيرات وتطورات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، تغيرت بالمقابل منظومة

¹ Pamela Sharpe (2001) Women, Gender and Labour Migration: Historical and Global Perspectives, First published, Routledge Research in Gender and Society, Taylor & Francis e-Library, London and New York.

القيم والتقاليد والتمثيلات الاجتماعية... ومعها البنيات الاجتماعية لتسمح للمرأة بالهجرة لوحدها، ويصبح الامر عاديا ومقبولا اجتماعيا، بل وحتى ان هناك رؤية إيجابية لهؤلاء القادرات على الانتقال والهجرة، باعتبار انه دليل على التفوق والنجاح والثروة.

VI- الهجرة النسائية وتحديات اشكالية:

1-4- الإطارات القانونية والتنظيمية للهجرة:

الحديث حول الهجرة النسائية ارتبط بإشكاليات شملت الإطارات القانونية والتنظيمية للهجرة؛ والتي ترتبط بالمؤسسات وسياسات وتوجهات أصحاب القرار تجاه الهجرة والمهاجرين، والتي غالبا ما يتم ترجمتها الى قوانين وانظمة للتحكم في تحرك الأشخاص وتقلهم، بما يناسب احتياجات الدول الاقتصادية وتوجهاتها الأيديولوجية، وتشكل هذه الإطارات القانونية والتنظيمية للهجرة تحديات كبيرة خاصة امام المهاجرات بطرق غير نظامية -اللاتي غالبا ما تكن مهاجرات قسرا- يعانين وضعيات لاإنسانية اثناء العبور، تزداد حدتها إذا كن مرفقات بأطفالهن أو كن حوامل أو يعانين مرضا ما أو إعاقة ما، ولا نتحدث هنا عن عبور يدوم لأيام بل لأسابيع وشهور، وعبر عدة مراحل وبلدان للوصول للوجهة المراد الوصول اليها. كل ذلك بسبب حظر الهجرة أو القيود عليها، والتي قد يضعها البلد المستقبل، وتدعمها الدول الأصل التي تقوم بتصدير العمالة، أو حسب النظرية السياسية، تصدير المواطنين، وهو الحال في الدول الليبرالية التي سعت الى توفير احتياطي لتغطية احتياجاتها للعمالة، وخاصة من العمالة ذات الأجور المنخفضة، وكانت العولمة بابا لتنفيذ هذه السياسات على حساب المهاجرات، واستمرت هذه الإطارات القانونية والتنظيمية في انتاج تراتبية وهشاشة مرتبطة بسوق العمل وبالعمال المهاجرين من النساء خاصة، وهنا "المبدأ الأساسي للحكم الديمقراطي، وهو المساواة أمام القانون، يتم التخلي عنه عندما يكون الهدف هو الحفاظ على احتياطي العمالة، لأن هذا يعتمد على علاقات قوة غير متكافئة عالميا مقصودة واستثمارات اقتصادية"¹، تترجم الى اليات و قوانين وإجراءات ضبطينة امام تنقل وهجرة الأشخاص، وتكون النساء المهاجرات من اكبر المتضررين منها.

أضف الى أن بعض أنظمة الهجرة مبنية على عدم المساواة الجنسية، ولا تضمن الحقوق الأساسية للمهاجرات من النساء، والتي يجب ان يتم مراجعتها بشكل مستعجل؛ على سبيل المثال: نظام الكفالة في الخليج وبعض بلدان الشرق الأوسط كلبنان والعراق والاردن، وهو مجموعة من الإطارات القانونية والتنظيمية للهجرة، التي تتحكم في مصير المهاجرات، وفي إقامتهن، وفي ترتيبات السكن، والحياة الاجتماعية، والتنقل، والأوراق الثبوتية، وتأثيرات العمل والولوج والمغادرة، والعديد من جوانب الحياة والحقوق الاساسية... التي تكون بيد المشغل غالبا، وهو الامر الذي يعرض المرأة لوضع دولي وتبعي، ويزيد من خطر الاستغلال والاتجار بالدعارة.

هناك تجاوزات اخرى تحملها الإطارات القانونية والتنظيمية للهجرة، على سبيل المثال نظام فصل المهاجرات غير النظاميات عن أطفالهن في الولايات المتحدة الامريكية (المهاجرات من المكسيك وهايتي)، من خلال الاحتجاز والترحيل كجزء من إجراءات نظام الهجرة اللاإنسانية، خاصة في ظل السياسة التي تم تبنيها خلال إدارة الرئيس "دونالد ترامب" (2017-2021)، ورغم ان المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) أصدرت مبادئها التوجيهية الخاصة باحتجاز طالبي اللجوء عام 1995، حيث اشارت الى ان ممارسات الاحتجاز "غير مرغوبة بطبيعتها"، خاصة في حالة النساء والأطفال أو ذوي الاحتياجات الطبية الخاصة، كما

¹ Dirk Hoerder and Lukas Neissl (2024) Migrant Actors Worldwide: Capitalist Interests, State Regulations, and Left-wing Strategies (Studies in Global Social History, Studies in Global Migration series), ; Volume 16, Published by Koninklijke Brill, Leiden, The Netherlands, p :6.

أشارت الى أن الاحتجاز الآلي أو المطول بشكل غير مبرر يرقى إلى مستوى "العقوبة" المخالفة للمادة 31¹، ورغم هذه التوصية، لا يزال هناك احتجاج واسع النطاق في عدة بلدان أخرى مثل أستراليا وبعض دول الاتحاد الأوروبي، حيث يحدث الفصل كإجراء تنظيمي أحياناً عند التعامل مع قضايا الهجرة غير النظامية، خصوصاً في مراكز الاحتجاز أو عند وجود مشاكل قانونية حول وضع الإقامة، ويتم إجراء الفصل هذا بذريعة حماية الأطفال من الظروف غير الآمنة أو للتحقيق في أوضاع الأسر، لكن هذه الممارسات اللاإنسانية تثير تساؤلات أخلاقية وقانونية بشأن حقوق الأطفال والنساء خاصة وحقوق الإنسان عامة.

2-4- الهجرة النسائية وإشكالية الهوية:

أثارت إشكالية الهوية الكثير من النقاش في علاقة بالهجرة، لكنها تبرز بشكل معقد عندما نتحدث عن الهجرة النسائية؛ إن هوية المهاجرات يتم تحديدها لتتوافق مع الهوية الرسمية، وتعتبر المهاجرات الفئة المستهدفة أكثر من غيرها بحكم ارتباط المهاجرة بالأطفال والأسرة، ودورها الكبير في نقل وبناء الثقافة واللغة والعادات والتقاليد وأنماط التفاعل الاجتماعي، والهوية ككل، وبالتالي فإن المهاجرات أمام مفارقة الاندماج والتأقلم في إطار أنماط هوياتية محددة.

ترتبط هذه المفارقة بالمؤسسات والسلطة وسياسات الهجرة كذلك، التي يتم تصريفها من خلال الأطارات القانونية والتنظيمية للهجرة؛ باعتبار أن هذه المؤسسات تسعى إلى تحديد هوية المهاجرات بدل الاعتراف بهويتهن الحقيقية، من خلال إجراءات وشروط التسجيل والإقامة ومنح الأوراق القانونية والتأشيرات، وكذا من خلال استخدام برامج لوصف أنظمة الهجرة، وهوية المهاجرات المرغوبة، والتي تمتد لتشمل بشكل مباشر أو غير مباشر توجيهات تشمل اللباس، اللغة، الدين، الثقافة...، على سبيل المثال: المقابلات التفصيلية التي تقوم بها مصلحة الهجرة بالسويد مع المهاجرات لفهم خلفياتهن والتحقق من معلوماتهن لقبولهن أو رفضهن، في فرنسا، التي تفرض حظراً على ارتداء الحجاب في المؤسسات التعليمية فلا يتم قبول المهاجرات اللواتي يرغبن في إتمام دراستهن وترفضن. في العديد من برامج اللجوء، خصوصاً في ألمانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي، يتم استجواب طالبي اللجوء من النساء حول ممارساتهن الدينية أو مواقفهن تجاه الدين كجزء من التحقيقات لتحديد ما إذا كن فعلاً من الأقليات الدينية المضطهدة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ممارسات تعسفية عندما يتم الحكم على المهاجرات بناءً على مدى توافقهن مع معايير ثقافية أو دينية محلية. في بعض مخيمات اللاجئين أو مراكز الاحتجاز، تتعرض المهاجرات لضغوط للتخلي عن ممارساتهن الثقافية والاثنية والدينية كشرط لتلقي الخدمات أو للحصول على معاملة أفضل، ففي اليونان أو إيطاليا، على سبيل المثال، هناك تقارير تفيد بأن بعض اللاجئات المسلمات قد يتعرضن للضغط لخلع الحجاب أو تغيير ممارساتهن الدينية مقابل الحصول على دعم أو حماية.

عندما يتعلق الأمر بإجراءات تحديد هوية المهاجرات فغالباً ما تكون جزءاً لا يتجزأ من نظام سياسي واجتماعي، تجعل هذه الإجراءات الوحيدة المسموح بها قانونياً وحتى مجتمعيًا، والتي يمكن استخدامها لتهميش المهاجرات داخل المجتمع، باستعمال التمثيلات الاجتماعية والصور النمطية والمؤسسات الإعلامية لبناء وإشاعة صورة ما حول هؤلاء المهاجرات... وبذلك تسيطر هذه السياسات والمؤسسات على تحديد هوية المهاجرات "المتوافقة" مع المجتمع المستقبل، تحت دعوى اندماج واحتواء المهاجرات، وتنظيم هجرتهم والحفاظ على الأمن.

تمثل إجراءات تحديد هوية المهاجرات، كجوازات السفر والتأشيرات، أداة أساسية للدول في إدارة تدفقات الهجرة، كما يتم استخدامها لتعزيز هياكل السلطة القائمة، واعطائها مشروعية، أو لاستبعاد مجموعات اجتماعية معينة، أو لتعزيز هوية وطنية معينة...

¹ المبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن المعايير المطبقة والمعايير المتعلقة باحتجاز طالبي اللجوء (المراجعة في فبراير 2012).

عاكسةً بذلك أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية أوسع. وبالتالي فإن الإطار القانوني والتنظيمي للهجرة ليست مجرد إجراءات روتينية، بل هي عمليات معقدة تعكس توجهات هوياتية وأيديولوجية وديناميكيات السلطة وتوزيع الموارد والثروة.

3-4- تحديات تمييزية متقاطعة؛

تتعرض المهاجرات لما يسمى بالتمييز المتقاطع intersectional discrimination، حيث تتعرض النساء للتمييز لكونهن نساء من جهة، تم للتمييز لكونهن مهاجرات من جهة أخرى، لأن أغلب البنات غير محايدة جنسياً؛ حيث تواجه النساء تحدي الأنظمة الاجتماعية والثقافية التقليدية، والتي تمنح الرجال امتيازات أكبر من النساء في مختلف المجالات، مثل العمل والاجر والوظائف المتاحة، والتعليم، والملكية واتخاذ القرارات... الى جانب ذلك تواجه النساء تحديات إضافية، بسبب هويتهن كمهاجرات، فيتعرضن للتمييز وللإقصاء والعنصرية على أساس الدين (خاصة المهاجرات المسلمات)، وعلى أساس العرق والاثنية (في نيوزيلندا مثلاً، على الرغم من أن المهاجرات الصينيات والهنديات يحققن مستويات دراسية عالية، إلا أنهن يعانين من معدلات مرتفعة من البطالة وانخفاض الدخل)، الى جانب التحيزات الثقافية والمضايقات، وصعوبات الحصول على الإقامة أو الجنسية، مما يجد من حريتهن في الحركة والعمل... ونتيجة تعرضهن لهذه الحالات من العنصرية واللامساواة والإقصاء ينعكس ذلك بشكل كبير على اندماجهن وعلاقاتهن وحضورهن في المجتمع المستقبل، كما وتظل الأبحاث شحيحة حول أثر ذلك على وضعيتهن الاجتماعية والاقتصادية وصحتهن النفسية¹، رغم المؤشرات الموجودة في الواقع التي تظهر اختلالات في وضعية النساء المهاجرات؛ فعلى الرغم من ان الهجرة توفر فرصاً لتحسين الوضع الاقتصادي، تشير المصادر² إلى أن ذلك لم يترجم دائماً إلى حراك اجتماعي تصاعدي فيما يخص الهجرة النسائية، بحيث انه كثيراً ما تواجه النساء المهاجرات التمييز والاستغلال وظروف العمل الصعبة، مما يجد من فرصهن في الترقى.

4-4- تقسيم العمل اللامتكافي:

تعاني النساء المهاجرات العاملات من التمييز الجنسي الذي يطغى على تقسيم سوق العمل، حيث توجه النساء غالباً الى مهن تصنف "نسائية" نمطياً كالتمريض، والرعاية الشخصية التي تشمل غالباً الاعمال المنزلية، من طبخ وتنظيف ورعاية ومجالسة الأطفال وكبار السن...، وغيرها من وظائف قطاع الخدمات، وأعمال السكرتارية، وصناعة النسيج والمصانع، وفي الحقول والخدمات الفندقية والترفيهية...، وكلها وظائف ذات اجور ضعيفة الى متوسطة. وحتى المهاجرات العاملات ذات المهارة والتأهيل المهني العالي من الجيل اللاحق، اللواتي تمكن من الولوج للتعليم، وحاولن كسر طبيعة هذا النمط من الوظائف، وحاولن الولوج لوظائف عليا تتطلب مهارة

¹ هناك بعض المصادر والدراسات الحديثة التي اهتمت بالبعد النفسي للهجرة في علاقة مع الجنس، وأوضحت هذه الأبحاث انه قد تؤثر الهجرة على الصحة العقلية للنساء والرجال بشكل مختلف؛ على سبيل المثال، كانت النساء اللاجئات في الهند الصينية أكثر عرضة للمعاناة من الاكتئاب إذا انفصلن عن أفراد الأسرة المقربين، في حين كان الرجال أكثر تأثراً بوفاة أفراد الأسرة، للمزيد من المعلومات انظر:

Rumbaut, R. G. 1989. Portraits, patterns, and predictors of the refugee attainment process: results and reflections from the IHARP Panel Study. In Refugees as Immigrants: Cambodians, Laotians, and Vietnamese in America, ed. D. W. Haines, pp. 138-82. Totowa, NJ: Rowman & Littlefield. 198 pp.

Kay, D. 1988. The politics of gender in exile. *Sociology* 22:1-21

² Pamela Sharpe (2001) Women, Gender and Labour Migration: Historical and Global Perspectives, First published, Routledge Research in Gender and Society, Taylor & Francis e-Library, London and New York.

وتكويننا علمياً، ما زلن يعانيين عدم تجانس في التقسيم الجنساني للأجر وللعمل وظروفه وساعاته... مقارنة مع غيرهن من النساء من بلدان الاستقبال من جهة، ومع غيرهن من الرجال المهاجرين من جهة أخرى؛ فحسب تقرير "الجمعية البريطانية الطبية"¹ British Medical Association (BMA)، يواجه الأطباء والمرضات المهاجرات في المملكة المتحدة فجوة في الأجور مقارنة بزملائهم البريطانيين، على الرغم من أنهم يقومون بأدوار مماثلة ويتحملون مسؤوليات كبيرة، هذا إلى جانب الضرائب والرسوم المفروضة على العاملين الصحيين المهاجرين دون غيرهم. ووفقاً لدراسيتين² من انجاز "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" OECD حول الاندماج والفجوات في العمل والأجور، تبين أن معدلات تشغيل النساء المهاجرات في الخارج أقل كثيراً بنسبة 63% من معدلات تشغيل النساء المولودات في البلاد، كما أن معدلات تشغيل النساء المهاجرات في ألمانيا منخفضة للغاية، ورغم أن معدلات تشغيل المهاجرات منخفضة أيضاً في بلدان أخرى، فإن المعدلات في ألمانيا من بين أدنى المعدلات.

إلى جانب ذلك ارتبط عمل المهاجرات أيضاً بتجاوزات قانونية مجحفة، شملت الاتجار بهن من أجل العمل بعقود عمل محدودة وأجور زهيدة وساعات عمل تتجاوز ما هو قانوني ودون أجر إضافي، في ظل ظروف عمل غير آمنة وغير صحية (اكتظاظ، عدم توافر أسباب الأمان والسلامة، عدم توفر الإضاءة والتهوية المناسبين...)، وقد يتعرضن للعنف الجسدي والحرمان من الأكل أو النوم... أمور قد تتطور إلى الاستغلال الجنسي لهذه الفئات الهشة من النساء والفتيات ضمن شبكات الدعارة والمخدرات، وهو ما يؤدي إلى تشكيل تحدي آخر أمام المهاجرات، وهو هشاشة الوضعية المهنية التي ترتبط خاصة بالهجرة النسائية.

4-5- هشاشة الوضعية المهنية للمهاجرات؛

غالباً ما تكون حقوق المهاجرات متجاوزة؛ باعتبار أن المشغل أو الوكيل يتحكم في مصير المهاجرة العاملة، باحتفاظه بأوراقها الثبوتية وأوراق السفر، وغالباً ما لا يتم دفع أجورهن إلا بعد انتهاء عقد العمل، وغالباً ما يكون اختلاف اللغة والدين والعرق سبباً لبناء أفكار مسبقة واحكام جاهزة ضد المهاجرة، تجعل وضعها في العمل هشاً، ويجعلها تقبل العديد من التجاوزات والاساءات، خاصة إذا ما كانت معيلة للأسرة ولديها أطفال.

وتظهر هشاشة الوضعية المهنية للمهاجرات بشكل بارز في فترات الازمات والتغيرات (الحروب، الازمات الاقتصادية، الكوارث الطبيعية...)، حيث تكون المهاجرات الفئة الأكثر تضرراً، وكان هذا بارزاً على سبيل المثال أثناء وبعد أزمة وباء كوفيد³، حيث تعرضت المهاجرات أكثر من غيرهن لساعات عمل إضافية، كما تعرضن لتخفيض الأجور، وللتسريح من العمل، وهناك العديد من المهاجرات اللواتي اضطررن للعودة إلى بلدان الأصل، وهذه الوضعية الهشة تتفاقم في علاقة مع مؤشري المستوى الدراسي والوضعية القانونية للهجرة والاقامة، ما يجعل المهاجرات أكثر عرضة للاستغلال حسب منظمة الأمم المتحدة. إلى جانب أن أعمال الرعاية

¹ BMA (2020), commentary on Mend the Gap: The Independent Review into Gender Pay Gaps in Medicine in England, UK, p. 15.

² OECD/EUROPEAN UNION, 2018, Gender differences in immigrant integration, Chapter 6: Gender differences in immigrant integration, p: 148. <https://www.oecd.org/>

Thomas Liebig, 2007, The Labour Market Integration of Immigrants in Germany, OECD/EUROPEAN UNION Social, Employment and Migration Working Papers N° 47, P : 54

³ UNWOMEN 2020, Addressing the impacts of the covid-19 pandemic on women migrant workers, Guidance note, Federal Republic of Germany, USA, <https://www.unwomen.org/en>

والاعمال المنزلية التي تشغل عددا كبيرا من المهاجرات، غالبا ما لا يتم اعتبارها اعمال ذات مهارة، وتصنف غالبا ضمن الوظائف غير الرسمية، والتي لا تلقى احتراما وتقديرا مجتمعيًا¹، ولا حماية قانونية كافية، مما يزيد من هشاشة وضعيتهن المهنية.

V- اثار الهجرة النسائية:

للحجرة النسائية عدة اثار؛ تبدأ بذواتهن وتصورهن لذواتهن في علاقة مع محيطهن؛ بحيث قد تكتسب النساء استقلالية مادية تنعكس على أدوارها الاجتماعية، كما تكتسب مهارات ومعارف وتجارب اجتماعية جديدة، وقدرة على اتخاذ القرارات وتديرها، هذا التراكم ينعكس على علاقاتها مع نظرائها في المجتمع، وبذلك تتغير البنية الاجتماعية الداخلية للنساء حول ذواتهن، وهذا يساهم في بناء مجتمع سليم، متكافئ ومتكامل. كما ان التمثيلات الاجتماعية حول الهجرة النسائية يتم تغييرها، داخل الاسرة والمجموعة الاجتماعية التي تنتمي لها المهاجرة، حيث هناك تقبل وتطبيع مع هجرة النساء وقدرتهن على التنقل والنجاح، وهذا يذيب الصور النمطية حول النساء المهاجرات، كما ويقدم نموذجًا إيجابيًا، له انعكاس على منظومة القيم ودلالات الجنس اجتماعيًا، وانعكاس كذلك على العلاقات بين الجنسين والتسلسل الهرمي الجنساني داخل البنية الاجتماعية.

كما ان اثار الهجرة النسائية تتجاوز ذوات النساء واسرهن ومجتمعاتهن الى اثار على البنية الاقتصادية والاجتماعية ككل؛ باعتبار المساهمة الكبيرة للمهاجرات في التنمية الاقتصادية للبلد الأصلي وللأسرة من خلال التحويلات المالية واستثمارها في البلدان الأصل؛ أظهرت دراسة أجرتها منظمة تابعة للأمم المتحدة في عام 2000 أن النساء البنغلاديشيات مثلا يرسلن إلى أوطانهن 72 في المائة من دخلهن. وفي الهند، على سبيل المثال، بلغ إجمالي التحويلات المالية 7.6 مليار دولار أمريكي، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف صافي تدفقات الاستثمار وتقريباً نفس مساهمة صناعة النسيج والملابس². وفي الفلبين، يعتبر العمال الفلبينيون في الخارج الآن الأبطال الجدد، حيث جلبوا، ما يزيد عن 6.23 مليار دولار أمريكي على شكل تحويلات مالية في عام 2000، وهو ما يكفي لسد الفجوة في النقص في الإيرادات وميزان المدفوعات³. ورغم غياب ارقام دقيقة حول حجم اموال الاستثمار لهذه التحويلات التي تقوم بها المهاجرات، لكن تتجه اغلبها نحو مشاريع الاستهلاك اليومي بمعنى استثمارات محدودة (السكن، سيارة فارهة...)، ولا تشمل فتح فرص تنمية أكبر، رغم أننا نتحدث عن مهاجرات مقاولات ونساء اعمال مهاجرات قادرات على خوض مغامرة الاستثمار في مشاريع مدرة للدخل، الا ان ذلك مازال محدودا.

اثر الهجرة النسائية واضحة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المستقبلية كذلك؛ لقد تطلب بناء هذه الدول قوة عاملة وإنتاجية، وكان الاعتماد على المهاجرين لتلبية هذه الحاجة، ونتيجة لذلك، شرعت هذه البلدان في وضع شروط مادية لجذب واستقبال المهاجرين، ومع بداية القرن العشرين، شهدت الهجرة على المستوى العالمي ديناميكية كبيرة، تجلت آثارها في ارتفاع معدلات النمو في مختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصاد، الديموغرافيا، الجغرافيا، والمجتمع ككل في البلدان المستقبلية، حيث ظهرت عواصم عديدة أصبح فيها المهاجرون وأسرهم يشكلون نسبة كبيرة من السكان، اللذين أسسوا مراكز حضرية واقتصادية ذات حركية اجتماعية واشعاع اقتصادي كبير؛ نذكر على سبيل المثال نيويورك، وكاليفورنيا، ونيوجرسي، وتكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، تورنتو وموريال وفانكوفر بكندا، أوكلندا بنيوزيلاندا، وسيدني وملبورن بأستراليا، وأمستردام ولندن ومدريد وبرلين بالبلدان الأوروبية.

¹ Anderson, B. (2000) Doing the Dirty Work? The Global Politics of Domestic Labour. Zed Books, London.

² Nielson, Julia (2002) 'Service providers on the move: labour mobility and the WTO General Agreement on Trade in Services', Evian Group Compendium, 2002

³ Worldbank, <https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?locations=PH>

اثار الهجرة النسائية لا تقف عند الاثار الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل انها تتجاوز ذلك الى اثار ثقافية وحضارية؛ فقد ساهمت المهاجرات في اغناء ثقافي كبير للبلدان المستقبلية، من خلال ما يحملنه من نط وثقافة عيش بلدانهم الاصلية، نقلنها وهاجرن بها الى البلدان المستقبلية، ظهرت عبر العديد من المظاهر: تغير أنماط الاكل، على سبيل المثال في و.م.أ. من خلال الاكل الهندي والصيني. تغير أنماط الصحة والعلاج، على سبيل المثال انتشار الوخز بالإبر، البوغا، الصيام... كعلاجات طبيعية في العديد من الدول الاوربية وغيرها. تغير في أنماط وايقاعات موسيقية... لقد ساهمت المهاجرات في بناء فضاءات جديدة، عبر دولية، للعيش والتواصل والتعارف المشترك، فضاءات علائقية ما وراء الحدود، تتجاوز الدول، للتبادل والتلاقح والعتاء، ملهمة بنماذج غير نمطية قوية للعلاقات بين الافراد وبين الجماعات الاجتماعية رغم اختلافاتهم العرقية والاجتماعية والدينية...

بينما يميل السياسيون والخطاب العام في الدول المستقبلية للهجرة إلى تصوير العاملات المهاجرات وكأنهن يستفدن بشكل أساسي من هذه الفرص لتلبية احتياجاتهن الشخصية، إلا أن الحقيقة تكمن في أن مصلحة تلك الدول تتمثل في السماح بدخول مزيد من العمال المهاجرين، فذلك يساعد على خفض تكاليف العمالة، أو كما هو الحال في قطاع العمل المنزلي والاعمال الاساسية، يتيح للنساء المحليات دخول سوق العمل، مما يجعلهن أكثر "إنتاجية"¹؛ وبالتالي فقد ساهمت المهاجرات العاملات في البلدان الصناعية بتقديم دعم كبير لنساء البلدان المستقبلية العاملات ليحققن تحررهن ويدرسن ويعملن...، كما حفظت استقرار الاسر والأطفال في هذه المجتمعات، بقيامها بتدبير جميع الاعمال المنزلية الأساسية، وبرعاية الأطفال وكبار السن كذلك.

في هذا الإطار يثير الباحثون في اثار الهجرة النسائية، أهمية مناقشة موضوع الأمومة العابرة للحدود الوطنية، فضلاً عن سلسلة أعمال الرعاية العالمية²، اللتين يتم تهجيرهما بحجرة النساء، والتي تضمنت استمرار العمالة وإعادة الإنتاج، من حيث توفير المهاجرات العاملات داخل المنازل لتعويض الأمهات العاملات، وكذلك توفير المهاجرات العاملات خارج المنازل بأجور زهيدة وفي وظائف موسمية وغير مهيكلية. وينتج عن عوالة الرعاية والعمالة هذه لا مساواة على مستوى الأجور والرعاية بين نساء الدول الغنية ونساء الدول الفقيرة، واتساع الفوارق بينهما. وقد اشارت "باريناس"³ Parreñas في حديثها عن هجرة العاملات الفلبينيات، الى ان هجرة النساء أكثر من مجرد هجرة عددية، بل لها اثار وامتدادات يجب فهمها وتحليلها؛ حيث انه يُفترض في كثير من الأحيان أن النساء في البلدان الصناعية (الغربية) أكثر "تحرراً" من النساء المهاجرات من البلدان النامية او الفقيرة، حيث استطعن تحصيل العديد من الحقوق من خلال عملهن واستقلالهن المادي وتعليمهن العالي، الامر الذي مكنهن من فرص والامكانيات الناتجة عن ذلك، الى جانب تحسين مكانتهن الاجتماعية، فإننا نغفل عن ان العديد من هؤلاء النساء "المتحررات" قادرات على ممارسة

¹ Hein de Haas, Stephen Castles And Mark J. Miller (2020) The age of migration: International Population Movements in the Modern World, Sixth Edition, Red Globe Press, United Kingdom, P 277.

² تتحدث كل من Arlie Russell Hochschild و Ehrenreich Barbara عما اسمياه ب"سلاسل الرعاية العالمية" global care chains ضمن انتقال وهجرة الافراد، وخاصة من النساء، حيث يتم نقل وهجرة الرعاية والعمل والخبرة مع هؤلاء المهاجرات نحو البلدان الأكثر غنى، حيث تشتغل المهاجرات بشكل كبير في تقديم الرعاية و الخدمات الأساسية. للمزيد من التفاصيل انظر:

Barbara Ehrenreich and Arlie Russell Hochschild.(2003) Global Women: Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy, 1st edition, Granta Books, Canada.

³ بتصرف:

Parreñas, R. S. (2000) Migrant Filipina domestic workers and the international division of reproductive labor. Gender & Society, 14, p : 560–580

مهنة وعيش تلك الحياة وكسب حقوقهن وممارستها...، لأن النساء المهاجرات المحرومات يبن عنهن ويقمن بتأدية ادوارهن القديمة الأساسية داخل المنازل من تربية ورعاية وأعمال منزلية، وهذا مساهم في تطور الاقتصاد الخاص بهذه الدول من خلال مساهمة المهاجرات في دعم تغير بنية سوق العمل، وتغطية الفراغ الذي تركته الأمهات وكذلك الإباء، اللذين غادروا منازلهم للعمل وتحسين أوضاعهم الاجتماعية و المادية، ما انعكس على الانتاجية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان وعلى ساكنتها.

خاتمة:

عملت المهاجرات بكل اشكالها الارادية كالتنقلات والرحلات الاستكشافية والزيارات، وكذا المهاجرات غير الارادية كالتجهير والطرده والنزوح والترحالات الحاشدة، على تغيير معالم كوكب الأرض، فقد قدمت مسحا لمناطق معروفة ومجهولة، واسهمت في تنميتها واعمارها، والتقاء الشعوب وتعارفها وتقدمها، وفي هذا الاطار لم يعد موضوع الهجرة النسائية، من منظور سوسيولوجي، قابلاً لفهم هؤلاء المهاجرات كعناصر سلبية أو ضحايا فحسب، بل يستدعي التفكير فيهن كعوامل للتغيير والتنمية، فقد ظلت الهجرة النسائية تكتسب أهمية أكبر في سياق عالمي متغير، وتبقى النساء المهاجرات فاعلات أساسيات في التغيير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، رغم التحديات الكبيرة التي تواجههن، لذلك فإن الهجرة النسائية كظاهرة تعكس قوة النساء في مواجهة التحديات وتحقيق الذات، وسط بيئة عالمية متغيرة. كما أن المقاربة السوسيولوجية للهجرة النسائية لا تعتمد على الفروق البيولوجية بين الجنسين، بل تتناول تفاعل العلاقات بين الجنسين والأيدولوجيات الجنسانية في كل من البلدان الأصلية والمستقبلة. هذه العلاقات تتجلى في البنى الاجتماعية التي تعزز عدم المساواة وتساهم في تفشي تلك الفروقات. ومن الضروري كذلك في ظل المقاربة السوسيولوجية للعمل على الاقتراب بشكل عملي من ظاهرة الهجرة النسائية من خلال البحث العلمي، لفهم الظاهرة في شمولها وتفصيلها. إن هذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة للباحثين للحصول على صورة أوضح عن الموضوع، كما أنه ضروري للسياسيين وصناع القرار لزيادة وعيهم بأهمية الاستثمار في البيانات المتعلقة بهذا الموضوع، كونه يمثل جانباً تنموياً مستداماً يحمل في طياته إمكانيات وفرصاً كبيرة.

المصادر والمراجع:

✓ المراجع باللغة العربية:

■ الكتب:

- المرابط، أ. (2010)، القران والنساء: قراءة للتححرر. ترجمة محمد القران، (ط1). المغرب: مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائية في الإسلام، الرابطة المحمدية للعلماء.
- فكار رشدي (1980). علم الاجتماع وعلم النفس والانتروبولوجيا الاجتماعية: معجم موسوعي عالمي، المجلد الأول: مصطلحات، دار النشر العالمية جنتير، باريس.

■ التقارير:

- تشوس ألفاريز (2022)، تقرير تسليط الضوء على الهجرة العالمية، التحالف العالمي للهجرة GCM ومؤسسة فريدرش إبيرت، ميديا كومباني، ألمانيا.

✓ المراجع باللغات الأجنبية:

■ Books:

- Anderson, B. (2000) Doing the Dirty Work?: The Global Politics of Domestic Labour. London: Zed Books.
- Bernard A. Cook (2006). A Historical Encyclopedia from Antiquity to the Present, Volume one, California Denver: ABC-CLIO.
- Butalia U. (1998). The Other Side of Silence: Voices from the Partition of India, (1st ed.). India: Penguin.
- Chamberlain, M. (2004). Narratives of Exile and Return, (1st ed.). New York: Routledge.
- Darrow, Margaret H. (2000). French Women and the First World War: War Stories of the Home Front, New York: Berg.
- De Haas H., Castles S. And Miller M. J. (2020) The age of migration: International Population Movements in the Modern World, (Sixth Edition). United Kingdom: Red globe press, p: 10.
- Ehrenreich B. and Hochschild A. R. (2004) Global Woman: Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy (1st edition). New York: Holt Paperbacks.
- Essed, P. (1991). Understanding Everyday Racism: An interdisciplinary theory, (1st ed.). London and New Delhi: Sage Publications, p: 31.
- Harvey L. J. (2019). Somewhere - Women's Stories of Migration, (1st ed.). New Zealand: Beatnik Publishing.
- Hoerder D. and Neissl L. (2024) Migrant Actors Worldwide: Capitalist Interests, State Regulations, and Left-wing Strategies. Studies in Global Social History, Studies in Global Migration series, 53, The Netherlands: Brill Academic Pub.

- Menon R. & Bhasin K. (1998) *Borders & Boundaries: women in India's partition*, (1st ed.). New Jersey: Rutgers University Press.
- Phizacklea, A. (1983). *One way Ticket? Migration and Female Labour*, (1st ed.). London: Routledge.
- Schrover, M., van der Leun, J., Lucassen, L., & Quispel, C. (Eds.). (2008). *Illegal Migration and Gender in a Global and Historical Perspective*. Amsterdam: Amsterdam University Press.
<http://www.jstor.org/stable/j.ctt46mwss>
- Sharpe P. (2001). *Women, Gender and Labour Migration: Historical and global perspectives*, (1st ed.). London and New York: Routledge.
- Yans-McLaughlin V. (1990). *Immigration Reconsidered: History, Sociology and Politics*, (1st ed.). New York: Oxford University Press.
 - **Chapter in a book:**
- Zinn D. L. (2017), *The Senegalese Immigrants in Bari: What Happens When the Africans Peer Back*, in *Migration and identity*, (pp: 53-68). New York: Routledge.
 - **Journal's Citation:**
- Ambrosini, M. (2016). From "illegality" to tolerance and beyond: Irregular immigration as a selective and dynamic process. *Journal of International Migration*, Volume 54, Issue 2, p: 144–159.
- Bertaux-Wiame, I. (1979). The Life History Approach to the Study of Internal Migration. In: *Oral History*, 7(1), 26–32.
- Chamberlain, M. (1995). Family narratives and migration dynamics: Barbadians to Britain. *NWIG: New West Indian Guide / Nieuwe West-Indische Gids*, 69(3/4), 253–275.
<http://www.jstor.org/stable/41849693>.
- Houstoun MF, Kramer RG, Barrett JM. (1984) Female predominance of immigration to the United States since 1930: a first look. *Int Migr Rev.*, 18 (4 Spec No): 908–63. PMID: 12340340.
- Parreñas, R. S. (2000) Migrant Filipina domestic workers and the international division of reproductive labor. *Gender & Society*, 14, p : 560–580
- Parrenas, R. S. (2000). Migrant Filipina Domestic Workers and the International Division of Reproductive Labor. *Gender and Society*, 14(4), 560–580.
<http://www.jstor.org/stable/190302>
- Ravenstein, E. G. (1885). The Laws of Migration. *Journal of the Statistical Society of London*, 48(2), 167–235.
- Ravenstein, Ernst G. (1889). The Laws of Migration. *Journal of the Statistical Society*, Vol. 52, No. 2, 241–305.
- Tilly, L. A. (1987). Women's History and Family History: Fruitful Collaboration or Missed Connection? *Journal of Family History*, Volume 12, Issue 1–3: 303–15.

- Zlotnik, H. (2003). The Global Dimensions of Female Migration. Migration Information Source.

▪ **Reports:**

- British Medical Association (2020) Mend the Gap: The Independent Review into Gender Pay Gaps in Medicine in England, UK, p. 15.
- International Labour Organization (2007) Labour and Social Trends in Asian 2007: Integration, Challenges and Opportunities, International Labour Office Regional Office for Asia and the Pacific, Bangkok.
- International Organisation for Migration IOM (2003) World Migration 2003: Managing Migration – Challenges and responses for people on the move, Geneva, Textbox 1.1.
- Liebig T. (2007) The Labour Market Integration of Immigrants in Germany, OECD/EUROPEAN UNION Social, Employment and Migration Working Papers N° 47, OCDE edition, Paris, P : 54.
- Nielson, J. (2002) Trade Agreements and Recognition, In Quality and Recognition in Higher Education: the cross-border challenge, OECD.
- OECD/European Union (2018), Gender differences in immigrant integration. In Settling In 2018: Indicators of Immigrant Integration, Paris: OECD Publishing.
- UNESCO (2002) Migration research and migration policy making: case studies of Australia, the Philippines and Thailand, Wollongong, Asia Pacific Migration Research Network: working papers series, 9.
- United Nations High Commissioner for Refugees (2000) State of the World's Refugees 2000: Fifty Years of Humanitarian Action – Chapter 4: Flight from Indochina, pp. 83, 84.
- UNWOMEN (2020) Addressing the impacts of the covid-19 pandemic on women migrant workers, USA: Federal Republic of Germany.

▪ **Website:**

- The Transatlantic Slave Trade (2024). Retrieved from <https://ejl.org/report/transatlantic-slave-trade/>
- Worldbank, Retrieved from <https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?locations=PH>

العتبات النصية وتخييل العنف والهوية في رواية "فرانكشتاين في بغداد" لأحمد سعداوي:

مقاربة حجاجية تداولية

دة. آمال بن الطاهر

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش

المملكة المغربية

الملخص:

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية محورية تتمثل في التساؤل عن الكيفية التي يتم بها توظيف خطاب العتبات النصية في رواية "فرانكشتاين في بغداد" لأحمد سعداوي، بوصفه أداة حجاجية وبلاغية فعالة، لتشريح إشكاليتي العنف والهوية في واقع المجتمع العراقي ما بعد الغزو. ويهدف البحث إلى الكشف عن الآليات البلاغية والاستراتيجية الإقناعية التي تحكم بناء هذه العتبات، وكيف تتجاوز وظيفتها التقديمية التقليدية لتصبح مدخلاً تأويلياً يوجه قراءة النص الروائي ويرسخ أطروحته النقدية.

يُعتبر متن الاشتغال في هذه المقالة حقلاً نصياً مزدوجاً؛ فهو يركز على رواية "فرانكشتاين في بغداد" كمتن سردي رئيس، مع التركيز التحليلي على عتباتها النصية - وعلى رأسها العنوان الرئيس والإهداء والاستهلال ومحتويات الغلاف وكلمة الناشر - بوصفها متناً موازياً يحمل دلالات عميقة. ولتحقيق أهداف البحث، تعتمد الدراسة على منهجية مركبة تجمع بين تحليل الخطاب والنقد البلاغي، مستندةً في إطارها النظري إلى مفهوم "العتبات النصية" أو "المناسبة" كما طورها جيرار جنيت (Gérard Genette)، مما يسمح بتمثيل العلاقة الجدلية بين هذه العتبات والمتن السردي الداخلي.

تكشف عملية التحليل أن العتبات النصية في الرواية تشكل نظاماً حجاجياً متماسكاً. فالعنوان "فرانكشتاين في بغداد" يقوم على حجة بلاغية مفارقة، تخلق صدمة دلالية من خلال الجمع بين المرجعية الأسطورية الغربية والفضاء المحلي العراقي، لتعبر عن استعارة عميقة لاستشراء العنف وانزياح الهوية. كما يتحول الإهداء ومكونات الواجنتين الأمامية والخلفية للرواية إلى خطابات مكثفة لا تقدم العمل فحسب، بل تحاجج لقضيته المركزية، ملمحة إلى أن العنف ليس طارئاً بل هو آلة مركبة تستهلك الجميع وتشكل هوية مجتمعية مشوهة وهجينة، أشبه بالكائن "الشسمة" نفسه.

من خلال هذا التحليل، تبلغ الدراسة رهاناتها المتعددة؛ فهي تسعى فقط إلى إثبات الأهمية الوظيفية والحجاجية للعتبات النصية في تشكيل معنى العمل الأدبي، بل أيضاً إلى تقديم قراءة نقدية للرواية تكشف كيف يصبح الأدب فضاءً لتشخيص العلاقة الجدلية بين العنف المستشري وتشظي الهوية. كما يرمي البحث إلى تأكيد قدرة المنهج التحليلي القائم على علم النص على كشف طبقات الدلالة في النصوص الإبداعية المعاصرة.

يخلص البحث إلى أن خطاب العتبات في "فرانكشتاين في بغداد" لم يكن هامشاً زخرفياً، بل كان مركزاً حجاجياً استطاع أن يضع القارئ في قلب أطروحة الرواية منذ اللحظة الأولى. ومن ثم، تُقدم الرواية من خلال هذا التوظيف أنموذجاً أدبياً فريداً، يجعل من عتباتها النصية مدخلاً جوهرياً لا غنى عنه لقراءة الواقع وتشريح إشكالياته الأكثر تعقيداً، كمشكلة العنف والهوية في مجتمع ما بعد الصدمة.

الكلمات المفتاحية: خطاب، العتبات، النصية، البلاغة، الحجاج، رواية "فرانكشتاين في بغداد".

مقدمة:

تُعَدُّ رواية "فرانكشتاين في بغداد" (2013) للكاتب العراقي أحمد سعداوي من أبرز النصوص السردية العربية المعاصرة التي استثمرت العنف والخراب والحرب بوصفها مكوّنات جمالية ودلالية لتفكيك الواقع العربي ما بعد الاحتلال. فهي ليست رواية عن الحرب فحسب، بل عن تمرّق الكائن الإنساني وتحوّله إلى شظايا من هوية وجسد وذاكرة. وفي هذا التمرّق، يبرز خطاب الرواية بوصفه فعلاً تواصلياً يقوم على الإقناع والتأثير، أي فعلاً حجاجياً يسعى إلى جعل المتلقي يُصدّق الرواية لا من حيث صدق الحدث، بل من حيث وجهة الموقف الأخلاقي والجمالي الذي تتبناه.

ومن بين المكونات النصية التي تسهم في توجيه هذا الفعل الحجاجي تبرز العتبات النصية باعتبارها مدخلاً دلاليًا واستراتيجيًا لبناء المعنى وإعداد المتلقي. فالعنوان، والإهداء، والمقتبسات، وواجهة الغلاف ليست مكونات جانبية أو عناصر شكلية، بل هي "خطابات موازية" - وفقاً لتصنيف جيرار جينيت (Gérard Genette) - تشتغل بوظائف تداولية وإقناعية محددة. إنّها تمارس تأثيراً مسبقاً على المتلقي، وتُكوّن أفقاً حجاجياً يؤطر فهم الرواية ويحدّد مسارات تأويلها.

من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة، إذ تسعى إلى تحليل بلاغة العتبة واستراتيجيات الحجاج في رواية "فرانكشتاين في بغداد" بوصفها فضاءً لتخييل العنف والهوية. فالعتبات هنا ليست مجرد واجهات زخرفية، بل هي جزء من منظومة خطابية تُقدّم أطروحة الرواية حول هوية الإنسان العراقي في زمن التشردم والحرب، وتستخدم أدوات الحجاج البلاغي (الإقناع، التبرير، المفارقة، السخرية، الشهادة، إلخ) لبناء علاقة جدلية بين النص والقارئ، وبين التخييل والواقع.

تأسس هذه المقاربة على التصورات النظرية للحجاج في البلاغة الجديدة عند بيرلمان وتيتيكا (Perelman & Olbrechts-Tyteca)، وعلى اللسانيات التداولية كما بلورها ديكر (Oswald Ducrot) وأنسكومبر (Anscombre)، بالإضافة إلى مفاهيم الخطابة الحوارية عند جاك موشر (Jacques Moeschler)، ونظرية المسألة عند ميشال مايير (Michel Meyer). هذه المقاربات مجتمعة تمكّن من فهم الخطاب الأدبي بوصفه تفاعلاً حجاجياً يتجاوز البنية اللغوية إلى مقاصد التأثير والإقناع ضمن سياق ثقافي وتاريخي محدد.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية محورية مفادها: كيف توظّف العتبات النصية في رواية "فرانكشتاين في بغداد" استراتيجيات حجاجية لبناء تخييل العنف والهوية؟ ويتفرّع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية: ما طبيعة العلاقة بين العتبة والنص في بناء الموقف الحجاجي للرواية؟ وكيف تتحول العلامات العتبية إلى آليات للتأثير المعنى الأخلاقي والسياسي في النص؟ وما الكيفية التي تتجلى بها بلاغة الحجاج في تشكيل وعي القارئ وإقناعه بأطروحة الرواية؟

ستنوزع ورقتنا البحثية وفق منهج تحليلي تداولي بلاغي، يزاوج بين قراءة العتبات النصية (العنوان، الغلاف، الإهداء، المقتبسات، الملاحق...) وتحليل البنيات الحجاجية التي تسندها، مع استحضار السياق التاريخي والاجتماعي للرواية. ويؤخّى من هذا التحليل الكشف عن الكيفية التي تُمارس بها العتبات النصية وظيفة بلاغية مزدوجة: من جهة، تهينة المتلقي للدخول في عالم الرواية، ومن جهة أخرى، إقناعه برؤية محددة للعنف والهوية. ومن ثمّ، فإن هذه القراءة لا تنشُد وصف العتبات فحسب، بل تفكيك حجاجيتها بوصفها خطاباً موازياً يكشف أفق الرواية ومقصدها العميق.

I. عتبات الرواية:

لقد عرفت الدراسات السردية والبلاغية منذ النصف الثاني من القرن العشرين تحوُّلاً عميقاً في النظر إلى النص الأدبي، إذ لم يعد النص يُحتزل في متنه الحكائي أو بنيته السردية، بل أُعيد الاعتبار لما يُحيط به من خطابات موازية تُؤسّس معناه وتوجّه أفق تلقيه. ويأتي مفهوم العتبات النصية (les paratextes) كما صاغه جيرار جينيت (Gérard Genette) في كتابه *Seuils* (1987) ليؤكد أنّ النص لا يدخل إلى وعي القارئ إلا عبر هذه "المناطق الحدية" التي تفصل بين الداخل والخارج، وتؤدي وظيفة مزدوجة: فهي من جهة؛ واجهة تواصلية تقدّم النص وتعرّف به، ومن جهة أخرى؛ خطاب مقصود يحمل دلالاته ومواقفه الخاصة.

إنّ هذا التصور يُمكن من النظر إلى العتبات لا بوصفها عناصر تزيينية أو بيانات خارجية، بل باعتبارها خطاباً مستقلاً يمتلك نظامه التداولي، ومقاصده البلاغية، واستراتيجياته الحجاجية. فهي تُخاطب المتلقي قبل أن يشرع في قراءة المتن، وتُمارس عليه فعل الإقناع أو الإجماع، مما يجعلها لحظة تأسيسية في العملية التواصلية التي تربط النص بجمهوره. فالكاتب حين يختار عنوانه، أو يُوجّه إهداءه، أو يستشهد بمقولة أو آية، إنما يُمارس نوعاً من الفعل الحجاجي الذي يُمهّد لتلقي نصّه ضمن أفق معين من المعنى والموقف.

من هذا المنظور، يمكن القول إنّ العتبة تمثّل خطاباً تداولياً بلاغياً قائماً بذاته، له شروطه في المقام (contexte) والمخاطب (allocutaire) والمقصد (visée). فهي تتضمن موقفاً من العالم ومن القارئ في آنٍ معاً، إذ تُقدّم النص داخل "عقد تواصلية" خاص، يتأسس على الإغراء والإقناع والتأطير. وبهذا المعنى، تُمارس العتبة وظيفة تأطيرية (fonction cadrante) تجعلها شريكاً في صناعة الخطاب الأدبي لا مجرد عنصر تمهيدي له.

ويُعزّز هذا الطرح بما جاءت به البلاغة الجديدة عند بيرلمان وتيتيكا (Perelman & Olbrechts-Tyteca) التي أعادت تعريف الخطاب البلاغي باعتباره كل خطاب يسعى إلى التأثير في ذهن المتلقي وإقناعه بمشروعية موقف ما. فإذا كان الحجاج فعلاً لغوياً يروم التأثير، فإنّ العتبات النصية هي من أخصب الفضاءات التي يتجلّى فيها هذا الفعل، لأنها تُمارس سلطة التهيئة والتوجيه، وتبني منذ البدء علاقة وجدانية ومعرفية بين النص والقارئ.

كما يُضاف إلى ذلك البعد التداولي الذي بلوره ديكر و أنسكومبر (Ducrot & Anscombre)، حيث تُفهم اللغة من منظورها الحوارية والحجاجية، أي من خلال قدرتها على تضمين مواقف وتوجيهات ضمنية. فالعتبة من هذا المنظور تحمل إلمحات تداولية (implicatures) تقود القارئ نحو تأويل معيّن، وتخلق شبكة من التوقعات الحجاجية التي تسهم في بناء المعنى قبل الولوج إلى النص.

هكذا تغدو العتبات النصية مجالاً حجاجياً متكاملًا يُمارس فيه الكاتب سلطته البلاغية، وتتجلّى فيه مقاصده الجمالية والفكرية. فهي خطاب مواز لا يقل قيمة عن المتن، بل يوازيه في الوظيفة والفاعلية التأويلية. وإذا كانت البلاغة في جوهرها فنّ التأثير والإقناع، فإنّ العتبة هي بلاغة النص قبل النص، وصوته الأول الذي يُعلن عن مواقفه القيمية والجمالية، ويهيئ قارئه للانخراط في عالمه التخيلي بما يحمله من رؤى للعنف والهوية والوجود.

1. صورة الغلاف :

تعدّ صورة الغلاف من أهمّ العتبات النصية التي تحتلّ موقعاً استراتيجياً في منظومة التواصل الأدبي، إذ تشكّل الواجهة البصرية الأولى التي يُقدّم من خلالها النص إلى القارئ. فهي ليست مجرد غلاف مادي يحمي الكتاب، بل خطاب بصري مقصود يتضمّن رؤية تأليفية وفنية تُسهّم في بناء أفق التلقي. لقد أصبح الغلاف في النقد الحديث - وفقاً لما يؤكده جيرار جينيت في كتابه "Seuils" (عتبات) - جزءاً لا يتجزأ من البنية الخطائية للنص، بما يمارسه من تأثير في توجيه القراءة وتشكيل الانطباع الأول لدى المتلقي.

إنّ الخطاب البصري الذي يُنتجه الغلاف يتجاوز بعده الجمالي إلى بعد حجاجي تداولي، لأنّه يسعى إلى إقناع المتلقي بمشروعية الدخول إلى عالم النص، عبر آليات غير لغوية: اللون، والشكل، والتكوين، والخط، وتوزيع العناصر، والإيحاءات الرمزية. فالصورة تُحاجج من دون كلمات، وتُبلّغ رسالة بلاغية قائمة على الإيحاء والإغراء البصري والمخاطبة الوجدانية. وهذا ما يجعلها - بحسب تصورات رولان بارت (Roland Barthes) في تحليله للخطاب الأيقوني - نصّاً بصريّاً يحمل دلالات لغوية وثقافية وأسطورية في آن واحد.

من هذا المنطلق، يمكن القول إنّ صورة الغلاف تُمارس فعلاً بلاغياً حجاجياً على مستويين متداخلين:

- **المستوى البلاغي الجمالي:** حيث تعمل الألوان، والخطوط، والتكوينات البصرية على إثارة الانتباه وإغراء المتلقي وجذب اهتمامه نحو النص.

- **المستوى الحجاجي التداولي:** إذ تُقدّم الصورة أطروحة ضمنية حول هوية النص ومضمونه وموقفه القيمي، وتُهيئ المتلقي لتبني تأويل محدّد قبل أن يشرع في القراءة الفعلية.

ولذلك فإنّ بلاغة الغلاف تتجلى في قدرته على الجمع بين الجاذبية الجمالية والمقصدية الإقناعية. فالصورة ليست محايدة، بل تملك قوة خطائية تشكّل ما يُسمّيه بيرلمان وتيتيكا في البلاغة الجديدة بـ «الحجة غير المباشرة» (argument indirecte)، أي تلك التي تؤثر في المتلقي عبر الانفعال والتمثّل لا عبر المنطق المباشر. ومن ثمّ، فالغلاف يتحوّل إلى منظومة رمزية حجاجية تُعبّر عن رؤية النص للعالم، وتُغري المتلقي بالانخراط في أطروحة الرواية.

وفي سياق رواية "فرانكشتاين في بغداد"، تكتسب صورة الغلاف بعداً حجاجياً مركّباً؛ إذ تتفاعل فيها رموز الحرب والخراب والجسد الممزق مع أسطورة فرانكشتاين، لتقدّم أطروحة بصرية عن الإنسان العراقي الذي صنّع من أشلاء وطنه. هنا يصبح الغلاف أداة لتخييل العنف وتمثيله، أي أنّه يُمارس وظيفة بلاغية في بناء المعنى قبل أن يبدأ السرد. فهو يقدّم «الحجة الأولى» التي تُمهّد القارئ لتلقي الرواية في أفق إنساني وفكري محدّد، يجمع بين المأساة والتأمل في سؤال الهوية.

وبهذا المعنى، فإنّ دراسة حجاجية الغلاف ليست تحليلاً شكلياً لعنصر بصري، بل هي قراءة تداولية بلاغية لخطاب مواز يشتغل في صميم الحجاج الروائي. فالغلاف لا يزيّن النص بل يُجادل فيه، ولا يصف الواقع بل يُعيد تشكيله بصريّاً في إطار حجاجي يسعى إلى بناء موقف من العالم، ومن القارئ في آن واحد.

إنّ طابعي الاستدراج والاستدعاء يبدوان جليّين عبر الواجهة الأمامية لغلاف رواية فرانكشتاين في بغداد، حيث تُمارس الصورة فعلها الإغرائي والحجاجي منذ النظرة الأولى. فالغلاف لا يقدّم مشهداً تصويرياً محايداً، بل يُؤسس لعلاقة تداولية بين

النص والمتلقي قائمة على الإقناع غير المباشر، من خلال آليات الإيحاء البصري والتمثيل الرمزي. فكل عنصر من عناصر الصورة يعمل كعلامة دالة تُنتج معناها داخل سياق سردي وثقافي محدّد، لتتحوّل الواجهة إلى خطاب بلاغي يعلن عن مقاصد الرواية قبل أن يبدأ السرد.

تبدو تلك المنازل المهذّمة والمتآكلة التي تلوح بارزة على الغلاف بمثابة حجة بصرية تدعو القارئ إلى تبني موقف من العالم المتخيل للرواية. فهي من جهة رمز مكاني جزئي يشير إلى "حي البتاوين"، الذي يُعدّ المكان الرئيس في الرواية، حيث تتشابك خيوط الحكاية، ومن جهة أخرى رمز كليّ لبغداد نفسها، المدينة التي صارت معادلاً للعنف والدمار والتمزق. إن اختيار "الزقاق الضيق" بدل الشارع الواسع ليس اختياراً اعتباطياً؛ فبلاغيًا، يختزل الزقاق الضيق أفق الخلاص المسدود، ويعبّر تداوليًا عن انسداد الأمل في واقع الحرب. هنا تتحوّل الصورة إلى خطاب حجاجي بصري يوجّه القارئ إلى رؤية محددة للعنف، حيث الخراب ليس حدثاً عارضاً، بل حالة وجودية تطبع المكان والإنسان معاً.

وتتعمّق هذه الحجاجية عبر الطاقة الكثيفة للألوان التي تملأ الصورة. فاللون البني يهيمن على المشهد كخلفية رمزية تستدعي "التراب"، أي عنصر الخلق الأول في الميثولوجيا الدينية، لكنه هنا يتحوّل إلى رمز للخراب، وإلى ما قبل الحياة وما بعدها في آن واحد. فبلاغيًا، يشتغل اللون البني وفق آلية التماثل والاستعارة الكلية، إذ يستعير من التراب صفتي البداية والنهاية ليعبّر عن موت المدينة وولادتها المستحيلة. أمّا اللون الأحمر فيعمل بوظيفة حجاجية مضاعفة؛ فهو من جهة رمز دلالي للعنف والدم، ومن جهة أخرى وسيلة إشهارية بلاغية تستقطب عين القارئ نحو التفاصيل الطباعية التي تُعلن عن هوية النص ومكانته الأدبية (اسم الكاتب، عنوان الرواية، الجائزة...). بهذا التوزيع المقصود للألوان، يمارس الغلاف نوعاً من الاستدراج الإدراكي الذي يدفع المتلقي إلى تمثّل العلاقة بين الدم والنص، بين اللون والهوية، في مستوى رمزي تداولي واحد.

وإذا كان اللون البني قد استغرق صورة الغلاف بأكملها، فإنّ اللون الأحمر قد شغل مواضع استراتيجية: في رقم الطبعة (الخامسة)، وفي اسم الكاتب (أحمد سعداوي)، وفي عنوان الرواية نفسه (فرانكشتاين في بغداد)، وكذلك في الإشارة إلى الجائزة التي نالتها الرواية (جائزة البوكر العربية - الرواية الفائزة - 2014)، فضلاً عن اسم دار النشر وجنس المؤلف المكتوبين باللون ذاته. هذه التكرارات ليست مجرد تنميط بصري، بل استراتيجية تداولية للتأكيد والضبط الإدراكي، إذ يوجّه نظر المتلقي عبر التكرار اللوني نحو مناطق المعنى المركزية، بما يُعزّز حضور النص كحدث أدبي استثنائي، وكخطاب يستمد سلطته من الاعتراف الثقافي والمؤسسي أيضاً.

أمّا ذلك الشخص الذي يقف في منتهى الزقاق، كمادة هلامية تتشكّل من ظلّ وتقاسيم جسد غير واضحة المعالم، فينهض بوظيفة بلاغية عالية الكثافة. فهو لا يُجسّد شخصية محدّدة بقدر ما يُجسّد صورة الإنسان العراقي الممزق بين الحياة والموت، بين الوجود والعدم. هذا الكائن الغائم الذي يتردّد بين النور والظلمة هو حجة رمزية تمثّل تشبّه الهوية وضباب المعنى في زمن الخراب. ومن منظور حجاجي، تشتغل هذه الصورة وفق ما يسميه بيرلمان وتيتيكا بـ "الحجة بالمثل العاطفي"، حيث يتمّ استثارة وجدان القارئ من خلال تمثيل إنساني مؤلم يُثير التعاطف والتساؤل في آن واحد. أمّا تداوليًا، فهي صورة تخلق وضعية تواصلية مفتوحة؛ فغياب الاتجاه الواضح للشخص يترك القارئ في حالة تساؤل وتأويل، ويمنحه دوراً فاعلاً في بناء المعنى.

إنّ الغلاف، بهذا التكوين الكثيف من الرموز البصرية والاختيارات الطباعية، لا يقوم بوظيفة تعريفية فحسب، بل يُمارس حجاجاً بلاغيًا معقداً يهيئ القارئ نفسياً وفكرياً لتلقّي الرواية. فهو خطاب موازٍ يعرض الأطروحة الجوهرية للنص: إن العنف

والخراب ليسا مجرد خلفية للأحداث، بل هما جوهر الهوية العراقية الجديدة التي تتكوّن من الأشلاء وبقايا الأجساد الميتة، كما يتكوّن جسد فرانكشتاين من بقايا الجثث. بذلك تصبح الواجهة الأمامية مجالاً لتخييل العنف ومساءلة الإنسان، وتحوّل الصورة إلى بلاغة مرئية تمارس فعلها الحجاجي قبل أن تُقال الكلمة الأولى في الرواية.

2. عنوان الرواية:

لم يعد العنوان في الدراسات الحديثة للنقد الأدبي ملفوظاً لسانياً ذا وظيفة أحادية تعيينية لتمييز عمل إبداعي عن غيره فحسب، وإنما بات إلى جانب ذلك ملفوظاً لسانياً ذا وظائف أخرى **حجاجية** و**وصفية** و**إيحائية** و**إغرائية** تتجاوز البعد التجاري للعمل المكتوب. **حجاجية**: إذ يعد العنوان وثيقة استدلالية تُكسب العمل الأدبي والنقدي حجية في استدراج المتلقي، وجعله يُقبل على اقتناء العمل المكتوب ومن ثم قراءته وتفحص متنه. **وصفية**: حين يختزل العنوان متن النص باقتصاد لغوي مكثف الدلالات والأبعاد؛ ويمنح المتلقي المفتاح الرئيس للولوج إلى عوالم نصه؛ إذ يعمل العنوان على إرشاده إلى مسارات تلقيها. **إيحائية**: حين يشير العنوان إلى منظور الكاتب (وجهة نظره) وموقفه من عالمه المتخيل، ويوحي للمتلقي بدلالات عدة تجعله منفثاً على أكثر من قراءة وتأويل (ميتا قراءة). **إغرائية**: وتتحرك هذه الوظيفة في مسارين اثنين: **الأول** يتحدد في مدى قدرة العنوان على إثارة جمهور القراء وإغوائهم بالإقبال على اقتناء المنتج الأدبي؛ لتحقيق البعد التجاري/ المادي عبر ضمان أكبر قدر من المبيعات بوصف "العنوان الجيد هو أحسن سمسار للكتاب"¹. والمسار **الثاني** يتحدد في مدى قدرة العنوان على إثارة المتلقي وإغرائه في قراءة المنتج الأدبي وتمثل أعمق دلالاته وأبعاده. هذا من دون أن تكون الأبعاد التجارية على حساب الأبعاد . إن شئنا القول . الثقافية للعمل الأدبي.

وعموماً؛ فإن عنوان الرواية . قيد المقاربة . يتألف من الناحية التركيبية من ثلاث وحدات معجمية؛ علمان (الأول اسم علم لشخص "فرانكشتاين"، والثاني اسم علم لمدينة عربية عريقة "بغداد"، وحرف جر " في " يفيد المحلية. أما من الناحية الدلالية، فأحمد سعداوي قد اقتبس اسم هذه الشخصية (فرانكشتاين) من الشخصية المتخيلة الرئيسة في رواية "فرانكشتاين"² التي كتبها المؤلفة البريطانية ماري شيلي (1797م . 1851م) عام 1818م، وهو - في الرواية- ابن ألفونس فرانكشتاين وكارولين بيوفورت، ولديه أخوان اثنان: ويليام وإرنست.

ولابد أن نشير هنا إلى أن عنوان رواية أحمد سعداوي قد خضع لعمليات التعديل التي أجراها عدد غير قليل من الكتاب على عناوين أعمالهم قديماً وحديثاً؛ حرصاً منهم على تجاوز الوظيفة التقليدية للعنوان المتمثلة في تسمية العمل وتمييزه عن بقية الأعمال. لأن عنوان الرواية مقتبس من عنوان مقالة خضعت قبل النشر لتعديل الناشر بحسب ما جاء في تسجيلات كاتبها الصحفي محمود السوادى (شخصية من شخصيات الرواية) بعد أن طلب منه صاحب المجلة التي يعمل فيها أن يكتب حواراً ويوثقه بمسجلة الديجتال حول حوادث القتل المريعة التي تكرر وقوعها في بغداد بعد التاسع من نيسان/ أبريل 2003. فكتب الصحفي مقالة باسم "أساطير من الشارع العراقي". وقبل أن يدفعها للنشر أرفقها بصورة للممثل روبرت دي نيرو في فيلمه

¹ عبد الحق بلعابد : عتبات (جيرار جنيت من النص إلى المناص)، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، 2008، ص 85. ينظر أيضاً: محمد رضا عبد الستار وميعاد طالب علي: الأدب في مواجهة العنف "قراءة تداولية في رواية فرانكشتاين في بغداد. مجلة (لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية)، جامعة واسط، العدد 22، 2016م، ص 174.

² فرانكشتاين/ <https://ar.wikipedia.org/wiki/فرانكشتاين>.

الشهير "فرانكشتاين"؛ فرأى مالك المجلة تغيير اسم المقالة قبل نشرها في مجلته وجعله "فرانكشتاين في بغداد". الأمر الذي جعل الناظر أمام معطيات متعددة لعل أهمها أن اختيار العنوان المعدل كان عن عمد وقصد¹.

الأمر الذي جعل عنوان الرواية لا يخلو من وظيفة إغرائية - اجتذابية للقارئ/ المتلقي، وذلك لتضئنه (العنوان) على علاقة ندية تجمع بين طرفين بعيدين أثارا فضول القارئ وأغرته بتشكيلها الجمالي في الاطلاع على تفاصيلها. لاسيما وأنه يشير مباشرة إلى التناس مع نص روائي غربي. وإن ما ترتب على هذا من استحضار المتلقي لتيمة بُعدي الخير والشر التي تمثل الأساس الذي يقوم عليه موضوع رواية "فرانكشتاين" للكاتبة البريطانية ماري شيلي؛ احتمالا²:

الأول أن يكون المقصود بـ "فرانكشتاين" الطبيب الألماني (فيكتور فرانكشتاين) الذي أراد أن يضع حدا لمشكلة الموت ولم يخطر بباله أنه يصنعه هذا؛ لا يُخلص الإنسانية من الجريمة، وإنما يُهددها بالموت/ الخطيئة الذي سيؤدي بحياة البشر جميعا. الأمر الذي يجعل عنوان "فرانكشتاين في بغداد" تشبيها بليغا يوحي إلى إدانة ضمنية لاذعة مكثفة؛ مفادها الإيحاء برفض كل ما جرى للعراق بعد الاحتلال الأمريكي في 2003/04/09؛ لادعاء العنوان بشكل غير مباشر أن كل من جاء إلى بغداد بعد هذا التاريخ إنما هو (فيكتور فرانكشتاين) آخر؛ بجامع القاسم المشترك بينهما. فالتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية احتل العراق بعد التاسع من نيسان/ أبريل عام 2003 تحت شعار (إنقاذ العراق وشعبه من نظامه الديكتاتوري)، ولكن أمريكا والمتحالفين معها أدركوا فيما بعد أن بديل الديكتاتورية (الديمقراطية) كانت سببا في ظهور الإرهاب والإرهابيين الذين جلبوا المزيد من الموت والخراب والمآسي للعراق والعراقيين؛ ليبدا الحل الأنسب في نهاية المطاف هو إقحام العراق أرضا وشعبا في صراعات ومواجهات وخلافات لم يكن لهم سابق عهد بها.

وكأن عنوان الرواية سعى من وراء كل هذا إلى المطالبة بإعادة النظر في المشكلة ذاتها، ومن ثمة البحث عن حل آخر لها، مع ضرورة التمييز بين العنف المشروع الذي تلجأ إليه السلطة التي اكتسبت شرعيتها بقوة نفوذها لا بنفوذ قوتها؛ لحفظ الحياة ودرء المخاطر عنها، والعنف غير المشروع الذي يلجأ إليه المستلّط في حكمه لفرض سيطرته وبسط هيمنته بنفوذ قوته و ليس بقوة نفوذه³؛ لأن الحديث عن السلطة اللاعنافية هراء لا معنى له حين "يصبح العنف الوسيلة الوحيدة لإعادة التوازن لميزان العدالة"⁴، كما هي الحال في مقاومة الاحتلال؛ بوصفه عنفا مطلقا لا يمكن التحرر منه إلا بعنف مطلق آخر يقابله طبقا لرأي فرانتر قانون⁵.

أما الاحتمال الثاني فيمكن أن يكون المقصود بـ "فرانكشتاين"؛ المخلوق الذي سُمي باسم صانعه لإحالة القارئ/ المتلقي إلى الدلالات السلبية التي باتت مقترنة اقترانا شرطيا بذكره، بوصفه مخلوقا بشعا وشريرا. ليصدمه لاحقا ويخرق أفق توقعه؛ إذ ينزاح في رواية أحمد سعداوي عن نظيره في رواية شيلي، ومفارقته في الغاية التي وُجد من أجلها؛ كون الأول جيء به في مهمة نبيلة غايتها تحقيق العدالة بالاقتصاص من المجرمين والثأر للضحايا؛ بعد أن ثبت أن بوسع "الثأر أن يصبح الترياق العجائبي الذي

¹ محمد رضا عبد الستار و ميخايل طالب علي : الأدب في مواجهة العنف "قراءة تداولية في رواية فرانكشتاين في بغداد"، (مذكور)، ص 175.

² نفسه، ص 175.

³ باربارا ويتمر: الأنماط الثقافية للعنف، ضمن كتاب العنف، ص 49. 50، إعداد وترجمة محمد الهلالي، وعزيز لرزق، دار توفيق، المغرب، الطبعة الأولى، 2009.

⁴ حنا أرندت: في العنف، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992، ص 57.

⁵ فرانتر قانون: معذبو الأرض، ترجمة د. سامي الدروبي ود. جمال الأتاسي، دار القلم بيروت، لبنان، (د ت)، ص 35. 36.

يداوي شرورنا¹، في الوقت الذي تحول فيه المسخ الثاني من منقذ ومخلص إلى قاتل ومجرم؛ ليكون التناص بين الروايتين تحاورا وتواصلا وليس اجتارا وتكرارا طبقا للمعطيات النصية.

يحتل العنوان في التشكيل النصي منزلة العتبة الكبرى، فهو أول خطاب يواجه القارئ ويمارس عليه سلطة تأويلية قبل الولوج إلى المتن. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إنَّ عنوان «فرانكشتاين في بغداد» لا يقدم نفسه كمجرد تسمية تعريفية، بل كـ "خطاب حجاجي تداولي" مكثف يحتل المشروع الدلالي للرواية، ويهيئ المتلقي لتلقيها وفق رؤية مخصوصة للعنف والهوية والخلق الممسوخ.

يستدعي العنوان، منذ الوهلة الأولى، مرجعا ثقافيا عالميا يتمثل في شخصية فرانكشتاين، ذلك الكائن الأسطوري الذي صنعه الخيال الغربي بوصفه رمزا للتمرد على الخالق وحدود الطبيعة، لكنه يتحول هنا إلى علامة مستعارة تُستدعى في سياق جغرافي وتاريخي مختلف هو "بغداد". هذا التناص الثقافي يقوم بوظيفة حجاجية بامتياز:

فهو يُعري المتلقي بالمقارنة بين الأصل (فرانكشتاين ماري شيلي) والنظير (فرانكشتاين العراقي)، ويدفعه إلى التساؤل عن طبيعة هذا النقل أو "الاستنبات الثقافي" في فضاء العنف العراقي. بهذا المعنى، يتحول العنوان إلى أداة إقناع تداولية تستدرج القارئ إلى البحث عن منطق الحكاية وعن المسافة بين الأسطورة والواقع.

وفق منظور الحجاج الجديد عند بيرلمان وتيتيكا (Perelman & Olbrechts-Tyteca)، تُبنى الحجة الناجحة على المشترك الثقافي الذي يتيح التواصل بين المرسل والمتلقي. والعنوان هنا يستخدم فرانكشتاين كـ "مشترك رمزي علمي" يتيح للكاتب إقامة جسر تواصل مع القارئ العربي والعالمي في آن واحد. إنه توظيف براغماتي لمرجع مألوف بهدف توجيه القراءة نحو أطروحة ضمنية: أن ما يجري في بغداد يتجاوز الواقع ليلعب حدود الأسطورة.

ومن منظور التداولية، لا يمكن فهم العنوان خارج سياق القول الذي صدر فيه. فعبرة «في بغداد» ليست مجرد إضافة مكانية، بل تمثل مكونا تداوليا يحدد إطار الخطاب ويمارس فعل التعيين (acte de désignation) كما يسميه ديكر وآنكومبر (Ducrot & Anscombre). إنَّ هذا الإطار المكاني يحوّل الرمز الغربي إلى علامة محلية، ويُعيد تأويل دلالة فرانكشتاين من كائن مختبري في أوروبا القرن التاسع عشر إلى كائن مُركَّب من أشلاء ضحايا التفجيرات في العراق المعاصر. بهذا، تنشأ حجاجية قائمة على نقل العلامة وتوطئتها: فالقارئ مدعو إلى تقبل فكرة أنَّ بغداد نفسها أصبحت مختبرا لإعادة تركيب الجسد والهوية، أي "مختبرا إنسانيا للعنف".

وهكذا؛ فالعنوان لا يصف حدثا عابرا. فهو وفق التصور التداولي. إنه/ يُعلن، يُفاجئ، ويُقنع عبر الاستعارة المكانية. إنه "قول إنجازي" بالمعنى الأوستيني، يتضمن قصدا حجاجيا مزدوجا: إثارة الدهشة وإعداد المتلقي لتأويل مغاير للواقع العراقي. أما وفق المنظور البلاغي الحديث، كما عند ميشال مايير (Michel Meyer) في نظريته حول "البلاغة بوصفها مساءلة"، يُقاس الأثر البلاغي بقدر ما يفتح الخطاب من أسئلة ويثير من توترات.

إن العنوان «فرانكشتاين في بغداد» هو صيغة بلاغية استدرجية قائمة على الالتباس والتنافر التركيبي بين الأسطورة والواقع. فالجمع بين العنصرين المختلفين (فرانكشتاين/بغداد) يوّلد صدمة معرفية تحفز التساؤل: كيف يمكن أن يوجد فرانكشتاين في بغداد؟ وهل تحوّل الواقع العراقي إلى مختبر للخلق الممسوخ؟

¹. حنا أرندت: في العنف، (مرجع مذكور)، ص 22.

هذا التوتر البلاغي يشكّل نواة الحجاج في الرواية، لأنّه لا يقدّم إجابات صريحة، بل يدفع القارئ إلى البحث عنها داخل النص. بذلك يصبح العنوان سؤالاً بلاغيّاً مفتوحاً، لا يُغلق بل يُؤكّد المعنى عبر جدلية الاستفهام والإقناع.

من خلال هذا التلاقي بين التناص الثقافي والتأطير المكاني والالتباس البلاغي، يتشكّل في العنوان مشروع حجاجي يرمي إلى إعادة التفكير في معنى الإنسان والهوية في زمن العنف. فـ "فرانكشتاين" ليس مجرد استعارة لجسد مصنوع من أشلاء، بل رمز لإنسان عربي فقد وحدته الداخلية، تشرذم بفعل الصراعات والحروب، فصار يبحث عن "نَفْس الخالص" وسط ركام الخراب. إنّ الكاتب لا يحتاج القارئ بمنطقٍ صريح، بل بالرمز والتلميح والالتباس، مستعملاً أدوات البلاغة الجديدة التي تجعل من الإيحاء شكلاً من أشكال الحجاج.

وإجمالاً؛ فقد اضطلع العنوان «فرانكشتاين في بغداد» بوظيفة ثلاثية الأبعاد:

- وظيفة حجاجية تستدرج القارئ إلى التساؤل، وإعادة التقييم عبر التناص والصدمة.
- وظيفة تداولية تحدّد المقصد والهوية الخطابية وتعيد تأطير العلامة داخل السياق العراقي.
- وظيفة بلاغية تقوم على الجدل والتوتر والتخييل، فتجعل العنوان نصّاً مفتوحاً لا يقلّ قوة تأثيراً عن المتن نفسه.

بهذا المعنى، يتحول العنوان من مجرد تسمية إلى خطاب موازٍ له مقاصد بلاغية وحجاجية واضحة، تُقنع المتلقي بأن الرواية ليست حكاية عن "وحش"، بل عن إنسان ممزق يحاول أن يعيد تركيب تاريخ ذاته وسط جغرافيا الخراب.

3. المؤشر الأجناسي للنص الأدبي:

لا يمكن للقارئ أن يتجاهل التحديد الأجناسي للعمل الأدبي، في حال ما إذا أثبتته الكاتب في المكان الذي يمكن أن يُثبت فيه؛ سواء في صفحة الغلاف أو بعدها أو في آخر الكتاب؛ كونه موجّها قارئاً يفصح عن مقصدية الكاتب بوظيفته الإخبارية المتمثلة في تحديد الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه النص، كما يمكن أن يكون بقصد الإشارة إلى انفتاحه وتعاليه على التجنيس. والناظر إلى غلاف العمل الأدبي. قيد الدراسة. يتبين بسهولة جنس النص الإبداعي الذي نحن بصدد؛ إذ بُث هذا التحديد في أسفل الواجهة الأمامية للغلاف (رواية)، مما يحيل القارئ/ المتلقي مرة أخرى إلى مرجعيات هذه الرواية التي أُشير إليها سلفاً في العنوان، ونقصيد بهذا تناصها مع رواية "فرانكشتاين" لـ ماري شيلي، ومن ثمة يجعله أمام تساؤلات مُلحة عن مستويات التناص ودرجاته بينهما؛ فيما إذا كانت اجتراراً أو اقتباساً أو حواراً؟، كما يحيله إلى الثنائية التي دارت عليها تيمة الرواية الأم/ الأصل (الرواية الإنجليزية) ألا وهي تيمة الصراع بين قوى الخير و قوى الشر.

يؤدي هذا التحديد الأجناسي وظيفة حجاجية خفية؛ إذ يضع المتلقي منذ البدء داخل أفق انتظار خاص بالرواية، من حيث بنيتها السردية، ووظائف شخصياتها، ومنطقها التخيلي، لكنه في الوقت ذاته يهيئه لتلقي عمل يتجاوز حدود الرواية الواقعية التقليدية. فالمؤلف يوظف عبارة "رواية" لتكون بمثابة سُلّم بلاغي يستدرج القارئ إلى عوالم هجينة تجمع بين الفانتازي والميتافيزيقي والسياسي، مما يخلق توتراً تداولياً بين ما هو متخيّل وما هو واقعي. وهنا تتجلى براعة أحمد سعداوي في تحويل التحديد الأجناسي من مجرد وسم خارجي إلى علامة حجاجية تبرّر اختياره الشكل الروائي بوصفه أفدر الأجناس على تمثيل تشظي الواقع العراقي بعد الحرب.

ثم إنَّ هذا التحديد لا يكتفي بوظيفته التوصيفية أو الإشارية، بل يتخذ بعدا تفاعليا يُحجِّز القارئ على الدخول في حوار ضمني مع النصوص السابقة، خاصة نص "فرانكشتاين" الأم. فحين يعلن الكاتب عن روايته صراحة، فإنه يقدِّمها بوصفها امتدادا وتحويلا لذلك النص الكلاسيكي، لا على مستوى الشكل فحسب، بل على مستوى الرؤية الفكرية والجمالية. وبهذا المعنى، يتحول التحديد الأجناسي إلى أداة بلاغية تنخرط في شبكة الحجاج الكبرى للرواية، حيث يقنع المتلقي بأنَّ الكائن المهجين في بغداد ليس نسخة من مخلوق شيلي، بل هو إعادة تأويل عربية/عراقية لذات السؤال الفلسفي حول حدود الإنسان والشر والعدالة.

4. كلمة ظهر الغلاف:

إن ما بُثَّ على ظهر الغلاف هو اقتباس من الرواية ذاتها، ما يجعله امتدادا للمتن لكنه في الوقت نفسه عتبة نصية مستقلة تمارس فعلها التداولي والحجاجي. فقد وردت كلمة الواجهة الخلفية للرواية في ثلاث فقرات، كل منها تشكِّل وحدة خطابية متكاملة تهدف إلى تهيئة القارئ معرفيا وانفعاليا قبل أن يشرع في القراءة الفعلية.

في الفقرة الأولى، تُعرفنا النصوص بشخصية "هادي العتاك"، إحدى الشخصيات الرئيسية في الرواية. كما نُطلعا على الوظيفة التي تؤديها هذه الشخصية، وهي جمع الأعضاء السليمة من ضحايا تفجيرات العراق ليكوّن منها كائنا بشريا يثار لأرواح الضحايا. من منظور حجاجي، تحمل هذه الفقرة وظيفة الإقناع المسبق؛ إذ تُقدِّم للقارئ أطروحة مركزية للرواية ضمن صيغة سردية موجزة، مفادها أن العنف يوَلِّد استجابة أخلاقية تتخذ شكلا خارقا، أي إن الفعل الإجرامي يتطلب مواجهة تتجاوز المنطق البشري المعتاد. ومن زاوية التداولية، يُبرز ظهر الغلاف العلاقة بين الكاتب والمتلقي: فهو يستدرج القارئ إلى الحكاية من خلال إثارة الفضول حول شخصية خرافية تتحرك في فضاء واقعي مأساوي، ويؤسس لإطار معرفي يمكن من خلاله تقييم أفعالها.

في الفقرة الثانية، تُقدِّم لنا النصوص شخصيتين أخريين هما: "عزيز المصري"، صاحب المقهى الذي يسرد له العتاك حكاية الكائن الخرافي الذي صنعه، ما يثير شك زبائن المقهى وعدم تصديقهم للحكاية، و* "العميد سرور محمد مجيد"، رئيس هيئة أمنية بالعراق تُدعى (دائرة المتابعة والتعقيب)، التي يكرّس لها جهوده لملاحقة المجرم الذي يتسبب في العديد من الجرائم ببغداد.

تطرح هذه الفقرة، من المنظور الحجاجي، مداخل متعددة للجدل حول الرواية، إذ تكشف عن تعدّد مواقف الشخصيات تجاه الظاهرة الخارقة، وتدعو القارئ إلى الانخراط في عملية استدلالية: هل سيصدق ما يُروى أم سيظل موقفه مترددا؟ ومن المنظور البلاغي، يشتغل هذا التنوع في الشخصيات كـ "تمثيل متعدد الأصوات" (polyphony)، يحاكي الواقع المعقد الذي تحاكيه الرواية ويؤكد على تداخل العنف والعدالة والشك. أما وفق المنظور التداولي، فهذه الفقرة تُبرز وظيفة تهيئة أفق التلقي، حيث تجعل القارئ شريكا في عملية الحكم على المعنى والأحداث المحتملة، ما يعكس نظرية ديكر و أنسكومبر حول توجيه التأويل عبر العلامات اللغوية والتناسية.

أما في الفقرة الأخيرة، فيؤكد السارد أن كل ذات عراقية تحمل جزءا من "فرانكشتاين"، أي الكائن الذي صنعه العتاك لإحقاق الحق والعدالة في مجتمع غابت فيه المبادئ والقيم الإنسانية، وبات يُشَيِّ الإنسان ويُبَضَّ كينونته الوجودية. هذه الفقرة تمارس أقصى درجات الحجاج البلاغي؛ فهي لا تعرض مجرد حدث، بل تطلق حجة فلسفية-أخلاقية حول طبيعة الإنسان والمجتمع. وحسب منظور التداولية، تُحوِّل هذه الفقرة القارئ إلى فاعل في تأويل النص، حيث يُستدعى لتقييم علاقة الفرد بالمجتمع وبتداعيات العنف، ولتحديد موقفه الأخلاقي من القيم الإنسانية المهذّدة.

تتجلى البلاغة هنا في القدرة على تكثيف المعنى داخل جملة قصيرة، تجعل من ظهر الغلاف مساحة حجاجية قائمة بذاتها، تستدعي الانفعال والفكر في آن واحد، وتخلق من العتبة الخلفية «نصاً ما قبل النص» يمارس السلطة التأويلية على القارئ قبل دخول المتن.

ووفق هذا التصور، يصبح ظهر الغلاف أكثر من مجرد ملخص أو إعلان؛ إنه عتبة نصية حجاجية وتداولية وبلاغية، تعمل على:

- إثارة فضول القارئ واستدعائه معنوياً إلى الحكاية.
- عرض الأطروحات الرئيسية بوساطة شخصيات متعددة تعكس تعدد المواقف والمعايير الأخلاقية في الرواية.
- تهيئة الأفق التأويلي الذي سيستمر في المتن، ما يجعل العتبة الخلفية امتداداً للنص في شكل خطاب مستقل يمارس الحجاج عبر الصورة واللغة والمضمون.

وبهذا؛ يتحوّل ظهر الغلاف إلى فضاء حجاجي متكامل يمارس التأثير الإدراكي والوجداني على القارئ، ويؤكد أنّ الرواية ليست مجرد سرد أحداث، بل هي مشروع حجاجي متكامل عن العدالة والهوية والعنف في العراق المعاصرة.

5. التصدير:

إذا كانت الواجهة الأمامية لغلاف المؤلف قد أمدّتنا بمعطيات عدة تخص اسم كاتبه وموضوعه وجنسه الأدبي، فإن الصفحة الأولى من الرواية التي تلت واجهتها الأولى تضع القارئ أمام ثلاثة اقتباسات هي كالآتي:

- **الاقتباس الأول من رواية ماري شيلي:** ونصّه (إني أطلب منك ألا تصفح عني استمع إلي، قم إذا استطعت وإذا شئت دمر عمل ما صنعت يداك). يؤشر هذا النص برتبة تسلسله، ومكانه الطباعي بوصفه الاقتباس الأول في أعلى الصفحة إلى مستوى التناص بين الروائتين؛ فكلتا المعطيتين مؤشر دال على الصلة الوثيقة بين رواية ماري شيلي ورواية أحمد سعداوي. "فهذا الاقتباس من التراث الروائي تحديدا وليس من أية موجة أو مرجعية أخرى إنما يُراد به تأكيد حضور هذا الجنس الأدبي وفعالية إثره الكبير في مواجهة العنف قديما وحديثا، وكأن هذا الاقتباس أراد أن يقول: إننا أمام سلسلة طويلة من الأعمال، أو رواية واحدة مستمرة في مناهضتها للعنف، وثابتة في مواجهته بكل ما لديها من إمكانيات وطاقات" ¹. فضلا عن هذا فإن؛ تصدير الرواية بالجزء الذي طالب فيه الوحش المسخ من الطبيب بتدمير صنيعه والقضاء عليه؛ يندرج في إطار استثمار الرواية لعبتها الثانية (التصدير) في التعبير بشكل مكثف عن موقفها الراض للعنف والدمار الذي جاء به الآخر باسم الدفاع عن الحياة، وتحت شعار تخليص البشرية من الآلام التي استبدت به وصيّرت حياته عدما بلا معنى، ومن ثمة الدعوة إلى البحث عن حل آخر للمشكلة موضوع الخلاف.

تتجلى الحجاجية في هذا الاقتباس من خلال منطق الاستدعاء الرمزي الذي يعيد إنتاج مأساة الخالق والمخلوق في سياق عربي/عراقي مقل بالدمار. فالمؤلف لا يستحضر النص الأصلي لمجرد التزيين أو الإشارة الثقافية، بل يحاجج عبره ضمناً ضد فكرة "الخلاص بالعنف"، فيواجه خطاب الحداثة الغربية بخطاب نقى ينبع من واقع ما بعد الحرب. فحين يطالب الوحش بتدمير نفسه، نلمح في ذلك رغبة إنسانية في التوبة والتكفير، بينما في سياق بغداد المعاصرة يتحول النداء ذاته إلى صرخة احتجاج ضد

¹ محمد رضا عبد الستار وميعاد طالب علي: الأدب في مواجهة العنف "قراءة تداولية في رواية فرانكشتاين في بغداد، (مرجع مذکور)، ص 176.

العنف المتكرر باسم العدالة. وهكذا يصبح الاقتباس في بعده البلاغي نوعاً من الاستعارة التناسية التي تُعيد قراءة الأسطورة الأولى بوصفها سؤالاً أخلاقياً مفتوحاً على التاريخ والسياسة والدين.

أما في مستواه التداولي، فإن هذا التصدير يقوم بوظيفة إجرائية موجهة للمتلقي، إذ يُحدث لديه تأثيراً إدراكياً مزدوجاً: فهو من جهة، يذكره بإرث الرواية الأصلية، وما تحمله من رموز إنسانية عالمية. ومن جهة ثانية، يضعه أمام محكّ جديد يختبر فيه قدرته على تأويل تلك الرموز في ضوء تجربة عراقية مأساوية معاصرة. وهنا تبرز البلاغة الحجاجية لأحمد سعداوي، الذي يجعل من عتبة التصدير بنية تواصلية مقصودة تمهد لقراءة الرواية بوصفها مساحة جدل بين الذاكرة الإنسانية والراهن العربي، وبين خطاب الإبداع وخطاب الواقع، في ما يشبه مناظرة أدبية ممتدة حول معنى الإنسان وحدود الخلاص.

● **الاقتباس الثاني من قصة القديس ماركوركي¹:** ونصه (أمر الملك بوضع القديس في المعصرة حتى تهرأ لحمه وأصبح جسده أجزاء متناثرة حتى فارق الحياة فطرحوه خارج المدينة، لكن الرب يسوع جمعه و أقامه حيا وعاد ثانية إلى المدينة). وينطوي هذا الاقتباس على دلالات عدة؛ لعل أهمها استثمار الموروث الديني إلى جانب الموروث الإنساني في هذه المواجهة المستمرة بين قطبي ثنائية (الخير/ الشر)، و ذلك بالتنصص مع الموروث الديني في موضوع عودة البطل المنقذ إلى الحياة؛ لينشر على الأرض قيم العدالة و المساواة بعدما ما استفحل فيها الظلم و الجور و الفساد. فهذه التيمة من القواسم المشتركة بين عدة ديانات ومذاهب؛ لاسيما المسيحية والإسلامية. فمعتنقو هاتين الديانتين يشتركون في الإيمان بذلك، وإن اختلفوا في بعض الجزئيات. وكأن الرواية سعت من وراء بث هذا الاقتباس الذي يشير إلى إحدى القصص الدينية المسيحية؛ إلى كسب المزيد من الأنصار والمؤمنين في مواجهة تلك الموضوعية الوجودية؛ وكذا إلى "إشراك أكبر عدد ممكن من أتباع الديانتين المسيحية والإسلامية في هذه المواجهة، واستمالتهم إلى جانبها عبر هذا التصدير، وفضلا عن هذا فإن التثنية به بعد الاقتباس من رواية شيلي أشار إلى منظور الرواية وموقفها من تلك المواجهة فهي مواجهة مقدسة ونبيلة"².

كما قد يكون الجمع بين الديانتين الإسلامية والمسيحية بالأساس إشارة ضمنية إلى أعرق ديانتين استوطنتا العراق، ومن ثم دعوة الكاتب . عبر ذينك الاقتباسين . إلى دعوة سلام و صلح أبديين بين هاتين الديانتين لينتهي زمن الصراع والاندحار والتناحر بينهما.

يبدو هذا الاقتباس في بنيته البلاغية وكأنه جسر رمزي بين السماء والأرض، بين القداسة والواقع الدامي، إذ يوظف سعداوي حكاية القديس لتكثيف صورة القيامة الرمزية التي تتجاوز بعدها اللاهوتي إلى بعد إنساني شامل. ففعل الإحياء بعد التقطيع والتشطي لا يُقرأ هنا كمعجزة دينية فحسب، بل كرمز للقدرة على إعادة بناء الإنسان والمجتمع بعد التدمير والحرب. وبهذا

¹ القديس جرجس أو مار جرجس (280 . 303 م)، و يسمى أيضا جاورجيوس أو جريس أو جورج بالإنجليزية Saint George : وجرعة في العربية الفصحى . هو قديس حسب الكنائس الشرقية والغربية، وُلد سنة 280 في مدينة الند في ولاية فلسطين السورية لأبوين مسيحيين من النبلاء. توفي والده فاعتنت به والدته وأنشأت في جو عائلي مسيحي. و لما بلغ سبعة عشر عاما من عمره دخل سلك الجندية وترقى إلى رتبة قائد ألف في حرس الإمبراطور الروماني دقلديانوس . كان الرومان يضطهدون المسيحيين في تلك الفترة، لكن مارجرجس لم يخف عقيدته المسيحية بالرغم من انضمامه إلى الجيش الروماني، مما أغضب الإمبراطور دقلديانوس، فأخضع القديس لجميع أنواع التعذيب لرّده عن دينه، لكن دون جدوى. العديد ممن شاهدوه معذّبا اعتنقوا الديانة المسيحية حتى الإمبراطورة ألكسندرا زوج الإمبراطور. وبعد وفاته أعيدت رفاته لتدفن في مسقط رأسه بمدينة الند بفلسطين ... (ينظر جرجس_اسم) (https://ar.wikipedia.org/wiki/جرجس_اسم).

² محمد رضا عبد الستار وميعاد طالب علي: الأدب في مواجهة العنف "قراءة تداولية في رواية فرانكشتاين في بغداد، (مرجع مذکور)، ص 177.

المعنى، يتخذ الاقتباس وظيفة حجاجية قوية، تُفنع القارئ بأن الخلاص لا يتحقق بالعنف، وإنما بالبعث الأخلاقي والروحي الذي يعيد للحياة معناها المفقود.

ومن جهة أخرى، يعكس هذا التصدير رؤية روائية تسعى إلى دمج الموروثات المتعددة ضمن خطاب واحد يتجاوز الانقسامات العقائدية والطائفية. فالإحالة إلى قصة ماركو ركيس لا تُفهم إلا في ضوء الدعوة إلى التلاقي الديني والثقافي داخل فضاء سردي مفتوح على التعدد. وهنا تتبدى براعة سعداوي في توظيف العبات بوصفها أدوات بلاغية للتأليف بين الخطابات؛ إذ تتحول وظيفة التصدير من مجرد تأييد شكلي إلى آلية تداولية للحوار الحضاري، تجعل من الرواية فضاءً حجاجيًا لإعادة التفكير في معنى القداسة، وفي إمكان قيام عراق جديدة تستمد خلاصها من القيم المشتركة لا من الصراع والتصدع.

● أما الاقتباس الثالث فمأخوذ من رواية "فرانكشتاين في بغداد" ونصه (أنتم يا من تسمعون هذه التسجيلات الآن؛ إن لم تكن لديكم الشجاعة لمساعدتي في مهمتي الجليلة، فحاولوا، على الأقل، أن لا تقفوا في طريقي).

يندرج هذا الاقتباس في إطار تناص الرواية مع نفسها تأكيداً لفاعلية جنسها مرة أخرى في تلك المواجهة بين الخير والشر؛ لأن هذا الاقتباس هو أحد أقوال "الشسمة"؛ ذاك المخلوق الذي صنعه "هادي العتاك" في الرواية من أشلاء الضحايا الأبرياء. وموضوعه دفاع "الشسمة" عن مهمته التي وصفها بـ "الجليلة" في الاقتصاص من الجناة، والثأر للضحايا الأبرياء التي تكون جسده من أشلائها؛ مما يجعل هذا الاقتباس تكراراً للاقتباس السابق من ناحية تكتيف قيمة الرواية والإشارة إلى الإشكالية الرئيسة التي تسعى إلى معالجتها، الأمر الذي قد يجعل هذا الاقتباس بمثابة دعوة للمتلقين كافة بصيغة خطابية مباشرة (أنتم يا من...) إلى المشاركة في المهمة الجليلة أو المقدسة التي وُجد "الشسمة" من أجلها في الأصل؛ ألا وهي مهمة التصدي للعنف ومواجهته حتى تستعيد دار السلام (بغداد) سلامها المفقود.

يتجاوز هذا الاقتباس بعده السردي ليؤدي وظيفة بلاغية تداولية واضحة، إذ يتحول الخطاب من الحكاية إلى المجال التواصلية المباشر مع القارئ. فأسلوب النداء في قوله "أنتم يا من تسمعون..." يضع المتلقي في موقع الفاعل الأخلاقي، لا المتفرج السلبي، ويخلق ما يمكن تسميته بـ "حجاج المشاركة"، حيث يُستدرج القارئ إلى تبني موقف الرواية ومساندة مشروعها في إدانة العنف والانتقام. إنَّ هذا النداء ينطوي على بلاغة ندائية/ استدعائية تذكّر بخطابات الأنبياء والمصلحين، مما يمنح النص بعداً شبه "رسولي"، يسعى إلى إحياء ضمير المدينة وإعادة بناء الوعي الجمعي من خلال الكلمة والاعتراف.

ومن زاوية حجاجية أعمق، يُمكن القول إنَّ هذا الاقتباس يمثل خاتمة بلاغية لعبة التصدير، إذ يربط بين العوالم الثلاثة التي بنَّها سعداوي في اقتباساته: عالم الخيال الغربي (شيلي)، وعالم القداسة الدينية (ماركو ركيس)، وعالم الواقع العراقي الممزق (الشسمة). ومن خلال هذا الربط، يصوغ المؤلف خطاباً متكاملًا يُجّاج ضد عبثية العنف عبر الأصوات الثلاثة مجتمعة، ليؤسس لحوار إنساني تتضافر فيه الأسطورة والدين والواقع لبناء وعي جديد بالعالم. وهكذا يُغلق التصدير دائرته البلاغية بما يشبه ميثاقاً سردياً أخلاقياً بين الكاتب والقارئ، قوامه الإيمان بقدرة الأدب على الفعل والمقاومة وإعادة المعنى إلى الحياة.

6. الاستهلال:

جاء بعنوان "تقرير نهائي/ سري للغاية" ليضع المتلقي أمام مفارقتين لافتتين¹: الأولى جاءت من قلب الترتيب بتقديم النهاية على البداية عبر موضوعة "التقرير النهائي" المسرب من الدائرة الأمنية المسماة بـ "دائرة المتابعة والتعقيب" في مستهل الرواية،

¹ محمد رضا عبد الستار وميعاد طالب علي: "الأدب في مواجهة العنف"، (مرجع مذكور)، ص 177. 178.

خلافا لأعراف التلقي التي درجت على مواجهة القارئ بنتائج العمل أو خاتمته في النهاية وليس في البداية، وكأن المؤلف أراد تكثيف قيمة الرواية مرة أخرى ولفت الأنظار إلى دوراتها في دائرة المواجهة طبقا لمضمون التقرير النهائي. أما المفارقة الثانية فجاءت من ثنائية (سري/ مشاع) لتمثيل التنافر الحاد بين صفة التقرير ولسان حاله؛ إذ زعمت صفة اللغزية أنه (سري للغاية) في حين أثبت لسان حاله أنه (مشاع للغاية) بسبب نجاح المؤلف في تقويض تلك الصفة المزعومة، وإفراغها من دلالتها عبر التعجيل بكشف أسرار هذا التقرير، والدفع بها إلى واجهة روايته، ووضعها بين يدي القراء عامة، إيدانا منه بالشروع في ممارسة المواجهة بالكتابة، مع إثارة فضول المتلقي لمتابعة تفاصيلها حتى النهاية، سواء كان ذلك بقيام المؤلف بكشف الأسرار الخاصة باعتراف لجنة كتابة التقرير بفساد إحدى أبرز المؤسسات الأمنية المستحدثة في بغداد بعد التاسع من نيسان/ أبريل في 2003 وتوصيتها بـ (ضرورة التحفظ على موضوع الأخطاء التي ارتكبتها هذه الهيئة خلال السنوات الماضية)¹، أم بكشف المؤلف نص التوصيتين الآخرين للجنة كتابة التقرير النهائي وما انطوت عليهما من توجيهات تدين تلك الدائرة وتسقط شرعيتها؛ إذ طالبت التوصية الأولى (بمصادرة النص "فرانكشتاين في بغداد" في بغداد) وتوقيع "المؤلف" قبل الإفراج عنه على تعهد خطي بعدم نشر المعلومات الواردة فيه بأي طريقة وعدم كتابة القصة ذاتها مرة ثانية)².

في حين طالبت التوصية الثانية بإلقاء القبض على فضح مخالفات تلك الدائرة الأمنية وتضمنها الوثائق التي سربت له وأدانت عمل تلك الدائرة؛ بوصف الكتابة فعل مقاومة ومواجهة، فضلا عن موضوعة المؤلف ذاته في الرواية بوصفه راويا لأحداثها طبقا لما جاء في الفصل ما قبل الأخير من الرواية نفسها، واستثمار هذه التقنية (الراوي . الكاتب) إلى أقصى حد ممكن في الإيهام بواقعتها من ناحية، واستثمارها في طرح منظوره إزاء أحداثها من ناحية أخرى، غير آبه لخطر مضامين التوصيات ولاسيما التوصية الأخيرة التي طالبت بملاحقة " وإعادة اعتقاله والتحقيق معه مرة أخرى"³، ولكن من دون أن يتمكن منه أحد لتشبهه بـ "فرانكشتاين الذي يسعون للقبض عليه دون جدوى"⁴.

ويبدو أن الكاتب أراد من وراء هذا التحدي كله تمرير عدة دلالات لعل أهمها؛ وجوب مواجهة تهديدات السلطة القمعية بصرف النظر عن الجهات التي تمثلها، وعدم الرضوخ لممارساتها غير الأخلاقية، ودعوة المثقفين كافة ولاسيما الكتاب إلى كسر حاجز الخوف من مواجهتها؛ والعمل على فضح أساليبها المختلفة في مصادرة الحريات، وفرض سياسة الصمت إزاء المخالفات التي ارتكبتها وجردت الإنسان من إنسانيته. وإن كل هذا يذكرنا بالمواجهة التي يطالعا بها العنوان بين بُعدي ثنائية (الخير والشر)⁵.

إن هذه المواجهة التي تنطلق من لعبة السرد لتتجاوزها إلى مستوى الحجاج، تُظهر أن الكاتب لا يسعى فقط إلى نقد الواقع السياسي بعد الاحتلال، بل إلى مساءلة البنية العميقة للعنف التي تسكن الوعي الجمعي، وتعيد إنتاج نفسها في مؤسسات الدولة والمجتمع. فـ "التقرير السري" ليس مجرد وثيقة متخيلة، بل رمز لآلية الرقابة والهيمنة التي تحول الحقيقة إلى ملف مغلق. غير أن الكاتب، من خلال تسريب هذا التقرير داخل المتن الروائي، يمارس فعلاً بلاغياً مضاداً، يحجر الخطاب من سلطة الكتمان، ويحوّل الكتابة إلى فضاء للمساءلة والمقاومة، فيجعل من الأدب نفسه وسيلة لاستعادة الحق في الكلام والاعتراف.

1. أحمد سعداوي : فرانكشتاين في بغداد، منشورات الجمل، بيروت، لبنان، وبغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2013، ص 8.

2. نفسه، ص 9.

3. نفسه، ص 9.

4. نفسه، ص 339.

5. محمد رضا عبد الستار وميعاد طالب علي: "الأدب في مواجهة العنف" قراءة تداولية في رواية فرانكشتاين في بغداد""، (مرجع مذكور)، ص 178.

وبذلك، تكتسب الرواية بعدها التداولي الحجاجي كاملاً، إذ توظف السرد بوصفه خطاباً جديلاً يقاوم التزييف ويواجه الخوف بالبوح، ويحول القارئ من متلقٍ سلبي إلى شريك في الفعل المقاوم. فالعنوان، بما يحمله من سخرية خفية ومفارقة بنيوية، يختصر مسار الرواية بأكملها: من السر إلى العلن، من القمع إلى المواجهة، ومن الوثيقة الأمنية إلى الوثيقة الإنسانية. هكذا تتحول "فرانكشتاين في بغداد" إلى بيان أدبي في فضح السلطة، وإلى دعوة صريحة للكتابة بوصفها شكلاً من أشكال الشجاعة الأخلاقية في وجه وحش العنف والرقابة.

7. العناوين الداخلية للرواية:

بُنت هذه العناوين بعد العنوان العام للرواية كعناوين الفصول أو الأقسام أو الأجزاء؛ وقد وُضعت في أعلى الصفحة الأولى من كل فصل بعد العدد الترتيبي لفصول النص السردية، كما بُنت أيضاً في الفهرس باعتباره أداة تذكيرية/ توجيهية ضمن تقنية العنونة، وذلك لدوافع عدة؛ منها زيادة الإيضاح وتوجيه القارئ إلى قراءة النص وتصفح فصوله، كما تعمل أيضاً على ربط فصول الرواية بالعنوان الرئيس من جهة، وتكثيف نصوصها من جهة أخرى.

وإن الملمح الأول للتناس بين الروايتين العربية والإنجليزية على مستوى هذه العناوين الفرعية، يبرز في عدد فصول كل من الروايتين. فإذا اشتملت رواية أحمد سعداوي على تسعة عشر فصلاً؛ فكذلك الأمر في رواية ماري شيلي. مما يشير إلى مستوى من مستويات التناس الهيكلية/ البنائية بين الروايتين.

وهكذا؛ فعناوين هذه الفصول انقسمت إلى نوعين: عناوين رئيسية تشكلت من كلمة واحدة في الغالب، أو كلمتين على سبيل العطف أو الوصف أو الإضافة¹. وقد حققت وظيفة ربط الفصول بالعنوان الرئيس عبر إشارة مجملها إلى مكونات عالم الرواية بدءاً بالإشارة إلى أوصاف / أو صفات بعض الشخصيات الروائية (الجنونة) (العجوز إيليشوا أم دانيال) . الكذاب (هادي العتاك)، روح تائهة (حسيب محمد جعفر)، الجثة (الشسمة)، الصحفي (محمود السوادى)، الشسمة، روح تائهة (السوادى)، دانيال، المجرم (هادي حساني عيدروس)، ومرورا بالأحداث في عناوين (الحوادث الغريبة، أسرار، تسجيلات، تحقيق، متابعة و تعقيب، الانفجار)، وصولاً إلى الفضاء في العناوين (في زقاق 7، الخرابة اليهودية)، انتهاء الراوي في عنوان (المؤلف).

وإن ما نلاحظه على مختلف هذه العناوين أنها اختيرت وفق مبدأ تسمية الكل بالجزء، فضلاً عن أن بعض العناوين الأخرى تشير إلى قيمة المواجهة بين قطبي ثنائية (الخير والشر) لاسيما في عناوين (الحوادث الغريبة، الانفجار، متابعة وتعقيب، تحقيق). أما العناوين الثانوية فتمثلت عبر وسم الفقرات بالأرقام (1 . 5) في جميع الفصول.

ولابد أن نشير هنا إلى أن الوظيفة الوصفية قد وسمت بعض عناوين فصول الرواية، لتكثيف متنها بشكل واضح ومباشر بوصفها جزءاً من نسيج عالمها المتخيل الذي اندرج ضمن إطار مواجهة العنف الذي يهدد الحياة البشرية؛ فمثلاً عنوان الفصل الأول (الجنونة) كثف محتواه حين أوضح أن الشخصية الرئيسة الأولى وهي العجوز المسيحية إيليشوا (أم دانيال) وُصفت بذلك بسبب مواجهتها لأطماع شخصيتي (فرج الدلال) و(هادي العتاك) وردة فعلها الحادة على عروضهما في شراء بيتها/ وطنها؛

¹. وجاء ترتيبها على النحو الآتي: (الجنونة، الكذاب، روح تائهة، الصحفي، الجثة، الحوادث الغريبة، أوزو بلوديميري، أسرار، تسجيلات، الشسمة، تحقيق، في زقاق 7، الخرابة اليهودية، متابعة وتعقيب، روح تائهة، دانيال، الانفجار، المؤلف، المجرم)، ينظر أحمد سعداوي: فرانكشتاين في بغداد، (مذكور)، ص 352.

فهني لم تكتف "برفض هذه العروض ، وإنما خصت الرجلين بالكراهية"¹. لأنهما حاولا محو وجودها عبر هذه المساومة؛ ومن ثمة لم يبق لهما سوى ابتزازها ونعتها بالمجنونة.

كما كُتف عنوان الفصل الثاني (الكذاب) متنه إذ قدم شخصية هادي العتاك تقديمًا مكثفًا في اعتمادها على المبالغة في الكذب؛ لتخلق بذلك عالما افتراضيا يعج بالعنف، وتدفع عن ذاتها. وفق منظورها. تحمة التعامل مع أشلاء الضحايا المتناثرة في بغداد (كنفاية (ص34)) غير آبهة للانتقادات التي وُجّهت إليها، "محيلة بفعلها هذا إلى وعيها بالغُرف الفني الثابت الذي يستدعي من الحكواتي مزج الواقع بالخيال"²؛ "إذا أراد أن يروي الحكايات العجيبة"³.

ثم جاء الفصل الثالث المعنون بـ (روح تائهة) ليكمل ما بدأه العتاك؛ فبعد أن فرغ من جمع أشلاء ضحايا التفجيرات الإرهابية بخياطة أجزائها، حتى أضحت (جثة) تنتظر عودة الروح إليها، وفي حين عجزت روح الحارس حسيب محمد جعفر عن العثور على أشلاء جسدها التي تناثرت في العملية الانتحارية التي تسبب بها انتحاري سوداني الجنسية أمام الباب الخارجي لفندق السدير نوفوتيل، لم تجد (أي الروح) سوى التلبس بهذه الجثة المجهولة التي كانت مسطحة في غرفة هادي العتاك؛ لتبقى جثة تائهة كما وصفها عنوان الفصل.

وهكذا؛ تتوالى عناوين الفصول الأخرى للرواية مكثفة متونها في إطار العلاقة بين الجزء (العنوان) والكل (متن الفصل). ومن ثمة لن نعمل على تبين مضمون كل فصل على حدة، وإنما سنكتفي فقط بتقديم نبذة شاملة عن أحداث الرواية، على أن نعرض قبل ذلك نبذة عن أحداث الرواية الإنجليزية أولاً؛ باعتبارها المصدر الأول الذي اقتبس منه أحمد سعداوي التيمة الرئيسة التي تقوم عليها روايته هو أيضاً؛ ألا وهي التجاذب بين قطبي ثنائية الخير والشر.

وإجمالاً؛ نخلص من كل ما سبق إلى أن العتبات النصية التي قمنا بمجردها وغيرها مما لن نورد، لا يخلو من أبعاد ومقاصد حجاجية. كما أشرنا إلى ذلك سلفاً. فالعتبات النصية أول ما يشد القارئ ويثير اهتمامه، كما قد يكون آخر شيء تحتفظ به ذاكرة المتلقي حين ينسى تفاصيل المؤلف ويظل عنوانه أو صورة غلافه أكثر تردداً في ذهنه.

حتى إن العناصر التي قد تبدو زائدة أو فضلة (شكل الكتابة. حجم الخط الذي كتب به. موقع العناصر المبتوثة على واجهتي المؤلف...) لها دور في خلق تواصل مع القارئ، وكذا تفاعل مع منطق الخاص، الأمر الذي يسعف في إنتاج مواقف ووجهات نظر جديدة على مستوى تلقيه للعمل الأدبي (تغيير/ إثبات سلوكه، تغيير/ إثبات وجهة نظره...).

فالعناصر الأيقونية وكذا اللغوية لها قدرتها على تكثيف التأثير في القارئ. ونستحضر هنا مقولة رولان بارت "الشكل مكلف في إنتاجه؛ فبارت يؤكد في قوله هذه على التأثير الضمني للموازيات النصية على القارئ، والتي يعدها بعض المشتغلين بمجال الإشهار الثقافي "جنسا أدبيا" مستقلاً بذاته؛ لما له من خصوصيات ومعايير وكذا آثار على الذات القارئة.

وإذا كان المنتج الأدبي "غاية أسرار" كما يقول بودلير، فإن العتبات النصية أيضاً تعج بأسرار تخص كافة الذوات التي أسهمت في إطلاق القارئ على العمل الإبداعي (الكاتب، الناشر...). إذ تثير لديه مشاعر الإغراء والانجذاب قصد استدراجه

¹. أحمد سعداوي: فرانكشتاين في بغداد، (مذكور)، ص 18.

². محمد رضا عبد الستار وميعاد طالب علي: لأدب في مواجهة العنف، (مرجع مذكور)، ص 179.

³. أحمد سعداوي: فرانكشتاين في بغداد، (مذكور)، ص 32، وفي الفصل الرابع يذهب الراوي قائلاً: "هادي الكذاب هكذا يسميه زبائن المصري (ص61)، وقال عنه أيضاً: "إنه كذاب كما يقول الجميع" (ص67).

لاقتناء العمل الأدبي (هدف تجاري)، ومن ثم تخلق لديه متاهات تأويل لا يكاد يفرغ من إحداها إلا ويسقط في أخرى؛ فالنص "الموازي أفق قد يصغر القارئ عن الصعود إليه وقد يتعالى هو عن النزول لأي قارئ"¹.

وهكذا؛ فما اشتملت عليه عتبات رواية أحمد سعداوي من عناصر أيقونية (الألوان، وصورة الغلاف، والموقع الذي احتلته العناصر المكتوبة...)، وكذا لغوية (الشكل المضغوط الذي كُتبت به العناصر اللغوية)، قد كانت من البواعث التي حملتنا على اختيار هذه الرواية بالأساس للقراءة والمقاربة. وحسبنا في هذا؛ اسم العلم الذي تصدر به عناونها (فرانكشتاين) والذي ينقلنا مباشرة إلى عمل روائي غربي ألا وهو رواية "فرانكشتاين" لماري شيلي. الأمر الذي دفعنا بدايةً . وهو أمر يُحمد . إلى الاطلاع على الرواية الأم؛ حتى نتبين حدود التناص بين الروائيتين (بين الفرانكشتاينين، والفضاء، والزمان، والأحداث، والشخصيات . وأيضا الشخص . الأخرى...)، لاسيما وأنها تبين أن عدد فصولهما هو متساوٍ (تسعة عشر فصلا في كل رواية)، بالرغم من اختلافهما في الحجم. وكذا حتى تتمثل أبعاد الروائيتين تخيلا وحججا.

كما أن الاقتباسات الثلاث التي أوردها الكاتب في تصدير روايته أثارت لدينا عدة علامات تعجب؛ أولاها تخص إشارة المؤلف إلى رواية ماري شيلي عبر الاقتباس الأول الذي اعتلى صفحة التصدير. فسعداوي لم يُخف تناص روايته مع الرواية البريطانية (حجة/ سند علمي ومعرفي)؛ وثانيها تخص سبب إيراد الكاتب لنص مقتبس من قصة مسيحية (حجة دينية وتاريخية)؛ وثالثها تخص فحوى دعوة الشسمة عبر الاقتباس الأخير من صفحة التصدير (حجة أنطولوجية/ كونية)!

كما أن العناوين الفرعية للرواية، والتي يبدو أن الكاتب انتقاها بعناية فائقة؛ خلقت لدينا أفقا قرائيا حاولنا أن نستجلي عبره تبين حدود الائتلاف والاختلاف بين الشخصيات الموصوفة والصفات التي نُعتت بها، وكذا بين أحداث العراق = الواقع الكائن، والعراقي = الواقع الروائي المتخيل، كما كان لهذه العناوين كبير الأثر في استدراجنا حتى نتبع فصول الرواية كافة؛ لاسيما وأن الكاتب قد خرق رتبة الزمن التقليدي في الرواية.

هذا من دون أن نغفل كلمة ظهر الغلاف التي تضمنت أسماء وألقابا، وكذا حوادث، ووجهات نظر دفعتنا إلى تمثّل متن الرواية، بغية الكشف عن التساوق بين ما ورد فيها وما تخلل فصول الرواية.

ومن ثمة؛ فكافة ما أثارته فينا العتبات النصية لهذه الرواية لا ينفصل عن الهدف الأسمى للحجاج؛ ألا وهو "الإقناع بهدف التأثير"، فرواية سعداوي تمثل بوابة لتمثل نط إبداعية جديد يتفتق من ذاكرة كاتبة استبدت بوطنها أمل يائس وعنف مستمر، كما تعد مفتاحا لولوج عوالم النص التي يجب على القارئ أن يعي حدودها ومرجعياتها و"إيديولوجياتها". الأمر الذي أكسب الرواية . عبر عتباتها النصية . بلاغة مضاعفة وحججا مزدوجا؛ حجاج اكتسبه النص الروائي عبر عتباته النصية، وحجاج اكتسبته العتبات النصية عبر ما أثارته فينا من مشاعر الاستمالة والاستدراج والاجتذاب.

لقد تبلورت هذه العتبات النصية في عدة مستويات تتكامل مع بعضها البعض لتكوّن خطّا حجاجيا متماسكا. فالغلاف الأممي، بما يحويه من صورة للزقاق الضيق والمنازل المهتمة، والظل الإنساني الغامض، والألوان الرمزية، لا يقتصر دوره على جذب الانتباه البصري، بل يمارس فعلا بلاغيا وحجاجيا في الوقت نفسه، إذ يحاكي الواقع العراقي ويستدعي القارئ لتخييل الخراب والدمار والهوية الممزقة، ويضعه أمام سؤال مركزي: كيف يمكن للإنسان أن يواجه هذا الواقع؟ بهذا، يتحوّل الغلاف إلى عتبة . أولى . حجاجية واستدراجية تمهّد لتلقي المتن الروائي.

¹ بسام قطوس: سيميائية العنوان، وزارة الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 6.

أما كلمة ظهر الغلاف، فهي تشكّل عتبة معرفية حجاجية إضافية. فهي لا تكتفي بعرض موجز للأحداث أو الشخصيات، بل تؤسس لسياق أخلاقي وفكري، وتبرز وظائف الشخصيات المركزية مثل هادي العتاك وعزيز المصري والعميد سرور مجيد، مع إضاءة على صراعهم مع العنف والعدالة. من خلال هذه العتبة، يُستدعى القارئ لتقييم صدقية الحكاية وفهم العلاقات بين الشخصيات، ما يضيف بعداً تداولياً قائماً على مشاركة المتلقي في عملية التفسير والتأويل. كما أن التأكيد على أن كل ذات عراقية تحمل جزءاً من فرانكشتاين يعزز البعد الرمزي والبلاغي، ويحوّل العتبة الخلفية إلى خطاب أخلاقي قائم بذاته.

ولم تقتصر المقصدية الحجاجية على الغلافين، بل امتدّت إلى الاقتباسات والتوظيف اللغوي داخل الرواية، حيث تم توظيف مقاطع مختارة من النصوص السابقة لتفعيل التناص والتذكير بالأحداث، ما يعيد إنتاج حجة النص في أفق التداول مع القارئ. فالأقتباس هنا لا يعمل فقط كزينة سردية، بل كأداة بلاغية وحجاجية تضمن استمرارية الرسالة الأخلاقية والوجدانية، وتزيد من قدرة النص على الاستمالة النفسية والفكرية للمتلقي.

كما نخصت العناوين الداخلية داخل النص بدور محوري في الحجاج، إذ وزعت الرواية على فصول وعناوين فرعية تعمل كـ "عتبات داخلية" توجه الانتباه وتحدد أفق القراءة. فهذه العناوين تمنح القارئ إطاراً لتتبع الخطاب وتكوينه، وتوفّر مؤشرات تداولية حول طبيعة الأحداث، ومواضع التوتر، واللحظات الرمزية، مما يجعلها امتداداً لحجاجية العتبات الخارجية. كما أنها تعزز البنية البلاغية للنص من خلال التكرار والإيقاع والتنويع السردية، ما يساعد القارئ على الانغماس في التجربة الروائية من دون فقدان السياق أو المعنى.

بهذا الشكل، تتكامل كل هذه العتبات النصية: الغلاف الأمامي وكلمة ظهر الغلاف، والأقتباس والبناء اللغوي، والعناوين الداخلية، لتشكّل شبكة حجاجية، وتداولية، وبلاغية متشابكة. فكل عنصر منها يشارك في بناء فهم النص، ويقع القارئ بطريقة غير مباشرة، ويستدعي مشاركته الفكرية والعاطفية، ويخلق تجربة قراءة متكاملة تجعل من الرواية نصّاً حياً يمتد تأثيره من أول مواجهة للعتبات النصية إلى آخر صفحة من المتن.

ومن ثم، تؤكد هذه العتبات النصية، بمستوياتها المختلفة، أن رواية سعداوي ليست مجرد سرد لأحداث مأساوية، بل هي مشروع حجاجي وفني متكامل يقدّم رؤية متماسكة عن الهوية والعنف والعدالة في العراق، ويحوّل القارئ من متلقٍ سلبي/ مستهلك إلى مشارك فاعل/ منتج في بناء المعنى، مما يجعل الرواية، عبر عتباتها النصية، خطاباً مزدوجاً فاعلاً على المستويين الأخلاقي والوجداني، يثري الفهم ويزيد من عمق التجربة الأدبية.

إن الاهتمام بالعتبات النصية في رواية "فرانكشتاين في بغداد" لم يأت لمجرد تحليل عناصر خارجية للنص، بل لأنه يمثل مدخلاً لفهم النص الروائي نفسه من منظور حجاجي وتداولي وبلاغي. فالغلاف الأمامي، والعنوان، وكلمة ظهر الغلاف، والأقتباسات، والعناوين الداخلية تعمل جميعها على تهيئة القارئ لتلقي الأحداث وفهم مضامينها الأخلاقية والاجتماعية والوجدانية. ومن هذا المنطلق، ينتقل عرض الأحداث الروائية من مجرد سرد، إلى امتداد لحجاج العتبات النصية، إذ يتيح للمتلقي التحقق من الفعل الحجاجي الذي بدّته هذه العتبات، ويتابع أثرها في بناء التأويل والقراءة النقدية.

وتأتي أحداث الرواية بعد ذلك كمساحة لتجسيد ما أثارته العتبات النصية من أسئلة وجدلية، حيث يمكن للقارئ أن يتابع صراع الشخصيات، وتشابك الأحداث، والرموز التي تعكس الصراع بين العنف والعدالة، وبين الانكسار والهوية. فالملخص هنا لا يهدف فقط إلى التعريف بالحكاية، بل إلى إظهار الكيفية التي تحقق بها العتبات النصية أهدافها الحجاجية، وكيف أن كل

حدث، وكل شخصية، وكل تحول في الحبكة يُفهم ويتلقى ضمن الإطار الذي رسمته العتبات، مما يجعل الانتقال إلى قراءة الأحداث سلسًا ومتناسكًا مع التحليل النقدي للعتبات النصية.

ولذلك، ارتأينا أن نقدم للقارئ عرضًا موجزًا ومقارنًا لأحداث كل من رواية فرانكشتاين في بغداد لأحمد سعداوي ورواية فرانكشتاين لماري شيلي، باعتبار أن هذا التقديم سيسمح بفهم السياقات الروائية المختلفة واستكشاف مدى تفاعل العتبات النصية مع المتن، وكيفية تجسيدها للحجاج البلاغي والتداولي ضمن كل عمل.

ويهدف هذا العرض الموجز إلى تمكين القارئ من إدراك الأبعاد الدلالية والحجاجية للمتن الروائي في كل من الروايتين، مع التركيز على كيفية تعاطي الشخصيات والأحداث مع القضايا الأساسية مثل العنف، والعدالة، والهوية الإنسانية. كما يسهم هذا التقديم في توضيح العلاقة بين العتبات النصية والمتن، حيث تُظهر الأحداث كيف يتحقق تأثير هذه العتبات في توجيه القارئ، وتفعيل قدراته على التأويل النقدي.

II. المتن الحكائي لكل من رواية ماري شيلي وأحمد سعداوي:

1. نبذة عن أحداث رواية "فرانكشتاين" لماري شيلي¹:

تتخذ رواية "فرانكشتاين" لماري شيلي مسارًا سرديًا استرجاعيًا؛ إذ تبدأ أحداثها باللقاء الذي تم بين فيكتور فرانكشتاين وكابتن روبرت والتر في القطب الشمالي المتجمد. فبينما كان الكابتن روبرت على متن سفينة مع عدد من البحارة في رحلة متجهين إلى القطب الشمالي؛ ليكتشفوا المنطقة المتجمدة وليبحثوا عن أماكن لم يتم بلوغها من ذي قبل، لمح أحد البحارة رجلاً يطفو على قطعة من الجليد، وحوله قطع متناثرة من مزلة مهشمة. وبعد أن اقتربوا منه وحملوه على ظهر السفينة؛ أخبرهم أنه يدعى (فيكتور فرانكشتاين). إلا أنه بعد لحظات أغمى عليه من شدة التعب وقساوة البرد.

وبعد أن صحا، اقترب منه الكابتن روبرت وسأله عن الظروف التي قادته إلى المنطقة الشمالية المتجمدة. وحينها شرع فيكتور في سرد الأحداث التي مر بها قبل مجيئه إلى القطب الشمالي، وعن سبب مجيئه إليه.

فقبل سنوات كان فيكتور طالبًا محبا للعلم، يحمل هاجس البحث ومساءلة الأشياء من حوله، كما كانت تعتره رغبة جامحة في الاستقصاء والاكتشاف؛ بين أحضان منزل بيليريف بجنيف بجانب عائلته التي تتكون من الأب (فرانكشتاين)، والأم (كارولين)، والأخوين (ويليام وإيرنيس)، والمحبوبة (إليزابيث)، والصديق المقرب (هنري).

وبعد أن غمره حب العلوم الحديثة؛ قرر الالتحاق بجامعة إنجولشتات الألمانية حتى يتمكن من سبر أغوار هذه العلوم وتقصي دقائقها. لينال بعد ذلك استحسان أساتذته وثنائهم هناك. ومن ثمة سيعمل على صنع معمل صغير بمنزله عازما على اكتشاف إكسير الحياة، ومصرًا على صنع شيء/ أو كائن لم يسبق للعلماء أن صنعوا مثيلا له. وبعد طول تفكيره قرر صنع مخلوق مركب من أطراف وأعضاء انتقاها بعناية فائقة من المستشفى المحلي لمنطقة إنجولشتات الألمانية. إلا أن نهاية عمله كانت مثيرة للرعب والدهشة؛ إذ فطن في النهاية إلى أن المخلوق الذي صنعه وبث الحياة فيه؛ كان في غاية القبح والبشاعة. حتى إن فيكتور نفسه ارتعب من هذا المخلوق وقرر التخلص منه خشية أن ينقض عليه يوما ويقتله. وحينها تأججت جذوة الصراع بين الصانع/ الخالق (فيكتور فرانكشتاين) والمخلوق الوحش. هذا الأخير الذي سيبدأ انتقامه من فيكتور بقتل أخيه (ويليام) الذي طالما أوصته أمه

¹. ماري شيلي: فرانكشتاين، ترجمة فايقه جرجس حنا، كلمات عربية للترجمة والنشر، مدينة نصر. القاهرة، الطبعة الأولى، 2012.

قبل وفاتها بالاعتناء به. الأمر الذي أثار حزن فيكتور وحنقه، لاسيما بعد علمه بأن المربية (جاستين) قد سُجنت بتهمة قتلها لويليام.

إلا أن الوحش سيلتقي فيما بعد بفكتور ويخبره بأنه من قتل أخاه ويليام، مما سيزيد من حسرة فيكتور وندمه على صنع هذا المخلوق الذي سيستمر في الانتقام منه ومن أسرته ومن كل أحبائه، محملاً إياه مسؤولية تعاسته وكره الناس له لقبحه وبشاعة منظره. وحتى يضع الوحش حداً لرغبته الجارحة في الانتقام من فيكتور الذي كان السبب المباشر في مجيئه إلى حياة بئيسة؛ طلب من فيكتور أن يصنع له زوجة تؤنسه في وحشته؛ خاصة بعد تعلمه القراءة والكتابة وتمكنه من التمييز بين الحواس والأشياء من حوله. إلا أن فيكتور بعد أن رفض الاستجابة لطلب الوحش سيقبل في نهاية الأمر خوفاً على حياة أسرته وحبيبته إليزابيت التي كان يرغب في الزواج منها بعد فراغه من الدراسة بالجامعة.

وهكذا؛ سيعزم فيكتور على الرحيل إلى إنجلترا لدراسة الجسد الأنثوي على يد كبار العلماء المتخصصين في ذلك. لذلك سيقطن بإحدى جزر أوركني؛ حيث سيقوم من جديد معملاً صغيراً داخل منزله لينكب على صناعة زوج للوحش. إلا أن فيكتور بعد أن فرغ من صناعة الأنثى الوحش، اعتراه ندم شديد؛ فبصنعه هذا سيزيد حياة أهله خطراً. حيث ساورته شكوك وأسئلة حول إمكانية الانسجام بين المخلوقين، وحول تهديدهما للوجود البشري بأسره. وما أن لمح الوحش من نافذة المنزل وهو ينفذ يديه من جسد زوجته رافضاً أن يبيت فيه الحياة؛ حتى انقض عليه مهدداً إياه بالانتقام من كافة أفراد أسرته، ليشعر بعدها بطعم الوحدة والوحشة وارتعاب الناس منه.

ومن ثمة سيقول صديقه المقرب هنري بإنجلترا، وبعده إليزابيت بإيطاليا في الليلة الأولى من زواجها من فيكتور. وفي كل مرة كان فرانكشتاين الابن يتلقى رسالة من المخلوق ليتبعه إن رغب حقاً في الانتقام منه. وكانت آخر رسائله أنه يوجد بالقطب الشمالي المتجمد. حينها أخذ فيكتور مزلاجاً وبدأ دوامة البحث عن هذا المخلوق إلى أن بلغه من إحدى الأسر القاطنة هناك؛ أن الوحش الذي يبحث عنه اتجه نحو إحدى المناطق المتجمدة التي يصعب على الإنسان الوصول إليها. وعلى الرغم من قساوة البرد؛ ظل فيكتور مصراً على اقتفاء أثر المخلوق الوحش للثأر منه انتقاماً لأخيه وزوجه وصديقه.

وبينما كان فيكتور يسرد كل هذه الأحداث للكابتن روبرت أحس بعياء شديد. إلا أن رغبته المتأججة في العثور على الوحش لم تخفت، بل استمر لسانه في ترداد هذه الرغبة إلى أن فارق الحياة. وبعد دقائق من وفاة فيكتور لمح روبرت كائناً يدخل الغرفة التي يوجد بها صديقه. فارتعب منه وانتبه حينها إلى أنه الوحش الذي . طالما . ظل فيكتور يبحث عنه.

فاقترب الوحش من صانعه/ خالقه وأبدى حزناً عميقاً لما آل إليه كل منهما؛ صانع ميت و مخلوق مخيف . ليعده في نهاية الرواية بأنه سيتوقف عن الانتقام من بقية أفراد أسرته وأنه قد أثر الرحيل إلى حيث لا يوجد مخلوق يرتعب منه. فخرج الوحش من الغرفة وتبعه الكابتن الذي وعد صديقه باستكمال مسيرة البحث عن المخلوق . إلى أن توارى ظله وسط الظلام والفضاء اللامنتهي.

وهكذا؛ فتزامناً مع الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها العراق إبان كتابة الرواية، عمل صاحبها على اقتباس شخصية فرانكشتاين من الأدب الإنجليزي إلى الأدب العربي. ليعبر بواسطته عن معاناة الشعب العراقي خاصة والوطن العربي عامة؛ إثر الموت الذي بات يتهدهما في بلدها الأم/ الأصل. فكانت شخصية فرانكشتاين رمزاً لحياة بل لحياة جديدة مكونة من أشلاء وبقايا أموات بغداد عقب التفجيرات التي شهدتها في شتاء 2005 فتصبح إذاك "الجثة الضحية/ البريئة" هي "الجثة المجرمة

(الجلاد)/ القاتلة". مما يؤكد أن الرواية ستتجاوز . حتما . شكل الكتابة السردية المألوفة، وكذا نمطية التجليات السردية المتعارف عليها.

وبالإضافة إلى استناد أحمد سعداوي إلى إحدى أدبيات الكتابة الروائية الإنجليزية، فهناك من ذهب¹ إلى أن روايته تلتقي أيضا مع رواية "الحياة في مكان آخر" للتشيكوي ميلان كونديرا . ومن ثمة فطابع الحيوية الذي يسم رواية "فرانكشتاين في بغداد" هو ما نحا بكتابها إلى وصفها في إحدى حواراته بأنها رواية "خيالية وواقعية وتراجيدية و أيضا نوع من الكوميديا الساخرة"².

2. نبذة عن أحداث رواية "فرانكشتاين في بغداد" لأحمد سعداوي:

ترصد الرواية حكاية هادي العتاك (المعروف في الرواية بالكذاب) بائع المتلاشيات في حي البتاويين الموجود في وسط مدينة بغداد، التي تعرف عمليات تفجيرية من حين لآخر عقب سقوط نظام صدام حسين ودخول أميركا. إذ تبدأ أحداث الرواية في ربيع 2005. فيستغل هادي العتاك هذه التفجيرات وتناثر أشلاء الضحايا في جمع هذه البقايا البشرية ولصق بعضها ببعض، وكانت فرحته كبيرة عندما عثر على آخر عضو (الأنف) وتشكيل جثة كاملة لا روح فيها، حلت فيها روح لا جسد لها، فتشكلت شخصية (الشُسمَة) وتعني بالعراقية "الذي لا اسم له أو من هو؟ (شو اسمو؟)"، لينطلق هذا الكائن الغريب في عملية انتقام من كل الذين أسهموا في قتله . وأمام تعدد جرائمه، أطلقت عليه السلطات لقب (المجرم إكس) فيما أسماه آخرون "فرانكشتاين" ورافق عملية قتله للذين قتلوه عملية تلاشي الأجزاء المكونة له.

"فالشُسمَة مصنوع من بقايا أجساد لضحايا، مضافا إليها روح ضحية، واسم ضحية أخرى. إنه خلاصة ضحايا يطلبون الثأر لموتهم حتى يرتاحوا. وهو مخلوق للانتقام والثأر لهم"³.

تبدأ الرواية حكيًا شفهيًا من خلال ساردها الأول "هادي العتاك"، الذي يحكي لزبائن مقهى عزيز المصري حكاية الجثة التي ركبها من شظايا الجثث التي تطايرت بفعل قوة التفجيرات التي عرفتها بغداد شتاء 2005. سيروي هذه التفاصيل لاحقا ويعيد سردها أكثر من مرة، فهو مغرم بالتفاصيل التي تجعل قصته متينة ومؤثرة أكثر . "سيحكي عن يومه العصيب هذا، بينما الآخرون ينصتون لحكايته باعتبارها أفضل القصص الخرافية التي رواها هادي الكذاب حتى الآن"⁴، ثم تنتقل الحكاية الشفهية إلى سرد مكتوب من طرف السارد الرئيس لـ "فرانكشتاين في بغداد"، والذي يلتقط الحكاية، ويحولها إلى محكي سردي، سرعان ما تنزاح عنه، وتتحول إلى حكاية مسموعة عبارة عن مجموعة من الملاحظات التي كان يسجلها الصحفي محمود في مسجلة الديجتال، بعد أن أجرى حوارا على شكل تحقيق مع مبدع الحكاية "هادي العتاك" . "سجل محمود هذا الكلام على مسجلته الديجتال، وهو يعرف أنه يقوم بتعديل كلام هادي المنقول على لسان الشُسمَة وأنه يضيف تفسيراته الخاصة أيضا"⁵.

ثم ينقل التسجيلات من المسجلة إلى الحاسوب، ثم إلى فلاش ميموري. وينتقل بالحكاية التي بدت له مثيرة من وسيط إلى آخر تحسبا لفقدانها . كما تتحول الجثة/الشُسمَة نفسها إلى رواية، عبر تسجيل الحكاية صوتيا (الفصل العاشر)، إذ جاءت على

¹ أحمد الحلبي: قراءة في رواية "فرانكشتاين في بغداد" لأحمد سعداوي تعويذة سحرية لبغداد، ضمن صحيفة المنقف، العدد 4257، مقال متاح على الموقع <http://www.almothaqaf.com/readings/892240.html>.

² عماد عبد الراضي: الروائي العراقي أحمد سعداوي "فرانكشتاين البغدادي" رمز لجرائمنا، جريدة الأهرام اليومي مقال متاح على الموقع <http://www.ahram.org.eg/News/31213/120/296461>.

³ أحمد سعداوي: فرانكشتاين في بغداد، (مذكور)، ص 144.

⁴ نفسه، ص 70.

⁵ نفسه، ص 145.

شكل بيان يعبر فيه الشسمة عن مشروعه في إعادة العدل، والانتقام لضحايا التفجيرات. ثم تتحول إلى تسجيل إلكتروني فعرض تلفزيوني يتابعه العميد سرور محمد مجيد.

وهكذا؛ تخضع قصة الجثة المركبة لانتقالات وسائط سردية، تجعل الحكاية تعيش التحول المستمر في بنائها ومنطقها، وتتخلى تدريجياً عن وهم الحكاية المباشرة.

لهذا، نلتقي بتقنيات وأساليب مجمل الوسائط التي عرفت حكاية الشسمة، وهي تتجلى سردياً في الرواية. نلتقي بتقنية العنونة كما عرفها التراث الشفهي، وتقنية الاستنطاق البوليسي، والتحقيق الصحفي، وأسلوب الاعترافات، إلى جانب أساليب السخرية والغرائبية والعجائبية. غير أن هذا التنوع المتعدد لأساليب وتقنيات الوسائط السردية للحكاية، يحضر بشكل وظيفي من خلال تجاوز حدود سياقه الأصلي، وانفتاحه على سياقه الروائي. فتقنية العنونة لا تحضر باعتبارها حاضنة للأصل في القول، وموثقة لفعل السند، وإنما تحضر في إطار تجاوز مفهومها التراثي، وانفتاحها على الكتابة الروائية التي تجعل الحكاية تتسلخ من فكرتها، أو أصلها.

خاتمة :

يمكن القول في الخلاصة إن العتبات النصية في الرواية لا تكتفي بدور زخرفي أو تزييني، بل تمثل فضاءات حجاجية متكاملة تهيئ القارئ لدخول العالم السردى والتفاعل مع مضامينه. فهي، سواء في الغلاف الأمامي أو كلمة ظهر الغلاف أو الاقتباسات والعناوين الداخلية، تؤسس لأفق محدد للتلقي، وتضع المتلقي أمام أسئلة محورية حول العنف، والعدالة، والهوية الإنسانية. ومن هذا المنطلق، تتحول العتبات إلى أدوات حجاجية تعمل على الإقناع حتى قبل مواجهة المتن، مما يجعل تجربة القراءة ذات بعد معرفي وأخلاقي متداخل.

وعلى الصعيد التداولي، يظهر أثر العتبات النصية في تنظيم التواصل بين النص والقارئ، إذ تعمل كل عتبة على توجيه توقعات المتلقي وإشراكه في عملية التأويل. فهي لا تنقل المعلومات فقط، بل تخلق مساحة للحوار بين القارئ والنص، حيث يُستدعى القارئ للمشاركة في بناء المعنى، وتفسير الدلالات الرمزية، وتحليل الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية المطروحة. بهذا، يصبح التفاعل مع العتبات تجربة تداولية ديناميكية تتخطى الحدود التقليدية بين الكاتب والمتلقي.

أما البعد البلاغي للعتبات النصية، فيظهر من خلال توظيف الصور، والألوان، والرموز، والظلال، والاقتباسات بطريقة تزيد من جاذبية النص وتثير الانفعال. فكل عنصر بصري أو لغوي في العتبة يعزز المعنى، ويمنح النص طاقة تعبيرية إضافية، تجعل من المتلقي ليس مجرد قارئ سلبي، بل مشاركاً وجدانياً وفكرياً في الإطار الذي يضعه النص أمامه. كما أن البلاغة هنا لا تقتصر على الجانب الجمالي، بل تمتد لتشمل قدرة العتبات على حشد القارئ ضمن موقف نقدي وتأويلي محدد، بما يحقق الهدف الحجاجي للنص.

وفي الجمل، تؤكد مقاربتنا أن خطاب العتبات النصية في الرواية يشكل عنصراً مركزياً في الحجاج الروائي، يجمع بين الأبعاد الحجاجية والتداولية والبلاغية، ويعزز من تجربة القراءة ويعمق فهم المتلقي لمضامين النص. فهذه العتبات لا تعمل بمعزل عن المتن، بل تكمل الحجاج الروائي وتغذيه من البداية حتى نهاية الرواية، مما يجعلها أداة استراتيجية فعالة في خلق خطاب متكامل، ومؤثر،

وموجّه؛ قادر على التفاعل مع القارئ على المستويين الفكري والانفعالي، ويجعل من الرواية تجربة متكاملة لا تُستشعر إلا من خلال القراءة المتأنية والتحليل النقدي.

علاوة على ذلك، تسعف العتبات النصية القارئ / المتلقي في بناء توقعات سردية مسبقة، إذ تُهيئ للتعامل مع تقاطعات السرد المختلفة، سواء كانت لحظات توتر أو مفارقات درامية. فهي تعمل كآلية توجيهية تساعد على فهم العلاقات بين الشخصيات والأحداث، وتقديم إشارات مبكرة حول التوجهات الفكرية أو القيم الأخلاقية التي يحملها المتن. بذلك، تصبح العتبات عنصراً يربط بين المقدمات والمعالجات السردية، ويمنح النص انسجاماً داخلياً يعزز من استيعاب المتلقي لمستويات القراءة المختلفة.

ومن زاوية أخرى، يمكن النظر إلى العتبات النصية على أنها فضاءات لتعميق التفاعل الثقافي والاجتماعي، إذ تتيح للقارئ إدراك السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي تنبني عليها الأحداث. فهي توفر خلفيات معرفية تتيح قراءة أعمق للأفعال والدوافع والرهانات، وتفتح نافذة على التحديات الإنسانية التي يعالجها النص. وبهذا تتجاوز العتبات مجرد كونها مقدمة أو إطاراً جمالياً، إلى كونها منصات معرفية تشرك القارئ في حوار مستمر مع مضامين الرواية، وتسهم في إغناء الرؤية النقدية وتحفيز التفكير التأملي.

ونافذة القول، تتجلى أهمية العتبات النصية في قدرتها على تعزيز وحدة النص ووضوح رسالته، إذ تعمل كجسر بين مستويات المعنى المختلفة، وتضمن تدفق الأفكار بطريقة متماسكة ومنظمة. فهي تربط بين البعد الجمالي والبعد الحجاجي والتداولي، ومن ثم يتجاوز النص مجرد كونه سرداً للأحداث، إلى جعله خطاباً متكاملًا يحشد القارئ لموقف تأملي ونقدي. وبهذا، تتحول العتبات إلى أدوات استراتيجية مركزية في العملية الإبداعية للرواية، قادرة على جعل التجربة القرائية تجربة معرفية، ووجدانية، وأخلاقية متشابكة، تتجاوز حدود التلقي التقليدي.

المصادر والمراجع المعتمدة:

✓ المصادر:

أ. العربية:

- سعداوي، أحمد: فرانكشتاين في بغداد، منشورات الجمل، بيروت . بغداد، الطبعة الأولى، 2013.
- شيلي، ماري: فرانكشتاين، ترجمة فايق جرجس حنا، كلمات عربية للترجمة والنشر، مدينة نصر . القاهرة، الطبعة الأولى، 2012.

ب. الأجنبية:

- **Ducrot, Oswald :**
 - Dire et ne pas dire, éditions Minuit, Paris, 1972.
 - Slovenian Lectures : Introduction to Argumentative Semantics, Pedagogski Institut, 2009.
- **Genette, Gérard :** Seuils, Paris, Seuils, 1987.
- **Perlman, Chaïm et Tyteca Lucie Olbrechts :**
 - Traité de l'argumentation, Préface de Michel Meyer, edition 6, 2008.
 - L'argumentation – la nouvelle rhétorique, Bruxelles, Université de Bruxelles, 2008

✓ المراجع:

أ. العربية:

- بلعابد، عبد الحق: عتبات (جيرار جنيت من النص إلى المناص)، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، 2008.
- الحلبي، أحمد: قراءة في رواية "فرانكشتاين في بغداد" لأحمد سعداوي تعويذة سحرية لبغداد، ضمن صحيفة المثقف، العدد 4257، مقال متاح على الموقع <http://www.almothaqaf.com/readings/892240.html>.
- أرندت، حنا: في العنف، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.
- عبد الراضي، عماد: الروائي العراقي أحمد سعداوي "فرانكشتاين البغدادي" رمز لجرائمنا، جريدة الأهرام اليومي مقال متاح على الموقع <http://www.ahram.org.eg/News/31213/120/296461>
- عبد الستار رضا، وعلي ميعاد طالب: "الأدب في مواجهة العنف" قراءة تداولية في رواية فرانكشتاين في بغداد"، مجلة (لارك للفلسفة واللسانيات و العلوم الاجتماعية)، جامعة واسط، العدد 22، 2016م.

- فانون، فرانتز: معذبو الأرض، ترجمة د. سامي الدروبي و د. جمال الأتاسي، دار القلم بيروت، لبنان، (د ت).
- قطوس، بسام: سيمياء العنوان، وزارة الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
- ويتمر، باربارا: الأنماط الثقافية للعنف، ضمن كتاب العنف، ص 49 . 50، إعداد وترجمة محمد الهلالي، وعزيز لرزق، دار توبقال، المغرب، الطبعة الأولى، 2009.

ب. الأجنبية:

- **Ducrot, Oswald, Anscombre, Jean Claude :**
- L'argumentation dans la langue, Editeur Pierre Mardaga Liège, Bruxelles, 1988.
- **Hoek, Leo :**
- La Marque du titre. Mouton Editeur. La Haye. Paris. New York. 1981.
- La marque du titre : Dispositifs sémiotiques d'une pratique textuelle, Berlin, De Gruyter, 1981.
- **Meyer, Michel :**
- Logique Langage et argumentation, éditions Hachette ,1982.
- Questions de rhétorique, Langage raison et séduction, Ed, Livre de poche, 1993.
- (Introduction), Aristote, rhétorique, Edition Livre de poche, Paris, 1991.
- **Patillon, Michel :** Elément de rhétorique classique, Edition Flammarion, Paris,1990.
- **Perlman, Chaïm :** L'empire rhétorique, Vrin,2000.
- **Plantin, Christian :**
- Essais sur l'argumentation, éditions Kim 1990.
- L'argumentation, éditions du Seuil, 1996.

الحركة سمة مهيمنة في اشتغال د. عبد اللطيف شهبون

تشكلات جمالية وأبعاد وجودية

د. عبد الفضيل ادراوي

أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان

المملكة المغربية

الملخص:

تكشف هذه المساهمة عن سمة الحركة بوصفها سمة تكوينية في فكر الشاعر والناقد والمفكر المغربي د. عبد اللطيف شهبون، فهي تبدو قوة إيجابية ونفساً ولأدأً للرغبة في الاكتشاف والتجديد فهي تبدو سمة متأصلة في كل كتاباته، وتتجسد في حياة الرجل وفي سلوكياته وأخلاقه المشهودة. إنها تمتد لتصبح فلسفة ورسالة وتكليفاً ومسؤولية في الحياة. لذا يسهل أن يلحظ المتتبع مدى حيوية الرجل وتعدد أنشطته في محيطه القريب والبعيد. بما يكشف عن إيمان بفلسفة الحركة بما هي رؤية وجودية، تجسد حقيقة الإنسان في الكون وتكشف عن إيمان عميق بوحدة جوهرية تجسر علاقة الإنسان بنفسه وبمحيطه، وتسوقه نحو خالقه. ومن ثمة تغدو الحركة رؤية جمالية وفلسفية تترجم مبدأ حتمية السير الإنساني في الكون وفي المجتمع، بما هو وسيلة لاستكمال حقيقة الذات، وضمان الانعتاق والتحرر التغلب على الأنانية ووهم الاستبطان والتمركز حول الذات.

كلمات مفتاحية: الحركة، السير، الانعتاق، التجديد، رؤية وجودية، مسؤولية، تكليف

مقدمة:

تحوز عوالم الكتابة في اجتهاد الكاتب والشاعر والمفكر د. عبد اللطيف شهبون، من ثراء مجالاتها وغنى قضاياها ومدلولاته، فهي تسمح بمقاربتها من منظورات مختلفة ومن زوايا نظر متعددة، وذو بحق سمة الكتابة المنذورة للعالمية والبقاء، لأنها تكون متممة بالأصالة (Originality)، وتكون في جوهرها متوافقة وحقيقة الإنسان، من حيث هويته المركبة وأبعاده المتعددة واللائقائية¹، ومن حيث تمثلها خاصية النفاذ والاستشفاف (Penetration)، بما هي قدرة على اختراق حواجز الزمان والمكان والمادة، ورؤية ما يكمن ويمكن خلفها، لأنها ترتبط بما يسمى الخفاء والإحساس بالكامن والخفي والموجود هناك، وترتبط بحب الاستطلاع والفضول المعرفي والامتداد من المعلوم إلى المجهول². وارتباطاً بهذا، يمكننا أن نفترض أن سمة الحركة تعد أحد دلائل الأصالة والاستشفاف في اشتغال هذا الكاتب المبدع.

إن عوالم الرجل الفكرية والإبداعية، بل وإن حياته عموماً، تنضح بكثير من السمات التي يتراءى من خلالها معانقاً ما هو كونيّ ممتد، وامتداداً بالشمول والاتساع، وملامساً الكنه الإنسانيّ المطلق. وهذا ما يجعل من تجربته الإبداعية "تجربة خارج حدود الزمن، تلغي الماضي ولا تتعلق بالمستقبل، ليست تجربة تاريخية، بل تجربة لا زمنية"³، و"نمطا بلاغياً إنسانياً"⁴

1 (سمة الحركة؛ عمق الدلالة وجلال الآثار

يسهل على من يطلع على كتابات عبد اللطيف شهبون، مثلما يسهل على من يصاحبه ومن يقترب من شخصيته ويتابع أنشطته وحياته اليومية، أن يرصد محورية الحركة في وجوده، فهو كائن حركي، منذور للسير والسلوك، على صورة شبه دائمة من الحيوية والنشاط، ومن الفعل الاجتماعي، يحده الإيمان بجمعية الاقتراب من الناس، والمبادرة إلى التواصل معهم، والسعي لإيقاع التأثير فيهم، والاستعداد للتأثر بهم، إيماناً منه أن الآخر يشكل امتداداً طبيعياً للذات، لأن الكل يساهم في إغناء الإنسانية، مادام "الإنسان هو مناط الفكر والبحث والإبداع، الذي غايته هو الإنسان بما يعتلج به من أحاسيس ومشاعر"⁵. فهو يجسد مفهوم العبد السائر أو السالك نحو ربه، في هذا الكون، فهو يتحرك نحو الأمام، ويمشي قاصداً (واقصد في مشيك)⁶ وهادفاً،

¹ يشير الفيلسوف وعالم البيولوجيا أليكسيس كاريل إلى هذه الحقيقة قائلاً: " وفي الحق لقد بذل الجنس البشري مجهوداً جباراً لكي يعرف نفسه، ولكن بالرغم من أننا نملك كنزاً من الملاحظة التي كدسها العلماء والفلاسفة والشعراء وكبار العلماء الروحانيين في جميع الأزمان، فإننا استطعنا أن نفهم جوانب معينة فقط من أنفسنا...إننا لا نفهم الإنسان ككل...إننا نعرفه على أنه مكون من أجزاء مختلفة، وحتى هذه الأجزاء ابتدعتها وسائلنا...فكل واحد منا مكون من موكب من الأشباح، تسير في وسطها حقيقة مجهولة". ويضيف: " إن معرفتنا بانفسنا ما زالت بدائية في الغالب" ينظر:

أليكسيس كاريل، الإنسان ذلك المجهول، ترجمة شفيق أسعد فريد، مكتبة المعارف، بيروت، 1993م، ص 17-19.

² شاكر عبد الحميد، ما الإبداع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2019، ص 28

³ مصطفى ناصف، قراءة ثانية لشعرنا القديم، دار الأندلس، د.ت، ص 146.

⁴ محمد مشبال، جماليات النمط الواقعي في الأدب، قراءة في نص قصصي، مواسم، ع4، خريف 1995م، ص 13.

⁵ أحمد النعيمي، الآفاق الإنسانية في الأدب والفكر، دار البازوري، الأردن، 2008م، ص 235.

⁶ سورة لقمان، الآية 19.

من دلالات القصد في الآية الهدفية والرسالية التي يغدو بموجها العبد مسؤولاً عن حركته في المجتمع، مراقباً حركاته وسكناته، غايته الأسمى تحقيق النفع العام وتحصيل الرضا الرباني، وجعل الحياة بمختلف تفاصيلها ومحطاتها مسرحاً للفعل الإيجابي وتحقيق الاستخلاف في الأرض.

متوخياً ترك بصمة وأثر ما في هذا الوجود. حلمه الحضاري الدفاع عن الحريات، والانصهار الكلي في حاضر ومستقبل الإنسانية، يرنو إلى قيم الحرية والتسامح والانفتاح والتواصل والسلام والتعايش، وكل ما من شأنه أن يقود إلى "تسييد إنسانية الإنسان"¹. ولعله بهذا أحد تظاهرات المثقف العضوي، فهو يسعى إلى أن "يلعب دوراً إيجابياً في تحقيق تجانس العالم" وهو "عقل الأمة وقائد التغيير الحقيقي، الذي يأخذ بالأمم إلى بر الأمان، وصحائف البقاء والخلود"²، يحمل تصوراً عن العالم وإيديولوجيا الفئة، بما لذلك من معان حضارية وإيجابية خلاقة، فهي تتسع لتشمل الناس جميعهم بوصفهم عباد الله وعياله، وهم تبعاً لذلك إخوان ونظراء الشاعر والمثقف في الإنسانية³، ما يجعل منه مسؤولاً وراعياً، وهو ما يستلزم منه التزامات ومسؤوليات وتكاليف واسعة وممتدة امتداد الإنسانية، وامتداد العبودية لله في هذا الكون، مثلما يحقق وظيفة النقد بوصفه نشاطاً فكرياً يقود إلى تحرير الإيديولوجيات من قصر النظر⁴، ويُسلم المرء إلى حقيقة المعرفة وجوهرها الذي هو السعي نحو تحصيل معرفة النفس بما "يكشف عن قيودنا وضعفنا ومحدوديتنا، ويكشف عن ذواتنا بالطريقة التي تعيش واقعياً في هذا العالم"⁵.

2 (رؤيا الحركة؛ سير في الآفاق وفي النفس

يمكننا النظر إلى سمة الحركة في حياة وفي وعي الرجل، بوصفها رؤيا إنسانية وحضارية، تجلّ لها مدلولات رمزية، فتختزل حقيقة الذات، وتمثل فلسفة ومنظوراً للكون والوجود، فهي أحد تجليات السفر الأبدي للإنسان، فهو سائر ومتحرك، يمضي به العمر ويساق عبر سفينة الحياة، فلا مجال عنده لأي سكون أو ثبات أو استقرار، إلا بشكل مؤقت وآني.

ولذلك تكشف كتابات وإبداعات الرجل، عن إيمان وتشبع بفلسفة الحركة، فهو لا يتوقف عن السير ببصيرة ووعي، وهو في حالة بحث دائم نحو الخروج من التيه؛ تيه الموت والغفلة والنوم، كما عبر عنه الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: "النَّاسَ نَيْامٌ فَإِذَا مَاتُوا انْتَبَهُوا"⁶.

فالحركة في وعيه وفي سلوكه، تتكشف بما هي انطلاق وبحث مستمر عن معنى الوجود، وتوق لاكتشاف أسرار الذات، وهي سعي نحو الإمساك بجبايا النفس والإنسان، لأنها نشاط إنساني، غايتها تحقيق الوجود الإنساني المنشود؛ بما يجعل من اشتغاله عملاً مجسداً حقيقة الدور المنوط بصاحب الفكر النقدي القوي، الذي يلتزم بأن تكون أنشطته "تساعد على المواجهة والتقدم ومقاومة الأشكال الرئيسة للأخلاق والسياسات العاملة في عالمنا اليوم"⁷.

فهو يرى أن كل عمليات الفكر البشري، وكل صور الإبداع لا معنى لها، ما لم تترجمها تجليات سلوكية تقود إلى التآلف والأخوة الإنسانية، ومن ثمة "ضرورة اقتران الشاعرية بالسلوك والنشاط الإنسانيين؛ إذ بقدر ما تتحول الشاعرية إلى نهج وسلوك

¹ عبد اللطيف شهبون، مرافئ مغربية، منشورات سليكي أخوين، طنجة، 2019، ص 14-15

² أنطونيو غرامشي، قضايا المادية التاريخية، ترجمة فواز طرابلسي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1971م، ص 131

³ يشير إلى هذا المعنى كلام علي بن أبي طالب (ع): "يا مالك إن الناس صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق"

⁴ غالان أ. فورسمان، بيترس. فوسل وجيمي كارلين واتسون، التفكير النقدي، ترجمة مريم الضايغ، دار الحوار، ط1، 2018م، ص 15

⁵ التفكير النقدي، ص 15

⁶ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، تحقيق، محمود الأرناؤوط ومحمد بدر قهوجي، دار العروبة، الكويت، ط2، 1410 هـ، ص 133.

⁷ التفكير النقدي، مذكور، ص 14.

تتحقق الوحدة¹. بل إن الحركة هي طريق الخلاص والانطلاق، فهي التي تثمر نعمة الحرية وتحول متعة الانعتاق الجميل، لأن غيرها "تتجرد الذات من الوطأة وتتحرق؛ فلا شرط ولا احتمال سوى الحرية.. ولا أفق انتظار دونهما"².

3 (الحركة فلسفة حياة وسعي نحو عيال الله

من هذا المنظور الواعي المسكون بالحركة بوصفها قوة إيجابية ونفساً ولأدأ للربغة في الاكتشاف والتجديد، تبدو هذه الحركة سمة متأصلة في اشتغال الدكتور عبد اللطيف شهبون، وفي حياته وسلوكاته وأخلاقه المشهودة بين الناس في المجتمع. بل إنها تصبح فلسفة ورسالة وتكليفاً ومسؤولية في الحياة. لذا يسهل أن يلحظ المتتبع مدى حيوية الشاعر شهبون، وتعدد أنشطته في محيطه القريب والبعيد على حد سواء؛ فهي تتوزع بين حركة ضمن مهام تربوية وبمحنة أكاديمية رسمية (الاشتغال بالتعليم والتأطير والإشراف والتنسيق أستاذاً للتعليم العالي بكلية الآداب بتطوان وأستاذاً بالمركز التربوي)، وحركة ضمن مهام وأنشطة علمية ثقافية فنية تطوعية (من مؤسسي نادي 21 بطنجة، من مؤسسي جمعية البرزخ، رئيس تحرير مجلة «عوارف»، منسق جمعية أعمدة بطنجة، عضو مؤسسة عبد الله كنون للثقافة والبعث العلمي، عضو هيئة تحرير جريدة «الشمال»، وحركة ضمن مهام نضالية حقوقية وإنسانية عامة (من مؤسسي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومدير مركز «أجيال» للمواكبة والحماية والتمنيع بالناظور، التابع للرابطة المحمدية للعلماء).

هذا التنوع والغنى في الاهتمامات وكثرة الالتزامات، إنما يكشف عن محورية الحركة في عرّفه، وعن إيمانه بالوحدة الجوهرية المفترضة بين داخل الانسان وخارجه، وأن الحركة أو الفعل هما تتجسد حقيقة الإنسان: وبحسب العبارة المنسوبة للسيد المسيح (ع): "من ثمارهم تعرفونهم"، واستناداً إلى منظور فلسفة الماهية والوجود مع هيجل فالإنسان هو عين ما يعمل، وأن الإنسان هو من يصنع ذاته عن طريق عمله.

تبعاً لهذا التصور تغدو الحركة أو الحركية في حياة واشتغال شهبون نابعة من فلسفة وإيمان عميقين بكونها محليّة حقيقته وأخلاقه وأفكاره، فهو لا يرى تحقق ذاته إلا في التجلي الخارجي، وفي السعي نحو تغيير العالم، وفي التعبير عن ذاته في نطاق الواقع. إن الإنسان -يرى الفيلسوف ج. بول سارتر وزعيم الوجودية الفرنسية- هو مجموع أفعاله، فليس ثمة وجود واقعي عنده إلا بالفعل وفي الفعل، والإنسان لا يوجد إلا بقدر ما يحقق ذاته، وماهيته وحياته شيء واحد. فهو يؤمن أنه إنسان وجد ليتحرك ويفعل، يتماهى مع منظور المفكر الفرنسي الراحل ميرلوبونتي الذي كثيراً ما كان ينادي بأنه ليس ثمة إنسان باطن (homme interieur) يمكن أن يعد منفصلاً جذرياً عما يفعل منعزلاً انعزالاً تاماً عن سلوكه، والشخص البشري من حيث هو داخل (un dedans)، في حاجة دائماً إلى خارج أو واقع للفعل والعمل والحركة.

من ثمة فإن منظور شهبون للحركة نابع من هذا البعد الفلسفي والرسالي العميق، الذي يجعل من الحركة والسير في المجتمع وسيلة لاستكمال حقيقة الذات من جهة ولتحقيق مبدأ الانعتاق والتحرر، والتغلب على الأنانية ووهم الاستبطان ووسواس الضمير، وهذيان القداسة أو التمرکز حول الذات. فغاية الفرد "الانتصار على أنانيته والتحرر من انشغاله بنفسه"³، وهذا يجعل الحركة "طريقاً للصالح البشري.. وظلال الحق والسلام على الجماعة البشرية"⁴.

¹ مرافئ مغربية، ص 168.

² مرافئ مغربية، ص 168.

³ محمد فتحي عثمان، الفكر الإسلامي والتطور، دار البراق للنشر، تونس ط 1، 1990، ص 184، نقلاً عن زكريا إبراهيم، الظاهر والباطن في فلسفة هيجل، المجلة، ع 100، أبريل 1965م.

⁴ الفكر الإسلامي والتطور، مذكور، ص 190-191.

4 (الحركة وفاعلية التخليق

تتخذ الحركة في كتابات عبد اللطيف شهبون وجهة البناء الأخلاقي والتكوين الروحي، فهي سمة متناثرة، تلم كل أصناف القول لديه، وتمنحها قدراً من الانسجام والانساق. فهي قيمة مهيمنة توحد الخطاب وتنتظم جزئياته، بما ينم عن غايات إقناعية بينة، يراد ترسيخها وتثبيتها في نفسية وفي سلوك المتلقي.

إن الذات الكاتبة تدرك أن المجتمع البشري لا يمكنه أن يكون مجتمعاً فاعلاً وإيجابياً، ولا يمكن أن يوسم بالمجتمع الإنساني، حقيقة واعتباراً، ما لم يكن الأفراد الذين يُؤلفونه متصفين بالقدر الكافي من الحركة الإيجابية والمستمرة، التي تؤهلهم للفعل والمبادرة، وتمكنهم من المشاركة المثمرة في بناء الحضارة الإنسانية، وتشبيد المجتمع الذي لا يتنكر فيه الإنسان لإنسانيته.

لقد امتثل الشاعر في كل ما كتب إلى الرؤية التخليقية التي تحكمت في منظورات الأنبياء والرسول إلى الإنسان، إذ "الشيء الذي يريده الأنبياء (ع) هو الإنسان ولا يوجد شيء آخر. فكل شيء ينبغي أن يتحول إلى صورة إنسان. فإذا تمت صناعة الإنسان يصلح كل شيء"¹. ويعد العنصر الأخلاقي أساس إنسانية هذا الإنسان. بل إنه إذا لم تكن الغايات التخليقية من أولويات الحركة التغييرية في أي مجتمع مستنهض، فإن الفشل يكون حتماً حليف هذه الحركة.

وغير خاف أن رواد الحركات الإصلاحية وزعماء الثورات التغييرية، خاصة في الزمن المعاصر، يشيرون إلى أن الخطر الأكبر المهدد للشعوب المستضعفة من قوى الاستكبار العالمي، هو "سلب اعتقاد الجيل الجديد بالدين وبالأصول الثورية وبالفكر الفعال.. بهدف القضاء على جذور الثقافة والتراث للشعوب"². فالخوف الحقيقي لقوى الاستكبار هو "من الإيمان العميق عند الشعوب الغيورة والمعتقدة بالأصول والقيم"³. لذا فإن خلفية الحركة والفعل لدى الشاعر خلفية تحصينية تثويرية، قوامها محاولة صناعة الإنسان، القادر والفاعل في محيطه الخاص والعام.

إن الكاتب لا يكتفي باستهداف وتحريك البعد الذاتي والشخصي المحض من الفرد، وهو جانب على قدر من الأهمية، إلا أنه ليس معياراً للصالح ولا للتمييز بين الناس، ما لم يقرن بالسلوك الفاعل والإيجابي، العائد على الآخرين بما يحفظ إنسانيتهم وكرامتهم.

وبهذا تهض الرسالة الإبداعية لشاعرنا بوظيفة تحقيق الترابط بين الفردي والاجتماعي، ف"الإسلام دين فردي اجتماعي، وهو في اجتماعيته فردي أيضاً، ينظر في سعادة الفرد كما ينظر في سعادة الأمة، ويسعى لتهديب الشخص كما يسعى لتنظيم المجتمع، وصلاح الأمة مشروط بصلاح الأفراد.. وسعادة الأفراد شرط لسعادة الأمة"⁴. ولعل هذا الأمر تحققه تظاهرات جمالية وأسلوبية عديدة منها:

5 (حجم التأليف ونزوع الحركة

جدير بالبيان أن الطبع الورقي وحجم أو شكل التأليفات التي نشرها الكاتب، كل ذلك ييؤشر إلى هيمنة سمة الحركة وجوهريتها في فكر وفي وعي المؤلف. غنها مؤلفات ذات حجم صغير ومكثف، تعتمد الاختزال والتكثيف والتنويع، ما يبين أنه معني بكتابة بوصفها عملية متواصلة ومسترسلة. فهو يكتب وفق الطريقة التي تسمح له بالتنقل السريع بين الموضوعات والحالات

¹ السيد عباس نور الدين، بحثاً عن نهج الإمام، مركز بقية الله الأعظم، ط1، بيروت، 1997م، ص 77

² بحثاً عن نهج الإمام، ص 50

³ نفسه، ص 50

⁴ محمد أمين زين الدين، الأخلاق عند الإمام الصادق، رابطة الثقافة والعلاقات الاجتماعية، طهران، 1417هـ-1997م، ص 12-13

والمواقف، ووفق ما يتيح التحرك نحو الأفكار والصور وعمليات من التجريب المتواصلة، وبذا تغدو الكتابة مساهمة يومية، واجتهاداً لا يتوقف ولا ينقطع. مثلما تغدو التأليفات خفيفة الظل يسهل تداولها واستهلاكها في المجتمع، وتسهل معها حركة الفكر والأدب في المجتمع. فبقدر ما تكشف الكتابة عن موسوعية الرجل، وتمكُّنه من ناصية الكلمة، وقُدْرته على الخوض في أنماط القول الممكنة، وتطويعها والتصرف في عوالمها وأشكالها، بالقدر نفسه تكشف عن نزوعه نحو تبسيط صيغ القول وتقريبها من المتلقي، وتمكينه من المكتوب وجعله في متناوله، باعتماد تأليفات ودواوين في طبقات صغيرة الحجم، يسهل اقتناؤها وتداولها وحملها والسفر بها والتهادي بها.. إلخ. وفي كل هذا تجلّ واضح لسمة الحركة في وعي واشتغال الرجل.

يضاف إلى هذا كون قصائد معظم الدواوين الشعرية، والمقالات والدراسات النثرية، كلها محكومة بالاختصار وبالإيجاز، تُشعر بخفة وبحركة لا مجال معها للتثاقل أو الرتابة المملّة. فهي قصائد تعتمد الجملة القصيرة، والعبارة المختصرة، والصورة الخاطفة والإيقاع السريع، الذي ينم عن شخصية متجددة ومتحركة باستمرار، مسكونة بالسير في الآفاق، باحثّة ومنشغلة بالتغيير ونازعة نحو الجديد والمتجدد.

6 (العناوين وظلال الحركة

تبدو عناوين كل أعمال عبد اللطيف شهبون مسكونة بحركة ما، وموحية بالسير في أحد مظاهره . فإذا كان العنوان يشكل جزءاً رئيساً ضمن عالم الكتابة والإبداع، " وربما له أولوية على كافة العناصر المكونة الأخرى"¹، لأنه بمثابة التقنية الفنية والدلالية الأولى التي تحاور المتلقي²، فإن الكاتب يعتمد دائماً إلى أن يختار عناوين يمكن النظر إليها بوصفها مدونة كاشفة عن طبيعة الرؤيا التي يضمّرها، عن الذات وعن العالم والآخر. هذه العناوين تنتظم ضمن شبكة مركبة ومتداخلة، بقدر ما تشد القارئ إلى أسرار الكتابة وعلاماتها، بالقدر نفسه تُسمعه نداءات شفيفة، وتؤول إلى مقاصد وغايات تستنفره نحو الاستعداد للحركة والسير ونزع لباس السلبية والتثاقل إلى الأرض، (افتح هذه الأقفال.. طُر من هذا القفص)، استثماراً لجوهره الإنساني المحكوم بالسير والسفر، والمفتن بالمجهول، سعيّاً للإمساك بالحقيقة³.

إن الحركة تبدو فعلاً متأصلاً من العناوين، وعبر جملة من الأفعال أو الحالات التي تؤول إلى حيوية مشهودة، وإلى تحرك بَيّن، وإلى إنجاز جليّ، قد يصدر عن الذات أو عن الآخر، قد يتحقق في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل. وفي جميع الأحوال، ثمة ما يحيل إلى ما له صلة بالحركة والسير والبحث والتتبع والمواصلة والإنجاز، وكل ما ينافي السكون والسلبية.

ففي (لَمْ يَزَلْ يَرَاكَ) فعل تأمل وملاحظة وحركة متابعة، وفي (غداً تلاقاه) أمل وعزم على مواصلة البحث والحركة، بتصميم وبقين نحو الهدف، وفي (إليك انتهيت) كشف عن حركة سابقة وعن سير أُوصل إلى القصد، وفي (كما لَوْ رَأَيْتِي) إشعار بإنجاز ما أو بموقف ما صدر عن الآخر، وفي (وذاقي رأيت) فعل أو حركة صادرة من الذات إلى الذات نفسها، فهي المنطلق وهي المال، فقد تتأمل وتلاحظ وتبحث في الخارج، وقد تتحرك في كل الاتجاهات، لكنها قد تنتهي إلى أن الحقيقة المبحوث عنها هناك، مستكنة وثاوية هنا في الذات نفسها. وفي (مرحى جود ..مرحى رشاد) حركة ترحيبية تبدي الذات فاعلة مستقبلية ومنفتحة ومتواصلة مع الآخرين، وفي (ملاذ) مظهر حركة أو فعل تبدو من خلاله الذات متخذة طريق خلاصها ودالة الآخرين عليه.

¹ 1982. p Leo.H.Hoek:La marque du titre. monton

² Ibid, 62

³ عبد اللطيف شهبون، من أرض الله، ص 85

وتنخرط عناوين التأليفات الثرية في دعم الفكرة نفسها، والكشف عن هيمنة سمة الحركة في الاشتغال، ففي (من أرض الله) ثمة إحالة على ما يفيد وقوع سفر وحركة وتنقلات أفادت الذات وجعلتها مصدراً للمعلومات والتجارب، وأهلتها لتدل الآخرين عليها وتخبرهم وتعلمهم إياها. وفي (مرافئ مغربية) حركة متضمنة ومستفادة، وإحالة إلى محطات استراحة مؤقتة ترسو فوقها سفينة الذات المسافرة، لتنجز فعل التبليغ والكشف عن عبر ودروس الارتحال والتنقل وتعليمها للآخرين.

7 (الصورة وروح الحركة والفاعلية

تكشف الصورة الشعرية في قصائد عبد اللطيف شهبون عن عوالم متداخلة من الدلالات والأبعاد والرهانات التأويلية، توحيدها أن الحركة والفاعلية الإيجابية تظل سمة مهيمنة وجوهرًا متأصلاً في الخطاب، فهي تنتظم المعاني والأفكار، وترصع العبارات، وتُسكن المعجم والألفاظ، بما يجعل مساحة السكون والثبات وصور السلب تتراجع وتنحصر، بل إن أجواء السكون وكل مظاهر التوقف والسلب، حين توجد، فهي تكون ملزمة بالانخراط ضمن التشكيل الرؤيوي الذي تحكمه الحركة، وتستمد قيمتها الفنية من الخضوع لظلال الحيوية والفاعلية.

في القصيدة الوجيزة (كأبة تُلْفِي) ¹ نقرأ :

صَبِيَّةٌ..

سَحَابَةٌ..

كِتَابَةٌ..

بَقِيَّةٌ..

كأبة؛

كأبة تُلْفِي...!

نلاحظ أن عنوان القصيدة ونهايتها وأجواءها الظاهرة تحاول تصوير حالة من الكأبة، وترسم ظلالاً من الحزن، ومن الرؤية السوداوية للعالم، بسبب هيمنة مظاهر المأساة وسيادتها وتحكمها في كل شيء، ما ولد في الذات مشاعر من الكأبة وحول الأفق "غابات من السحب الثقيلة والرعود". لكن بتدبر عناصر التصوير وباستقصاء عمق الصورة وأُسها، نبتين وجود حركة ثاوية، هي بمثابة روح أصيلة وجوهرية، تتحكم وتفرض نفسها على المتلقي.

إن الذات تبدو في صورة ضحية أو فريسة، مَنَلْهَا كَمَثَل الحشرة الطائرة الحرة التي تجدد نفسها في شراك خيوط بيت العنكبوت، تُلْفِيها من كل جانب وتفرض عليها الاستسلام للموت. فالذات هنا تتعرض للَف وتكبيل طارئ وخارجي ومفروض، وكأنه شيء يتعارض وحقيقتها المجبولة على الحركة والسير والانطلاق. فقد تعترضها عوارض خارجية وطوارئ لا عهد للذات بها. لذلك فإن فعل اللَّف يبدو منسجماً ومتناسقاً مع العمق الحركي، فالذات دائماً نازعة نحو الانطلاق والتحرر، يصعب منعها أو إيقافها، ولا تنفع معها المحاولة الواحدة، لذلك يستدعي السياق التصويري عملية اللَّف التي تعني معاودة الفعل وتكراره ومراكمة المحاولات، في سبيل محاصرة وتوقيف ومنع هذه الذات عن الانطلاق. ولعل الطريف في هذه الصورة الجزئية اعتماد عملية

¹ ديوان "كما لو رأي" ص 24

اللف أو التلخيص سبيل الكآبة لمحاصرة الذات، وهذا فعل يرتبط أو يقترب من الحقل الدلالي لفعل اللباس الذي يبقى قابلاً للنزع والتبديل والتجاوز. فهو أمر خارجي وعارض، لا يمكن أن يكون قدراً مقدوراً للذات المسكونة بالحركة.

ويكفي أن نتأمل الألفاظ المعجمية المشكلة لأجواء القصيدة، لنجد أنها جميعاً مسكونة بروح الحركة، واعدة بالفعل وبالعطاء وبالإنجابية والنفع؛ فالصبية تحيل إلى الطفولة والفتوة والأنوثة، وإلى الرقة والطراوة، وإلى الحب والبراءة، وكل معاني الحياة والأمل والتفتح والانفتاح. وتحيل السحابة إلى الغيث والإرواء وبعث الحياة والرجاء والأمل والإنبات والعطاء.. إلخ. والكتابة تحيل إلى ظلال العلم والمعرفة والخلود والنور والإبلاغ والكلام والإفصاح والبيان والتعليم.. والموقف والتواصل.. إلخ. والبقية تحيل إلى الاستمرار والبقاء التوفير والغنى والنتيجة والتحصيل والمستقبل والاكتفاء والصمود والثبات.. إلخ. فتكون الكآبة حالة طارئة تذيبها وتهزمها أجواء الفاعلية والإنجابية والحركة المستحكمة في كل شيء.

ونقرأ في قصيدة (مدينتي)¹:

مَدِينَتِي الَّتِي أَسَّسْتُهَا

مِنْ مَاءٍ

نَسَجْتُ ذَوْبَهَا

مِنْ مَاءٍ

أَقَمْتُ فِي أَصْلَابِ عَشْقِهَا سَمَاءً..

مَدِينَتِي الَّتِي أَسَّسْتُهَا

مِنْ مَاءٍ

تَعْلُو سَمَاءَهَا دِمَاءً..

فتبدو القصيدة من عنوانها تُمَجِّدُ المدينة، وتجعلها محوراً للوصف والتصوير، ويلقي عنوانها بكثير من ظلاله على الوصف المرتبط بالمكان، وما يفرضه ذلك من تناول أشياء عمرانية وحضارية وظواهر وقضايا، ولنقل موضوعات خارجية، تثير انتباه الشاعر وتستدعي التصوير. لعل أبرزها موضوعة الموت والدماء وما يرتبط بها من قتل وتشريد وتخريب وعنف، وكل ما يحيل إلى تحجر القيم والمبادئ، وغيرها من الصور المأساوية التي آلت إليها المدينة المعاصرة، وجلبتها المادية المتوحشة. غير أن الصورة تأتي إلا أن تكشف عن الحركة بوصفها رؤيا تحاصر الوعي وتوجه التصوير، فالذات تنزع نحو التملك والإنجابية فتنسب المدينة لنفسها (مدينتي)، وهي تبدو فاعلة ومتحركة، غير ثابتة ولا سلبية، فهي تُؤَسِّس وتُنَسِّج وتُقيم وتَعَشِّق، وقبل ذلك وبعده، هي تلاحظ وتتبع وتهتم بأمر المدينة ومآلاتها وتحولاتها. ورغم كونها وحيدة، فهي متحدية ومبادرة، تتخذ جانب الفعل والبناء والتشييد وزرع الحياة، في مقابل تيارات مجهولة، وقوى خفية غير واضحة المعالم، تأتي إلا أن تنشر القتل، وتُسبِل الدماء وتنسف كل ما فعلته وتفعله الذات.

ولا يخفى أن الألفاظ المعجمية المساهمة في بناء الصورة، تُنتقى بشكل واع، وبما يعطي التصوير نفساً حركياً إيجابياً فاعلاً، ف(أسست، نسجت، ثوبها، أقمت، في أصلاب، عشق)، كلها تكشف عن ذات بانية وفاعلة، تحمل على عاتقها عبء البناء

¹ ديوان "كما لو رأي"، ص 14

الحضاري، ورسالة السير الإيجابي في الكون، ومسؤولية السعي نحو الصلاح والإصلاح، في سبيل إشاعة الخير والمساهمة في الإحياء والإيجاد.

ويكفي أن نتأمل لفظة (ماء) التي عليها وبها أقيمت وأُسست المدينة. فهي تحيل إلى الحياة والنماء والخير والعطاء والسلم والسلام، مثلما تحيل إلى الطهارة والتطهير والقداسة والتجدد... إلخ. بما يجعل من الصورة إجراءً فنياً تحلله الحركة الإيجابية ومهابة الفعل المشهود الذي ينتج عمارة الأرض وخدمة الإنسان.

8) الأسلوب وسمت الحركة والفعل

8-1) بنية الضمير وغائية التواصل

تبدو بنية الضمير بدورها مجسدة البعد الاجتماعي المنشود، ففيها تنوع جلبي وحركة، بين ما يعود على الأنا المتكلم مفرداً أو جماعة (يطوّف بي، فنائي، فرشاتي، أشرعتي، أين أيني، بسطت كسائي، آتي غداً، أثار جهاتي، هتي، أجلتُ فكري، كُنا، أيامنا، روحنا، عيشنا...)، في مقابل ضمائر تعود على الغير، مخاطباً (خذْ، إليك، سواك، تقدم، جلالك، بيانك، غيْهْبك، فيك، نفسك، معنك، يسكنك) أو غائباً (منتهاه، قال، له، سره، عنده، الذين أحبهم، أسرجوا، يتساقطون، يتسابقون، تعرفها، إياها...).

فتبدو بنية الضمير تجسيداً أسلوبياً للحركة في الواقع، وبين الذوات، أو بين الأنا والآخر، فرداً ومجتمعاً، وجميعها إشارات إلى نزوع نحو تحقيق تواصل منشود بين أفراد المجتمع بكل أطيافهم وفئاتهم. ولعله السبيل الأوضح والأأنجع نحو مجتمع قويم ومتماسك، تكون فيه العلاقة تكاملية بين الذات والآخر. فبعيداً عن قتامة الرؤية العدائية التي يجتهد الساسة في فرضها على الشعوب، ينزع هذا التصوير نحو ترسيخ رؤية عن وجه إنساني منشود، تفلح الكتابة الإبداعية في تحقيقه، وهو وجه المجتمع المتواشج والمتعارف والمحقق للتواصل والتحاب بين الجميع، وهو ما يختزله الاستفهام "كيف يمكننا العيش دون أعداء؟"¹. فكأني به يغازل الحقيقة القرآنية التي ترسم خريطة التعامل بين أبناء الإنسانية؛ (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا). فالعلاقة الطبيعية بين الإنسان وأخيه الإنسان إذن، هي علاقة السلم والسلام، من حيث هو الأصل الأول الذي لا يجوز الخروج عنه إلى ضده (العنف/اللاسلم)، إلا في حالات نادرة وخاصة. لأن الاختلاف بين البشر جنساً وعرقاً وعقيدةً ولوناً، لا يلغي حتمية الاعتراف بالآخر، بالنظر إلى الحقيقة المتأصلة في الدين، وهي (وحدة الجنس البشري)².

وهذه بحق ترجمة أسلوبية للدور البارز الذي يتوجب على الفرد أن ينهض به من جانبه، لتشييد جسر التواصل بين الناس. فلا يمكن تصور مجتمع قوي ومثالي ومتماسك، إلا إذا أسسته ذوات خيرة، تبادر إلى الفعل الحسن وتسير في اتجاه الإصلاح والبناء، وتؤمن بأهمية التواصل بين أبناء الأسرة الإنسانية.

8-2) بنية المصدر و بلاغة التجرد

كما يلفت القارئ لأعمال الشاعر، نزوعه نحو توظيف بنية المصدر في عناوين قصائده ودواوينه المختلفة، من قبيل: (سفري، حركة، حلم، ممت، محبة، إحياء، مهاتفة، إشهاد، فناء، استنارة، صحو، مسلك، تحية، بوح، رواح، رؤيا، حضرة، ملاذ، انطفاء، تشوي، توسل، وشم، رحله، مغالبة، فقد)، ولعلها خاصية أسلوبية ذات دلالة فنية عميقة، فهي تشير إلى

¹ عبد اللطيف شهبون، من أرض الله (دراسة)، سليكي أخوين، طنجة، ط 1، 2019م، ص 18

إيمان واقتناع بضرورة تجريد الفعل من الزمن، وجعله حدثاً مطلقاً، غير مرتبط بزمن أو مكان محدد. وكأن الذات تنزع نحو تثبيت الحركة أو الفعل لذاتها، بعيداً عن الظروف والسياق والإكراهات، فالفعل حاجة إنسانية ضرورية لخدمة الغير وتطوير واستمرارية الحياة. فلا قيمة للفعل أو الحركة إذا كانت آنية أو متوقفة على شروط وحيثيات قد تنتفي بانتفائها. كما أن في المصدر ما يشعر بتأكيد الحدث وإنجازه مطلقاً. وهو بعد تأثيري غايته تعليم الناس قيم التجرد المطلق لخدمة الإنسانية.

3-8) الحركة وبنية المضارع أو بلاغة الاستمرار

في اشتغال الشاعر نحو توظيف بنية الفعل المضارع أو الأمر في عناوين دواوينه: (لم يزل يراك، غدا تلقاه...)، كما في كثير من عناوين قصائده؛ (أي شيء عنك يُنسي، لم يجديني، ما لا تراه، كآبة تلفني، غدا تلقاه، طنجة ترثي عاشقها،)، مثلما تتحكم بنية المضارع في كثير من الجمل والصور الجزئية: (أجزى-أعرض-أستعمل-أتولى-أغض-ألين-أرق-أسر-أحب-أوجب، يراك. أتحرق، يبقى، ألود، يجز، تخطف، تسامري، يكلل، أوغل، يفعمني، ينور، أعود...).

ولعل في هذا نكتة دلالية إقناعية، مؤداها التنبيه إلى أهمية استمرارية ومواصلة الفعل والثبات عليه، وهي إشارة إلى كون خدمة الآخر والتفاني في تعهده منظوراً إليها في عرف الشاعر رسالة متواصلة، تلازم الإنسان في المجتمع، وهي شرط وجوده وبقائه، فما دام المرء موجوداً بين الناس، فوظيفته أن يكون فاعلاً ومتحركاً، يخدم الآخرين ويبني بمبعتهم المجتمع المتكامل.

3-8) الحركة ظاهراً وباطناً

من اللافت أن الذات، وهي تنشئ بناء العلاقة التواصلية مع الآخر، لا تتأثر في حركتها بإكراهات أو مثبطات، سواء أكانت مادية أم معنوية، ذاتية أم اجتماعية، فهي فوق أن تحد حركتها ظروف أو تمنعها موانع، ولو كانت المرض أو الغربة والحاجة..

"إني موهن القلب... في. مسير جنوبي..."

..أكابر جرحي.... وحسب اعتيادي أمضي...

..يستحث الخطو مّي....أزهقتني المسافة تسألني.... لأطوي فنائي، وأروي صفائي.. وحين أسافر في غربتي، أظل معك،¹، "أنت في عزلة القبو تحيا.."²

وهي نكتة دالة وطريفة، مفادها أن مسؤولية الذات في البحث عن الكمال وفي خدمة الآخرين وفي بناء المجتمع مسؤولية مطلقة ومقدسة، وهي بمثابة تكليف حتمي، لا يرتبط بظرف أو موقف معين.

بل إن الذات تظل ساعية نحو الآخرين، ومتحركة في اتجاه الإنسان حتى في حال افتقدت القدرة المادية على الفعل لعارض ما، كالفقر أو المرض أو البعد مثلاً، فهي تلتفت إلى مبادرات من الفعل والحركة الباطنية، فأفعال كالدعاء والحب والسلام والتحية وغيرها، تظل متاحة: "إلهي أعني بنصر وفتح قريب (ص76)،.. لك ألف سلام (ص60)،.. ففني، وسلكني، ورقيني، تولاني (ص25)،.. خذ لي عوض.. (ص88)،.. لك مني تحية وسلام ودعاء،.."³ ولعله جانب على قدر من الأهمية

¹ ديوان "كما لو رأي" صص 18-28-42-44-54

² ديوان: إليك انتهيت"، ص 18

³ ديوان غداً تلقاه، صص 60-76-88

*كثيراً ما كان الدعاء في عرف العرفاء والصالحين وسيلة إبداعية تربوية لتعريف الإنسان بواجباته الإنسانية تجاه الآخرين. ينقل عن الإمام زين العابدين (ع):

الاجتماعية، يرسخ ثقافة الترابط والاهتمام بالآخرين، ويبقى مجالاً لاستحضارهم ولو في لحظات الضعف أو الغياب. فيغدو الدعاء بهذا ذا وظائف تعليمية، ووسيلة للحفاظ على الرسالة أو التجربة الإنسانية الأصيلة، وطريقاً لتحسينها ضد التزدي إلى الهاوية. ولهذا كان الدعاء في مقدمة التدابير التي اتخذت للحفاظ على المقياس العقائدي والرسالي في المجتمع الإسلامي¹، لأنه يوجه الإنسان من أجل أن يكون فرداً صالحاً في المجتمع، ويسوقه نحو بناء المجتمع الصالح، استناداً إلى "تعميق الرسالة فكرياً وعقدياً وسياسياً في الأمة نفسها، بغية إيجاد تحصيل كاف في صفوفها، لكي يؤثر هذا التحصيل في مناعتها، وفي عدم انهيارها"².

وهذا يبين أن حركة الدعاء تتجاوز نطاق ما هو فردي وخاص، وتمتد إلى ما هو اجتماعي أوسع، من خلال ربط الفرد بالآخرين، والدلالة على كيف يكون الإنسان إنساناً، عبر استحضار أخيه (الآخر)، وجعله في صلب الاهتمامات الشخصية للفرد. ما يجعل الدعاء عنصراً تفضوياً، يدفع بالإنسان إلى مزيد من المعرفة بواجباته ومسؤولياته، ويجعله أكثر اندفاعاً لتحقيق نشاطاته العامة، فيقل تعلق وحب الإنسان لنفسه، ويكسبه قوة وحركة ونشاطاً من أجل خدمة عباد الله. بما يساهم في إقامة المجتمع الذي تصان فيه إنسانية الإنسان.

خاتمة

حاصل القول إذن إن الحركة بوصفها سمة مهيمنة في فكر وفي إبداع وفي حياة عبد اللطيف شهبون، يمكن أن تؤول إلى منطلقات فلسفية وأبعاد رؤيوية عميقة، مثلما تحوز أصالتها الوظيفية من جانب غايات تحريرية وتخليقية تربوية جلييلة، قوامها إرادة صنع الإنسان الذي يكون مُنشئاً لكمال، ومبتغياً تأمين ملكات الفعل الإيجابي في الناس، أو ما يعبر عنه في مجالات علم الاجتماع التربوي بـ "القوة الصانعة للعادات"³. فكل ما أنتجه وكل ما سعى إليه، جوهره الحركة، أو محوره سمة السير، التي تبين وظيفته الإنسانية، ومساهمته النوعية في التأسيس للبناء الحضاري للبشرية، عبر استهداف كيان الإنسان وعقله وروحه، أملاً في تغيير السلوك وتوجيه القيم نحو الأفضل.

هذه الحركة هي بحق ترياق الفكر لحفز الإنسان للارتقاء في سلم الكمال البشري، الذي تحفظ فيه القيم، وتؤمّن فيه إنسانية الإنسان، بدل الخضوع لسلطان الفردانية والمادية القاسية المتوحشة، وبدل البقاء ضمن سجن عبادة الذات أو الخضوع لنداءات النفس الشريرة، التي تهيم فتحد من القدرة الخلاقة للفرد في أي مجتمع بشري. ومن ثمة فأدب عبد اللطيف شهبون، وفكره عموماً، هو بحق أدب جمال تلطيف الروح، وهو تأسيس جاد لاستعادة القيم النبيلة المفقودة، وتعهّد البشرية، عبر بيان الكلمة وسحر الإيقاع وأسرار التصوير، ناهيك عن جرأة السير والاقتران، لتغذية الذات والآخر، بما يعيد للإنسان إنسانيته. وهذه هي عينها غايات ومرامي أعرق الثورات والحركات الإصلاحية والتحريرية في أي مجتمع حي.

"اللهم إني أعتذر إليك من مظلومي ظلم بحضرتي فلم أنصُرْه، ومن مغرُوفٍ أسدي إليّ فلم أشكُرْه، ومن مُسيءٍ اعتذر إليّ فلم أعذُرْه، ومن ذي فاقةٍ سألتني فلم أوثره، ومن حقٍّ ذي حقٍّ لزمني لمؤمن فلم أوَفِرْه، ومن غيبٍ ظهر لي فلم أَسْئُرْه"

تنظر "الصحيحفة السجادية، الإمام علي بن الحسين زين العابدين (السجاد)، منشورات الأعلمي، بيروت، ص 166.

¹ محمد باقر الصدر، أهل البيت، تنوع أدوار ووحدة هدف، دار التعارف، بيروت، د.ت، ص 144

² أهل البيت تنوع أدوار ووحدة هدف، مذكور، ص 131

³ بيير بورديو، العنف الرمزي (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي)، ترجمة نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، البيضاء، ط1، 1994، ص 48

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم (رواية ورش)
- الدواوين الشعرية:

-عبد اللطيف شهبون؛

- 1- "وذاقي رأيت"، منشورات سليكي أخوين ، طنجة، 2008م.
- 2- إليك انتهيت" منشورات سليكي أخوين، طنجة، 2010م.
- 3- "كما لو رأي"، منشورات سليكي أخوين، طنجة، 2010م.
- 4- "لم يزل يراك" منشورات سليكي أخوين، طنجة، 2012م.
- 5- "غدا تلقاه" ، منشورات سليكي أخوين، طنجة، 2015م.

• الكتب:

- أحمد النعيمي ، الآفاق الإنسانية في الأدب والفكر، دار البازوري، الأردن، 2008م.
- أليكسيس كاريل، الإنسان ذلك المجهول، ترجمة شفيق أسعد فريد، مكتبة المعارف، بيروت، 1993م،
- أنطونيو غرامشي، قضايا المادية التاريخية، ترجمة فواز طرابلسي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1971م.
- بدير بورديو، العنف الرمزي(بحث في أصول علم الاجتماع التربوي)، ترجمة نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، البيضاء، ط1، 1994م.
- زين الدين محمد أمين، الأخلاق عند الإمام الصادق، رابطة الثقافة والعلاقات الاجتماعية، طهران، 1417هـ-1997م،
- زين العابدين علي بن الحسين (السّجاد)، الصحيفة السجادية، تحقيق باقر الأبطحي، دار الصفوة، بيروت، ط2، 1992م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ، الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، تحقيق، محمود الأرنؤوط ومحمد بدر قهوجي، دار العروبة ، الكويت ، ط2، 1410 هـ ..
- شاعر عبد الحميد ، ما الإبداع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2019م.
- عباس نور الدين، بحثا عن نهج الإمام، مركز بقية الله الأعظم، بيروت، ط1، 1997م.
- عبد اللطيف شهبون - مرافئ مغربية، منشورات سليكي أخوين، طنجة، ط1، 2019م.
- من أرض الله، منشورات سليكي أخوين، طنجة، ط1، 2019م.
- غالن أ.فورسمان، بيترس .فوسل وجيمي كارلين واتسون، التفكير النقدي، ترجمة متيم الضايغ، دار الحوار، ط1، 2018م،
- محمد باقر الصدر، أهل البيت تنوع أدوار ووحدة هدف، دار التعارف، بيروت، (د.ت).

—محمد فتحي عثمان، الفكر الإسلامي والتطور، دار البراق للنشر، تونس ط 1، 1990م.

—مصطفى ناصف، قراءة ثانية لشعرنا القديم، دار الأندلس، د.ت.

● المجالات والدوريات:

--المجلة، ع. 100، أبريل 1965م.

--البصائر، ع. 34، س 15، خريف 2004م

--مواسم، ع4، خريف 1995م.

● المراجع الأجنبية

- Leo.H.Hoek: La marque du titre. monton .1982

انعكاسات الخطاب الجندري في الأدب النسوي العماني

رواية "الباغ" لبشرى خلفان نموذجاً

د. ناصر جمعة السبياني

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط

abualrraha@hotmail.com

المملكة المغربية

الملخص:

تناولنا في هذه الدراسة "انعكاسات النوع الاجتماعي في الأدب الخليجي عامة، والأدب العماني خاصة، من خلال دراسة رواية "الباغ" للروائية العمانيّة "بشرى خلفان". وقد كان اختيارنا لدراسة هذا الأثر دون غيره، أنّه يمثّل تصويراً واضحاً وصريحاً لنقد الانعكاس في الأدب النسوي؛ بما هو انعكاس يُرسّخ لمفهوم الفوارق الاجتماعيّة والثّقافيّة بين الرّجل والمرأة. في انتصار واضح لمفهوم المجتمع الذّكوريّ، وسلطة العادات والتّقاليد العربيّة. إنّ رواية "باغ" تُعدّ نموذجاً لمناهضة ومحاربة هذا من الأدب، بلغة أنثويّة مخصوصة، وبأساليب فنيّة متميّزة، ينصهر فيها التّاريخيّ بالأدبيّ والعاطفيّ بالاجتماعيّ؛ لتولّد لنا نصّاً فنياً مميّزاً يعالج قضايا المرأة وتطلّعاتها.

الكلمات المفتاحية: الجندر، النصّ المتخيّل، لغة أنثويّة، المجتمع الذّكوريّ، انعكاس الخطاب الجندريّ.

Abstract:

This study aims to explore the reflections of gender discourse in Gulf literature in general, and Omani literature in particular, through an analytical reading of the novel *Al-Bagh* by Omani novelist Bushra Khalfan. The choice of this text stems from its clear and explicit depiction of gender discourse criticism, as it exposes the mechanisms through which this discourse reinforces social and cultural distinctions between men and women, while revealing the dominance of patriarchal structures and the authority of Arab customs and traditions. *Al-Bagh* stands as a prominent example of resistance against gendered discourse, employing a distinctly feminine language and refined artistic techniques in which historical, social, emotional, and psychological dimensions interweave seamlessly. Through this synthesis, the novel emerges as a sophisticated artistic text that engages deeply with women's issues and their aspirations for freedom and equality.

Keywords: Gender, the imagined text, feminine language, patriarchal society, reflection of gender discourse.

مقدمة:

كثيراً ما مثل موضوع المرأة وقضاياها موضوعاً للبحث، والتحليل، والنقاش، على عكس موضوع الرجل. وربما كان ذلك عائداً إلى تأرجح قضايا المرأة بين المطبعية والتحقيق. فبالرغم من ترسانة القوانين التشريعية، والمعاهدات الدولية، وما تمّ إنشاؤه من منظمات تعنى بالمرأة، إلا أنّها مازالت حبيسة نظرة مجتمع ذكوريّ يستنقص منها، ويهتس دورها في الحياة العامة مقارنة بالرجل.

يعدّ الانتشار الواسع للأعمال النسوية الأدبية، دليلاً على صوت المرأة المنادي برياح التغيير. فالقضايا الحارقة من حرية، ومساواة، والاستقلالية القائمة عن الرجل، التي تدافع عنها المرأة في أعمالها الفنية آن لها أن تتحقّق، في ظلّ ما تشهده المجتمعات العربية من تطوّر. كان المجتمع الدوليّ ولا يزال مدافعاً عن المرأة وحقوقها، محافظاً على ما أنجزته من مكاسب؛ يظهر ذلك من خلال عقد "مؤتمر المكسيك" عام 1975م، الذي كان عامّاً دوليّاً للمرأة، وبداية لما عُرف بـ "عقد المرأة" من خلال الدعوة إلى بذل الجهود الدوليّة للمساواة بين المرأة والرجل..

إنّ مفهوم السرد الأنثويّ أخذ يتدعّم شيئاً فشيئاً، حتّى بات جنساً أدبياً خاصاً له منهج ومفاهيم ومواضيع خاصّة به دون غيره. وكان حظّنا راعياً لمقاومة الانعكاس الجندريّ؛ حتّى صار من المفاهيم النسائية المعاصرة، التي تناولته بالدرس والتحليل بمختلف أبعاده. فهي تتحقّق وتتخصّى جميع المواقف الرجالية (الذكورية) من المرأة وقضاياها.

نأمل من خلال هذه الدراسة، أن تكون إسهاماً بسيطاً للكشف عن بعض من الانعكاس الأدبي في رواية "الباغ"، كمحاولة لنقد العقلية النظام الأبوي المتجذّرة في المجتمعات العربية عامّة والخليجية خاصّة. ثمّ التوجّه لإصلاح ومحو الصورة المستنقصة من المرأة وقدرتها في المشاركة الفعلية والفعّالة في الحياة العامة في المجتمعات العربية.

يمكن أن نصف مفهوم الجندر، بأنّه مفهوم ذاتيّ متغيّر من فرد إلى آخر. فلكلّ شخص انعكاسه الخاصّ به، وهذا الجندر متأثّر إلى حدّ كبير بالتوجّه المعرفيّ والثقافيّ للشخص نفسه. ويتمّ الكشف عن الأبعاد الجندرية للشخص الواحد انطلاقاً من مواقفه التعبيرية، باستعمال اللغة أو غيرها من الأدوات التعبيرية: كالفنون، والمواقف الفلسفية، والاجتماعية، والسياسية، وغيرها.

صارت الأعمال الفنية تُعبّر بمعيّار "الأنوثة" و"الذكورة" مع بزوز الأدب النسويّ وتغلّغله. فقد صارت المرأة العربية قادرة على إنتاج نصوص إبداعية على غاية من الجودة الفنية، متشبّعة بمعالجة ونقد مشاغل المرأة والمجتمع ككلّ. فلطالما كانت هذه المهمة حكراً على الرجل دون غيره.

لتقصي انعكاسات الخطاب الجندريّ في رواية "الباغ"، اعتمدنا على منهج استقصائيّ جمع بين المناهج اللسانية: كاللّسانيّات الإدراكية، واللّسانيّات الجندرية، وذلك للحصول على بيانات معمّمة، والتي لا تكتمل ولا تتحقّق إلا بمساعدة المنهج التفسيريّ، والتحليل الجزئيّ، والتحليل السياقيّ للنصّ المتخيّل، بالاستعانة بالسرد النسويّ، وبما ألّف حوله من دراسات غربية خاصّة الأعمال الروسية والألمانية المترجمة إلى العربية.

1. "الجندر" والأدب النسوي.

1.1 الأسبقية الغربية في تناول ظاهرة الجندرية.

كانت الأعمال الغربية سابقة إلى تناول مفهوم الجندر وتحليله. فكان لزاما علينا الاطلاع على بعض الأعمال المترجمة التي تناولت مفهوم "الجندرية" في الأدب النسوي منها مؤلف "روبيرن لاکوف" Lakoff.R. language and Woman "S Place 1975. في اللغة الانجليزية، و"لويس بيش" Pusch. L. Das Deutsche als Mannersprache 1984. و"سانتا ترومل بلوتز" Tromel-plotz S. Frauensprache – Sprache Veranderung 1982. في اللغة الألمانية.

إنّ من بين المواقف التي قدّمت رؤية واضحة للأدب النسوي، نذكر موقف الكاتبة الألمانية الشهيرة "كريستا وولف" إذ قالت: "في أي خانة يمكن أن يتحدث أحد عن وجود الكتابة الأنثوية؟ تستحق المرأة فقط وبسبب العوامل التاريخية، والبيولوجية المختلفة أن تُصور العالم الخارجي بشكل مختلف... يتحمل الحقيقة، ويعبر عنها بطريقة أخرى. إذن تنتمي بواسطة قانونهن الاجتماعي المرأة بالتأكيد على الثقافة الثانية، لأنهن يوقفن جهودهن الشاقة لتحقيق التكامل في نظام الحكم المجنون."¹

هذا، فيما يهتم بالتأثير أما فيما يخصّ الشعر فتقول: "إلين شوالتر" متحدّثا عما يُسمّى "بالشعرية النسوية" واستنتجت ثلاثة أنماط أساسية من الأنماط "الكتابية النسوية"، وهي:

- تمثيل "المؤنث" التي تعبّر عن تقليد الشرائع الغالبة/ التقليد الأدبي البطريكي²، واستيعاب المعايير "الجندرية" الفنية المكوّنة للفن والأدوار الاجتماعية.

- تمثيل "النسوية" المواصلّة في التعبير والمحتجّة على المعايير "البطريكية" السائدة وثقافة قيم اللغة المدافع عن حقوق الأقلية، بما في ذلك طلب استقلالية المرأة.

- تمثيل "الأنوثة" كهوية خاصّة نسوية تختلف عن قوانين الذكور في العرض والكتابة.³

إنّ اعتبار أمر الدفاع عن حقوق المرأة حكرا عليها هي فقط، وبالتالي خاصّة بالأعمال النسوية دون غيرها أمر خاطئ. فقد تكون الأعمال الرجالية أكثر تعبيرا وجرأة في التعبير عن مشاغل المرأة وقضاياها وتطلّعاتها، وبالتالي مقاومة الخطاب الجندرية ستكون مهمة رجالية بامتياز وهذا ما تناولته الكاتبة "ماري روتكين" في مقالها "الجندر والأدب" حيث طرحت مشكلة الأنثوية والكتابة الأنثوية.

2.1 محاور الاهتمام الأدب النسوي.

إنّ من بين أكثر المواضيع تناولوا في الأدب النسوي نذكر:

- السيرة الذاتية الأنثوية.

¹ Forster. H. Deutsche Literaturgeschichte. 1999.

² لبطريكية هي منصب وسلطة البطريك، وهو لقب يشير إلى رئيس أساقفة ذو صلاحيات واسعة في الكنيسة

³ انظر: Showalter. 1985

- تصوير الحياة العامة بين الناس ومكانة المرأة فيها بالنظر إلى علاقتها بالعائلة، والأولاد، والأصدقاء، ومثلث الحب، والخيانة، والغيرة...
- البعد الاجتماعي في السرد الأنثوي.
- العنف المجتمعي المسلط على المرأة عامة والزوجة خاصة، وتداعياته فيما بعد على الأطفال.
- اللامساواة والتمييز السلبي في المجال المهني بين المرأة والرجل.
- الدِّفاع عن الأدب النسوي ومعارضة ما يحمله الأدب الرجالي من أفكار جندرية وإبراز الخبرة الأنثوية في مجالات كانت حكرا على الرجل كالفيزياء وعلم الفلك والفضاء

3.1 الجندرية: رهان الأدب النسوي.

كان الأدب وما يحمله من أبعاد رمزية الحامل الأفضل، ووسيلة التعبير المثلى للتعبير عن شواغل المرأة تحت غطاء لغة فنية ينصهر فيها الواقعي، بالخيالي، والاجتماعي، بالاقتصادي، بالسياسي. فكثيرا ما شكّل مفهوم الجندر مفهوما شائكا في المجتمعات العربية، خاصة منها المجتمعات الأكثر تحفظا المتشعبة بقيم الإسلامية التي تدافع نصوصها على مفاهيم تنتصر انتصارا صرفا للرجل بترسيخ مفاهيم: القوامة، والإمامة، والعصمة، والولاية الحُرمة، والتأقصات عقلا ودينا، وغيرها من المفاهيم التي لطالما اعتبرتها الأعمال الأدبية النسوية استنقاصا من قيمة المرأة. فهي مفاهيم تجاوزها الزمن إلى زمن آخر صارت المرأة فيه مسؤولة مكلفة راعية ليست مَرَعِيَّة، فاعلة وليست مفعولا بها.

يحق لنا أن نتساءل عن دور المرأة وإسهاماتها في الدِّفاع عن حقوقها. أكان ذلك بلغة خاصة وبأساليب فنية جديدة؟ هل نجحت المرأة في تأنيث اللغة وتطويعها خدمة لقضاياها؟ ووفق أي مقارنة استطاع الأدب النسوي أن يحقق العدالة بين الرقابة الاجتماعية القاسية، والتحرر الإبداعي المنشود؟ وهل نجح الأدب النسوي بالفعل في اقتراح وفرض موقع جديد للمرأة في الحياة العامة، أم أنه ظلّ رهين الكتابة الأدبية الإبداعية؟

من المتعارف عليه أنّ مرحلة فهم الخصم وتحليل خصائصه مرحلة تسبق مرحلة الهجوم والمقاومة. وهذا عين ما قامت به الأعمال النسوية العربية والعُمانيّة خاصة. ففهم الخطاب الجندري، وتحليله، وتقصي أبعاده ودلالته، هي مرحلة جدّ مهمّة. فهناك العديد من الأعمال الأدبية النسائية التي شخّصت "الجندرية" من خلال الفكر والعقلية الرجالية الذكورية في مواقفها. إنّ التحلي عن البعد الرمزي الذي يوفره الأدب كحضن آمن يجعل الكاتب أمام المسألة القانونية والإحراجات الاجتماعية في استعمال مصطلح "الجندر". فلاتزال حرية الرأي والتعبير تتخبّط في مهدها الصغير. إنّ من الأعمال الأدبية التي لاقت رفضا مجتمعيا نذكر أعمال الكاتبة الكويتية "ليلي العثمان".¹ فقد دافعت الكاتبة وأسست في أعمالها - "الرحيل" الصادرة سنة 1979م و "في الليل تأتي العيون" الصادرة سنة 1980م - لمبدأ "المغايرة". وهو مبدأ يحارب الإطار المبرمج اجتماعيا وبيولوجيا. وما يحمله من أبعاد ثورية. إنّ محاكمة بعض الأعمال الأدبية الرمزية هو في حدّ ذاته مظهر من مظاهر الخطاب الجندري في المجتمعات العربية. كما نشير في هذا الصدد إلى رواية "مسك الغزال" الصادرة سنة 1988م للروائية اللبنانية "حنان الشيخ" التي كانت بمثابة رجّة مجتمعية لعلاقة الرجل بالمرأة. فقد أسندت الرواية مهمة القصّ بأكمله إلى أربعة نساء من بطلات الرواية. وجعلت من كلّ واحدة منهنّ مهمة تعرية الحقيقة المجتمعية الذكورية، انطلاقا من تجربتها الخاصة. كانت شخصية "معاذ" - في هذه الرواية - ابن الصحراء

¹ للتوسّع أنظر كتاب: في ضيافة الرقابة، منشورات الزمن، ط1، ص2001.

والبادية وما يمثله من عادات وتقاليد اجتماعية صارمة كانت شخصية مهتزة بلا معنى أمام عقلانية شخصية "سوزان" الأمريكية التي وضعت "معاذ" في أمام إشكالية ذاته وجسده.

2. مصطلح الجندر.

1.2 التباين الموضوعي بين الجندر والجنس.

يُعرف الجندرية Gender بأنه "التنوع الاجتماعي" أي التمييز بين الذكر والأنثى على أساس العامل الاجتماعي، لا على أساس الجنس البيولوجي وهذا التمايز الجندري هو تمايز صنيع الثقافة المجتمعية، وما تحمله من قيم ومبادئ وأخلاقيات، مثال ذلك أنّ نظرة المجتمعات الغربية للمرأة ليست هي بنفس النظرة في المجتمعات العربية؛ أي أنّ الجندرية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فرد إلى آخر حسب وعيه الخاص أولاً، وحسب البيئة التي نشأ فيها وما تخلفه من أفكار ترسخ في الذاكرة الفردية. إنّ مفهوم الجندر يفرض نفسه بقوة خاصة في المجتمعات العربية، لما وجد فيها من حقل خصب للتجربة والدراسة، باعتبارها بيئة فتيّة مازلت المرأة فيها تناضل من أجل افتكاك حريتها ومكانتها الاجتماعية جنباً على جنب مع الرجل. قد تجلّى هذا المفهوم في مختلف الوسائل التعبيرية المتاحة وصار نظرة دنيّة سوسيو-ثقافية.

يبدو الفرق واضحاً إذن بين مفهوم الجندرية ومفهوم الجنس Sex، الذي يعرف بأنه ذلك الاختلاف البيولوجي الجسدي بين الرجل والمرأة. والحقيقة أنّ "الجندرية" خرجت من المفهوم الضيق للذكر والأنثى إلى فضاء أرحب من ذلك، فأصبحت المرأة وفق المفهوم الجديد تقاس لا بنوعها الجنسي بل بنوعها الثقافي؛ أي بنظرة المجتمع لها ومدى تفاعلها الإيجابي أو السلبي مع بيئتها التي تعيش فيها. من الواجب علينا أن ننبّه في هذا الموضوع إلى أنّ الجندرية لا تدرس فقط الجندرية وعلاقتها بالمرأة، بل تدرس كلا الجنسين والعلاقات التي يحتفظان بها. فالهوية الجندرية للرجل ينتصر لها المجتمع الثقافي غير أنّ الهوية الجندرية للمرأة تظلّ جوهر البحث في الدراسات الجندرية لكونها هي حاملة الإشكالية التاريخية في ذاتها ولذا.

إنّ من بين المحاولات الجديدة في التعامل مع الخطاب الجندري ومناهضته هي الدعوة إلى تأنيث اللغة. فقد حاول العديد من الكتاب والأساتذة الفرنسيين سنة 2017م التخلص من تصنيف "الجندرية" على أساس الجنس "ذكر وأنثى" وذلك من خلال التوقيع على عريضة لإلغاء التذكير والتأنيث بهدف التخلص من "سيطرة الفكر الذكوري على لغة مؤلّين" ذلك أنّ الصفة في اللغة الفرنسية - كما في العربية - تتبع الموصوف في التأنيث والتذكير. فقد نادى هذه الحركة بتأنيث اللغة كمظهر من مظاهر المساواة، وقالت أنّ اللغة تواضع اجتماعي قادر على التغيير.

2.2 "الجندرية" المفهوم والسياقات.

مثل مصطلح الجندر مصطلحاً مركزياً في العديد من الاتفاقيات الدولية المهتمة بالمرأة. ورغم أنّه كذلك، ورغم استعماله المكثف، ظلّ المفهوم غامضاً، زبنيّاً، ضبابياً، لم يُعرف بالشكل الذي يجعله قابلاً للفهم والممارسة. وهذا ما سيفتح للمتلقين أشكالاً دلالية أخرى كمحاولة لفهمه والتعامل معه. وسأخذ عنها معانٍ أخرى ليست من جوهر معانيه وسيؤملون معانيه حسب السياقات الاجتماعية المختلفة. وخير دليل على ذلك أنّ المفهوم يعرف كلّ مرة بطريقة مختلفة من حقل معرفي إلى آخر.... بل أنّه صار أكثر انفتاحاً وصار بوابة لمناهج عمل لعدة قطاعات.

عرّفت منظمة الصحة العالمية "الجندر" بأنه الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات اجتماعية مركّبة لا علاقة لها بالاختلافات العضوية والجسدية. ولم تحّد الموسوعة البريطانية عن هذا التعريف، فالجندر عندها هو ذاك المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركّبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية. إنّ الهوية الجندرية - بحسب الموسوعة البريطانية - ليست ثابتة بالولادة - ذكرا أو أنثى، بل تؤثر فيها العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية. فالإنسان بإمكانه اكتساب هوية "جندرية" جديدة حسب الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها وهذا نفس ما أشرنا إليه سابقا.

● الجندر والإيديولوجية.

ظهر مصطلح الجندر بداية، في الأعمال الأدبية النسوية أي في المجال الأدبي والأعمال الفنية الأخرى القريبة منه، ذات الصلة به. ثمّ سرعان ما تبناه الحقوقيون وصار مصطلحا حقوقيًا. هذا يعني أنّ الحاجة إلى مصطلح الجندر كان ضرورة حتمية. كانت انطلاقته من كتابات المرأة نفسها، وتعبيرها عن الحيف والظلم الذي لحقها من جهة موقعها في الحياة العامة، بوصفها أنّها ليست على قدر المساواة بالرجل..

إنّ الهوية "الجندرية" تتجلى من خلال الخطابات الرمزية، التي تنتجها المرأة كالفن والأدب والخطابات الواقعية؛ كتوزيع المهام والمسؤوليات في الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

من خلال ثنائية الرمز والواقع، حاولت المرأة في أعمالها أن تظهر الهوية "الجندرية" التي يصنعها المجتمع ويبني من خلالها تصوّرا لها ولواقعها ولدورها في المجتمع والحياة بشكل عام.

سرعان ما تبنت حقول معرفية أخرى مفهوم الجندر، فظهر ضمن حقول معرفية أخرى كالفلسفة، والتاريخ، واللسانيات، والسوسيولوجيا، وعلم النفس وغيرها. وقد أخذ يتطوّر انطلاقا من سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين.

● الجندرية والفلسفة.

كانت الجملة الشهيرة للفيلسوفة الفرنسية "سيمون دوبفورا (1908-1986) التي وردت في كتابها "الجنس الآخر" "لا يُولد الإنسان امرأة، إنّما يُصبح كذلك" هي الانطلاقة الفعلية لاستعمال مفهوم الجندر في الحقل الفلسفي. وهي جملة ذات أبعاد دلالية كبيرة تشير إلى دور المجتمع والثقافة في خلق الشروط التي تحدّد هوية المرأة. وهذه الجملة هي إشارة منها إلى دور المجتمع والثقافة في خلق الشروط التي تحدّد هوية المرأة.

● الجندرية والتّصوُّص الحقوقيّة.

استعمل مصطلح الجندر لأول مرة كمصطلح حقوقي مع تنظيم المؤتمر العالمي للسكّان والتنمية بالقاهرة سنة 1994م. ورغم تكرّر المصطلح أكثر من 50 مرة في وثيقة هذا المؤتمر، إلّا أنّه ظلّ غامضا قابلا لتأويلات مختلفة حسب فهم كلّ متلقٍ له. ذهب الكثير من التّرجمات العربية إلى ترجمة مصطلح الجندر بأنّه "نوع الجنس"، أي أنّه ذاك الفارق البيولوجي بين الذّكور والإناث. وهذا ليس بمفهوم الجندرية كما وضّحنا سابقا. إنّ هذه التّوَع من الدّلالات قد يكون عائقا لفهم المصطلح فهما دقيقا من المصدر مباشرة. ثمّ تتالت استعمالات مصطلح الجندر في معاهدات واتّفاقيات أخرى منها: وثيقة مؤتمر المرأة في بيكين عام 1995م، الذي ورد فيها المصطلح أكثر من 245 مرة بنفس الغموض.

إنّ هذا الاستعمال غير الدقيق جعل الكثير من الدول تطالب بضبط معنى وتعريفها واضحاً للمفهوم؛ حتّى لا يختلط بغيره من المفاهيم الحقوقية الأخرى، وكى لا يظلّ عامّاً ومفتوحاً على كلّ الاحتمالات، التي قد لا تتماشى مع ثوابت ومعتقدات ومرجعيات بعض الدول خاصة العربية الإسلامية منها. تعدّد فهم مصطلح الجندرية واختلف فيه المختلفون، فمنهم من يفهمه بأنّه: الجنسين، النوع، الأنثى والذكر، المرأة، النساء، المساواة في الحقوق، عدم التمييز في الأدوار.... وإنّ ما يجمع بين كلّ هذه المفاهيم السابقة، أنّها تنتمي إلى نفس المنظومة القيمية. إنّ "الجندرية" رؤية دولية حول مفهوم المرأة والرجل وطبيعة منظومة العلاقات الثقافية بينهما. ليس علينا أن نفهم الجندرية من زاوية نظر ضيقة وأن نعتبرها ذاك المجهود الذي يُبذل للدفاع عن حقوق المرأة ينعدم ويتلاشى بمجرد تحقّقه، بل أنّ مقاومة الخطاب الجندريّ مستمر بوصفته رؤية في قضايا أخرى في علاقة بالمرأة: كالإنجاب والزواج، والعلاقات الاجتماعية.... والأخذ بيد المرأة كي تكون ذاتا مكتملة لذاتها وبذاتها.

3 الجندرية والاستقبال العربيّ.

وجد مصطلح الجندر في المجتمعات العربية حقلاً خصباً؛ لما تعايشه المرأة هناك من أشكال التمييز بين الذكر والأنثى. وكغيره من المفاهيم الغربية، تمّ التعامل معه بالكثير من الحذر والاحتراز. وقد يكون مرّد ذلك إلى الفكر المنادي بالتصدي إلى كلّ فكرة عربية، خاصة تلك التي تمسّ من تركيبة المجتمعات العربية ذات الخصوصية الدينية المحافظة. ليس هذا فحسب، بل أنّ الجندرية كنظام صوتيّ واجه اعتراضات كثيرة من اللغويين، ممّا جعل الكثير منهم يدعون إلى الاستعاضة عنه بتعبير "النوع الاجتماعي"، بهدف تجاوز هذه الغربة الصوتية. أمّا في الجانب الدلاليّ، فيخشى أن يكون سبباً في التفكك الأسريّ والتصدّع في العلاقة بين الرجل والمرأة.

كلّ هذا الاحتراز والحذر من مفهوم "الجندر" صادر عن المجتمعات العربية بالأساس مقارنة بالمجتمعات الغربية. وهذا لا يثير استغرابنا حقيقة. رغم أنّ المفهوم صادر عن جمعيات ومنظمات دولية ذات صبغة إنسانية.

أما المرأة العربية، فقد وجدت في مفهوم "الجندرية" ملاذاً للنضال؛ من أجل المساواة بينها وبين الرجل، يجعل منها شريكة فاعلة في الحياة العامة. كما اعتمدت على هذا المفهوم كمنهج لتحليل الخطاب السياسيّ والإعلاميّ والإبداعيّ والدينيّ والثقافيّ... أخذ مفهوم الجندرية يتغلغل في المجتمعات العربية شيئاً فشيئاً؛ حتّى صارت طريقة إقحامه في كلّ المجالات الحياتية أمراً مريباً، فزاد هذا من غموض معناه ووسّع من حقول اشتغاله. وأخذ انعكاسه يظهر على الحياة العامة كمؤسسة الزواج، والمناداة بالمساواة في الميراث، والمساواة في المناصب القيادية في الدولة، والإجهاض، واختيار جنس المولود، وزواج المثليين وغيرها من الأمور ذات العلاقة. وهي كلّها مفاهيم بدأت تنتشر في المجتمعات العربية.

أخذ مفهوم "الجندرية" يحيد دلالاتاً عن معناه الأول - المساواة - إلى معنى التماثل التام بين المرأة والرجل وهذا أمر وُوجه بالممانعة في الكثير من المجتمعات العربية.

لتدعيم مقاومة الخطاب الجندرية، أنشأت المنظمات العربية الحقوقية الحكومية وغير الحكومية العديد من مراكز البحث ودراسات المهتمة بقضايا المرأة. كما أنشأت تخصصات علمية أكاديمية مثل ماجستير "الدراسات النسائية" عام 1997م التابع لقسم اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط. واستنسخت بلدان عربية أخرى نفس التوجّه. فافتحت الكثير من الجامعات المغربية والشرقية على الدراسات النسائية في الدرس الأكاديمي والبحث العلمي. وظهرت العديد من معاهد

الدراسات النسائية في العالم العربي التابع للجامعة اللبنانية 1973م، التي تسعى إلى إنجاز بحوث عن المرأة وقضاياها في العالم العربي. وصار للمرأة يوم وطني وعيد يحتفل به ويُنظر فيه في شتى المجالات المتداخلة في قضايا المرأة، فاتخذت تونس من 13 أغسطس عيداً وطنياً للمرأة، وهو عند المغاربة 10 أكتوبر، وعند المصريين 16 مارس...

1.3 ملامح الرواية النسائية العمانية (التاريخ، السمات، والاتجاهات)

يقال أنّ "الأدب ولید مجتمعه"، فالمجتمع هو الحاضنة الأساسية للأعمال الأدبية، تؤثر فيه العوامل الاجتماعية والثقافية في خلقه وإبداعه. فإما أن تكون حاضنة له، وإما أن تكون مهمشة له. والأدب يحتاج إلى بيئة خصبة ينشأ فيها، فيتعرّغ وينمو، وللتحسين من جودته يقول الناقد يوري لوتمان Yuri Lotman: "إنّ نشأة المكان الفني جاءت نتيجة لظهور بعض الأفكار والتصورات، التي تنظر إلى العمل الفني على أنّه مكان تحدّد أبعاده تحديداً معيّناً، وهذا المكان من صفاته أنّه متناه، غير أنّه يحاكي موضوعاً لا متناهياً هو العالم الخارجي، الذي يتجاوز حدود العمل الفني".¹ وبالفعل هو كذلك لو نظرنا إلى أكثر الروايات الأدبية نجاحاً، سنجد أنّها تنتمي إلى فضاء مكانيّ أرحب من غيرها فكلّما كان المكان أوسع، كان العمل أفضل، فهو الذي تدور فيه الحوارات وتتحرك فيها الشخصيات وما تنتج عنها من أعمال وأفعال...

لا يمكن أن نفهم كلمة البيئة في السياق السابق، بأنّها دلالة على المكان والفضاء الواقعيّ أو المتخيّل للعمل الأدبيّ بل المقصود بها أيضاً البيئة الاجتماعية. فهي الأخرى مؤثرة في العمل الفنيّ الأدبيّ. فتنوّع الشّخص قد يثمر تنوعاً وازدهاراً في الأعمال الأدبية. فكلّما كان المجتمع كبيراً، ومختلفاً، وله من القيم والعادات والتقاليد والخرافات الشيء الكثير كان الكتابات أكثر إبداعاً. وكلّما كان المجتمع منفتحاً على حضارات وثقافات أخرى، كلّما زاد من تنوّع المنتج الأدبيّ كمّاً وكيفاً.

ما نلاحظه في البيئة العمانية قبل سنة 1970م، هو أنّها كانت بيئة تتوزع إلى بيئات جغرافية صغيرة، تكاد تكون مغلقة متقوِّعة على نفسها في ترسيخ واضح لمفهوم القبيلة. ومن مميزات هذه البيئة أيضاً، أنّها كانت تفتقد إلى التعليم كركيزة حضارية مهمة. سرعان ما ظهرت بعد هذه الفترة نخبة من الشّباب العمانيّ المثقّف، الذي تلقّى تكويناً علمياً خارج حدود الوطن. مع هذه النخبة الشّبابية بدأت تترسّخ ملامح الحياة الثقافية والأدبية في عُمان وذلك بظهور بعض الأدباء والكتاب والروائيين. وكانت البدايات ذكورية بامتياز مع تعييب وتصخّر للإنتاجات النسوية تقريباً.

2.3 أسباب اختيار رواية "الباغ" نموذجاً.

"الباغ" هي كلمة فارسية الأصل وتعني البستان. وتعدّ رواية "الباغ" من الروايات "لبشرى خلفان" الصادرة عن دار "مسعى" البحرينية بعد عدد من المجموعات القصصية. ويمكن أن نعتبر أنّ رواية "الباغ" من الروايات التاريخية العمانية التي تناولت فيها صاحبها قصة شقيقتين "رايا" و"راشد" وتجربة الرّحيل عندهما من قريتهما هرباً من الظلم إلى العاصمة مسقط. تستعرض الرواية في هذا العمل جوانب من التاريخ العمانيّ وتصور الحياة الثقافية والاجتماعية وتعالج من خلالها مفاهيم مركزية كالحب، والمصير، والوطن، والتحديات التي تواجه الأفراد والمجتمع ضمن سياقات تاريخية. تتسم الرواية بلغة رصينة واستخدام سلس للّهجة المحلية العمانية في الحوارات التي تخلقها الكاتبة بين شخصيات الرواية. تسير الرواية عبر حكايتين متوازيتين بين حياة "رايا" الجديدة في "مسقط" وعلاقتها بنساء المجتمع ورجاله بعد زواجها من صديق أحيها "علي" وما ينشأ بينها وبينهم من علاقات وبين رحى الحرب التي تورط فيها أخوها "راشد" وصار من جنودها. وهي حرب تدور في الجبال بين سلطان البلد

¹ حسنين، أحمد وآخرون، جاليات المكان، ط2، الدار البيضاء، 1988، ص68.

والثوار سواء فيما سُمي تاريخياً بحرب "الجلب الأخضر" عام 1954م أو ما تلاها من ثورة ظفار 1965م، والتي انتهت بهزيمة الثوار وتغلب السلطان عليهم وضمّ مناطق نفوذهم إلى سلطنة عُمان.

3.3 الجندرية في الرواية العُمانية.

- اختلف المختلفون في الرواية التي شكّلت بداية ظهور الكتابات النسائية في عُمان. فمنهم من قال أنّها كانت مع رواية "الطّواف حيث الجمر" للروائية "بدرية الشّحي" وأقرّ الكثير من النقاد بأسبقيتها في الكتابة وأنّه لم تكن رواية أخرى قبلها. وهناك من قال أنّ رواية "قيثارة الأحرار" لسناء البهلاوي، هي التجربة الأولى في الكتابة الروائية النسائية، رغم أنّ معالمها الفنية لم تكن واضحة، وأنّها كانت تجربة متعثّرة من حيث البناء والأساليب الفنية. فلا يمكن إدراجها ضمن جنس الرواية مقارنة برواية "الطّواف حول الجمر". والتي نجد فيها توظيفاً واضحاً لمقاومة مفهوم الجندرية، "إذ يجد القارئ في هذه الرواية علو صوت المرأة الرافض للصّمت ضدّ الأنساق السائدة. كما يتّضح أنّ النصّ يمثّل نضجاً فنياً ولغوياً وعمقاً فكرياً".¹

مهما يكن من أمر حول مسألة الريادة وأسبقية هذه الرواية على تلك فالمهمّ عندنا أنّ الكثير من النقاد يعتبرون الرواية العُمانية لم تنشأ خجولة محتشمة متعثّرة بل كانت قويّة أسلوباً وطرحاً للمواضيع ساخنة، وأنّها لم تُجاري الكتابة الذكورية السائدة. "كما أنّها لم تكن تجربة تقليدية متخبّطة تغلب عليها ضحالة الفكرة وهشاشة تسلسل الأحداث، بل جاءت محمّلة بكلّ مقوّمات التجربة الروائية النسوية الناضجة. وكأنّها ولدت ولادة طبيعية لم تحرق معها مراحل الكتابة الروائية المفقودة".²

بعد الانطلاقة والنشأة، أخذت الرواية العُمانية النسوية تتشكّل شيئاً فشيئاً نوعياً وعددياً، وكانت جلّها تقريباً إن لم نقل كلّها تعالج قضايا اجتماعية، بهدف تحقيق نقلة نوعية في مجتمع قبليّ يقُدّس الذكورة. على غرار رواية "الطّواف حيث الجمر" "لبدرية الشّحي" بالإضافة إلى روايات أخرى مثل "حفلة الموت" "لفاطمة الشّيدي" ورواية "الأشياء ليست في أماكنها التي تعدّ السّلام" "لهدى حمد" ورواية "سيدات القمر" "لجوخة الحارثي"... بالإضافة إلى الروايات التي ناقشت الوضع الاجتماعي بمقاربة تاريخية منها رواية "دلشاد" و"الباغ" لبشرى خلفان. وكلّها جاءت بنفحات خطابية تقاوم الخطاب الجندريّ وتدافع على المرأة وقضاياها.

إنّ مساعي مقاومة الجندرية كخطاب إقصائيّ كان يقوى ويضعف من رواية إلى أخرى ومن كاتبة إلى أخرى، فيغيب مرّةً ويطفو على السّطح مرّةً أخرى، يُصرّح به ويسكت عنه بنسب متفاوتة. إلّا أنّ المفهوم كان واضحاً أكثر من غيره في روايات "صابرة وأصيلة" و"جنون اليأس" و"حارة العور" للروائية "غالية آل سعيد"، فقد كانت هذه الأعمال تعجّ بقضايا المرأة: كالتّعليم ومقاومة المجتمع الذكوريّ.

4. انعكاسات الخطاب الجندريّ في رواية "الباغ".

● المرأة والخطابات الدّينية.

لا نستغرب من وجود تلك النفثات الدّينية في الأعمال الروائية العُمانية. وليس هذا غريباً على مجتمع محافظ متمسّك بتعاليم دينه وشعائره. فالشّخصيّة الرئيسيّة "رايا" التي خرجت مع أخيها في رحلة هجرة من القرية إلى المدينة، من العادات والتقاليد إلى الانفتاح، من قيود المجتمع إلى حرّية التّفافة... خرجت وقد ورثت عن والدها علم أصول الدّين الذي تعمدّ تعليمها القرآن

¹ الحيثيّة، شريفة. قراءة في المشهد السردّيّ الروائيّ النسويّ العُمانيّ، موت الحلم، (2010/1999) مجلة نزوى، 2015م، العدد 81، ص48.

² المرجع نفسه، ص47

والحديث فيما علم أخاها أصول النشاط الفلاحي وتحذيب النخل والكد في الأرض. وقد تمحور الخطاب الديني بكلمات مباشرة من القرآن والأحاديث النبوية، أو باستخدام وصف للشعائر الدينية وطريقة ممارستها: كالصلاة، والصيام، وتلاوة القرآن. إذ تبدأ الرواية بـ . . . "جمعت ما يملكان من تمر وقهوة، ولفت ثيابها على مصحفها، ربطت صرحتها بثلاث عقد، وتمتعت بالدعاء، ونفثت فيها حتى لا يضيع، ولبست شيلتها، وانتظرت عند الباب ليجهر ناقته."¹ ما يمكن أن نستنتج كقراءة أولى لهذا المقطع في جانبه الرمزي، أن تعليم المرأة واجب لا بل أنه أولى من تعليم الرجل في بعض الأحيان. فسلح الرجل جسده، وسلح المرأة فكرها وعقلها. الشيء الثاني هي مسألة الهجرة والرحيل، كأن الكاتبة تشجع بطريقة غير مباشرة على فكرة الهجرة والرحيل نحو مستقبل أفضل خاصة إذا تعذرت مقومات الحياة الكريمة، وانتشر الظلم بين الأهالي. أرادت الكاتبة أن تبدأ روايتها بحرص الشخصية على الحفاظ على تعاليم دينها وشعائره، وكأنها تقول أن الدين ليس حكرا على الرجال دون غيرهم، بل للأثني نصيب منه بل قد تكون أكثر حرصا من الذكر عليه. وكأنها تنتقد تلك الخطابات الدينية التي يهتمش فيها الرجل المرأة ويوظفها خدمة لمصالحه الضيقة كالزراعة والقوامة والعلوية....

● المرأة والمقاربة التاريخية.

إن ما يميز رواية "الباغ" هو بعدها التاريخي الذي جاء ممزوجا بالمتخيل الروائي، فأضفى سحرا فنيا مميّزا على الأثر. إنّ الحوض في التاريخ العماني وطرح مواقف سياسية أو اجتماعية لها علاقة بالحياة العامة العمانية، يُعدّ سابقة في التناول والتحليل. فتناول ما هو تاريخي هو تناول للوضع السياسي بدرجة أولى. إنّ "الكشف عن المنظور الفني للروائي من خلال القضايا التاريخية التي طرحها، ومحاولة التعرف على مدى تفاعل الروائي مع قضية الوطنية والقومية العربية، والبحث عن الأبعاد الدلالية وراء اعتماده السرد التاريخي."² وكم يكون التاريخ صادقا مصورا للواقع عندما يسرد بلغة محلية تقول الراوية: "وصلنا الخبر، السلطان مالقي بدماشي الأنجليز ووافق على الانسحاب، لكنّ القبائل تراها ما راضية، ردت بلدانها وصورة السلطان وهيبته مكسورة في عيونها ترى الانجليز مابغوا يدخلو الحرب، أنت تعرف الحرب خسائر، يموت فيها كثير من الناس والعسكر، القنصل قال ما في فائدة من الحرب كان قدرنا نحل الموضوع بالتفاهم."³ استطاعت "بشرى خلفان" من خلال شخصية "راشد" أن تنقل لنا مختلف المراحل التاريخية والسياسية، التي مرّ بها عُمان لاسيما في حقبة الثورة التي تولّى الجيش إخمادها والسيطرة عليها ثمّ تولّى السلطان قابوس الحكم عام 1970م وتوجّهه بخطاب مؤثر إلى الشعب العماني واعداد إياه بالترقي والاستقرار والرّفاه.

يمكن أن نشير إلى أنّ هذا النوع من الروايات من التاريخ ذريعة، بهدف الوصول إلى أمثلة درامية تقول ما يحدث ليس ما يجب أن يحدث. فالرواية تعدّ محاولة لتنظيم الحاضر وإقامة علاقة مع الماضي بهدف أن يكون الماضي في خدمة الحاضر وعاملا من عوامل اكتشاف واقعه.⁴

¹ رواية "الباغ" ص 11.

² السرد التاريخي بين الواقع والمتخيل في رواية "الجنرال خلف اله مسعود (الأمعاء الخاوية)، محمد الكامل بن زيد رسالة ماجستير من جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الآداب، عام 2015م.

³ رواية "الباغ" ص 107.

⁴ الرواية بين ضفتي المتوسط، التعدد اللغوي في رواية سننونات كابول لياسمينه خضراء، د. حسن كرومي، جامعة بشار، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2011م، ص 60.

● التعليم وجنس المتعلم.

إنّ اختيار "بشرى خلفان" لشخصية "رايا" أن يكون التعليم من نصيبها في حين يهمل الرجل "راشد" هو نوع من التقد العكسي. فلا يزال التعليم في المجتمعات العربية حكرا على الذكر دون الأنثى. وباختيارها هذا تبثّ الرأوية نوعا من الحيرة الوجودية عند القارئ. ماذا لو كان التعليم حكرا على الإناث دون الذكور؟ أي شعور سيشعر به الرجل عنها؟ وهذا ضرب للخطاب الجندري وأفكاره.

● المرأة والخطاب الفكري الإيديولوجي.

ما نعيشه من صراعات إيديولوجية قد تتحوّل إلى صراعات افتراضية نعيشها داخل الرواية نفسها. فمن الممكن أن نجد في العائلة الواحدة أكثر من انتماء إيديولوجي وتكون المواجهة والكشف عن الخلفية الفكرية لهذه الشخصيات عن طريق الحوار فيما بينها. وتظلّ المواضيع السياسية هي الكفيلة بإبراز المواقف الإيديولوجية للأشخاص. مثال ذلك في رواية "الباغ" أنّ ابن "رايا" الشاب المتعلم الذي سافر إلى الكويت لإتمام تعليمه، وجد هذا معارضة من "أبو زاهر" الذي يخاف على ابن صديقه من القومية العربية وسطوع نجم القيادي المصري عبد الناصر - ذاك الزمن - تقول الرواية على لسان أبو زاهر: "... هناك أمور كثيرة، وأنت تعرف الكويت فيها القوميون بو مع عبد الناصر." ثمّ يجيبه الإمام: "... القوميون في كلّ مكان التّو، من البصرة لين الجزائر، والدنيا كلّها عبد الناصر."¹

ويظهر الجانب الإيديولوجي أيضا في تناول "بشرى خلفان" لأكثر المواضيع حرقا في العالم العربي وهي: القضية الفلسطينية التي لطالما شغلت العالم العربي وهي القضية، التي لو فاز العرب بما لعادت إليهم أجداد أسلافهم الأولين، وكان عبد الناصر الزعيم المصري من تعلق عليه آمال الأمة. تقول الرواية: "لم يكونوا يعرفون أكثر ممّا تبثه إذاعة صوت العرب، التي كان الجميع يتحقّق حولها ليلا نهارا، في مدن الوطن العربي وقراه.... منتشين بالنصر القادم، فرحين بعودة فلسطين، التي باتت على مرمى غارة أو قذيفة، تتعالى الضحكات ويكثر المزاج وتتحوّل الدروس إلى فلسطين وعبد الناصر، وكما الضحكة في الإعلام وتترفرف في سماء المدرسة علم فلسطين وعلم الكويت."²

إنّ تناول المرأة العمانيّة مثل هذه القضايا الإيديولوجية الحارقة في أعمالها الأدبية، يُعدّ سابقة نوعية، فيه لفت نظر إلى أنّها قادرة على إبداء موقف، وطرح قضايا إقليمية ومحلية تشغل الشارع العربي وترهق تفكيره.

إنّ الروائي عاتمة والروايات خاصّة هم حملو قضية، يقول الناقد "رزان إبراهيم" في إحدى ندواته: "أنّ عددا كبيرا من الروايات اقترنت من الرواي "البلاكي" الذي يصدر أحكاما عن الوجود والعلاقات البشرية، فلا يعود بإمكانه ونحن في غمار الحديث عن رواية ذات طابع سياسي أن ندعي روايتا محايدا لا تحركه مقاصده الإيديولوجية، بما يحيلنا إلى شيفرة سردية عاطفية أو إجراءات روائية تنجح في بعض الأحيان في امتلاك القارئ، بل وجعله ممثلا لقيم النصّ ولو على حساب قيمه الخاصة في بعض الأحيان."³

استطاعت بشرى خلفان أن تحلّل وتناقش قضايا مجتمعتها العربي في حقبة زمنية مفصلية في الوطن العربي، وكان ذلك من خلال الحوارات الدّكيّة ومن بين هذه الحوارات باللهجة العمانيّة المحليّة على لسان إحدى الشخصيات: "اسمعي، نحن ما انهزمتنا

¹ رواية "الباغ"، ص 226.

² المصدر نفسه، ص 256.

³ مقتطف من ندوة للناقد الأردني رزان إبراهيم، تحت عنوان: "الهّم السياسي في الرواية العربية نقلها مجلد الغد في 21 أفريل 2017م.

بسببه عبد التّاصر، لكنّك غضبان منه لأنّك مثل غيرك سويت منه ربّ، وحسبت إنّ بيديه التّصر، والعزة، والكرامة، والمستقبل، والتّحرير، كلّ شيء خليناه في ايد رجل واحد، هو يفكر عتّا وهو يقرّر عتّا وهو ينفذ عتّا، نحن غرينا عمارنا، وحملناه فوق طاقتة.¹

● البطلّة في الرّواية "الباغ".

تعود القارئ العربيّ في الكثير من الأعمال الرّوائية، على أن يكون البطل رجلاً ذكراً صرفاً وأنّ المرأة إلى جانبه أو من خلفه تمثّل دور الحبيبة أو الأمّ المضطّهدة المضحيّة... إلّا أنّ الأمر يبدو مختلفاً مع رواية "الباغ"، فقد جعلت الرّواية من البطلّة شخصيّة انثويّة لا رجاليّة كما جرت العادة. فشخصيّة "رايا" التي الصّورة الموازية للمرأة العُمانيّة التي قامت بأدوار متعدّدة عبر تاريخ عُمان الحديث.² استطاعت الرّواية أن تشكّل من شخصيّة "رايا" شخصيّة نسائيّة فريدة لها خصوصيّة محلّيّة تماماً مثلما لها امتداد إنسانيّ عميق جعل منها شخصيّة غنيّة رغم بساطتها. "رايا" التي نشأت في قرية صغيرة وكانت أمّاً ثانيّة لأخيها "راشد" بعد رحيل أمّهما، والتي تعلّمت من أبيها أصول الدّين وحلاوة ترتيل القرآن هي إنسانة طاغية الحضور في أجزاء الرّواية بحبّها ومعاملتها الحسنة لكلّ من صادف وجودهم في حياتها مثل شخصيّة "العودة" تلك السيّدة التي استقبلتها في مسقط بداية مكوّنها فيها تقول الرّواية عند وداعها: "جلست ريا في صدر الحوش تبكي "العودة" كما لو أنّها تبكي أمّها التي لم تخبر وجودها وموتها إلّا من خلال الآخرين، تبكيها بكلّ ما فيها من خبرة الفقد ومرارة الغياب."³

رغم تحوّل الأوضاع وتبدّلها في محيط شخصيّة "رايا"، إلّا أنّها ظلّت ثابتة على أمرين من بداية الرّواية إلى آخرها وهما: تلاوة القرآن والمحافظة على تعاليم دينها ومحبتّها للآخرين وعطاها اللاّ-متناهي. تقول الرّواية: "تحتّ رايا سورة مريم، تحبّها وتشعر بالياء الممدودة فيها تمتد من قلبها إلى حنجرتها حتّى تصعد خفيفة في انفراج شفّتها، وكأنّ كلّ كلمة دعاء وكأنّ كلّ مدّ فيه نداء لها...."⁴ وتقول في تصوير علاقتها بأخيها راشد: "كانت طفلته، ثمّ صارت أخته، ثمّ كبرت، فصارت وكأنّها أمّه."⁵ وتصورها في المشهد الأخير من الرّواية في حادثة سجن ابنها "زاهر" بتهمة انتمائه الشّيعيّ تقول: "قلبها ثقيل يكاد حجراً يسقط في كلّ خطوة، وتكاد من فرط ثقله أن تفلته في الخطوة التّاليّة، ليتدحرج إلى ما لا نهاية. هل تعرف ذلك؟ هل تعرف أنّ سيرها إليه يأس ورجوعها يأس؟ تردد أسماء الله التّسعة والتّسعين كلّها كما ورثتها عن أبيها في الدّعاء، ثمّ تذكّر تهمة فيتدّرد قلبها."⁶

يقول النّاقّد "جابر عصفور" في حديثه عن قدرة الرّاويّ على خلق شخصيات إيديولوجيّة رمزيّة محوريّة أسطوريّة شبيهة بتلك الشّخصيات المرتبطة إلى حدّ كبير بالشّخصيات العالميّة في الرّوايات الكلاسيكيّة، كالأمّ الخالدة في رواية "دستوفسكي". وهذا ما كان واضحاً جليّاً مع شخصيّة "رايا" في رواية "الباغ" يقول: "الرّوائي المعاصر، وإن سلّط منظار سرده على شخصيات بسيطة وعاديّة من مختلف الشّرائح، فإنّه تحوّل إلى ما يشبه الأنثروبولوجي والباحث في التّراث الإنسانيّ، ينهل من الأساطير والرّموز وينفتح على مختلف الأشكال التّعبيريّة محطماً الحدود بين الأجناس الأدبيّة."⁷

¹ الرواية ص 264.

² الأهرام اليوميّة، الجمعة، السنة 131، العدد 47716، التّاريخ، 28 يوليو 2017م.

³ الرواية ص 232.

⁴ الرواية ص 168.

⁵ الرواية ص 94.

⁶ الرواية ص 332.

⁷ الكبير السّديسي، في الرواية العربيّة المعاصرة، مجلة رأي، 28، 05، 2015م.

● النظرة الإيتيقية للرجل

استطاعت "بشرى خلفان" أن تكسر النظرة الإيتيقية للرجل. تلك النظرة التي لطالما أحاطته بمهالة من المقدسات مقارنة بالصورة الدوتية للمرأة. يظهر ذلك في اتخاذ من "رايا" بطل للرواية دون "راشد" وجعلها الشخصية المركزية والمحركة الأولى للأحداث والمحفزة على عمل الشخصيات والمتدخلة في قراراتها المصيرية. كل هذا، إحالة رمزية على أن المرأة قادرة أن تكون في المقدمة، قادرة على الريادة والتفاعل الإيجابي في المجتمع. ولعل نجاح الشخصية الافتراضية "رايا" في رواية "الباغ" دليل على قدرة المرأة على التجاح في حياتها العامة الواقعية، جنباً إلى جنب مع الرجل في المجتمعات العربية التي لطالما همشت المرأة وانتصرت للرجل.

● حياة في ظل غياب الرجل.

تعمدت "بشرى خلفان" في الكثير من أجزاء رواية "الباغ" أن تعيب الرجل عن المشهد المصور الذي تنقله لنا. وجعلت من الشخصية النسائية حاضرة بمفردها لمعالجة موقف ما، أو البحث عن حل ما، أو اتخاذ قرار ما، في ظل غياب الرجل. فكم من مرة تجد شخصية "رايا" بمفردها أمام مواجهة قرار مصيري؟ وبالفعل تنجح في تجاوزه بسلام باتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب. أليست هذه رمزية من الرواية على أن المرأة العربية قادرة على حسن التدبير والتصرف في ظل غياب تام للرجل الذي لطالما كان صاحب القرار الوحيد الأوحده؟

● الأسرة نواة اجتماعية

إن ما كانت تتهم به المرأة من أن حريتها ومكاسبها الاجتماعية والمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات، كل هذا سيكون له الأثر السلبي على العائلة والتفكك الأسري لكن "بشرى خلفان" أثبتت عكس ذلك تماماً فهذه "رايا" قادرة على مجارة حياتها العامة ومراعاة متطلبات أسرتها لا بل أنها استطاعت الموازنة بين هذا وذاك بطريقة عادلة منصفة. تنتقد الرواية سلطة الأب فتقول: "لماذا تعمدت إذلاي بالجهل يا أبي؟ هل كنت خائفاً مني كما يقولون؟ هل كان صدقاً ما يقولون أنني لو حزت العلم مع القوة لأشقيتك في البلاد؟"¹

● الغربة والمرأة والوطن.

تشير الرواية في الكثير من المواضع إلى مسألة علاقة المرأة بوطنها خاصة عند تركيزها على معاناة شخصية "رايا" نموذج المرأة العمانية، التي تجد نفسها مجبرة قصراً على مغادرة قريتها البسيطة والهجرة نحو "مسقط"، بعد ما عانت من ألوان الظلم والحيث. هذه الغربة في المكان تخلق غربة في الذات وتدفع الشخصية الى البحث عن وجود ذاتي آخر يتناسب مع تطلعاتها الحاملة بالتخلص من قيود الجندرية الأبوية والمجتمع الذكوري. فما الفائدة من وطن تعيش فيه المرأة مكبلة بقيود وعادات عرفية وعرقية بالية تحت غطاء ما يسمى بالعادات والتقاليد.

تقول الرواية في وصف الغربة: "الغربة التي ليست من نصيب من يرحد فقط بل ومن يُترك أيضاً، المتروك ليكون غريباً في مكانه، وحيداً رغم الكثرة وألفة ما حوله، لكنه لا يجد ما يعي به تلك الفجوات التي يتركها الغياب، تلك الحفر العميقة المخوفة في القلب."²

¹ الرواية، ص 96.

² الرواية، ص 125.

● التفرقة العرقية والطبقيّة الاجتماعيّة:

ما زالت المجتمعات العربيّة تعاني من مثل هذه القضايا رغم تعارضها مع جوهر القيم الإسلاميّة. هذا ما جعل الكاتبة تستحضر في روايتها مواقف الظلم والجور تقول: "الجبايرة لا يأتونكم من الخارج، أنتم تلدون الجبايرة، من أرحام هذه الأرض يخرجون وينسلون ويفسدون."¹ تقول أيضا منتقدة الوضع الاجتماعيّ: "هذه بلاد لا تقبل الضعيف، ولا تحترم المحتاج، هذه بلاد ظلام يا أبي، الجبايرة لا يأتونكم من الخارج، أنتم تلدون الجبايرة، من أرحام هذه الأرض يخرجون."²

خاتمة البحث وأهم الاستنتاجات:

استطاعت الروائيّة "بشرى خلفان" أن توازن بين مختلف المرجعيّات الثقافيّة من: دين، وتاريخ، وعادات وتقاليد ... في رواية "الباغ" خدمة لقضايا المرأة العُمانيّة وشواغلها. فقد حققت في روايتها هذه تماسكا لافتا للنظر عبر صياغة حكاية ارتكزت على التاريخ واهتمت به باعتباره أحد أهم الوسائل لمعرفة الحاضر وفهم تفاصيله. إنّ القارئ للرواية سيلاحظ نوعا من المراوغة الفنيّة تتخفى تحت حرفيتها العاليّة في التخطيط لما يُقال عبر عناصر السرد باعتمادها على لغة فنيّة رمزيّة موحية سلسلة. وقد كشفت الرواية عن عدّة جوانب مهمّة في علاقة بالانعكاسات الخطاب الجندريّ منها:

- أنّ الخطاب الجندريّ هو وليد الظروف الثقافيّة والحضاريّة في مجتمع ما. وأنّ الجندريّة مفهوم متحوّل دلاليّا من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر. فأفراد المجتمع الواحد مطالبون بتعديل أفكارهم ومعتقداتهم وأساليب معيشتهم وكذلك أنواع المعرفة لديهم لتواكب المتغيّرات من حولهم.
- ضرورة تعديل نظرة المجتمع إلى المرأة العربيّة عامّة والخليجيّة خاصّة بوصفها شريكة حقيقيّة للحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة جنبا إلى جنب مع الرّجل.
- "الجندر" لم يعد ذاك الحقل المعرفيّ، وإنّما أدمج في مختلف مظاهر الحياة ليصبح جزءا من الحياة العامّة بفضل جهود الأعمال النسويّة التي تحاول جاهدا إخراج تلك المفاهيم وتحويلها إلى وعي يعيد فهم وقراءة التاريخ بمنظور جديد.
- الكشف عن قضايا الجندر والاتّجاه النسويّ في تفسير الواقع الاجتماعيّ للمرأة العُمانيّة في ظلّ الخصوصيّة الثقافيّة للمجتمعات الخليجيّة.
- أثبتت الدّراسة أنّ استحداث مفاهيم ثقافيّة جديدة كالجندر أثر تأثيرا إيجابيا وإن كان بشكل غير مباشر في دور المرأة ممّا عزّز وغير صورتها ومكانتها ووضعيتها في المجتمع.

¹ الرواية، ص 250.

² الرواية، ص 159.

المصادر والمراجع:

- أبو نضال (نزبه): "تمرد الأنثى في رواية المرأة العربية وبيولوجيا الرواية التسوية 1885-2004"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2005.
- الأخرس (محمد صفوح): "إيديولوجيا الجسد: رموز الطهارة والتجاسة"، دار الساقى لبنان، ط1، 1997م، ص02.
- إدريس (عبد النور)، "النقد الجندري/تمثيلات الجسد الانثوي في الكتابة النسائية، فضاءات للنشر والتوزيع، تونس، 2013.
- تحريشي (محمد)، "قراءات في الخطاب الروائي"، لندن، ط1، 2001.
- بو فلافة (محمد): "سيمائية الخطاب السردى العماني، رواية سيدات القمر للأديبة جوخة الحارثي نموذجاً"، المكتبة العربية للمعارف، 2018م.
- خضر (حيدر): "مفهوم الجندر دراسة في معناه ودلالته وجذوره وتياراته الفكرية"، مجلة الاستغراب، العدد 16، من ص283-295.
- خضير (ضياء)، "الأبيض والأسود في السرد العماني ونقده"، الانتشار العربي، بيروت، ط1، 2015م.
- خلفان (بشرى): "الباغ"، منشورات مسعى للنشر والتوزيع، 2016م..
- الدرمكية (عائشة)، "كتاب سيميائية النص الثقافي في عُمان"، مؤسسة بيت الغشام للنشر والترجمة، مسقط، ط1، 2013م.
- السامرائي (فليح)، "فضاءات الادب العثماني الحديث: التشكل السردى والاستهلاكي في رواية سيدات القمر، لجوخة الحارثي"، جمعية الكاتب والأدباء، مسقط، 2023م.
- الطائي (عزيزة): "الخطاب السردى العماني/الأنواع والخصائص (1939-2010)، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2019.
- عتنا (ياسين): "مراجعة كتاب: من متغير الجنس إلى النوع الاجتماعي"، مجلة تحسیر، المجلد الأول، العدد الثاني، ص150-155.
- عصفور (جابر): "الباغ"، جريدة الأهرام، العدد 47716، السنة 141، 2017م.
- عنصر (العايشي): "الأسرة في الوطن العربي: أفاق التحول من الأبوية إلى الشراكة"، مجلة عالم الفكر، المجلد 06، العدد 03، يناير مارس، ص01-45.
- الكندري (محسن): "الرواية في عمان/النشأة والتطور، الحكى والحكى في الرواية العمانيّة"، المنتدى الأدبي، مسقط، ط2، 2011.
- المعمري (يوسف): "قراءات في مضمرات علي المعمري الروائية/دراسة سيميائية تأويلية"، دار الفرق، دمشق، ط1، 2017.
- مناد (سميرة): "صورة المرأة في المخيال الاجتماعي"، المجلة الحوار الثقافي، المجلد 02، العدد 02، ص111-115.

النص الأدبي في زمن الرقمنة: واقعه وتحولاته

بين الإكراهات ورهانات المستقبل

مولاي اسماعيل محرز علي

عضو باحث في مختبر البحث في الثقافة والعلوم والآداب

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - عين الشق - جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء

المملكة المغربية

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع "النص الأدبي في زمن الرقمنة" من حيث المفهوم والخصائص، وهو موضوع فرض نفسه بقوة في الآونة الأخيرة على المهتمين بالشأن الأدبي عامة، وبالنص الرقمي خاصة. باعتباره شكلا مفارقا ومختلفا عن الأشكال المألوفة في الكتابة الأدبية، فقد أصبحنا نشهد ولادة شكل جديد من الكتابة المعاصرة، يتماشى مع الثورة الهائلة والمتسارعة في تقنيات الإعلام والتواصل، الأمر الذي فرض على الكتاب الانخراط في مساهمة هذه التكنولوجيا والسعي للاستفادة من إمكاناتها المتنوعة واللا محدودة. وقد تنوعت تسميات هذا النمط من الكتابة، وأثار الكثير من الجدل بين الباحثين حول تحديد مفهومه وضبط خصائصه. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية واضحة لحدود النص الرقمي بصفة عامة، والنص الأدبي الرقمي بصفة خاصة، وبيان أهم السمات التي تميزه عن النص الأدبي التقليدي، سواء أكان ورقيا أو إلكترونيا. كما تسعى الدراسة إلى رصد واقع الأدب الرقمي في السياق العربي المعاصر، واستشراف آفاقه المستقبلية، في محاولة لتجاوز حالة الركود التي يشهدها، من خلال اقتراح مجموعة من التوصيات التي نأمل أن تسهم في دفع هذا الشكل من الإبداع إلى الأمام، وتعزيز الوعي به في الأوساط النقدية والبحثية، باعتباره جزءا لا يتجزأ من حركة الأدب المعاصر.

الكلمات المفتاحية: النص الأدبي، النص الرقمي، الأدب التفاعلي، الرقمنة، التشظي النصي.

مقدمة:

عرفت الإنسانية منذ نهايات القرن العشرين ثورة تقنية عارمة تمثلت في الانتقال السريع نحو أنماط جديدة من الاتصال في مجتمع المعرفة الحديث، تحت مسمى "الرقمنة". وقد اجتاحت هذه الثورة جميع مناحي الحياة، فأعادت تشكيل علاقات الإنسان بالعالم والمجتمع والمعرفة، وكان من الطبيعي أن تمتد آثارها العميقة إلى الحقل الثقافي والإبداعي، وفي صلبه النص الأدبي الذي ظل لقرون طويلة مرتبطاً بالوسيط الورقي، وبمنظومة قرائية وثقافية مخصصة.

أمام هذا التحول الجذري، نشأت أنماط جديدة من النصوص تتسم بخصائص غير مسبقة، من قبيل التفاعلية، والتشعب، والوسائطية، مما فرض مراجعة جذرية للمفاهيم الكلاسيكية للنص الأدبي، سواء على مستوى إنتاجه، أو بنيته، أو تلقيه. لقد فقد النص الأدبي الرقمي طبيعته الخطية التقليدية، وأصبح نصاً متعدد المسارات، يتداخل فيه البصري والسمعي والحركي، ويتغير فيه موقع القارئ من متلق سلبى إلى مشارك فاعل.

تطرح هذه التحولات تحديات نظرية ومنهجية عميقة على الدرس الأدبي والنقدي، إذ لم يعد من الممكن مقارنة النصوص الجديدة بأدوات التحليل الكلاسيكية التي نشأت في ظل الكتابة الورقية. كما أن هذه النصوص تثير إشكالات فنية وقانونية واقتصادية تتصل بوظيفة الأدب وموقعه في المجتمع، وبمستقبل الكتابة الأدبية نفسها.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات العامة، تتمحور إشكالية المقاربة في التساؤل التالي:

كيف أثرت الرقمنة على واقع النص الأدبي، وما الإكراهات التي فرضتها، وما الآفاق المستقبلية الممكنة للنص الأدبي في العصر الرقمي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية، منها:

- كيف تغير مفهوم النص الأدبي مع الانتقال من الورقي إلى الرقمي؟
- ما خصائص النص الأدبي الرقمي مقارنة بالنص غير الرقمي؟
- ما التحديات الجمالية والقانونية التي تواجه النصوص الرقمية؟
- كيف يمكن تطوير النقد الأدبي لمواكبة تحولات المعرفة في ظل الرقمنة والذكاء الاصطناعي؟

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، نعتمد مقاربة تحليلية نقدية تستند إلى رصد التحولات البنيوية للنصوص الأدبية في العصر الرقمي، وتحليل آثارها على مستويات الإنتاج والتلقي والوظيفة الثقافية، مع الاستعانة بالمفاهيم المستقاة من البلاغة الجديدة، ونظريات القراءة، والسميائيات، ونظريات الإعلام والاتصال الحديثة.

وستتم معالجة الموضوع عبر أربعة فصول رئيسية:

1. الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي للتحول الرقمي وسؤال العلاقة بالنص الأدبي.
2. الفصل الثاني: التحولات الكبرى التي شهدتها النص الأدبي في العصر الرقمي.
3. الفصل الثالث: الإكراهات التي تواجه النص الأدبي الرقمي.

4. الفصل الرابع: رهانات المستقبل وآفاق الأدب في زمن الرقمنة.

نأمل أن تسهم هذه الدراسة في إثراء البحث العربي في مجال الأدب الرقمي، وأن تفتح أفقاً علمياً أوسع لفهم التحولات العميقة والمتغيرات الكبرى التي مست بنية النص الأدبي ووظائفه في زمن التحول الرقمي.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي للتحول الرقمي وسؤال العلاقة بالنص الأدبي

1- مفهوم النص الأدبي الكلاسيكي

يُعد النص الأدبي، في تصوره التقليدي، منتجاً لغوياً يتسم بخصوصية فنية، تتجلى في قدرته على تجاوز مجرد الأداء اللغوي العادي إلى إبداع معنى جمالي يتوصل بأساليب التخيل، والإيقاع، والصور البلاغية، لبناء عالم متخيل ذي دلالات متعددة. وقد تأسس هذا المفهوم في سياق ثقافة ورقية، حيث كانت الكتابة تتمثل وسيطاً قارئاً، محدداً في صفحاته وحدوده الفيزيائية، مما فرض على النص طابعاً خطياً متسلسلاً، يبدأ من نقطة الافتتاح وينتهي بنقطة الختم، ضمن سيروية قرائية تتسم بالانتباه والتأمل¹.

لم يكن النص الأدبي إذًا، مجرد مادة مكتوبة، بل كان يشكل بنية مغلقة نسبياً، تحتكم إلى وحدة موضوعية وفنية واضحة، ويتسم بمركزية المؤلف بوصفه منشئ المعنى، ومركزية القارئ بوصفه متلقي مفترض يعتمد على سلسلة من التعاقدات الضمنية التي تتيح تشفير وفهم الرسالة الجمالية المنقولة عبر اللغة. وقد مثل النص الأدبي الورقي، عبر العصور، مجالاً للتمثيل الجمالي للواقع، وصياغة الأسئلة الوجودية الكبرى، وتحقيق التواصل العميق بين الأفراد والمجتمعات عبر وسائط ثقافية مستقرة.

2- الخصائص الفنية للنص الكلاسيكي

يمكن تلخيص أبرز خصائص النص الأدبي التقليدي فيما يلي:

أ- **الخطية**: يتم بناء النص وفق نظام خطي، يُقرأ بطريقة متسلسلة من البداية إلى النهاية، بما يحافظ على ترابط دلالي متين بين أجزائه.

ب- **مركزية المؤلف**: يحتل المؤلف -رغم فرضية موت المؤلف البنيوية- موقعاً مركزياً، حيث يُفترض أن يتحكم بصورة كاملة في إنتاج المعنى، ويكون القارئ ملزماً باستكشاف هذا المعنى وفق الشفرات اللغوية والثقافية السائدة.

ت- **محدودية التفاعل**: يكون التفاعل بين النص والقارئ محدوداً بطبيعة النص الخطي، إذ يظل القارئ مفسراً لا مبدلاً ولا مشاركاً مادياً في بنية النص.

ث- **الوسيط الورقي**: يعد الورق الحامل الفيزيائي للنص (الكتاب)، بما تفرضه طبيعته المادية على عملية القراءة، مما يستدعي بالضرورة حضور التركيز (الانتباه الانتقائي)، فضلاً عن توفير الإيقاع الزمني المطلوب (زمن القراءة).

3- وظائف النص الأدبي التقليدي

يقوم النص الأدبي الورقي بوظائف إبداعية وثقافية وجمالية متعددة، لعل أبرزها:

▪ إنتاج المتعة الجمالية: من خلال التلاعب الفني باللغة والصور والأخيلة والأنساق الإيقاعية...

¹ - تزفيتان تودوروف، مدخل إلى الأدب العجائي، ترجمة الصديق بوعلام، دار الكلام، ط 1، 1993م، الرباط، المغرب، ص 25

- نقل القيم الثقافية والاجتماعية : عبر تضمين الأفكار الكبرى، والمعتقدات والرؤى المجتمعية في بنية النصوص (نسق القيم الجمعية).
 - بناء الهوية الجماعية : حيث ساهم الأدب في تشكيل الذاكرة الجمعية وتدعيم الانتماء إلى ثقافة معينة.
 - التأمل في الوجود : فالأدب (الورقي) كان دائما مجالا لطرح الأسئلة الوجودية والإنسانية العميقة، واستشفاف سمة غائبة عبر فعل التمثل الواعي.
- ومن ثمَّ كان النص الأدبي في المجتمعات التقليدية يحتل مكانة رمزية رفيعة، إذ يُنظر إليه باعتباره حاملا للقيم العليا، ومؤطرا للرؤية الكونية للمجتمع، والأنساق الرمزية فيه.

4- أنماط القراءة التقليدية للنص

كانت القراءة في ظل النص الورقي، عملية تأملية تخضع لسيروية زمنية ومكانية نفسية محددة. فقد كان القارئ يسترسل عبر النص، في خط مستقيم، محكوماً بمراحل إدراكية متدرجة: تبدأ بالفهم الأولي، مروراً بالتأمل الحسيف الناجم عن فعل الانتباه الانتقائي، وصولاً إلى الاستبطان الجمالي أو ما يعرف بـ "لذة النص" كما عبر عنها رولان بارت، معتبرا أن النص الكلاسيكي ينتج متعة قائمة على بطء التلقي وتراكم المعنى¹. فالقراءة عبر الوسائل التقليدية تشكل فعلاً وجودياً حميمياً يتطلب من القارئ انخراطاً وجدانياً وعقلياً مكثفاً، بعكس القراءات الرقمية الحديثة التي تتسم بالسرعة والتشظي والانقطاعات العنيفة السريعة.

الفصل الثاني: الرقمنة والتحويلات الثقافية الكبرى

1- مفهوم الرقمنة:

تشير الرقمنة (Digitalization) في مستواها التقني الأولي إلى عملية تحويل المعلومات من صيغتها التناظرية (Analogue) إلى صيغ رقمية (Digitals)، أو هي عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية ليصبح قابلاً للمعاينة على شاشة الحاسوب، وقابلاً للتداول والشبكات الإلكترونية². غير أن المفهوم، في تطوره السوسيو ثقافي العام، تجاوز الإطار التقني ليصبح دالاً على نمط حضاري جديد يقوم على مركزية المعلومات الرقمية، وسرعة التداول، والاتصال متعدد الاتجاهات، والوسائطية التفاعلية...

وقد تجاوزت الرقمنة حدود الاقتصاد والتكنولوجيا، لتشمل ميادين التعليم، والصحة، والإدارة، والثقافة... بل وحتى أنماط التفكير والإدراك. يقول مانويل كاستلز (Manuel Castells): إننا انتقلنا من مجتمع صناعي إلى مجتمع شبكي، حيث باتت الشبكات الرقمية تشكل البنية التحتية الأساسية للوجود الاجتماعي³.

فالرقمنة بهذا المعنى، لم تعد مجرد وسيلة جديدة تهدف إلى حفظ المعطيات أو نقلها، بل أضحت بنية كلية تؤثر في إنتاج المعرفة، وأنماط التفاعل الاجتماعي، ومنظومات القيم والثقافة، وتعكس تحولاً استراتيجياً جذرياً في المجتمعات القائمة على المعرفة واستغلال بنوك المعلومات المختلفة.

(1) رولان بارت، لذة النص، ترجمة منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، ط 1، 1992م، حلب، سورية، ص 45

(2) أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، العدد 4، 2009م، المملكة العربية السعودية، ص 11

(3) - مانويل كاستلز، سلطة الاتصال، ترجمة محمد حروفش، المركز القومي للترجمة، ط 1، 2014م، القاهرة، مصر ص 93

2- الرقمنة والثقافة: ملامح التحول

لقد أحدثت الرقمنة تحولات عميقة في الثقافة الإنسانية يمكن تلخيصها في عدد من المظاهر:

أ- الوسائطية الجديدة (New Media)

حلّت الوسائط الرقمية محل الوسائط التقليدية (الكتاب، الصحيفة، التلفاز)، الأمر الذي أدى إلى ظهور بيئات تواصلية جديدة قائمة على التشابك الفوري والوسائط المتعددة (Multimedia). وتتيح هذه الوسائط دمج النصوص والصور والأصوات والفيديوهات ضمن بنية متشابكة واحدة، محدثة بذلك انقلاّباً في شكل الرسالة الثقافية وطبيعتها. فمع تطور وانتشار الرقمنة أصبح النص أكثر قابلية للتعديل والمشاركة الفورية، مما قلص الحدود بين الكاتب والقارئ. وهو ما يؤكد جون ماكنزي أوين بقوله: "إن بنية المعلومات نفسها قد تغيّرت، فلم يعد المحتوى وحده هو جوهر المادة العلمية أو الثقافية، بل أصبحت طريقة تقديمه، وتفاعله مع المتلقي، جزءاً من قيمته الأساسية"⁽¹⁾.

وفي هذا السياق، لم يعد النص الأدبي محصوراً في الصفحة الورقية، بل أصبح عابراً للوسائط، قابلاً للدمج بالصوت والصورة والفيديو، مما وسّع من إمكاناته التعبيرية والإبداعية.

ب- التفاعلية (Interactivity): فخلالاً لوسائط الاتصال التقليدي الأحادية الاتجاه، تتيح الوسائط الرقمية إمكانات تفاعلية تُمكن المتلقي من المشاركة الفعلية في بناء الرسالة أو تعديلها، مما يقوض الحدود التقليدية بين المنتج والمستهلك الثقافي؛ "فالجمهور لم يعد مستهلكاً سلبياً ولكن غالباً ما يكون مشاركاً على نحو وثيق في تركيب الأداة الثقافية وشكلها وقصتها"⁽²⁾.

ج - التحول في أنماط الإدراك والمعرفة: حيث أنتجت الرقمنة أنماط تفكير جديدة تتميز بالسرعة، والاختزال، والقفز من موضوع إلى آخر، مما أثر بعمق في طرائق القراءة والفهم والاستيعاب، كما شدد على ذلك نيكولاس كار في كتابه: "السطحية: ماذا تفعل الإنترنت بعقولنا؟"⁽³⁾.

3-2- أثر الرقمنة على الإبداع الأدبي :

أبرز التحول الرقمي بيئة إبداعية جديدة تختلف عن البيئة التقليدية في عدة جوانب:

- **الكتابة التفاعلية:** حيث أصبح القارئ جزءاً من العملية الإبداعية عبر ما يسمى بالنصوص التشعبية أو الألعاب الأدبية.
- **النصوص متعددة الوسائط:** فالنصوص الأدبية توظف الصوت والصورة والفيديو، إلى جانب اللغة المكتوبة.
- **الكتابة الجماعية:** عبر المدونات أو المشاريع الإبداعية التعاونية المفتوحة.

¹ - جون ماكنزي أوين، المقالة العلمية في عصر الرقمنة، ترجمة: حشمت قاسم، المركز القومي للترجمة، ط1، 2011م، القاهرة، مصر، ص 45.

² - برامود كيه نايار، مقدمة إلى وسائل الإعلام الجديدة والثقافات الإلكترونية، ترجمة جلال الدين الدين عزالدين على، مؤسسة هندواي سي آي سي، ط1، 2017م، المملكة المتحدة، ص61

³ - نيكولاس كار، السطحيون: ما تفعله شبكة الإنترنت بأدمغتنا ترجمة وفاء م يوسف، دار صفحة سبعة للنشر والتوزيع، ط1، 2021م، الجبيل، المملكة العربية السعودية، ص61

■ **التحرر من وسائط النشر التقليدي :** حيث صار الكاتب قادرًا على نشر نصه مباشرة عبر المنصات الرقمية، دونما حاجة إلى ناشر كلاسيكي.

كل هذه السمات أفضت إلى ظهور أدب جديد - لا يزال في طور التشكل - يتطلب شيفرات وأدوات قراءة ومعالجة وتحليل نقدي ومنهجي تختلف - تقنياً - عن تلك التي رسخها الموروث النقدي الكلاسيكي.

الفصل الثاني: التحولات الكبرى للنص الأدبي في العصر الرقمي

1 - من النص الورقي إلى النص الرقمي:

ارتبط النص الأدبي الورقي تقليدياً بمنطق الخطية؛ فالنص يُقرأ من أوله إلى آخره، عبر تتابع أو تسلسل زمني ومنطقي واضح. وقد أسس هذا النمط من الكتابة والقراءة علاقة أحادية الاتجاه بين أطراف ثالوث المؤلف / النص / القارئ؛ حيث كان القارئ أسير المسار الذي اختطه المؤلف مسبقاً. بيد أن ظهور النصوص الرقمية، خصوصاً النص التشعبي (Hypertext)، قلب هذا النظام رأساً على عقب. فقد أصبح النص مجموعة من الوحدات النصية المترابطة بروابط إلكترونية، تتيح للقارئ الانتقال بين مقاطع مختلفة حسب اختياراته الخاصة، مما يجعل التجربة القرائية ذات طابع غير خطي، وتمنح القارئ سلطة نسبية على مسار التلقي¹.

أصبح النص الرقمي - في سياقه التقني الحديث - مفتوحاً، ومتعدد المسارات، يتيح إنتاج معاني متجددة بحسب طرق القراءة المختلفة. وهكذا، لم يعد النص نسقاً مغلقاً، بل فضاء ديناميكياً للتفاعل وإعادة البناء المستمرة.

2- النص التشعبي كتحول مفهومي:

يُعتبر النص التشعبي من أبرز الابتكارات التي أفرزتها الرقمنة. ويرجع الفضل في بلورته إلى نظريات تيد نيلسون (Ted Nelson) منذ الستينيات، فقد تصور النص على أنه شبكة من العقد النصية المرتبطة فيما بينها، على غرار طريقة عمل العقل البشري معرفياً في تخزين واسترجاع المعلومات².

في النص التشعبي، تتجاوز مقاطع نصية وروابط إلكترونية وصور وفيديوهات، ضمن بنية مرنة تتيح للقارئ مختلف أن يسلك مساراتاً قرائية مغايرة داخل النص نفسه، مما يجعل كل عملية قراءة بمثابة إنتاج جديد للنص.

3- النصوص التفاعلية: الخراط القارئ في البناء النصي

من أبرز ملامح النصوص الرقمية أنها لا تكتفي بالتشعب، بل تدمج القارئ في عملية البناء النصي عبر ما يسمى بالنصوص التفاعلية (Interactive Texts)، حيث يختار القارئ بين عدة احتمالات لسير الأحداث، أو يضيف محتوى خاصاً به، أو يتفاعل مع النص عبر أوامر معينة تسمح بحرية سيميائية في تدبير فعل القراءة وديناميتها. تظهر هذه الظاهرة بوضوح في:

¹ - حسام الخطيب، الأدب والتكنولوجيا وجسر النص المفرغ hypertext، وزارة الثقافة والفنون والتراث، ط 2، 2011م، الدوحة، قطر، ص 117

² - إيمان يونس، مفهوم المصطلح "هايبيرتكست" (hypertext) في النقد الأدبي الرقمي المعاصر، مجلة المجمع: أبحاث في اللغة العربية والأدب والفكر، العدد 6، ديسمبر 2012م، الضفة الغربية، فلسطين، ص 36

• القصص التفاعلية الرقمية (Interactive Fiction)

• الروايات التشاورية على المنصات الإلكترونية.

• مشاريع الأدب الافتراضي المعتمد على الواقع المعزز أو الافتراضي.

مؤدى ذلك أن العلاقة بين المؤلف والقارئ أصبحت علاقة تفاوض مستمر على إنتاج المعنى، بما يقوض الحدود التقليدية بين الطرفين، ويفتح المجال أمام مفهوم جديد للكتابة الجماعية قائم على التعاون والتشاركية، مما يضيف على النص سمة الانفتاح على كل القراءات الممكنة¹.

4- الوسائطية: نحو نص أدبي متعدد الحواس

تتيح البيئة الرقمية دمج النصوص المكتوبة مع الصور الثابتة والمتحركة، والأصوات، والمقاطع الموسيقية، مما أفرز نصوصاً أدبية متعددة الوسائط (Multimedia Literature)، يتحقق فيها اندماج الحواس المختلفة، بحيث لا يقتصر التلقي على الإبصار والقراءة البصرية فحسب، بل يشرك الإدراك السمعي والإدراك الحركي، مما يجعل التجربة الأدبية أكثر شمولية وغنى، وإن كان يطرح، في المقابل، تحديات جديدة على مستوى صيانة الوحدة الجمالية للنص.

في هذه النصوص:

• تتداخل الكلمات مع الصور الثابتة أو المتحركة لإنتاج دلالات معززة.

• تسهم المؤثرات الصوتية في تعميق الأثر الانفعالي للنص.

• يتوزع التركيز الإدراكي للقارئ بين مكونات حسية متعددة، مما يثري التجربة الجمالية.

وتطرح الوسائطية تحديات جمالية جديدة، تتعلق بضرورة الحفاظ على التوازن بين مختلف المكونات، بحيث لا تطغى الوسائط غير اللغوية على القيمة الأدبية للنص.

توضح السمات التي وقفنا عندها أن النص الأدبي في البيئة الرقمية لم يعد نصاً خطياً مغلقاً متمركزاً حول مؤلف واحد، بل أصبح فضاءً مفتوحاً للتفاعل والتشعب والوسائطية وتجاوز الأجناس الأدبية التقليدية. وهذا التحول البنيوي يفرض مراجعة جذرية للعديد من المفاهيم النقدية الكلاسيكية، ويطرح الحاجة إلى تطوير أدوات تحليلية جديدة قادرة على استيعاب تعقيد النصوص الرقمية.

الفصل الثالث: إكراهات النص الأدبي في زمن الرقمنة

1- الإكراهات الجمالية والفنية:

أ- فقدان التماسك النصي

من أبرز الإكراهات التي يعاني منها النص الأدبي الرقمي ضعف التماسك البنائي مقارنة بالنص الورقي. فالطبيعة التشعبية للنصوص الرقمية تؤدي غالباً إلى تفكك النسق السردى أو الشعري، مما يفقد العمل الأدبي وحدة الموضوع والتسلسل المنطقي للأحداث أو الأفكار.

¹ - د. بوضرة زهرة، الأدب التفاعلي الرقمي - نحو توسيع أفق نظرية النص -، مجلة جسور المعرفة، المجلد 9، عدد 2، 2023م، الجزائر، ص 329

لقد كان النص الورقي التقليدي حريصا على وحدة البنية العضوية الداخلية عبر الترتاب والتدرج الدلالي، أما النص الرقمي فغالبًا ما يقدم مقاطع متناثرة، يمكن للقارئ أن يتنقل بينها بطرق مختلفة، مما يُنتج نصًا متشظيًا مفتوحًا ولكنه أقل تماسكًا بنيويًا. "فنهايات الروايات التفاعلية مثلاً غير ثابتة وكل قارئ ينتهي إلى نهاية تختلف عما انتهى إليه غيره وهذا يعتمد على المسار الذي سلكه كل قارئ منهم، ومدى استعانة قراء المسار الواحد بالمواد غير النصية الملحقة به"¹. وهذا التشتت البنائي يفرض على الأدب الرقمي تحديات فنية حقيقية تسائل الوحدة الجمالية والتماسك النصي في ظل تعدد المسارات وتشظي النصوص.

ب- تراجع الكثافة الفنية للنصوص:

تؤكد دراسات سيميائية وتواصلية حديثة أن الميل العام في النصوص الرقمية يتمثل في التكتيف المعرفي على حساب التكتيف الجمالي². فالسرعة والاختزال والانقطاعات الزمنية أصبحت سمات ملازمة للنصوص الرقمية، مما أثر سلبًا على العمق الجمالي والتأملي الذي كان يميز النصوص الأدبية التقليدية. وي طرح هذا التحدي سؤالاً جوهرياً حول إمكانات الحفاظ على الوظيفة الجمالية للنص الأدبي في بيئة تفرض السرعة والتشظي وهيمنة الانتباه قصير المدى.

ج- الغلبة للوسائط غير اللغوية:

مع اتساع مجال الوسائطية، بدأت النصوص الرقمية تميل إلى تغليب الصور والفيديوهات والمؤثرات الصوتية على الكلمة المكتوبة.

وقد يؤدي هذا التوازن المختل إلى تهميش اللغة، وفقدان النصوص الرقمية لجوهرها الأدبي الذي يقوم تقليدياً على بلاغة التعبير اللغوي. وفي هذا الصدد يرى بول فيريليو (Paul Virilio) أن "الصورة في العصر الرقمي تلتهم الكلمة"³، مما يجعل النصوص الرقمية مهددة بالتحول إلى وسائط بصرية بحتة، تُفقد الأدب خصوصيته الخطائية والفنية.

2- الإكراهات الحقوقية والاقتصادية:

أ- حماية الملكية الفكرية

يمثل الحفاظ على حقوق المؤلفين أحد أبرز التحديات التي طرحتها البيئة الرقمية. فبفضل سهولة النسخ والنشر عبر الإنترنت، أصبحت النصوص الأدبية عرضة للاستباحة والقرصنة، مما أضعف حافز الكتابة، وأجهز على الحقوق الفكرية للمبدعين.

ورغم وجود قوانين دولية مثل "اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية"⁵، فإن الرقابة على المحتوى الرقمي تظل ضعيفة نسبياً مقارنة بالمحتوى الورقي. وبذلك يبرز سؤال ملح هو: كيف نوازن بين حرية الوصول إلى المعرفة عبر الرقمنة، وبين حماية حقوق المؤلفين؟

ب- أزمة النشر الورقي التقليدي:

أدت الرقمنة إلى تراجع مبيعات الكتب الورقية بشكل ملحوظ، حيث أصبح جمهور القراء يفضلون الكتب الإلكترونية نظراً لسهولة الوصول إليها، ناهيك عن انخفاض تكلفتها. وأدى ذلك إلى إضعاف صناعة النشر التقليدية، وتسريح آلاف العاملين في

¹ - د. بوضرة زهرة، الأدب التفاعلي الرقمي - نحو توسيع أفق نظرية النص -، ص 329

² - سعيد بنكراد، استراتيجيات التواصل من اللفظ إلى الإيماء، مجلة علامات، العدد 21، 2004م، المغرب، ص 12

³ - Paul Virilio, *The Information Bomb*, Chris Tuner, 2000, London, Great Britain, p.88.

دور النشر والمطابع والمكتبات. ورغم محاولات التكيف عبر إنشاء مكتبات رقمية ومنصات نشر إلكترونية، إلا أن أزمة النشر الورقي لا تزال تهدد البنية الاقتصادية لصناعة الكتاب.

3- الإكراهات النقدية والمنهجية:

أ- قصور المناهج النقدية التقليدية:

لم تعد المناهج النقدية الكلاسيكية (كالبنوية، والتحليل النفسي، والتيارات النقدية السياقية) قادرة على استيعاب خصوصيات النصوص الرقمية. ذلك أن النص الرقمي يقتضي أدوات تحليلية جديدة قادرة على التعامل مع عوامل التشعب، والتفاعلية، واللاخطية والتعدد الوسائطي... وفي هذا السياق دعا عدد من النقاد المعاصرين إلى تأسيس "نقد رقمي" (*Digital Criticism*) يستوعب البراديجم الجديد يركز على استراتيجيات تحليلية تتجاوز القراءة الخطية للنصوص¹.

ب- الحاجة إلى بلورة مقاربات نقدية جديدة:

تبدو الحاجة ملحة إلى تطوير أدوات منهجية لتحليل:

- النصوص التشعبية المتعددة المسارات.
- النصوص الوسائطية التي تدمج اللغة بالصورة والصوت...
- النصوص التفاعلية التي تشرك القارئ في البناء الدلالي.

ولعل من أبرز الجهود في هذا المجال كتاب "الشعرية الرقمية" *Electronic Literature* لآنا كاترين هايلاز (N.Katherine Hayles)، الذي يقترح نماذج لتحليل النصوص الرقمية بوصفها كيانات ديناميكية متغيرة².

ويظل النص الأدبي الرقمي يواجه مجموعة من الإكراهات الفنية، والحقوقية، والاقتصادية، والنقدية التي تمثل تحديات حقيقية أمام استمراره. وهذه الإكراهات، رغم مخاطرها، فإنها تفتح آفاقاً جديدة لإعادة التفكير في طبيعة الأدب ووظائفه في السياق الرقمي الحديث.

الفصل الرابع: النص الأدبي الرقمي ورهانات المستقبل

1- آفاق تطور الأدب الرقمي:

يمثل الذكاء الاصطناعي اليوم أحد المحركات الكبرى للتحويلات التقنية والثقافية. وقد بدأت تظهر تطبيقاته في المجال الأدبي بشكل متسارع، سواء عبر إنتاج نصوص شعرية وروائية تعتمد خوارزميات الكتابة الآلية، أو عبر تصميم منصات تفاعلية تسمح بخلق نصوص أدبية من خلال تفاعل القارئ مع الآلة³.

¹ - N. Katherine Hayles, *Electronic Literature: New Horizons for the Literary*, University of Notre Dame Press, 2008, p.39.

² - نفسه، ص 145.

³ - Luciana Duranti, *The Long-Term Preservation of Authentic Electronic Records*, University of British Columbia, Canada, 2005, p.34

وفي خضم هذه التحولات طور باحثون برامج مثل GPT (Generative Pre-trained Transformer) التي تستطيع توليد نصوص أدبية كاملة بناءً على تعليمات مختصرة. ورغم أن هذه النصوص تظل حتى الآن تفتقر إلى استيفاء الدقة المرجوة، والثراء الدلالي الذي يميز الإبداع البشري، فإن تطور الذكاء الاصطناعي يطرح تساؤلات مقلقة حول مفهوم "المؤلف"، ومستقبل الكتابة الإبداعية.

2- تحديات وآفاق التطور:

رغم هذه الإمكانيات، يظل التحدي الأساسي المتمثلًا في الحفاظ على البعد الجمالي والإنساني للأدب، بحيث لا تتحول النصوص إلى مجرد ألعاب تفاعلية تفتقر إلى العمق الدلالي والوجداني.

كما أن قدرة القارئ على التكيف مع البيئات السردية الجديدة ستكون حاسمة في نجاح الأدب الرقمي مستقبلاً.

التحدي الأكبر للأدب الرقمي يتمثل أساساً في الجمع بين العمق الجمالي والتفاعلية التقنية؛ ذلك أن الإفراط في التفاعلية قد يفضي إلى تهميش البعد الدلالي، والتركيز الحصري على العمق قد يجعل النص غير ملائم لبيئة القراءة الرقمية. وبذلك يبدو أن نجاح الأدب الرقمي مستقبلاً مرهون بقدرة المبدعين على تحقيق توازن دقيق بين الغنى الجمالي والانفتاح التقني.

يفتح النص الأدبي الرقمي آفاقاً رحبة للتجديد الإبداعي، لكنه يطرح في الوقت ذاته رهانات جدية تتعلق بالحفاظ على القيمة الجمالية والمعرفية للأدب. وبظل نجاح هذه المغامرة الجديدة مرهوناً أيضاً بمدى قدرة الأدباء والنقاد والقراء على تطوير أدوات وإجراءات جديدة للفهم والإبداع، تجمع بين احترام جوهر الأدب والانفتاح على تقنيات العصر.

خاتمة:

عرفت النصوص الأدبية، عبر تاريخها الطويل، سلسلة من التحولات التي لم تكن معزولة عن التحولات الحضارية الكبرى، لكن الرقمنة جاءت بما يشبه القطيعة النوعية مع المفاهيم التقليدية للنص، والإبداع، والقراءة، والنقد. فقد أعادت الثورة الرقمية تشكيل بنى الإنتاج الأدبي وأشكال تلقيه، بل أعادت صياغة مفهوم الأدب ذاته.

أظهرت دراستنا أن الانتقال من النص الورقي إلى النص الرقمي لم يكن مجرد انتقال مادي، بل كان تحولاً بنوياً عميقاً يشبه قطيعة إبستمولوجية بين سرديتين، فشمّل: طبيعة النص، وموقع المؤلف، وأنماط التلقي و التلقي، وحدود الأنواع الأدبية في ظل المنعطف الجديد.

ومن هنا، يمكن القول إن مستقبل الأدب الرقمي مرهون بقدرة المبدعين والنقاد على تطوير رؤى جديدة قادرة على الجمع بين العمق الجمالي الذي يميز النصوص الأدبية الكبرى، والانفتاح التقني الذي تتيحه الرقمنة بكل إمكاناتها المتعددة.

كما أن الحاجة أصبحت ملحة إلى بناء نقد رقمي منهجي، قادر على تحليل الظواهر الأدبية الجديدة، واستيعاب منطق النصوص الشبكية والوسائطية والتفاعلية، دون السقوط في نزعة تقنوية محضة، أو في حنين تقليدي جامد.

وفي ضوء ما سبق، يمكن اقتراح بعض آفاق البحث المستقبلية، تتضمن:

- دراسة الأثر النفسي والثقافي للتلقي الرقمي على القارئ.

- تحليل مقارن لتجارب الأدب الرقمي في العالمين العربي والغربي.
 - استقصاء إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير أساليب الشعرية الرقمية الحديثة.
 - تطوير نظريات بلاغية جديدة خاصة بالنص الأدبي الرقمي.
- إن الأدب، في جوهره العميق، يظل دائماً فناً إنسانياً مقاوماً للانقراض، وقادراً على التكيف مع تحولات الوسائط والأزمنة. ولعل التحدي الحقيقي اليوم ليس في مواجهة الرقمنة، بل في جعلها أفقاً جديداً لتوسيع طاقات الإبداع وإنتاج المعنى.

لائحة المصادر والمراجع:

✓ المراجع العربية:

- أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، العدد 4، 2009م، المملكة العربية السعودية
- إيمان يونس، مفهوم المصطلح "هايبيرتكست" (hypertext) في النقد الأدبي الرقمي المعاصر، مجلة الجمع: أبحاث في اللغة العربية والأدب والفكر، العدد 6، ديسمبر 2012م، الضفة الغربية، فلسطين
- برامود كيه نايار، مقدمة إلى وسائل الإعلام الجديدة والثقافات الإلكترونية، ترجمة جلال الدين الدين عزالدين علي، مؤسسة هندواي سي آي سي، ط1، 2017م، المملكة المتحدة.
- تزفيتان تودوروف، مدخل إلى الأدب العجائبي، ترجمة الصديق بوعلام، دار الكلام، ط1، 1993م، الرباط، المغرب.
- جون ماكنزي أوين، المقالة العلمية في عصر الرقمنة، ترجمة: حشمت قاسم، المركز القومي للترجمة، ط1، 2011م، القاهرة، مصر.
- حسام الخطيب، الأدب والتكنولوجيا وجسر النص المفرغ hypertext، وزارة الثقافة والفنون والتراث، ط2، 2011م، الدوحة، قطر.
- د. بوضروة زهرة، الأدب التفاعلي الرقمي - نحو توسيع أفق نظرية النص -، مجلة جسور المعرفة، المجلد 9، عدد 2، 2023م، الجزائر
- رولان بارت، لذة النص، ترجمة منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، ط1، 1992م، حلب، سورية.
- سعيد بنكراد، استراتيجيات التواصل من اللفظ إلى الإيماء، مجلة علامات، العدد 21، 2004م
- مانويل كاستلز، سلطة الاتصال، ترجمة محمد حروفش، المركز القومي للترجمة، ط1، 2014م، القاهرة، مصر.
- نيكولاس كار، السطحيون: ما تفعله شبكة الإنترنت بأدمغتنا ترجمة وفاء م يوسف، دار صفحة سبعة للنشر والتوزيع، ط1، 2021م، الجبيل، المملكة العربية السعودية.

✓ المراجع الأجنبية:

- Luciana Duranti, **The Long-Term Preservation of Authentic Electronic Records**, University of British Columbia, Canada
- N. Katherine Hayles, *Electronic Literature: New Horizons for the Literary*, University of Notre Dame Press.
- Paul Virilio, **The Information Bomb**, Chris Tuner, 2000, London, Great Britain.

الترجمة في مجال اللغات الخاصة

وردة القويطي

جامعة ابن طفيل، القنيطرة

elkouitiouarda@gmail.com

المملكة المغربية

الملخص:

نروم في هذه الدراسة إلى إلقاء نظرة على فرع مهم من فروع علم الترجمة ألا وهو الترجمة الخاصة، هذا المجال الذي أصبح اليوم مطلباً حيويًا يتصدر المطالب الأخرى؛ ونشاطاً معرفياً لا يمكن الاستغناء عنه أو تجاوزه في هذا العصر، عصر التواصل والاتصالات. وهي من هذا المنظور محرك ثقافي وفكري واقتصادي استدعاه العصر للتعرف على ما لدى الآخرين من علوم وتقنيات ومهارات وتكنولوجيا وتعريف الآخرين بما لدينا. لا سيما عندما يتعلق الأمر بمجال اللغات الخاصة التي تعتبر اليوم المحرك الأساسي لتطور الدول المتقدمة. فعن طريق الترجمة يتم سد حاجيات المجتمعات من المعارف العلمية والتقنية والتكنولوجية، التي تفرزها الساحة العلمية يوميا في كل بقاع العالم.

الكلمات المفتاحية: الترجمة الخاصة، اللغات الخاصة، الترجمة التحريرية، الترجمة الشفهية.

Translation in the field of special languages

Abstract:

In this study, we aim to examine an important branch of translation science, namely Special translation. This field has become a vital requirement that surpasses other demands and is an indispensable cognitive activity in this era of communication and connection. From this perspective, it is a cultural, intellectual, and economic engine that the era has called for to learn about the sciences, technologies, skills, and technologies of others and to introduce others to what we have. This is especially true when it comes to the field of special languages, which are considered today the primary driver of the development of advanced countries. Through translation, the knowledge gaps of societies are filled with scientific, technical, and technological knowledge that the scientific arena produces daily all over the world.

مقدمة:

من الجدير بالذكر أن ترجمة اللغات الخاصة فرضت نفسها بقوة في عصرنا الحاضر، وأصبحت جزءاً أساسياً في كل المجالات الإنسانية والمعرفية، وذلك راجع لاعتبارات كثيرة من بينها التقدم السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي وانتشار وسائل الإعلام السمعي البصري، زد على هذا كثرة العلوم والتخصصات وما تحملها هذه العلوم من مفاهيم ومصطلحات وتقنيات جديدة، وما تتطلبه من مقابل لغوي عربي. واللغة العربية على وجه الخصوص بحاجة إلى أن تتجه لهذا النوع من الترجمات لتنمية لغاتها الخاصة، وسد حاجيات مجتمعاتها من المعارف الاقتصادية والتجارية والقانونية والطبية والفيزيائية... إلخ

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى الإحاطة بالترجمة الخاصة، التي أصبحت اليوم مطلباً حيوياً يتصدر المطالب الأخرى؛ ونشاطاً معرفياً لا يمكن الاستغناء عنه أو تجاوزه في هذا العصر، وذلك من خلال تحديد مفهومها ومجال اشتغالها مع إبراز السمات التي تميزها عن الترجمة العامة، هذا بالإضافة إلى الكشف عن أقسام الترجمة في اللغات الخاصة.

وعليه، فإن إشكالية هذه الدراسة تقوم في جوهرها على: ما مدى قدرة الترجمة الخاصة على احتواء النصوص المتخصصة؟

1- مفهوم الترجمة الخاصة:

تعتبر الترجمة الخاصة صنف من أصناف علم الترجمة، تُعنى بالنصوص ذات الطبيعة الخاصة؛ التي تحمل معلومات ترتبط بمجال معرفي أو علمي معين كالطب والقانون والسياسة والاقتصاد والكيمياء والفيزياء... إلخ، وهي بهذا تستوجب وجود ثلاثة عناصر أساسية:

- اللغة الخاصة المصدر: هي اللغة الأساس التي يتم نقل النص الأصلي منها.
 - اللغة الخاصة الهدف: اللغة الثانية التي يُنقل إليها النص الأصلي بعد ترجمته.
 - المترجم المتخصص: وهو الشخص المكلف بعملية الترجمة الخاصة، ونقل النص من لغته الأولى إلى اللغة الثانية.
- وفي تحديد معنى الترجمة الخاصة يقول أمبارو أورتادو ألبير: "نقصد بترجمة النصوص المتخصصة، تلك النصوص الموجهة إلى جمهور المتخصصين، والتي تنسب إلى ما يسمى بلغات التخصص، أي اللغة التقنية والعلمية والقانونية والاقتصادية والإدارية، كما نفضل استخدام مسمى ترجمة النصوص المتخصصة (أو الأصناف المتخصصة) مقارنة بعبارة الترجمة المتخصصة، والسبب هو أن كل ترجمة (سواء كانت أدبية أو سمعية بصرية) هي ترجمة متخصصة، بمعنى أنها تتطلب معارف ومهارات خاصة"¹.
- يشير أورتادو ألبير في هذا التعريف، إلى أن ترجمة اللغات الخاصة أو المتخصصة لا يعني أنها خاصة في حد ذاتها، وإنما يعني ترجمة النصوص ذات المجال العلمي أو المعرفي المحدود أي النصوص التي تتضمن سمات لغوية ووظيفية وبرامغائية خاصة.
- هذه السمات الخاصة أو المميزة التي تحملها النصوص المتخصصة في طياتها يجعل منها نصوصاً صعبة الفهم والإدراك من قبل المترجم العادي، فهي لا تقبل عملية جرد المصطلحات من اللغة الخاصة الأولى المنقول منها، إلى البحث عن مقابلاتها في اللغة الخاصة الثانية المنقول إليها، وإنما تستلزم بالضرورة إتباع تقنية خاصة؛ تمكنها من استخراج معانيها المتخصصة بشكل دقيق

¹ أورتادو ألبير، 2007، الترجمة ونظرياتها مدخل إلى علم الترجمة، ص 75

وواضح دون الإخلال بالنص الأصلي، فالطبيعة الخاصة لهذه النصوص ونوع الجمل العلمية الدقيقة التي تحملها والأسلوب التقني الذي توظفه، يشكل صعوبات لا يستطيع المترجم غير المتخصص تجاوزها.

إذا نظرنا مثلاً إلى أسلوب النصوص الخاصة، نجد أنها تعتمد أسلوباً مباشراً، يعطي الفكرة كما هي؛ دقيقة وواضحة دون أي التفاف أو لجوء للأساليب البلاغية. أما نوع الجمل المعتمدة فهي في معظم الأحيان خبرية ومباشرة، لا نجد فيها مثلاً صيغة التعجب أو صيغة الاستفهام أو صيغة المبالغة، وحتى فيما يخص الأفعال وأزمنة الأفعال لوحظ أن هناك صيغاً زمنية للأفعال في النص اللغوي المتخصص أو النص التقني محددة ومستعملة أكثر من غيرها، إذ نجد في غالب الأحيان الحاضر والمصدر، ويأتي في الدرجة الثانية الماضي والمستقبل، ذلك لأن النص اللغوي المتخصص يعرض الفكرة بصورة مباشرة، أما المصطلحات فتعتبر السمة الأساسية والخاصة الأكثر أهمية في النصوص اللغوية المتخصصة.¹

إذن، ما يجعل ترجمة نصوص اللغات الخاصة مهمة صعبة، هو تلك الخصائص اللغوية أو السمات المختلفة التي تحملها هذه النصوص في طياتها وتنفرد بها، والتي تلزم المترجم المشتغل بها معرفتها والتمرس بها، حتى لا يضيع بين النصوص وتختل ترجمته وتنحو عن حسن الأداء.

2- سمات النصوص الخاصة:

إن الحديث عن سمات وخصائص النصوص الخاصة يجعلنا نبحث عن جملة المقاييس والضوابط التي كلما تحققت أو توفرت في نصوص علمية أو تقنية ما جعلتها أكثر دقة في نقل دلالاتها ومفاهيمها.

وفي مجال الدراسات المصطلحية واللغوية يقترح المتخصصون مجموعة من المعايير أو السمات التي يجب أن تحققها النصوص الخاصة لتكون في مستوى عال من الدقة والوضوح، فالغاية الأساسية من وراء وضع هذه السمات هي وضع قانون خاص يضبط النصوص الخاصة ويجعل منها نصوصاً علمية متقنة ودقيقة تُعبر عن المعارف والمضامين الخاصة بشكل واضح لا غموض فيه. ومن أهم هذه السمات نجد:

1.2. دقة المصطلحات

وهي من أهم السمات التي تميز مصطلحات النصوص الخاصة، وتتحدد في مسألة التعبير عن المفاهيم بكيفية واضحة، باستعمال ألفاظ دقيقة بعيدة عن اللبس والغموض، فالمتخصص في المجال المصطلحي يجب أن يكون دقيقاً جداً في اختيار تعاريف ودلالات المصطلحات العلمية والتقنية الخاصة التي يشتغل عليها، لأن دقة المصطلحات هي التي تسهل عملية التواصل بين المتخصصين في مجال علمي أو معرفي معين.

لهذا فتحقيق سمة الدقة في نصوص اللغات الخاصة يقتضي:

- اللجوء إلى نوع من التوليد المقصود القائم على مبدأ الأحادية الدلالية الذي أقرته المنظمة العالمية للتوحيد المعايير إيزو (International Organization for Standardization)، وينص هذا المبدأ على أن يتضمن كل مصطلح مفهوم واحد لا غير وأن يتضمن كل مفهوم مصطلح واحد لا أكثر،

¹ فؤاد سليمان الخوري، 2021، الترجمة التخصصية وبنوك المصطلحات، مجلة التعريب، ص 182 و 183.

– من ناحية ثانية حذف المعَيَّن أو المحدِّد الذاتي، الذي يقوم على إبعاد جميع العبارات التي ترتبط دلالتها بالذات المتكلمة.¹

2.2 موضوعية النصوص

من بين السمات التي يجب أن تتحلى بها نصوص اللغات الخاصة سمة الموضوعية، من خلال الاعتماد على استقلالية الذات في التعبير عن المفاهيم والأشياء، أي كل ما هو خارجي عن الذات، لهذا تُعرف النصوص ذات الطبيعة الخاصة على أنها النصوص الأقرب إلى الموضوع، عكس ماهي عليه النصوص العامة التي تُعرف بأنها النصوص الأقرب إلى الذات لأنها تجعل من هذه الأخيرة الأداة الأساسية للتعبير عن رغبات الفرد وأحاسيسه.

فخاصية أو سمة الموضوعية من هذا المنظور تتحقق داخل نصوص اللغات الخاصة عندما ترتبط مصطلحاتها بالموضوع العلمي أو التقني الموصوف لا بالذات الواصفة، بمعنى أن يتجسد هذا الارتباط في إبعاد كل المصطلحات أو العبارات التي تحيل على ذات الواصف. فخاصية الموضوعية، بهذا المعنى، سعي نحو استقلالية لغات العلوم والتقنية.

3.2 تنوع النصوص

تتميز نصوص اللغات الخاصة (لغة علمية أو لغة تقنية) بتنوع مواضيعها وكثرة مفاهيمها وتشابكها وتعقدها في الغالب، حتى إن النص الواحد قد يكون خليطاً من أنواع شتى، لكن هذا التنوع لم يعد مشكلة تؤرق المترجمين، فالنزعة الجديدة لنشر الثقافة العلمية والرغبة الكبيرة في تبسيط العلوم ونشرها، دفعت الكثيرين إلى استغلال هذا التنوع وتسهيل المادة العلمية المقدمة للمتلقين غير المتخصصين، حيث يجمع النص العلمي أو التقني الواحد بين شموخ الأسلوب البياني الممتع والمحتوى العلمي الراقى المبدع.

4.2 كثرة المصطلحات والمفاهيم وتجدها

تشتهر النصوص الخاصة بكثرة مصطلحاتها وتنوع مفاهيمها، وإذا كان المصطلح عماد العلم وأساسه، فهو بذلك، يلعب دوراً أساسياً فيما يسمى باللغات الخاصة. ومتى بسطت المصطلحات وتوفرت لها شروط النشر وذيوع الاستعمال، انتشرت الترجمة الخاصة وتنوعت النصوص المترجمة، وكان لها الأثر في انتشار المعرفة العلمية واستيعاب الناس لها. ولا يكون ذلك إلا باستعمال المترجمون في ترجماتهم المصطلحات العلمية المبسطة مع تجنب الغرابة والغموض، حتى تلقى استحسان متلقيها ولا تبعد النص عن الفهم والاستيعاب.

2.5 تقنية اللغة والأسلوب

تتميز لغة النصوص الخاصة بأسلوب خاص يتمثل في:

- اللغة الإخبارية، التي لا تتحمل كثرة البديع والصور البيانية.
- الأسلوب غير الشخصي، الذي تكثر فيه الأسماء المجردة والمبني للمجهول.
- الاقتصاد في اللغة وغياب الحشو الإطناب.

¹ محمد هيثم الخياط، 2007، علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، ص 92 و 95

– كثرة الجمل الاسمية والأسماء المركبة.¹

من هنا يبدو، أن ترجمة النصوص ذات الطبيعة اللغوية الخاصة، مهمة صعبة وعسيرة، وذلك لكون ترجمة أي نص لغوي متخصص تعد تجربة جديدة في حد ذاتها؛ مهما كان عدد النصوص اللغوية المتخصصة التي قام المترجم بنقلها أو ترجمتها في السابق، ويرجع هذا الأمر كما سبق وأشرنا إلى تنوع واختلاف مواضيع النصوص المتخصصة، حتى وإن كانت تصب في نفس المجال العلمي أو المعرفي، لأن النصوص حتى وإن اشتركت أو توحدت في التخصص ذاته أو المجال نفسه؛ إلا أنها تختلف من حيث تراكيبها النحوية المستعملة، ومصطلحاتها ومفرداتها؛ وفي بعض الأحيان تختلف حتى موضوعاتها وإن كانت في الحقل ذاته، وبالتالي فأي محاولة لترجمة النصوص اللغوية الخاصة محكومة بشروط ينبغي للمترجم الخضوع لها أثناء الشروع في عملية الترجمة.

3- شروط ترجمة النصوص الخاصة:

تشتط اللغات الخاصة أثناء عملية ترجمة النصوص ذات الطبيعة العلمية والتقنية الخاصة مجموعة من الإجراءات التي يجب على المترجم أو الشخص المكلف بهذه العملية الأخذ بها وهي:

(أ) شرطية الإحاطة ببيئة المصطلح المستورد لغويا ومعرفيا في نطاق السياقات الثقافية والتاريخية والاجتماعية التي ولد ونشأ فيها.

(ب) أن يترجم المصطلح الواحد بلفظ واحد إن أمكن.

(ج) الحرص على الوفاء بدلالة المصطلح الأصلية.

(د) الدقة في انتقاء المقابل المصطلحي المناسب.

(هـ) الحرص على مبدأ توحيد المصطلح، على قدر كفاءة التنسيق بين الهيئات العربية المعنية.²

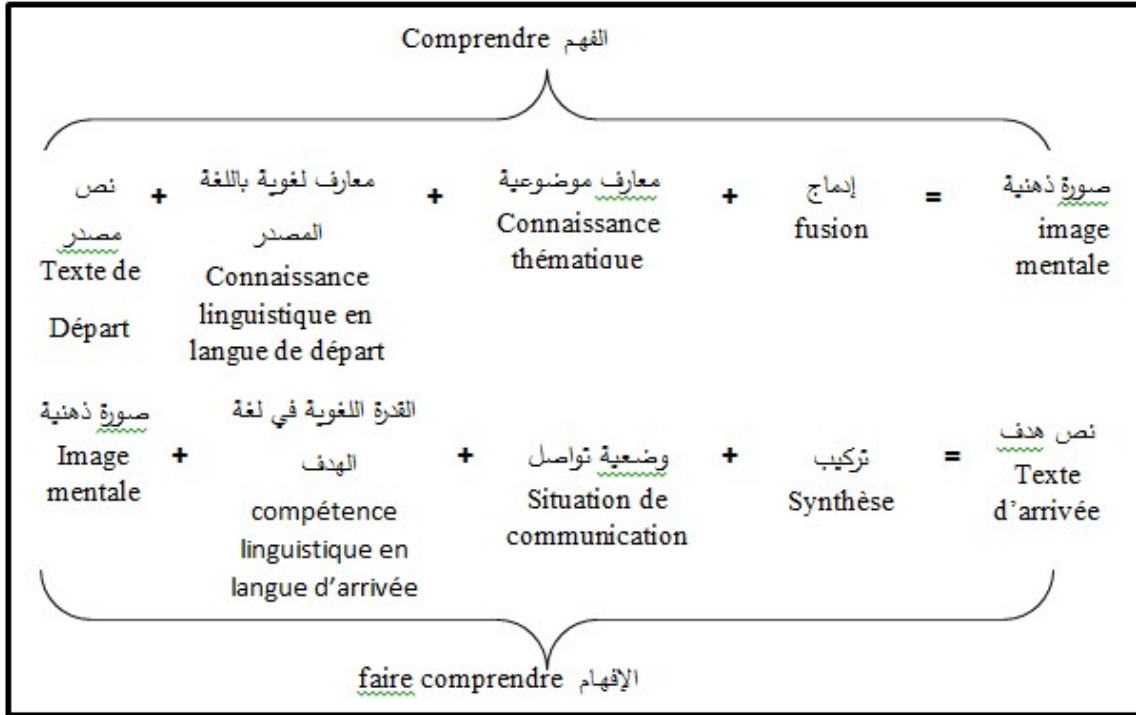
يظهر من خلال هذه الشروط، أن عملية ترجمة نصوص اللغات الخاصة ليس مجرد استبدال مصطلح بمصطلح آخر يقابله في اللغة الخاصة الهدف، بقدر ما هي عملية ذهنية شاقة، تنطلق من الفهم الصحيح والدقيق للنص المصدر؛ لإعادة التعبير عنه مرة أخرى في النص الهدف. ولربما هذا ما دفع كريستين دوريو للقول: أن الترجمة هي فهم من أجل الإفهام، وأن ما يتيح لنا إمكانية ترجمة النصوص اللغوية المتخصصة، هو قيامها على اللغة الخاصة التي تنتمي إلى بيئة اللغات الطبيعية المختلفة، لذلك لا ينبغي أن نكتفي فقط بانسجام وتطابق المصطلحات بل يجب علينا التأكد من أنها تبني على معرفة المفاهيم، فهي ليست عملية نقل من لغة خاصة أولى إلى لغة خاصة ثانية، بقدر ما هي فعل تواصل يتحقق عبر مرحلتين:

. . المرحلة الأولى: يقوم فيها المترجم الخاص باستحضار معارفه اللغوية والموضوعية حول الحقل العلمي أو المعرفي الخاص الذي يشتغل فيه، ثم يدمج العناصر التي لها صلة ببعضها البعض للوصول إلى معنى النص المراد ترجمته، وبما أن المعنى هو الأهم في ترجمة النصوص الخاصة؛ فعلى المترجم أن يجعله في أولى اهتماماته.

¹ محمد شوشاني عبيدي، 2017، شخصية المترجم الناجح بين التكوين النظري والممارسة العلمية، مجلة العربية والترجمة، العدد 30، ص 121 و122

² حفيظ ملواني، 2017، أولويات صناعة المصطلح في المعجم الأدبي بين فضيلة الترجمة ومزية التعريب "قراءة في مصطلح التأويل وأبعاده الدلالية"، أعمال الملتقى المغربي الثاني المعجمية العربية والفعل الترجمي، ص 77 و78

. . المرحلة الثانية: بعد إدراك المترجم للمعنى النووي للنص في اللغة الخاصة المصدر، يعيد التعبير عنه بشكل طبيعي ككاتب بالنيابة procurator في اللغة الخاصة الهدف؛ لمخاطبة قراء ترجمته.¹ والشكل البياني التالي يبين هذه العملية بوضوح:



الشكل (1): الطريقة التي تتم بها عملية ترجمة النصوص اللغوية الخاصة عند كريستين دوريو

إن ترجمة النصوص اللغوية الخاصة من هذا المنظور، تقوم أساساً على الفهم؛ بحيث لا يمكن ترجمة النص المتخصص دونما فهم مسبق لموضوعه، فبالرغم من أن المصطلحات عادة ما تعتبر السمة الرئيسية لترجمة النصوص الخاصة، إلا أنها تحتل المرتبة الثانية، لأن الأمر الأكثر أهمية هو المضمون المتعلق بالمصطلح وليس المصطلح في حد ذاته؛ فحتى نفهم ذلك المصطلح ونتمكن من العثور على المصطلح المماثل له في اللغة الخاصة التي نترجم إليها، وجب علينا في البداية ربطه بالمضمون الذي يشير إليه في اللغة الخاصة المصدر، كما أن على المترجم أن يعرف الأصناف الخاصة بكل إطار متخصص، وكذلك الأداء المرتبط بكل واحد منها من حيث التراكيب اللغوية والنصية²، وهذا يتطلب منه امتلاك معارف خاصة ومؤهلات عدة وكفاءات عالية للقيام بهذه العملية.

4- أنواع الترجمة في اللغات الخاصة:

تنقسم الترجمة في اللغات الخاصة عموماً إلى قسمين رئيسيين: الترجمة التحريرية والترجمة الشفهية.

1.4. الترجمة التحريرية traduction écrite

يقصد بالترجمة التحريرية في مجال اللغات الخاصة، الترجمة التي يتم عن طريقها نقل نص متخصص مكتوب من لغة خاصة أولى إلى لغة خاصة ثانية، وتدخل هذه الترجمة في أعمال الإدارات والهيئات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وتتفرع إلى

¹ Christine Durieux, 1995, Langues de Spécialité et traduction, extrait de : revue de lettres et de traduction, N1, p19

² أورتادو ألبير، 2007، الترجمة ونظرياتها مدخل إلى علم الترجمة، ص77

فروع عديدة حسب تخصصاتها فنجد: الترجمة السياسية والترجمة الإعلامية، والترجمة التجارية والمصرفية والترجمة السياحية، وترجمة الوثائق والشهادات والمستندات... إلخ¹. فالترجمة التحريرية بهذا المعنى، صالحة للغة العامة كما هي صالحة للغات الخاصة (اللغة القانونية واللغة الإعلامية واللغة التجارية...)

ويتسم هذا النوع من الترجمة من جهة بالصعوبة، إذ يجدر بالمرجم المتخصص الالتزام التام والدقيق بأسلوب النص المصدر أو الأصلي، فعندما تتم عملية الترجمة بالوسيلة الكتابية فالمرجم ملزم بأن يتوفر على مهارة فهم اللغة الخاصة المترجم عنها، والقدرة على نقلها إلى اللغة الخاصة المترجم إليها، ومن هنا يجب أن يكون المترجم قارئاً جيداً ومحرفاً ممتازاً وذو مهارات خاصة تميزه عن المترجم العادي²، كما يتسم من جهة ثانية بالبساطة والتأني، بحيث لا يتقيد المترجم بوقت وزمن محدد.

وتنقسم الترجمة التحريرية داخل اللغات الخاصة بدورها إلى قسمين:

أ- الترجمة الحرفية *traduction littérale*:

وتعتمد على نقل النصوص المتخصصة بشكل حرفي من اللغة الخاصة المصدر إلى اللغة الخاصة الهدف، فيتحدد بهذا الشكل الدور الأساسي لهذه الترجمة في نقل الخطاب المتخصص من لغة خاصة مكتوبة إلى لغة خاصة أخرى مكتوبة حرفاً بحرف دون مراعاة للمعاني العلمية أو التقنية الخاصة للنص المنقول، ومثل هذه الترجمات تكون سطحية وغير مفهومة لا يستسيغها من له مهارات وذوق سليم في الترجمة. وغالباً ما ينتج هذا النوع من الترجمات عن المبتدئين وحديثي العهد في مجال الترجمة.

ب- ترجمة المعنى *traduction de sens*:

هي ترجمة تنحو إلى نقل مفاهيم ومعاني ودلالات النصوص الخاصة المطبوعة من لغة خاصة أولى إلى لغة خاصة ثانية، مع المحافظة على المضمون الداخلي لهذه النصوص. ومثل هذه الترجمات تكون سهلة الاستيعاب ومفهومة وواضحة المعنى، لأنها تنطلق من المفهوم أو المعنى الأصلي الذي يدور حوله النص المصدر لنقله بكل سهولة إلى اللغة الهدف، وهذا هو المطلوب في الترجمة، لا سيما ترجمة النصوص المتخصصة، وعادة ما تصدر هذه الترجمات من المترجمين المتخصصين، لأنهم يمتلكون مهارات خاصة تمكنهم من استخراج المعاني والمعارف الخاصة التي تتضمنها النصوص المتخصصة.

فهذا النوع من الترجمة يركز بالدرجة الأولى على إظهار المعاني الدقيقة للنص الأصلي ونقلها بأمانة للمتلقي، لأن المعنى هو محور ترجمة النصوص ذات الطبيعة اللغوية الخاصة، وأهم عنصر فيها، لذلك وجب المحافظة عليه داخل النصوص المترجمة واعتباره العنصر المركزي، عكس الترجمة الحرفية التي تساهم إلى حد كبير في إفقاد النص المتخصص المصدر معناه الأصلي.

2.4 . الترجمة الشفهية *traduction orale*

الترجمة الشفهية هي نوع من الترجمات التي تعتمد عليها اللغات الخاصة، في نقل خطاب متخصص شفهي من لغة خاصة مصدر إلى لغة خاصة أخرى شفوية، فهي عملية تواصل بين طرفين متخصصين في مجال معرفي معين يتحدثان لغتين مختلفتين ولا يعرف الواحد منهما في العادة لغة الآخر، وتتم عن طريق ترجمان متخصص في نفس المجال المعرفي، ينقل الخطاب المتخصص

¹ شحادة الخوري، 1998، دور المصطلح العلمي في الترجمة والتعريب، مجلة علامات الجزء 29، المجلد 8، ص 183

² أورتادو ألبير، 2007، الترجمة ونظرياتها مدخل إلى علم الترجمة ص 95

المنطوق بينهما ويكون ذلك إما باتجاهين أو باتجاه واحد؛ حسب نمط الأداء المطلوب¹، وتكمن صعوبة هذا النوع من الترجمة في كونها تتقيد بزمان معين، لذلك تحتاج إلى السرعة في النقل بين المتحدثين المتخصصين.

ويدخل تحت هذا الصنف أيضا من الترجمة عدة أنماط أخرى نسوقها كالتالي:

أ- الترجمة الفورية traduction simultanée:

عبارة عن نقل رسالة من اللغة الخاصة الأصل إلى اللغة الخاصة الهدف مشافهة؛ بتزامن مع إلقاء الرسالة، ويكون دور المترجم هنا هو النقل الفوري لخطاب المتحدث بلغة المصدر إلى كلام المستمع بلغة الهدف، اعتماداً على ترجمة أقصر المكونات الكلامية، بحيث يشعر المستمع عند سماعه للترجمة؛ كأنما المترجم يقرأ أفكار المتحدث، وينقلها بلغة المستمع متزامنة مع ما ينطقه المتحدث أولاً بأول²، ولتنجح هذه العملية يجب على الشخص المترجم المرشح لهذه العملية أن يكون قادراً على الترجمة التزامنية، بمعنى أن يتمكن من الموازنة بين فهم النص المتخصص الذي يتم إلقاءه؛ وترجمته في الوقت ذاته، وكذلك تنمية قدرات الاستماع والاستيعاب لديه لتفادي أي مشكل قد يحول دون تحقيق الغرض الأساسي الذي يسعى إليه.

هذه العملية تظهر لنا، أن الشخص المترجم الذي يشتغل بالترجمة الفورية ملزم بأن يتحلى ببعض الصفات الضرورية مثل: الإنصات الفعال والتركيز العالي، هذا مع إتقان اللغتين التي يترجم بينهما والإلمام بالمصطلحات والمفاهيم المرتبطة بالمجال العلمي أو المعرفي الذي يترجم فيه؛ ليكون قادراً على الإحاطة بجوانب الحوار والتعبير عنه بمصطلحات دقيقة واضحة وصحيحة. وبما أن مهمة المترجم الفوري تنحصر في المؤتمرات والاتفاقيات المباشرة واجتماعات العمل، فعليه أن يتمتع بقدرة فهم عالية للمحتوى الصوتي؛ والدقة في اختيار المصطلحات التي توافق مضمون هذا المحتوى الصوتي أو الحوار، لتكون ترجمته واضحة ومنسجمة.

وتحدث عملية الترجمة الفورية في مجال اللغات الخاصة عبر مجموعة من التقنيات المختلفة:

- إما باستخدام الوسائل الإلكترونية: وفي هذه الحالة يكون المترجم معزولاً في مقصورة يستمع إلى الخطاب المتخصص من خلال سماعة رأس Headphones، مباشرة إلى الحاضرين المتخصصين في نفس المجال؛ الذين يكونون بدورهم على اتصال به من خلال أجهزة استماع فردية توزع عليهم مسبقاً من قبل القائمين على قاعة الندوات أو المحاضرات.³

- أو استخدام الترجمة الهمسية: ويكون دور المترجم هو الهمس للمستمعين بترجمة ما يقوله المتحدث، ويتم هذا النوع من الترجمة في حال وجود مجموعة قليلة (لا تتعدى ثلاثة أفراد) لا تفهم لغة المتحدث ضمن مجموعة كبيرة تفهم لغته.⁴

- أو في شكل سلسلة Relay: وتتم عندما تكون نقلاً عن ترجمة أخرى.

- أو اعتماد تقنية الترجمة الفورية بمصاحبة النص: وذلك عندما يتوفر المترجم على النص المتخصص الأصلي الذي يلقيه الخطيب، فيتولى المترجم عمله في هذه الحالة باستخدام النص المتخصص المكتوب.⁵

¹ موارد دموكي، 2015، الترجمة الشفوية: الأنواع والأساليب: الترجمة التتابعية نموذجاً، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 2، العدد 36، ص 332

² حسام الدين مصطفى، 2011، أسس وقواعد صناعة الترجمة، ص 70

³ محمد لطفي الزليطني، 1996، الترجمة الشفهية، مجلة الفيصل، العدد 239، ص 48

⁴ حسام الدين مصطفى، 2011، أسس وقواعد صناعة الترجمة، ص 71

⁵ أوتاردو ألبير، 2007، الترجمة ونظرياتها مدخل إلى علم الترجمة، ص 107

ب- الترجمة المتتالية traduction consécutive:

عبارة عن نص لغوي متخصص شفهي يتم إلقاؤه على المستمعين المتخصصين في نفس المجال المعرفي بلغة معينة، ثم يتولى المترجم نقله إلى لغة أخرى خاصة في المجال المعرفي ذاته، وتتم هذه العملية أثناء الوقفات التي يقوم بها المتحدث كل فترة من الزمن، والتي يترك من خلالها المجال للمترجم لأخذ رؤوس أقلام مكتوبة لما قاله المتحدث قبل الشروع في نقله شفويًا، وعادة ما لا تزيد الفترة عن عشر دقائق.¹

إلا أن ما يميز الترجمة المتتالية عن سابقتها أي الترجمة الفورية، أنها توفر الوقت الكافي للمترجم ليستخلص الفكرة ويترجمها، وتقع هذه العملية في الغالب والمترجم بجانب المتكلم والمستمع، حيث يبدأ بنقل الخطاب الصوتي من اللغة الخاصة الأولى (المتكلم) إلى اللغة الخاصة الثانية (المستمع). عادة ما يتوقف المتكلم لفترة من الوقت ليدع المجال للمترجم لتحويل الحديث إلى الطرف الآخر، هذا النوع من الترجمة يسمح للمترجم بتدوين بعض المعلومات الواردة في خطاب المتكلم لتحديد الأفكار الأساسية والجوهرية التي يريد المتكلم إيصالها؛ للتركيز عليها أثناء نقل الحوار للطرف الثاني، وهكذا إلى أن ينتهي الاجتماع أو المؤتمر.

إن المتأمل في هذا النوع من الترجمة يعتقد للوهلة الأولى أنها ترجمة بسيطة وسهلة مقارنة مع سابقتها من الترجمة الفورية، نظراً لأن المترجم تكون لديه فرصة تدوين ملاحظات وأفكار، ليعتمدها أثناء ترجمته للمستمعين، هذا إضافة إلى الوقفات التي توفر له الوقت الذي يحتاجه في فهم محتوى الخطاب ونقل معناه إلى المستمع بشكل سلس وواضح، لكن الواقع عكس ذلك تماماً، فالشخص الذي يتولى عملية الترجمة المتتالية مُلزم بأن يتسلح بمهارة التدوين أو الكتابة، التي ستمكنه من التمييز بين ما يجب تدوينه من كلام المتحدث، وما يجب التغاضي عنه، ومن ناحية ثانية الطريقة التي سيسلكها في عملية التدوين لكي لا يُضَيِّع من الحديث ما هو مفيد ومهم. لتكون ترجمته مطابقة لنوايا المتحدث.

ج- الترجمة الثنائية traduction binaire:

يحدث هذا النوع من الترجمات في اللقاءات الثنائية الضيقة، فمجالها الحوار والمحادثات بين شخصين متخصصين في نفس المجال المعرفي أو العلمي، إلا أنهما يختلفان في اللغة المنطوقة. فيحتاجون في هذه الحالة إلى مترجم لنقل المعاني العلمية والخبرات فيما بينهم. فالغاية الأساسية لهذه الترجمة، هي نقل معاني وخطابات كل من المتحاورين إلى الآخر نقلاً شفهيًا، بحيث يجلس المترجم بين المتحاورين، ويقوم بترجمة المحادثة بينهما بشكل شفهي. وهنا تخرج مهمة المترجم من الترجمة في الاتجاه الواحد إلى الترجمة في اتجاهين؛ بمعنى أنه لا يكتفي فقط بالترجمة من اللغة الأولى إلى الثانية، وإنما يقوم أيضاً بالترجمة من اللغة الثانية إلى اللغة الأولى، فيصبح عمله وسيطاً بين المتحدثين.

وتحدث الترجمة الثنائية عادة عندما يلتقي الخبراء أو العلماء في مجال علمي أو تقني أو تكنولوجي معين، بنظائريهم في البلدان الأخرى أثناء الزيارات الرسمية، فيقوم الشخص المكلف بالترجمة بعملية نقل الحوار بين الشخصيتين، ويشترط في الشخص الذي يقوم هنا بدور الترجمة أن يكون متمكناً من اللغتين (المنقول منها والمنقول إليها)، وعارفاً بآليات وقواعد الحوار في كلا اللغتين، هذا بالإضافة إلى التمكن من مهارة الاستماع والفهم والاستيعاب.

¹ نفس المرجع، ص 107

د- الترجمة المنظورة *traduction à vue*:

تتم من خلال قراءة المترجم للنص المتخصص المكتوب في لغة خاصة معينة؛ ثم ترجمته إلى لغة أخرى شفهيًا في نفس التخصص، وبالتالي يصبح دور المترجم هو تحويل نص متخصص مقروء بلغة المصدر إلى نص مسموع بلغة الهدف، كأن يقرأ مثلاً نصاً قانونياً مكتوباً باللغة الإنجليزية (قراءة صامتة)، ليقوم بترجمته بصورة مسموعة إلى اللغة العربية الخاصة بالقانون دون نطق النص الأصلي باللغة الأصلية.¹

خاتمة:

وفقاً لما سبق، يتبين من خلال هذه الدراسة أن ترجمة النصوص اللغوية الخاصة عموماً عملية صعبة، لأن الأمر يتعلق بنصوص لغوية متخصصة تنتمي إلى حقل معرفي خاص، وتتضمن مصطلحات تقنية وعلمية خاصة ودقيقة يصعب على أي مترجم غير متخصص الإلمام بها واستخراج المعنى الكامن فيها.

وكما هو معلوم أن المعنى هو العنصر المركزي في ترجمة النصوص ذات الطبيعة الخاصة، لذلك فالمترجم المتخصص له الدور الأساسي والمحوري في الكشف عن هذه المعاني الدقيقة داخل النصوص اللغوية الخاصة، ولكي ينجح المترجم المتخصص في هذه المهمة العسيرة

لا بد أن يضمن جملة من المعارف التي تؤهله إلى ترجمة النصوص اللغوية الخاصة ترجمة واضحة وضوح النص الأصلي، سواء أكانت هذه النصوص مكتوبة أم منطوقة.

¹ حسام الدين مصطفى، 2011، أسس وقواعد صناعة الترجمة، ص70

المصادر والمراجع:

- الخوري، فؤاد سليمان. (2021). "الترجمة التخصصية وبنوك المصطلحات". مجلة التعريب (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر): 60: 181-199.
- الخياط، محمد هيثم. (2007). علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، منظمة الصحة العالمية، بيروت-لبنان.
- الزليطني، محمد لطفي. (1996). "الترجمة الشفهية". مجلة الفيصل (المملكة العربية السعودية): 239: 48-49.
- أمبارو، أورتادو ألبير. (2007). الترجمة ونظرياتها مدخل إلى علم الترجمة. ترجمة علي إبراهيم المنوفي، الطبعة الأولى. المركز القومي للترجمة بالقاهرة.
- حسام الدين، مصطفى. (2011). أسس وقواعد صناعة الترجمة.. القاهرة.
- دموكي، مورا. (2015). "الترجمة الشفهية: الأنواع والأساليب: الترجمة التتابعية نموذجاً". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات: 2 (36): 325-340.
- شحادة، الخوري. (1998). "دور المصطلح العلمي في الترجمة والتعريب". مجلة علامات: 29 (8):
- شوشاني، عبيدي محمد. (2017). "شخصية المترجم الناجح بين التكوين النظري والممارسة العلمية، العربية والترجمة". المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية: 30: 115-140.
- ملواني، حفيظ. (2017). أولويات صناعة المصطلح في المعجم الأدبي بين فضيلة الترجمة ومزية التعريب (قراءة في مصطلح التأويل وأبعاده الدلالية). الطبعة الأولى. الجزء الأول. جامعة البليدة.
- Durieux, Christine. (1995). "Langues de Spécialité et traduction:" 1: 29-25.

التداخل اللغوي وآليات الاقتصاد في العربية المغربية:

مقاربة في اللسانيات الاجتماعية

د. محمد لغزال

كلية اللغات والآداب والفنون — جامعة ابن طفيل — القنيطرة

mohamed.laghzal@uit.ac.ma

المملكة المغربية

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة العلمية إلى توضيح خاصية الاقتصاد اللغوي كمبحث من مباحث اللسانيات الاجتماعية، حيث طبقنا هذه الظاهرة اللغوية على شكل لغوي لهجي وهو العربية المغربية، وقد اشتغلنا على الاقتصاد اللغوي باعتباره نظرية لسانية وحقيقة لغوية تتمظهر في النموذج اللهجي بالمغرب، فاللغة بشكل عام من الأمور التي يرى كل فرد نفسه مضطرا إلى الخضوع لها ترسعه، وكل خروج على نظامها ولو كان عن خطأ أو جهل؛ يلقي من مقاومة تكفل رد الأمور إلى نصابها الصحيح، لقد بدأنا بتعريف الاقتصاد اللغوي وبيننا آلية صوغ المختصرات اللغوية بشكل عام، ثم انتقلنا إلى تعريف النموذج اللهجي المشتغل عليه وهي العربية المغربية، ثم انتقلنا بعدها إلى تحديد المختصرات اللغوية خاصة التي يتحدث بها الشباب المغربي، وأقدمنا أمثلة عن كل نموذج مختصر، لنختتم الدراسة بالإشارة إلى تحديد بعض الصيغ الصرفية وآلية تشكيل المختصرات اللغوية بها، لتكون هذه الدراسة بوابة مفتوحة مستقبلا لمعالجة آلية الاقتصاد اللغوي في اللهجات في إطار النظرية الأمثل .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد اللغوي، اللسانيات الاجتماعية، العربية المغربية، اللسانيات.

Linguistic Interference and Economy Mechanisms in Moroccan Arabic: A Sociolinguistic Approach

Abstract

This study aims to elucidate the phenomenon of linguistic economy as a central area of inquiry within sociolinguistics. The study applies this phenomenon to a dialectal linguistic variety—Moroccan Arabic. Linguistic economy is approached both as a theoretical construct and as an empirical reality manifested in the Moroccan dialectal system. Language, in general, constitutes a normative framework to which speakers find themselves obliged to adhere; any deviation from its rules—even if accidental or arising from lack of awareness—is met with corrective resistance that restores linguistic order.

The paper begins by defining linguistic economy and outlining the mechanisms underlying the formation of linguistic abbreviations in general. It then proceeds to describe the dialect of focus, Moroccan Arabic, before identifying the most common types of abbreviations, particularly those used by Moroccan youth. Illustrative examples are provided for each abbreviation type. The study concludes by highlighting specific morphological patterns and the processes through which linguistic abbreviations are generated. Ultimately, the paper aims to serve as an entry point for future research on linguistic economy in dialects within the framework of Optimality Theory.

مقدمة:

في مستهل حديثنا عن هذه الظاهرة اللغوية التي اجتاحت البيئة اللغوية بشكل لافت للنظر، واقتحتها بدون سابق إنذار، لا بد أن نشير إلى أن معالجة استراتيجية الاقتصاد اللغوي ستكون في الخطاب المحكي (اللهجي) عامة والشبائي خاصة. والسؤال قيد الطرح: هل الاقتصاد اللغوي يعتبر قاعدة إيضاحية للخطاب ولأشكال التواصل ؟ (والمقصود بأشكال التواصل أي التواصل المحكي (اللهجي الشبائي)، فالخطاب المحكي عموما لا يخلو من هذا المبدأ اللساني التواصل المستحدث.

المنهج:

تضع اللسانيات بصمتها ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل أو بآخر، وذلك لتلائم الموضوعين، اللساني/ الاجتماعي وجودا وسيرورة، فاللسان يشكل متتالية للدراسة الاجتماعية - كيف ذلك -، " يقر سوسير أب اللسانيات البنائية، أن اللغة منظومة من العلامات أودعها مراس الكلام في الجمهور المتكلم، وأن المنظومة اللسانية ناتجة عن تبلور اجتماعي. فلا توجد حقيقة لسانية خارج للديمومة والجمهور المتكلم باعتباره المجتمع هو من يتكلم اللغة، فلا وجود لحقيقة لغوية خارج المجتمع." (دي سوسير، تر، يوسف عزيز. 1985)

على أنقاض هذه الأفكار التي بلورها العديد من الباحثين أمثال ويليام لايف و سوريينسين وجاكسون... انبنى علم جديد في ستينيات القرن العشرين يدرس اللغة في المجتمع، وهو الاتجاه والمنهج الذي اعتمدنا عليه في هذه الدراسة، فما هي اللسانيات الاجتماعية؟ وما مجال اشتغال علم اللسانيات الاجتماعية؟

الإشكالية:

يجب أن نعترف جميعا بوجود إشكالية ذات مظهر سلوكي لغوي وجب أن تدخل في ذهن الناشئة والمربين والآباء والباحثين...، بحكم أنها باتت تدخل حيز الممارسة الفعلية، وأضحى الكل يترعون بشكل لافت لثقافة الآخرين، فلا نراهم يتكلمون العربية الصافية من عوارض العجمة والتهمين إلا نادرا. هذه الإشكالية أثارت العلاقة بين اللغة والمجتمع في الآونة الأخيرة، ومهدت لنقاش ولسع، فبالرغم من مناداة اللغويين باستقلالية المبحث اللغوي انطلاقا من مقولة سوسير المشهورة " إن موضوع علم اللغة الصحيح هو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها"، إلا أن الإدراك الواعي في دراسة اللغة لا يمكن أن يعتمد على الخطاب اللغوي وحده، فاللغة سلوك اجتماعي، ولا يمكن أن تدرك خارج سياقها الاجتماعي .

الأهداف:

أردنا من خلال هذا العمل أن نقيم وصفا مفسرا لكيفية إنتاج البنيات اللغوية المختصرة في العربية المغربية وما تعيشه من ضروب متنوعة من الاتصال والتفاعل والصراع، الشيء الذي يؤثر في نظام اللغة الداخلي ووظائفها التواصلية ومسارها المحيطي، وذلك في جانب ما تعكسه وقائع الدارجة في المغرب، وكذلك إلى وصف الظواهر اللسانية ومعرفة أسباب استخدام الأشكال اللغوية قيد الدراسة.

1- مفهوم الاقتصاد اللغوي:

لاشتغال على هذا المبدأ اللساني، لا بد من إيراد مختلف التعاريف التي تنصب حول هذه القاعدة اللسانية وهنا يتم ربط الحقيقة اللغوية المعيشة بالمبادئ والأطر والنظريات.

1-1 الاقتصاد اللغوي لغة واصطلاحاً: تقول العرب "خير الكلام ما قلّ ودلّ"، "لا تطويل فيقع الملل ولا تقصير فيقع الخلل" ونقول في الخطاب المحكي "جيني من اللّخر" بتعبير شعبي وله مدلوله ويعني: "اختصر ما مستقوله وقل لي خلاصته"، وقد حصر المعجميون الاقتصاد في تجنب التكرار في الأسلوب وتعتمد الحذف، كي لا يقع اللبس في الكلام، في حين نجد اللسانيين يعرفون الاقتصاد اللغوي على أنه ميول اللغة إلى قاعدة "الجهود الأدنى" جورج زيف، وذلك عن طريق الاختصار والحذف والمماثلة وتعديل مخارج الأصوات، إلا أنها مشروطة بعدم غياب الوظيفة التواصلية التي خلقت من أجلها اللغة، فهذا المبدأ اللساني يتحكم في طريقة اشتغال العملية التواصلية ككل، فالتكلم كل ما يقتصد في حديثه اليومي واتصاله بالآخرين، مفردات ومقاطع وأصوات، تدخل في باب الحشو، لكن حسب ما نعيشه ونسمعه وتداوله في البيئة الشبانية المحكية (الدارجة) فقد عوضت مقاطع بأخرى، صوامت بصوامت وحذف ما هو في إطار الفائض، وحذف أيضاً ما هو أساسي في البنية التركيبية للكلمة، ومبدأ الاقتصاد هو واحد من الأسس التي قامت عليها المدارس اللسانية الحديثة: وهي المدرسة الوظيفية. إذ نجد رائد هذه المدرسة أندريه مارتيني 2005 قد كرس في كتابه "اقتصاد التغيرات الصوتية" فصلاً كاملاً شرح فيه هذا المبدأ وخصوصياته وكيفية اشتغاله.

2-1 آلية صوغ الاقتصاد اللغوي :

نبادر بالقول: إن آلية اشتغال النشاط التواصلية في منظومة الحياة قائم على إدراكنا للتطور اللغوي، إلا أن هذا التطور رهين بتزوعنا الملحوظ للاختزال في الأنشطة التواصلية خاصة ذهنياً كان هذا الاختزال أو عضلياً، وهذا الأمر يتماشى مع يافطة اختصار الجهد وكذا الوقت، إذ أن هذا الخمول والاختزال مفهومان طبيعيان يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، كمتكلمين (أو مرسلين للخطابات اليومية كيف ما كان وسيطها الإدراكي) ويدفعنا إلى اعتماد عدد محدود من الوحدات الصوتية والكلامية الأكثر تداولاً في إنتاج عدد غير محدود من الكلمات، فمن المتعارف عليه أن السلوك اللغوي حسب جورج زيف اللساني الأمريكي ينظم في عبارته المشهورة: "الجهود الأدنى"، "فهو قاعدة تحكم مجمل سلوكياتنا كأشخاص، والنفس البشرية ميالة بطبعها إلى أبسط المفردات في التواصل، وهذه المفردات نقصد بها حقل شامل لمعان عديدة في مفردة واحدة"¹، إلا أن اللسانيات الوظيفية لها نظرة خاصة لمبدأ الجهد الأدنى وعوضته بمبدأ الاقتصاد.

إذ أن مبدأ الاقتصاد أو الجهد الأدنى على اختلاف مفاهيمه، يندرج في الدرس اللساني الحديث في باب الاقتصاد اللغوي، وتجد الإشارة هنا إلى أن هذا المبدأ يخالف بالطبع "الفضول Redundancy بنوعيه النحوي والدلالي، أيهما تحتوي الرسالة من عناصر زائدة على الحد الذي يتم به الفهم" (رمزي بعلبكي، 1990: 421). فمن لسانيات النشاط التواصلية أن نحسن انتقاء عناصر رسالتنا (من تركيب ونحو، ومقاطع، والالتفات إلى السياق وإلى المواقف التواصلية عموماً...)، واضعين هذا المبدأ اللساني قيد التطبيق باعتباره قاعدة إيضاحية للخطاب وأشكال التواصل (السراج، 2012: 290).

¹ جورج زيف 1950: عن السراج، ناذر 2012: "الشباب ولغة العصر: دراسة لسانية اجتماعية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1. ص 289.

هذا المدخل العام يهدف للكلام عن الآليات والميكانيزمات المعتمدة من قبل جيل الشباب ولونهم للندارج ذو النفس الاقتصادي المستعمل لديهم في مختلف السياقات التخاطبية والتواصلية، فالسؤال قيد الطرح: كيف تتم صياغة آليات التعبير عند مستخدمي هذا الشكل اللغوي بلجوئهم إلى عملية الاقتصاد في خطابهم اليومية؟. للإجابة على هذا السؤال سنعينا دأبا لمقاربة هذه الحقائق اللسانية عن طريق المعاينة المباشرة للمعطيات اللغوية الميدانية، المتداولة نطقا وكتابة بين الأجيال الشابة، مستعنيين كذلك ببعض الكتب والمعاجم وبعض التراجم ونزر يسير من بعض الدراسات التي تعالج هذه القضية، والهاجس بطبيعة الحال هو الوصول إلى حقيقة أولية قد تتخذ بعدين أساسيين إما إيجابي أو سلبي في الدرس اللغوي.

فالدراسة الأولية للمستويات التركيبية والصرفية والفونولوجية والدلالية التي يخولها هذا المبدأ، لم تفضي إلى نتائج حتمية إلا أنها كانت بوابة للدخول إلى معرفة كيفية اشتغال هذا المبدأ والمركبات التي يقوم عليها، وكذا التغيرات التي تلحق بعض الأبنية، فإما تشويه أو إصلاح، بالإضافة إلى أن اكتساب المتكلم للفروق التركيبية والفونولوجية الناجمة عن عملية اختصار الألفاظ أو اقتصاد التعابير تتماشى مع طريقة توليد الكلمات المختصرة، وتجدر الإشارة إلى أن إسهام نظام الاتصالات والانفتاح على التقنيات المعلوماتية، بمعناها الواسع، غير غاضين الطرف عن الفضاء الثقافي الاجتماعي المنفتح، وكذا الثقافة الحضاري والتلاقح اللغوي الذي يشهده المغرب، فكل هذا قد ساهم في إنتاج وتبلور هاته الألفاظ والعبارات ذات المنحى الاقتصادي، كما ساهم في تعاضلها وانتشارها وخاصة في صفوف الناشئة.

هذه المبادئ نسوقها كإطار توجيهي لسلسا وخاصة في معالجة هذه القاعدة اللسانية التي جعلت من الخطاب الشبابي مرتعا لها. وفي هذا الصدد سنقوم بتقديم صورة لا نزع منها وافية بقدر ماهي تسليط للضوء الى النظام اللغوي ذو المنحى الاقتصادي بالمغرب، وعلى الرغم من أننا لم نستوفها كليا في هذه الدراسة، إلا أننا قمنا بإيراد بعض الشواهد وتوقفنا عندها على سبيل التمثيل ولفت الانتباه، نظرا لأهمية هذه المختصرات في النسيج اللغوي، وكذا التفاعل الشبابي الملحوظ مع ظاهرة الاقتصاد اللغوي، وباعتبار اللسانيات نظرية تصف، ومعياري يطبق، فإن هذه الظاهرة اللغوية تضيف نفسها إلى قائمة الظواهر اللسانية مع سابقتها.

3-2 الاقتصاد في العربية المغربية وآلية صوغ المختصرات اللغوية:

3-2-1 تعريف اللهجة العربية المغربية:

تعتبر العربية المغربية — من بين اللهجات المستحدثة في العالم، إذ لا يتعدى عمرها 11 قرنا، كما قال بذلك الأستاذ الزهير¹ عبد المجيد في اتصال شخصي معه، وكما سبقت الإشارة، فإن هذه اللغة تولدت عن طريق الاحتكاك الواقع بين اللغة العربية الفصحى واللغة الأمازيغية، ويعرفها المدلاوي بأنها: "وجهٌ حيٌّ ناطق من أوجه التطور والإفضاء التاريخيين في رقعة بلاد المغرب لأوجه لهجية من عربية مضر (أي العربية الشمالية)، التي تقابل "العربية الجنوبية" المعروفة لهجاتها بـ "لغة حمير"، وهي اليوم: المهرية، والشحرية والهرسوسية والسوقطرية، تلك الأوجه التي تشكل انطلاقا منها سجل "العربية الفصحى" الذي لعب دورا هاما في التاريخ مع ظهور الإسلام، و ما يزال يفعل"².

¹ أستاذ اللسانيات الأفروآسيوية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر — المغرب .

² المدلاوي محمد 2015: "العربية المغربية للدارجة؛ ماهي، وما وظائفها؟" مقال مشهور في مدونة <http://Orbinah.blog4ever.com/orbinah> بعنوان: "1- c'est qoui, cet arabe marocain dit Darija?"

يتضح انطلاقاً من هذا التعريف، أن مادة معجم الدارجة المغربية هي في غالبيتها نفس مادة معجم العربية الفصحى، ما دام أن الدارجة تشكلت من العربية الفصحى. وتعتبر كذلك من الأوجه الحية الناطقة لها.

2-2-3 صياغة المختصرات اللغوية في العربية المغربية:

في مستهل حديثنا عن القضية قيد الدراسة نورد شاهداً انطلاقاً من معاينتنا الشخصية لإحدى تطبيقات هذا المبدأ اللساني في الخطاب التواصلية الدارج، كما سبقنا الإشارة إلى أن الاقتصاد اللغوي له طرائق معتمدة من قبل الشرائح المستندة له، فثمة من يلجأ إلى أسلوب " الإسقاط البدئي أو إسقاط المقطع الأول من كلمة الاستهلال"¹، وكذلك منهم من يسقط صوتاً أو أكثر في بداية الكلمة مثل " عمت مساء "، " أنعم " وبعضهم قد يحذف كلمة أو أكثر من بداية العبارة مثلاً " bye من " " good bye "، ويسمى هذا إسقاطاً بدئياً شبه جملي²، ونشير إلى أن هذه العبارة مقترضة من لغة أجنبية (إنجليزية) ولها نفس الدلالة عند العرب وقد أضحت بمثابة اسم لغوي في معجم عربي بالنسبة للأجيال الشابة فهي بعد كل هذا من النماذج المختصرة في الخطاب التداولي الشباني.

نذكر كذلك المعطى اللغوي " bye) اختصاراً للتعبير (bye – bye)³، بمعنى وداعاً وهو معطى رائج في التخاطب الشباني خاصة، لذا فإن هذا المبدأ اللساني تجرأ على الفضاء اللغوي المغربي جاعلاً منه بوثقة اختصارات لغوية توظفها الدارجة في التخاطبات اليومية، فتصغر الحركات في النسق اللغوي الدارج، قد لا تكون مميزة مثلاً في صيغ الأفعال [فَعَلَ ، فَعِلْ ، فَعُلْ] تصبح جميعها صيغة واحدة لخصها التخاطب اليومي في صيغة [فَعُلْ] . وهذا نموذج لمبدأ الاقتصاد اللغوي الذي مر بطبيعة الحال بمجموعة من التحولات ليرتكز في مفردة واحدة تقوم مقام الصيغ الأربع فالمنظومة اللسانية الدارجة غنية بالاختصارات اللغوية مثلاً [قَتَلَ الرَّاجِلْ] ، فالفعل [قَتَلَ] في العربية على وزن [فَعَلَ] وندرج كذلك مجموعة من الأفعال على سبيل التمثيل من قبيل: [ضَرَبَ ، شَفَرَ ، سَلَّتْ ، حَنَقَ ، دَفَعَ ، كَزَرَ ، شَنَقَ ، طَحَنَ ، فَرَكَ...] هذا من جهة التمثيل لصيغ الأفعال ذات المنحى الاقتصادي. وفي هذا الصدد راق لنا أن ندرج نوعاً من الإسقاط يطرأ على هذه لأفعال من العربية الفصحى إلى الدارجة ذات المنحى الشباني، وهذا إن دل فإنما يدل على أن حذف بعض الصوائت أو الصوائت من بنية الكلمة هو جزء لا يتجزأ من الدارجة، وصيغة هذه الأفعال أكبر مثال على ذلك، كما نلاحظ في الأوزان [فَعَلَ ، فَعِلْ] فكل الحركات تسقط " بعبارة McCarthy 1981 صاحب نظرية الرف المورفيمي، فمورفيم البناء أي الصوائت يحذف في التداول الدارج ويبقى مورفيم الجذر"⁴، وهنا نتساءل عن دور الميزان الصرفي في الدارجة؟ وهل له وجود في بنية اللهجات أو الدوارج؟.

3-2-3 الاقتصاد الصيغي في معجم العربية المغربية:

صيغة فَعُلْ : انطلاقاً مما أجريناه من بحث ومعاينة مباشرة للمعطيات اللغوية الميدانية تبين لنا أن جل الأفعال المجردة على وزن [فَعَلَ وَفَعِلَ] تصير في الدارجة على وزن [فَعُلْ أَوْ فَعُلْ] مثلاً: ضَرَبَ : ضَرَبَ أَوْ ضَرَبَ ، بَلَغَ : بَلَغَ أَوْ بَلَغَ ، جَبَدَ : جَبَدَ أَوْ جَبَدَ...

¹ بسام، بركة 1985: " معجم اللسانة "، جروس بروس، ط1، ص 17 .

² بعلبكي رمزي 1990: " معجم المصطلحات اللغوية "، دار العلم للملايين، ط1، ص 50.

³ البعلبكي، منير 2005: " قاموس المورد " دار العلم للملايين، فرنسي-عربي، ص 140.

⁴ الزهير عبد المجيد 2015: " محاضرات مادة الصرافة والصياغة " ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير

صيغة افتعل: ففي اللغة العربية كما نعلم أن لاصقة تاء الافتعال أو الانعكاس تأتي بعد تاء الفعل مثال: اكتتب أو اقتتل أو احتضر... وهي كما مثلها مكرتي في حدود الصرافة الهيكلية 1981-1979¹، فافترض أن العربية تعطي الأسبقية للواصق التي تعتبر حروفا لا تنتمي إلى الجذر، لكن انطبقت هذه القاعدة عن تاء الافتعال، فسنلاحظ قصورها وعدم وضوحها إذ ستأتي التاء قبل الفاء طبقا لقاعدة اللواصق أولا، إلا أن العربية الفصحى تصلح نفسها بقواعد مثل القفز إذ تقفز التاء إلى ما بعد الفاء ليتم إصلاح بنية الكلمة، لكن الملاحظ أن المحكيات الشبيلية (اللهجية) لا تؤمن بمبدأ القفز بل تأتي التاء أولا إيمانا بمبدأ اللواصق أولا، تنطق كذلك في الخطاب الشبلي، فهي تلصق كمورفيم حر بذاته مثلا: اتلح - تدفع - تشنق - تطحن - تسطأ - تيتز - اتزعط - اتقتل - اتفرشع - اتانتك - اتقدعس - اتفروح...

صيغة فعَّل: هذه الصيغة مضعفة في جزء من مورفيم الجذر وأمثلة ذلك كثيرة في الغابة التعبيرية المترامية الانعطافات الأسلوبية والمتداخلة العناصر لدى الشباب: وكل - برد - بطن - خرَج - جلد - حرب - خطط - زلَع - بسَع - حيع - طمر... وهذه الصيغة يمكن إدراجها في إطار الإلصاق الدلالي إذ تلتصق دلالة التكرير فينتج الفعل في المستوى الصيغي مضاعفا في جزء من الجذر، باعتبار الدلالة تضاعف فيجب أن يضاعف معها تمثيلها الصوتي². (الفاسي الفهري 1982: 85) بتصرف.

3-2-3-1 من الأسماء السبعة للفظ الواحد:

إن من باب الابتكار والاجتهاد في مجال الاقتصاد اللغوي الذي وجد مرتعا خصبا في أفواه الشباب فالتهموه بالكامل مما أوجد في هذا الباب حصيلة لغوية موصوفة بالحراك والثراء ذات المنحى الاقتصادي، فما دامت اللغة قائمة فالاقتصاد فيها لن يتوقف فهو خاضع للتطور واحتياجات المتكلمين، فضلا على قدرتهم على ابتداع المختصرات التي تلون كلامهم وتنسجم مع أحاديثهم واستيعابا للعنوان الفرعي فالشباب ولغتهم المحكية استنبطوا من الأسماء السبعة وهي كالأتي: الذي، التي، اللذان، اللتان، الذين، اللاتي، اللائي. فهذه الأسماء تستخدم لربط جملتين مع بعضها البعض، فتراعي الاسم في حالة التعدد والجنس والحالة، إذ كل اسم يوظف في مقامه، بينما في التداول الدارج فقد عوضت هذه الأسماء بلفظ واحد يقوم مقام الأسماء كلها، "اللي" فهو يستخدم للمذكر والمؤنث والمثنى والجمع، كما يستخدمه متكلمي الدارجة في جميع الحالات دون اعتبار الحالة من رفع ونصب وجر فيقال مثلا:

- قلت للطالب اللي جا...
- قلت للطالبة اللي جات...
- سألت الطالبين اللي جابو...
- قلت لجماعة اللي جابو...
- قلت للطالبين اللي جابو...
- قلت للعيالات اللي حطو...
- قلت للرجال اللي هزو...

¹ المرجع السابق نفسه .

² الفاسي، الفهري عبد القادر 1996: " اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب "، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط، ط1، ص 85.

من الملاحظ أن الأسماء السبعة لا تتخذ شكلا تعبيريا ولا تراعى فيها شروط العدد و الجنس كما هي في العربية الفصحى، فقد اختصرت هذه الأسماء في لفظ واحد (اللّي) وعندما نقارن هذا اللفظ بالأسماء السبعة نلاحظ أنه ليس من الغريب عليها، ويتضح أن الأسماء الموصولة في العربية الفصحى قد انتحت ومحملة هذا الانتحاء بروز اسم واحد.

3-2-4 الانتحاء كشكل من أشكال صياغة المختصرات:

الانتحاء grammaticalisation عملية لغوية مقترنة بالاقتصاد اللغوي وينسب استخدام هذا اللفظ لعالم اللغة الفرنسي، أنطونيو ميلت 1912 Antonio meillet، وهو أحد طلاب فرديناند دي سوسير¹. ونعتبر أهم التعاريف التي قعدت لمفهوم الانتحاء ما ذكره هوبروت و تروقت Hoppery tougolt حيث اعتبره عملية تتحول من خلالها المفردة والتركيبية في سياق لغوي إلى وحدة بنوية مقيدة تؤدي وظائف لغوية جديدة²، يتضح من هذا التعريف المبسط أن الانتحاء هو عملية تتحول بموجبها المفردات والتركيب والضمائر... إلى وحدات بنوية أصغر من للناحية التركيبية والفونولوجية ويرتبط استخدامها بوجود سياق معين، تؤدي فيه دورا ما كانت تؤديه الوحدات البنوية الأصلية. ومن أمثلة الانتحاء ما ذكرناه فيما يخص الأسماء الموصولة وتحولها للفظ الواحد في الدارجة وكغيره من معظم الظواهر اللغوية فإن عملية الانتحاء تستغرق وقتا أطول لتحديد بموجبها أمثلة كالسابقة ذكرها وهو لا يتم بشكل مفاجئ بل قد يستغرق وقتا من الزمن، وإيراد أمثلة من العربية لا يعني أن هذه العملية اللغوية مقتصرة عليها فقط، بل هي سمة في جل لغات العالم، من فرنسية وإنجليزية وعبرانية... هذا من جهة البنيات اللغوية المختصرة المتداولة في التخاطب اليومي للفئة الشابة خصوصا والمتحدثة بالدارجة عامة.

3-2-5 نماذج المختصرات في الاتصال والتراسل النصي:

لن نناقش هنا مسألة وجود خطاب شبابي مستقل وموسوم بمختصراته، إنما هو جزء لا يتجزأ من التداول المحكي عامة، فإن كان الاختصار أو الاقتصاد اللغوي قد وجد طريقه إلى الحياة اللغوية الشفهية في الخطاب اليومي فكيف به أن ينفلت من مجذبات الكتابة والترسل والتواصل النصي؟ ونورد هنا شواهد تدرج ضمن هذا المجال انطلاقا من المعاينة المباشرة للمعطيات اللغوية الميدانية خاصة الالكترونية من مواقع التواصل الاجتماعي التي تعرف ثراء وفائضا من المفردات الشبه مشفرة لا يفك ألغازها إلا من احتك بشباب يمتحن لعبة التلاعب بها. " فبداء بتسمية الجهاز نفسه ordinateur الذي لحقته موضة الاختصار فبات يعرف ب " les ordi"³.

فالمختصرات أضحت بحق الشغل الشاغل للناشئة المغربية ومنهم على وجه التحديد أولئك الشبه مدمنون على المقاهي وحجرات الإنترنت للقيام بالدرشة الالكترونية (chat فتبادل الأفكار والأخبار عن طريق الرسائل عبر البريد الالكتروني (e-mail أو الهواتف (sms، أو الرسائل التبادلية النصية في " فايسبوك والتويتر"، لم يعد يحتاج إلى الكتابة المسهبة بصورتها التقليدية على حد تعبير نادر السراج، وبلسترسالاتها الإنشائية، بل أصبح اللجوء إلى الأحرف المختصرة للكلمات والجمل أمر ضروري، عربية كانت أو فرنسية أو أمازيغية، باعتبار هذه اللغات سيادة الساحة التعبيرية بلا منازع، إذ شاعت هذه المختصرات في صفوف الساحات الشبابية المنحى وهنا نصوغ بعضها المتداول الوافد من اللغة الفرنسية.

¹ الفلالي، إبراهيم صالح 1996: " ازدواجية اللغة: النظرية والتطبيق"، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1. ص 190.

² المرجع السابق نفسه .

³ نادر السراج: " الشباب ولغة العصر". ص 294 .

Bcp : beaucoup / slt : salut / b8 : bonne nuit / Rslt : resultat / q : quoi / prq :
pourquoi / msg : message / 2r1 : derien / cv : cava / TV : télévision / Fac : faculté /
Rat : rattrapage / fac : facebook / tl : téléphone / mrc : merci / b1 : bien / ms : mais
/ jtm : je t'aime /

هذا فيما يخص بعض المختصرات الرائجة باللغة الفرنسية في حين حتى اللغة الإنجليزية لها حظها كذلك من هذا المبدأ اللساني (الاقتصاد اللغوي) الذي جعله الشباب خاصتهم في التواصل اليومي: [/ just : jst فقط] ، [/ brother : bro أخ] ، [/ sister : sis أخت] ، [/ today2 : dy اليوم] ، [/ but : bt لكن] ، [/ ct : can't لا أستطيع] ، [/ dtd : dont لا أريد] .

فمن باب الابتكار والاقتصاد في هذا المبدأ اللساني الحديث، نُحتت مختصرات ولا زالت تنحت ولن تتوقف باعتبار المتكلمين يحتاجون لجهد أقل في الكتابة والفهم، فضلا عن قدراتهم المتواضعة في ابتداع المختصرات لتلوين كلامهم والإسراع فيه.

فكتابة المفردات والمصطلحات العربية بأحرف لاتينية وتداولها عبر الحواسيب والهواتف الخلوية أضحي منهاج تسهيل التخاطب الكتابي، دعتها صحيفة عربية بلسم " لغة أرابيش"¹، وكلمة " أرابيش " مؤلفة من الجزء الأول من arabic والجزء الثاني من كلمة english، حيث اعتمدت والفرنسية واللهجات في المغرب، لغات الإنترنت والهاتف المحمول وبالرغم من كون هذه اللغة المتداولة " كتابيا " هجينا لغويا " فقد اعتبرت وسيلة لإيصال التفكير والتعبير عن الأغراض بأسهل الطرق، لكن السؤال المطروح، هل هذا المبدأ اللساني المتبع في الكتابة سيخلط مشكلا بالنسب لبنية اللغة؟ أم أنه لا يعدو كونه أمرا لا يمس اللغة بشيء؟ هنا يجيب الباحث سماح ادريس بقوله " الأمر لا يعدو كونه استسهالا في التعامل وطريقة الإملاء والكتابة وليس متعلقا باللغة ". وفي ذات السياق يشير الباحث الفرنسي " بيارنويل " أن خطر لغة المحادثة الالكترونية ليس محصورا باللغة الفرنسية والعربية بل الكثير من اللغات لها نفس الأمر.

ونود الإشارة إلى أن هذه اللغة وصلت حتى إلى تدوين المحاضرات من طرف شباب الجامعات، فحسب اللقاءات التي أجريناها في الساحة الميدانية مع بعض الطلبة تبين أن بعضهم يدون محاضراته باللغة العربية وكذلك بإضافة بعض الكلمات المختصرة تجنباً لضيق الوقت ومواكبة تلقي الدروس.

3-2-6 الإسقاط كشكل من أشكال صياغة مختصرات التراسل النصي:

من الملاحظ في ما سبق أن الجيل الشبابي المتحدث بالعربية المغربية، يحاول أن يعدل في أساليب لستخدام لغته، حيث إنهم يحولونها نطقا وكتابة إلى خاصية من خصائصهم، لرغبتهم في التميز بعيدا عن الحواجز التي كانت تفرضها الوسائل التقليدية في مجال التواصل، والمهم هنا هو أنهم يصنعون طرقا لأنفسهم انطلاقا من مقارنة لغتهم المحكية واعتمادهم كذلك على لغات حية قد يتقنوها وقد لا يتقنوها، فيتفننون في مزج مقاطع وأصوات بعضها ببعض لينسجوا تعابير مركبة ومستحدثة، وفي هذا الصدد نجد أن " الشباب يعمدون إلى تبديل شكل البنيات اللغوية بطريقة معينة، ولكنهم لا يتوانون، في الوقت نفسه عن محاولة تحديثها وفق مزاجهم بالطبع، ومن خلال هذا التحديث " يظهرون لسامعهم أنهم على معرفة تامة بكيفية تشكل هذه اللغة، لذا فإنهم

¹ المرجع السابق نفسه، ص 296 .

يعمدون إلى إعادة تشكيل بعض صيغها، وفق تصورهم الخاص، ونرى أن سلبيتهم في ذلك أي في نسج خيوط هذه اللغة المستحدثة، تطبيقهم لمبدأ الاختصار، الكتابي أو اللفظي وهو مبدأ لساني عام، وهذا المبدأ يتلخص في كونه:

1 — " حذف جزء كلمة واحدة أو مجموعة من الكلمات لفظاً وكتابة .

2 — تعديل في جزء يطال الكلمة

وعلى سبيل المثال فبعض الشباب يستبدل مصطلحات مكان أخرى، فترى كل مجموعة تصطنع لنفسها معجماً خاصاً بها تعتمد عليه في التداول اليومي.

ما لاحظناه أن المختصرات لها طريقة اعتمدها الجيل الحالي في التدوين، وقد رصدنا ظاهرة تتمثل في إسقاط الصوائت من كتابة الكلمة باللغة الأجنبية، فتمت مجموعة من مستعملي هذه اللغة يريدون التسهيل و الاختصار في عملية التواصل، لذا يعمدون إلى إسقاط الصوائت التي تدرج بين الصوامت في طريقة كتابة الكلمة بضرورة معرفة المرسل و المرسل إليه الكلمة المقصودة في طريقة كتابتها الأصلية لإمامهما بقواعد اللغة المعينة، لذا يعتبران أنه لا داعي لإدراج الصوائت بين الصوامت لكون المسألة واضحة والمعنى مدرك، وهناك من يسقط صوامت معينة معتبراً أنها حشو في كتابته، وندرج هنا بعض الأمثلة :

: [b1] [Bien] إسقاط الصائت [i] وتعويض المقطع [ien] بالرقم [1] لكونه في الأمازيغية يسمى " يان " بمعنى واحد [1].

: [Face book] [Face] إسقاط الصائت O، والصامتين k و b

: [jtm] [je t'aime] إسقاط الصائتين a. e

: [dsl] [Désolé] إسقاط الصوائت é. o. e

: [thnk] [Think] إسقاط الصائت i

: [ct] [Can't] إسقاط الصائت a والصامت n

ولكي نوسع دائرة الاستشهادات على هذا المبدأ اللساني نورد على سبيل المثال نماذج الحذف والاختصار الرائجة لدى العامة، وكذلك بأفلام الطلبة الباحثين، ولدى الشرائع الشبائية. ونلاحظ أن الإسقاط يطول أيضاً المقاطع.

– [Prq] [Pourquoi] وهي للتساؤل لماذا؟ نلاحظ حذف المقطع الأخير من الكلمة الأولى وكذلك المقطع الأخير من الجزء الثاني.

– [Bnj] [bonne jour] صباح الخير، حذف المقطع الأخير في الكلمة الأولى وحتى الكلمة الثانية.

– [prof] [professeur] أستاذ، حذف المقطع الأخير من الكلمة.

خلاصة:

ختاماً لما سلف ذكره نشير إلى أن مبدأ "الاقتصاد اللغوي لا يعني بالضرورة الإمساك عن وضوح المعنى، كذلك لا يعني اللجوء إليه اعتماد الغموض أو اللبس في إنتاج العبارات، إنما عكس ذلك، فمنهج الاقتصاد في صياغة العبارات والاسترسال في كتابة العبارة، ونخلص إلى القول إن رقعة انتشار هذه المختصرات تتسع في الخطاب الرسمي، مشافهة أو على صفحات الجرائد. فهناك من يعتبر الخطاب الدارج وخاصة المرتبط بالشباب الذي درسنا نماذج عنه من مقترضات ومختصرات وازدواج يدخل في باب المحكيات، أي أنه خطاب مرتبط بزمان وفئة معينين وسينتهي بانتهاؤها. وهذا سؤال يفتح الباب على مصراعيه للباحث اللساني.

المصادر والمراجع:

- أبو نصر إسماعيل، الجوهرى 1979م: "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الملايين، بيروت، ج1، ط2.
- بسام، بركة 1985: "معجم اللسان"، جروس بروس، ط1.
- بعلبكي رمزي 1990: "معجم المصطلحات اللغوية"، دار العلم للملايين، ط1.
- البعلبكي، منير 2005: "قاموس المورد" دار العلم للملايين، فرنسي-عربي.
- ابن منظور: "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، ج5، د.ز.ط2.
- حمائل حسن 2012: "التنظير المعجمي والتنمية المعجمية في اللسانيات المعاصرة، مفاهيم ونماذج تمثيلية"، الطبعة 1، عالم الكتب الحديث، إربد — الأردن
- رالف، فاسولد 1980: "علم اللغة الاجتماعي للمجتمع"، تر، إبراهيم بن صالح محمد الفلاحي، النشر العلمي والمطابع، الرياض.
- الزهير عبد المجيد 2015: "محاضرات مادة الصرافة والصيانة"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير.
- السراج، نادر 2012: "الشباب ولغة العصر: دراسة لسانية اجتماعية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1.
- الشايب فوزي 2004: "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية"، عالم الكتب الحديث، الأردن.
- الفاسي، الفهري عبد القادر 1996: "اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، ط1.
- الفلاحي، إبراهيم صالح 1996: "ازدواجية اللغة: النظرية والتطبيق"، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1
- المدلاوي محمد 2015: "العربية المغربية الدارجة؛ ماهي، وما وظائفها؟" مقال مشهور في مدونة <http://orbinah.blog4ever.com> (/Orbinah) بعنوان: "c'est qoui, cet arabe marocain dit Darija? 1- lexique"
- د.هدسون 1985: "علم اللغة الاجتماعي"، تر، محمود عياد 1990. دار العلم للملايين، ط3
- وافي عبد الواحد 1983: "اللغة والمجتمع"، مكتبة عكاظ، السعودية، ط4
- اليوسفي عبد الله، مساطة محمد 2012: "دراسة سوسيولسانية لبعض الظواهر اللغوية"، بحث لنيل شهادة الإجازة، كلية الآداب، أكادير.
- Ferguson.c 1991.epilogue diglossia revisited. Southwest journal of linguistics.p214
- Haugen .E 1996 : semicomunicação , the language gap in scandinavia sociological , inquiry . vol vi ,P 280-297.
- Robein .K1964 : " introductory survey", longmans.
- Elmedlaoui, M. 2000: " L'Arabe Marocain: un lexique sémitique inséré sur un fond grammatical berbère"; pp: 155-187 in Salem Chaker, éd. Etudes Berbères et Chamito-Sémitiques; mélanges offerts à Karl-G. Prasse; réunis par Salem Chaker et Andrzej Zaborski. Peeters: Paris-Louvain 2000

نفي النسب بين اللعان والبصمة الوراثية:
دراسة فقهية وقانونية في ضوء العمل القضائي المغربي
دة. سكية أكذي

دكتورة في القانون الخاص

خريجة جامعة عبد المالك السعدي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة

المملكة المغربية

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مسألة نفي النسب، من خلال استعراض شروطه وأحكامه في الفقه الإسلامي، ثم تحليل دور البصمة الوراثية كأداة حديثة لإثبات أو نفي الروابط البيولوجية. كما تبرز الدراسة التطور الذي شهدته التشريعات المغربية بعد صدور مدونة الأسرة، والتي سمحت باللجوء إلى الخبرة الطبية في المنازعات المتعلقة بالنسب. وقد انعكس هذا التحول على الممارسة القضائية، إذ انتقل الأمر من رفض مطلق إلى اعتماد واسع للتحاليل الجينية، مع مراعاة قرينة الفراش وضوابط اللعان. وتخلص الدراسة إلى أن التجربة المغربية تشكل نموذجاً ناجحاً للتوفيق بين المرجعية الشرعية والمعطيات العلمية، بما يضمن حماية مصلحة الطفل وتحقيق العدالة الأسرية.

الكلمات المفتاحية: نفي النسب، اللعان، البصمة الوراثية، الحمض النووي DNA، الخبرة الطبية، مدونة الأسرة المغربية، القضاء المغربي، الفقه الإسلامي، التحليل الجيني، قرينة الفراش، الإقرار بالنسب، القيافة، محكمة النقض، الإثبات الشرعي، الاجتهاد القضائي، مصلحة الطفل، حقوق الطفل، النسب الشرعي، قضايا البنوة، التشريع المغربي، التطور التشريعي، الزواج والنسب، الحماية القانونية للنسب، الإثبات العلمي في قضايا الأسرة.

مقدمة:

يُعدّ النسب من أهم الروابط الإنسانية التي أولتها الشريعة الإسلامية عناية خاصة، لما يترتب عليه من آثار شرعية واجتماعية تمتد إلى الهوية والانتماء والحقوق والواجبات. فهو رابطة لحمية شرعية تربط الولد بوالده، وتنعكس آثارها على الأسرة والمجتمع، ولذلك أحاطه المشرع المغربي في مدونة الأسرة بضوابط دقيقة تحقق التوازن بين صون الأعراض وحماية مصلحة الطفل، وبين مراعاة الحقائق العلمية التي استجدت مع تطور وسائل الإثبات.

وقد شكّلت مسألة نفي النسب إحدى أعقد القضايا التي تجمع بين الأحكام الفقهية التقليدية، وبالأخص نظام اللعان وشروطه، وبين التطورات العلمية المتمثلة في البصمة الوراثية باعتبارها وسيلة ذات حجية قوية في إثبات الروابط البيولوجية أو نفيها. هذا التداخل بين الشرعي والعلمي ولّد نقاشاً فقهيّاً وقضائياً واسعاً حول مدى مشروعية اعتماد التحليل الجيني في نفي النسب، ومدى إمكانية تقديمه أو موازنته مع اللعان باعتباره وسيلة منصوّصاً عليها في القرآن الكريم.

ومع اعتماد مدونة الأسرة لعام 2004، دخل القضاء المغربي مرحلة جديدة، حيث أصبح النص يسمح باللجوء إلى الخبرة الطبية في مجال النسب، مما أفرز تحولاً تدريجياً في مواقف محاكم الموضوع ومحكمة النقض، وانتقل معها العمل القضائي من مرحلة الرفض المطلق للاعتماد على التحاليل الجينية إلى مرحلة إقرار حجيتها بشروط وضوابط.

وانطلاقاً من هذا الواقع، تأتي هذه الدراسة لبحث شروط نفي النسب وأحكامه فقهيّاً، ثم تحليل مدى حجية البصمة الوراثية في نفي النسب، وتتبع تطور القضاء المغربي في التعامل مع هذه التقنية، من التردد إلى التفعيل، انسجاماً مع النصوص القانونية ومقاصد الشريعة.

المطلب الأول: شروط نفي النسب وحكم نفيه بالبصمة الوراثية

النسب هو القرابة التي سببها الولادة، وهي الاتصال بين إنسانين (رجل وامرأة) اتصالاً شرعياً، بالاشتراك في ولادة قريبة. وعرفه المشرع في المادة 150 من مدونة الأسرة بأنه لحمية شرعية بين الأب وولده، أي صلة شرعية بينهما، وتنتقل من الأب إلى الأبناء، فالأحفاد، ويستمر النسب من السلف إلى الخلف وهكذا.

فالنسب بتعريف آخر رابطة شرعية تربط الفروع أي الأولاد بالأصول أي الآباء في إطار الضوابط والقواعد المنصوص عليها في مدونة الأسرة، وينسب فيها الولد لوالده سواء ترتب عن زواج صحيح أو فاسد أو شبهة.

والمشرع اعتبر تلك الصلة التي تربط الابن بشخص معين هي عماد النسب، علماً أن أسباب النسب وتحاشيا لأي نزاعات ومشاكل فإنه. بمجرد ما نسب الابن لأبيه حتى ولو عن طريق الاستلحاق أو بحكم قضائي إلا وتسري الآثار المترتبة عن البنية الصحيحة.¹

وفي هذا المطلب سنتطرق لشروط نفي النسب في الفقرة الأولى وحكم نفيه بتفعيل البصمة الوراثية في الفقرة الثانية.

¹ عبد الكريم شهبون، الشافي في شرح مدونة الأسرة، الجزء الأول، مكتبة الرشاد، سطات، المغرب، الطبعة الأولى 2006، ص 366.

الفقرة الأولى شروط نفي النسب

اشترط الفقهاء لصحة نفي النسب توافر جملة من الشروط، بحيث لو تخلف أحدها بطل النفي، وقد اتفق الفقهاء على بعضها واختلفت كلمتهم على البعض الآخر وهذه الشروط منها ما يتعلق بالزوجين، ومنها ما يتعلق بالمنفي نسبه وهذا ما سنتناوله في الفقرتين التاليتين:

أولاً: شروط خاصة بالزوجين

اختلف الفقهاء حول هذه الشروط وظهرت عدة تقديرات وتعليقات عليها وهذه الشروط هي:

1. أن يكون النفي فوراً

لقد اختلف الفقهاء في معنى الفورية وفي كيفية تقديرها فظهرت ثلاث آراء:

- أ. الرأي الأول: ترك المدة للعرف وما جرت به العادة، وهذا ما قاله الامام أبي حنيفة في الأصح أو في ظاهر الرواية¹.
- ب. الرأي الثاني: ذهب هذا الرأي إلى أن الفورية تمتد إلى أربعين يوماً، لأن أقصى هذه المدة للنفس، فإن كان الزوج غائبا فعلم بالولادة، فله مدة تساوي أكثر من النفس، لأن نفي النسب يحتاج إلى التأمل والتدبير، فوجب الانتظار لأقصى مدة للنفس، لأنه من آثار الورادة وهذا ما قال به أبو يوسف ومحمد الحنفية.
- ت. الرأي الثالث: ذهب هذا الرأي إلى أنه يجب أن يكون النفي على الفور ولا يجوز التأخير إلا لعذر، إلا أن ذلك يحول دون ما هو ضروري من الأمور البينية كحضور الصلاة وهذا ما قال به المالكية في الجديد من المذهب، بأن اللعان شرع لرفع الضرر عن الزوج فكان على الفور كالأخذ بالشفعة².
- ث. الرأي الرابع: يجوز النفي طوال مدة الحمل، فإن انفصل سقط حق الزوج في النفي، لأن مدة الحمل كافية للتكفير في نفي النسب، وبهذا قال الظاهرية.

2. ان لا يكون الزوج قد أقر بنسب الولد صراحة أو ضمناً

الشرط الثاني حسب الفقه الإسلامي لنفي النسب أن لا يكون الزوج قد أقر بنسب الولد صراحة أو ضمناً لأن النسب لا يقبل الرجوع ولا ينتفى بعد الإثبات وهذا ما قالت به جميع المذاهب الفقهية، الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية³.

3. رؤية المرأة تزني

اختلف الفقهاء في اشتراط رؤية الزنا أو استبراء المرأة حتى يصح نفي النسب على مذهبين:

← الرأي الأول: ذهب هذا الرأي إلى أنه يصح نفي النسب بظن مؤكد، ولا تشترط الرؤية أو الاستبراء، وبهذا قال جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية في رواية والشافعية والحنابلة.

¹ وقد روي عن ابن كثير عدة روايات في ذلك منها: "أنه قال انها تقدر بسبعة أيام، لأنها مدة ذبح العقيقة".

² ابن حزم المحلي، الجزء 10، مكتبة الجمهورية، القاهرة، دار الآفاق الحديثة، بيروت، بدون تاريخ، ص 143—144.

³ الكاساني، بدائع الصنائع 247/3، حاشية الدسوقي 463/2، البهوتي كشاف القناع 328/5، طبعة دار الفكر، بيروت.

واستدلوا على ذلك بما رواه الإمام مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا لاعن امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولده، ففرق رسول الله (ص) بينهما وألحق الولد بأمه.¹

ووجه الاستدلال من هذا الحديث أن النبي (ص) نفى الولد من الزوج وألحقه بأمه من غير أن يدعي الرجل رؤية للزنا ولا استبراء.

← الرأي الثاني: يشترط هذا الرأي لصحة نفي النسب، أن يرى الزوج زوجته تزني أو يدعي استبراءها، وبهذا قال المالكية في رواية والإمامية.

واستدلوا على ذلك بما رواه الإمام البخاري عن ابن عباس أن رسول الله (ص) لاعن بين العجلاني وامرأته وكانت حبلى، وقال زوجها: والله ما قربتها منذ عفرنا النخل، فقال رسول الله (ص) اللهم بين، فجاءت بغلام أسود، وكان الذي رميت به ابن السحماء²

والحق أن الرأي الأول القائل بعدم اشتراط الرؤية أو الاستبراء هو الأحق بالاتباع وذلك لأن آية اللعان جاءت عامة في الأعمى والبصير³، وأن ما استدلت المالكية بحديث العجلاني يعارضه ما رواه الإمام مسلم عن نافع عن ابن عمر: "أن رجلا لاعن امرأته زمن النبي (ص) وانتفى من ولدها، ففرق رسول الله (ص) بينهما وألحق الولد بأمه"، فقد دل ظاهر هذا الحديث أن النبي فرق بين الرجل وامرأته، بدون أن يدعي الملاحن رؤية ولا استبراء.⁴

ثانيا: الشروط الخاصة بالنفي نسبه

1) حياة الولد وقت النفي

اختلف الفقهاء في وجوب هذا الشرط على مذهبين:

← الرأي الأول: ذهب هذا الرأي إلى أنه لا بد أن يكون الولد حيا عند نفي نسبه، وبهذا قال الحنفية والعترة من الزيدية.

واستدلوا على ذلك بأن الميت لا ثمرة لنفي نسبه بعد الموت، وأن العار الثابت بنفي النسب ينقطع بالموت.

← الرأي الثاني: هذا الرأي لا يشترط حياة الولد وقت نفيه، لأن الزوج كما له الحق في نفي الولد في حياته، فكذلك يجوز له ذلك بعد موته، كما أنه ينسب إليه في الحياة وبعد الممات، وبهذا قال المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الزيدية.⁵

2) ألا يكون المنفي نسبه أحد التوأمين المعترف بأحدهما

اختلف الفقهاء فيما لو نفى الزوج نسب أحد التوأمين فقط، هل يعتبر ذلك نفي للثاني أم لا على مذهبين:

← المذهب الأول: يرى هذا المذهب أن نفي نسب أحد التوأمين دون الثاني غير معتبر، لأن نفي أحدهما مع الاعتراف بالثاني إثبات لما نفاه لتعذر أن يكونا من ماءين مختلفين، وبهذا قال الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة.

¹ صحيح مسلم بشرح النووي 159/4—150.

² البيهقي في السنن الكبرى باب اللعان على الحمل، ج 407/7 برقم 15128.

³ صحيح مسلم، كتاب اللعان 1132/2، حديث رقم 1494.

⁴ سنن البيهقي الكبرى، باب ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ونفي الولد وخذ المرأة إن لم تلتعن 409/7، حديث رقم 15130.

⁵ الإمام النووي، روضة الطالبين 359/8، ابن قدامة: المغني 67/8.

← المذهب الثاني: متى نفي الزوج نسب أحد التوأمين انتفى نسب الآخر، لأحدهما من ماء واحد، وبهذا قال المالكية والزيدية¹

الفقرة الثانية: حكم نفي النسب بالبصمة الوراثية

في حالة إذا ما شك الزوج بنسب ولده ولا دليل لديه على زنا زوجته، فهل يجوز الاعتماد على البصمة الوراثية في نفيه دون اللجوء إلى اللعان؟ وإذا ما تعارضت أقوال الزوج مع نتائج التحليل وطالب بإجراء اللعان، فهل يجب لطلبه؟ أم يستغنى عنه بالبصمة الوراثية؟ للإجابة عن هذه التساؤلات يجب التفرقة بين أمرين هما:

نفي النسب بالبصمة الوراثية من غير قذف بالزنا (أولاً)

نفي النسب بالبصمة الوراثية مع القذف بالزنا (ثانياً)

أولاً: نفي النسب بالبصمة الوراثية من غير قذف بالزنا

في حالة إذا ما نفى الزوج نسب الولد عنه دون أن يتهم زوجته بالزنا، كأن يقول مثلاً: هذا الولد ليس مني، وإنما هو من وطء بشبهة، أو يقول: هذا الولد من زوجها السابق وليس مني، أو أكرهت على الزنا فأنجبته، أو يدعي بأنه طلق زوجته رجعيًا، ثم أعادها إليه بعد أن تزوجت زواجاً فاسداً، وأن ولدها من ذلك الزوج وليس مني، فقد اختلف الفقهاء في كيفية نفي النسب في هذه الصور على ثلاثة مذاهب:

← المذهب الأول: لا ينتفي النسب من الزوج مطلقاً لا بلعان ولا بغيره، وبهذا قال الحنفية، واستدلوا على ذلك بأن النسب لا ينتفي إلا باللعان، ولا لعان إلا بالقذف، وإذا انتفى اللعان امتنع نفي النسب²

← المذهب الثاني: لا ينتفي النسب إلا باللعان، وبهذا قال المالكية والشافعية والحنابلة في رواية، والإمامية. واستدلوا لمذهبهم بأن اللعان شرع لنفي النسب أو درء الحد عند القذف بدون بينة، وهنا نفي من غير قذف، فاحتجج إليه لدفع الضرر عن الزوج.

← المذهب الثالث: هذا المذهب يرجع في هذه الصورة إلى القافة، لإين نفت النسب عن الزوج انتفى، وإن ألحقته به التحق، وبهذا قال الحنابلة في رواية، ونسب القاضي أبو يعلى من الحنابلة هذا القول إلى أصحاب الإمام الشافعي، حيث: "وليس له نفيه بالله، وكذلك أصحاب الشافعي، لأنه يمكنه نفي نسبه بعرضه على القافة، فأشبه ما لو قال: واشتبه عليك أيضاً. وعلى هذا يخرج القول بجواز اللجوء إلى البصمة الوراثية في هذه الصور قياساً على القافة بالطريقة الأولى.

ثانياً: نفي النسب بالبصمة الوراثية مع القذف بالزنا

إذا نفى الزوج نسب ولد زوجته الثابت بالفراش الصحيح، مع رميها بالزنا، وأثبتت تحاليل البصمة الوراثية صدق دعواه، فهل يعتبر ذلك بينة يكتفى بها عن اللعان، ويدراً الحد عن الزوج وينتفي عنه النسب؟ اختلف الفقهاء المحدثون في ذلك على مذاهب:

← المذهب الأول: ذهب هذا المذهب إلى أنه يمكن الاستعانة بالبصمة الوراثية لتقليل حالات اللعان أو تأكيده، ولا يجوز الاستغناء بها عنه، أو تقديمها عليه في نفي النسب الثابت بالفراش الصحيح، وبهذا قال جمهور الفقهاء المحدثين، منهم دعلي محي

¹ ابن المرتضى، البحر الزخار 258/4.

² الكاساني، بدائع الصنائع 247/2.

الدين القرهداغي، ود. وهبة الزحيلي، ود. عمر السبيل، والشيخ عبد الله المنيع، وأقره مجمع الفقه برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.¹

← المذهب الثاني: ويقول هذا المذهب بجواز نفي النسب الثابت بالفراش الصحيح بالبصمة الوراثية، وأن تحل محل اللعان وتقدم عليه، وبهذا قال سماحة الشيخ د. نصر فريد واصل مفتي الديار المصرية الأسبق، وسماحة الشيخ د. محمد مختار السلاوي مفتي تونس السابق، ولجنة الفتوى بوزارة الأوقاف الكويتية، إذا كانت دلالتها على النتائج قطعية.²

المطلب الثاني: نفي النسب بالبصمة الوراثية في التشريع المغربي

كان القضاء المغربي متشددا بكل وضوح في مسألة نفي النسب الذي كان يحيل فيه دائما على مسطرة اللعان، أما فيما يخص الخبرة الطبية فقد رفض القضاء المغربي الاعتماد على البصمة الوراثية، وكذا شهادة العقم في نفي النسب، وظل الوضع القضائي على تشدده في ظل مدونة الأحوال الشخصية الملغاة؛ بحجة أن النص القانوني لا يستوعبها كوسيلة للإثبات والنفي ولأنها معارضة لمقتضيات الشريعة الإسلامية.

ولكن مع صدور مدونة الأسرة والتي نصت على اعتماد الخبرة الطبية كوسيلة لإثبات النسب أو نفيه، فقد تغير تبعا لذلك موقف القضاء المغربي من الخبرة الطبية إذ سلك مسلكا مغايرا لسابقه، وعليه سيتم تناول وإبراز هذا التطور من خلال عرض وتحليل التطبيقات القضائية على مستوى محاكم الموضوع ومحكمة النقض:

الفقرة الأولى: موقف محاكم الموضوع من تفعيل تقنية البصمة الوراثية في قضايا نفي النسب:

كان لتطور موقف محكمة النقض بتبني الخبرة الطبية في قضايا النسب دورا كبيرا في جعل محاكم الموضوع تأخذ نفس التوجه وهذا شيء طبيعي، وهو ما يظهر من خلال مجموعة من الأحكام:

ففي حكم صادر عن ابتدائية آسفي بتاريخ 2007/02/04 نجد أن هذه الأخيرة قررت الأمر بإجراء خبرة طبية لتحليل الحمض النووي حيث جاء في أحد حيثيات الحكم ما يلي: "... واستنادا إلى مقتضيات المادة 153 و159 من مدونة الأسرة وسعيا من المحكمة للوصول إلى الحقيقة، وحتى تبني حكما على اليقين فقد قررت الأمر بإجراء خبرة تعهد إلى المعهد المختص لإجراء الخبرة عن طريق تحليل الحامض النووي كخبرة تفيد القطع..."³

وفي حكم آخر صادر عن ابتدائية آسفي بتاريخ 2009/11/24 ملف عدد 2007/2356 والذي جاء في أحد حيثياته: "... وحيث أكد تقرير الخبرة المنجز في الموضوع من طرف الشرطة العلمية وجود علاقة بيولوجية للإبن... للمدعي...

¹ حيث جاء في القرار السابع من قرارات المجمع الفقهي الصادرة في دورته السادسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من 21 — 1412/10/26هـ الموافق لـ 2002/01/10م: "لا يجوز الاعتماد على البصمة الوراثية في نفي النسب ولا يجوز تقديمها على اللعان".

² وذلك في فتاها رقم (10 هـ 95) الصادر بتاريخ 29 ربيع الثاني 1416هـ الموافق 24/09/1995م، والتي جاء فيها: "إن اللجنة ترى أن فحص الجينات بين مدعي النسب والمقرر له بذلك، إذا كان سلبيا وثبت أن فحص الجينات قطعي في دلالته، على صحة نتيجته بإقرار المسلمين العدول المختصين في هذا الفن من غير خلاف واحد فيهم، فإنه يعد مانعا من ثبوت النسب شرعا، أما إذا كان ظني الدلالة على صحة نتيجته، أو كان فيه خلافا بين المختصين، فلا يجوز اعتماده في النسب..."، وجاء ذلك أيضا في فتاها رقم 54 لسنة 1996م.

³ محمد الكشور، الوسيط في شرح مدونة الأسرة، مرجع سابق، ص411.

وحيث أن نتائج الخبرة الجينية المذكورة تعد قطعية في مجال النسب إثباتا ونفيا، وحيث إن الطرفان كانت تربطهما علاقة زواج شرعية أسفرت عن إنجاب الإبن.. الذي أكد تقرير الخبرة المذكور انتسابه لوالده المدعي مما يكون معه صلب هذا الأخير الرامي إلى نفي النسب غير مبني على أساس ويتعين رده...¹

وقد نصت محاكم أخرى على الخبرة واعتمدها في مجال نفي النسب وقضت وفق ما حصلت إليه الخبرة حيث جاء في أحد الأحكام الصادرة عن المحكمة الابتدائية بآسفي: "... وحيث إن الخبرة جاءت مستوفية للشروط المتطلبة قانونا وموضوعية في النتائج التي خلصت إليها بعد استيفاء كافة المراحل التقنية الواجبة الإلتزام، مما قررت المحكمة الاعتماد عليها في حكمها.² وبالتالي فإن قضاء الموضوع لم يعد يتجاهل طلبات اعتماد الخبرة لنفي النسب بل أصبح يتمسك بها، كلما أثير أمامه نزاع نفي النسب حتى في حالات طلب المدعي إجراء مسطرة اللعان.

وقد أدت التطبيقات القضائية للخبرة لبروز مجموعة من الإشكاليات التطبيقية المرتبطة بالخبرة (من قبيل ارتفاع تكاليفها بالنسبة للمطلقات والمهجورات المستفيدات أصلا من المجانية حسب القانون المالي لسنة 1984، وباستثناء ما نصت عليه المادة 153 من مدونة الأسرة من إلزامية قيام الشروط الواجب توفرها لكي يتسنى للمحكمة الأمر بإجراء الخبرة، فهذا الفراغ التشريعي طرح صعوبات في تطبيق مقتضيات النصوص القانونية المتعلقة بالخبرة في مجال النسب، من طرف محاكم الموضوع ومن بين الإشكالات المتعلقة بإجراءات طلب الخبرة، إشكال تخلف أحد الزوجين عن إجراءها، فبالنسبة للإشكال الأول نجد أن العمل القائي يتعامل مع الخبرة في مجال النسب طبقا للقواعد العامة المنظمة للخبرة، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال حكم صادر عن ابتدائية تطوان حيث طلبت المدعية إثبات نسب ولدها بواسطة الخبرة الطبية كطلب أصلي، حيث جاء في حكم المحكمة: "... فإن إجراء الخبرة يكون وسيلة للتحقيق في الدعوى ولا يقدم كطلب أصلي أمام محكمة الموضوع..."³

وفي قرار صادر عن استئنافية الدار البيضاء نلمس خضوع الخبرة المشار إليها ضمن أحكام النسب إلى إجراءات الخبرة بصفة عامة، والمنظمة في قانون المسطرة المدنية، حيث جاء في وقائع الحكم: "... كما أدلى محامي المستأنفة بطلب لإجراء خبرة جينية طبقا للفصل 59 من قانون المسطرة المدنية للتحقق من انتساب الإبن... إليهما...".

حيث قضت المحكمة بما يلي: "إن محكمة الاستئناف وهي تقضي علنيا وحضوريا وتمهيدا تقرر تمهيدا لإجراء خبرة جينية، للتحقق من أن أم المستأنف عليه... هل هي المستأنفة.. أم هي المستأنف عليها... وتعين لإجراء هذه الخبرة مختبر الشرطة العلمية بالدار البيضاء، الذي عليه استدعاء الطرفين طبقا للقانون وأخذ العينات اللازمة للخبرة من أطرافها وإعداد تقرير في الموضوع يودع داخل أجل شهرين من تبليغ هذا القرار للجهة المعنية، بكتابة الضبط وتحديد أتعاب هذه الأخيرة في ثلاثة آلاف درهم تؤديها المستأنفة بصندوق هذه المحكمة داخل عشرين يوما من تبليغ هذا القرار إليها بمحل المخابرة معها، تحت طائلة صرف النظر عن هذا الإجراء عند عدم الأداء..."⁴

¹ حكم صادر عن ابتدائية آسفي بتاريخ 2007/02/04 في الملف عدد 2006/241، منشور بالمنتقى من عمل القضاء في تطبيق مدونة الأسرة منشورات جمعية المعلومة القانونية والقضائية سلسلة الدلائل والشروح العدد 10 فبراير 2009، ص30.

² حكم صادر عن ابتدائية أبي الجعد، عدد 06/33 صادر بتاريخ 2006/02/16 ملف عدد 05/02 غير منشور.

³ حكم صدر عن ابتدائية تطوان، عدد 225 بتاريخ 2005/10/25 مجلة قضاء الأسرة عدد 3، ص158.

⁴ قرار صادر عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، عدد 1823 صادر بتاريخ 2006/09/27، نشره محمد الكشور — م، س، ص291

فهذا القرار الأخير يظهر اعتماد الخبرة الجينية لتحديد رابطة الأمومة والمحكمة عملت على إخضاع هذه الخبرة إلى القواعد العامة من قبيل تحديد أطرافها والجهة المسند إليها إجراءاتها ومصاريف وتاريخ إعداد التقرير.¹

بالنسبة للإشكال المتعلق بطلب الخبرة كطلب أصلي واللجوء إليها تلقائياً من طرف المحكمة فإنها تعتمد للإثبات كما النفي في مجال النسب وقد تطالب بها الزوجة لإثبات نسب حملها أو ولدها من الزوج الحال في المادة 156 من مدونة الأسرة، والمشرع المغربي اكتفى بالقول في المادة 153 من مدونة الأسرة بضرورة صدور أمر قضائي بهذه الخبرة مما يعني أن الخبرة التي يعتد بها يجب أن تأمر المحكمة بإجرائها وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة 153 من مدونة الأسرة.

وحسب ما جاء في أحد قرارات المجلس الأعلى فإن طلب إجراء الخبرة يجب أن يقدم وفق مؤدى عنه مثله في ذلك مثل طلب إجراء اللعان حيث جاء في القرار: "... لكن حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه استندت في إلحاق نسب البنت، بنسب الطاعن على قاعدة الولد للفراش ما دام أنها ازدادت داخل الأجل القانوني ولم يثبت لها من خلال وثائق الملف، ما يفيد سلوك الطاعن دعوى نفي نسبها عنه باللعان بواسطة الخبرة الطبية وفق الإجراءات المسطرية، وإنما أثار ذلك في إطار دفع فقط وهو أمر غير كاف، ثم إنها اعتبرت أن طلب إيقاف البث في غير محله، فطبقت بذلك مقتضيات المادتين 153 و154 من مدونة الأسرة تطبيقاً صحيحاً وعللت قرارها بما فيه الكفاية...".²

وهكذا يتبين بأن الخبرة الطبية يجب أن تقدم إلى المحكمة وفق مقال مؤدى عنه ولا يكفي في ذلك مجرد إثارة دفع، كما أنها يجب أن تقدم إلى جانب طلب أصلي يهدف إلى إثبات أو نفي النسب ولا تقدم كطلب أصلي، وقد تلجأ المحكمة إلى الخبرة الطبية بشكل تلقائي في حالة ثبوت الخطبة بين الزوجين، وترتب عنها حمل فإنه وفقاً للمادة 156 من مدونة الأسرة، يمكن للمحكمة أن تلجأ لجميع وسائل الإثبات أي يمكنها اعتماد الخبرة الطبية، وفعلاً فإن المحاكم تلجأ للخبرة الطبية بشكل تلقائي ففي حكم صادر عن ابتدائية تطوان جاء فيه: "... واقتصر إنكاره على كون الولد... ليس من صلبه فإن المحكمة أحالت الطرفين على خبرة طبية...".³

وهذا يعني أن المحكمة إذا لم تثبت لديها الخطبة فإنها تلجأ للخبرة ولا تقبل بها حتى إذا طلبها أحد أطراف النزاع، وهذا ما قرره المجلس الأعلى في أحد قراراته⁴، وإثارة هذا الموضوع تجد أساسها في كون المتعارف عليه في قانون المسطرة المدنية أن المحكمة لا تحكم إلا وفق طلب منها كما هو منصوص عليه في الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية حيث يجب على المحكمة أن تلتزم بما طلب منها ولا تتعدها.

¹ مجلة الملحق القضائي، عدد 30 أكتوبر 1995، لـ عبد الصمد الزعنوني، مقال بعنوان: قراءة في كتب نظام الخبرة في القانون المغربي. ص162-163.

² قرار صادر عن المجلس الأعلى، عدد 145 صادر بتاريخ 2005/03/01، ملف 2005/1/2/496 نشره إبراهيم بحماني، العمل القضائي في قضايا الأسرة، مرتكزاته ومستجداته في مدونة الأحوال الشخصية ومدونة الأسرة، مكتبة دار السلام، الرباط، طبعة 2008، ص429.

³ حكم صادر عن ابتدائية تطوان، عدد 745 صادر بتاريخ 2005/05/05 ملف 13/06/1046 حكم غير منشور.

⁴ قرار صادر عن المجلس الأعلى، عدد 246، صادر بتاريخ 2006/04/26 ملف شرعي عدد 2005/1/607/2 نشره إبراهيم بحماني، م.س، ص433.

الفقرة الثانية: موقف محكمة النقض من تفعيل تقنية البصمة الوراثية في قضايا نفي النسب:

لقد ظل القضاء المغربي على مستوى المجلس الأعلى، وأمام غياب النص القانوني الواضح يستبعد الخبرة في مجال نفي النسب بمختلف أشكالها طيلة فترة تطبيق مدونة الأحوال الشخصية الملغاة¹.

وهذا الاستبعاد القضائي للخبرة يمكن الوقوف عنده من خلال مجموعة من القرارات فقد أجاب المجلس الأعلى في أحد قراراته الصادرة بتاريخ 15/09/1981 بما يلي:

"... لكن ما قضى به الحكم المطعون فيه يجد أساسه في الفصل 91 من مدونة الأحوال الشخصية الذي ينص على أن القاضي يعتمد في حكمه على جميع الوسائل المقررة شرعا في نفي النسب، وليس من بين هاته وسيلة التحليل الطبي، وأن ما نص عليه الفصل 76 من مدونة الأحوال الشخصية خاص بما إذا بقيت الريبة في الحمل بعد انقضاء سنة من تاريخ الطلاق أو الوفاة، لمعرفة ما في البطن هل هو علة أم حمل؟ ولذلك تكون الوسيلة غير مبنية على أساس..."².

حتى مع دخول مدونة الأسرة حيز التطبيق وتبنيها للخبرة كوسيلة شرعية لنفي النسب فإن العمل القضائي عرف في البداية نوع من التردد في اعتمادها بشكل واضح وهذا القول يؤكد ما ذهب إليه المجلس الأعلى (محكمة النقض حاليا) وبجميع غرفه بتاريخ 30/12/2004 في القرار 685 والمعروف (بقضية بلخديم) الذي سبقت الإشارة إليه بالتفصيل، لكن سرعان ما تحول موقف القضاء المغربي وعلى رأسه المجلس الأعلى تجاه الخبرة القضائية لنفي النسب، حيث أصبح ينقض كل قرار استثنائي لم يجب على دافع أو التماس بإجراء خبرة طبية لنفي النسب وهو ما يمكن ملاحظته من مجموعة من القرارات الصادرة عنه في هذا المجال ومنها ما جاء في القرار الصادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 09 مارس 2005 إذ يعد أول قرار تبني فيه المجلس الأعلى موقفه الجديد اتجاه الخبرة الطبية إذ جاء فيه: "... حيث ما جاء به على القرار المطعون فيه ذلك أنه وإن كان الفراش الشرعي قرينة قاطعة على إثبات النسب، فإن ذلك مشروط بأن تكون الولادة ثابتة التاريخ ودخل الأمد... وأنه أمام اختلاف الزوجين بشأن تاريخ ازدياد الابن المذكور فإنه كان على المحكمة أن تبحث بوسائل الإثبات المعتمدة شرعا ومنها الخبرة التي لا يوجد نص قانوني صريح يمنع المحكمة من الاستعانة بها، والمحكمة لما اكتفت بالقول ردا على ملتصق إجراء الخبرة بأن تمسك به الطالب يخالف أصول الفقه والحديث الشريف دون اعتماد نص قاطع في الموضوع، فإنها لم تضع لما قضت به أساس وعرضت قرارها للنقض..."³.

فهذا القرار صدر بغرفتين بالإضافة إلى أنه لم يعتمد فيه المجلس الأعلى على نصوص مدونة الأسرة، لأن القرار المطعون فيه قد صدر قبل تطبيقها ومع ذلك اعتمد على الخبرة للقول بنفي النسب، بناء على نصوص الفقه التي تبيح الاجتهاد فيما لا يوجد فيه نص قطعي⁴، وقد اتبع المجلس الأعلى هذه القرارات بقرارات متشابهة تفيد تطور موقف المجلس الأعلى من الخبرة الطبية في

¹ عبد المجيد غميجة، موقف المجلس الأعلى من ثنائية القانون والفقه في مسائل الأحوال الشخصية، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، العدد الأول مارس 2007، ص 554.

² قرار صادر عن المجلس الأعلى، عدد 527 بتاريخ 15/09/1981 منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى عدد 30 ص 95.

³ قرار المجلس الأعلى عدد 150، صادر بتاريخ 09 مارس 2005 ملف شرعي عدد 615 — 2003/02/01 نشره ابراهيم بحمان، مرجع سابق، ص 363.

⁴ ابراهيم بحمان، العمل القضائي في قضايا الأسرة، مركزاته ومستجداته في مدونة الأحوال الشخصية ومدونة الأسرة، مرجع سابق، ص 368.

بجمال النسب وهو ما أكد عليه القرار عدد 4 الصادر بتاريخ 2006/01/04 حيث جاء فيه: "الفرش الصحيح حجة قاطعة على ثبوت النسب، ولا يمكن نفيه إلا عن طريق اللعان أو الخبرة الطبية إذا توافرت شروطها..."¹

وكذا في قراره: "تمسك المطلق بنفي نسب الولد بسبب عدم العلم بوجوده إلا بعد مرور أكثر من عشر سنوات على تاريخ ولادته، واختلاف الزوجين بشأن تاريخ ازدياده، فضلا عن ادعاء العقم، يوجب على المحكمة أن تبحث بوسائل الإثبات المعتمدة شرعا ومنها الخبرة التي لا يوجد نص قانوني صريح بمنع الاستعانة بها..."²

وهو ما أكد عليه المجلس الأعلى في قرارات أخرى سواء بنقضه لقرارات المحاكم الاستئنافية المستعجلة للخبرة الطبية أو بتأييده للقرارات التي اعتمدها وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال العديد من القرارات منها: "... الفرش حجة قاطعة على ثبوت النسب ولا يمكن نفيه إلا باللعان أو بخبرة طبية متى تحققت شروطها إدانة الزوجة بالخيانة الزوجية لا يمكن أن يعطل قاعدة الولد للفرش..."³

وفي قرار آخر لها جاء فيه: "...منازعة الزوج في نسب الحمل إليه وادعائه عدم اتصاله بزوجه منذ مغادرتها بيت الزوجية بتاريخ 2001/01/09 إلى تاريخ 2004/01/22 وهو تاريخ علمه بالحمل وإقامة دعوى اللعان، والتماسه إجراء خبرة قضائية على هذا الأساس، يجعل المحكمة التي لم تجبه على ملتزمه المذكور قد أساءت تطبيق المادة 153 من مدونة الأسرة..."⁴

وفي قرار آخر صادر عنها: "لما أدى الطاعن يمين اللعان ورفضت المطلوبة أدائها أو الحضور لأدائها وطلب الطاعن إجراء خبرة لإثبات النسب أو نفيه ورفضت المطلوبة ذلك، وردت المحكمة طلب إجراء الخبرة بأنها ليست من وسائل إثبات النسب فإنها لم تبين قضاءها على أساس وعرضت قرارها للنقض..."⁵

وفي قرار آخر: "... إذا ادعى الزوج أنه عقيم وأدلى بما يدل على ذلك فإنه يتعين إجراء خبرة لإثبات النسب طبقا للمادة 153 من مدونة الأسرة..."⁶

بالإضافة إلى القرارات السالفة الذكر هناك مجموعة من القرارات التي تبين بوضوح اتجاه محكمة النقض إلى الأخذ بالخبرة الطبية في نفي النسب سنشير إلى أبرزها كما يلي:

¹ قرار المجلس الأعلى عدد 4 صادر بتاريخ 2004/01/04 ملف شرعي عدد 2004/2/574 أورده محمد الكشيور، البنية والنسب، مرجع سابق ص 185.

² قرار صادر عن غرتين بالمجلس الأعلى بتاريخ 2005/03/09 تحت عدد 150 في الملف الشرعي عدد 03/615 منشور بمجلة قضاء الأسرة العدد الأول، ص 91 وما يليها.

³ قرار صادر عن المجلس الأعلى عدد 4 صادر بتاريخ 2006/01/04 عدد 2004/21/547.

⁴ قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2006/01/18 تحت عدد 39 في الملف عدد 05/353 منشور بمجلة المحاكم المغربية، عدد 102، ص 122 وما يليها.

⁵ قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2006/01/18 تحت عدد 37 في الملف الشرعي عدد 05/108 منشور بمجلة المجلس الأعلى عدد 66، ص 111 وما يليها.

⁶ قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2006/09/06 تحت عدد 504 في الملف عدد 04/393 منشور بكتاب "العمل القضائي في قضايا الأسرة" لابراهيم بجماني، المجلد الأول، ص 473 وما يليها.

✓ "إن المادة 153 من مدونة الأسرة لم تشترط مدة معينة لممارسة دعوى نفي النسب بواسطة خبرة قضائية تفيد القطع، لذلك فإن المحكمة التي رفضت الطلب بعله أنه عاد إلى المغرب وزوجته حامل في شهرها الثامن وسكت عن ذلك، ولم يمارس دعوى اللعان ونفي النسب، داخل الأجل المقرر شرعا، لم تقم قضاءها على أساس سليم".¹

✓ "... إذا كانت المادة 153 من مدونة الأسرة أجازت للزوج الطعن في ثبوت النسب عن طريق اللعان أو بواسطة خبرة طبية تفيد القطع فإن ذلك لا يتأتى إلا إذا أدلى الزوج بدلائل قوية على ادعائه والمحكمة لما ردت دعوى الطاعن بعله أن طلب إجراء الخبرة لا ينسجم مع وقائع النازلة تكون قد بنت قضاءها على غير أساس".²

✓ "... إن ضعف الخصوبة والإنجاب بالطريقة الطبيعية عند الطاعن ضعيفة وليست منعدمة، وأن ذلك لا يمنع من أن يكون ذا خصوبة جيدة في فترة حمل الزوجة، وأن نسبة الخصوبة عند الرجل تتغير من حين لآخر، وأنه ليس مصابا بالعقم التام، والمحكمة لما اعتبرت تبعا لذلك أن نسب الولدين ثابت لأبيهما، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا، وهي غير ملزمة بإجابة الطالب بإجراء خبرة مضادة، ما دام اتضح لها وجه الحكم في القضية استنادا إلى قاعدة الولد للفراش تعتبر قرينة قوية لا يطعن فيها إلا إذا أدلى الزوج بدلائل قوية على ادعائه طبقا لمقتضيات المادة 153 من مدونة الأسرة".³

✓ وكذا قرارها عدد 505 الذي جاء فيه: "إن الطالب تقدم بطلب نفي الحمل بمجرد علمه به، بعد تأكده عدم معاشرته لزوجته مدة ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بالحمل، كما تمسك بإجراء خبرة على الحمض النووي، وأن المطلوبة لم تمنع في ذلك، والمحكمة لما لم تأخذ بعين الاعتبار، واكتفت في تعليل قرارها بأن الطالب لم يدعم طلبه بأي دليل ولم ينف الحمل مطلقا، مع أنه بادر إلى رفع دعوى الحمل والتمس إجراء مسطرة اللعان أو الخبرة الطبية، فإنه يكون بذلك قرار المحكمة فاسد التعليل".⁴

✓ "... إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتمدت في قضائها على الدليل المتمثل في الحكم الجنحي الذي أدان أخ الزوج المطلوب في النقض من أجل جنحة المشاركة في الخيانة الزوجية مع الطاعنة، واعتبرت أن هذه الجنحة دليل على ادعائه، وقررت بناء على ذلك إجراء خبرة جينية أثبتت أن الولد المتنازع في نسبه ليس من صلب الزوج لعدم وجود علاقة بيولوجية بين الطرفين، وقضت تبعا لذلك بنفي نسب الولد عنه، تكون قد طبقت المادة 153 من مدونة الأسرة تطبيقا صحيحا".⁵

✓ وفي قرار آخر لها: "النسب الثابت بالفراش لا يمكن الطعن فيه من طرف الزوج إلا عن طريق اللعان أو بواسطة خبرة طبية تفيد القطع بشرط إدلاء الزوج بدلائل قوية على صدق ادعائه والمحكمة لما اعتبرت ما ادعاه الزوج من الشك في تصرفات زوجته وتناولها حبوب منع الحمل وغيابه المتكرر عن المنزل — وإن ثبت — لا يشكل دلائل قوية للطعن في نسب الولدين الذين على فراشه والمحكمة حين استغنت بذلك على إجراء الخبرة الجينية تكون قد استعملت سلطتها التقديرية".

¹ قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2006/09/27 تحت عدد 554 في الملف عدد 05/391، منشور بالمنتقى من عمل القضاء في تطبيق مدونة الأسرة منشورات جمعية المعلومة القانونية والقضائية سلسلة الدلائل والشروح العدد 10 فبراير 2009، ص 224 وما يليها.

² قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2007/01/10 في الملف الشرعي عدد 06/2/101 منشور بكتاب العمل القضائي الأسري لادريس الفاخوري، الجزء الأول، دار الآفاق المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2009، ص 308 وما يليها.

³ قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2007/03/20 تحت عدد 98 في الملف عدد 06/139 منشور بأهم قرارا المجلس الأعلى في تطبيق مدونة الأسرة، مرجع سابق، ص 58 وما يليها.

⁴ قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2007/11/21 تحت عدد 586 في الملف عدد 07/315 منشور بأهم قرارات المجلس الأعلى في تطبيق مدونة الأسرة، مرجع سابق، ص 60 وما يليها.

⁵ قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2007/11/21 تحت عدد 586 في الملف الشرعي عدد 07/315 منشور بأهم قرارات المجلس الأعلى في تطبيق مدونة الأسرة، مرجع سابق، ص 60 وما يليها.

✓ وفي القرار عدد 250: "... إن استناد المحكمة في نفي نسب البنت على الخبرة التي أثبتت أن البنت ليست من صلب المطلوب، فإنها تكون قد استعملت سلطتها التقديرية في تقويم الحجج المستدل بها وطبقت المادة 153 من مدونة الأسرة تطبيقاً سليماً".¹

✓ وجاء في قرار آخر عدد 100 بتاريخ 2011/03/15 ما يلي: "... بما أن الزوج نفى نسب البنت إليه المطلوب تسجيلها بالحالة المدنية مدعياً أنها ازدادت بعد مرور أكثر من سنة على مغادرة الزوجة بيت الزوجية، وأدلى بلفيف عدلي لإثبات ادعائه والتمس إجراء خبرة جينية لإثبات نسب البنت غير أن المحكمة ردت طلبه مما تكون معه قد خرقت مقتضيات المادة 153 من مدونة الأسرة التي تتيح للزوج الطعن في النسب بواسطة خبرة عند إدلائه بحجج قوية على ادعائه".

✓ وجاء في قرار آخر صادر تحت عدد 406 بتاريخ 2011/08/09 ما يلي: "... تمسك الزوج بإجراء خبرة جينية لنفي نسب المولود إليه يقتضي من المحكمة أن تبحث في ادعائه بكونه لم يعاشر زوجته منذ ما يزيد على سنة لوجوده خارج الوطن، وليس لها أن تكتفي بقاعدة الولد للفرش".²

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحول في موقف المجلس الأعلى تجاه الخبرة تبنته المحاكم المغربية بمختلف درجاتها في مجموعة من الأحكام الصادرة عنها لحل النزاعات المعروضة عليها كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

فخلص في نهاية المطاف إلى أن تفعيل تقنية البصمة الوراثية في النسب — إلى أن المشرع المغربي طبع مدونة الأسرة بفلسفة جديدة تقوم على إعطاء رعاية خاصة للأطفال، تحول دون ضياعهم وتشردهم، فنجدته قد وسع من دائرة أسباب حقوق النسب، بحيث أصبح من الممكن الآن وبفضل المستجدات الأسرية الإقرار بعينات من الأطفال لم يكن من الممكن في ظل مدونة الأحوال الشخصية الملغاة الإقرار بهم، وجعلهم ينعمون بنعمة النسب التي تجعلهم لا يشعرون بعقدة النقص والحرمان، ويتعلق الأمر بالطفل الذي جاء نتيجة علاقة غير شرعية، والطفل الذي يجهل نسبه، كما حاول المشرع المغربي أن يعالج بعض الأوضاع الناجمة عن ظهور حمل المرأة قبل اتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لتوثيق الزواج الرضائي المبرم بين الزوجين حسب تسمية الفقه الإسلامي أو بين الخطيبين حسب تسمية المدونة، إذ نجده قد حرص على مصلحة ذلك الطفل عن طريق تسهيل حقوق نسبه إلى من كان سببا في وجوده، ولو اقتضى الأمر اللجوء إلى الخبرة الطبية — كقرينة — .

وبناءً على ما سبق من تحليل للنصوص القانونية، واستقراء الاجتهاد القضائي المتعلق بإثبات ونفي النسب، وكذا استحضار المستجدات العلمية المرتبطة بالبصمة الوراثية ودورها المتنامي في قضايا الأسرة، يتضح أن الموضوع لا يزال مفتوحاً أمام مزيد من التطوير التشريعي والفقهية والقضائي. ومن أجل تعزيز الأمن القانوني وتحقيق التوازن بين المصلحة الفضلى للطفل والمبادئ الشرعية والقانونية، يُمكن اقتراح التوصيات الآتية:

1. توحيد العمل القضائي المغربي عبر إصدار دليل عملي أو اجتهاد مؤسسي من محكمة النقض يحدد ضوابط اللجوء إلى البصمة الوراثية في قضايا نفي النسب، بما يضمن عدم تضارب الأحكام ويحقق الأمن القانوني والقضائي.

¹ قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2008/06/04 تحت عدد 314 في الملف الشرعي عدد 07/737 منشور. بمجلة قضاء المجلس الأعلى عدد 69، ص 86 وما يليها.

² قرار المجلس الأعلى بتاريخ 2011/08/09 تحت عدد 406 في الملف عدد 11/160 منشور بنشرة قرارات المجلس الأعلى على غرفة الأحوال الشخصية والميراث، الجزء العاشر، ص 65 وما يليها.

2. مراجعة بعض مقتضيات مدونة الأسرة وتدقيق النصوص المتعلقة بإثبات أو نفي النسب، خصوصاً المواد المنظمة للخبرة الطبية واللعان، من أجل التوفيق بين المرجعية الشرعية والمتطلبات العلمية الحديثة، بما يراعي مصلحة الطفل واستقرار الأسرة.
3. تعميم تكاليف إجراء الخبرة الجينية على صندوق التكافل أو المساعدة القضائية في الحالات الاجتماعية الهشة، ضماناً لحق المتقاضين فيولوج العادل للعدالة، ولتفادي تعطيل البت في قضايا النسب بسبب القدرة المالية لأحد الأطراف.
4. تعزيز التكوين والتخصص لدى القضاة والخبراء في مجال البصمة الوراثية والأبعاد الفقهية والقانونية المرتبطة بها، مع تشجيع الأبحاث العلمية متعددة التخصصات لفهم مستجدات الإثبات العلمي داخل محيط الأحوال الشخصية والنسب.

خاتمة

يتبين من خلال هذا البحث أن موضوع نفي النسب يشكل مجالاً دقيقاً تتقاطع فيه اعتبارات شرعية راسخة مع تطورات علمية حديثة، مما يفرض على المشرع والقضاء معاً تحقيق معادلة دقيقة تجمع بين حماية الأنساب وصيانة الأعراض من جانب، وضمان الوصول إلى الحقيقة البيولوجية وتحقيق العدالة من جانب آخر. وقد أظهر التحليل الفقهي أن الأصل في النسب هو الثبوت والاحتياط، وأن نفيه لا يجوز إلا بضوابط صارمة، سواء تعلق الأمر بشروط اللعان أو باعتباره وسيلة استثنائية تحفظ للأسرة استقرارها وللمجتمع نظامه.

ومع ظهور البصمة الوراثية بوصفها وسيلة علمية ذات قوة إثبات شبه قطعية، تجدد النقاش حول حدود اعتمادها، بين من يرى أنها لا يمكن أن تُغني عن اللعان باعتباره نصاً تعديداً، وبين من يعتبرها دليلاً حاسماً على الحقيقة الجينية لا يجوز إغفاله في مجال هو من أوثق مجالات الإثبات ارتباطاً بالعلم. وقد جاء تدخل المشرع المغربي في مدونة الأسرة، خصوصاً من خلال الفصل 153، ليُخرج الموضوع من دائرة الجدل النظري إلى التطبيق العملي، وذلك بإقراره إمكانية اعتماد الخبرة الطبية كوسيلة للإثبات أو النفي، دون المساس بالنظام العام الشرعي.

وقد عكس العمل القضائي المغربي هذا التحول، إذ انتقل من مرحلة الرفض المطلق للخبرة الجينية إلى مرحلة التفعيل الواسع لها، مع مراعاة قرينة الفراش وشروط سلوك مسطرة النفي. وهو ما سمح بتكريس اجتهادات قضائية أكثر انسجاماً مع واقع المجتمع ومعايير العدالة، دون التفريط في الضوابط الشرعية التي تشكل الإطار القيمي العام للتشريع الأسري بالمغرب.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن مستقبل نظام النسب في المغرب يتجه نحو توسيع دور الأدلة العلمية في مواجهة حالات المنازعة الجدية، دون إهدار لخصوصية اللعان كآلية شرعية، مما يجعل النظام القانوني المغربي نموذجاً للتوفيق بين مرجعية الشريعة ومنجزات العلم الحديث. ويبقى الرهان الحقيقي هو مواصلة تطوير الاجتهاد القضائي بما يضمن حماية مصلحة الطفل باعتبارها الغاية القصوى، وترسيخ الأمن الأسري. منهج يجمع بين الدقة العلمية وروح العدالة الشرعية.

لائحة المراجع والمصادر

✓ الكتب:

- عبد الكريم شهبون، الشافي في شرح مدونة الأسرة، الجزء الأول، مكتبة الرشاد، سطات، المغرب، الطبعة الأولى 2006، 366.
- ابراهيم بحماني، العمل القضائي في قضايا الأسرة، مرتكراته ومستجداته في مدونة الأحوال الشخصية ومدونة الأسرة، مكتبة دار السلام، الرباط، طبعة 2008.
- محمد الكشبور، البنية والنسب في مدونة الأسرة، قراءة في المستجدات البيولوجية، دراسة قانونية وشرعية مقارنة، طبعة 2007، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.
- ابن حزم المحلي، الجزء 10، مكتبة الجمهورية، القاهرة، دار الآفاق الحديثة، بيروت، بدون تاريخ.
- الكاساني، بدائع الصنائع 247/3، حاشية الدسوقي 463/2، البهوتي كشاف القناع 328/5، طبعة دار الفكر، بيروت.
- صحيح مسلم
- البيهقي في السنن الكبرى باب اللعان على الحمل، ج 407/7 برقم 15128.
- سنن البيهقي الكبرى، باب ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ونفي الولد وحد المرأة إن لم تلتعن 409/7، حديث رقم 15130.
- الإمام النووي، روضة الطالبين 359/8، ابن قدامة: المغني 67/8.
- ابن المرتضى، البحر الزخار 258/4.

✓ المقالات:

- مجلة الملحق القضائي، عدد 30 أكتوبر 1995، لـ عبد الصمد الزعنوني، مقال بعنوان: قراءة في كتب نظام الخبرة في القانون المغربيحكم صادر عن ابتدائية آسفي بتاريخ 2007/02/04 في الملف عدد 2006/241، منشور بالمنتقى من عمل القضاء في تطبيق مدونة الأسرة منشورات جمعية المعلومة القانونية والقضائية سلسلة الدلائل والشروح العدد 10 فبراير 2009.
- عبد المجيد غميحة، موقف المجلس الأعلى من ثنائية القانون والفقه في مسائل الأحوال الشخصية، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، العدد الأول مارس 2007.
- مجلة قضاء المجلس الأعلى عدد 30، قرار صادر عن المجلس الأعلى، عدد 527 بتاريخ 1981/09/15.
- مجلة قضاء الأسرة العدد الأول قرار صادر عن غرفتين بالمجلس الأعلى بتاريخ 2005/03/09 تحت عدد 150 في الملف الشرعي عدد 03/615.

- مجلة المحاكم المغربية، عدد 102، قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2006/01/18 تحت عدد 39 في الملف عدد 05/353
- مجلة المجلس الأعلى عدد قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2006/01/18 تحت عدد 37 في الملف الشرعي عدد 66 05/108.
- ✓ الأحكام والقرارات القضائية:
- حكم صادر عن ابتدائية أبي الجعد ، عدد 06/33 صادر بتاريخ 2006/02/16 ملف عدد 05/02 غير منشور.
- حكم صدر عن ابتدائية تطوان، عدد 225 بتاريخ 2005/10/25 مجلة قضاء الأسرة عدد 3.
- حكم صادر عن ابتدائية تطوان، عدد 745 صادر بتاريخ 2005/05/05 ملف 13/06/1046 حكم غير منشور.
- قرار صادر عن المجلس الأعلى عدد 4 صادر بتاريخ 2006/01/04 عدد 2004 /21 /547.
- قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2006/09/27 تحت عدد 554 في الملف عدد 05/391 ، منشور بالمنتقى من عمل القضاء في تطبيق مدونة الأسرة منشورات جمعية المعلومة القانونية والقضائية سلسلة الدلائل والشروح العدد 10 فبراير 2009.
- ادريس الفاخوري، كتاب العمل القضائي الأسري الجزء الأول، دار الآفاق المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2009.
- قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2007/01/10 في الملف الشرعي عدد 06/2/101
- مجلة قضاء المجلس الأعلى عدد 69. قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 2008/06/04 تحت عدد 314 في الملف الشرعي عدد 07/737 .
- قرار المجلس الأعلى بتاريخ 2011/08/09 تحت عدد 406 في الملف عدد 11/160 منشور بنشرة قرارات المجلس الأعلى على غرفة الأحوال الشخصية والميراث، الجزء العاشر.

**La régulation environnementale et sociale des chaînes
d'approvisionnement :
vers une compliance extraterritoriale dans la coopération euro-africaine**

ANASSE TIJAOUÏ

Laboratoire : Groupe de Recherche en Géopolitique et Relations

Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales.

Université Cadi Ayyad, Marrakech

a.tijaoui.ced@uca.ac.ma

Maroc

Résumé

L'article examine la Directive (UE) 2024/1760 sur la diligence raisonnable en matière de durabilité comme instrument de régulation extraterritoriale et d'affirmation de la puissance normative de l'Union européenne. En imposant un devoir de vigilance contraignant aux entreprises, y compris non européennes, la CSDDD transforme la *soft law* internationale issue de l'ONU et de l'OCDE en *hard law* européenne, assortie de sanctions civiles et administratives.

L'auteur montre que cette directive fonde une compétence normative extraterritoriale, légitime au regard de l'article 21 du Traité sur l'Union européenne mais source de tensions avec la souveraineté réglementaire des États du Sud. Cette régulation, souvent perçue comme un protectionnisme vert, peut néanmoins devenir un levier de modernisation pour les partenaires africains. À travers le cas du Maroc, et notamment de la région de Laâyoune-Sakia El Hamra, l'étude illustre comment une norme perçue comme imposée peut être réappropriée pour renforcer la compliance, l'attractivité ESG et l'intégration dans la ZLECAf. L'article conclut que la CSDDD inaugure un ordre juridique hybride, où la conformité devient un

instrument de coopération normative euro-africaine fondée sur la co-construction et la souveraineté partagée.

Mots-clés : Régulation extraterritoriale ; diligence raisonnable (CSDDD) ; pouvoir normatif européen ; compliance ; coopération euro-africaine.

Abstract:

The paper analyses EU Directive 2024/1760 (CSDDD) as a tool of extraterritorial regulation and expression of the EU's normative power. By imposing a binding duty of care on companies, including non-EU ones, it transforms international *soft law* into European hard law with enforceable sanctions. While grounded in Article 21 Treaty on European Union, this extraterritorial competence raises tensions with developing States' regulatory sovereignty and is sometimes perceived as green protectionism. Yet, the author argues that it can foster institutional modernization and fairer trade relations if accompanied by capacity-building and financial support. Through the Moroccan case, particularly Laâyoune-Sakia El Hamra, the study shows how external compliance can evolve into strategic leverage for ESG competitiveness and regional integration under the AfCFTA. The Directive thus signals a hybrid legal order, turning compliance into a new model of Euro-African normative cooperation.

Introduction

La mondialisation contemporaine ne se limite plus à l'intensification des flux commerciaux, elle consacre l'essor des chaînes de valeur mondiales, qui au-delà de leur dimension logistique, deviennent des vecteurs de diffusion normative. Celles-ci se situent à l'intersection des impératifs économiques, sociaux et environnementaux, et participent à la redéfinition des rapports de force dans la gouvernance mondiale¹. Dans ce contexte, l'Union européenne (UE) s'affirme comme un régulateur global. Forte du poids de son marché intérieur, elle projette ses normes au-delà de ses frontières, selon une logique que la littérature désigne sous le nom d'« effet Bruxelles » (*Brussels Effect*), où l'accès au marché européen conditionne la mise en conformité des acteurs tiers².

L'adoption de la Directive (UE) 2024/1760 relative à la diligence raisonnable des entreprises en matière de durabilité (*Corporate Sustainability Due Diligence Directive*–CSDDD) illustre ce mouvement. Elle impose aux grandes entreprises opérant dans l'UE un devoir de vigilance contraignant, couvrant leurs activités, celles de leurs filiales et de leurs partenaires commerciaux. Ces entreprises doivent identifier, prévenir et corriger les atteintes aux droits humains (travail forcé, travail des enfants, discriminations) et à l'environnement (pollution, déforestation, émissions de gaz à effet de serre) dans l'ensemble de leur chaîne de valeur³. La directive prévoit également l'adoption de plans de transition climatique, un *reporting* obligatoire, ainsi qu'un régime de sanctions financières et de responsabilité civile en cas de manquement. Son application sera progressive, entre 2027 et 2029, selon la taille et le chiffre d'affaires des entreprises⁴.

¹ Gereffi, G. (2018). *Global Value Chains and Development*. Cambridge University Press.

² Bradford, A. (2020). *The Brussels Effect: How the European Union Rules the World*. Oxford University Press.

³ Parlement européen & Conseil. (2024). *Directive (UE) 2024/1760 du 13 juin 2024 relative au devoir de vigilance des entreprises en matière de durabilité*. *Journal officiel de l'Union européenne* (JOUE), L 202, 1–125.

⁴ Commission européenne. (2024, 25 juillet). *Corporate Sustainability Due Diligence Directive: Questions & Answers*. Commission européenne.

Cette évolution traduit le passage d'un cadre de *soft law* international, tel que les *Principes directeurs des Nations Unies relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme* (2011) et les *Lignes directrices de l'OCDE sur le devoir de diligence* (2018), vers une *hard law* contraignante en Europe¹. Elle s'inscrit également dans la continuité des expériences nationales, telles que la loi française sur le devoir de vigilance (2017) et la loi allemande sur les chaînes d'approvisionnement (LkSG) (2021). L'UE confirme ainsi sa vocation de puissance normative (*Normative Power Europe*), conceptualisée par Ian Manners et largement discutée dans la littérature francophone récente sur l'Europe comme « puissance civile et normative »².

Au-delà de l'espace européen, la CSDDD consacre l'émergence d'une compliance extraterritoriale qui affecte directement les partenaires commerciaux. Pour le Maroc, partenaire stratégique de l'UE et acteur central aux portes de l'Afrique subsaharienne, cette régulation est à la fois une contrainte et une opportunité. D'un côté, elle impose de nouvelles conditions d'accès au marché européen, notamment dans des secteurs clés, tels que l'agroalimentaire (traçabilité, normes sanitaires), les phosphates (durabilité des pratiques extractives) et le textile (respect des droits sociaux et conditions de travail). De l'autre, elle ouvre la voie à des financements verts, à une meilleure intégration dans les chaînes de valeur mondiales et à un renforcement de la réputation internationale du pays³.

La région de Laâyoune-Sakia El Hamra illustre de manière exemplaire cette dialectique. Exposée aux exigences de conformité, elle dispose néanmoins d'infrastructures modernes (port de Laâyoune/El Marsa, projet du Port Atlantique de Dakhla), d'un potentiel énergétique renouvelable (solaire, éolien, hydrogène vert) et d'un positionnement géopolitique privilégié, aux confins de l'Europe et de

¹ Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (OHCHR). (2011). *Principes directeurs relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme : mise en œuvre du cadre de référence "protéger, respecter et réparer"*. Nations Unies.

² OCDE. (2018). *OECD Due Diligence Guidance for Responsible Business Conduct*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/9789264307636-en>

³ Manners, I. (2002). Normative power Europe: A contradiction in terms? *Journal of Common Market Studies*, 40(2), 235–258. <https://doi.org/10.1111/1468-5965.00353>

l'Afrique subsaharienne¹. Ces atouts en font un laboratoire euro-africain de la régulation extraterritoriale, susceptible de transformer une contrainte normative en levier de compétitivité, d'intégration régionale et de coopération Sud-Nord.

Cette étude propose d'analyser la CSDDD non seulement comme un instrument de diffusion normative européenne, mais aussi comme un prisme d'observation des recompositions régionales. Le cas marocain, et en particulier celui de Laâyoune-Sakia El Hamra, permet de montrer comment une norme perçue comme subie peut être appropriée et transformée en avantage stratégique. L'originalité de ce travail réside dans la mise en relation des cadres théoriques du pouvoir normatif européen et de l'effet Bruxelles avec l'analyse empirique des chaînes de valeur reliant l'UE, le Maroc et l'Afrique.

La présente communication se structure en deux parties, la première analyse les mécanismes et les effets de la régulation extraterritoriale européenne, et la seconde examine les perspectives stratégiques pour le Maroc, avec un focus particulier sur la région de Laâyoune-Sakia El Hamra.

¹ Marsa Maroc. (2024). *Fiche technique du port de Laâyoune-El Marsa*. Marsa Maroc ; Ministère de l'Équipement et de l'Eau. (2023). *Projet du Port Atlantique de Dakhla*. Ministère de l'Équipement et de l'Eau ; MASEN. (2023). *Rapport annuel*. MASEN.

1. Mécanismes et effets de la régulation extraterritoriale

La *Corporate Sustainability Due Diligence Directive* (CSDDD) incarne la montée en puissance de la régulation extraterritoriale européenne. En imposant aux entreprises, européennes comme étrangères, un devoir de vigilance couvrant leurs chaînes de valeur mondiales, elle projette les normes de l'UE au-delà de ses frontières. Ce mécanisme, fondé sur un cadre juridique contraignant, transforme le marché intérieur en levier de diffusion normative globale¹. Cependant, il suscite des critiques, notamment dans les pays du Sud, où certains y voient une forme de protectionnisme vert qui introduit des barrières déguisées au commerce².

1.1. Les mécanismes juridiques et normatifs de la CSDDD

La Directive (UE) 2024/1760 constitue une avancée majeure dans l'architecture normative européenne³. Elle impose aux grandes entreprises opérant sur le marché de l'Union d'élaborer un plan de vigilance qui couvre leurs propres activités, celles de leurs filiales et de leurs partenaires commerciaux. L'objectif de ces plans est d'identifier, prévenir et corriger les atteintes aux droits humains et à l'environnement. Cette exigence est renforcée par l'obligation pour les entreprises d'adopter des plans de transition climatique alignés sur l'Accord de Paris⁴, de publier des rapports détaillés, et d'assumer une responsabilité civile en cas de manquement⁵.

Cette directive s'inscrit dans une stratégie plus large qui est celle du *Green Deal* européen, dont l'ambition est d'atteindre la neutralité carbone d'ici 2050⁶. Elle complète des instruments déjà en vigueur, comme la *Corporate Sustainability*

¹ Bradford, *op. cit.*

² Christopher, M. (2016). *Logistics & Supply Chain Management* (5th ed.). Pearson.

³ Commission européenne. (2024). *Corporate Sustainability Due Diligence Directive (CSDDD): Questions & Answers*. Commission européenne.

⁴ L'Accord de Paris est un traité international adopté le 12 décembre 2015 à Paris lors de la 21^e Conférence des Parties (COP21) de la Convention-cadre des Nations Unies sur les changements climatiques (CCNUCC). Il est entré en vigueur le 4 novembre 2016 après sa ratification par plus de 55 Parties représentant au moins 55 % des émissions mondiales.

⁵ Gereffi, *op. cit.*

⁶ Commission européenne. (2019). *The European Green Deal* (COM(2019) 640 final). Commission européenne.

Reporting Directive (CSRD, 2022), qui accroît les obligations de *reporting* extra-financier¹. Son application sera progressive entre 2027 et 2029, selon la taille et le chiffre d'affaires des entreprises, et elle prévoit des sanctions financières qualifiées d'« effectives, proportionnées et dissuasives », tout en ouvrant la possibilité aux victimes d'intenter des recours civils devant les juridictions nationales².

L'adoption de la CSDDD traduit ainsi le passage d'un cadre volontaire de responsabilité sociale des entreprises vers un régime juridiquement contraignant. Elle prolonge des initiatives nationales pionnières, comme la loi française sur le devoir de vigilance de 2017³, la loi allemande sur les chaînes d'approvisionnement (LkSG) de 2021, entrée en vigueur en 2023⁹, ou encore le Modern Slavery Act britannique de 2015¹⁰. L'Union européenne confirme ainsi sa vocation de « puissance normative » et donne une matérialité juridique au « *Brussels Effect* »¹¹.

Toutefois, le processus législatif n'a pas échappé aux compromis politiques. Certains États membres, notamment l'Allemagne, l'Italie et la Finlande, se sont opposés à un texte jugé trop contraignant, tandis que des lobbies industriels ont exercé de fortes pressions. Le champ d'application a été réduit, les seuils de chiffre d'affaires ont été relevés, et de nombreuses PME ont été exclues du dispositif. Plusieurs ONG et syndicats ont ainsi dénoncé une directive « affaiblie » par rapport à la proposition initiale de la Commission¹².

1.2. Les effets attendus pour le Maroc : entre contrainte et opportunité

La CSDDD illustre parfaitement la dynamique de la régulation extraterritoriale européenne. En conditionnant l'accès au marché unique au respect de standards élevés, elle redéfinit les règles du commerce mondial. Pour le Maroc, premier

¹ Parlement européen & Conseil de l'Union européenne. (2022). *Directive (UE) 2022/2464 du 14 décembre 2022 relative au reporting de durabilité des entreprises (CSRD)*. *Journal officiel de l'Union européenne*, L 322, 15–62.

² Directive (UE) 2022/2464 du Parlement européen et du Conseil du 14 décembre 2022 relative au reporting de durabilité des entreprises. (2022). *Journal officiel de l'Union européenne*, L 322, 16 décembre 2022, 15–62..

³ République française. (2017). *Loi n° 2017-399 du 27 mars 2017 relative au devoir de vigilance des sociétés mères et des entreprises donneuses d'ordre*. *Journal officiel de la République française*.

partenaire commercial de l'UE, représentant près de 60 % de ses exportations en 2023¹, cette directive modifie profondément les conditions d'accès.

Dans l'agroalimentaire, qui constitue un pilier des exportations marocaines (tomates, agrumes, huile d'olive), la conformité aux normes sanitaires, sociales et de traçabilité est devenue impérative. En 2023, l'UE a absorbé plus de 70 % des exportations marocaines de tomates², ce qui signifie que toute défaillance de conformité pourrait fragiliser une filière vitale pour l'économie nationale.

Dans les industries extractives, et notamment dans le secteur des phosphates qui représente environ 20 % des exportations du pays, l'Office Chérifien des Phosphates, premier producteur mondial, devra adapter ses pratiques aux critères stricts de durabilité environnementale, en particulier la consommation d'eau et la gestion des déchets miniers³.

Le secteur du textile et de l'habillement est également concerné. Le Maroc est le 8^e fournisseur de l'Union européenne, mais les coûts de production ne suffisent plus à assurer sa compétitivité. Désormais, ce sont les conditions de travail et le respect des droits sociaux qui deviennent déterminants⁴.

Cette transformation des conditions d'accès au marché implique des coûts d'adaptation élevés (audits, certifications, réorganisation des chaînes de valeur, modernisation des procédés industriels). Si les PME marocaines risquent d'être exclues faute de moyens, cette régulation ouvre aussi des perspectives tels que l'accès

¹ Office des changes. (2024). *Rapport annuel sur le commerce extérieur 2023*. Office des changes.

² Haut-Commissariat au Plan (HCP). (2023). *Note d'information sur les exportations agricoles*. Haut-Commissariat au Plan.

³ OCP/Phosboucraa. (2022). *Rapport de durabilité*. OCP Group.

⁴ Agence marocaine de développement des investissements et des exportations (AMDIE). (2023). *Rapport sectoriel sur le textile et l'habillement*. AMDIE.

à de nouveaux financements verts, l'attraction d'investisseurs sensibles aux critères ESG¹, et l'amélioration de la réputation du Maroc comme fournisseur durable².

La CSDDD s'inscrit aussi dans un mouvement global de juridicisation. Elle prolonge les Principes directeurs des Nations Unies sur les entreprises et les droits de l'homme (2011)³ et les Lignes directrices de l'OCDE (2018)⁴. Elle fait écho aux discussions du Conseil des droits de l'homme de l'ONU sur un traité contraignant relatif aux entreprises et aux droits humains, entamées en 2014⁵.

Ainsi, la régulation extraterritoriale européenne n'est pas une simple contrainte technique. Elle constitue une dynamique structurante des rapports Nord-Sud. Pour le Maroc, anticiper et intégrer ces normes pourrait devenir un levier de modernisation économique et de repositionnement stratégique, consolidant son rôle d'acteur régional à l'interface euro-africaine⁶.

1.3. L'équilibre entre légitimité normative et souveraineté nationale

1.3.1. La légitimité normative de l'Union européenne

L'Union européenne fonde sa légitimité sur plusieurs registres. Juridiquement, l'article 21 du Traité sur l'Union européenne (TUE)⁷ lui confère la mission de promouvoir la démocratie, l'État de droit, les droits de l'homme et le développement durable dans ses relations extérieures⁸. La CSDDD concrétise cette

¹ ESG est l'acronyme de Environmental, Social, and Governance (*environnemental, social et gouvernance*).

C'est un cadre d'analyse utilisé par les investisseurs, institutions financières et entreprises pour évaluer la performance extra-financière et la durabilité d'une organisation.

² Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (OHCHR). (2011). *Principes directeurs relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme : mise en œuvre du cadre "protéger, respecter et réparer"*. Nations Unies.

³ OCDE. (2018). *OECD Due Diligence Guidance for Responsible Business Conduct*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/9789264307636-en>

⁴ OCDE *op. cit.*

⁵ Gereffi, G. (2018). *Global Value Chains and Development*. Cambridge University Press.

⁶ Gereffi, *op. cit.*

⁷ Sudre, F. (2018). *Droit international et européen des droits de l'homme*. PUF.

⁸ Union européenne. (2012). *Traité sur l'Union européenne* (version consolidée). JOUE C 326.

mission en transformant des pratiques volontaires (codes de conduite, chartes RSE¹) en obligations juridiquement contraignantes.

La légitimité est aussi sociétale. Selon les enquêtes Eurobaromètre, une majorité de citoyens européens estiment que l'UE doit garantir que les biens importés respectent les normes sociales et environnementales². Enfin, la légitimité est externe. L'Union cherche à aligner sa puissance commerciale sur ses valeurs proclamées, ce qui est essentiel pour éviter l'accusation d'« hypocrisie normative » et renforcer sa crédibilité en tant qu'acteur de la transition écologique mondiale³.

1.3.2. La souveraineté nationale comme contrepoids

Face à cette ambition normative, de nombreux États tiers défendent leur souveraineté réglementaire. L'application de la CSDDD aux entreprises non européennes qui commercent avec le marché unique est perçue comme une extension extraterritoriale du droit européen⁴. Cela soulève des questions de compatibilité avec le droit international, notamment le principe de non-ingérence inscrit dans la Charte des Nations Unies.

Politiquement, certains pays du Sud dénoncent un « colonialisme normatif », estimant que des standards conçus sans leur participation leur sont imposés⁵. Les capacités d'adaptation étant très inégales, les grandes multinationales peuvent supporter les coûts de conformité, mais les PME africaines, latino-américaines ou asiatiques peinent à répondre aux exigences d'audit et de certification⁶. Ce déséquilibre alimente l'idée que la régulation européenne sert d'outil de

¹ RSE (*Responsabilité Sociétale des Entreprises*) est l'engagement des entreprises à intégrer les dimensions sociales, environnementales, éthiques et économiques dans leurs activités, au-delà du simple profit.

² Eurobaromètre. (2023). *Attitudes of Europeans towards sustainable trade*. Bruxelles : Commission européenne.

³ Youngs, R. (2021). *The EU's external action and the Green Deal*. Carnegie Europe.

⁴ Nations Unies. (1945). *Charte des Nations Unies*. San Francisco : ONU.

⁵ South Centre. (2021). *EU Due Diligence Law: A New Form of Colonialism?* Geneva: South Centre.

⁶ UNCTAD. (2022). *World Investment Report 2022: International Tax Reforms and Sustainable Investment*. New York and Geneva: U.N

protectionnisme vert, conditionnant l'accès au marché à des normes qui favorisent les acteurs déjà conformes du Nord¹.

1.3.3. Les zones de friction : droit international, commerce et légitimité

La CSDDD révèle ainsi des zones de tension. D'une part, le droit international admet la possibilité de mesures extraterritoriales lorsqu'il existe un lien objectif, comme l'accès au marché intérieur². D'autre part, ces mesures doivent respecter les règles de l'OMC, en particulier le principe de non-discrimination et de traitement national³. Des États tiers pourraient donc contester la directive comme une barrière technique au commerce, à l'instar de litiges environnementaux déjà portés devant l'OMC⁴. Cette divergence traduit aussi une fracture politique. L'UE place la durabilité au sommet de ses priorités, alors que pour de nombreux pays du Sud, la croissance et l'emploi demeurent des urgences immédiates⁵.

1.3.4. Vers une conciliation entre légitimité partagée et souveraineté respectée

La recherche d'un équilibre repose sur trois conditions essentielles :

- des soutiens financiers et techniques, sous forme de financements verts, transferts de technologie et programmes de renforcement des capacités⁶ ;
- un dialogue inclusif, associant les partenaires du Sud aux forums multilatéraux (ONU, OMC, OCDE) et aux accords bilatéraux⁷ ;
- une convergence progressive, appuyée sur des mécanismes de reconnaissance mutuelle et coordonnée avec des initiatives régionales comme la ZLECAf⁸.

¹ Bénassy-Quéré, A., & Pisani-Ferry, J. (2020). *L'Europe et le protectionnisme vert*. Paris : Conseil d'analyse économique.

² Ryngaert, C. (2015). *Jurisdiction in international law* (2^e éd.). Oxford University Press.

³ Organisation mondiale du commerce (OMC). (2020). *Rapport annuel 2020*. Genève : OMC.

⁴ WTO Appellate Body. (2014). *EC — Seal Products, WT/DS400/AB/R*. Genève : OMC.

⁵ Sachs, J. (2015). *The age of sustainable development*. Columbia University Press.

⁶ Banque mondiale. (2022). *Financing climate action in developing countries*. Washington D.C.

⁷ OCDE. (2023). *Investment policy review of Morocco*. Paris : OCDE.

⁸ Union africaine. (2018). *Accord portant création de la ZLECAf*. Addis-Abeba : UA.

1.3.5. Entre alignement normatif et affirmation souveraine

Le Maroc se situe à la croisée de ces dynamiques. D'un côté, sa relation privilégiée avec l'Union européenne, matérialisée par le statut avancé depuis 2008 et confirmée par le fait que plus de 60 % de ses échanges extérieurs concernent l'UE¹, l'incite à aligner progressivement ses normes sur celles de l'Europe. Cette contrainte est particulièrement forte dans les secteurs agroalimentaire, textile et automobile².

D'un autre côté, le Royaume revendique une souveraineté normative. La Constitution de 2011 consacre la primauté des droits humains universels (articles 19 et 31), mais appelle aussi à leur mise en œuvre en fonction des réalités nationales³. Cette approche se traduit par des initiatives endogènes, comme la loi n° 31-13 sur le droit d'accès à l'information, le Plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'homme (2018-2021), ou encore le rôle du Conseil national des droits de l'homme (CNDH)⁴.

Enfin, cette tension est particulièrement visible dans la stratégie africaine du Maroc. Membre fondateur de la ZLECAf⁵, le pays cherche à devenir un hub normatif et logistique reliant l'Afrique au marché européen. La région de Laâyoune-Sakia El Hamra, avec ses infrastructures portuaires et son potentiel en

¹ Union européenne & Royaume du Maroc. (2008). *Statut avancé du Maroc: Document conjoint adopté lors du Conseil d'association UE-Maroc, Luxembourg, 13 octobre 2008*. Bruxelles-Rabat: Union européenne & Royaume du Maroc.

² Ministère de l'Industrie, du Commerce et de l'Économie verte et numérique (Maroc). (2023). *Rapport sur les filières exportatrices intégrées*. Rabat: Royaume du Maroc.

³ Royaume du Maroc. (2011). *Constitution du Royaume du Maroc du 29 juillet 2011*, BO n° 5964 bis, 30 juillet 2011.

⁴ Royaume du Maroc. (2018). *Loi n° 31-13 relative au droit d'accès à l'information*. Bulletin officiel, n° 6655, 12 mars 2018.

⁵ La ZLECAf (*Zone de libre-échange continentale africaine*) est un accord de l'Union africaine lancé en 2018 pour créer un marché unique de 1,3 milliard d'habitants. Elle vise à supprimer progressivement les barrières commerciales afin de stimuler le commerce intra-africain et renforcer l'intégration économique du continent.

énergies renouvelables, incarne cette volonté de transformer une contrainte européenne en levier d'attractivité régionale¹.

En définitive, le cas marocain illustre une double dynamique, une dépendance commerciale qui rend l'alignement incontournable, et une affirmation souveraine qui pousse le pays à encadrer cette adaptation par ses propres institutions, tout en capitalisant sur sa position géopolitique pour s'affirmer comme puissance régionale.

2. Perspectives stratégiques pour le Maroc et l'intégration euro-africaine

La régulation extraterritoriale européenne, incarnée par la CSDDD, ne doit pas être comprise uniquement comme une contrainte juridique ou économique. Elle peut également constituer un levier de repositionnement stratégique pour le Maroc, à un moment où les normes se consolident comme instruments de gouvernance mondiale². Dans cette perspective, la région de Laâyoune-Sakia El Hamra, grâce à sa localisation géopolitique, ses infrastructures portuaires et son potentiel énergétique, apparaît comme un laboratoire normatif, logistique et énergétique à l'échelle euro-africaine³.

La présente réflexion repose sur une démarche combinant trois volets. Premièrement, une analyse politico-juridique de la CSDDD replacée dans le cadre théorique du pouvoir normatif européen. Deuxièmement, une étude de cas centrée sur la région de Laâyoune-Sakia El Hamra, mobilisant ses infrastructures portuaires, énergétiques et logistiques comme indicateurs de faisabilité. Troisièmement, une comparaison internationale avec les dispositifs analogues adoptés aux États-Unis, au Japon et en Corée du Sud.

¹ Union européenne. (2024). *Directive (UE) 2024/1760 du Parlement européen et du Conseil du 13 juin 2024 relative au devoir de vigilance des entreprises en matière de durabilité*. Journal officiel de l'Union européenne, L 202, 5 juillet 2024, p. 1-125.

² Union européenne. (2024), *op. cit.*

³ Manners, I. (2002). Normative power Europe: A contradiction in terms? *Journal of Common Market Studies*, 40(2), 235-258.

L'analyse empirique s'appuie sur des rapports institutionnels¹, sur les données portuaires disponibles², ainsi que sur des publications internationales (OCDE, Banque mondiale).

2.1. Co-élaboration et diplomatie normative

L'Union européenne projette ses standards au-delà de ses frontières parce que la littérature appelle le pouvoir normatif, qui traduit sa capacité à façonner l'ordre international par la norme plutôt que par la force³. À cette dynamique s'ajoute l'« effet Bruxelles », désignant l'influence du marché intérieur européen sur les législations étrangères⁴. Toutefois, plusieurs analyses soulignent que cette projection peut générer des asymétries Nord-Sud, renforçant la dépendance réglementaire des pays tiers⁵.

Pour éviter ces dérives, le Maroc doit mettre en œuvre une diplomatie normative proactive. Celle-ci suppose une participation active dans les forums euro-africains tels que l'Union africaine ou la Commission économique pour l'Afrique de l'ONU, afin de peser dans la co-élaboration des normes. L'objectif est d'adapter les standards aux réalités africaines où les PME représentent plus de 90 % du tissu économique⁶, de réduire le risque d'éviction des entreprises marocaines face à une éventuelle « barrière verte », et d'accroître la légitimité des normes en montrant qu'elles résultent d'une co-construction équilibrée⁷. Une telle approche renforcerait la position du

¹ Conseil national des droits de l'homme (CNDH). (2021). *Rapport annuel sur la situation des droits de l'homme au Maroc*. Rabat.

² Ministère de la Transition énergétique et du Développement durable. (2023). *Rapport sur l'énergie au Maroc*. Rabat.

³ Bradford, A. (2020). *The Brussels Effect: How the European Union Rules the World*. Oxford: Oxford University Press.

⁴ Bradford, A. *op. cit.*

⁵ Diez, T. (2023). Normative power and its critics. *JCMS: Journal of Common Market Studies*, 61(1), 35-52..

⁶ OCDE. (2018). *OECD Due Diligence Guidance for Responsible Business Conduct*. Paris: OECD Publishing.

⁷ OCDE. (2018). *op. cit.*

Maroc comme médiateur euro-africain dans la gouvernance des chaînes de valeur durables.

2.2. Renforcement des capacités locales et infrastructures durables

La deuxième orientation stratégique vise à transformer la contrainte de conformité en opportunité de modernisation institutionnelle et technologique. La région de Laâyoune-Sakia El Hamra peut y jouer un rôle pilote.

Un premier levier consisterait à créer des agences régionales de certification ESG. Ces organismes, reconnus par l'Union européenne, offriraient un guichet unique permettant de réduire les coûts liés aux procédures de conformité¹.

Un deuxième levier repose sur la digitalisation des chaînes de valeur. La *blockchain* assure une traçabilité fiable des produits, notamment agroalimentaires et textiles, tandis que l'intelligence artificielle permet de suivre les conditions de travail et d'optimiser la logistique. L'OCDE recommande déjà l'usage de ces technologies pour renforcer la transparence des chaînes d'approvisionnement mondiales².

Enfin, un troisième levier concerne la mise en place de corridors verts reliant ports, zones industrielles et infrastructures d'énergies renouvelables. La région de Tarfaya abrite déjà l'un des plus grands parcs éoliens d'Afrique (301 MW)³, tandis que le complexe Noor Laâyoune illustre l'ancrage du solaire dans les provinces du Sud⁴. Ces projets s'inscrivent dans la Stratégie nationale de développement durable 2017-2030 et la Contribution déterminée au niveau national (CDN)⁵ du Maroc, mise à jour en 2021 conformément à l'Accord de Paris⁶. Ainsi, loin de subir la

¹ OCDE. (2018). *OECD Due Diligence Guidance for Responsible Business Conduct*. Paris: OECD Publishing.

² OCDE. (2023). *Blockchain and Supply Chain Transparency*. Paris: OECD Publishing.

³ ENGIE. (2014). *Tarfaya Wind Farm Project (301 MW)*. Casablanca: ENGIE.

⁴ Nareva. (2018). *Noor Laâyoune Solar Project (80 MW)*. Casablanca: Nareva Holding.

⁵ La Contribution Déterminée au niveau National (CDN) du Maroc est le plan par lequel le pays s'engage, dans le cadre de l'Accord de Paris (2015), à réduire ses émissions de gaz à effet de serre et à renforcer son adaptation au changement climatique.

⁶ Ministère de la Transition Énergétique et du Développement Durable (MTEDD). (2017). *Stratégie Nationale de Développement Durable 2017-2030*. Rabat: Royaume du Maroc.

contrainte extraterritoriale, Laâyoune–Sakia El Hamra peut en faire un catalyseur de modernisation institutionnelle et technologique.

2.3. Attractivité et intégration continentale

2.3.1. Une attractivité financière accrue

L'alignement avec la CSDDD constitue une condition d'accès aux financements verts. La Banque européenne d'investissement (BEI) oriente ses prêts vers des projets climatiques¹. Le Fonds vert pour le climat (GCF) finance prioritairement les projets démontrant une forte conformité ESG². La Banque africaine de développement (BAD) développe, via son programme de *green bonds*, un portefeuille croissant dédié à la transition énergétique³. Le Maroc a déjà bénéficié de ces instruments pour ses complexes solaires et éoliens, notamment Noor Ouarzazate et Midelt⁴.

2.3.2. Un avantage comparatif

La conformité aux standards ne doit pas être perçue comme un coût, mais comme un avantage compétitif. Dans les chaînes mondiales, la réputation environnementale et sociale est devenue déterminante pour les consommateurs et les investisseurs. Les entreprises marocaines qui anticiperont la CSDDD renforceront leur image de fournisseurs fiables. Laâyoune pourrait ainsi devenir une plateforme logistique certifiée ESG, redistribuant vers l'Europe et l'Afrique des produits conformes⁵. La mise en conformité ne constitue pas seulement une exigence réglementaire, mais devient également un outil de marketing stratégique, permettant aux entreprises marocaines de renforcer leur attractivité auprès de

¹ Banque européenne d'investissement (BEI). (2020). *Climate Bank Roadmap 2021–2025*. Luxembourg: BEI.

² Green Climate Fund. (2022). *Investment Framework*. Incheon: Green Climate Fund.

³ Banque africaine de développement. (2024). *Green Bond Program*. Abidjan: Banque africaine de développement.

⁴ Banque européenne d'investissement (BEI) & Banque africaine de développement (BAD). (2015). *Noor Ouarzazate Project Financing Report*. Rabat: BEI & BAD

⁵ European Parliament. (2023). *Corporate Due Diligence and Trade*. Bruxelles.

consommateurs européens de plus en plus sensibles aux critères éthiques et environnementaux¹.

2.3.3. Une centralité géopolitique dans la ZLECAf

La ZLECAf couvre un marché de 1,3 milliard d'habitants et un PIB de 3 400 milliards USD². Dans ce contexte, Laâyoune–Sakia El Hamra, dotée de ses infrastructures portuaires (El Marsa et le futur port Dakhla Atlantique), peut devenir un hub euro–africain reliant l'Atlantique aux marchés subsahariens³. Toutefois, les coûts liés aux audits, certifications et *reporting* peuvent être lourds pour les PME marocaines⁴. Sans mécanismes de compensation, la directive pourrait être perçue comme une forme de protectionnisme vert⁵. Le Maroc doit donc négocier des partenariats équilibrés prévoyant transferts de compétences, financements concessionnels et soutien technique.

2.4. Dimension critique et comparaison internationale

2.4.1. Limites structurelles de la CSDDD

Le texte final de la CSDDD demeure marqué par des limites structurelles qui en restreignent la portée effective. En premier lieu, son champ d'application a été réduit lors des négociations. Alors que la proposition initiale de la Commission visait les entreprises de plus de 500 salariés et un chiffre d'affaires de 150 millions d'euros, la version définitive ne s'applique qu'aux sociétés de plus de 1 000 salariés et réalisant un chiffre d'affaires supérieur à 450 millions d'euros⁶. Cette révision exclut de fait

¹ Commission européenne. (2023). *Eurobaromètre spécial 532 : Attitudes des Européens à l'égard du commerce durable*. Bruxelles.

² World Bank. (2020). *The African Continental Free Trade Area*. Washington, DC: World Bank.

³ Agence nationale des ports (ANP). (2024). *Port de Laâyoune–El Marsa – Extension*. Rabat: ANP.

⁴ Observatoire marocain de la TPME. (2024). *Rapport annuel 2024 sur les PME marocaines*. Rabat: Observatoire marocain de la TPME.

⁵ Amnesty International. (2024). *CSDDD: Risques de protectionnisme vert*. London: Amnesty International..

⁶ Union européenne. (2024). *op. cit.*

une large partie des entreprises de taille intermédiaire, pourtant intégrées aux chaînes mondiales d'approvisionnement.

En second lieu, les petites et moyennes entreprises (PME) sont restées en dehors du dispositif. Elles demeurent uniquement concernées de manière indirecte, en tant que sous-traitants des grands groupes, sans obligation propre de vigilance. Cette exclusion affaiblit la cohérence de la directive car les risques sociaux et environnementaux se concentrent souvent en aval, précisément dans les maillons occupés par les PME.

Troisièmement, certains secteurs sensibles initialement ciblés, comme le textile, l'agroalimentaire ou l'extraction minière, ont bénéficié d'assouplissements. Les seuils spécifiques prévus pour ces industries, jugées particulièrement exposées, ont été relevés ou supprimés, réduisant ainsi la capacité du texte à répondre aux violations systémiques constatées dans ces domaines¹.

Quatrièmement, la CSDDD adopte principalement une logique procédurale de *reporting* plutôt qu'une obligation de résultat. Une entreprise peut être déclarée conforme dès lors qu'elle prouve avoir mis en place des processus de vigilance, même si les atteintes aux droits humains et à l'environnement persistent². Cette approche formaliste risque d'encourager une « compliance de façade », fondée sur les audits et documents, au détriment d'un changement structurel.

Enfin, plusieurs organisations de la société civile dénoncent une version « affaiblie » par rapport aux ambitions initiales. En particulier, la limitation de la responsabilité civile empêche dans de nombreux cas les victimes, notamment dans les pays tiers, de saisir les juridictions européennes afin d'obtenir réparation³. Cette lacune réduit considérablement l'efficacité du dispositif et compromet l'un de ses objectifs initiaux qui est d'offrir un accès effectif à la justice aux victimes de violations.

¹ ClientEarth. (2024). *Analysis of Sectoral Scope of the CSDDD*. London: ClientEarth.

² European Parliamentary Research Service (EPRS). (2023). *Corporate Sustainability Due Diligence Directive: Strengths and Weaknesses*. Brussels: European Parliament.

³ Business & Human Rights Resource Centre. (2025). *CSDDD Watered-Down: NGOs React*. London: Business & Human Rights Resource Centre.

2.4.2. Risques de perception dans les pays du Sud

Dans les pays du Sud, la mise en œuvre de la CSDDD peut être perçue comme une forme de colonialisme normatif. Cette perception s'explique par plusieurs facteurs. Tout d'abord, l'imposition de standards élevés sans accompagnement adapté est perçue comme une transposition mécanique des exigences européennes dans des environnements institutionnels et économiques très différents, ce que la doctrine qualifie de « colonialisme normatif »¹. Ensuite, la directive reflète une asymétrie structurelle. Le processus d'élaboration a été dominé par les institutions européennes et les acteurs économiques du Nord, avec une participation limitée des organisations et sociétés civiles des pays du Sud, ce qui a nourri le sentiment d'une marginalisation des communautés affectées². Enfin, le risque d'un retrait sélectif des entreprises européennes de marchés jugés trop risqués accentue la crainte d'un découplage commercial et d'une stigmatisation accrue des pays émergents. Toutefois, certains auteurs rappellent que la directive, bien accompagnée par des mécanismes de financement, de transfert technologique et de renforcement des capacités, pourrait devenir une opportunité de montée en normes et de structuration institutionnelle pour les pays du Sud³.

2.4.3. Comparaison internationale

La singularité de la CSDDD apparaît clairement lorsqu'on la compare à d'autres régimes juridiques. Aux États-Unis, le *Uyghur Forced Labor Prevention Act* (UFLPA) de 2021 instaure une présomption irréfragable selon laquelle tout produit issu du Xinjiang est présumé avoir été fabriqué par le travail forcé, sauf preuve contraire. Il impose ainsi un contrôle strict aux importateurs américains et introduit une logique punitive centrée sur un secteur spécifique⁴. Au Japon, les lignes

¹ Z. Li, *Domestic Mandatory Human Rights Due Diligence Laws as a Legitimizing Project?* (2025) American University International Law Review.

² F. Oehm, *Unboxing the New EU Corporate Sustainability Due Diligence Directive* (2024) Verfassungsblog.

³ South Centre, *EU Due Diligence Law: A New Form of Colonialism?* (2021) Geneva.

⁴ Marti Flacks & Madeleine Songy, *The Uyghur Forced Labor Prevention Act Goes into Effect* (CSIS, 2022).

directrices adoptées en 2022 reposent uniquement sur le volontariat, s'inspirant des Principes directeurs relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme de l'ONU, mais sans mécanisme de sanction obligatoire¹. En Corée du Sud, un projet de loi de 2025 sur la diligence raisonnable est en discussion, visant à instaurer des obligations contraignantes de prévention et de remédiation en matière de droits humains et d'environnement pour les grandes entreprises nationales opérant à l'international². Dans ce panorama, l'Union européenne se distingue par la portée extraterritoriale et contraignante de son dispositif. la CSDDD ne se limite pas à un secteur particulier, mais embrasse un champ large incluant les droits humains, l'environnement et la gouvernance des chaînes de valeur, assorti de sanctions juridiques en cas de non-conformité³.

2.4.4. Enjeux pour le Maroc

Pour le Maroc, la directive européenne représente un défi considérable, mais aussi une opportunité stratégique. Les petites et moyennes entreprises marocaines sont particulièrement exposées à des difficultés de mise en conformité, faute de ressources financières, techniques et humaines suffisantes pour répondre aux exigences de cartographie, de *reporting* et de contrôle⁴. Ce risque pourrait entraîner une marginalisation de certaines filières exportatrices qui peinent déjà à s'insérer dans les chaînes de valeur mondiales. Toutefois, ce défi peut être transformé en avantage comparatif si le Maroc adopte une diplomatie normative proactive, visant à négocier avec l'Union européenne des mécanismes de soutien, de financement et de transfert de compétences⁵. Le renforcement des capacités locales par la formation, l'audit et la certification est également une condition sine qua non pour éviter le

¹ Government of Japan, *Guidelines on Respecting Human Rights in Responsible Supply Chains* (2022).

remédiation remédiation ² Walk Free, *South Korea Reintroduces Mandatory Human Rights and Environmental Due Diligence Bill* (2025).

³ N. Bueno, *The EU Directive on Corporate Sustainability Due Diligence (CSDDD): The Final Political Compromise* (2024) Business and Human Rights Journal.

⁴ OCDE, *OECD Due Diligence Guidance for Responsible Business Conduct* (2018) Paris: OECD Publishing.

⁵ ClientEarth, *Analysis of Sectoral Scope of the CSDDD* (2024) London.

décrochage. Enfin, le positionnement de Laâyoune comme hub régional de conformité et de logistique durable permettrait au Maroc de se projeter comme un acteur central dans l'intégration économique euro-africaine, consolidant ainsi sa compétitivité et son influence normative¹.

2.4.5. Laâyoune-Sakia El Hamra : un territoire-pilote de compliance extraterritoriale

a. Hypothèse analytique : un territoire d'ancrage des normes globales

Plutôt que de se limiter à une périphérie passive, la région de Laâyoune-Sakia El Hamra doit être envisagée comme un territoire d'ancrage actif des normes globales. La mise en œuvre de la CSDDD de l'Union européenne n'y représenterait pas une simple contrainte, mais une opportunité d'expérimenter l'adaptation des standards internationaux aux réalités locales. Cette hypothèse s'appuie sur le concept du *Brussels Effect*, qui montre la capacité de l'UE à imposer ses normes au reste du monde², ainsi que sur les approches de la gouvernance multiniveaux, où la réussite dépend de l'articulation entre échelons supranationaux, nationaux et territoriaux³.

Toutefois, la littérature sur la diffusion normative en Afrique souligne le risque d'un "standardisme imposé". L'application directe de normes européennes peut fragiliser les économies locales lorsqu'elle n'est pas accompagnée d'adaptations institutionnelles et techniques⁴. À l'inverse, d'autres auteurs défendent l'idée d'une "modernisation accélérée" rendue possible par l'effet de contrainte externe⁵. C'est dans ce cadre théorique que Laâyoune-Sakia El Hamra peut être analysée comme un laboratoire des tensions entre contraintes exogènes et opportunités endogènes.

b. Les atouts endogènes de la région

¹ Observatoire marocain de la TPME, *Rapport annuel 2024 sur les PME marocaines* (2024) Rabat.

² Bradford, A. (2020). *op. cit.*

³ Sabel, C., & Zeitlin, J. (2010). *Experimentalist Governance in the European Union: Towards a New Architecture*. Oxford: Oxford University Press.

⁴ De Ville, F., & Siles-Brügge, G. (2019). *The Politics of TTIP*. Routledge.

⁵ Patrin, M. (2021). The Brussels Effect and EU external action: A critical reading. *European Journal of Legal Studies*, 13(1), 75-104.

La pertinence de Laâyoune–Sakia El Hamra repose sur des avantages structurels qui la distinguent d'autres régions marocaines.

- **Les infrastructures portuaires et logistiques**

Le futur port de Dakhla Atlantique, inscrit dans la stratégie portuaire 2030, illustre cette ambition. Conçu pour accueillir des navires de fort tonnage et structuré autour de zones logistiques et industrielles, il vise à relier le Maroc aux flux transsahariens et atlantiques⁵. Cette trajectoire rappelle l'expérience de Tanger Med, qui, avec 8,6 millions d'EVP¹ traités en 2023, s'est imposé comme premier port africain².

Toutefois, Tanger Med révèle aussi les limites d'une telle expansion. Malgré des initiatives de durabilité (énergie solaire, certifications environnementales), son impact écologique reste élevé³. La région de Laâyoune–Sakia El Hamra peut donc capitaliser sur cette expérience pour anticiper les exigences de conformité environnementale de la CSDDD dès la phase de conception.

- **Transition énergétique et verdissement territorial**

La région est déjà un pôle énergétique stratégique. Le parc éolien de Tarfaya (300 Mégawatt) contribue de manière significative à la réduction des émissions de CO₂⁴, tandis que la centrale solaire Noor Laâyoune complète le mix énergétique renouvelable⁵. Ces projets renforcent l'image de la région comme producteur d'énergie propre, un atout majeur pour répondre aux critères ESG de la CSDDD.

¹ EVP (Équivalent Vingt Pieds) : unité de mesure standard du trafic portuaire et maritime, correspondant à un conteneur de 20 pieds de long (≈ 6,1 m). Un conteneur de 40 pieds équivaut à 2 EVP. Cette unité internationale (*Twenty-foot Equivalent Unit – TEU*) permet de comparer la capacité des ports à l'échelle mondiale.

² UNCTAD. (2023). *Review of Maritime Transport 2023*. Geneva.

³ Afilal, A., & El Ghazouani, R. (2019). Toward a study of environmental impact of the Tangier Med port container terminals. *IJACSA*, 10(2), 112–119.

⁴ Office National de l'Électricité et de l'Eau Potable (ONEE). (2020). *Rapport sur les énergies renouvelables*. Rabat.

⁵ MASEN. (2022). *Programme solaire Noor*. Rabat.

De plus, les initiatives exploratoires dans l'hydrogène vert ouvrent la perspective d'un hub énergétique exportateur vers l'Europe et l'Afrique. Selon l'UNCTAD¹ et la BAD², l'Afrique peut jouer un rôle central dans les filières mondiales de l'hydrogène décarboné, à condition que les investissements soient accompagnés de dispositifs de transfert de technologie³.

- **Intégration africaine et rôle dans la ZLECAf**

L'insertion de la région dans la ZLECAf lui donne une portée continentale. Elle peut devenir un corridor privilégié pour connecter les pays du Sahel aux marchés mondiaux via l'Atlantique⁴. L'Initiative Atlantique, portée par le Maroc, confirme cette vocation en proposant d'arrimer les économies enclavées du Sahel à la façade atlantique marocaine⁵.

Cette position en fait une interface normative unique, où se croisent standards africains et exigences européennes. Là où d'autres régions marocaines comme Agadir ou Nador se limitent à un rôle sectoriel (pêche, commerce trans méditerranéen), Laâyoune-Sakia El Hamra dispose d'un potentiel multi-sectoriel et transcontinental.

c. Limites, risques et conditions de réussite

Si les atouts sont indéniables, plusieurs risques structurels doivent être pris en compte pour éviter que la région ne devienne une vitrine fragile.

¹ UNCTAD (CNUCED) : Organe des Nations Unies créé en 1964, chargé de promouvoir l'intégration des pays en développement dans l'économie mondiale à travers le commerce, l'investissement et le développement durable.

² BAD (Banque Africaine de Développement) : Institution financière panafricaine fondée en 1964, qui soutient le développement économique et social de l'Afrique par le financement de projets et l'intégration régionale.

³ UNCTAD. (2023). *World Investment Report 2023: Investment in Sustainable Energy*. Geneva.

⁴ UNCTAD. (2021). *Economic Development in Africa Report 2021: AfCFTA*. Geneva.

⁵ African Development Bank. (2022). *African Economic Outlook 2022*. Abidjan.

- **Normativité imposée** : le *Brussels Effect* peut conduire à une hétéronomie normative, excluant les PME locales incapables de supporter les coûts de conformité¹.
- **Capacités institutionnelles** : l'absence de laboratoires de certification, d'auditeurs accrédités et de gouvernance locale transparente peut réduire la CSDDD à une formalité sans effets concrets².
- **Conflits normatifs** : la superposition de normes marocaines, africaines (ZLECAf, CEDEAO) et européennes peut générer des contradictions juridiques³.
- **Volatilité géopolitique** : la dépendance aux financements extérieurs et les fluctuations des marchés énergétiques exposent la région à des incertitudes structurelles⁴.

La réussite du projet dépendra également de l'implication des collectivités territoriales de Laâyoune et de la participation active des acteurs privés locaux, conformément au principe de territorialisation consacré par la Constitution marocaine de 2011 (art. 136-145).

d. Comparaison internationale et enseignements

L'expérience de Laâyoune-Sakia El Hamra peut être rapprochée de cas comparables :

¹ Patrin, M. (2021). *op. cit.*

² Banque mondiale. (2020). *Maroc : Vers un développement durable et inclusif*. Washington D.C.

³ UNCTAD. (2021). *Economic Development in Africa Report 2021: AfCFTA*. Geneva.

⁴ Sjursen, H. (2006). The EU as a "normative power". *Journal of European Public Policy*, 13(2), 235-251.

- Durban (Afrique du Sud), principal port de la SADC¹, qui fait face à des défis similaires en matière de durabilité et de conformité aux standards internationaux.
- Port-Saïd (Égypte), qui, dans le cadre de la Zone économique du canal de Suez, a intégré des zones logistiques vertes destinées à attirer les IDE.
- Zones pilotes chinoises (par ex. Shanghai Free Trade Zone), qui ont expérimenté des standards environnementaux renforcés dans des zones franches pour attirer les multinationales.

Ces expériences montrent que le succès d'une zone pilote dépend moins de l'infrastructure que de la capacité institutionnelle à articuler normes internationales et réalités locales.

e. Laâyoune comme zone pilote de compliance

Ainsi, Laâyoune-Sakia El Hamra réunit des conditions favorables pour devenir une zone pilote de compliance extraterritoriale. Ses ports, ses projets énergétiques et son rôle continental en font un terrain idéal pour expérimenter la CSDDD. Mais son succès dépendra d'un accompagnement ciblé (financier, technique, institutionnel) et d'une gouvernance locale renforcée. En ce sens, la région peut devenir une boîte noire de la régulation transnationale, capable d'offrir à la fois un modèle et un retour d'expérience utile pour l'Afrique et pour l'Europe.

Conclusion

L'analyse de la régulation environnementale et sociale des chaînes d'approvisionnement à travers le prisme de la compliance extraterritoriale met en lumière une dynamique normative inédite, où l'Union européenne s'impose comme un acteur structurant de la gouvernance durable mondiale. L'adoption de la CSDDD, en transformant la responsabilité sociétale des entreprises en obligation juridique et en projetant ses standards au-delà de ses frontières, illustre la montée en

¹ La SADC (*Communauté de développement d'Afrique australe*) est une organisation régionale créée en 1992, regroupant 16 États d'Afrique australe pour promouvoir l'intégration économique, la paix et le développement durable.

puissance d'un modèle de régulation hybride articulant droit interne, engagements internationaux et conditionnalité commerciale¹.

Dans le contexte euro-africain, cette évolution se présente comme une dialectique de contraintes et d'opportunités. Elle constitue une contrainte, car les économies africaines, et particulièrement les PME, demeurent exposées à des exigences de conformité élevées, qui risquent d'accentuer leur vulnérabilité institutionnelle et financière². Toutefois, elle ouvre également une opportunité stratégique. La mise en conformité peut devenir un levier de compétitivité et d'attractivité, en renforçant l'accès aux marchés européens, en attirant les investisseurs sensibles aux critères ESG, et en intégrant davantage les acteurs africains dans les chaînes de valeur mondiales³.

L'exemple du secteur du cacao en Côte d'Ivoire et au Ghana illustre ces tensions. Alors que la CSDDD impose une traçabilité stricte pour lutter contre la déforestation et le travail des enfants, les coopératives locales peinent à supporter les coûts de certification, risquant la marginalisation de petits producteurs, mais offrant en même temps une opportunité de modernisation de la filière⁴. De manière analogue, au Kenya, la filière floricole exportatrice vers l'UE fait face à de nouvelles obligations sociales et environnementales qui peuvent soit renforcer son attractivité internationale, soit créer des barrières de marché insurmontables pour les petits exploitants.

Pour le Maroc, partenaire privilégié de l'UE et acteur pivot en Méditerranée et en Afrique, cette dialectique prend une dimension particulière. La CSDDD peut se transformer en outil de diplomatie normative et en vecteur d'attractivité continentale, à condition qu'elle soit accompagnée d'investissements dans la

¹ Bradford, A. (2020). *op. cit.*

² South Centre. (2021). *EU due diligence law: A new form of colonialism?* Genève: South Centre.

³ United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2023). *World investment report 2023: Investment in sustainable energy*. Geneva: United Nations.

⁴ Gathii, J. (2023). Colonialism and sustainability standards. *Third World Quarterly*, 44(6), 1125–1143. <https://doi.org/10.1080/01436597.2023.2188842>

gouvernance institutionnelle, l'innovation technologique et les infrastructures logistiques. Dans le cas de la région de Laâyoune–Sakia El Hamra, l'application des standards européens pourrait contribuer à faire émerger une zone pilote de conformité durable, renforçant le rôle du Maroc comme interface normative entre l'Europe et l'Afrique.

En définitive, la compliance extraterritoriale ne doit pas être perçue uniquement comme une contrainte imposée, mais comme un laboratoire de coopération internationale. Sa légitimité dépendra de la capacité des acteurs européens et africains à instaurer un équilibre entre l'universalisation des standards et le respect des souverainetés nationales, en mobilisant des mécanismes de soutien financier, technique et de renforcement des capacités¹. À l'avenir, l'évaluation de ce dispositif devrait s'appuyer sur des indicateurs concrets, en l'occurrence, le degré d'intégration des PME africaines dans les chaînes de valeur mondiales, la réduction mesurable des atteintes aux droits humains et à l'environnement, ainsi que la capacité des partenariats euro-africains à générer un développement durable équitable.

¹ Manners, I. (2002). Normative power Europe: A contradiction in terms? *Journal of Common Market Studies*, 40(2), 235–258.

Bibliographie

- Amnesty International. (2024). *CSDDD: Risques de protectionnisme vert*. Londres: Amnesty International.
- Banque africaine de développement (BAD). (2024). *Green Bond Program*. Abidjan: BAD.
- Banque mondiale. (2022). *Financing climate action in developing countries*. Washington, DC: World Bank.
- Bradford, A. (2020). *The Brussels Effect: How the European Union Rules the World*. Oxford: Oxford University Press.
- Christopher, M. (2016). *Logistics & Supply Chain Management* (5^e éd.). Pearson.
- Cohen-Jonathan, G., & Gautier, P. (2010). *Les droits de l'homme au sens du droit européen*. Paris: LGDJ.
- Commission européenne. (2019). *The European Green Deal* (COM(2019) 640 final). Bruxelles: Commission européenne.
- Commission européenne. (2023). *Eurobaromètre spécial 532 : Attitudes des Européens à l'égard du commerce durable*. Bruxelles: Commission européenne.
- Commission européenne. (2024). *Corporate Sustainability Due Diligence Directive: Questions & Answers*. Bruxelles: Commission européenne.
- Conseil national des droits de l'homme (CNDH). (2021). *Rapport annuel sur la situation des droits de l'homme au Maroc*. Rabat: CNDH.
- Decaux, E. (2008). *Les Nations Unies et les droits de l'homme*. Paris: Pedone.
- Gereffi, G. (2018). *Global Value Chains and Development*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (OHCHR). (2011). *Principes directeurs relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme : mise en œuvre du cadre "protéger, respecter et réparer"*. Genève: Nations Unies.

- Manners, I. (2002). Normative power Europe: A contradiction in terms? *Journal of Common Market Studies*, 40(2), 235–258.
- Ministère de la Transition énergétique et du Développement durable. (2023). *Rapport sur l'énergie au Maroc*. Rabat: MTEDD.
- OCDE. (2018). *OECD Due Diligence Guidance for Responsible Business Conduct*. Paris: OECD Publishing.
<https://doi.org/10.1787/9789264307636-en>
- République française. (2017). Loi n° 2017-399 du 27 mars 2017 relative au devoir de vigilance des sociétés mères et des entreprises donneuses d'ordre. *Journal officiel de la République française*.
- Royaume du Maroc. (2011). *Constitution du Royaume du Maroc*. Bulletin Officiel n°5964 bis du 30 juillet 2011.
- Sudre, F. (2018). *Droit international et européen des droits de l'homme* (12^e éd.). Paris: PUF.
- Union africaine. (2018). *Accord portant création de la ZLECAf*. Addis-Abeba: UA.
- Union européenne. (2022). Directive (UE) 2022/2464 du Parlement européen et du Conseil du 14 décembre 2022 relative au reporting de durabilité des entreprises (CSRD). *Journal officiel de l'Union européenne*, L 322, 15–62.
- Union européenne. (2024). Directive (UE) 2024/1760 du Parlement européen et du Conseil du 13 juin 2024 relative au devoir de vigilance des entreprises en matière de durabilité. *Journal officiel de l'Union européenne*, L 202, 1–125.

L'acquisition du langage et l'analogie

KHADIJA BOUZEKRAOUI

Sous la direction du professeur OUSSI KOUM AMAL

Laboratoire : L.R.A.L.L.A.R.C

Université Sultan Moulay Slimane, Beni-Mellal

Maroc

Résumé :

L'acquisition du langage constitue un processus complexe dans lequel l'enfant construit progressivement ses compétences linguistiques grâce à l'exposition, à l'interaction sociale et à ses capacités cognitives internes. Parmi les mécanismes mobilisés, l'analogie joue un rôle central : elle permet à l'enfant de reconnaître des schémas, de rapprocher des structures lexicales et syntaxiques, et d'inférer de nouvelles formes à partir d'exemples connus. Ce raisonnement analogique facilite non seulement l'apprentissage du vocabulaire, mais aussi la généralisation des règles morphologiques et grammaticales. Les recherches en psycholinguistique montrent que l'analogie intervient dès les premiers stades du développement, agissant comme un moteur d'hypothèses linguistiques et un outil d'adaptation face à la variabilité des usages. Ainsi, l'acquisition du langage peut être comprise comme une dynamique où l'enfant combine exposition, imitation, créativité et analogie pour construire un système linguistique cohérent.

Mots-clés : Acquisition du langage, Raisonnement analogique, Psycholinguistique, Développement cognitif, Généralisation des règles.

Introduction

Dans les recherches scientifiques le paradigme cognitif, s'est développé, à partir des années soixante, dans divers domaines de la recherche scientifique. Un rapprochement interdisciplinaire et une abondance de découvertes scientifiques, à priori, en psycholinguistique, en informatique, la cybernétique, les sciences de l'information et la linguistique, ont instauré une tendance remarquable vers la cognition. Ces différentes disciplines se sont convergées vers une vision commune de l'esprit humain du fait qu'il est considéré comme un système cognitif. Une évolution colossale dans plusieurs domaines scientifiques va aiguillonner l'affleurement de ce tournant. Nous citons, à titre d'exemple, Turing et sa machine universelle 1936, l'invention de l'ordinateur par Von Neumann en 1948 et les travaux de la cybernétique. L'éclosion effective de cette tendance cognitive est incontestablement liée aux travaux de plusieurs linguistes, des disciples de Chomsky, qui se sont opposés à ses travaux et refusèrent la primauté accordée à la syntaxe et la marginalisation du sens dans sa théorie. Des chercheurs instaurent une unanimité indiscutable à propos de la dépendance de la faculté du langage et de la propriété du langage qui a pour dessein la construction des structures mentales, à bases sémantiques, qui se combinent pour donner des structures complexes. Nous évoquerons Lakoff et ses travaux sur la métaphore conceptuelle, Langacker le fondateur de la grammaire cognitive, Gille Fauconnier et sa fameuse théorie sur les espaces mentaux aussi Leonard Talmy qui traitait de la relation de la grammaire avec la cognition. D'autres chercheurs se sont intéressés aux problèmes de l'acquisition du langage et spécialement à l'apprentissage et l'enjeu des sciences cognitives dans l'explication de ce processus, un thème qui fera l'objet de notre humble travail.

1- Le cognitivisme et le langage

1.1- La cognition

La cognition se définit comme étant un ensemble de processus mentaux régies par des mécanismes cérébraux liées à la connaissance .Des processus qui s'associent afin d'assurer le traitement de l'information et la construction des

connaissances. Ces processus sont appelés « fonctions cognitives ». Nous distinguons plusieurs processus chez l'être humain à savoir : la mémoire; le raisonnement ; la catégorisation, la prise de décision et enfin Le langage qui est la pierre angulaire de ce travail.

1.2– L'esprit humain

Pour les cognitivistes, l'esprit humain, ne voit pas le monde extérieur et ne saisit pas la réalité en soit, mais il l'interprète, l'organise, lui donne sens, la forme, l'assimile et la transforme pour la connaître. Aussi, les adeptes de cette approche considèrent que le cerveau est une machine biologique qui traite des

Informations et qui gère des représentations en se basant sur des processus cognitifs.

1.3– Le langage

Le langage est un phénomène complexe qui était au centre d'intérêt de plusieurs disciplines. Celles-ci ont essayé de décortiquer cette faculté en donnant des réponses aux questions que nous venons de mentionner dans l'introduction. De ce fait, l'approche cognitive rejette le postulat chomskyen qui suppose l'innéisme et l'autonomie de la faculté du langage et opte pour une théorie de la dépendance du langage des autres facultés humaines. Des processus en interaction mutuelle. En effet, l'acquisition d'une grammaire d'une langue, est envisagée comme étant une construction dynamique à travers l'usage d'une cette même langue. Donc, l'usage est le facteur qui mène un individu à acquérir des structures linguistiques propres auxquelles il est confronté. Alors, un enfant peut apprendre le français ou l'arabe à travers son implication dans cet environnement linguistique. Cette acquisition demeure le fruit d'une construction (gestalt) des totalités linguistiques dotées d'une forme et d'une fonction.

Par exemple un enfant qui produit la phrase suivante « Le chat lèche l'os » n'implique pas qu'il possède une structure de catégories (verbe, nom, objet) et qu'il les a combinés pour produire cet énoncé. Mais, les énoncés sont compris en un tout gestalt employé comme modèle de base à partir duquel d'autres

énoncés peuvent être produits « le chat attrape la souris ». En effet, l'enfant construit des catégories abstraites, des schémas à partir des éléments concrets auxquels il s'est affronté. Ainsi, les êtres humains pendant l'âge précoce construisent leur langage, leurs compétences linguistiques, en se basant sur des processus cognitifs généraux qui les stockent sous forme de représentations.

2– L'usage et l'acquisition du langage

Les cognitivistes considèrent que le langage est une faculté qui n'est pas innée mais une entité construite chez l'être humain par l'usage du langage. En somme, c'est l'emploi du langage qui suscite la construction de la compétence linguistique des individus. Des connaissances qui sont décodées, stockées et récupérées au moment de l'activité langagière. À ce moment plusieurs processus mentaux interviennent dans ce traitement. Dans ce qui suit nous présenterons succinctement quelques mécanismes essentiels qui s'activent pour traiter et stocker ces informations.

2.1– L'air de Broca et l'air de Wernicke

Les sciences cognitives sont un champ pluridisciplinaire qui a amplement profité de l'évolution scientifique, dans plusieurs domaines, qui a marqué la fin du vingtième siècle. Surtout, en biologie, psychologie et les neurosciences. L'étude du langage s'est basée sur plusieurs approches pour mettre en arène une autre conception du langage. Nous citerons à titre d'exemple la découverte des zones actives pendant le traitement du langage. Nous distinguons la zone de Broca, qui prend le nom du médecin Paul Broca qui a découvert cette aire, la zone est responsable de la production du langage. La deuxième aire et celle de Wernicke, découverte par Carle Wernicke, qui est responsable de la compréhension du langage. Une anatomie que nous présentons dans le schéma suivant :

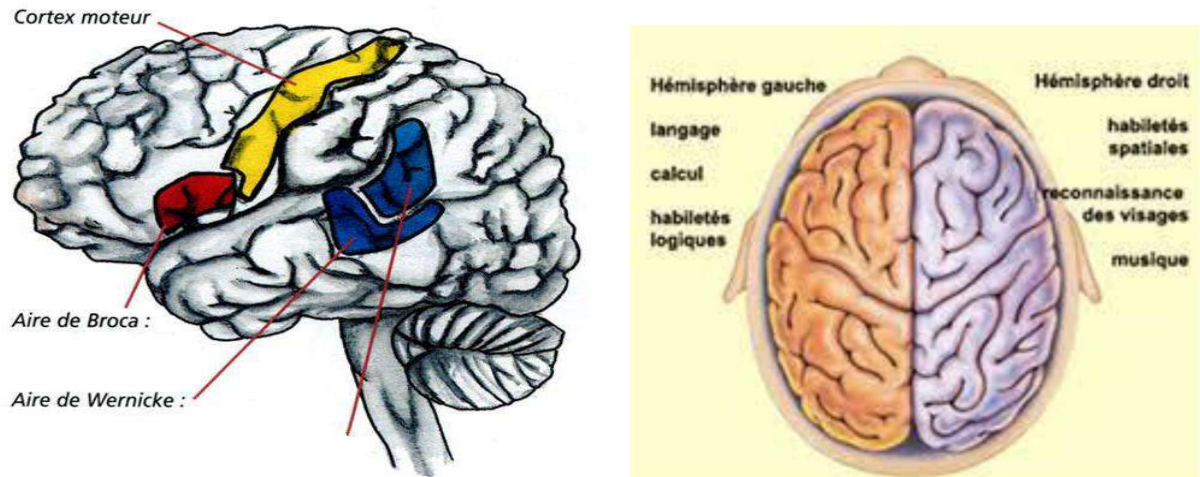


Figure 1 : L'air de Broca et de Wernicke

2.2- Le traitement de l'information

L'approche cognitive avait pour objectif décrire les processus par lesquels une entrée sensorielle (Input) est transformée, stockée, rappelée et employée. Nous proposons ce schéma adapté qui traite des étapes du traitement de l'information en général. Un processus cognitif similaire à celui du traitement informatique :

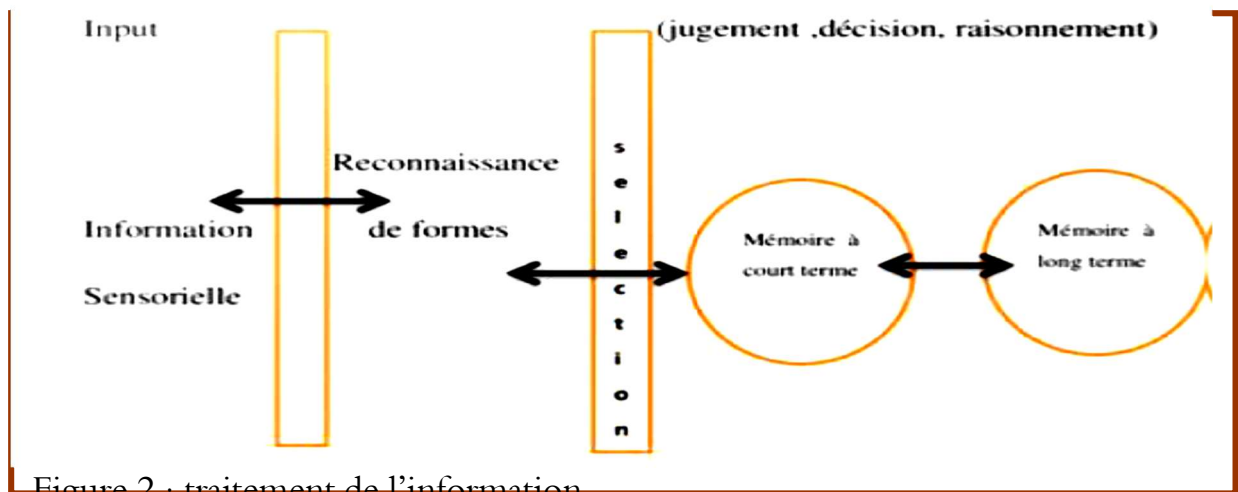


Figure 2 : traitement de l'information

Les connaissances sont stockées sous forme de représentations stabilisées dans la mémoire à long terme. Ces représentations dépendent de la tâche à réaliser. Autrement dit, ces formes sont des éléments occasionnels et précaires. Par exemple un prof qui présente un cours, certes il a des connaissances

générales sur la tâche à réaliser pour un groupe donné au moment de sa réaction. Ces représentations sont organisées sous forme de réseaux, scripts, schèmes (selon Piaget).

2.3– La mémoire

La mémoire est un élément essentiel dans toutes les activités de l'homme sans mémoire l'être humaine ne peut pas stocker ses connaissances pour y accéder au moment où il veut. On distingue trois mémoires principales : Premièrement, la mémoire sensorielle qui s'occupe de la conservation très brève de l'information apportée par les sens. Deuxièmement la mémoire à court terme qui enregistre temporairement les événements (par exemple le numéro de téléphone) et elle dure quelques dizaines de secondes. Enfin, la mémoire à long terme qui emmagasine les événements de notre vie et retient le sens des mots et les habiletés manuelles apprises (conduire). Sa capacité semble illimitée et elle peut durer des jours, des mois, des années, voire toute une vie. Ces connaissances sont stockées dans la mémoire et se manifestent sous forme de représentations. De ce fait, le langage est structuré sous forme de représentations qui sont stockées dans notre mémoire. Au moment de la parole ces structures abstraites émanent et permettent à l'être humain de comprendre les différents messages. Ses connaissances entretiennent des relations complexes entre elles.

3– Le lexique mental

Définition

La structure mentale du lexique se présente sous forme d'un dictionnaire qui permet à l'être humain de comprendre ce qu'il aperçoit de l'extérieur. Les chercheurs précisent que ce lexique est un stocke d'information et des entrées

lexicales, enregistrées dans la mémoire, organisées d'une façon complexe et géré par un système complexe. Selon le dictionnaire de linguistique de Jean Dubois et al, « ***comme terme de linguistique général, le mot lexique désigne l'ensemble des unités formant la langue d'une communauté, d'une activité humaine, d'un locuteur, etc.*** » (p.282). Nous pouvons dire que le lexique mental est une

représentation conceptuelle qui se rapporte à des entrées (lettres, phonèmes) d'ordre sémantique et phonologique

3.2– L'organisation du lexique mental

Plusieurs chercheurs se sont intéressés à l'étude des outils du fonctionnement du lexique mental. Dans les sciences cognitives ces données se forment de représentations qui nous permettent de s'exprimer en y accédant pendant l'activité langagière. Pour l'anglais on parle de 50000 à 80000 mots. Cela selon les capacités de la personne. Le modèle de la production langagière de Willem Levelt avoue que le lexique mental comporte au moins trois niveaux de stockage différents que nous présentons dans la figure ci-après :

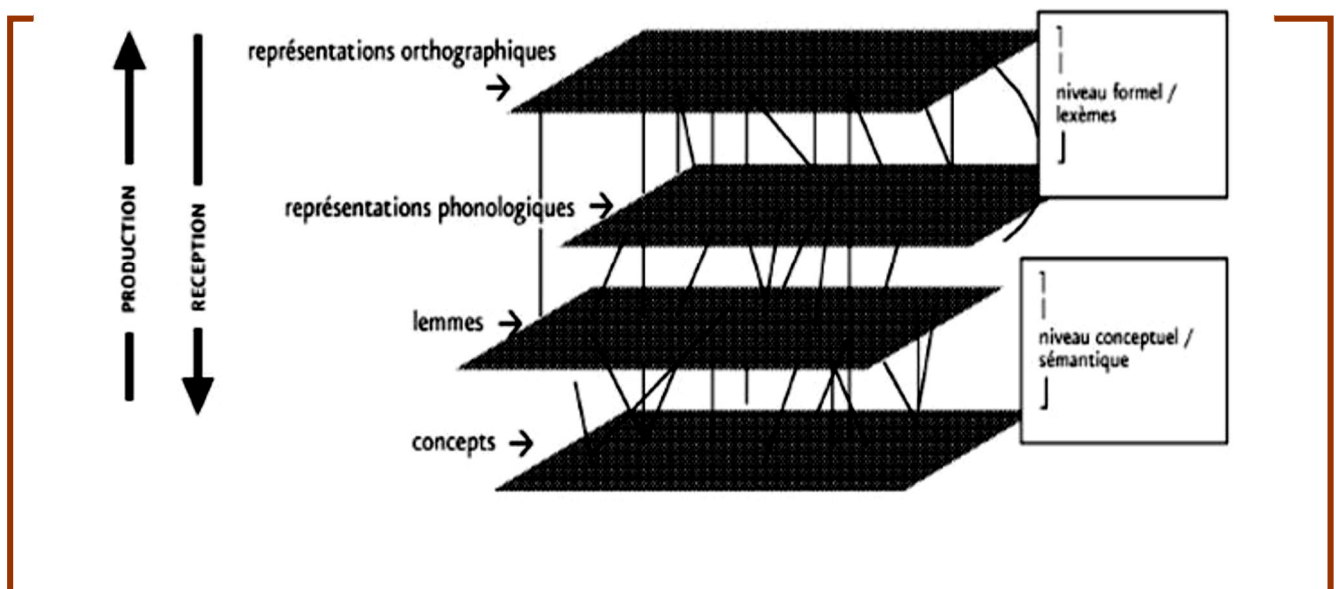


Figure 3 : l'organisation du lexique mentale

- Le niveau des concepts en mémoire.
- Le niveau des lemmes (« lexical items unspecified for phonological form [but] semantically and syntactically specified », Levelt 1992 : 5).

→ Le niveau des lexèmes – les représentations phonologiques et orthographiques des mots.

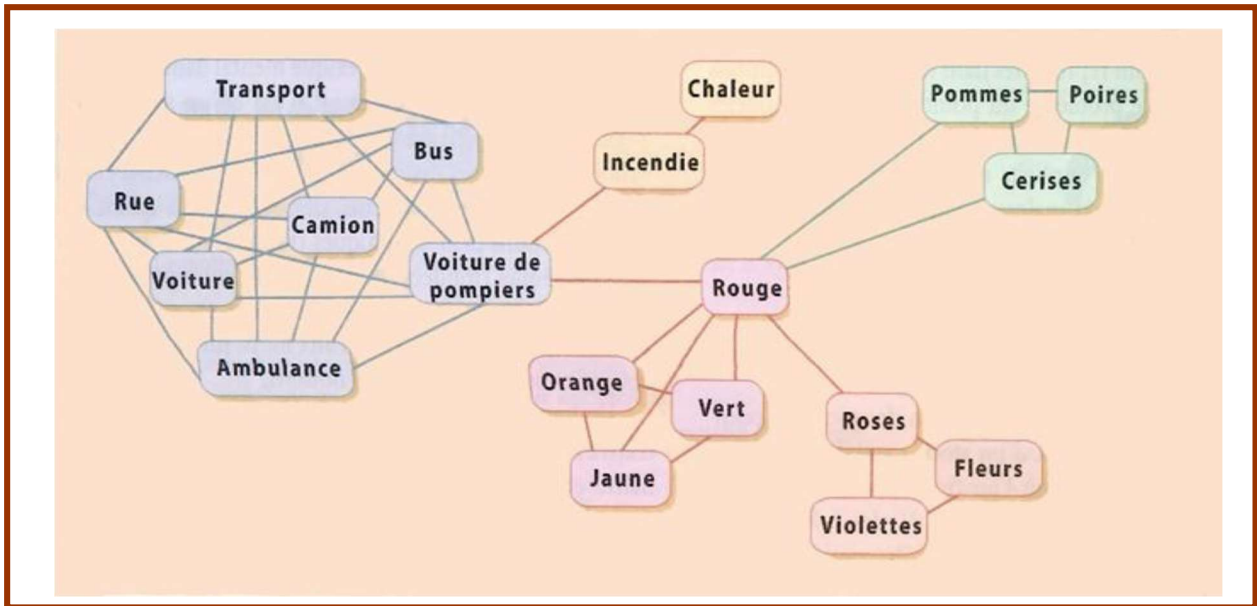


Figure 4 : le lexique mental et ces différentes connexions

La figure 4 montre que le lexique est organisé de façon complexe et que chaque entité linguistique, que ce soit une lettre, un mot, entretient des connexions avec d'autres entités. Ces éléments sont comme des bulles de savon qui s'activaient et disparaissaient au moment du traitement de l'information et implique d'autres processus mentaux dans ce mécanisme. En outre, l'acquisition ou la compréhension du langage est dépendantes des autres fonctions cognitives.

4– La compréhension

La compréhension du langage est un processus complexe qui consiste à construire des représentations mentales des informations offertes par le message lui-même et les connaissances d'un individu. Comprendre, un texte ou un mot, par exemple, est influencé par les schémas stockés dans nos mémoires. Des représentations qui s'activent parfois par des images, des titres associés à ce message. Comprendre c'est pouvoir construire une représentation mentale de l'information auxquelles on est confrontée en se basant sur les informations

données par le texte, le mot et les connaissances effectives de l'individu. À vrai dire, comprendre c'est activer plusieurs processus mentaux afin d'élaborer une

représentation mentale, qui diffèrent d'un être humain à l'autre, en considérant plusieurs facteurs : l'expérience, la mémoire, la compétence linguistique et en se basant sur d'autres fonctions cognitives telles que la catégorisation et le raisonnement par analogie que nous présentons ci-après.

2– L'analogie

L'analogie est un processus de la cognition humaine. Selon D.Hofstadter (2013) : « L'analogie est au cœur de la pensée », dans notre vie quotidienne nous pratiquons l'analogie lorsque nous sommes devant des situations nouvelles. Elle permet de trouver l'inconnu à partir de ce que l'on connaît déjà. Elle utilisée comme méthode dans plusieurs disciplines : physique, biologie, mathématique, psychologie, linguistique, sciences cognitives...

Elle joue un rôle très important dans l'apprentissage. En pédagogie, c'est un mode de raisonnement qui consiste à construire des connaissances à partir des connaissances antérieures, c'est un processus par lequel l'enfant développe des nouveaux concepts en les rapportant et en les transmettant à d'autres concepts déjà acquis par analogie.

2.1– Définition de l'analogie

Définitions selon les dictionnaires Larousse et le Robert

Larousse

- ☐ « Rapport existant entre des choses ou entre des personnes qui présentent des caractères communs ; ressemblance, similitude : Analogie de deux situations, entre deux situations, d'une situation avec une autre.
- ☐ Point commun à des choses et qui crée leur ressemblance : Deux romans dans lesquels on relève de nombreuses analogies.
- ☐ Action qui détermine l'apparition dans la langue de nouvelles

formes à partir de correspondances qui existent entre des termes d'une même classe. »

Le robert

Ressemblance établie par l'esprit (association d'idées) entre deux ou plusieurs objets de pensée essentiellement différents. → correspondance, rapport. Analogie entre deux comportements. — Raisonement par analogie, qui conclut d'une ressemblance partielle à u → induction.

(DANS LE LANGAGE) « Vous dites » (incorrect) est formé par analogie avec « vous lisez ».

ne autre ressemblance plus générale Le mot analogie, du grec *analogia* est composé du préfixe ana- qui

signifie "de bas en haut, en remontant, en arrière, à rebours ou en sens contraire » (Petit Robert 1993 : 86) et de -logie, du grec *logia* dérivé du substantif masculin *logo* "signifiant "discours". Selon le Petit Robert (1993 : 1459), "le suffixe -logie sert à désigner des sciences, des études méthodologiques, des façons de parler, des figures de rhétorique, des ouvrages".

L'analogie est parfois confondue avec d'autres termes comme la

similarité, la correspondance, la comparaison, la métaphore etc. Cependant ils n'ont en commun que le fait qu'ils font ressortir des similitudes à partir des comparaisons et des rapports de correspondance entre les éléments d'une situation inconnue et celles d'une situation familière.

2.2– L'analogie classique

La notion d'analogie était l'objet de plusieurs recherches. La plus ancienne est celle d'Aristote ; repris par Goswami (1992) qui définit l'analogie comme suit : « *Je dis qu'il y a analogie (ou proportion) lorsque le second nom est au premier comme le quatrième est au troisième ; car on dira le quatrième à la place du second et le second à la place du quatrième ; quelquefois aussi l'on ajoute, à la place de ce dont on parle, ce à quoi cela se rapporte.* » Pour lui, l'analogie implique au moins quatre

termes (A, B, C, D), dont le second est relié au premier comme le quatrième au troisième (B est à A ce que D est à C).

Plusieurs chercheurs se sont penchés sur l'analogie afin d'approfondir ce processus analogique en éducation.

Aujourd'hui, le terme analogie a une acception beaucoup plus large que celle proposée par Aristote. Le raisonnement analogique est un processus de la cognition humaine. Il permet d'expliquer de nouveaux concepts à l'aide de concepts plus familiers et connus, et de décrire des nouveaux phénomènes ou d'adopter une attitude dans une situation inconnue. Il est défini par **Nicolas Stroppa** comme: « un appariement entre deux descriptions, correspondant à des situations, *la source* et *la cible* ; une inférence est effectuée par un transfert de connaissance de la situation familière (*la source*) vers la situation moins familière (*la cible*), enrichissant de la sorte notre connaissance relative à cette dernière. »



Figure 5 : Appariement entre la situation source et la situation cible

Conclusion

Nous pouvons dire que l'analogie est une stratégie de type constructiviste. Elle implique un processus de construction des connaissances en faisant appel aux connaissances antérieures des apprenants qui jouent un rôle important dans le développement des nouveaux concepts tel que mentionné par Tardif (1997).

L'analogie est un type de raisonnement inductif, qui permet la généralisation d'une situation connue dans le but de pouvoir assimiler une nouvelle situation qui est proche de la précédente (Holyoak & Thagard, 1995).

L'art-thérapie dans la prise en charge de la maladie mentale :

Un levier thérapeutique global

ABDELOUAHED EL ABBASSI

PhD en sciences du langage

Maroc

Résumé :

L'art-thérapie est une approche thérapeutique utilisant la création artistique comme médiation pour favoriser l'expression, la compréhension et la transformation des expériences internes. Elle constitue une alternative essentielle lorsque le langage verbal est insuffisant ou difficile à mobiliser. S'appuyant sur des fondements psychologiques, neuroscientifiques et psychodynamiques, l'art-thérapie offre un espace sécurisant où la symbolisation et la créativité facilitent la régulation émotionnelle, la reconstruction de soi et l'exploration identitaire. Ses bénéfices sont particulièrement observés en santé mentale auprès de personnes vivant avec des troubles anxieux, dépressifs, traumatiques ou psychiatriques.

Au-delà des interventions individuelles, elle contribue également au renforcement du lien social et à la valorisation des dimensions culturelles et communautaires. Face aux défis posés par les maladies chroniques, psychiatriques ou somatiques, la médecine contemporaine reconnaît de plus en plus la nécessité d'une approche holistique. L'art-thérapie, discipline à la croisée de l'art et du soin, mobilise le processus créatif à des fins thérapeutiques. Cet article expose les fondements de l'art-thérapie, son action sur le vécu de la maladie et ses applications cliniques, tout en discutant de ses limites et perspectives.

Ce résumé présente les principes, les mécanismes et les principales applications cliniques de l'art-thérapie, soulignant sa pertinence croissante dans les pratiques contemporaines de soin.

Mots-clés : Art-thérapie, maladie mentale, fondements, créativité, thérapie.

Abstract :

Art therapy constitutes a clinical modality in which artistic production is used as a mediating process to access, express, and transform internal experiences that may be difficult to verbalize. Rooted in psychological, neuroscientific, and psychodynamic paradigms, this approach provides a structured and contained therapeutic space where symbolization, creativity, and non-verbal expression promote emotional regulation, self-reconstruction, and identity elaboration. Evidence increasingly demonstrates its relevance within mental health care, particularly for individuals affected by anxiety, depressive, trauma-related, or psychiatric disorders.

Beyond its individual benefits, art therapy fosters social cohesion and reinforces cultural and community dimensions of well-being. In response to the complex challenges posed by chronic, psychiatric, and somatic illnesses, contemporary healthcare frameworks are progressively integrating holistic and interdisciplinary perspectives. Positioned at the intersection of artistic practice and clinical care, art therapy mobilizes the creative process as a therapeutic agent capable of modulating the subjective experience of illness. This article examines its theoretical foundations, mechanisms of action, and principal clinical applications, while also addressing methodological limitations and emerging avenues for research.

Introduction :

L'expérience de la maladie dépasse la simple atteinte organique : elle bouleverse l'identité, le rapport au corps, aux autres et au sens de la vie. La biomédecine, bien qu'efficace sur le plan diagnostique et curatif, ne suffit pas toujours à accompagner l'ensemble des dimensions psychiques et sociales de la souffrance¹. L'art-thérapie, en proposant un espace d'expression symbolique et créative, contribue à rétablir un équilibre entre soin du corps et soin de l'âme.

Issue du mouvement des thérapies par l'art développé au milieu du XX^e siècle, cette pratique s'appuie sur l'idée que le processus artistique favorise l'intégration des émotions, la communication non verbale et la transformation du vécu de la maladie². Son champ d'application s'étend aujourd'hui des services hospitaliers aux structures communautaires, en passant par la psychiatrie et les soins palliatifs.

L'art-thérapie s'impose aujourd'hui comme une approche thérapeutique essentielle dans le champ de la santé mentale et du bien-être psychologique. Fondée sur l'idée que la création artistique constitue un moyen d'expression privilégié lorsque les mots manquent ou deviennent insuffisants, elle mobilise divers médiums, dessin, peinture, collage, modelage, écriture, musique pour permettre aux individus d'explorer, d'exprimer et de transformer leurs expériences internes.

En s'appuyant à la fois sur les fondements de la psychologie humaniste, des neurosciences et des approches psychodynamiques, l'art-thérapie offre un espace sécurisant où la symbolisation, la créativité et le processus artistique favorisent l'émergence d'une compréhension plus profonde de soi. Dans les milieux cliniques, elle est particulièrement pertinente auprès de personnes vivant avec des troubles anxieux, dépressifs, traumatiques ou psychiatriques, car elle permet une médiation non verbale accessible et respectueuse du rythme de chacun.

Cet article se propose d'examiner les fondements conceptuels de l'art-thérapie, ses mécanismes d'action, ainsi que ses applications cliniques dans différents contextes

¹ A. KLEINMAN, Les récits de maladie : souffrance, guérison et condition humaine. Basic Books, New York, 1988, P, 56.

² C. A, MALCHIODI, Handbook of Art Therapy (2e éd.). New York : Guilford Press 2012, p76.

de soin, afin de mieux comprendre sa place et son importance dans l'évolution des pratiques thérapeutiques actuelles.

I- Art- thérapie : Fondements théoriques et principes.

I-1- Origines et définitions :

L'art est un phénomène ancien. La relation entre art et thérapie, ou entre art et psychologie, remonterait au XVIII^e siècle ; toutefois, l'utilisation formelle des arts dans une optique complémentaire à une thérapie médicale est beaucoup plus récente dans l'histoire. On en trouve les premières traces à la fin des années 1800 et début 1900, notamment auprès des « malades mentaux », mais cette alliance prendra véritablement son envol après la Première Guerre grâce au travail réalisé auprès des vétérans affectés aux plans physique et psychologique.

L'art-thérapie est une approche thérapeutique qui se situe à la frontière de la psychologie et des arts visuels. Elle est « une discipline des sciences humaines qui étend le champ de la psychothérapie en y englobant l'expression et la réflexion tant picturale que verbale ». Plus qu'un exercice de création, elle constitue une démarche orientée, à travers les arts et la création, sur l'expression de soi, de ses pensées, de ses émotions ou de ses conflits intériorisés⁶, lorsque ceux-ci font obstacle à l'atteinte d'un bien-être.

Souvent confondue et mal comprise, il importe de savoir que l'art-thérapie s'adresse aux personnes en difficulté (psychologique, physique, sociale ou existentielle) et favorise une prise ou une « re-prise » de pouvoir sur sa vie en utilisant divers moyens d'expression et de création. Par le développement du potentiel créateur, elle accroît l'estime de soi, valorise un cheminement vers une santé mentale positive et agit efficacement sur le mieux-être psychologique de la personne.

Définition :

Le terme « art-thérapie » apparaît dans les années 1940 dans les pays anglo-saxons, notamment sous l'impulsion de Margaret Naumburg et Edith Kramer.

Influencée par la psychanalyse freudienne et jungienne, la pratique se conçoit comme une voie d'accès à l'inconscient par le biais de la production artistique¹.

L'art-thérapie est une méthode thérapeutique qui utilise la création artistique pour permettre aux individus d'exprimer leurs émotions et leurs pensées de manière non verbale. Contrairement aux thérapies traditionnelles qui se basent sur la parole, l'art-thérapie s'appuie sur l'acte de créer pour communiquer. Les participants sont encouragés à utiliser des mediums comme la peinture, le dessin, la sculpture, la danse ou la musique pour extérioriser ce qu'ils ressentent.

L'Organisation Mondiale de la Santé (OMS, 2019) définit les interventions artistiques en santé comme des activités qui intègrent des formes d'expression créatives dans la prévention, la promotion de la santé et le traitement. L'art-thérapie se distingue par la présence d'un art-thérapeute formé, qui accompagne le patient dans un processus créatif où le sens prime sur l'esthétique.

Qu'est-ce que l'art thérapie :

Le principe fondamental de l'art-thérapie² est le potentiel thérapeutique de l'expression artistique au service de la santé physique et mentale, le tout encadré par l'art-thérapeute qui accompagne son patient. Il s'agit d'une forme de psychothérapie qui consiste à créer quelque chose et à utiliser ce processus dynamique et le produit fini pour aider le patient à se sentir mieux. L'objectif de l'art-thérapeute est d'aider les patients à comprendre et à exprimer autrement leurs émotions par le biais de l'expression créative et ensuite à en faire du sens, voire de les transformer.

L'art-thérapie, qui trouve ses origines à la fois dans l'art et dans les hôpitaux psychiatriques, a une longue histoire en occident. Au milieu du XX^e siècle, lorsque les psychanalystes, les psychiatres ont perçu le potentiel thérapeutique de l'expression créative, celle-ci s'est développée pour devenir un domaine à part entière.

¹ MAXINE B. Junge ; PAIGE P. Asawa, Histoire de l'art-thérapie aux États-Unis Livre de poche 1994, p38.

² AATQ – Association des art-thérapeutes du Québec (2012). À propos de l'art-thérapie. Qu'est-ce que l'art-thérapie ? Document consulté le 9 janvier 2025 de <http://www.aatq.org/arttherapy#jump9>.

Les pionnières américaines les plus renommées, sont Margaret Naumburg, Edith Kramer et Florence Cane qui ont conduit à la professionnalisation. Divers cadres théoriques, dont les approches psychanalytique, cognitive, humaniste et familiale, ont ensuite contribué à la croissance de l'art-thérapie au fil des ans, jusqu'à ce qu'elle devienne un métier à part entière.

Un principe de base de l'art-thérapie est l'idée que les gens peuvent mieux se connaître, exprimer leurs émotions compliquées, améliorer leurs relations par des moyens créatifs, même s'ils sont incapables de verbaliser leur expérience. Bien qu'il n'y ait pas de formule toute faite, les pratiques courantes incluent l'utilisation des arts visuels comme le dessin, la peinture, la sculpture, l'assemblage et le collage. L'exploration émotionnelle et sensorielle, la conscience de soi, l'amélioration de la qualité de vie et l'amplification de son élan vital sont autant de résultats possibles de ces activités.

I-2- Les bienfaits de l'art-thérapie sur la santé mentale.

L'art-thérapie est une discipline de plus en plus reconnue, qui utilise le processus créatif comme moyen thérapeutique. Cette forme de psychothérapie permet d'exprimer et de gérer ses émotions à travers la peinture, la sculpture, la musique, la danse et bien d'autres formes d'art.

- **Facilitation de l'expression émotionnelle :**

L'art-thérapie offre un espace sûr pour exprimer des émotions difficiles à verbaliser. Que ce soit par le biais de la peinture, du dessin ou de la sculpture, les individus peuvent traduire leurs sentiments complexes en formes, couleurs et textures. Cette forme d'expression aide à libérer des émotions refoulées et à traiter des expériences traumatisantes.

- **Réduction du stress et de l'anxiété :**

La création artistique est une activité apaisante qui favorise la relaxation. Elle permet de se concentrer sur le moment présent, offrant ainsi une forme de méditation. En se focalisant sur l'activité artistique, les participants peuvent

diminuer leur niveau de stress et d'anxiété, se reconnectant ainsi à un état de bien-être.

- **Développement de l'estime de soi :**

Créer une œuvre d'art, quelle que soit la forme, peut renforcer l'estime de soi. Le processus créatif offre un sentiment d'accomplissement et de valorisation personnelle. Même sans compétences artistiques préalables, la réalisation d'une pièce artistique peut augmenter la confiance en soi en montrant la capacité à créer quelque chose de significatif.

- **Amélioration de la communication non verbale :**

Pour ceux qui éprouvent des difficultés à communiquer verbalement, comme les enfants, les personnes atteintes de troubles autistiques ou les survivants de traumatismes, l'art-thérapie fournit une alternative précieuse. Elle permet de s'exprimer de manière plus accessible et moins intimidante.

- **Exploration de la Créativité :**

L'art-thérapie encourage l'exploration de la créativité et de l'imagination. En expérimentant différentes formes d'art, les participants peuvent découvrir de nouvelles facettes de leur personnalité et développer leur potentiel créatif. Cette exploration peut être source de joie et d'épanouissement.

- **Régulation des émotions :**

La création artistique aide à réguler les émotions en offrant un exutoire pour les sentiments négatifs. Les participants peuvent canaliser leurs émotions à travers l'art, ce qui les aide à mieux gérer leur comportement et à éviter les réactions impulsives.

I-2-L'art comme thérapie :

Cette école de pensée tire ses origines du courant artistique de l'art brut développé par Jean Dubuffet au milieu du XXe siècle. Lui et d'autres collectionneurs s'intéressaient à l'époque aux œuvres réalisées par des artistes sans formation (notamment des patients en institutions psychiatriques) en s'attardant à leur caractère naïf, spontané et dénué des normes esthétiques en vigueur. Ces

derniers avaient pu remarquer l'effet thérapeutique de la création artistique sur ceux qui la pratiquaient (Hamel et Labrèche, 2015)¹. À la fin des années 30, Édith Kramer² fut celle qui développa encore davantage ce champ en détaillant comment l'esthétisme de l'œuvre finie, son symbolisme et les métaphores qui y sont rattachées entrent en résonance avec le processus psychique tout en permettant de le transformer au travers de la création sans que la parole s'avère nécessaire (Pelletier, 2013)³. L'art est ici thérapeutique en soi, en ce sens qu'il permet un mieux-être au travers de l'expression des émotions et des tensions à travers le langage graphique.

Pour Klein⁴, l'expression libère, soulage, mais la création transforme. En mettant judicieusement l'accent sur certains médiums ou projets de création selon les clientèles et les problématiques rencontrées, l'art-thérapie cherche à transcender la douleur et la souffrance dans une intention de soulagement et de guérison. L'expression créatrice s'inscrit dans des matériaux présentant des potentialités et des limites qui assistent le processus de transformation et de rétablissement. Dans cet ordre d'idée, aller à la rencontre de difficultés de conception ou de représentation, c'est dévoiler les difficultés psychiques en jeu et les mettre en mouvement vers une résolution satisfaisante pour l'âme, le cœur et le corps.

Enfin, la fonction symbolique largement développée par Jung⁵ se situe dans l'œuvre elle-même, mais également dans le processus continu des œuvres qui se succèdent. L'importance accordée aux symboles des clients tient du fait qu'ils ont tous un sens profondément personnel souvent enraciné dans l'inconscient (personnel et collectif). À l'instar des archétypes qui ont une portée universelle, les symboles, plus personnels, permettent de donner un sens à l'expérience et sont généralement accompagnés d'une charge émotionnellement significative. C'est dans cette symbolique riche que l'âme et la spiritualité trouvent une voix pour se

¹ HAMEL, Johanne et Labrèche, Jocelyne. (Dir.). Découvrir l'art-thérapie. Paris : Larousse, 2010, p 118.

² Édith Kramer née en 1916 à Vienne, fut un autre précurseur de l'art-thérapie en Amérique.

³ PELLETIER, Lise. L'empowerment et l'art-thérapie : Enjeux et perspectives. Mémoire de maîtrise, Rouyn-Noranda, Université du Québec en Abitibi-Témiscamingue, 2013.

⁴ KLEIN, Jean-Pierre, L'art-thérapie. (7e éd.) Paris : PUF.2010, p87.

⁵ JUNG, Carl Gustav. « Ma vie ». Souvenirs, rêves et pensées recueillis par Aniëla Jaffé (R. Cahen et Y. Le Lay, trad.). Paris : Gallimard.1973, (L'ouvrage original a été publié en 1963), p 213.

manifester, en mettant en relation le corps, le cœur et l'âme à travers le mouvement, les couleurs, les matériaux et le processus de création.

Applications en santé mentale

L'approche de l'art comme thérapie lorsqu'elle est utilisée avec une clientèle en santé mentale, peut se pratiquer de façon individuelle ou en groupe selon différentes modalités. Toutefois, les techniques d'art-thérapie spécifiques à cette orientation impliquent souvent le travail de groupe sous forme de studio libre. Cette approche favorise principalement la consolidation de l'identité, l'estime et la socialisation des participants. Elle offre également aux clients une grande liberté à l'égard de la participation aux ateliers ainsi que dans le choix des médiums et des contenus abordés dans leurs productions. De la même façon, ces derniers ont le choix d'afficher ou non leurs œuvres et de partager verbalement ou non au sujet de leurs productions avec le groupe et l'art-thérapeute, et ainsi se dévoiler selon leur propre désir dans un cadre sécuritaire. La réalisation d'un produit fini menant parfois à l'exposition et à la vente des œuvres y est également encouragée.

II- La thérapie par l'art :

L'œuvre et la création artistique sont des voies d'accès vers l'inconscient et un outil favorisant les prises de conscience au travers des associations et des émotions soulevées par la création. Il tire ces origines de la psychanalyse freudienne et de la psychologie analytique jungienne. Du côté de la psychanalyse, il se fonde notamment sur le concept de projection selon lequel la toile ou la production artistique est le reflet de la psyché par l'expression symbolique de son contenu. Ce principe permet l'évaluation et l'interprétation diagnostique à partir des produits de la création selon une lecture psychodynamique. Ce courant fut par ailleurs également développé par le psychiatre suisse, Carl Gustav Jung qui, tout comme Freud, utilisait l'image afin de comprendre la dynamique des processus inconscients. Jung croyait au pouvoir de l'art pour favoriser la reprise du mouvement de la psyché et le processus de guérison de l'individu, l'art favorisant la remise en action et la symbolisation de son cheminement personnel qu'il nomme « processus d'individuation » (Hamel et Labrèche, 2015)¹.

¹ HAMEL, Johanne et Labrèche, Jocelyne, Découvrir l'art-thérapie. Paris : Larousse, 2010, p 64.

A– Applications en santé mentale :

Un peu comme le ferait une psychothérapie verbale traditionnelle, la thérapie à médiation artistique, mise ici sur l'établissement d'un cadre sécuritaire et sur la qualité de la relation thérapeutique afin de travailler à la restauration narcissique et la réintégration sociale en atténuant progressivement les effets de la stigmatisation sociale et des traumatismes passés. La place du groupe et la verbalisation au sujet de l'expression picturale y occupent une place importante.

Le travail sur soi s'effectue toutefois, à la différence d'une psychothérapie traditionnelle, de manière indirecte au travers des symboles et de l'espace transitionnel créé à la fois entre le thérapeute et le client, mais aussi entre le client et sa production artistique de même qu'entre le thérapeute et la création. Schiltz, Ciccarello, et Ricci-Boyer (2015)¹ offrent un exemple contemporain de l'application des principes de cette école de pensée au champ de l'exclusion sociale, de la santé mentale et de l'art-thérapie. Il s'agit d'une recherche longitudinale portant sur les relations entre les événements traumatogènes vécus dans l'enfance et le fonctionnement structurel de la personnalité à l'âge adulte. Plus spécifiquement, l'étude s'est intéressée à l'évaluation d'ateliers d'art-thérapie offerts à des personnes en situation de marginalisation. Les auteurs y rapportent des exemples de cas illustrant les processus à l'œuvre dans la reprise du processus de subjectivisation chez des sujets ayant vécu de la discrimination, de la grande précarité et des troubles de santé mentale divers. Les résultats démontrent les apports de la psychothérapie à médiation artistique dans l'amélioration des stratégies d'ajustement au stress ainsi qu'au lien entre créativité personnelle et capacité de résilience au travers notamment de la reprise de la capacité de symbolisation.

B– L'art-thérapie et la spiritualité :

La religion et la spiritualité sont souvent considérées, dans le domaine de la santé, comme des stratégies d'adaptation devant la maladie physique, la maladie mentale et autres épreuves inévitables rencontrées au cours de la vie. Plusieurs auteurs utilisent ces concepts sans distinction véritable. Précisons ici que la religion se définit

¹ Schiltz, Ciccarello, et Ricci-Boyer, *Annales Médico-psychologiques, revue psychiatrique* Volume 173, numéro 8, octobre 2015, pages 681–687

comme un système de valeurs, de croyances, de symboles, de conduites et d'expériences à l'intérieur d'une institution et implique des écritures, de l'enseignement, un code moral et des rituels, alors que la spiritualité se présente comme une qualité fondamentale de l'être humain et implique une recherche personnelle du sacré¹. Elle est reliée à des connaissances, aux sentiments d'amour, de paix, d'espoir, à la transcendance, à la compassion, à la recherche du bien-être.

Frankl², sensible à l'importance de la spiritualité en psychologie, s'est penché sur la fonction de l'art comme illustration de la spiritualité. Il soutient que l'intuition artistique tire ses racines d'une spiritualité inconsciente et qu'elle y puise une importante source d'inspiration. Pour lui, la quête de sens est inhérente à l'homme et relève, du moins en partie, d'une spiritualité inconsciente.

L'âme a un accès privilégié au monde intérieur, mais a besoin d'un chemin pour se révéler. L'imaginaire et la symbolique servent alors l'âme pour lui permettre de s'activer dans la création et dans l'art. Plus encore, l'art, la religion et la philosophie partagent un langage commun, un langage universel, accessible et puissant. L'art possède en lui-même le potentiel d'exprimer des significations très profondes et des idées spirituelles que la religion et la philosophie n'arrivent plus à porter de manière convaincante dans nos sociétés laïques actuelles³.

L'art développé dans un contexte thérapeutique a le pouvoir d'entrer en contact avec une mémoire sensitive et organique. Il amène une expression plus authentique de soi, mais également de l'âme dans son sens jungien⁴. Kandinsky⁵, artiste, tout

¹ OXHANDLER, Holly & Pargament, Kenneth. (2014) « Social work practitioners' integration of clients' religion and spirituality in practice : a literature review ». *Social Work*, 59(3), p. 271-279.

² FRANKL, Victor Emil. *Le Dieu inconscient*. Paris : Inter Éditions. 2012 (L'ouvrage original a été publié en 1988).

³ SHUSTERMAN, Richard. « Art and religion ». *Journal of Aesthetic Education*, 42(3), 2008, p. 1-18.

⁴ JUNG. Carl Gustav. *L'âme et la vie* (J. S. Jacobi, trad.). Paris : Buchet / Chastel. 1995 (L'ouvrage original a été publié en 1963), p. 39).

⁵ KANDINSKY, Wassily. *Du spirituel dans l'art, et dans la peinture en particulier*. (3e éd.) St-Armand : Denoël 1989, (Denoël trad.) (L'ouvrage original a été publié en 1954).

comme Jung¹, soutiennent que l'art est le seul langage de l'âme, de telle sorte que la valeur d'une œuvre n'est pas esthétique, mais se situe plutôt dans sa capacité de faire en sorte que l'âme puisse résonner avec elle.

L'un des aspects les plus déterminants en art-thérapie tient du fait qu'une situation qui demande à se transformer peut l'être par l'art, et que la psyché (ou l'âme) fait peu de différence entre le passé et le présent, ou entre le réel et l'imaginaire. Le processus de guérison ou de rétablissement va amener à la conscience l'expérience subjective telle qu'elle s'est ancrée et rendra alors disponible tout le matériel de transformation.

A titre d'indication nous pouvons faire appel à une femme, anéantie devant le suicide de son fils, a réussi à atténuer sa douleur après l'avoir dessiné dans ses bras, pour l'accompagner dans la mort, afin qu'il ne soit plus seul. Le seul fait de s'imaginer les circonstances de sa mort la maintenait dans une impossible résolution, d'une part parce que la mort avait été violente et d'autre part, parce qu'elle ne tolérait pas l'idée de n'avoir pu lui offrir une présence maternelle aimante et rassurante, dans sa mort. Sur quelques séances, elle a réussi à exorciser les images violentes qui s'étaient ancrées, malgré le fait qu'elle n'avait pas vu la scène, et ainsi transcender l'expérience dans une œuvre hautement significative pour elle, dans laquelle elle le tenait dans ses bras et l'accompagnait dans ce passage, laissant enfin place à un apaisement véritable et profondément ressenti.

La spiritualité transcende l'humain dans ce ressenti d'une présence venue d'ailleurs ou d'un espace fondamental en soi. Elle est aussi immanente dans la quête du Soi que dans la quête du sens de sa vie ou du sens de la vie. La création d'images révélatrices de la vie spirituelle est un indicateur du travail vertical de l'âme, laquelle en voyageant de la souffrance à la quête de sens, donne de la profondeur à l'expérience.

C'est dans cet esprit que s'inscrit le travail de l'âme en art-thérapie. Car inclure l'âme, c'est considérer l'individu dans sa globalité cognitive, psychologique, physique, sociale et spirituelle. Cette dernière dimension est composée de tout ce qui fait appel aux valeurs, à la recherche de sens, aux croyances s'inscrivant ou non

¹ JUNG. Carl Gustav. *ibid.*,

dans une religion donnée. Et elle est particulièrement ébranlée devant la maladie mentale, la maladie physique ou tout événement venant bouleverser l'ordre des choses, au moment où la vie elle-même semble perdre tout son sens.

Enfin, la spiritualité s'expose également contre toute attente, dans l'art et dans la création, tant pour exprimer une douleur profonde que dans la recherche du beau, du bon et du bien. Elle colore le mystère devant une image créée par un client surpris par sa profondeur, tout comme elle se présente silencieusement à l'intérieur d'images spontanées transcendantes et transformatrices.

C– Le processus créatif comme médiation :

Winnicott (1971)¹ considère que la créativité est constituée d'un espace transitionnel entre monde interne et réalité extérieure, permettant le jeu et l'exploration de soi. Dans le contexte de la maladie, la production artistique agit comme un médiateur symbolique : elle externalise des émotions indicibles, favorise l'appropriation du vécu corporel et ouvre un dialogue entre patient, soignant et entourage.

D–Effets de l'art-thérapie sur le vécu de la maladie

1. Réduction du stress et de la douleur :

Plusieurs études mettent en évidence l'impact de l'art-thérapie sur les indicateurs physiologiques du stress (diminution du cortisol, régulation de la fréquence cardiaque). Stuckey et Nobel (2010)² montrent que la création artistique diminue l'anxiété préopératoire et la perception de la douleur chez des patients en oncologie ou en chirurgie.

¹ WINNICOTT, D.W. Playing A Theoretical Statement ch 3 pp 38–52 in *Playing and Reality*. 1971, London : Tavistock Publications.

² STUCKEY, HL et Nobel, J. (2010) Le lien entre l'art, la guérison et la santé publique : une revue de la littérature actuelle. *American Journal of Public Health*, 2010, p 100, 254–263.

Dans les maladies chroniques (arthrite, sclérose en plaques), l'expression artistique favorise la distraction, augmente le seuil de tolérance à la douleur et procure un sentiment de détente durable (Monti 2006)¹.

2. Renforcement de l'identité et de l'estime de soi :

La maladie peut fragiliser l'image de soi en réduisant le patient à son diagnostic. L'art-thérapie permet de se réapproprier une identité au-delà de la condition de « malade ». La production d'une œuvre concrète offre un sentiment d'accomplissement, redonne confiance et valorise les ressources personnelles (Legrand, 2017)². Chez les adolescents atteints de cancer, la participation à des ateliers d'arts plastiques améliore l'estime de soi et le sentiment de compétence sociale.

3. Soutien en santé mentale :

Dans les troubles psychiatriques, dépression, schizophrénie, troubles anxieux, l'art-thérapie offre un canal de communication alternatif, favorisant l'expression d'émotions difficiles à verbaliser. Elle contribue à réduire les symptômes négatifs (apathie, retrait social) et à renforcer les capacités de régulation émotionnelle. En contexte de traumatisme, l'art-thérapie aide à symboliser des expériences douloureuses et à reconstruire un récit personnel cohérent (Gantt & Tinnin, 2009)³.

4. Applications cliniques et contextes d'intervention

Milieu hospitalier :

Dans les services d'oncologie, de pédiatrie ou de chirurgie, des programmes d'art-thérapie accompagnent les traitements médicaux. Ils offrent un espace de parole, de jeu et de créativité, réduisant l'anxiété liée aux interventions et favorisant

¹ MONTI, D.A., Peterson, C. et Kunkel, S. Essai contrôlé randomisé de l'art-thérapie basée sur la pleine conscience (MBAT) chez les femmes atteintes de cancer. *Psycho-Oncology*, 2006, p 15, 363-373.

² LEGRAND, P. L'art-thérapie : enjeux et perspectives en milieu hospitalier. *Revue Francophone de Psychologie de la Santé*, 2017, p 24(3), 45-58.

³ GANTT, L., & Tinnin, L.W. (2009). Arguments en faveur d'une approche neurobiologique du traumatisme et ses implications pour l'art-thérapie. *The Arts in Psychotherapy*, 36, 148-153. doi: 10.1016/j.aip.2008.12.005

la coopération thérapeutique (Stuckey & Nobel, 2010)¹. En soins palliatifs, l'art-thérapie soutient l'expression des émotions liées à la fin de vie, facilite le dialogue familial et aide à apprivoiser le deuil anticipé.

Structures communautaires et soins primaires :

Dans les centres communautaires, l'art-thérapie contribue à la réinsertion sociale des personnes atteintes de maladies chroniques ou de handicaps physiques. Elle favorise le lien social, rompt l'isolement et soutient l'autonomie fonctionnelle (Fancourt & Finn, 2019)².

Santé mentale et psychiatrie :

Les services psychiatriques recourent à l'art-thérapie pour compléter les approches pharmacologiques. Elle facilite la mise en mots des troubles, soutient la cohésion de groupe et améliore l'observance thérapeutique.

III– La créativité pour lutter contre la maladie mentale :

Apparue au début du 20^e siècle, l'Art-Thérapie utilise l'Art à des fins psychothérapeutiques. Elle aide les patients souffrant de pathologies mentales ou de difficultés psychiques à se reconstruire par la pratique de différentes activités à visée thérapeutique, notamment le dessin et l'écriture & le théâtre.

Art-thérapeute, psychothérapeute et Artiste-Plasticienne à l'unité d'Art-Thérapie du Centre Universitaire Psychiatrique Ibn Rochd, Casablanca.

Au Maroc, l'Art-Thérapie est une discipline récente. La première unité dédiée à cette thérapie a été inaugurée en 2010 au Centre Universitaire Psychiatrique Ibn Rochd de Casablanca et accueille des personnes atteintes de différents types de pathologies mentales. Basée sur une approche psychothérapeutique, l'Art-Thérapie pratiquée au sein de cette unité s'intègre à une prise en charge globale du patient. L'Art-Thérapeute responsable de cette unité travaille, en effet, en étroite collaboration avec le médecin-traitant. Il lui remet des comptes-rendus et des

¹ STUCKEY, HL et Nobel, J. (2010) Le lien entre l'art, la guérison et la santé publique : une revue de la littérature actuelle. American Journal of Public Health, 2009, id.

² FANCOURT, D. et Finn, S. Quelles sont les données probantes concernant le rôle des arts dans l'amélioration de la santé et du bien-être ? Une revue exploratoire Juin 2020 Revue nordique des arts, de la culture et de la santé 2(01) :77-83 DOI : 10.18261/issn.2535-7913-2020-01-08.

observations sur l'état du patient qui sont d'une grande utilité dans le diagnostic, le suivi et la prise de décisions thérapeutiques. Il s'agit donc d'une véritable démarche thérapeutique avec des fondements scientifiques et nécessitant une formation spécifique.

A– Un moyen de reconstruction psychique

L'art-thérapie proposée au sein du Centre psychiatrique universitaire Ibn Rochd de Casablanca est basée sur la pratique de plusieurs activités thérapeutiques qui permettent au patient d'exprimer sa vie intérieure faisant appel à son inconscient. En réalisant les exercices demandés par le thérapeute, le patient évoque des expériences passées, des rêves, des angoisses ou des aspirations. Les exercices deviennent ainsi, pour lui, un moyen de découverte de soi, de reconstruction psychique et de développement de nouveaux comportements qui favorisent la guérison.

Le champ d'intervention de l'art-thérapie est très large en psychiatrie. Elle peut être envisagée aussi bien chez les patients souffrant de pathologies lourdes que chez les personnes éprouvants un mal-être, une anxiété, ou victimes de traumatismes. Elle est aussi indiquée chez les personnes dépressives, exprimant des idées suicidaires ou souffrants de problèmes de dépendance. Les centres de soins psychiatriques qui ont intégré cette thérapie ont rapporté une amélioration significative de l'état des patients qui y ont pris part.

B– Exprimer sa vie intérieure

Il existe plusieurs types d'exercices qui peuvent être pratiqués dans le cadre d'un atelier d'art-thérapie, notamment le théâtre, la photographie et le chant. Le dessin et l'écriture comptent parmi les plus utilisés par les thérapeutes. Une séance d'Art-Thérapie se déroule généralement en groupe dans un cadre convivial et relaxant pour mettre à l'aise les patients et favoriser l'échange et le partage. Le thérapeute se doit d'être bienveillant et se garder de tout jugement de valeur pour gagner la confiance des patients et les encourager à adhérer aux exercices réalisés dans le cadre de la thérapie. Au fil de l'exercice, guidés par le thérapeute, les patients commencent à exprimer librement leurs sentiments profonds, leur inconscient, leurs angoisses et

leurs rêves. Les exercices sont aussi un excellent moyen pour mesurer leur degré de concentration et leur capacité à interagir avec leur environnement.

A travers l'analyse des dispositions des formes, de la structuration de l'espace et du choix des couleurs dans un dessin, le thérapeute parvient à repérer les incohérences, voire les délires qui se dégagent de l'œuvre du patient. Chaque séance se termine par un entretien individuel durant lequel le patient est invité à parler de ce qu'il a voulu exprimer à travers le dessin et, par-delà, de sa vie, ses aspirations et des problèmes liés à sa maladie. La séance devient alors pour lui un moyen de reconstruction psychique et d'inspiration pour réaliser un changement dans sa perception de lui-même, de sa maladie et de son entourage.

Le rôle du thérapeute est de l'accompagner dans cette démarche et de l'aider à opérer le changement souhaité. La durée de la thérapie peut varier selon le profil des patients. Généralement, les signes de changement commencent à apparaître dès les premières séances. La plupart des patients ressentent une paix d'esprit et ont une meilleure estime de soi ce qui favorise leur adhésion au traitement pharmacologique et améliore leur prise en charge.

C– Unité d'art-thérapie Une structure de soins unique

Créée en 2010 à l'initiative de Mme Boushra BENYEZZA & de Pr Driss MOUSSAOUI, l'Unité d'Art-Thérapie du Centre psychiatrique universitaire Ibn Rochd de Casablanca est gérée au quotidien par Mme Bouchra Benyezza, Art-Thérapeute, psychothérapeute et artiste-plasticienne. Cette structure de soins unique en son genre au Maroc accueille dans un cadre agréable et convivial des personnes atteintes de pathologies mentales et leur propose différentes activités à visée thérapeutique. Ils sont ainsi invités à produire des dessins, à écrire ou à monter des pièces de théâtres dans un but purement thérapeutique. Mme Benyezza a par ailleurs tourné des films documentaires sur les patients qui ont été primés dans plusieurs festivals à l'étranger.

Malgré le manque de moyens, cette art-thérapeute a su accompagner admirablement bien les patients depuis l'inauguration de l'unité. Son engagement en faveur des patients et son dévouement ont touché bon nombre de bienfaiteurs

qui ont doté l'unité d'équipements dédiés à leur bien-être et à la pratique des différentes activités thérapeutiques proposées dans le cadre des ateliers. Empathie et sensibilité L'efficacité de l'art-thérapie dépend grandement de la personnalité du thérapeute. Grâce à son empathie et à sa sensibilité artistique, ce dernier parvient, au fil des séances, à rendre aux patients, souvent stigmatisés et rejetés à cause de leur maladie, leur humanité et foi en leurs capacités personnelles... L'estime de soi.

L'art-thérapie a d'ailleurs été rebaptisée « Humano-Thérapie » dans certains pays comme la Corée du Sud. Outre les qualités personnelles, le thérapeute doit aussi jouir d'une formation spécifique qui lui permet de maîtriser les différents outils de cette thérapie et sa composante psychanalytique. Malgré son intérêt thérapeutique avéré en psychiatrie, l'art-thérapie ne bénéficie pas encore de la place qu'elle mérite dans certains pays, dont le Maroc. Son intégration aux services de soins psychiatriques devrait contribuer à améliorer significativement la prise en charge des patients. Cela passe d'abord par la promotion de ses bénéfices thérapeutiques auprès des psychiatres pour qu'ils l'intègrent dans le processus thérapeutique¹.

D-Les formes d'art courantes utilisées en thérapie

- **Peinture et Dessin** : Ces formes d'art sont souvent utilisées pour exprimer des émotions complexes. La liberté de choisir les couleurs et les formes permet une exploration profonde de l'état émotionnel.
- **Sculpture** : Travailler avec des matériaux comme l'argile ou la pierre peut aider à externaliser des sentiments difficiles. La sculpture offre une expérience tactile qui peut être particulièrement bénéfique pour ceux qui ont du mal à verbaliser leurs émotions.
- **Musique** : La musicothérapie utilise le son et le rythme pour explorer et exprimer des émotions. Jouer d'un instrument ou écouter de la musique peut aider à relâcher le stress et à améliorer l'humeur.

¹ KAIMAL G, et al. Reduction of Cortisol Levels and Participants' Responses Following Art Making. Arttherapy. 23 mai 2016 2- Visual art therapy's unique contribution in the treatment of post-traumatic stress disorders. J Trauma Dissociation. 2005 ; 6 (4) : 5-38

▪ **Danse et Mouvement** : La danse-thérapie utilise le mouvement pour exprimer et libérer des émotions. Elle favorise une meilleure connexion avec son corps et peut aider à surmonter des blocages émotionnels.

L'art-thérapie offre une variété de bienfaits pour la santé mentale en permettant une expression émotionnelle libre et créative. En intégrant la peinture, la sculpture, la musique et la danse, elle offre des moyens d'expression alternatifs particulièrement utiles pour ceux qui ont des difficultés de communication. Par le biais de l'art, les individus peuvent non seulement explorer et comprendre leurs émotions, mais aussi développer leur estime de soi, réduire leur stress et améliorer leur bien-être général¹.

¹ CHIU, Y. H., HWU, H. G., & CHANG, H. J. Art therapy for psychiatric disorders: A systematic review. *Arts in Psychotherapy*, 2015, p 42, 68-77.

Conclusion :

L'art-thérapie s'impose aujourd'hui comme un complément précieux aux approches médicales conventionnelles. En mobilisant la puissance expressive de l'art, elle réduit le stress et la douleur, renforce l'identité, soutient la santé mentale et améliore la qualité de vie des patients. Si des efforts scientifiques restent nécessaires pour consolider sa base empirique, son rôle dans la prise en charge globale de la maladie illustre l'évolution vers une médecine centrée sur la personne, où le soin du corps s'allie à celui de l'esprit.

L'art-thérapie se fonde sur les aspects fondamentaux de l'imaginaire¹, de la matière et du symbole dans le processus de rétablissement. De l'imaginaire, nous retiendrons surtout l'accès à un langage qui correspond davantage au monde émotif, des souvenirs et des blocages qui s'expriment par une représentation figurée ou symbolisée. Celle-ci permet au client d'être actif, d'agir par voie détournée sur son inconscient, tout en permettant d'exprimer l'inexprimable. Non seulement l'imaginaire valide l'expérience subjective émotionnellement chargée, elle en permet la transformation sincère et authentique.

En somme, un processus art-thérapeutique permet de se « re-crée ». Klein² soutient à cet effet que ce processus entraîne une plus grande cohérence entre la réalité et les projections imaginaires concrétisées par les œuvres, entre sa vie, sa subjectivité et sa transformation. Ce processus est rendu possible par le contexte et la relation art-thérapeutiques, le climat sécuritaire et l'ouverture à toutes projections créatives et narratives.

¹ LEGRAND, P. (2017). L'art-thérapie : enjeux et perspectives en milieu hospitalier. *Revue Francophone de Psychologie de la Santé*, 24(3), 45-58.

² KLEIN, Jean-Pierre (2010). *L'art-thérapie*. (7e éd.) Paris : PUF.

Bibliographie

✓ Ouvrages :

- CHIU, Y. H., HWU, H. G., & CHANG, H. J. Art therapy for psychiatric disorders: A systematic review. Arts in Psychotherapy, 2015.
- FRANKL, Victor Emil. (2012). Le Dieu inconscient. Paris : InterÉditions. (L'ouvrage original a été publié en 1988).
- HAMEL, Johanne et LABRECHE, Jocelyne. (Dir.). Découvrir l'art-thérapie. Paris : Larousse, 2010.
- JUNG, Carl Gustav. (1995). L'âme et la vie (J. S. Jacobi, trad.). Paris : Buchet / Chastel. (L'ouvrage original a été publié en 1963).
- JUNG, Carl Gustav. (1973). « Ma vie ». Souvenirs, rêves et pensées recueillis par Aniëla Jaffé (R. Cahen et Y. Le Lay, trad.). Paris : Gallimard. (L'ouvrage original a été publié en 1963).
- KANDINSKY, Wassily. (1989) Du spirituel dans l'art, et dans la peinture en particulier. (3e éd.) St-Armand : Denoël (Denoël trad.) (L'ouvrage original a été publié en 1954).
- KAPLAN, Frances F. (2007). Art Therapy and Social Action. Philadelphia : Jessica Kingsley.
- KLEINMAN, Arthur. Les récits de maladie : souffrance, guérison et condition humaine. Basic Books, New York, 1988.
- KLEIN, Jean-Pierre (2010). L'art-thérapie. (7e éd.) Paris : PUF.
- MALCHIODI, Cathy A. (2003). « The Art and Science of Art Therapy». Handbook of Art Therapy. New York : Guilford.
- MAXINE B. Junge ; PAIGE P. Asawa, Histoire de l'art-thérapie aux États-Unis Livre de poche 1994.
- OXHANDLER, Holly & Pargament, Kenneth. (2014) « Social work practitioners' integration of clients' religion and spirituality in practice : a literature review ». Social Work, 59.
- SHUSTERMAN, Richard. (2008). « Art and religion ». Journal of Aesthetic Education, 42(3).

- VICK, Randy M. (2003). « A Brief History of Art Therapy ». Dans Cathy A. Malchiodi (Dir.), *Handbook of Art Therapy*. p. 5-16. New York : Guilford.

✓ **Articles :**

- FANCOURT, D. ET FINN, S. Quelles sont les données probantes concernant le rôle des arts dans l'amélioration de la santé et du bien-être ? Une revue exploratoire Juin 2020 *Revue nordique des arts, de la culture et de la santé* 2(01) :77-83 DOI : 10.18261/issn.2535-7913-2020-01-08.
- GANTT, L., & TINNIN, L.W. (2009). Arguments en faveur d'une approche neurobiologique du traumatisme et ses implications pour l'art-thérapie. *The Arts in Psychotherapy*, 36, 148-153. doi: 10.1016/j.aip.2008.12.005
- LEGRAND, Patrick (2017). L'art-thérapie : enjeux et perspectives en milieu hospitalier. *Revue Francophone de Psychologie de la Santé*, 24.
- STUCKEY, HL ET NOBEL, J. (2010) Le lien entre l'art, la guérison et la santé publique : une revue de la littérature actuelle. *American Journal of Public Health*, 2009.

✓ **Thèses :**

- LAMBERT, Jacinthe (2013). L'expérience humaine positive en art-thérapie. Thèse. Université de Sherbrooke.
- PELLETIER, Lise. (2013). L'empowerment et l'art-thérapie : Enjeux et perspectives. Mémoire de maîtrise, Rouyn-Noranda, Université du Québec en Abitibi-Témiscamingue.
- SACK, Joanabbey. (2014). Favoriser la communication chez les adultes ayant un trouble envahissant du développement : un projet de recherche basé sur une approche neurologique voix-mouvement adaptée. ACFAS, Montréal.

✓ **Site web consulté :**

- AATQ – Association des art-thérapeutes du Québec (2012). À propos de l'art-thérapie. Qu'est-ce que l'art-thérapie ?
- Document consulté le 9 janvier 2023 de <http://www.aatq.org/arttherapy#jump9>.

L'effet du questionnement sur la compréhension en lecture d'un texte philosophique : étude expérimentale menée auprès d'élèves du secondaire qualifiant à Salé (Maroc)

Mohammed Guerouaoui

Inspecteur pédagogique

Direction provinciale de Salé

Enseignant vacataire à l'École Supérieure de l'Éducation et de la Formation

(ESEF), Kénitra

Université Ibn Tofaïl – Kénitra

Maroc

Résumé

Cette étude expérimentale vise à analyser l'effet de la question sur la compréhension d'un texte philosophique chez des élèves du secondaire qualifiant à Salé (Maroc). Conçue dans une perspective à la fois cognitive et didactique, la recherche compare quatre modalités de lecture destinées à explorer l'impact de différentes formes de questionnement sur l'engagement intellectuel du lecteur. Le premier groupe lit sans question préalable, le second reçoit une question fournie avant la lecture, le troisième rédige une réponse anticipée qu'il confronte ensuite au texte, et le quatrième formule lui-même la question avant de lire. Les analyses quantitatives et qualitatives mettent en évidence une hiérarchie claire entre les groupes : la compréhension la plus faible est observée en absence de question, tandis que la plus élevée se manifeste lorsque les élèves élaborent eux-mêmes leurs questions. Ce dispositif favorise l'anticipation, la problématisation et la révision des interprétations, transformant la lecture en un véritable acte de pensée. L'étude conclut que le questionnement, conçu comme un outil cognitif et formatif, renforce l'autonomie intellectuelle et constitue un levier essentiel pour l'enseignement de la philosophie.

Mots-clés: questionnement; compréhension en lecture; texte philosophique; cognition; pédagogie; expérimentation; autonomie intellectuelle; enseignement de la philosophie; Maroc; secondaire qualifiant.

Introduction:

Comprendre un texte philosophique constitue pour de nombreux élèves du secondaire qualifiant un défi intellectuel majeur. L'écriture philosophique, dense, abstraite et souvent exigeante, demande une mobilisation simultanée de compétences linguistiques, logiques et conceptuelles. Dans un contexte scolaire comme celui de Salé, où la diversité des profils et des parcours impose de fortes variations dans les habitudes de lecture, la question du guidage pédagogique devient essentielle. Comment soutenir l'élève sans limiter son autonomie? Comment encourager une lecture active plutôt qu'une simple réception d'informations? Et surtout, comment favoriser l'entrée dans un texte qui n'offre pas immédiatement des repères évidents? C'est à partir de ces interrogations que s'est construite cette recherche expérimentale consacrée à l'effet de la question sur la compréhension en lecture.

La question, qu'elle soit fournie, anticipée ou construite par l'élève lui-même, n'est pas un simple outil didactique. Elle constitue un levier central dans la manière dont le lecteur organise sa pensée, sélectionne les indices pertinents et élabore une représentation cohérente du sens. Lire, ce n'est pas seulement décoder; c'est problématiser, relier, interpréter. La question agit ainsi comme une structure d'orientation, un moteur de mise en mouvement intellectuel. Elle peut ouvrir un espace de recherche, stimuler l'inférence, encourager la justification ou instaurer une tension féconde entre ce que l'élève croit savoir et ce que le texte lui révèle.

L'expérimentation menée dans quatre établissements du secondaire qualifiant à Salé repose sur cette idée. Quatre modalités de lecture ont été comparées: la lecture sans question, la lecture avec une question fournie, la lecture après formulation d'une réponse anticipée suivie d'une comparaison, et enfin la lecture précédée d'une question construite par l'élève. Derrière ces modalités se dessinent quatre manières d'entrer dans un texte: une lecture flottante, une lecture guidée, une lecture réflexive et une lecture problématisée. L'hypothèse centrale de cette étude est que la compréhension la plus profonde émerge lorsque l'élève élabore lui-même

la question, puisqu'il s'engage alors dans un processus actif d'interprétation et de validation.

Cette recherche vise donc à éclairer les mécanismes cognitifs et pédagogiques qui sous-tendent la compréhension en lecture. Elle propose une analyse méthodique des performances des élèves, mais surtout une réflexion sur les pratiques d'enseignement de la philosophie. Les résultats montrent que la question, lorsqu'elle est pensée comme un outil de construction du sens et non comme une simple consigne, transforme profondément l'acte de lire. La présente étude cherche ainsi à contribuer à une meilleure compréhension du rôle de la question et à proposer des pistes pédagogiques concrètes pour renforcer la lecture interprétative dans les classes de philosophie.

1-Les fondements théoriques du rapport entre question et compréhension en lecture

Comprendre un texte n'a jamais signifié parcourir des lignes pour en extraire mécaniquement des informations, mais engager une activité cognitive complexe dans laquelle le lecteur tente de réduire l'écart entre ce qu'il sait déjà et ce qu'il découvre progressivement dans le document. La compréhension se joue alors dans un va-et-vient constant entre anticipation, vérification, inférence et reformulation. Dans cette dynamique, la question prend un rôle déterminant : elle stimule la curiosité du lecteur, structure sa recherche de sens et offre une orientation qui n'est pas contenue explicitement dans le texte, mais qui conditionne fortement la manière dont il sera interprété. De fait, tout acte d'apprentissage repose sur une tension féconde entre le connu et l'inconnu, tension que la question vient précisément installer et nourrir. Elle introduit un manque volontaire, une rupture dans l'évidence, qui pousse l'élève à problématiser ce qu'il lit au lieu de simplement accumuler des fragments d'information.¹

Dans le cadre scolaire, et plus particulièrement dans la lecture de textes philosophiques, cette fonction prend une dimension encore plus marquée. Le texte philosophique, du fait de sa densité conceptuelle et de son organisation rigoureuse,

¹ Philippe Meirieu, *Apprendre... oui, mais comment ?* (Paris: ESF, 1997), p. 45.

ne se laisse pas facilement decoder. L'élève peut y repérer des notions, des mots-clés, voire des exemples, mais il éprouve souvent des difficultés à saisir les articulations, les enjeux sous-jacents ou les démonstrations implicites. Lorsque la lecture se fait sans question, l'élève se contente de relever quelques éléments apparents, mais il ne parvient pas à reconstruire la logique argumentative de l'auteur. Son activité reste fragmentaire, dispersée, parfois même aléatoire. La question, à l'inverse, sert de fil directeur. Elle donne une orientation initiale, elle installe une attente cognitive, elle définit un problème à résoudre. Grâce à elle, la lecture cesse d'être une errance et devient une recherche structurée.

Les recherches en didactique montrent que, face à un texte difficile, un élève non guidé adopte souvent une stratégie de repérage indistinct: il note des informations sans pouvoir distinguer l'essentiel du secondaire. Cela se traduit par une surcharge cognitive, des confusions conceptuelles et une incapacité à construire une représentation cohérente du texte. La question joue alors un rôle de filtre. Elle indique indirectement ce qui mérite attention, elle aide à hiérarchiser les détails, elle pousse le lecteur à sélectionner les indices pertinents et à ignorer les éléments qui, bien que présents dans le texte, ne contribuent pas à la compréhension du problème posé. Ainsi, la question ne dirige pas seulement le regard; elle façonne la manière de penser.

Toutefois, toutes les questions ne produisent pas les mêmes effets sur le lecteur. Une question factuelle, qui demande de relever une information explicitement mentionnée, risque de réduire l'activité de lecture à une simple extraction. L'élève répond, mais il ne comprend pas davantage. Une question interprétative ou problématisante, en revanche, stimule la construction du sens. Elle amène l'élève à mobiliser ses connaissances, à relier les idées, à identifier des tensions conceptuelles ou des contradictions apparentes. La qualité de la question est donc aussi importante que sa présence. Une bonne question n'impose pas une réponse; elle ouvre un espace d'enquête.

Dans la perspective de Philippe Meirieu, la question constitue également un support décisif du passage de la lecture à l'écriture. Lorsqu'un élève doit répondre à

une question après la lecture, il doit non seulement comprendre le sens du texte, mais aussi réorganiser ce sens pour en produire une réponse personnelle. La lecture devient alors une activité double: activité de réception et activité de production. La question agit comme une charnière qui permet à l'élève de se situer, de justifier ses interprétations et d'utiliser le texte comme ressource plutôt que comme objet étranger. On comprend dès lors pourquoi les dispositifs pédagogiques fondés sur la problématisation privilégient la formulation de questions riches plutôt que la simple restitution de contenus.

La psychologie cognitive appuie cette analyse. Les modèles de compréhension textuelle insistent sur deux mouvements essentiels: l'anticipation et la validation. Le lecteur construit d'abord une hypothèse de sens, puis il la confronte aux éléments du texte pour la confirmer, la modifier ou l'abandonner. Or, la question renforce exactement ce mécanisme. Elle sert d'hypothèse initiale: l'élève cherche, lit, vérifie, revient en arrière, reformule. La compréhension devient un processus dynamique et autorégulé. De plus, la présence d'une question améliore la vigilance cognitive: elle pousse le lecteur à surveiller sa propre compréhension, à repérer ses incompréhensions et à ajuster ses stratégies. C'est ce qu'on appelle l'activité métacognitive, considérée comme un indicateur majeur de compréhension profonde.

Dans un contexte marocain, notamment dans une classe de lycée relevant de la région de Salé, la question joue un rôle encore plus essentiel: elle sert de passerelle entre un texte parfois très abstrait et un élève qui n'a pas toujours les outils conceptuels nécessaires pour y entrer. La diversité linguistique, les écarts culturels et les variations de niveau rendent la question indispensable pour assurer l'égalité d'accès au sens. Lire sans question dans un tel contexte revient souvent à demander à l'élève de construire seul une carte sans boussole.

Les recherches nord-américaines, notamment celles de Jocelyne Giasson, confirment que la compréhension en lecture s'améliore significativement lorsque les élèves disposent d'un objectif de lecture clair. Cet objectif peut être explicite, sous la forme d'une question, ou implicite, sous la forme d'une tâche à accomplir.

Dans tous les cas, il oriente le traitement de l'information et augmente les capacités d'inférence, de connexion et de synthèse.¹

Ainsi, l'ensemble des travaux en pédagogie, didactique et psychologie cognitive converge vers une même conclusion: **la question n'est pas un simple accessoire de la lecture, mais une condition de la compréhension profonde.** Elle structure la pensée du lecteur, oriente son effort, lui permet de dépasser la surface du texte et d'entrer dans une activité interprétative authentique. Dans la lecture philosophique, elle devient même un outil d'émancipation intellectuelle, permettant à l'élève de se constituer en sujet pensant.

2-Problématique, hypothèses et variables opérationnelles

Construire une recherche expérimentale exige d'abord de dégager une problématique claire, capable de rendre intelligible la dynamique que l'on souhaite observer dans une situation d'apprentissage. Dans cette étude consacrée à l'effet de la question sur la compréhension en lecture d'un texte philosophique chez des élèves du secondaire qualifiant à Salé, la problématique naît de l'idée que lire n'est jamais une activité neutre: l'élève mobilise des attentes, sélectionne des indices, organise mentalement les éléments qu'il repère et tente d'aboutir à une représentation cohérente du sens. Dès lors, la question, qu'elle soit absente, donnée, travaillée ou construite, pourrait orienter la démarche interprétative et influencer sur la profondeur de la compréhension. Il devient alors légitime de se demander si différents types de questions peuvent conduire à des niveaux de compréhension distincts, et si certaines modalités engagent davantage l'élève dans une activité cognitive structurée.²

À partir de cette problématique, plusieurs hypothèses se dessinent, chacune éclairant un aspect spécifique du fonctionnement cognitif en situation de lecture. La première hypothèse considère que l'absence totale de question laisse l'élève sans cadre interprétatif préalable, le conduisant à une lecture diffuse, parfois hésitante,

¹ Jocelyne Giasson, *La compréhension en lecture* (Montreal: Cheneliere, 2008), p. 112.

² Philippe Meirieu, *Le choix d'éduquer* (Paris: Seuil, 1991), p. 78.

qui mobilise peu de stratégies d'organisation. La deuxième hypothèse suggère qu'une question fournie avant la lecture constitue un repère utile, capable de réduire l'incertitude et d'orienter la sélection d'informations sans pour autant déclencher une démarche véritablement autonome. La troisième hypothèse avance que le fait de répondre préalablement à une question, puis de comparer cette réponse avec le texte, renforce la prise de conscience des écarts entre représentation initiale et contenu réel, améliorant ainsi la précision de la compréhension. Enfin, la quatrième hypothèse, centrale dans cette recherche, suppose que la compréhension la plus élevée émergera chez les élèves qui formulent eux-mêmes la question, puisqu'ils doivent d'abord problématiser la situation de lecture, anticiper les enjeux possibles du texte et s'engager dans une démarche active d'élucidation.

Afin de vérifier ces hypothèses, il est nécessaire de définir précisément les variables manipulées dans l'expérience. La variable indépendante est la modalité de question, déclinée en quatre conditions: lecture sans question, lecture avec question fournie, lecture avec réponse préalable et comparaison, lecture avec question élaborée par l'élève. Ces quatre modalités permettent de comparer plusieurs niveaux d'engagement cognitif, depuis la simple réception jusqu'à une activité de construction conceptuelle préalable à la lecture. Quant à la variable dépendante, elle correspond au niveau de compréhension du texte, mesuré à partir d'une grille d'évaluation unique pour tous les groupes. Cette grille prend en compte la capacité à identifier le thème principal, à dégager une idée directrice, à établir des liens pertinents entre les notions, à produire des inférences justes et à formuler une interprétation cohérente et fidèle au sens du texte.

Pour que la comparaison entre les groupes soit valide, il est indispensable de contrôler l'ensemble des facteurs susceptibles d'influencer les résultats. Le même texte philosophique est utilisé dans toutes les conditions; la durée de lecture est identique; la consigne finale de production écrite est unifiée; les élèves appartiennent au même niveau scolaire et les séances sont conduites dans un cadre institutionnel homogène. En limitant ainsi les variables parasites, l'expérience vise à isoler l'effet spécifique du type de question. Cette exigence méthodologique constitue un principe fondamental dans la recherche en sciences de l'éducation: une

expérience ne peut être interprétée que si les variations observées peuvent raisonnablement être attribuées à la manipulation expérimentale et non à des facteurs externes.¹

La définition de la problématique et des variables s'accompagne d'un choix méthodologique cohérent: recourir à une démarche mixte associant analyses quantitatives et qualitatives. L'analyse quantitative permet d'établir des écarts mesurables entre les groupes, en comparant les scores obtenus selon la grille de compréhension. L'analyse qualitative permet d'examiner les productions écrites des élèves afin d'identifier les stratégies de lecture mobilisées, la manière dont ils justifient leurs interprétations, la cohérence de leurs raisonnements et leur capacité à réviser leurs représentations initiales. Ce double regard garantit une lecture plus fine des résultats, en évitant de réduire la compréhension à une simple valeur numérique.

L'examen des hypothèses impose également de réfléchir aux attentes cognitives générées par chaque modalité. Lorsque l'élève lit sans question, il n'a aucun horizon de sens prédéfini; il entreprend une lecture souvent fragmentée. Avec une question fournie, il dispose d'un repère mais reste dans une position relativement guidée. Lorsqu'il doit répondre à une question avant de lire et comparer ensuite sa réponse, il engage un processus de vérification qui peut renforcer la rigueur interprétative. Enfin, lorsqu'il produit lui-même la question, il initie un mouvement intellectuel plus profond: il anticipe, projette des possibles, formule un problème qu'il tentera ensuite d'élucider par la lecture. Dans cette perspective, les différentes modalités ne sont pas seulement des variations techniques; elles dessinent quatre rapports distincts au texte, où l'autonomie, l'activité cognitive et la responsabilité intellectuelle varient de manière progressive.

Ainsi, la problématique, les hypothèses et les variables opérationnelles de cette étude trouvent leur cohérence dans une ambition commune: comprendre comment les dispositifs pédagogiques qui mobilisent la question peuvent transformer la façon dont un élève construit le sens d'un texte complexe. Cette

¹ Louis Cohen, Lawrence Manion et Keith Morrison, *Research Methods in Education* (London: Routledge, 2018), p. 254.

recherche ne se limite donc pas à comparer des résultats; elle interroge le processus même de comprendre, dans sa dimension cognitive, méthodologique et pédagogique.

3-Description de l'échantillon et du terrain d'étude

La conduite d'une recherche expérimentale en éducation impose une connaissance précise du terrain et des caractéristiques de l'échantillon. Dans le cadre de cette étude, le choix s'est orienté vers quatre établissements du secondaire qualifiant relevant de la Direction provinciale de Salé. Ce choix n'est pas anodin: il permet de travailler sur un environnement scolaire réel, marqué par une diversité linguistique et socioculturelle représentative du contexte urbain marocain. Les établissements retenus accueillent des élèves provenant d'horizons variés, disposant de niveaux et de rythmes d'apprentissage différents, ce qui offre un terrain riche pour analyser les variations dans la compréhension d'un texte philosophique en fonction du type de question mobilisée. Les classes concernées appartiennent au même niveau d'enseignement, ce qui garantit une homogénéité minimale indispensable pour isoler l'effet de la modalité de lecture.

L'échantillon est constitué de quatre groupes expérimentaux, chacun composé de vingt-cinq élèves, ce qui porte le total à cent participants. Les groupes ont été formés en veillant à équilibrer autant que possible les niveaux scolaires, les compétences linguistiques et les résultats antérieurs en lecture. Cette attention particulière vise à éviter qu'un groupe se distingue fortement d'un autre avant même l'expérimentation, ce qui risquerait de fausser l'interprétation des résultats. Les élèves sélectionnés suivent tous l'enseignement de la philosophie selon le curriculum national, ce qui implique une exposition régulière à des textes argumentatifs, souvent abstraits, mobilisant des notions complexes et exigeant un réel effort d'interprétation. La familiarité progressive avec ces types de textes constitue un élément essentiel pour s'assurer que les difficultés éventuelles observées durant l'expérience ne proviennent pas d'un manque total d'habitude mais bien de la modalité de question utilisée.

Le premier groupe est celui qui lit le texte sans aucune question préalable. Ce groupe constitue la condition témoin: il permet d'observer comment un élève aborde spontanément un texte philosophique sans repère interprétatif. Les observations effectuées dans ce type de configuration montrent généralement une grande hétérogénéité dans les stratégies adoptées: certains élèves avancent par associations libres, d'autres tentent de repérer des mots familiers, d'autres encore se contentent de reformuler les premières phrases sans parvenir à dégager l'idée générale. En l'absence de question, la lecture est souvent linéaire, peu organisée, et laisse l'élève dans une incertitude quant au sens global du passage étudié.

Le deuxième groupe reçoit une question fournie avant la lecture. Cette modalité introduit un cadre interprétatif clair: la question oriente l'attention vers un enjeu spécifique et indique implicitement ce qui constitue le cœur du texte. Les élèves de ce groupe lisent généralement avec une intention plus structurée que ceux du groupe témoin. Toutefois, le risque existe que certains se limitent à chercher des formulations littérales permettant de répondre directement à la question, sans mobiliser une réflexion plus large. Cette configuration permet d'étudier un rapport au texte dans lequel la question joue un rôle de guide, mais où la démarche reste principalement réceptive et dépendante de la consigne.

Le troisième groupe se trouve dans une situation plus élaborée: les élèves doivent d'abord répondre à une question avant la lecture, sur la base de leurs représentations initiales, puis comparer leur réponse avec le texte lu. Cette double opération produit un effet cognitif particulier: elle met en lumière les décalages, les confirmations ou les contradictions entre la conception anticipée et le contenu réel. La comparaison oblige l'élève à réviser son jugement, à justifier les ajustements nécessaires et à établir une cohérence interne entre réponse initiale et informations textuelles. Cette démarche favorise un engagement plus profond, car elle installe un dialogue entre ce que l'élève pensait savoir et ce que le texte lui oppose ou lui révèle.

Enfin, le quatrième groupe constitue la modalité la plus exigeante cognitivement: les élèves doivent eux-mêmes formuler une question à partir d'une courte mise en situation ou d'un objectif général, puis lire le texte pour vérifier,

affiner ou réviser leur propre interrogation. Dans cette configuration, le lecteur adopte une posture active dès le départ: il anticipe, problématise, sélectionne des indices pour formuler une question pertinente. Une telle activité entraîne des attentes cognitives plus riches que dans les autres groupes. Les élèves ne lisent pas seulement pour répondre, mais pour confirmer ou infirmer une problématisation qu'ils ont eux-mêmes produite. Cette démarche développe la capacité à structurer la pensée, à organiser la recherche d'informations et à construire des liens cohérents entre les éléments du texte. Il s'agit de la modalité la plus proche d'un véritable travail intellectuel autonome.

L'un des éléments les plus importants dans la description de l'échantillon réside dans la justification du choix d'un texte philosophique. Un tel texte présente plusieurs caractéristiques particulièrement pertinentes pour une expérimentation sur la compréhension: densité argumentative, usage précis des concepts, enchaînement logique structuré, présence d'implicites, nécessité d'inférer le sens au-delà de la simple lecture littérale. Ces caractéristiques mettent à l'épreuve les capacités de compréhension et obligent l'élève à dépasser la simple restitution pour entrer dans un travail interprétatif authentique. De plus, le texte philosophique est un terrain privilégié pour examiner l'effet de la question, car celle-ci modifie radicalement la manière d'aborder des notions abstraites et de saisir un raisonnement.

Le cadre institutionnel de Salé constitue également un élément important dans la description du terrain. Les établissements choisis présentent une diversité socioculturelle qui permet d'observer une gamme variée de comportements de lecture. Les enseignants de philosophie, habitués à accompagner les élèves dans la lecture de textes denses, offrent un environnement propice à une expérimentation structurée, respectant les conditions nécessaires à la reproductibilité et à la validité interne de la recherche. Le soutien institutionnel des établissements garantit en outre la disponibilité des salles, la stabilité du groupe classe et les conditions de travail indispensables à une démarche expérimentale contrôlée.

Enfin, le choix d'un effectif total de cent élèves répartis en quatre groupes équivalents permet d'obtenir des données suffisamment représentatives pour procéder à une analyse comparative fiable. Cette répartition favorise également l'examen de tendances nettes dans les différences de compréhension entre les modalités étudiées. La description détaillée de l'échantillon et du terrain garantit ainsi que l'expérience s'appuie sur un cadre méthodologique rigoureux, condition nécessaire à toute interprétation valide et scientifiquement fondée.¹

4–Conception des instruments de collecte des données

L'élaboration des instruments de collecte des données constitue une étape déterminante dans une recherche expérimentale, car elle conditionne la fiabilité des observations et la validité des conclusions. Dans le cadre de cette étude portant sur l'effet de la question dans la compréhension d'un texte philosophique par des élèves du secondaire qualifiant à Salé, ces instruments doivent à la fois respecter les exigences de la rigueur scientifique et s'adapter aux réalités du terrain scolaire. Le premier défi consiste donc à concevoir des outils capables de mesurer avec précision les différentes formes d'engagement cognitif mobilisées par les élèves en fonction des modalités de lecture proposées. Cela implique de définir des critères de compréhension, de formuler des consignes claires et de structurer une grille d'analyse capable de rendre compte des nuances dans les productions écrites.²

Le choix du texte philosophique à lire a fait l'objet d'une attention particulière. Il devait être suffisamment dense pour solliciter l'effort d'interprétation sans toutefois devenir inaccessible pour des élèves de ce niveau. Le texte retenu présente un argument central, un enchaînement logique explicite et des implicites exigeant une activité d'inférence. Le texte a été sélectionné de manière à éviter les thèmes trop abstraits ou les formulations trop éloignées du registre linguistique des élèves. L'objectif est de permettre à chacun de mobiliser des connaissances antérieures, tout en exigeant un réel travail de construction du sens. Une fois le texte choisi, il a fallu

¹ Jean-Marie Van der Maren, *Méthodes de recherche pour l'éducation* (Bruxelles: De Boeck, 1996), p. 214.

² Philippe Meirieu, *L'école, mode d'emploi* (Paris: ESF, 1985), p. 132.

concevoir les supports didactiques utilisés dans les quatre conditions expérimentales: une fiche sans question pour le premier groupe, une fiche avec une question directrice pour le deuxième, une fiche comportant un espace réservé à la réponse anticipée pour le troisième, et enfin une fiche ouverte permettant au quatrième groupe de formuler sa propre question.

La formulation de la question fournie au deuxième groupe a nécessité plusieurs essais afin d'atteindre un équilibre entre précision et ouverture. Une question trop factuelle aurait limité l'engagement cognitif des élèves, tandis qu'une question trop large aurait pu diluer l'attention. La question retenue vise à mettre en évidence la problématique centrale du texte et à orienter la lecture vers la compréhension de l'argument général. Pour le troisième groupe, la consigne de réponse anticipée est formulée de manière à inviter l'élève à exprimer ses représentations propres avant la lecture. Le dispositif impose ensuite une comparaison systématique entre cette réponse initiale et le texte, créant une situation cognitive riche où l'élève doit confronter ses anticipations à la réalité argumentative.

La conception de l'activité pour le quatrième groupe a été particulièrement délicate, car elle suppose que les élèves soient capables de formuler une question pertinente à partir d'une situation introductive. Le support qui leur a été fourni se contente d'énoncer une consigne générale: identifier ce qui pose problème dans les premières lignes du texte ou dans la thématique annoncée. Cette liberté contrôlée vise à encourager une démarche de problématisation personnelle. La formulation d'une question par l'élève l'oblige à identifier un enjeu essentiel du texte, à projeter une attente de sens et à définir une orientation interprétative avant même de lire. Cette condition est celle qui exige le plus haut niveau d'activité réflexive, car elle associe anticipation, conceptualisation et vérification ultérieure.

Parallèlement aux supports de lecture, il a fallu construire une grille d'évaluation commune aux quatre groupes. Cette grille repose sur plusieurs dimensions essentielles de la compréhension: la capacité à dégager l'idée principale, à distinguer l'essentiel du secondaire, à établir des liens logiques, à formuler des inférences pertinentes et à restituer fidèlement le raisonnement développé dans le texte.

Chaque dimension comporte plusieurs indicateurs permettant une évaluation fine des productions écrites. Cette grille a été testée préalablement auprès d'un petit échantillon d'élèves afin de s'assurer qu'elle permettait d'identifier des différences réelles dans les performances.¹

En parallèle, un système de codage qualitatif a été élaboré afin de rendre compte des stratégies de lecture mobilisées par les élèves. Le codage prévoit de repérer les formulations révélant une lecture littérale, les indices de recherche de cohérence, les traces d'une lecture inférentielle, ainsi que les moments où l'élève justifie ou modifie sa première interprétation. Ce système permettra d'enrichir l'analyse quantitative et d'explorer les mécanismes cognitifs sous-jacents à chaque modalité de question. Il permettra également d'identifier les stratégies inefficaces souvent observées dans la lecture de textes philosophiques: paraphrase simple, extraction de phrases isolées ou reformulation approximative.

Le protocole d'observation prévoit également l'enregistrement de certaines données contextuelles: durée effective de lecture, hésitations, retours en arrière dans le texte, demandes de clarification adressées à l'enseignant, ainsi que le degré d'implication visible dans la tâche. Ces données, bien que secondaires, éclairent les comportements de lecture et permettent de comprendre comment les élèves se situent face à un texte argumentatif exigeant. Elles complètent les données écrites et permettent une lecture plus fine des résultats.

L'une des préoccupations majeures dans la conception des instruments a été de garantir l'équité entre les quatre groupes. Les consignes générales ont été strictement harmonisées afin que la seule différence entre les groupes soit la modalité de question. De même, la durée allouée à la lecture et à la production écrite a été strictement identique pour tous. Les supports ont été imprimés au même format, avec la même taille de police et le même nombre de lignes par page. Cette standardisation a été essentielle pour éviter que des éléments techniques influencent la compréhension des élèves.

¹ Joaquim Dolz et Bernard Schneuwly, *Pour un enseignement de l'oral et de l'écrit* (Paris: ESF, 1998), p. 87.

Enfin, la validation des instruments s'est appuyée sur une méthode reconnue dans les recherches en lecture: l'analyse des items et leur capacité à discriminer les niveaux de compréhension. En examinant le degré de difficulté des différentes composantes de la grille d'évaluation, il a été possible de s'assurer que les outils mesuraient bien les compétences visées et qu'ils permettaient de comparer réellement les performances des élèves. Cette démarche contribue à renforcer la validité interne de l'étude et permet d'interpréter les résultats avec confiance.¹

Ainsi, la conception des instruments de collecte des données offre un cadre méthodologique solide pour examiner l'effet de la question sur la compréhension d'un texte philosophique. Ces outils, soigneusement élaborés, garantissent que les différences observées entre les groupes seront attribuées à la modalité de question et non à des facteurs externes ou à des biais instrumentaux.

5-Déroulement de l'expérimentation selon les quatre modalités

La mise en œuvre de l'expérimentation constitue une étape décisive dans la recherche, car c'est elle qui permet de confronter les hypothèses formulées aux comportements réels des élèves en situation d'apprentissage. Dans le cadre de cette étude portant sur l'effet de la question sur la compréhension en lecture d'un texte philosophique, le protocole a été conçu de manière à préserver la rigueur scientifique tout en respectant les contraintes pédagogiques du milieu scolaire. L'expérimentation s'est déroulée dans les salles de classe des quatre établissements du secondaire qualifiant sélectionnés à Salé, dans des conditions proches du fonctionnement habituel des séances de philosophie. L'organisation matérielle, la durée de chaque activité et la posture de l'enseignant ont été strictement harmonisées, afin que la seule variable différenciatrice soit la modalité de question proposée à chaque groupe.²

¹ Jacques Grégoire, *L'évaluation des compétences en lecture* (Bruxelles: Mardaga, 2017), p. 54.

² Philippe Meirieu, *Pédagogie: des lieux communs aux concepts clés* (Paris: ESF, 2014), p. 119.

La première étape du protocole a consisté à organiser les séances selon un schéma identique pour les quatre groupes: une brève mise en situation générale, la distribution des supports de lecture, un temps de lecture individuel silencieux, puis une activité de production écrite visant à déterminer le niveau de compréhension. La mise en situation avait pour but d'inscrire le texte dans une thématique accessible sans toutefois orienter la lecture ni influencer la manière d'aborder le passage. L'enseignant s'est limité à rappeler l'objectif de la séance: lire le texte et produire une interprétation fidèle et structurée. Aucune explication de vocabulaire, aucun commentaire préalable et aucune indication sur l'auteur n'ont été donnés, afin de ne pas biaiser l'expérience.

Dans le premier groupe, les élèves ont reçu le texte seul, sans aucune question ni consigne supplémentaire. Ils ont disposé d'un temps limité mais suffisant pour lire attentivement le passage. Cette modalité avait pour objectif d'observer les stratégies spontanées mobilisées par des lecteurs face à un texte philosophique. Des observations discrètes ont été réalisées afin de repérer les comportements typiques: hésitations prolongées, retours fréquents en arrière, mouvements de tête indiquant des zones d'incompréhension, ou encore tendance à relire plusieurs fois les premières lignes sans parvenir à dégager une idée générale. Après la lecture, les élèves devaient rédiger une synthèse interprétative. Cette production écrite constituait le matériau principal pour évaluer le niveau de compréhension sans question préalable.

Le deuxième groupe a travaillé à partir d'une question fournie avant la lecture. Cette question, soigneusement formulée, orientait l'attention vers un enjeu central du texte sans toutefois réduire la lecture à la recherche d'une information isolée. Les élèves ont lu avec cette consigne à l'esprit, puis ont rédigé une réponse expliquée au terme de la lecture. L'observation de ce groupe a permis d'identifier les effets directs de la présence d'un repère interprétatif explicite. La question a souvent servi de fil directeur, aidant les élèves à repérer les arguments pertinents, mais a parfois entraîné une lecture sélective excessive, certains se limitant à localiser dans le texte les éléments utiles à la réponse sans chercher à comprendre l'argumentation globale.

Dans le troisième groupe, le protocole comportait une double phase: avant la lecture, les élèves devaient répondre à une question formulée dans le support, en exprimant leurs représentations initiales. Cette étape avait pour fonction de susciter un premier engagement cognitif, fondé sur l'anticipation et la mobilisation des connaissances antérieures. Après la lecture du texte, les élèves devaient comparer leur réponse initiale avec le contenu réel du passage et rédiger un bilan mettant en évidence les convergences, les écarts et les révisions nécessaires. Cette modalité a produit un effet particulièrement intéressant: les élèves ont mobilisé un effort actif pour confronter leur première interprétation à ce que le texte exprimait réellement. Ce processus a offert une indication précieuse sur la manière dont la comparaison favorise l'ajustement des conceptions et l'amélioration du degré de compréhension.

Le quatrième groupe constituait la modalité la plus exigeante: les élèves devaient formuler eux-mêmes une question avant de lire le texte. Pour ce faire, une courte introduction thématique leur a été proposée, sans aucune indication conceptuelle précise. Ils devaient identifier ce qui, selon eux, constituait l'enjeu principal ou le problème susceptible d'être développé dans le texte, puis formuler une question cohérente. Ce travail préalable a obligé les élèves à se projeter mentalement, à anticiper un sens possible et à problématiser la situation de lecture. Après la lecture, ils devaient vérifier si leur question trouvait ou non une réponse dans le texte et expliquer les ajustements nécessaires. Cette configuration a demandé une implication cognitive importante, car elle mobilise la capacité à formuler une problématique, à orienter la lecture de manière autonome et à réviser l'interprétation à partir de la confrontation au texte.

Durant l'ensemble des séances, le rôle de l'enseignant a été strictement limité à la gestion du temps et à la distribution des supports. Aucun guidage, aucune indication supplémentaire et aucune reformulation des consignes n'ont été autorisés. Cette neutralité était indispensable pour garantir la validité interne de l'expérimentation et éviter que la posture de l'enseignant n'influence différemment les quatre groupes. La présence d'un observateur discret dans chaque séance a permis de noter les comportements généraux de lecture et d'identifier les moments où les

élèves semblaient mobiliser des efforts particuliers ou rencontrer des difficultés spécifiques.

Après les activités de lecture, tous les élèves ont remis une production écrite standardisée, répondant à la même consigne: exposer l'idée essentielle du texte, en expliquer le sens et justifier l'interprétation à partir des éléments présents dans le passage. Cette uniformisation de la production finale a permis de comparer objectivement les niveaux de compréhension entre les groupes. Les textes produits ont ensuite été évalués à l'aide de la grille définie lors de l'étape précédente.

Le protocole a veillé à équilibrer la durée totale allouée aux différentes étapes: temps de lecture identique pour tous, temps d'écriture fixé à un nombre précis de minutes, et temps d'explication des consignes uniformisé. Cette organisation méthodique garantit que les différences observées dans les résultats ne sont pas attribuables à des variations contextuelles mais bien à la modalité de question utilisée.¹

Ainsi, le déroulement de l'expérimentation permet de confronter de manière rigoureuse quatre manières distinctes d'entrer dans un texte philosophique. L'ensemble du protocole a été conçu pour isoler l'effet spécifique de la question, qu'elle soit absente, fournie, anticipée ou construite, et pour comprendre comment ces modalités transforment la manière dont les élèves organisent leur lecture et construisent le sens du texte étudié.

6-Analyse quantitative et qualitative des résultats

L'analyse des résultats constitue le cœur de cette étude, car elle permet d'observer concrètement comment les différentes modalités de question influencent la compréhension d'un texte philosophique. Les productions écrites des cent élèves impliqués dans l'expérience ont été évaluées selon la grille élaborée précédemment, permettant de comparer de manière fine les niveaux de compréhension atteints. Cette double analyse — quantitative et qualitative — offre une vision complète des effets cognitifs et interprétatifs générés par chaque condition expérimentale. Au-

¹ Jack Fraenkel et Norman Wallen, *How to Design and Evaluate Research in Education* (New York: McGraw-Hill, 2012), p. 298.

delà d'une simple comparaison de scores, il s'agit de comprendre comment les élèves ont organisé leur pensée, comment ils ont identifié les idées du texte et comment ils ont construit ou ajusté leur interprétation en fonction des dispositifs auxquels ils ont été exposés.

Les résultats quantitatifs montrent une tendance nette: **le niveau de compréhension le plus faible** a été obtenu par le premier groupe, celui qui a lu le texte sans question préalable. Ce groupe présente non seulement les scores les plus bas, mais aussi une dispersion importante des performances, signe d'une grande hétérogénéité dans les stratégies spontanément mobilisées. Certains élèves ont produit des synthèses très courtes, se limitant à reformuler les premiers mots du texte, tandis que d'autres ont tenté d'identifier des idées principales mais sans parvenir à en dégager la cohérence globale. La lecture sans question semble ainsi laisser l'élève dans une position incertaine, où il peine à organiser les éléments du texte et à construire une compréhension structurée.

Le deuxième groupe, celui ayant travaillé avec une question fournie avant la lecture, présente une amélioration notable. Les scores moyens sont nettement plus élevés que ceux du groupe témoin, et la dispersion est moindre. La question semble avoir joué un rôle de focalisation, aidant les élèves à repérer les éléments essentiels du texte. Cependant, l'analyse quantitative montre également une limite récurrente: certains élèves ont répondu de manière trop étroite, se concentrant exclusivement sur la formulation de la question au détriment de la compréhension globale. Leur lecture, bien que guidée, reste parfois sélective et orientée vers la recherche d'indices permettant de justifier une réponse prédéterminée.

Le troisième groupe, qui devait répondre à une question avant la lecture puis comparer sa réponse avec le texte, offre des résultats plus élevés encore. Les élèves de ce groupe ont montré une capacité plus grande à structurer leur pensée, à dégager l'idée principale et à corriger leurs interprétations initiales. Leur score moyen dépasse nettement celui du deuxième groupe, et les productions révèlent une compréhension plus cohérente et plus nuancée. La phase de comparaison semble avoir joué un rôle crucial: les élèves identifient les écarts entre leurs anticipations et

le texte réel, ce qui renforce leur vigilance cognitive. Cette modalité introduit une dimension réflexive qui favorise une lecture plus profonde.

Le quatrième groupe constitue sans surprise celui qui obtient **les meilleurs résultats**. Les élèves ayant formulé eux-mêmes la question avant de lire s'engagent dans une démarche cognitive particulièrement riche: ils anticipent un sens possible, problématisent la situation de lecture et cherchent ensuite à vérifier ou corriger leur hypothèse. Leurs productions écrites se distinguent par une capacité à établir des liens logiques, à justifier les interprétations et à mettre en évidence la structure argumentative du texte. Les scores élevés, combinés à une faible dispersion, montrent que cette modalité favorise un engagement actif et une réelle appropriation du texte.

L'analyse qualitative vient éclairer ces tendances chiffrées en examinant les stratégies de lecture présentes dans les productions écrites. Les textes du premier groupe révèlent souvent une lecture linéaire: les idées sont juxtaposées sans liens explicites, les formulations restent vagues et les inférences sont rares. Les élèves semblent se contenter de répéter ou de reformuler ce qui apparaît explicitement dans les premières lignes, sans percevoir l'architecture argumentative. À l'inverse, les productions des groupes 2, 3 et 4 comportent davantage de prises d'appui sur les indices textuels, de reformulations structurées et de tentatives d'identifier les enjeux implicites. Le codage qualitatif, inspiré des méthodes d'analyse proposées par Miles et Huberman, met en évidence l'évolution du raisonnement en fonction de la modalité.¹

Dans le deuxième groupe, on observe une tendance à restructurer la lecture autour de la question fournie. Certains élèves citent directement les expressions du texte pour justifier leur réponse, tandis que d'autres élaborent des liens logiques plus larges mais restent dépendants du cadre initialement proposé. Le troisième groupe, quant à lui, se distingue par un véritable travail de confrontation. Les élèves expliquent les modifications qu'ils ont apportées à leur réponse initiale, ce qui constitue un signe clair de compréhension autorégulée. Le travail de comparaison

¹ Matthew Miles et A. Michael Huberman, *Qualitative Data Analysis* (Thousand Oaks: Sage, 1994), p. 72.

semble favoriser la prise de distance, et les textes produits montrent une capacité à intégrer plusieurs niveaux de sens.

Le quatrième groupe offre les productions les plus riches sur le plan qualitatif. Les élèves y formulent souvent des hypothèses interprétatives précises, qu'ils confirment ou corrigent après la lecture. Ils montrent une capacité à problématiser le texte et à repérer l'argument central, et leurs synthèses témoignent d'une maîtrise plus grande des relations entre les idées. La construction autonome de la question semble donc installer une dynamique intellectuelle qui s'étend au-delà de la simple lecture: elle engage l'élève dans un processus de pensée où la signification n'est pas seulement reçue, mais véritablement construite. Cette observation rejoint l'idée que la compréhension ne se limite pas au décodage, mais repose sur une activité de structuration du sens.¹

Enfin, l'analyse transversale des données montre que la distinction entre les quatre groupes n'est pas seulement quantitative. Elle correspond à quatre rapports différents au texte philosophique: lecture flottante sans direction, lecture guidée par une consigne, lecture ajustée par la comparaison, et lecture orientée par une problématisation personnelle. Ces quatre dynamiques témoignent de niveaux croissants d'activité cognitive. En mobilisant les contributions méthodologiques de l'analyse sociale du comportement, il devient possible d'affirmer que les dispositifs pédagogiques influencent directement la qualité de l'interprétation.²

Ainsi, l'analyse des résultats confirme les hypothèses formulées: **la compréhension la plus élevée est obtenue dans la modalité où l'élève formule lui-même la question**, tandis que la compréhension la plus faible apparaît en l'absence totale de question. Les deux modalités intermédiaires présentent des résultats cohérents avec leur niveau respectif d'engagement cognitif. Cette hiérarchie éclaire la manière dont la question, selon sa nature, transforme profondément l'acte de lire et la capacité de donner sens à un texte complexe.

¹ Philippe Meirieu, *Frankenstein pédagogue* (Paris: ESF, 1996), p. 141.

² Alan Bryman, *Social Research Methods* (Oxford: Oxford University Press, 2015), p. 334.

7-Discussion et interprétation des résultats

La discussion des résultats permet de dépasser l'observation brute des performances pour entrer dans une réflexion plus profonde sur les mécanismes cognitifs et pédagogiques mis en jeu dans la compréhension du texte philosophique. Les tendances dégagées par l'analyse quantitative et qualitative montrent une hiérarchie claire entre les différentes modalités de question, mais cette hiérarchie ne prend tout son sens que lorsqu'elle est interprétée à la lumière d'une réflexion sur l'activité intellectuelle mobilisée par chaque dispositif. Comprendre pourquoi une modalité produit une meilleure compréhension qu'une autre, c'est interroger la manière dont l'élève entre dans la lecture, construit une problématique, organise la recherche d'indices pertinents et effectue des ajustements successifs pour élaborer une interprétation cohérente.¹

Le premier résultat marquant est la faiblesse du niveau de compréhension dans la modalité sans question. Cette observation confirme que la lecture laissée au seul hasard des indices perçus spontanément entraîne une dispersion cognitive importante. L'élève se trouve face à un texte dense sans disposer d'une orientation préalable; il tente de repérer des éléments sans pouvoir les relier entre eux. La compréhension reste alors partielle, fragmentée et souvent approximative. L'absence de question prive l'élève d'un cadre interprétatif, ce qui rend difficile la hiérarchisation des informations et la construction d'un sens global. Dans cette situation, l'activité mentale se réduit souvent à un traitement linéaire du texte, sans inférence ni conceptualisation.

Le deuxième résultat notable concerne la modalité où la question est fournie avant la lecture. Si les élèves de ce groupe obtiennent de meilleurs résultats que ceux du groupe témoin, leurs productions révèlent une tendance à se limiter au cadre de la question. Ils repèrent les passages qui permettent d'y répondre sans toujours percevoir les enjeux plus larges du texte. La compréhension progresse, mais elle demeure parfois sélective. Cette modalité montre que la question, lorsqu'elle est

¹ Philippe Meirieu, *La pédagogie entre le dire et le faire* (Paris: ESF, 1995), p. 64.

imposée, joue un rôle structurant mais peut aussi restreindre la lecture à un angle unique, limitant l'appropriation personnelle du texte.

Le troisième groupe offre un cas particulièrement intéressant: la comparaison entre une réponse anticipée et le texte réel crée une dynamique cognitive riche. En confrontant leurs représentations initiales au contenu du texte, les élèves révisent leurs interprétations, identifient leurs erreurs de jugement et mobilisent une réflexion de plus en plus fine sur la structure argumentative. Cette modalité montre l'importance du retour réflexif: la compréhension progresse lorsqu'il existe une tension entre ce que l'élève croit savoir et ce que le texte lui impose réellement. L'activité de comparaison n'est pas seulement corrective; elle est formatrice, car elle oblige à l'analyse et à la justification.

Cependant, c'est la quatrième modalité qui apporte les résultats les plus significatifs. Le fait que les élèves construisent eux-mêmes la question avant de lire le texte transforme radicalement leur posture cognitive. Ils ne lisent plus pour recevoir une information, mais pour vérifier une hypothèse qu'ils ont eux-mêmes formulée. Cette anticipation du sens installe un mouvement intellectuel dynamique: l'élève problématise la situation, identifie un enjeu majeur, organise mentalement la lecture et ajuste ensuite son interprétation en fonction des éléments du texte. La formulation autonome de la question met en jeu des compétences de haut niveau: conceptualisation, anticipation, sélection d'indices pertinents, justification argumentative. Ces compétences expliquent la supériorité constante des productions du quatrième groupe.

Ces résultats mettent en évidence une différence fondamentale entre les quatre modalités: le degré d'autonomie cognitive engagé dans l'acte de lire. La lecture sans question laisse l'élève dans une posture réceptive passive; la question fournie introduit une direction mais limite l'initiative; la réponse anticipée suivie d'une comparaison initie une réflexion plus structurée; la question construite autonomement fonde un véritable travail de pensée. Les modalités se distinguent donc par la profondeur de l'engagement intellectuel qu'elles suscitent.

Il apparaît également que la capacité à problématiser constitue un facteur déterminant dans la compréhension du texte philosophique. Lorsque l'élève formule sa propre question, il manifeste déjà une prise de distance par rapport au texte. Il s'inscrit dans une logique d'enquête: il cherche, vérifie, corrige, reformule. Cette démarche est en elle-même un apprentissage, qui transforme l'élève en acteur de la lecture. La compréhension n'est plus un résultat, mais un processus continu.

Du point de vue de la validité interne de l'étude, les résultats sont cohérents avec les hypothèses. La progression des niveaux de compréhension selon les modalités confirme le rôle structurant de la question dans l'organisation de l'activité cognitive. Cette cohérence renforce l'idée que la compréhension dépend non seulement du texte ou des compétences linguistiques de l'élève, mais aussi du dispositif pédagogique utilisé pour orienter la lecture.

Ces résultats trouvent également un écho dans les réflexions contemporaines sur l'apprentissage, qui soulignent l'importance des tâches complexes engageant l'élève dans une activité authentique. Si la lecture se limite à repérer des informations explicites, la compréhension demeure superficielle. En revanche, lorsqu'elle exige un travail de conceptualisation, de justification et de révision, elle devient formatrice. C'est précisément ce que permet la question élaborée par l'élève.

Enfin, les résultats peuvent être interprétés à la lumière des approches fondées sur le développement des compétences. La compréhension d'un texte philosophique exige de mobiliser plusieurs compétences interdépendantes: analyser une situation, identifier un problème, organiser une stratégie de lecture, interpréter des données textuelles, formuler un jugement argumenté. Les modalités qui sollicitent davantage ces compétences produisent logiquement une compréhension plus profonde.¹

Ainsi, la discussion des résultats montre clairement que la question n'est pas un simple outil didactique : elle constitue une médiation essentielle dans l'acte de comprendre. Selon sa nature, elle peut renforcer ou limiter l'initiative intellectuelle, structurer l'activité cognitive ou, au contraire, l'orienter de manière trop étroite.

¹ Jacques Tardif, *L'évaluation des compétences* (Montréal: Chenelière, 2006), p. 103.

Lorsqu'elle est construite par l'élève, la question devient un instrument d'émancipation intellectuelle, permettant d'aborder le texte avec une intention consciente et une posture réflexive active. Cette conclusion ouvre la voie à des implications pédagogiques majeures, qui feront l'objet d'une analyse approfondie dans la section suivante de cette étude.

8–Implications pédagogiques et recommandations pour l'enseignement de la philosophie

Les résultats obtenus dans cette étude mettent en lumière l'effet structurant de la question sur la compréhension d'un texte philosophique, et invitent à réfléchir à la manière dont les pratiques pédagogiques peuvent tirer parti de ces constats pour améliorer la lecture et l'appropriation des textes complexes. La philosophie, comme discipline scolaire, a cette particularité de reposer sur des notions abstraites, sur des raisonnements rigoureux et sur une écriture dense qui impose un réel effort de pensée. Dès lors, l'enjeu est de proposer des dispositifs pédagogiques capables de soutenir l'élève dans son cheminement tout en développant son autonomie intellectuelle. L'analyse des quatre modalités expérimentales offre des pistes précieuses pour repenser les pratiques de lecture et d'accompagnement dans les classes de philosophie.¹

Une première implication concerne la nécessité d'éviter les lectures sans orientation préalable. Laisser un élève entrer dans un texte difficile sans repère interprétatif, c'est le placer dans une situation de déstabilisation excessive. Les résultats montrent que cette modalité conduit à une compréhension faible et dispersée. Il apparaît donc essentiel d'introduire, dans l'enseignement de la philosophie, des situations de lecture guidées par une problématique explicite ou implicite. Cela ne signifie pas imposer une lecture unique ou restreindre l'activité de l'élève, mais lui fournir un point d'appui, une manière d'aborder le texte avec une intention claire.

La deuxième implication touche à l'utilisation de la question fournie par l'enseignant. Cette modalité présente des avantages évidents: elle structure

¹ Philippe Meirieu, *Lettre à un jeune professeur* (Paris: ESF, 2005), p. 57.

l'attention, met en valeur les éléments essentiels et permet à l'élève d'identifier rapidement la problématique centrale. Toutefois, les limites observées montrent qu'une question trop directive risque de réduire la lecture à une recherche ciblée d'informations. Il est donc recommandé d'utiliser ce type de question comme un levier initial, tout en veillant à encourager ensuite une ouverture vers d'autres aspects du texte. La question fournie doit être envisagée comme une entrée possible dans le texte, non comme un cadre unique et rigide.

La troisième implication, issue des résultats du groupe qui a dû comparer une réponse anticipée au contenu réel du texte, concerne l'importance de la confrontation cognitive. Inviter l'élève à formuler une première interprétation, puis à la confronter au texte, représente un outil puissant pour développer la conscience métacognitive et encourager la révision des conceptions initiales. Cette démarche offre un modèle pédagogique intéressant: elle permet d'identifier les obstacles, de favoriser la régulation et d'accompagner progressivement l'élève vers une compréhension plus fine et plus nuancée. Elle peut être intégrée dans les pratiques de classe sous forme d'activités régulières où les élèves explicitent leurs hypothèses avant d'entrer dans un texte.

La modalité la plus féconde, selon les résultats, est celle où l'élève formule lui-même la question avant la lecture. Cette démarche, exigeante mais formatrice, constitue sans doute la piste la plus prometteuse pour l'enseignement de la philosophie. La capacité à problématiser est au cœur de la discipline: elle engage à identifier un enjeu, à formuler une difficulté, à anticiper un raisonnement. La formulation autonome de la question place l'élève dans une posture active: il ne reçoit pas le sens, il le cherche. Cette démarche pourrait être systématisée, par exemple sous forme d'ateliers de problématisation où les élèves, à partir d'extraits ou de thématiques introductives, construisent des questions susceptibles d'être éclairées par le texte à étudier.

Ces différentes implications invitent à imaginer une pédagogie différenciée de la lecture en philosophie. Plutôt que de se limiter à une seule stratégie, l'enseignant pourrait alterner entre plusieurs dispositifs: question fournie pour amorcer l'entrée

dans les textes les plus difficiles; réponse anticipée pour favoriser l'auto-régulation; formulation autonome de questions pour développer l'autonomie intellectuelle. Une telle diversification permettrait de répondre aux besoins variés des élèves et de stimuler des modes de raisonnement complémentaires.

Les résultats de cette étude s'inscrivent également dans le cadre plus large des recherches contemporaines sur le développement de la compréhension en lecture. Selon les travaux sur la littératie avancée, comprendre un texte exige de mobiliser des compétences multiples: identifier la structure logique, saisir des implicites, établir des liens entre les idées, interpréter des passages ambigus et formuler un jugement argumenté. Les dispositifs qui sollicitent activement ces compétences favorisent une compréhension durable et transférable.¹

Une autre recommandation concerne l'importance de l'évaluation formative. La lecture d'un texte philosophique n'est pas un exercice ponctuel: elle doit s'inscrire dans un processus où l'élève ajuste progressivement ses stratégies. L'utilisation d'outils d'évaluation formatifs, tels que les grilles d'analyse, des feedbacks précis et des occasions de révision, permet aux élèves de comprendre leurs difficultés et d'améliorer leurs performances. L'enseignant peut ainsi accompagner les progrès en identifiant les obstacles récurrents: difficultés à formuler une problématique, tendance à paraphraser, incapacité à dégager l'idée principale ou à établir des liens conceptuels.

Enfin, les résultats de cette étude suggèrent l'importance de développer une culture de la question au sein de la classe. Il ne s'agit pas seulement de poser des questions efficaces, mais surtout d'encourager les élèves à en formuler. La question devient un outil d'émancipation intellectuelle, un moyen de structurer la pensée et d'entrer dans un texte avec une intention claire. Elle transforme l'élève en acteur de sa compréhension, capable de mettre à distance ses premières impressions et de construire activement le sens.

¹ Catherine Snow, *Reading for Understanding* (Santa Monica: RAND Corporation, 2002), p. 33.

Ainsi, les implications pédagogiques issues de cette recherche invitent à repenser la manière d'enseigner la lecture en philosophie. La question, selon sa nature, peut structurer, guider, réguler ou stimuler l'activité cognitive. Lorsqu'elle est conçue comme un outil formatif et non comme une simple consigne, elle devient un levier puissant pour soutenir la compréhension, développer l'autonomie intellectuelle et faire entrer les élèves dans un rapport plus exigeant et plus profond aux textes philosophiques.

Conclusion

Les résultats de cette recherche mettent clairement en évidence l'influence déterminante de la question sur la compréhension d'un texte philosophique. L'analyse croisée des données quantitatives et qualitatives révèle une hiérarchie nette entre les quatre modalités étudiées, correspondant autant à des degrés d'engagement cognitif qu'à des manières distinctes de concevoir l'acte de lire. Cette hiérarchie ne renvoie pas simplement à des variations techniques, mais à des rapports différents au texte: absence de repères, guidage structurant, confrontation réflexive et problématisation autonome. Ces rapports montrent que la compréhension n'est jamais un processus spontané; elle est façonnée par les dispositifs pédagogiques mis en place.

La modalité sans question, bien qu'elle puisse sembler favoriser l'autonomie, expose en réalité l'élève à une dispersion interprétative. Sans orientation préalable, la lecture devient une succession d'impressions isolées, et l'élève peine à dégager le sens global du texte. La modalité avec question fournie améliore sensiblement les performances, mais son efficacité reste dépendante de la qualité de la consigne et de la capacité de l'élève à ne pas réduire sa lecture à une simple recherche ciblée. Elle structure, mais elle limite parfois l'initiative.

La comparaison entre une réponse anticipée et la lecture réelle constitue un moment intellectuel fécond: l'élève se confronte à ses propres limites et prend conscience des écarts entre ses représentations initiales et le contenu du texte. Cette modalité favorise la vigilance cognitive et la capacité à réviser son interprétation. Elle offre un modèle pédagogique particulièrement pertinent pour instaurer, dans

les classes de philosophie, une culture de la relecture, de la justification et de la régulation.

Cependant, c'est la modalité où l'élève construit lui-même la question qui se révèle la plus formatrice. Formuler une question, c'est déjà entrer dans le texte par l'acte même de problématiser. C'est anticiper un sens, identifier un enjeu et s'engager dans une démarche de compréhension active. Les résultats montrent de manière constante que cette modalité produit les interprétations les plus cohérentes, les plus argumentées et les plus proches de l'intention du texte. Elle développe des compétences essentielles en philosophie: analyser une situation, dégager un problème, organiser une pensée et justifier une position.

Cette recherche ouvre ainsi des perspectives pédagogiques importantes. Elle invite les enseignants à diversifier les dispositifs de lecture, à accorder une place centrale à la question, et surtout à encourager les élèves à construire leurs propres interrogations. Elle suggère également l'importance de la régulation formative: lire, comprendre, confronter, réviser. La question peut devenir un instrument d'émancipation intellectuelle lorsqu'elle est utilisée non comme une réponse attendue, mais comme un moteur de sens.

En définitive, cette étude montre que la compréhension d'un texte philosophique dépend étroitement de la manière dont l'élève est engagé dans l'activité de lecture. La question, lorsqu'elle est pensée comme une médiation formatrice, transforme ce rapport au texte. Elle permet à l'élève de devenir acteur de sa compréhension, de construire des liens, d'interpréter avec rigueur et d'entrer réellement dans l'expérience philosophique. Cette conclusion appelle donc à réinventer les pratiques d'enseignement de la lecture en philosophie, afin de faire de la question non seulement un outil didactique, mais une condition essentielle de la pensée.

Bibliographie

- Bryman, Alan. *Social Research Methods*. Oxford: Oxford University Press, 2015.
- Cohen, Louis, Lawrence Manion, et Keith Morrison. *Research Methods in Education*. 8e éd. London: Routledge, 2018.
- Dolz, Joaquim, et Bernard Schneuwly. *Pour un enseignement de l'oral et de l'écrit*. Paris: ESF, 1998.
- Fraenkel, Jack, et Norman Wallen. *How to Design and Evaluate Research in Education*. 8e éd. New York: McGraw-Hill, 2012.
- Giasson, Jocelyne. *La compréhension en lecture*. Montréal: Chenelière Éducation, 2011.
- Gregoire, Jacques. *L'évaluation des compétences en lecture*. Bruxelles: Mardaga, 2017.
- Meirieu, Philippe. *Apprendre... oui, mais comment ?* Paris: ESF, 1997.
- Meirieu, Philippe. *Frankenstein pédagogue*. Paris: ESF, 1996.
- Meirieu, Philippe. *La pédagogie entre le dire et le faire*. Paris: ESF, 1995.
- Meirieu, Philippe. *L'école, mode d'emploi*. Paris: ESF, 1985.
- Meirieu, Philippe. *Le choix d'éduquer: éthique et pédagogie*. Paris: ESF, 1991.
- Meirieu, Philippe. *Lettre à un jeune professeur*. Paris: ESF, 2005.
- Meirieu, Philippe. *Pédagogie: des lieux communs aux concepts clés*. Paris: ESF, 2014.
- Miles, Matthew, et A. Michael Huberman. *Qualitative Data Analysis: An Expanded Sourcebook*. 2e éd. Thousand Oaks: Sage, 1994.
- Snow, Catherine. *Reading for Understanding: Toward an R&D Program in Reading Comprehension*. Santa Monica: RAND Corporation, 2002.
- Tardif, Jacques. *L'évaluation des compétences: Documenter le développement des compétences pour mieux les soutenir*. Montréal: Chenelière, 2006.
- Van der Maren, Jean-Marie. *Méthodes de recherche pour l'éducation*. 3e éd. Montréal: Presses de l'Université de Montréal, 2015.
- Vygotski, Lev. *Pensée et langage*. Trad. Françoise Sève. Paris: La Dispute, 1997.

Trajectories and Tensions of SRI: A Comparative Analysis of the Evolution of Markets and Investor Motivations

Dr. Ismail NASIRI

Université Abdelmalek Essaadi

nasiriismail16@gmail.com.

Morocco

Abstract

Socially Responsible Investing (SRI) possesses deep historical roots, but its recent institutionalization through Environmental, Social, and Governance (ESG) criteria has fundamentally altered its nature and objectives. This article provides a critical review of this transformation by analyzing the evolution of its theoretical underpinnings, market structures, and investor motivations. The objective is to synthesize this multi-decadal trajectory to elucidate the contemporary tensions between financial imperatives and ethical aspirations.

The study employs a critical and systematic literature review following a diachronic approach. It relies on a core corpus (represented by an exhaustive dissertation chapter) to establish a historical baseline (circa 1920–2012) and contrasts it with recent academic research and industry reports (circa 2018–2024) in order to analyze fundamental paradigm shifts.

The review reveals three major transformations: 1) a shift in the dominant logic, moving from values-based exclusion to an integration founded on risk management; 2) a potential convergence of the historically divergent American and European markets, driven by the pressure of global reporting standards and regulations; 3) a growing disconnect between the motivations of institutional investors (focused on the financial risk/return profile) and the ethical preferences of their end beneficiaries.

The article contributes to the literature by synthesizing the evolution of SRI and framing it within the central, unresolved tension between financial objectives (shareholder theory) and broader societal responsibilities (stakeholder theory). It highlights that the modern ESG movement, far from resolving this tension, has reframed it as a matter of financial materiality and risk.

Keywords: Socially Responsible Investing (SRI), ESG, Sustainable Finance, Stakeholder Theory, Shareholder Activism, Financial Performance.

1. Introduction

Socially Responsible Investing (SRI) is situated at the crossroads of two fundamental and often opposing theories of corporate finance. On the one hand, shareholder theory, popularized by **Friedman, M. (1962)**, posits that the sole social responsibility of the corporation is to increase its profits for its shareholders. On the other hand, stakeholder theory, formalized by **Freeman, R.E., (1984)**, maintains that the corporation must create value for all of its stakeholders, including employees, customers, suppliers, and the broader community. The history of SRI can be interpreted as a materialization of the persistent tension between these two worldviews. While its origins are anchored in deep-seated ethical and religious convictions, such as those of the 17th-century Quakers **Dandelion, P. (2007)** who refused to profit from activities deemed immoral, its contemporary form, dominated by the Environmental, Social, and Governance (ESG) acronym, appears to be increasingly aligned with a logic of risk management and financial optimization.

The existing literature often addresses the history of SRI and the modern ESG phenomenon in a disjointed manner. A significant gap lies in the absence of a critical synthesis that traces this entire trajectory to understand how the ethical motivations of the early days were progressively transformed, or even supplanted, by the risk-management framework that characterizes sustainable finance today. Recent attempts at a normative reconciliation between shareholder and stakeholder theories in the ESG era demonstrate that this debate is more relevant than ever, seeking to prove that serving stakeholders is the best way to serve shareholders in the long term **Zumente, I., & Bistrova, J. (2021)**. This evolution raises fundamental questions about the nature, objectives, and actual impact of SRI.

This article seeks to address this gap by answering the following central research question: How has the transition of Socially Responsible Investing (SRI) from a niche ethical movement to a global ESG paradigm reconfigured the markets, investment strategies, and the motivations of institutional investors?

To address this question, two sub-questions will guide our analysis:

1. Do the historical divergences between the American and European SRI approaches persist in the era of global regulation and standardization?

2. Have the motivations of institutional investors evolved from an ethical basis to a purely financial and risk-management imperative, and what is the impact of this evolution on the performance and purpose of SRI?

Based on these questions, we formulate two research hypotheses that will be examined throughout this article:

- **H1:** Regulatory pressure and global standardization (e.g., SFDR regulation, ISSB standards) have led to a progressive convergence of the American and European SRI markets, blurring the historical distinctions based on ‘best-in-class’ versus ‘exclusions’ approaches.

- **H2:** The primary motivation for institutional investors to adopt ESG strategies has shifted from an adherence to ethical values to the strategic management of non-financial risks perceived as materially relevant to long-term financial performance.

The originality of this study lies in its diachronic and critical approach. It builds a bridge between the historical narrative of SRI, as captured in the foundational literature up to the early 2010s, and an analysis of the contemporary post-2018 landscape, marked by increased regulation and massive institutionalization. By using a detailed synthesis of the state-of-the-art from a decade ago as a historical ‘snapshot’, we have a unique baseline from which to measure and critique the profound transformations in the field. This method allows for a holistic and nuanced understanding of what can be described as the ‘financialization’ of ethical investing, identifying the continuities, ruptures, and tensions that define SRI today.

2. Critical Literature Review

The field of Socially Responsible Investing (SRI) and ESG has undergone a meteoric expansion, moving from a niche concern to a central theme in modern finance. However, this growth has given rise to significant conceptual and empirical challenges. The current literature is often fragmented, with parallel debates on

financial performance, investor motivations, and the real-world impact of strategies that struggle to connect. This review adopts a critical stance, arguing that the term 'ESG' itself tends to obscure a persistent and unresolved tension between the original ethical objectives and the financial optimization that dominates today **Gupta, P., Mehlawat, M., & Saxena, A. (2013)**. The analysis of recent literature (post-2018) makes it possible to take stock of current knowledge and to identify the gaps that this study aims to address.

One of the oldest and most persistent debates concerns the relationship between ESG criteria and financial performance. While initial studies produced mixed or inconclusive results, more recent meta-analyses and research suggest that this link is complex, contextual, and not universally positive **Gupta, P., Mehlawat, M., & Saxena, A. (2013)**; **Renneboog, L., Ter Horst, J., & Zhang, C. (2008)**. In particular, studies analyzing periods of financial crisis have challenged the narrative of the 'resilience' of SRI funds, showing that their performance varies considerably depending on geography, the type of crisis, and the fund's composition, and that they do not systematically offer superior protection **Shanthirathna, N., Gan, C., Vatsa, P., & Ho, L. (2023)**. The use of sophisticated rating systems, such as those from Morningstar, has enabled more granular analyses but has also highlighted the considerable heterogeneity hidden behind the 'sustainable' label, making direct comparisons difficult **Shanthirathna, N., Gan, C., Vatsa, P., & Ho, L. (2023)**.

Concurrently, the rise of ESG has rekindled the fundamental theoretical debate between the shareholder primacy of **Friedman, M. (1962)** and stakeholder theory. Far from closing the discussion, ESG has intensified it. Recent academic works propose a normative reconciliation, arguing that considering stakeholder interests is not an end in itself, but rather the most effective means of serving the long-term financial and moral interests of shareholders **Zumente, I., & Bistrova, J. (2021)**. This view is in direct opposition to the 'anti-ESG' movement, particularly visible in the United States, which considers the integration of non-financial factors a breach of the fiduciary duty of asset managers (PRI, 2023). Furthermore, the nature of investor influence has evolved and become more complex. On one hand, shareholder engagement has become a common practice for large institutional

investors, often conducted collaboratively and discreetly **Wu, W., Wang, H., Tong, L., & Zhang, Y. (2025)**. On the other hand, shareholder activism has become more aggressive and sophisticated. Modern activists deploy tactics such as hostile takeovers, the publication of short-selling reports amplified by social media, and the exploitation of regulatory asymmetries to impose their views, with ESG issues becoming a new battleground for these conflicts **Bajžík, J., Havranek, T., Irsova, Z., & Novak, J. (2025)**.

The primary gap identified in the literature is the absence of a synthetic analysis that connects the historical trajectory of SRI to these contemporary debates. How could the activism of the Quakers, founded on uncompromising moral values, evolve into the complex, data-driven, and often confrontational world of ESG? The existing literature fails to satisfactorily explain the mechanisms of this profound transformation. This article aims to fill this gap by positing that the central mechanism of this metamorphosis has been the professionalization and institutionalization of SRI. This process was led by key actors such as specialized rating agencies, like KLD Research & Analytics, Inc., which were the first to systematize non-financial evaluation **Saadaoui, K. (2009)**, and large institutional investors. The latter gradually reframed ethical concerns into the language of financial risk and market opportunity. Recent research highlights a critical disconnect resulting from this process: fund managers are primarily motivated by beliefs about financial performance, while systematically underestimating the importance their end clients place on ethical values and real-world impact **Jin, Q., Basso, A., Funari, S., Kerstens, K., & Woestyne, I. (2023)**. This suggests that the transformation of SRI into ESG is not only an unfinished process but also one that is fraught with tensions and contradictions.

3. Methodology

To answer our research question regarding the transformation of Socially Responsible Investing, this study employs a methodology of critical and systematic literature review. The adopted approach is diachronic; that is, it analyzes the evolution of the phenomenon over a long period by comparing two distinct

research corpora. This method allows not only for the description of changes but also for the critical identification and analysis of paradigm shifts, continuities, and the driving forces behind this evolution.

The research protocol consisted of constructing two textual data corpora. The first corpus serves as a historical baseline, while the second represents the current state of the field.

Corpus 1 (Historical Baseline, circa 1920–2015): The primary source for this period is the dissertation chapter provided by the user. This text is treated as a rich and structured secondary source, synthesizing the foundational academic literature and key industry reports of that era. It includes references to seminal works **Dandelion, P. (2007); Féron, G., C. H. D'Arcimoles, P. Bello, et al. (2001); Saadaoui, K. (2009); Aglietta, M., & Rebérioux, A. (2004); Renneboog, L., Ter Horst, J., & Zhang, C. (2008)** as well as to market reports that were authoritative at the time (Eurosif¹, 2012; US SIF, 2012). The value of this corpus lies in its capacity to provide a detailed and organized ‘snapshot’ of the history of SRI, its market structures, and its theoretical underpinnings prior to the recent explosion of the ESG phenomenon. It offers us a solid starting point from which to measure the extent of the changes that have since occurred.

Corpus 2 (Contemporary Analysis, circa 2018–2024): This corpus is composed of a targeted selection of recent high-impact academic articles, industry reports, and regulatory analyses, extracted from the provided research documents. The selection criteria for this corpus were strict: 1) recent publication dates, primarily between 2018 and 2024, to capture the most current trends; 2) direct relevance to the study's central themes, namely financial performance, market structure, investor motivation, and regulatory evolution; and 3) sources reflecting the current state of the academic debate and market reality **Gupta, P., Mehlawat, M., & Saxena, A. (2013); Global Sustainable Investment Alliance, 2023; Jin, Q., Basso, A., Funari, S., Kerstens, K., & Woestyne, I. (2023); Wu, W., Wang, H., Tong, L., & Zhang, Y. (2025); Zumente, I., & Bistrova, J. (2021))**. This corpus allows for an analysis of

¹ Eurosif : The European Sustainable Investment Forum (*Forum Européen de l'Investissement Durable*), an organization promoting socially responsible investment in Europe.

the forces shaping SRI today, notably regulation, standardization, and new forms of activism.

The choice of a critical review as a methodology is fully justified by the nature of the research question. Such an approach is the most appropriate for synthesizing a vast body of knowledge dispersed over time, something that a single empirical study could not accomplish. By treating the dissertation chapter as a historical artifact, we can perform a ‘before-and-after’ analysis that allows for a critical assessment of how the concepts, practices, and discourses it describes have been transformed by recent developments. This method goes beyond a mere chronological description. It enables the identification of long-term trends, ideological shifts, and causal mechanisms (such as regulation, institutionalization, and technology) that have driven the evolution of the field. Ultimately, this approach authorizes us to propose a critical and nuanced interpretation of the entire trajectory of responsible finance, from its ethical origins to its current incarnation, which is dominated by financial considerations.

4. Findings: The Architecture of SRI on the Eve of the ESG Wave

This section presents the synthesized findings from our analysis of the historical literature corpus (pre-2015). It outlines the state of Socially Responsible Investing prior to its massive transformation under the impetus of the ESG paradigm. These findings constitute the baseline upon which our discussion of contemporary evolutions will be built.

The Generations of SRI: From a Moral Vocation to a Societal Responsibility

The historical analysis reveals a clear and sequential evolution of SRI, which can be broken down into several distinct generations, each with its own motivations and strategies. The first generation, which can be described as ‘ethical funds’, finds its roots in deep-seated religious and moral values. The most emblematic example is that of the Quakers in the 17th century **Dandelion, P. (2007)**, who were pioneers in introducing ethical considerations into their business and investment practices, refusing to finance activities related to war or slavery **Saadaoui, K. (2009)**. This approach, formalized in the 20th century, was primarily characterized by a strategy

of exclusion, or ‘negative screening’, aimed at screening out ‘sin stocks’ (shares of companies involved in alcohol, tobacco, armaments, or gambling) from portfolios **Saadaoui, K. (2009)**.

The second generation emerged in the context of the major social and political movements of the 1960s and 1970s. Investing then became a political tool. Investors, particularly university pension funds and religious groups, used their shareholder rights to exert pressure on corporations. This ‘shareholder activism’ targeted major societal issues such as the Vietnam War or the apartheid regime in South Africa **Saadaoui, K. (2009)**. The objective was no longer merely to avoid ‘harm,’ but to actively promote ‘good’ by influencing corporate behavior.

The third generation marks a conceptual turning point with the integration of the notions of Corporate Social Responsibility (CSR) and Stakeholder Theory. Influenced by thinkers such as **Férone, G., d’Arcimoles, C. H., Bello, P., & Sassenou, N. (2001)**, SRI shifted from a logic of exclusion to a more holistic and positive assessment of companies. It was no longer just about what companies do not do, but about what they do for their employees, their communities, and the environment. This evolution was greatly facilitated by the emergence of specialized non-financial rating agencies, such as KLD Research & Analytics, Inc., founded in 1988, which began to provide structured data on the social and environmental performance of companies, thereby laying the technical foundations for the future ESG framework. Finally, a fourth, performance-oriented generation began to emerge, positing that good management of ESG issues could be synonymous with long-term financial outperformance **Saadaoui, K. (2009)**.

Table 1: Evolution of Socially Responsible Investing Paradigms (pre–2015)

Period/Generation	Primary Objective	Dominant Strategy	Theoretical/Ideological Foundation	Key Authors/Examples
1st Generation (Ethical Funds)	Maintain investor's moral consistency	Exclusion (Negative screening)	Religious and moral values	Quakers Dandelion, P. (2007) , Methodists, Pioneer Fund (1928)
2nd Generation (Political Activism)	Influence corporate behavior on political and social issues	Shareholder activism, targeted exclusions	Social and civic movements	Anti-Apartheid campaigns, Pax World Fund (1971)
3rd Generation (SRI/CSR)	Meet stakeholder expectations	Positive screening (Best-in-Class), integration	Stakeholder Theory, CSR	Saadaoui, K. (2009) , KLD
4th Generation (Performance/ESG)	Optimize long-term risk/return profile	Full ESG integration, engagement	Enlightened shareholder value theory	Dow Jones Sustainability Indices, FTSE4Good

Legend: This table synthesizes the chronological and ideological evolution of SRI, based on the analysis of historical literature **Saadaoui, K. (2009)**.

Structural Divergences of SRI Markets (circa 2012): The Transatlantic Divide

Around 2012, the global SRI landscape was largely dominated by two distinct models, reflecting different financial cultures and regulatory histories: the European model and the American model.

The European market was, in absolute terms, the largest. According to the Eurosif (2012) report, assets under management (AUM) using SRI strategies in Europe reached €6,763 billion at the end of 2011. This market was, however, highly heterogeneous. The most widespread strategy by far was ‘Exclusions’ (based on specific norms or sectors), which accounted for a very significant share of the total. Other strategies such as ‘ESG Integration’ and ‘Engagement and voting’ were also significant, but their popularity varied greatly from one country to another. For example, France was distinguished by a preference for integrating ESG criteria into financial analysis, while the United Kingdom favored shareholder engagement. This fragmentation testified to a market still under construction, where national approaches prevailed over a unified continental standard.

The American market, although smaller in total value with \$3,744 billion in assets under management in 2012 according to the US SIF (2012) report, was the largest single-country market and arguably the most mature. Its approach was structured around what the report calls the ‘three-legged stool of SRI’: ESG criteria integration, shareholder activism, and community investing. Unlike in Europe where exclusions dominated, the most significant strategy in the United States was ESG integration, which encompassed both negative and positive screening. Shareholder activism also had a long tradition and considerable weight there. This transatlantic divide was therefore structural: a Europe dominated by large-scale exclusion strategies and an American market more oriented towards the proactive integration of ESG factors and direct engagement with companies.

Table 2: Comparison of European and American SRI Markets (circa 2011–2012)

Characteristic	European Market (2011)	American Market (2012)
Total Assets (AUM)	€6,763 billion	\$3,744 billion (~€2,912 billion)
Dominant Strategy (by AUM)	Exclusions (specific and norm-based)	ESG Integration
Second Strategy	ESG Integration	Shareholder Activism
Primary Approach	Primarily based on exclusions and international norms	Integrated approach (screening, activism, community investing)
Source	Eurosif (2012)	US SIF (2012)

Legend: This table highlights the structural differences between the two main SRI markets in the early 2010s, based on data from the benchmark reports of the era.

The Role and Motivations of Institutional Investors

Institutional investors (pension funds, insurance companies, asset management firms) were the primary drivers of SRI's growth. Managing colossal sums, their primary objective, framed by models such as Markowitz's Portfolio Theory, is to maximize returns for a given level of risk. Their growing involvement in SRI marked a fundamental shift in financial capitalism, as analyzed by **Aglietta, M., & Rebérioux, A. (2004)**.

However, the motivations driving them towards SRI were complex and extended beyond simple financial optimization. An influential study by **Renneboog, L., Ter Horst, J., & Zhang, C. (2008)** highlighted that SRI investors, although sensitive to performance, were often guided by psychological and moral considerations. They derived non-financial 'utility' from the alignment of their investments with their ethical convictions and were willing, to a certain extent, to accept sub-optimal financial performance to achieve social or environmental

objectives. This duality created a fundamental tension between their traditional fiduciary duty (maximizing returns) and their ethical aspirations.

The main challenges identified at that time were twofold. Firstly, a lack of transparency in the management practices of SRI funds, which raised doubts about the actual application of the stated ethical criteria. Secondly, the tangible impact of engagement and voting remained limited, with institutional investors often struggling to significantly influence corporate behavior **Renneboog, L., Ter Horst, J., & Zhang, C. (2008).**

Table 3: Summary of Motivations and Challenges for Institutional Investors in SRI (pre-2015)

Dimension	Motivations	Challenges/Criticisms
Financial	Potential for long-term outperformance, management of reputational risks.	Absence of conclusive proof of systematic outperformance.
Ethical/Moral	Alignment of investments with personal/institutional values (religious beliefs, altruism). Psychological satisfaction ('warm glow').	Tension with the fiduciary duty to maximize returns.
Governance/Engagement	Desire to positively influence corporate behavior.	Lack of transparency in management practices. The real impact of voting and engagement often limited.

Legend: This table summarizes the complex motivations and challenges faced by institutional investors in the SRI field, drawing on the literature of the time, notably **Renneboog, L., Ter Horst, J., & Zhang, C. (2008).**

5. Discussion

The analysis of the historical findings on SRI provides an essential baseline for assessing the magnitude of the transformations that have occurred over the last decade. The responsible finance landscape has been radically reshaped by regulatory, technological, and ideological forces. This section contrasts the previously presented findings with contemporary literature and data to analyze three major paradigm shifts: the convergence of global markets, the redefinition of investor motivations, and the metamorphosis of shareholder engagement.

From Divergence to Convergence? The Reconfiguration of Global Markets

The historic transatlantic divide, characterized by a Europe focused on exclusions and an America pioneering integration and activism, is blurring. Although structural differences remain, the regulatory landscape is driving an inevitable convergence. The European Union's Sustainable Finance Disclosure Regulation (SFDR) has become a major catalyst for this harmonization (Eurosif, 2025). Designed as a transparency framework, it has been used by the market as a de facto classification system, compelling asset managers worldwide to position their products according to its categories (notably Articles 8 and 9), which directly impacts the naming and marketing of funds far beyond the EU's borders.

This pressure for greater rigor and transparency explains a phenomenon that might, at first glance, be interpreted as a market decline. The dramatic drop in declared sustainable assets under management (AUM) in the United States, from \$17 trillion in 2020 to \$8.4 trillion in 2022, is not a sign of a collapse in demand (Global Sustainable Investment Alliance, 2023). On the contrary, it is the direct result of a methodological change by the US SIF, which tightened its criteria to exclude strategies that do not demonstrate substantial ESG commitment, in direct response to growing concerns about 'greenwashing' (Global Sustainable Investment Alliance, 2023). Similarly, the proportion of assets defined as 'sustainable' in Europe has seen a downward trend. This is not a retreat, but a market correction towards greater quality and credibility. The American and European markets are therefore facing the same challenges of definition, disclosure, and the fight against

greenwashing, which is pushing them to adopt more robust and comparable frameworks. This dynamic strongly supports our first hypothesis (H1) of a progressive convergence of markets, not through mimicry, but through a common response to global regulatory and market pressures.

Financial Performance and Motivation: The Triumph of Risk over Ethics

The historical debate on the possibility of sacrificing a portion of financial return in the name of ethics, as suggested by the work of **Renneboog, L., Ter Horst, J., & Zhang, C. (2008)**, seems increasingly anachronistic in the dominant discourse of institutional investors. Today, the primary narrative no longer presents ESG integration as a compromise, but as an indispensable tool for enhancing long-term risk-adjusted returns. ESG has become synonymous with the sound management of non-financial risks (climate, social, regulatory) that are now considered materially relevant to financial performance.

This evolution has created a chasm between the motivations of asset managers and those of their end clients. Whereas historical literature described a mix of financial and ethical motivations among investors, more recent research reveals a striking disconnect. A comparative study has shown that fund managers are primarily guided by their beliefs about long-term financial returns and risk reduction, while they systematically underestimate the importance that their beneficiaries (whether retail or institutional investors) place on authentic ethical, social, and environmental values **Jin, Q., Basso, A., Funari, S., Kerstens, K., & Woestyne, I. (2023)**. This phenomenon can be interpreted as a large-scale principal-agent problem: the ‘agents’ (fund managers) have translated the ethical demands of their ‘principals’ (end investors) into a language of their own—that of financial materiality and risk management. The modern ESG landscape is therefore less a reflection of a desire to express values than an attempt to price and manage externalities. This observation strongly corroborates our second hypothesis (H2), which posits that the primary motivation of institutional investors has shifted from an adherence to values towards the strategic management of risk.

The Evolution of Engagement: From Moral Pressure to Information Warfare

The shareholder activism described in the historical literature, based on the filing of resolutions at general meetings to promote social causes, has undergone a radical mutation. The current landscape of shareholder influence is polarized. On one side, we have collaborative ‘engagement’, practiced by large institutional investors who seek to influence companies through discreet and continuous dialogue **Wu, W., Wang, H., Tong, L., & Zhang, Y. (2025)**. On the other, we are witnessing the rise of hyper-aggressive ‘activism’, led by specialized funds that no longer hesitate to use economic warfare tactics.

These modern activists deploy a sophisticated arsenal that includes hostile takeovers, the publication of devastating short-selling reports, and disinformation campaigns conducted on social media to manipulate opinion and drive down share prices **Bajžík, J., Havranek, T., Irsova, Z., & Novak, J. (2025)**. They skillfully exploit regulatory asymmetry: while companies are subject to strict disclosure rules, activists can disseminate allegations with far fewer constraints, allowing them to control the narrative **Bajžík, J., Havranek, T., Irsova, Z., & Novak, J. (2025)**. In this new context, ESG issues are no longer just an end in themselves but have become a strategic lever, a weapon used to criticize a company's governance, justify a campaign, or rally the support of other shareholders. This instrumentalization and ‘weaponization’ of the principles that were at the origin of SRI represent a profound transformation, a far cry from the moral campaigns of previous decades.

6. Conclusion

At the conclusion of this diachronic critical review, it is clear that Socially Responsible Investing has undergone a paradigmatic transformation. Far from being a simple linear evolution, the transition from a niche movement founded on ethical values to an institutionalized pillar of modern finance under the ESG banner represents a fundamental rupture. By contrasting a detailed historical baseline with an analysis of contemporary literature and data, this article has illuminated the mechanisms, tensions, and consequences of this metamorphosis. The synthesis of

our contributions makes it possible to answer the research hypotheses and to outline future prospects for responsible finance.

The analysis confirms our two research hypotheses. Firstly, hypothesis H1, which posited a progressive convergence of the American and European SRI markets, is largely supported. The historical divide is fading under a twofold pressure: a global regulatory push towards the standardization of disclosures, epitomized by frameworks such as the European SFDR and the ISSB standards, and a shared challenge of combating ‘greenwashing’. This dynamic has forced markets to adopt stricter definitions and more rigorous practices, leading to a maturation and harmonization of the industry on a global scale. Secondly, hypothesis H2, which suggested a shift in the motivations of institutional investors from ethics to risk management, is also confirmed. The dominant discourse has evolved from a potential trade-off between return and values to a logic of integrating ESG factors as a tool for managing materially relevant risks to financial performance. This ‘financialization’ of ethics has created a significant disconnect between the objectives of asset managers and the aspirations of end investors, a tension that remains at the heart of current debates.

The implications of these findings are manifold. For finance practitioners, it is imperative to acknowledge and seek to bridge the motivational gap that separates them from their clients. More transparent communication about the real objectives of funds (risk-adjusted return maximization versus real-world impact) is essential to restore trust. For regulators, the major challenge is to ensure that transparency-based regulations, such as the SFDR, translate into substantial changes in capital allocation and corporate behavior, and are not limited to a mere reclassification and marketing exercise. The objective must be to foster tangible impact rather than merely perfecting risk measurement.

This study, as a literature review, has inherent limitations. Its conclusions are based on the synthesis and interpretation of existing research and do not generate new primary data. However, it opens up several promising avenues for future research that could further investigate the causal links identified. Future quantitative

research could measure the impact of fund reclassifications under SFDR not only on capital flows but also on the actual corporate sustainability performance indicators of the companies in their portfolios. A large-scale behavioral finance study could explore in greater detail the nature and extent of the preference and motivation gap between asset managers and their different types of clients. Finally, a network analysis of activist campaigns could precisely map how ESG themes are used as strategic levers in battles for corporate control, offering insight into the new dynamics of shareholder power in the era of sustainable finance. In sum, while SRI may have changed its face, the fundamental questions about its purpose and its soul remain more open than ever.

Références

- Aglietta, M., & Rebérioux, A. (2004). *Dérives du capitalisme financier*. Éditions Albin Michel.
- Bajzík, J., Havranek, T., Irsova, Z., & Novak, J. (2025). Does Shareholder Activism Create Value? A Meta-Analysis. *Corporate Governance: An International Review*.
- Dandelion, P. (2007). *An introduction to Quakerism*, Cambridge University Press.
- Férone, G., d'Arcimoles, C. H., Bello, P., & Sassenou, N. (2001). *Le développement durable. La fiscalité des zones humides*, 71.
- Freeman, R.E., 1984. *Strategic Management: A Stakeholder Approach*. Pitman, London.
- Friedman, M. (1962). Social Responsibility of Capital and Labor. *Capitalism and Freedom* p. 133.
- Gupta, P., Mehlawat, M., & Saxena, A. (2013). Hybrid optimization models of portfolio selection involving financial and ethical considerations. *Knowl. Based Syst.*, 37, 318–337.
- Jin, Q., Basso, A., Funari, S., Kerstens, K., & Woestyne, I. (2023). Evaluating different groups of mutual funds using a metafrontier approach: Ethical vs. non-ethical funds. *Eur. J. Oper. Res.*, 312, 1134–1145 .
- Renneboog, L., Ter Horst, J., & Zhang, C. (2008). The price of ethics and stakeholder governance: The performance of socially responsible mutual funds. *Journal of corporate finance*, 14(3), 302–322.
- Saadaoui, K. (2009). *La performance financière de l'investissement socialement responsable : cas des fonds socialement responsables français et canadiens*. Université Paris-sud 11, janvier.
- Shanthirathna, N., Gan, C., Vatsa, P., & Ho, L. (2023). Performance persistence of socially responsible investment

funds. MODSIM2023, 25th International Congress on Modelling and Simulation.

- Wu, W., Wang, H., Tong, L., & Zhang, Y. (2025). Tailored adaptation: Aligning social issue engagement with types of legitimacy challenges. *Strategic Management Journal*.
- NASIRI, D. I. Les fondements philosophiques et économiques de l'économie islamique: Une analyse critique des principes et pratiques au Maroc.
- Nasiri, I. (2024). Analyse de la performance des indices boursiers islamiques basés sur les actions des sociétés marocaines selon le modèle S&P (Doctoral dissertation, UNIVERSITÉ ABDELMALEK ESSAÂDI Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales–Tanger–).
- Nasiri, I. (2024). Performance analysis of the alternative stock index vs. MASI using the GARCH model (Doctoral dissertation, Université Abdelmalek Essaadi Faculté des Sciences et Techniques Tanger).
- NASIRI, I., & BAKHKHAT, M. D. (2021). The creation of an Islamic stock market index on the Moroccan financial place according to the S&P method. *Recherches et Applications en Finance Islamique (RAFI)*, 5(1), 107–123.